الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 02 - عبد الحميد مهري
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسجيل..

الرقم التسلسلي..

المسيرة النضالية للعمال الجزائريين

1924ـ 1962م

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في التاريخ الحديث والمعاصر
تخصص تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغاربية

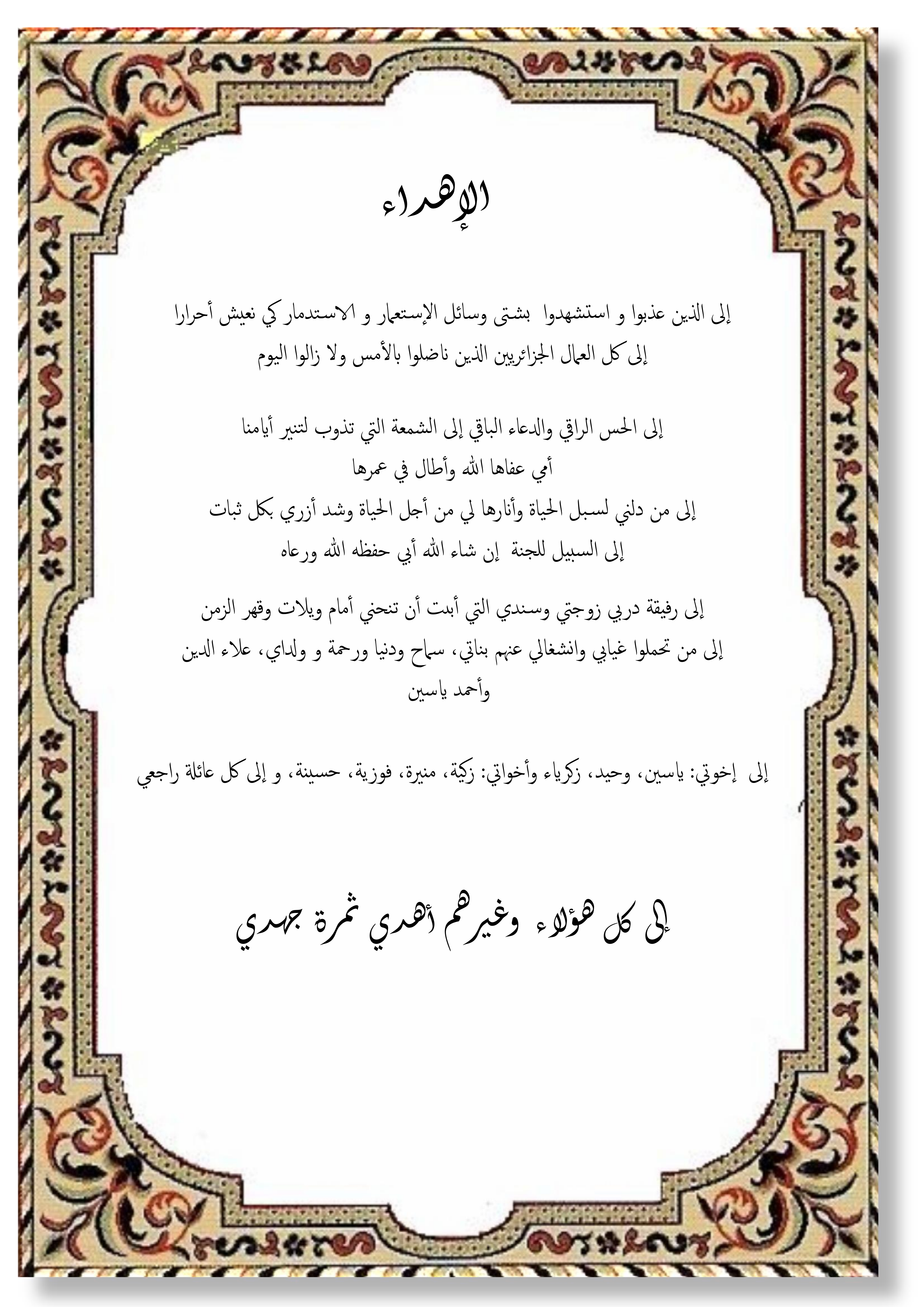
إعـــداد الطالب
عبد العزيز راجعي

تحت إشـــــراف
أ. د. العمـــــري مومن

لجنة المناقشة

الإســم واللقــب	الرتبــة	الصفـــــة	الجامعــة الأصليــة
بوبكـــر جميــلي	أســـتاذ	رئـــــيسا	جامعة قسنطينـــة 02
مومـن العمـــري	أســـتاذ	مشرفا مقررا	جامعة قسنطينـــة 02
محمد مجـــــاود	أســـتاذ	عضوا مناقشا	جامعة سيدي بلعـباس
رمضـان بورغـدة	أســـتاذ	عضوا مناقشا	جامعة قالمـــــة
سليمـان قريـري	أســـتاذ	عضوا مناقشا	جامعة باتنـــــة

السنة الجامعية: 1438ـ 1439هـ/ 2017ـ 2018م



الإهداء

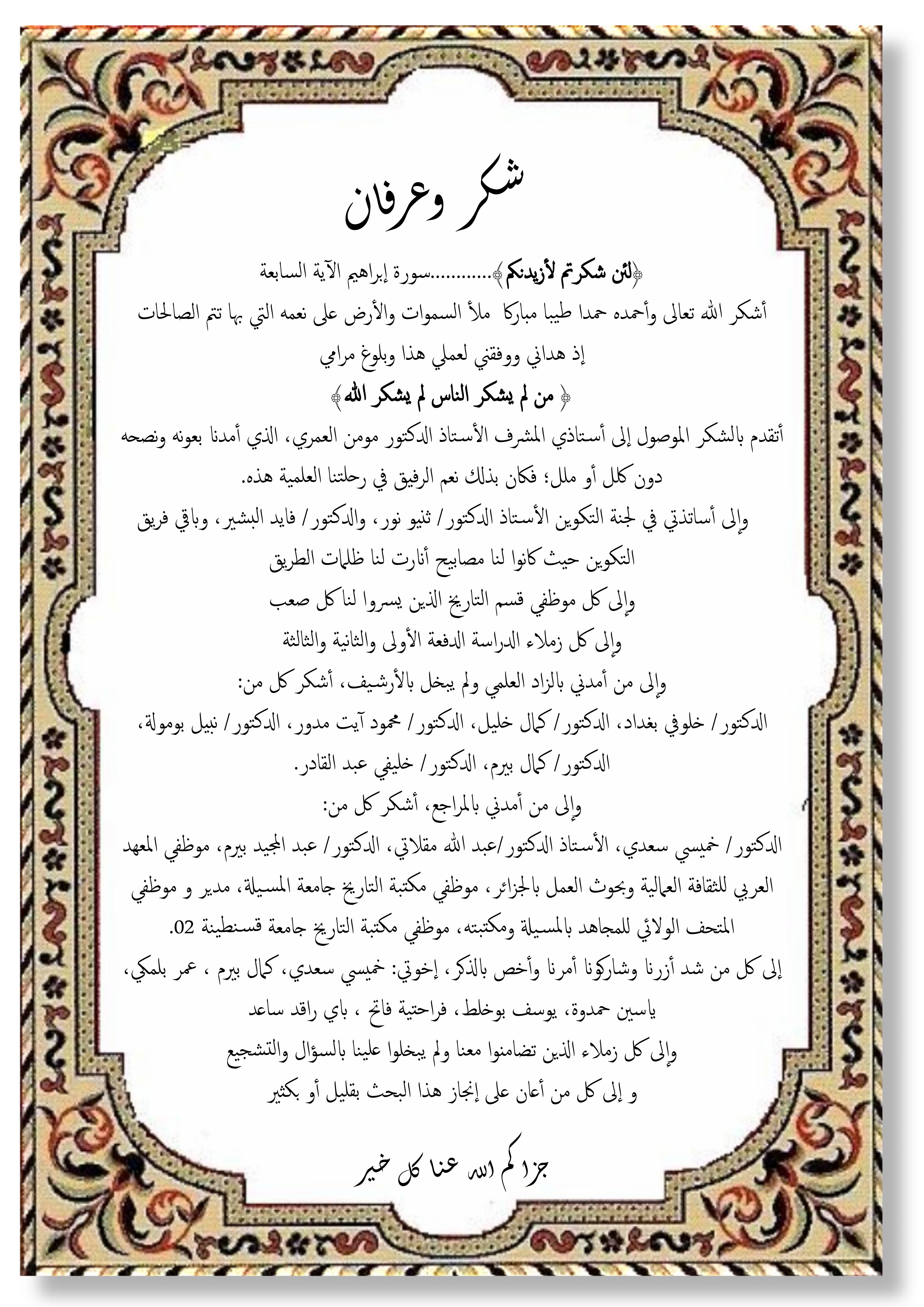
إلى الذين عذبوا و استشهدوا بشتى وسائل الإستعمار و الاستدمار كي نعيش أحرارا
إلى كل العمال الجزائريين الذين ناضلوا بالأمس ولا زالوا اليوم

إلى الحس الراقي والدعاء الباقي إلى الشمعة التي تذوب لتنير أيامنا
أمي عفاها الله وأطال في عمرها
إلى من دلني لسبل الحياة وأنارها لي من أجل الحياة وشد أزري بكل ثبات
إلى السبيل للجنة إن شاء الله أبي حفظه الله ورعاه

إلى رفيقة دربي زوجتي وسندي التي أبت أن تنحني أمام ويلات وقهر الزمن
إلى من تحملوا غيابي وانشغالي عنهم بناتي، سماح ودنيا ورحمة و ولداي، علاء الدين وأحمد ياسين

إلى إخوتي: ياسين، وحيد، زكرياء وأخواتي: زكية، منيرة، فوزية، حسينة، و إلى كل عائلة راجعي

إلى كل هؤلاء وغيرهم أهدي ثمرة جهدي



شكر وعرفان

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾...........سورة إبراهيم الآية السابعة

أشكر الله تعالى وأحمده حمدا طيبا مباركا ملأ السموات والأرض على نعمه التي بها تتم الصالحات إذ هداني ووفقني لعملي هذا وبلوغ مرامي

﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

أتقدم بالشكر الموصول إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور مومن العمري، الذي أمدنا بعونه ونصحه دون كلل أو ملل؛ فكان بذلك نعم الرفيق في رحلتنا العلمية هذه.

وإلى أساتذتي في لجنة التكوين الأستاذ الدكتور/ ثنيو نور، والدكتور/ فايد البشير، وباقي فريق التكوين حيث كانوا لنا مصابيح أنارت لنا ظلمات الطريق

وإلى كل موظفي قسم التاريخ الذين يسروا لنا كل صعب

وإلى كل زملاء الدراسة الدفعة الأولى والثانية والثالثة

وإلى من أمدني بالزاد العلمي ولم يبخل بالأرشيف، أشكر كل من:

الدكتور/ خلوفي بغداد، الدكتور/ كمال خليل، الدكتور/ محمود آيت مدور، الدكتور/ نبيل بومولة، الدكتور/ كمال بيرم، الدكتور/ خليفي عبد القادر.

وإلى من أمدني بالمراجع، أشكر كل من:

الدكتور/ خميسي سعدي، الأستاذ الدكتور/عبد الله مقلاتي، الدكتور/ عبد المجيد بيرم، موظفي المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، موظفي مكتبة التاريخ جامعة المسيلة، مدير و موظفي المتحف الولائي للمجاهد بالمسيلة ومكتبته، موظفي مكتبة التاريخ جامعة قسنطينة 02.

إلى كل من شد أزرنا وشاركونا أمرنا وأخص بالذكر، إخوتي: خميسي سعدي، كمال بيرم ، عمر بلمكي، ياسين حمدوة، يوسف بوخلط، فراحتية فاتح ، باي راقد ساعد

وإلى كل زملاء الذين تضامنوا معنا ولم يبخلوا علينا بالسؤال والتشجيع

و إلى كل من أعان على إنجاز هذا البحث بقليل أو بكثير

جزاكم الله عنا كل خير

المختصـــرات

المختصرات باللغة العربية	
(د.ت)	دون تاريخ
الاتحاد د ب ج	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
الاتحاد ع ت ج	الاتحاد العام للتجار الجزائريين
الاتحاد ع ت ش	الاتحاد العام التونسي للشغل
الاتحاد ع ع ج	الاتحاد العام للعمال الجزائريين
الاتحاد ع ن ج	الاتحاد العام للنقابات الجزائرية
الاتحاد ل ش	الاتحاد الليبي للشغل
الاتحاد م ش	الاتحاد المغربي للشغل
الاتحاد ن ع ج	الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين
إتحاد ن ع ج	إتحاد نقابات العمال الجزائريين
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	جزء
الجبهة ج د إ ح	الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع واحترام الحرية
الحرب ع 1	الحرب العالمية الأولى
الحرب ع 2	الحرب العالمية الثانية
حركة إ ح د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
ص	الصفحة
ص ص	صفحات
ط	الطبعة
طخ	طبعة خاصة
ع	العدد
ف ف	فرنك فرنسي
ق	قنطار
القوة ع	القوة العاملة

الكونفدرالية ع ش	الكونفدرالية العامة للشغل
الكونفدرالية ع ش م	الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة
الكونفدرالية ع ن ح	الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة
الكونفدرالية ف ع م	الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين
م	التاريخ الميلادي
م	مليون
مج	مجلد
هـ	هكتار
ع ع ج	الودادية العامة للعمال الجزائريين

المختصرات باللغة الفرنسية	
(**S**.**D**)	Sans date
AGTA	Amical général des travailleurs algériens
AOM	Archive d'outre- Mer
CCSCA	Comité de coordination des syndicats confédérées en Algérie
CFTC	Confédération françaises du travailleurs Chrétiens
CGT	Confédération Général du travail
CGTU	Confédération Général du travail Unitaire
CISL	Confédération internationale des syndicats libres
DGGA	Direction Général du Gouvernement Algérie
DGSN	Direction Général de la Sûreté National
DSN	Direction de Sûreté National
DSNA	Direction de Sûreté National D'Algérie
ED	Edition
FAAD	Front Algérien d'action Nationale
FLN	Front Algérien de libération National
FM	Fond Ministériel
FO	Forces ouvrières
GGG	Gouvernement Général de l'Algérie
IBID	Ibidem
JOA	Journal Officiel de l'Algérie
JORF	Journal Officiel de la république française
MTLD	Mouvement pour le triomphe des libertés Démocratiques
N^0	Numéro
P	Page
PPA	Parte de peuple algérien
T	Tome
UGSA	Union général des syndicats algériens
UGTA	Union général des travailleurs algériens
USTA	Union syndicale des travailleurs algériens



مقدمة

مقدمة:

لقد نشأت الإمبريالية مع ظهور الرأسمالية التجارية والدول القومية التوسعية في أوربا ومع ظهور الثورة الصناعية، التي أدت إلى ارتفاع مستوى الانتاج وعدد السكان، فأصبحت بذلك أوربا بحاجة ماسة إلى المواد الخام وإلى أسواق خارجية لتصريف فائضها من الانتاج.

وبهذا تعد الإمبريالية ظاهرة إقتصادية سياسية وعسكرية مارستها الدول الصناعية بهدف التوسع وفرض هيمنتها على حساب الغير، من خلال بسط هيمنتها على باقي الشعوب وإخضاعها ونهب ثرواتها وكانت وسيلتها في ذلك؛ اللجوء إلى القوة واحتلال الشعوب عسكريا بعد دراسات اجتماعية واقتصادية ممهدة لهذه الأمم.

كانت الجزائر العثمانية أحد ضحايا هذا المخطط الإمبريالي الأوربي فبعد سنوات من الدراسة والتمهيد والترتيب والتحضير؛ سقطت جريحة في يد الآلة الاستدمارية الفرنسية بتاريخ: 05 جويلية 1830م، فأستبيح لفرنسا، قتل شعبها وحرقه و هتك عرضه ومقدساته و اغتصاب أرضه وماله و تشريده، حتى صار شعبها وممتلكاتها وخيراتها في خدمة الإستيطان الفرنسي الذي دام إلى غاية 05 جويلية 1962م.

لذلك، أقدم الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله الجزائر صيف 1830م بتطبيق سياستة الاستيطانية، حيث يعتبر الاحتلال الفرنسي الاستيطاني من أبشع وأقسى أنواع الاستعمار ذلك أن طبيعته وشكله يختلفان من بلد إلى آخر، و تجلى هذا من خلال مسعى السلطات الفرنسية في تكريس هذه السياسة بطريقة محكمة قائمة على أساس إبادة السكان و تهجيرهم وفق القوانين والتشريعات العقارية التي استحوذت بموجبها على معظم الأراضي الخصبة الجزائرية وقامت بعد ذلك بمنحها للمستوطنين الأوربيين، وهو ما جعل جيش من الفلاحين الجزائريين يتحولون من أسياد في أرضهم إلى مجرد خماسين فيها. وعليه نجد أن ظاهرة الاستيطان الأوربي إعتمدتها فرنسا بالجزائر كوسيلة لإرساء وتوطيد دعائم حكمها العسكري بالبلاد من جهة، ومن جهة أخرى التوغل في المناطق الداخلية والاستقرار بالبلاد لأطول مدة زمنية ممكنة. وعليه تعاقبت حكومات وجمهوريات عدة وتنوعت السياسات باختلاف التوجهات و الظروف في حكم الجزائر وشعبها، لكن رغم الاختلاف في الوسيلة و في الفكرة؛ فغايتهم واحدة ثابتة وهي الاستغلال الشامل لخيرات البلاد و توظيف طاقاته البشرية في خدمة اقتصادها الرأسمالي الاستعماري.

لم يكن الشعب الجزائري ليرضى بهذا، فتصدى للجيش الفرنسي وقاوم دون هوادة غير أن المعركة لم تكن متكافئة وكانت لصالح جيوش فرنسا الذين عاثوا في الأرض فسادا، ورغم هذا رفع الجزائريون شعار التحدي والمقاومة في وجه فرنسا وجيوشها، متخذا أشكالا وأساليب عديدة أعطت تنوعا وديناميكية للمسيرة النضالية من أجل تحرير الوطن منذ عام 1830م وإلى غاية 1962م.

إتخذ الكفاح المستمر للشعب الجزائر ضد المستعمر الفرنسي أشكالا عدة تنوعت بتنوع الظروف، فكانت البداية بالمقاومات الشعبية المسلحة التي عمت القطر الجزائري، ثم المقاومة السياسية من خلال تأسيس أحزاب سياسية نادى بعضها بالاستقلال التام و نادى بعضها الآخر بالاندماج الكلي مع فرنسا، بينما طالبت بعض الجمعيات والحركات الدينية بالإصلاح. غير أنه ثمة مواجهة إستعمارية أخرى تعدى مفهومها الإطار السياسي العام، واتخذت طريقا آخر يستحق منا الإشادة والتنويه، إنه الكفاح الاجتماعي المطلبي الذي خاضه العمال الجزائريون من خلال مسيرته النضالية ضد مظاهر القهر والاستغلال للرأسمالية الاستعمارية طيلة سنوات الاحتلال من جهة، و نضاله السياسي من أجل تحقيق الاستقلال الوطني تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين و بقيادة جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى.

إنطلاقا من هذا جاء **إختيارنا لهذا الموضوع** الموسوم بـ: **المسيرة النضالية للعمال الجزائريون 1924–1962م**. وذلك لأسباب عديدة نذكر أهمها:

– مواصلة البحث في هذا المجال ومحاولة تغطية وطرق الجوانب التاريخية التي لم تطلها أقلام الباحثين والدارسين من قبل في مجال التاريخ الاجتماعي للجزائر.

– التعرف على طبيعة الصمود و النضال العمالي في الجزائر ضد المستعمر الفرنسي.

– مدى أهمية هذا النضال العمالي للجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية.

– قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت الكفاح الاجتماعي ولاسيما الحركات العمالية والنقابية واهتمامها فقط بالجانب السياسي والعسكري.

– قلة الدراسات الأكاديمية التاريخية فيما يتعلق بنشاط الحركة العمالية والنقابية بالجزائر وخصوصا خلال ثورة التحرير الكبرى ودور الطبقة العاملة فيها.

– لقد تكاثفت وتلاحمت مختلف فئات المجتمع الجزائري حول الثورة لذلك نرى أنه من الضروري توضيح مظاهر هذا التلاحم و مدى مساهمة كل فئة من الفئات في نجاح الثورة.

– أغلب الكتابات التي تناولت موضوع الحركة العمالية والنقابية في الجزائر وفي المغرب عموما كتبت باللغة الفرنسية وهو ماجعلها بعيدة عن متناول فئات كثيرة من الباحثين في هذا المجال.

– الوصول إلى حقائق تفضي بنا إلى اكتشاف بعض الشخصيات الوطنية والنقابية التي كان لها باع كبير في تاريخ النقابية الجزائرية.

– وفي الأخير القناعة الشخصية والإرادة القوية في المساهمة بكل تواضع في كتابة تاريخ وطني العزيز وإثراء المكتبة الجزائرية بدراسات عربية بأقلام جزائرية.

كل هذه الاعتبارات و أخرى، كانت بالنسبة لي دوافع حملتني على إختيار هذا الموضوع كميدان للبحث والدراسة، ناهيك عن دور المشرف المشجع الأستاذ الدكتور/ مومن العمري الذي مدنا بعونه في كل صغيرة و كبيرة، و هو الحال نفسه مع فريق التكوين الذي كان لنا معلما وموجها طيلة أربعة سنوات.

بناء على ماسبق قمنا بطرح **إشكالية** وفقا للعنوان الذي ذكرناه، وتتمثل فيما يلي:

- كيف استطاع العمال الجزائريون أن يفرضوا أنفسهم كتوجه إجتماعي اتخذ من النضالي النقابي؛ وسيلة للكفاح من أجل تحقيق مطالبه الاجتماعية والاقتصادية ونيل حريته الوطنية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية الرئيسية قمنا بإدراج أسئلة فرعية وهي كالتالي:

- كيف كانت أوضاع الجزائريين ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية بداية من الاحتلال وإلى غاية الحرب العالمية الأولى؟ وماهي إنعكاساتها على المجتمع الفلاحي والزراعي على الخصوص؟

- فيما تتمثل خصائص طبقة الأجراء التي أفرزتها الرأسمالية الاستعمارية في الجزائر؟

- ماهي الظروف التي أحاطت بوجود النقابة في الجزائر؟ و لماذا اقتصرت على الأوربيين دون الجزائريين؟

- كيف واجهت الطبقة العاملة الاستغلال الفاحش للرأسمالية الاستعمارية المدعمة من طرف الإدارة الفرنسية؟

- ماهي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استفحال ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن والهجرة باتجاه المشرق والمغرب ولا سيما نحو فرنسا؟

- كيف استطاع العمال الجزائريون بالمهجر تشكيل حركة عمالية جزائرية؟ وماهي العوامل المساعدة على ذلك؟

- هل كان تنظيم العمال الجزائريين من طرف الاحزاب التنظيمات النقابية اليسارية الفرنسية غايته تحقيق مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية أم من أجل الضغط على الحكومة وأرباب العمل؟

- هل كانت النقابات الفرنسية وخاصة الكونفدرالية العامة للشغل في مستوى طموحات العمال الجزائريين؟

- كيف كان موقف الحركة الوطنية من الحركة العمالية الجزائرية بالمهجر من حيث التأطير والاحتواء؟

- ما طبيعة النضال العمال الجزائريون خلال سنوات الثلاثينات ولا سيما في ظل حكم الجبهة الشعبية؟

- كيف كان الوضع النقابي والسياسي بعد مجازر الثامن ماي 1945م؟

- ما موقف النقابات الفرنسية والحركة الوطنية من المسألة النقابية الجزائرية؟ ولماذا جاء اهتمام الحركة الوطنية بالعمال الجزائريين متأخرا؟

– ما موقف السلطات الفرنسية من وجود مركزية نقابية جزائرية؟ ولماذا أصبحت اليد العاملة الجزائرية مصدر قلق للإدارة الفرنسية بعدما كانت أداة عون في بناء اقتصادها؟

– ماطبيعة وحجم الدعم السياسي والمادي الذي قدمه العمال الجزائريون للثورة التحريرية الكبرى؟

إن القراءة الأولية لعنوان الرسالة: المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924- 1962م، نجدها تتضمن **الإطار الجغرافي والإطار الزمني**، فعندما نتحدث عن نضال العمال الجزائريين فنحن نشير إلى فرنسا كمجال جغرافي أول، ذلك أن نشأة الطبقة العاملة الجزائرية كان في ظل الاحتلال الفرنسي، كما أن ظهور النقابة بالجزائر قد ارتبط ارتباطا كليا بالنقابة الأم بفرنسا، والأهم من كل هذا أن بداية تشكل الحركة العمالية الجزائرية كان في فرنسا وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وعندما نتكلم عن أصل العمال كجزائريين فطبعا نحن نتكلم عن الجزائر المستعمرة كمجال جغرافي ثاني. أما بالنسبة للإطار الزمني 1924- 1962م، فقد اعتمدنا سنة 1924م كبداية للمسيرة النضالية للعمال الجزائريين وإلى غاية الاستقلال 1962م، و ذلك لجملة من المحطات والأحداث التاريخية أهمها:

أولا: شهد مستهل القرن العشرين إنتشارا للوعي السياسي في عدة مناطق من العالم كما ارتفعت راية المقاومة في كثير من الربوع، وتبلورت أولى الحركات الوطنية التي نادت بإنهاء الوجود الاستعماري في جل المستعمرات.

ثانيا: ففي الجزائر دشن الأمير خالد أول حركة للمطالب السياسية ذات الطابع الوطني، كان لها تأثير واضح على الحكومة الفرنسية التي سارعت لاتخاذ التدابير اللازمة والصارمة ضد الأمير وحركته إنتهت بنفيه من وطنه بصورة نهائية. من جهة أخرى قيام حركة التمرد التي قام بها "عبد المالك "نجل الأمير "عبد القادر" الذي توفي في المعركة شهر أوت 1924م، و "عبد الكريم الخطابي" التي هزمته القوات الفرنسية والاسبانية وحكم عليه بالنفي من وطنه عام 1926م.

ثالثا: لم تكن جاليتنا بالمهجر تعيش بمعزل عن العالم ولا عن وطنها الجزائر. فخلال العشرينيات بدأت نواة من المناضلين تدعوا السلطات الفرنسية لضرورة النظر في القضية الجزائرية، وكان أعضائها يلتقون بصورة منتظمة للبحث في الطرق الممكنة لتشكيل تكتل وطني، لاسيما و أن المناخ السياسي العام بفرنسا كان جد ملائم لهكذا نشاط عام 1920م. من جهة أخرى كانت الإيديولوجية الشيوعية تطرح أفكارا ونظريات تخدم التوجه السياسي وقتذاك، الأمر الذي دفع بالحركة الوطنية الجزائرية للتعاطف مع الحركات، التي يرجون مساندتها ودعمها من أجل وضع حد نهائي للتسلط الاستعماري على وطنهم.

رابعا: وفي هذا السياق كانت هناك مؤتمرات عديدة حضرها "الأمير خالد" ونظمها الحزب الشيوعي الفرنسي والكونفدرالية العامة للشغل (CGT) إلى جانب العمال الجزائريون وباقي عمال شمال إفريقيا، تم عقدها بتاريخ: 21 جويلة، 19 جويلية، 11 سبتمبر، 17 أكتوبر في عام 1924م. وأغلب المسائل التي نوقشت خلال هذه المؤتمرات تتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية في فرنسا وفي مستعمراتها ولاسيما منها في شمال إفريقيا.

بالنسبة **للصعوبات** فهي تكاد تكون نفسها التي تواجه أي باحث في هذا المجال، فأغلب المصادر والمراجع باللغة الفرنسية الأمر الذي فرض علينا التحلي بالقدرة الكافية على الترجمة، كذلك ندرة الدراسات المتخصصة في موضوع النقابية الجزائرية و المتواجدة منها هي كذلك باللغة الأجنبية، بالنسبة للمراجع العربية فهي قليلة وإن وجدت فهي غير متخصصة وتناولها للموضوع نجده بشكل جزئي وسطحي. أما الصعوبة الثالثة التي وقفت عليها وفي حدود علمي فإن موضوع الحركة العمالية الجزائرية لم تكن هناك دراسة أكاديمية كاملة من قبل و أغلبها لم تتعدى مرحلة إندلاع الثورة التحريرية الكبرى؛ تناولت الظروف العامة لنشأة الطبقة العاملة الجزائرية (العمل المأجور) وبعدها تشكل الحركة العمالية الجزائرية، منذ بداية الاحتلال إلى غاية تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1956م ودور هذا الأخير والعمال الجزائريين في دعم الثورة وتحقيق الاستقلال عام 1962م، ولهذا وجدنا أنه من الضروري بناء الموضوع من جديد. بالإضافة إلى هذا كانت هناك عوائق أخرى في غاية الأهمية وهي عدم تمكننا من الولوج إلى أرشيف العاصمة الجزائر رغم طلباتنا المتعددة ونفس الشيء بالنسبة للأرشيف الفرنسي حيث لم تمنح لنا تأشيرة السفر رغم حصولنا على رسالة الاستقبال، لكننا وبفضل الله أولا وبمساعدة الآخرين، قمنا بالتغلب على هذه العوائق و ذلك من خلال حصولنا على الأرشيف وخاصة الفرنسي، من طرف بعض الأساتذة جزاهم الله عنا كل خير وأخص بالذكر كل من الأساتذة: د/خلوفي بغداد، د/ كمال خليل، د/أيت مدور محمود، أ.د/بيرم كمال، د/خليفي عبد القادر، د/نبيل بومولة.

ولدراسة هذه الموضوع قمنا بوضع **خطة بحث** مقسمة إلى خمسة فصول، وكل فصل يحتوي على تمهيد و خلاصة. ففي الفصل الأول كان لابد من الناحية المنهجية التاريخية قبل التطرق إلى صلب الموضوع تقديم عرض وجيز عن نشأة النقابية في العالم، من خلال التطرق إلى ماهية الحركة العمالية والحركة النقابية، و إلى ظروف نشأتها وواقعها في بعض دول أوربا الغربية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا والاتحاد السوفييتي وأيضا في بعض الدول العربية الرائدة في هذا المجال كمصر وسوريا ولبنان والعراق.

أما في الفصل الثاني وبغرض الإحاطة بالموضوع إحاطة جيدة و تغطية الجوانب التاريخية التي لم يتم الإشارة إليها في معظم المصادر و المراجع السابقة، قمنا بالتطرق إلى جذور الحركة العمالية الجزائرية خلال الفترة ما بين

1830م و 1919م، بالحديث عن ظروف تشكل الطبقة العاملة بالجزائر في ظل السياسة الاستعمارية ولاسيما منها الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سببا في ظهور العمل المأجور في الوسط الريفي والوسط الحضري، وسببا أيضا في بروز ظاهرة الهجرة نحو المدن ونحو بلاد المشرق والمغرب وخاصة نحو فرنسا والتي اقتصرت في الغالب على المجتمع الفلاحي. لنعرج بعد ذلك على بداية النشاط النقابي بالجزائر الذي اقتصر على العنصر الأوربي دون الجزائري كما أنه جاء متأخرا مقارنة بنظيره في البلدان الأوربية. وفي ظل هذه المعطيات ختمنا الفصل بالإشارة إلى الصمود الحضاري للطبقة العاملة الجزائرية منذ بداية الإحتلال على غاية الحرب العالمية الأولى، الذي تزامن مع ظهور بوادر النضال السياسي المتمثل في جماعة النخبة والمحافظين.

نأتي بعد ذلك إلى الفصل الثالث والذي يشمل الفترة ما بين الحربين، تكلمنا فيه عن مجمل الظروف والآليات المساعدة على تشكل الحركة العمالية الجزائرية بفرنسا وبداية النضال الاجتماعي للعمال الجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى علاقة المهاجرين الجزائريين بمختلف القوى السياسية والتنظيمات النقابية الفاعلة في فرنسا وفي الجزائر، لنتطرق بعدها للنشاط النقابي للعمال الجزائريين قبل وبعد مجيء الجبهة الشعبية الفرنسية للحكم عام 1936م، بحيث كان لهذا الحدث أثرا كبيرا في تطور الحركة النقابية وخاصة في الوسط العمالي الجزائري.

وفيما يخص الفصل الرابع، تناولنا فيه تطور نضال الحركة العمالية الجزائرية، حيث تعدى نضالها سقف المطالب الاجتماعية إلى المطالب السياسية وخاصة بعد أحداث مجازر الثامن ماي 1945م، التي كان لها وقعها على مجرى الأحداث السياسية منها والنقابية، فالحركة الوطنية قامت بإعادة بناء نفسها من جديد أما المجتمع الجزائري وبالتحديد العمالة الجزائرية أصبحا أكثر قناعة من ذي قبل؛ بأن الكفاح السياسي إلى جانبه الكفاح الاجتماعي لم يعد يجدي نفعا وأصبح مسألة استقلال الجزائر مطلب العام والخاص. وهو الأمر الذي دفع بالحركة العمالية بقيادة الحركة الوطنية (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) إلى محاولة فك الارتباط بالنقابة الفرنسية الذات التوجه الشيوعي وإنشاء مركزية نقابية مستقلة، و قد عبر عن هذا التوجه العمال الجزائريون من خلال موجة الاضرابات والاحتجاجات التي قاموا بها في الفترة ما بين 1947م و 1950م.

وأخيرا الفصل الخامس الذي خصصناه للحديث عن مرحلة النضال النقابي العمالي من أجل الاستقلالية النقابية والحرية الوطنية 1950-1962م، من خلال إعطاء صورة للوضع العام الذي زاد الأمور تعقيدا نتيجة مواصلة فرنسا لسياستها القمعية ضد الشعب عموما وضد العمال والقادة الوطنيين وأحزابهم، فهي ظروف مجتمعة حملت العمال على الرفع من وتيرة النضال الذي اقترن بمطلب الحرية الوطنية، كبداية فعلية لفك الارتباط بالنقابات الفرنسية، وهذا ما سعت لأجله حركة الانتصار للحريات الديمقراطية غير أنها فشلت بسبب الأزمات الداخلية التي تعرضت لها، وكان البديل لذلك ظهور الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA) التابع للكونفدرالية العامة

للشغل (CGT) عام 1954م، تبعه بعد ذلك ظهور اتحاد نقابات العمال الجزائريين عام 1956م (USTA) تم تأسيسه من طرف الحركة الوطنية الميصالية التي أرادت استدراك كفاحها السياسي بالكفاح الاجتماعي بعدما سبقتها في ذلك جبهة التحرير الوطني بتفجيرها لثورة أول نوفمبر 1954م. ونتيجة لصراعها السياسي والعسكري مع الحركة الميصالية من جهة، و سعيا منها لتحقيق أهداف ومبادئ هذه الثورة من جهة أخرى؛ سارعت الجبهة إلى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في عام نفسه، قصد إحتواء العمال الجزائريين وتوظيفهم في معركتها الاجتماعية والاقتصادية ضد المستعمر، فكان بذلك للعمال الجزائريين ونقابتهم دورا سياسيا وماديا في دعم ثورة التحرير الكبرى.

من أجل دراسة هذا الموضوع وفقا للخطوات العلمية المتعارف عليها، قمنا بتوظيف **مناهج بحث عديدة** للإجابة على الأسئلة المطروحة والإلمام بكل جوانب هذا البحث؛ حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي في تقديم الأحداث التاريخية وفق تسلسلها الزمني مع وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري حتى يتمكن القارئ من فهم وربط الأحداث التاريخية المؤدية إلى تطور الحركة العمالية، ومن أجل مقارنة وتحليل هذه المعطيات التاريخية اعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي والنقدي الذي سمح لنا أيضا بتوظيف بعض المادة الأرشيفية كلما دعت الضرورة لذلك. ونتيجة لتطور النشاط النقابي للعمال الجزائريين في فرنسا وفي الجزائر ولاسيما خلال فترة الثلاثينات قمنا بتوظيف المنهج التاريخي المقارن لتوضيح الكيفية والآلية التي آل إليها نضال الطبقة العاملة الجزائرية سواء بالمهجر أو بالجزائر، ولتدعيم وتأكيد هذه المعطيات استعملنا المنهج الاحصائي في تقديم بعض الاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية التي لها علاقة بعالم الشغل، مثال ذلك: الأسعار، الأجور، عدد العمال والفلاحين، نسب البطالة، عدد الاضرابات والمضربين، كميات الانتاج...إلخ.

من جة أخرى، إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع أيضا على مجموعة من **المصادر** المطبوعة والمصادر المحفوظة، و**المراجع** العامة وبعض الصحف الشيوعية، مثال ذلك؛ بعض الوثائق الأرشيفية الوطنية (أرشيف ولاية وهران)، وكذلك المادة الأرشيفية الموجودة بالأرشيف الوطني لما وراء البحار بفرنسا، تضمن مجموعة من التقارير والمذكرات والاستعلامات تناولت معظمها النشاط النقابي للمركزيات النقابية التي ظهرت خلال سنوات الخمسينيات، بالإضافة إلى بعض المنشورات الحكومية وكذا بعض الصحف بشتى أنواعها: السياسية والاقتصادية والعمالية والنقابية بغض النظر عن توجهها السياسي والإيديولوجي وهي باللغتين العربية والفرنسية.

اعتمدت أيضا على بعض المذكرات التي عايش أصحابها الحدث و على بعض الشهادات الحية لنقابيين عاصروا الأحداث من خلال شريط وثائقي تاريخي تاريخ الحركة العمالية والنقابية الذي أنجزته وزارة المجاهدين، كما

اعتمدنا أيضا على بعض المراجع في صيغة كتب وجرائد ومجلات و أعمال ندوات و ملتقيات بعضها باللغة العربية والبعض الآخر باللغة الفرنسية.

من أهم **الدراسات الأجنبية** التي تناولت هذا الموضوع نذكر في طليعتها أعمال "روني غاليسو" (René Gallissot)، "كلود ليزو" (Caud liauzu)، "نورة بن علاق الشاوية" (Noura Benallegue-chouia)، جاك شكرون (Jacque choukroun) وغيرهم. و حسب تقديرنا تطرقت هذه الدراسات إلى جوانب في غاية الأهمية وفي فترات معينة، لكنها لم تتعدى مرحلة إندلا ع الثورة التحريرية.

أما **الدراسات العربية** نذكر على سبيل المثال لا الحصر، "بوعلام بورويبة"، "عزي عبد المجيد"، "كمال بوشامة"، "محمد فارس" وغيرهم، فنجدها تقتصر على مرحلة المتأخرة من النضال العمال الجزائر خلال فترة الخمسينات رغم أهميتها التاريخية ولا تتحدث عن بداية النضال النقابي في الجزائر وإن تحدثت فحديثها مجرد إشارات ليس إلا.

وفيما يخص **الدراسات الجامعية** وأخص بالذكر رسائل الدكتوراه في التاريخ الحديث، فحسب حدود إطلاعنا هي قليلة مقارنة بأهمية الموضوع وتكاد تعد على رؤوس الأصابع، وهي كمايلي:

1.قنانش محمد: النقابيون الجزائريون والمسألة النقابية 1946- 1956م، السنة الجامعية 2012/2011م.

2. جيلالي تكران: الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفي فرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945- 1962م، النسة الجامعية 2013/2012م.

3. محمود آيت مدور: الحركة العمالية في الجزائر من بدايتها الأولى إلى غاية 1954م بين النضال النقابي والكفاح التحرير، السنة الجامعية 2014/2013م.

4. خلوفي بغداد: الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954- 1962م، السنة الجامعية 2015/2014م.

5. محمد قدور: دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية 1956- 1962م – الاتحاد العام للعمال الجزائريين (نموذجا)، السنة الجامعية 2014/ 2015م.

ومن باب التوضيح وليس النقد أو الانقاص من جهد الآخرين، أن هذه الدراسات الهامة التي تناولت الحركة العمالية الجزائرية، قد تم التركيز فيها على مراحل معينة دون أخرى، و هذا أحد الأسباب أو الدوافع التي حملتنا على محاولة دراسة الحركة العمالية منذ نشأتها وإلى غاية الاستقلال رغم صعوبة المهمة.

وفي الأخير، وبفضل الله تعالى ثم بعون المشرف الأستاذ الدكتور/ مومن العمري وتحفيزه وتشجيعه لنا، استطعنا التغلب على الكثير من الصعوبات و إكمال هذه الدراسة، وباعتبار أن عملية البحث عملية مستمرة وتراكمية حيث لا يمكن دراسة موضوع في بحث واحد، أتمنى أن يكون هذا الإنجاز العلمي لبنة وإضافة جديدة في مجال الحركات العمالية والنقابية في الجزائر، وهذا ليس من باب الادعاء بالكمال وتمام العمل فالكمال لله وحده وأي عمل لابد أن يشوبه الخطأ ويعتريه النقصان، وحسبنا في هذا أننا بذلنا ما في وسعنا كي نحقق بعض ما كنا نصبوا إليه ونسعى لأجله.



الفصل الأول

فهرس الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الحركة العمالية والحركة النقابية في العالم

تمهيـــــــــد:

لا يمكننا فهم الحركة النقابية من حيث نشأتها وتطورها عبر مسارها التاريخي وتفسيرها كظاهرة؛ دون التطرق لمجمل الظروف والأحداث التي تدخل ضمن السياق السوسيو تاريخي.

وعليه تعد الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا في منتصف القرن الثامن عشر ميلادي أحد هذه العوامل لما خلفته من تغير جذري مس مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع الأوربي، حيث ظهرت الصناعة ونتج عنها انتشار وتوسع المدن وانتقال الفرد من الزراعة إلى الصناعة وما صاحبه من تحولات؛ ولاسيما التي حدثت على مستوى الطبقات.أما الحياة الاقتصادية فقد حل النظام الرأسمالي محل النظام الإقطاعي الذي أحدث بدوره تغيرات اجتماعية كالتي مست؛ ساعات العمل اليومية و مستوى الأجور وعمل الأطفال والنساء، وتغيرات سياسية أخرى كظهور هيئة تمثل طبقة العمال، التي تشكلت من أجل الدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف معيشتهم.

لقد ظهرت هذه الهيئات بداية الأمر في شكل جمعيات خيرية تعاونية هدفها الرئيسي مواجهة مشاكل العمال الاجتماعية التي تجري في محيط عملهم، لكن سرعان ما تطورت هذه الأهداف وبدأت تأخذ بعدا جوهريا آخر تمثل في الممارسة الديمقراطية ضد كل أشكال الإستغلال الرأسمالي الموجه ضد الطبقة العاملة.

عُدَت الثورة الصناعية بمثابة الحدث البارز في تاريخ أوربا لما عرفه المجتمع الأوربي من نقلة نوعية في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فحدثت بذلك تغيرات عديدة أهمها إنتقال المجتمع الأوربي من النظام الإقطاعي إلى النظام الحرفي، مما أحدث القطيعة بين وسائل الإنتاج القديمة التي عرفها النظام القديم ووسائل الإنتاج التي فرضها النظام الصناعي الجديد. وبالتالي زيادة الطلب والضغط على النظام الحرفي الذي جعل الوضع ينفجر ويحدث تقسيم اجتماعي جديد وبنية جديدة مشكلة من فئتين اجتماعيتين، الأولى تمثل الطبقة العاملة التي لا تملك سوى قوة عملها ويتمحور نضالها حول ساعات العمل الطويلة وانخفاض الأجور وغلاء المعيشة وتتحكم فيها الفئة الثانية المالكة الرأسمالية المسيطرة على رؤوس الأموال. ففي ظل هذه المعطيات ظهر نوع من الصراع بين الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة العاملة المالكة لقوة العمل، أدى إلى تضاد في المواقف والتناقض في التوجهات بين الطرفين، الأمر الذي أفضى إلى ضرورة التكتل من قبل الطبقة العمالية، وهذا بدوره كان بادرة من البوادر الأولى لظهور حركة نقابية شملت ميادين الصناعة ولاسيما منها اليدوية.

ولمعرفة سوسيولوجيا الحركة العمالية والنقابية في العالم (المفهوم، النشأة، التطور)، نرى وجوبا طرح الأسئلة التالية:

- ما ماهية الحركة العمالية والحركة النقابية؟
- ما هي دواعي ظهور الحركة العمالية والنقابية في العالم؟
- وأين ظهرت هذه الحركة وما هي العوامل التي ساعدت على ذلك؟

- لماذا اقتصر ظهورها بداية الأمر على الدول الغربية؟
- وهل تعدى ظهورها ليشمل البلدان العربية؟
- ما هي أبرز البلدان العربية التي عرفت ظهور الحركة العمالية والنقابية؟
- وما هي العوامل التي أدت إلى ظهور النقابة بالدول العربية؟
- وما هي أوجه الإختلاف والتقارب بين عوامل الظهور بينها — الدول العربية–وبين الدول الغربية؟

I. ماهيـــة الحركــة العماليــة:

لقد اهتمت دراسات علم الاجتماع السياسي بتفسير الحركات الاجتماعية العامة؛ على أنها تنظيمات لها وظائف في غاية الأهمية وفي أغلب المجتمعات الحديثة، كما أنها أداة للتغيير الاجتماعي تعمل على استقرار المجتمع وتقديمه، حيث تتمثل هذه الحركات في الحركة العمالية والنقابية. ومن هذا المنطلق نحاول تحديد بعض المفاهيم للظاهرة النقابية من حيث المفهوم والنشأة والتطور.

لكن قبل هذا سنتعرف عن مفهوم الطوائف الحرفية التي سبقت من حيث الوجود الحركة العمالية التي قامت على أنقاضها.

1. الطوائــف الحرفيــة:

يعد نظام الطوائف الحرفية من الأنظمة التي كانت تميز النظام الصناعي في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية۞، فقد ظهر هذا الأخير قبل قيام الثورة الصناعية الأولى التي أوجدت نظام المصنع الحديث۞۞ أو المصانع الحديثة [1].

بدأ ظهور هذا النظام في بعض دول أوربا مثل إنجلترا وهولندا وألمانيا وذلك خلال القرن 12م، وتختلف الطائفة الحرفية عن النقابة العمالية في العصر الحديث في جوانب عدة، فمن حيث العضوية مثلا، كانت الطوائف تضم أصحاب العمال والصناع، أما النقابة العمالية فهي لا تضم إلا العمال فقط. وأما من ناحية الأهداف، فالطائفة كانت تعمل لصالح جميع الفئات المنتمين إليها (أصحاب العمال والصناع والصبية)، في حين نجد أن النقابة وبصفة

۞ – **الثورة الصناعية**: هي أهم التطورات التي حدثت في تاريخ البشرية وأثرت في مسارها وفي شتى مجالات الحياة، بسبب إدخال الآلة في عملية الإنتاج، الذي أدى إلى إرتفاع الإنتاج وخفض كلفته وزاد من الثروة وأدى إلى نمو المدن وتكاثر السكان، وتطورت وسائل المواصلات و اخترعت أدوات الراحة والترفيه. كما كان لهذا آثار سياسية حاسمة وبعيدة المدى، فالإنتقال من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية، نقل مركز النظام السياسي من الإقطاعي مالك الأراضي إلى مالك المصنع، أي الطبقة البورجوازية الحاكمة، وخلق بذلك طبقة جديدة هي الطبقة العاملة أو البروليتاريا وما ينتج عنها من مؤسسات وعقائد واتجاهات فلسفية وفكرية (ليبرالية، إشتراكية، شيوعية، فاشية، نازية). ثم نشوء الدولة القومية والنقابات والأحزاب المتصارعة. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان، جوان 1979م، ص903.

۞۞ – **المصنع الحديث**: لعب المصنع الحديث دورا كبيرا في تحويل الورشة القديمة إلى ورشة حديثة، وشكل مرحلة مهمة في تطور قصة العمل في أوربا، ففي بداية نشأته كان يجمع كل الخصائص المميزة للصناعة الكبير ولا يهتم بتعبئة رؤوس الأموال الكبيرة، بل كان همه تقسيم العمل فيما بين العمال= واستخدام الآلات الميكانيكية، وقد شكلت مجمل هذه العناصر الصورة الداخلية للمصنع الحديث. وهي بلا شك تختلف كلية عن صورة العمل اليدوي وكذلك عن صورة العمل المنزلي، غير أنها تمثل حتى الآن صورة العمل الصناعي الحديث بآلاته وبالتقسيم الجماعي للعمل. لقد نشأ المصنع الحديث بعيدا عن المهن والإتحادات، فالصورة الجديدة للعمل التي كانت تميز المصنع، قلبت كل إقتصاديات القرون الوسطى رأسا على عقب، وقضت على جميع الأرباح التي كانت تؤول جميعها إلى أصحاب الأعمال أو إلى الأمراء والنبلاء، وحلت المصانع الحديثة محل المصانع اليدوية وحولتها إلى مصانع جديدة بفضل المكننة الحديثة وأسلوبها المتطور، وأولى هذه المصانع؛ مصانع الصوف والجوخ. ومن هنا بدأ ظهور العامل المتخصص ولم تعد هناك فوضى العمل التي كانت في الورشات القديمة. أنظر: فرانسوا باريه: **تاريخ العمل**، تر: غنيم عبدون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، (د.ت)، ص43.

1 – محمد عبد المولى الدقس: **علم الإجتماع الصناعي**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2005م، ص54.

خاصة في المجتمعات الرأسمالية؛ تهتم بالدفاع عن مصالح العمال وتتخذ موقف المعارضة من أصحاب الأعمال في كثير من الأحيان (1).

يعرف نظام الطوائف على أنه عبارة عن تنظيم يضم العاملين المتخصصين في حرفة معينة، مثل النجارين النساجين، الصباغين، الحدادين وغيرها من الحرف الأخرى. ويتكون بنائه الاجتماعي من ثلاثة أعضاء هم: المعلمون، الصناع والصبيان (2)، ويقوم نظامه الحرفي على التخصص الذي ينتقل بالوراثة في صورة مهن أو حرف تتناقلها الأجيال، فبتالي هو نظام مغلق وصارم يقوم على احتكار المهن والحرف بحيث تبقى متداولة بين تلك الطوائف الحرفية (3).

بدأ هذا النظام بالانحلال شيئا فشيئا منذ بداية القرن السادس عشر ميلادي (4)، عندما اشتد ساعد التصنيع وتطلب الأمر قيام نظام آخر وهو نظام المصانع الكبيرة بآلاتها الضخمة وتكاليفها الباهظة، بعد أن كان الإنتاج الصناعي من قبل يعتمد على الورش الصغيرة، فترتب عن هذا التقدم الصناعي انقراض الصناعات اليدوية تدريجيا واضطر أصحابها إلى هجرانها وإلى كسب قوت يومهم في المصانع، فأصبحوا هم وغيرهم من عشرات الألوف من الحرفيين الآخرين أجراء في المصانع(5)، التي غيرت نظام الإنتاج عندما حل المصنع الجديد محل الورش الحرفية. وبهذا أخذت المجتمعات الأوربية تودع عصر الإقطاع وتستقبل عصر الرأسمالية مع زوال نظام الطوائف الحرفية وظهور نظام المصانع الآلية.

ونتيجة لما سبق؛ وما كاد يشرف القرن الثامن عشر ميلادي على الإنتهاء حتى قامت العديد من الدول الأوربية بإصدار قوانين تلغي بموجبها نظام الطوائف الحرفية، من بينها – الدول-إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، وإيطاليا (6). هذه القوانين نتعرف عليها من خلال المبحث الخاص بنشأة الحركة النقابية في العالم.

2. الحـــركات العماليـــة:

تعد الحركات العمالية أحد أشكال الحركات الاجتماعية۞، فقد جاء تعريفها حسب الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها:« **كل النضالات والكفاحات التي قامت بها الطبقة الشغيلة ضد النظام الرأسمالي**

1 – علي محمود إسلام الفار: **علم الإجتماع الصناعي**، ط2، دار المعارف، منطقة الإسكندرية-مصر، 1984م، ص82.

2 – طلعت إبراهيم لطفي: **علم الإجتماع الصناعي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1995م، ص ص38-39.

3 – محمد عبد المولى الدقس: مرجع سابق، ص54.

4 – المرجع نفسه، ص59.

5 – طلعت إبراهيم لطفي: مرجع سابق، ص 41.

6 – محمد عبد المولى الدقس: المرجع السابق، ص61.

۞ – **الحركات الاجتماعية**: أجمع معظم الكتاب الذين ساهموا في تعريف الحركات الاجتماعية على وجود عناصر أساسية لابد من توفرها في الحركة الاجتماعية حتى تأخذ هذا المسمى وهذه العناصر هي: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير،مكونات فكرية محركة=

والتي تهدف إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية » [1] هذا السعي من أجل تحسين أوضاع العمال يتم من خلال النقابات والأحزاب السياسية التي تشكل الطبقة الشغيلة ، فهي بذلك تتخذ شكلين هما: الجانب السياسي للأحزاب والجانب السياسي للنقابات[2]، زاد الدكتور سعد توفيق عزيز البزاز على هذا تفصيلا آخر ضمن تعريفه للحركة العمالية بأنها: «**حركة العمال المنظمة إلى الاتحادات العمالية والنقابات بمعناها الواسع والوظيفي والتركيب المؤسسي في المجتمع القائم على التعاون المشترك في سبيل مصلحة أعضاء هذه الحركة، وتنصب فعاليات حركة العمل في ثلاث جبهات:الجبهة السياسية، الجبهة الصناعية والجبهة التعاونية، أما الجبهة السياسية فتكون جزءًا من حزب سياسي كوسيلة للوصول إلى الأهداف الاقتصادية أما الجبهة الصناعية التي غايتها مغانم اقتصادية فتأتي من حركة العمل، لأن حركة العمال أنفسهم أجراء يستخدمون في المنشآت الصناعية، أما الجبهة التعاونية فهي إنتاجية واستهلاكية ناجمة عن تخطيط لحماية العامل المستهلك من احتكار السوق وأسعار السلع العالمية** »[3]. وإجمالا للمعنى؛ فإن الحركة العمالية إنما وجدت لتخليص الطبقة الشغيلة من الضعف والتشتت من جهة، وبناء قوة اجتماعية في وجه القوة الرأسمالية من جهة أخرى.

3. الطبــقات العماليــة:

من حيث المنظور الرأسمالي فإن المجتمع الرأسمالي الحديث يقدم مفهومان للطبقة العاملة:

- المفهوم الأول: وهو كلاسيكي يضيق من حدود الطبقة العاملة ويحصرها في حدود العمال اليدويين أو المصنعين الذين لا يملكون إلا قوة عملهم.

ووسائل تعبئة. وبهذا تعريف الحركات الاجتماعية بأنها تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر إقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة. أنظر: تشارلز تلي: **الحركات الاجتماعية 1768–2004م**، ط01، تر: ربيع وهبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر، 2005م، ص13.

1 – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، الموقع الإلكتروني (www.cotobarabia)، (د.ت)، ص ص 168-169.

2 – محمد حسين منصور: **قانون العمل**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007م، ص56.

3 – سعد توفيق عزيز البزاز: "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، مج 15، ع 05، **مجلة التربية والعلم**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2012م، ص 155.

– أما المفهوم الثاني: فهو يوسع في حدود الطبقة لتشمل كل المحرومين من السيطرة على مصادر السلطة المادية والذين لا يملكون إلا قوة عملهم البدنية أو الذهنية، ومن ثم يضطرون إلى بيعها مقابل أجور، ولا يملكون سلطة اتخاذ القرارات. وهذا المفهوم نجده يغطي الأغلبية الساحقة من سكان المجتمعات الرأسمالية على تنوعاتهم [1].

إن السبب في التباين بيت هذين التعريفين (المفهومين)، هو معرفة العالم لثورة صناعية وعلمية جديدة بدايات القرن 20م، كان من نتائجها تحول الطبقة العاملة من كتلة متجانسة من العمال اليدويين ذوي الأجور المتقاربة وظروف المعيشة المتشابهة؛ إلى كتلة غير متجانسة تماما، بل وتضم أنواع من العمالة المأجورة المتباينة من حيث العمل ومستوى الأجور والمعيشة والتعليم والوعي والقيم السائدة، وأيضا من حيث ظروف العمل والحياة عموما. وبالتالي أضيفت شرائح أخرى للطبقة العاملة كالمهنيين الأجراء الذين يعملون لدى الغير ولا يملكون سلطة إتخاذ القرار وصاروا ينتجون جزءا مهما من القيمة المضافة، في ظل الاستغلال والقهر الرأسمالي والبيروقراطية والاغتراب، شأنهم في ذلك شأن البروليتاريا اليدوية، غير أن مستوى معيشة أفراد هذه الفئة مرتفع وذوي ثقافة ووعي بورجوازي وتعليم رسمي، وهي مؤهلات حالت دون امتزاجهم بباقي الشرائح التقليدية الأخرى للطبقة العاملة، وهذا يصب في مصلحة الرأسمالية والبيروقراطية اللتان تعملان على تغذية هذا التفتت والتفاوت داخل مختلف شرائح الطبقة العاملة حتى تُبقي هذه الطبقات سيطرتها على الجميع[2].

بينما في المنظور الإشتراكي ليس هناك تعريفا محددا للطبقة، إلا أنه من خلال قراءة ما جاء في أفكار "كارل ماركس" (K-Marx) حول الطبقة العاملة، يلاحظ بأنها طبقة اجتماعية يتم تحديدها بناءا على العلاقة المتباينة للجماهير بوسائل الإنتاج، وتعتبر هذه العلاقة حاسمة في تحديد فرص وأسلوب الحياة للأفراد، حيث أن ملكية وسائل الإنتاج تؤدي إلى علاقات اجتماعية غير متكافئة بين أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج وأولئك الذين لا يملكون إلا قوة عملهم، وعليه فإن الملكية لوسائل الإنتاج تعمل على توزيع الأفراد إلى طبقتين؛ طبقة عاملة وطبقة رأسمالية.

أما "دافيد لوكوود" (D-Lockwood) فيعرف الطبقة العاملة على أنها تمثل الأفراد الذين لا يملكون وسائل الإنتاج و يقومون فقط ببيع قيمة عملهم في السوق، ولا يتمتعون أثناء مباشرتهم لأعمالهم بظروف عمل أفضل ومرتبات عالية، على عكس بعض العمال الذين يحصلون على مرتبات عالية جدا و ظروف عمل جيدة، وهؤلاء ما سماهم " لوكورد " بالعمال الأثرياء، فحسبه أن هؤلاء لا يشكلون طبقة عاملة باعتبارهم يحصلون على مكانة وامتيازات مهنية أفضل من العمال العاديين، لا سيما الظروف الفيزيقية التي يعملون فيها، وهم يمثلون الجهاز البيروقراطي الذي لا يملك وسائل الإنتاج، بل لديه حق التصرف والسيطرة عليها، ويخدم مصلحة الطبقة المالكة على حساب العمال،

---

1 – مجلة أوراق عمالية: **طبقة عاملة مصرية جديدة**، سلسلة تهتم بقضايا العمال، مركز الدراسات الإشتراكية، مصر، ع01، مارس 2005م، ص03.

2 – مجلة أوراق عمالية: **طبقة عاملة مصرية جديدة**، المرجع نفسه، ص ص03-04.

مقابل حصولهم على بعض الإمتيازات، وبذلك أصبحوا جزءا من الطبقة البورجوازية الجديدة. وبالتالي هم لا ينتمون إلى الطبقة العاملة [1].

إذن ظهور الطبقات العاملة يدخل في إطار ظهور الطبقات الاجتماعية نتيجة التطور الصناعي وانتشار فنونه بداية القرن 15م ونهاية القرن 18م، الذي أدى إلى انفصال التجارة عن الصناعة إنفصالا تاما، فلم يعد هناك محلات تجمع بين الصناعة والتجارة في آن واحد، حيث انفصلت الورشة بما فيها من آلات عن محل التجارة وأصبحت اليد العاملة أيضا كطبقة تختلف كلية عن مديري الأعمال.

وبهذا تشكلت من الفئة العاملة طبقتان متميزتان تفصل بينهما هوة عميقة ومصالح كل منهما مرتبطة بالأخرى، ولكن مصالح الأولى تتعارض مع الأخرى، وتتكون الطبقة الأولى من البورجوازيين الموسورين كبار الممولين والتجار والصناع الكبار الذين يأملون في الوصول إلى النبلاء، فقد تمكنوا من شراء الفنادق وإقطاعيات النبلاء الذين أصابهم الإفلاس وأموال عقارات الذين ماتوا دون أن يرثهم أحد.

وأما الطبقة الثانية؛ فهي طبقة العمال الذين كانوا في المصانع والذين لم يكتب لهم أن يحيوا حياة كريمة ولم يكن لهم وجود في الحياة السياسية وكان يطلب منهم دائما بذل مجهود أكبر يفوق طاقتهم البشرية، ولهذا عرف زمانهم بزمن المشقة والعمل الإجباري [2].

في حين نجد تعريف الطبقة العاملة في حالة الجزائر؛ من خلال ما جاءت به مغنية الأزرق بأنها: «**أساس تَملُك وسائل الإنتاج وأسلوب تَملُك قوة العمل**» [3].

وحتى تتضح الفكرة؛ ينبغي تعريف الطبقة العاملة تعريفا إجرائيا وفقا لطبيعة المجتمع موضوع الدراسة، حيث أنها تشير إلى مجموع العمال سواء كانوا في الزراعة أو في الصناعة أو في جميع النشاطات الاقتصادية، والعامل اقتصاديا هو من يعمل في خدمة شخص حقيقي أو معنوي، كالشركات والهيئات الحكومية، ويتقاضى عن عمله أجرًا، هؤلاء يشكلون طبقة عاملة في مقابل الطبقة التي تملك أو تسيطر على وسائل الإنتاج[4]، ولا يأخذ " **الوعي الطبقي هنا كمعيار لأن ظهوره يتوقف على ظهور القنوات التي تسمح بالتعبير عن المصالح الطبقية والنصوص القانونية المتعلقة بحرية إقامة التنظيمات السياسية** "[5].

---

1 – بلعيور الطاهر: " تشكل الطبقة العاملة في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة -الجزائر، ع 23، 2005، ص 90.

2 – فرانسوا باريه: المرجع السابق، ص34.

3 – مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الإستعمار والتغيير الإجتماعي–السياسي**، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت–لبنان،1980، ص25.

4 – بلعيور الطاهر: المرجع السابق، ص 90.

5 – مغنية الأزرق: مرجع سابق، ص25.

4. المطلبيـــة العماليـــة:

كلمة مطلبية كلمة مشتقة من كلمة مطلب، ومعناه الطلب ونقول: طلب منه حقا هو عليه. أما المطلبية العمالية فهي فعل شرعي وقانوني يطالب به العمال قصد حماية مصالحهم المهنية والدفاع عن حقوقهم وتحقيق مطالبهم عن طريق المطلبية [1]. وعليه تعتبر المطلبية أو المطالب العمالية أساس وجوهر العمل النقابي، ويتم السعي إلى تجسيد هذه المطالب وفق القوانين والالتزامات والأحكام الشرعية المنصوص عليها خلال ممارسة أي نشاط أو عمل نقابي، وهي تنقسم إلى قسمين:

1.4.المطلبية الكمية: وخاصة بالأجور العمالية، غايتها العمل على تحسين ورفع أجور العمال.

2.4.المطلبية الكيفية: تهدف إلى تحسين ظروف العمل، مشاكل الإعلام والاتصال داخل المؤسسة، مسألة التكوين والتأهيل، تنظيم العمل والمطالبة ...إلخ. بمعنى كل ما له صلة بمحيط العمال باستثناء الأجور التي تعتبر كما أشرنا سابقا من المطالب الكمية، وهذه المطالب عموما توجه إلى مُخاطب وحيد وهو مالك السلطة في المؤسسة [2]. ومجمل القول؛ هو أن المطلبية العمالية هي عموم الأهداف التي تأسست لأجلها كل نقابة قصد الدفاع عن حقوقها، وبهذا يعد العمل ذو أهمية كبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن في كثير من الأحيان تكون العلاقة بين أرباب العمل والعاملين متذبذبة غير مستقرة، ذلك نتيجة مؤثرات اقتصادية في غالبية الأحيان تحول دون حصول العمال على مطالبهم و تحقيق أهدافهم، فيلجأ هؤلاء إلى تبني أسلوب الضغط تجاه أرباب العمل للحصول على مبتغاهم من خلال القيام بالإضراب، الذي يعد أحد مميزات هذا الأسلوب والوسيلة الفعالة و المؤثرة والسلمية في نفس الوقت لتلبية مطالب الطبقة العاملة المتعلقة بتحسين عالم الشغل، خاصة وأن الطبقة العاملة تعد رقما صعبا من ناحية الكثرة العددية و الثروة البشرية. فيعتبر إذن الإضراب أحد أساليب النشاط النقابي، فكيف ذلك؟

5. أساليـب النـــشاط النقابـــي:

تتخذ النقابات العمالية مجموعة من الوسائل من أجل تحقيق مصالح عمالها المادية والمعنوية، معتمدة في نفس الوقت على أنجع الطرق وحسب طبيعة المطالب العمالية والظروف التي تعيشها النقابة وعمالها، أهم هذه الوسائل؛ الإضراب والمفاوضات الجماعية.

1.5. الإضـــــراب:

ظهر مفهوم الإضراب كنتيجة من نتائج الثورة الصناعية خلال القرن 19م، عندما تعرض العمال لمختلف أنواع الظلم والاستبداد والاستغلال الرأسمالي، فقد تكتل العمال خارج المصانع بحثا عن العمل فلا يجدونه، كما اعتبر هؤلاء

---

1 – **المنجد في اللغة والإعلام:** المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 1986م، ص468.

2 - Bounfelder. E : **la revendication– élément d'analyse de la pratique syndicale**, in revue sociologie de travail N°02, 1968, p24.

العمال خلال هذه الفترة مجرد سلعة تباع وتشترى، الأمر الذي أضطرهم إلى قبول أي عمل يتاح لهم بغض النظر عن أجرته.

تطور مفهوم الإضراب بتطور اهتمامات العلماء والباحثين به، الذين تعرضوا له بالدراسة والتحليل، فاختلفت بذلك الآراء وتنوعت حول مفهومه، سواء من حيث المنطق أو المعالجة وهذا راجع إلى تباين في المنطلقات الفكرية والنظرية، خاصة المحيط الذي تحدث فيه هذه الظاهرة. وبهذا تعددت التعريفات أحيانا وتناقضت في أحيان أخرى.

وقبل التعريج على بعض هذه المفاهيم، نشير إلى أن كلمة إضراب مأخوذة من إسم ساحة في باريس تسمى (Greve)، كان يجتمع فيها العمال العاطلون عن العمل، وهي تعني استخدام أول قادم إلى هذه الساحة، أي أن رب العمل يأخذ عماله من الإضراب (Greve)، حيث كانت العملية في البداية مقتصرة على منطقة باريس لتنتشر فيما بعد إلى باقي مناطق فرنسا خلال ق19م [1].

أما الإضراب لغةً فهو: من الفعل ضرب، وأضربت عن الشيء: كففت وأعرضت، وأضرب عن الأمر: كف وأعرض، يقال: أضربت عن الشيء: كففت وأعرضت، وأضرب عنه: أي أعرض، وأضرب العمال ونحوهم: كفوا عن العمل حتى تجاب مطالبهم، والإضراب: مصدر أضرب، وفي العرف: كف عن عمل ما [2].

وأما اصطلاحا فقد اقتصر مفهوم الإضراب على التطور الصناعي، ثم تطور عبر التراث السوسيولوجي، حيث اعتبر فيما بعد خرقا للعادات والأعراف التي لها علاقة بعالم الشغل، ومثال ذلك الإضراب عن دفع الضرائب، الإضراب عن الطعام، الإضراب عن الدراسة...إلخ. لكن ما يهمنا هنا هو الإضراب المهني الذي يعد محور إهتمامات المختصيين الاجتماعيين في دراسة الحياة الصناعية.

حسب عبد المنعم عبد الحي؛ فإن الإضراب يعني في العموم التوقف الجماعي عن العمل لحين حدوث تغيرات في المكافئات أو ظروف العمل، وهو مظهر تكتيكي للضغط. فمن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الإضراب يعني امتناع العامل أو توقفه عن إعطاء قوة عمله لصاحب العمل بهدف تحقيق مصلحة مشتركة عن طريق التوقف الجماعي وتعطيل العمل داخل مكان العمل الذي يعمل فيه، حيث يعبر العامل من خلاله عن آرائه ومواقفه تجاه العمل وأرباب العمل، أو اعتباره وسيلة لإعلام الآخرين بوجود خلافات بين الإدارة والعمال.

كما اعتبر بعض علماء الاجتماع ظاهرة الإضراب جزءا أساسيا من عملية المساومة، ووسيلة ضغط اقتصادية على أرباب العمل من طرف العمال لأجل مناقشة مطالبهم وحقوقهم، وبالتالي يعد الإضراب بمثابة قطيعة في علاقات

1 – الطاهر بلعيور: المرجع السابق، ص168.

2 – إبن منظور مجد الدين بن مكرم: **لسان العرب**، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة–مصر، 2003م، ص ص 556–557.

العمل، يراد منها إسماع الغير برأيهم، فهو بهذا محاولة يقوم بها العمال لفرض وجودهم وإبراز قوتهم. بينما نجد عكس هذا عند بعض السيكولوجيين التبسيطيين الذين اعتبروا ظاهرة الإضراب مجرد حركة غضب وتمرد [1].

في إطار هذه النظرة التناقضية يمكن القول؛ بأن الإضراب هو تعبير عن مقاومة طبقة العمال كضرورة لإحداث التغيير الاجتماعي، أي أنه نضال وكفاح طبقي حول المكافأة النادرة أو مصادر القوة، وقد اتخذه العمال كوسيلة للضغط على أرباب العمل للإعتراف بحقوقهم وتحصيل المزيد من المطالب المشروعة، في إطار الصراع الطبقي على مستوى المجتمع ككل، وفي هذا السياق ومن باب أن المصنع يوجد به فريقين، الأول الذي يمتلك القوة والثاني التابع الذي لا يمتلك القوة؛ يقول "داهر ندروف":« **أن الإضراب عبارة عن ضغط يمارسه الفريق الثاني على الفريق الأول، حيث يتخذ هذا الضغط أشكالا مثل التخريب واللامبالاة وعدم الاهتمام بالنوعية والكمية والتوقف الجماعي عن العمل**» [2].

وعليه؛ يعد الإضراب بمثابة ظاهرة من الظواهر المعاصرة التي تلجأ إليها الأطراف الضعيفة كالطبقة العاملة من أجل المطالبة بحقوقهم أو الاحتجاج على فواتها أو التقصير في تحقيقها، فالإضراب عن تأدية العمل عنوانه الاعتراض وأداته الامتناع ومقوماته روح التضامن الجماعية، يكثر وقوعه والتعامل به لأسباب عدة أهمها: إنتشار الظلم والاستغلال والتسلط [3].

2.5.المفاوضــات الجماعيــة:

لقد كان للثورة الصناعية الأثر البالغ على الطبقة العاملة؛ الأمر الذي أدى بالعمال في إقرار حقهم في التكتل وتكوين النقابات والتأقلم مع مجمل التغيرات التي واجهتهم، مع امتلاك الوسيلة لمجابهة الرأسمالية المتمثلة في المفاوضات الجماعية، وهي إحدى السالب التي أنتجتها اليد العاملة للكفاح والدفاع عن حقوقها.

وعليه دفع ظهور النقابات العمالية وانتشارها بشكل واسع إلى الاعتراف القانوني بها منذ نهاية ق19م، وإلى ممارسة هذه النقابات لمهامها في الدفاع عن مصالح العمال وحمايتهم والمطالبة بحقوقهم، لاسيما عند بداية ظهورها، حيث ازداد نشاطها لاعتبارات لها علاقة بالمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية السائدة آنذاك [4].

---

1 – الطاهر بلعيور: المرجع السابق، ص ص 168-169.

2 – الطاهر بلعيور: المرجع السابق، ص 170.

3 – سهيل الحمد وعلي أبو مارية: "الإضراب عن العمل–دراسة مقارنو بين القانون والفقه الإسلامي"، **مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)**، فلسطين، مج26(6)، 2012م، ص1296.

4 – عبد الوهاب برتيمة: **المفاوضات الجماعية كآلية لتسوية نزاعات العمل الجماعية في التشريع الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الخاص، إ.د: الزين عزري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2013/2014م، ص 19.

تُعرف المفاوضة الجماعية بأنها؛ ذلك الحوار والنقاش الذي يتم بين صاحب العمل وبين ممثلي النقابة العمالية بالمنشأة، بهدف تحسين شروط وظروف العمل ورفع الكفاءة والإنتاجية وتسوية جميع المنازعات التي لها صلة بالعمل والحصول على أفضل امتيازات للعاملين.

كما تعتبر أيضا؛ أحد أهم الحقوق والواجبات الرئيسية للنقابة العمالية، حيث يتم تطبيقها من منطلق مبدأ الشراكة والمصلحة المشتركة بين العمال ورب العمل، فما أن تكتمل عملية التفاوض حتى تترجم المفاوضة إلى إتفاقية عمل جماعية يتم بموجبها تنظيم ظروف العمل وشروطه بين العمال وأرباب العمل في المواضيع التي نوقشت [1].

وبالتالي تنشأ الاتفاقيات الجماعية للعمل من خلال التفاوض الذي يجمع بين أرباب العمل وممثلي العمال، بهدف تحسين شروط العمل وظروفه وتحقيق مكاسب أكثر لفائدة العمال. وهنا تظهر أهمية تواجد التمثيل النقابي القوي الذي يمتلك القدرة الفعلية للتفاوض والمساومة لتحقيق المطالب المرجوة في شكل إتفاق يرضي الطرفين مع الإلزامية في التطبيق.

إذن تعتبر الاتفاقية الجماعية إتفاق بين طرفين متعاقدين، يمثل الطرف الأول العمال عن طريق التنظيم النقابي أو التنظيمات النقابية المكلفة بعملية التفاوض وإبرام العقود، أما الطرف الثاني فيمثل أرباب العمل أو مجموعة منهم، بغية التفاوض حول الشروط التشغيل والعمل وتحديدها بصورة جماعية.

يتم التفاوض حول موضوع الاتفاقية والاتفاق الجماعي بناء على طلب أحد الطرفين بواسطة لجان مختلفة مما يلي:

– الممثلين النقابيين وممثلي الهيئة المستخدمة أو أرباب العمل في شكل لجان متساوية الأعضاء، وعادة يتراوح العدد من ثلاثة إلى سبعة أعضاء لكل طرف مفاوض، وذلك في الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية للمؤسسة.

– ممثلي النقابة أو النقابات وممثلي أرباب العمل، بالنسبة للاتفاقيات الجماعية المشتركة، ويحدد عددهم عادة بإحدى عشر عضو مفاوضا لكل طرف [2].

كما يشترط في إبرام المفاوضات الجماعية؛ شروط موضوعية وأخرى شكلية:

أولا / الشروط الموضوعية: ويقصد بها الشروط والأركان المطلوبة في العقود العادية، مع إضافة بعض الشروط الخاصة والمتعلقة بأهلية المتفاوضين بالنسبة لممثلي العمل وكذا الأقدمية في العمل. كما يجب أن يكون سبب هذه

---

1 – الإتحاد العام لعمال سلطنة عمان: **دليل وآليات المفاوضة الجماعية بين النقابات العمالية وممثلي أصحاب العمل**، إعداد قسم الشؤون النقابية، (د.ت)، ص01.

2 – بشير هدفي: **الوجيز في شرح قانون العمل–علاقات العمل الفردية والجماعية**، جسور للنشر ودار ريحانة للكتاب، الجزائر، 2001م، ص196.

الإتفاقية سببا مشروعا غير مخالف للأحكام القانونية والتنظيمية السارية، ولا يكون ماسا بحقوق العمال ومكتسباتهم ويهدف إلى تحسين شروط العمل وتنظيمها.

ثانيا / الشـــروط الشكليـــة: والمقصود بها شكلية الكتابة، حيث يجب تحرير الإتفاقية بوثيقة موقعة من الأطراف المعنية لأنها تتضمن عدد من الشروط الخاصة بالعمل الواجب تطبيقها، والتي تهم عدد كبير من العمال. ويتم الإعلان عن هذه الإتفاقية في أوساط العمال المعنيين بها، ووضع نسخة منها في محيط العمل للإطلاع عليها. كما تسلم نسخة أخرى منها قصد التسجيل، إلى مفتشية العمل أو دائرة الاختصاص [1].

أما عن المواضيع التي يمكن التفاوض حولها فهي: الأجور، العمل وشروطه، ساعات العمل، تأمين الوظائف، زيادة الإنتاج، المكافآت، التدريب والترقيات، المشاركة في اللجان الخاصة بالموظفين...إلخ [2].

II.ماهيـــة الحركـــة النقابيـــة:

1. مفهـــوم النقابـــة:

1.1.التعريـف اللغوي والاشتقاقـي للنقابـة:

"كلمة النقابة باللغة العربية تعادل كلمة (Syndicat) باللغة الفرنسية، وهي مشتقة من كلمة النقيب التي تعني كبير القوم كما تعني العميد" [3].

يشير المعنى الاشتقاقي هنا، أن النقيب شخص معنوي منتخب من أجل الإهتمام بشؤون ومصالح فئة أو جماعة من الأشخاص والدفاع عنها ورعايتها، وعليه تعني النقابة لغويا: رهطا ممثلا من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة أو منظمة أو رابطة مؤسسة لرعاية شؤون ومصالح مشتركة لفئة من الناس والدفاع عنها [4].

2.1.التعريـف الاصطلاحي للنقابـة:

يعتبر مصطلح النقابة العمالية من المصطلحات حديثة النشأة نسبيا، فإلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي كانت المصطلحات المستخدمة في الغالب هي: اتحادات الصناع بالمياومة [5]، أي أندية الحرفة، جمعيات الحرفة، جمعيات الصداقة، أندية المرضى. وهذه التنظيمات لم تكن نقابات عمالية من كل الأوجه كما هو معروف في الوقت الحاضر لكنها كانت هكذا في مرحلتها الجنينية.

---

1 – بشير هدفي: المرجع السابق، ص ص196-197.

2 – الإتحاد العام لعمال سلطنة عمان: المرجع السابق، ص01.

3 – علي بن داهة وآخرون: **القاموس الجديد للطلاب**، مادة النقيب، تونس، الجزائر، 1979م، ص1247.

4 – المرجع نفسه: ص1248.

5 – **الصناع بالمياومة:** عامل أو الصانع يشتغل ويتقاضى أجرته باليوم.

وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر ميلادي كان المصطلح الأنجليزي (Union) يعني اتحادات الطبقة العاملة (Orking classe) أو إتحادات العمال من الحرف (Trades) متباينة، ومن ثم نشأ المصطلح (Trade Union). وخلال الربع الأخير من القرن القرن التاسع عشر ميلادي أصبح المصطلح (Trade union) هو المصطلح المعترف به، والمقصود به في ذلك الحين؛ رابطة (Association) تضم العمال الذين يعملون في حرفة واحدة، بيد أن العمال في ذلك الوقت، قد شرعوا في تكوين تنظيمات مشتركة تقوم على أساس طبقي (Classe) وصناعي (Industriel).

ومنذ ذلك الوقت، فإن التنظيمات التي سبق تكوينها من أجل العمال الذين يعملون في حرفة قد أخذت تعمل على توسيع قاعدتها [1].

ولهذا نجد العديد من المحاولات من طرف الكتاب والمفكرين والممارسين المختصين لاحتواء وتحديد مفهوم النقابة وذلك في إطار علمي وعملي، غير أن هذا المفهوم نجده متقارب من حيث الموضوع بالنسبة لعلوم السياسة والتاريخ.

عرفت أيضا؛ بأنها جمعية تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل، ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات [2].

وهي كذلك جماعة من العمال تضم مهنة [3] أو أكثر أنشئت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بأعمالهم اليومية [4]. وهي أيضا جمعيات تدافع عن المصالح الاقتصادية المرتبطة بمهنة، وتعتبر كقوة ضغط على رب العمل أو سلطة الحكومات [5]. أما من زاوية علم الإجتماع السياسي، فهي تعتبر من الجماعات الضاغطة من حيث العدد والقوة والتأثير، وتشمل جميع ميادين العمل الصناعي والتجاري والزراعي والمهن الحرة وينصب دورها مبدئيا على تأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها ولها تأثير في عملية اتخاذ قرارات الدولة [6]. كما أنها تنظيم مهني مطلبي يستعمل شتى وسائل التفاوض لتحقيق أهدافه، ويستعمل شتى وسائل الضغط.

---

1 - علي محمود إسلام الفار: المرجع السابق، ص ص325-326.

2 - عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج06، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، (د.ت)، ص604.

3 - **المهنة**: كان المتعارف عليه في القرن 18م أن أي مهنة تعبر عن إجتماع عدد من الأفراد يزاولون مهنة واحدة، وهذه المهنة الواحدة يتحتم أن تتشكل من رؤساء أعمال ومن عمال وصبيان، ثم يتحتم على هؤلاء أن يتعاهدون فيما بينهم «بالقسم» على أن يتبعوا النظم المعمول بها، وعلى أن يحترموا سلطة رؤسائهم وأن يساعدوهم على تأدية وظيفتهم في الإشراف على تنفيذ التعليمات والنظم، وقد إعتبر هؤلاء الرؤساء كمستشارين أو كمحلفين، وكانوا يختارون من بين رؤساء العمل وتنحصر مهمتهم في الإشراف على تطبيق دستور كل مهنة. أنظر: فرانسوا باريه: المرجع السابق، ص20.

4 - ج.د.هـ.كول: **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة واالنشر، مجموعة إخترنا لك، ع 143، القاهرة-مصر، ص03.

5 - الزبير بولعناصر: **الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1990-2010**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، العام الجامعية، 2010-2011م، ص18.

6 - محمد السويدي: **علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م، ص120.

أما النقابة من جهة علم الإقتصاد، فيعتبروها الاقتصاديون كعون أو عميل إقتصادي كباقي الأنساق الناشطة، وبالتالي تنحصر أسئلتهم المهمة بشكل مباشر حول النقابة فيما يخص طبيعة أهدافها، الوسائل التي تستعملها، النتائج التي توصلت إليها. وفي هذا السياق نجد إختلاف كبير بين "دانلوب" (Dunlop J.T) (1944م)، و "روس " (Ross A.M)، حيث يرى "دانلوب" ذو النظرة الاقتصادية: «**أن النقابة عون إقتصادي كغيرها من التنظيمات الاقتصادية، وأن النقابة تعمل على إقحام بأقصى أحد ممكن الأجراء، التي هي نتاج الأجر الفردي على عدد مناصب الشغل الموجودة والمتوفرة**». في حين أن "روس" عرفها على أساس أنها: «**تنظيم سياسي ينشط في وسط إقتصادي**» [1].

بينما علم الاجتماع، يرى "دوركايم": «**أن النقابة بنيت كوحدة وظيفية للاندماج الاجتماعي الوطني والتي تلعب دور جسم وسيط بين الدولة والفرد، وأن هذا الجسم الوسيط لابد أن يتحمل وظيفة تسيير لكل ماهو اجتماعي**». أما عالم الاجتماع في العلاقات الصناعية "دانلوب"؛ يتصور بصفة كبيرة أن النقابة: «**هي وسيلة وأداة للتكنولوجيا الاجتماعية لمراقبة قوة العمل والاندماج في مكانيزم لضبط وتنظيم العمل**».

إذن تعتبر النقابة عاملا للاندماج الاجتماعي للأجراء، فهي بذلك أداة للحوار والتوافق الاجتماعي، مما يجعلها ذات دور مزدوج، بحيث تعتبر عامل للاندماج للإجراء الاجتماعي والاقتصادي داخل المؤسسة من خلال عملية التسيير، وكذلك كونها حركة اجتماعية تلعب دورا معارضا تعبيرا منها – النقابة–عن حرمان الأجراء والعمال [2].

وفي نظر التيار الاشتراكي؛ تعد النقابة شكلا من أشكال النضال ضد الاستغلال الرأسمالي [3]. حيث يرى "كارل ماركس" أن مهمة النقابات أعمق من أن تحارب نتائج الرأسمالية، بينما "لينين" يرى أن المهمة التي تضطلع بها النقابات تتمثل أساسا في الحياة الاقتصادية وتدعيم برامج التنمية [4].

أما من جهة الليبراليين فإن النقابة تنظيم مهني مطلبي يبتعد عن السياسة، يستعمل وسيلة التفاوض لتحقيق أهدافه، ويستعمل مختلف وسائل الضغط. إذا نلاحظ أن كلا التيارين الليبرالي والاشتراكي يتفقان على أن النقابة هي إفراز لطبيعة النظام الرأسمالي، أو هي رد فعل تجاه التحولات التي جاء بها التصنيع كنموذج له دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الحديث.

---

1 - Patrice LAROCHE: L'influence Des Relations Sociales Sur La Performance Des Entreprises: **Une analyse des conséquences économiques du fait syndical en France**, Rapport final du GREGOR, IAE de Paris, Université Paris 1 Sorbonne - Décembre 2006, p09. Aussi : Patrice LAROCHE, Syndicalisation Et Performances Des Entreprises : Une Synthèse De La Littérature Economique Récente, Université Nancy 2, Cahier de Recherche N°2006-06, p04.

2 - زبيري حسين: **النقابات المستقلة–قراءة في النشاط النقابي للنخب (ة) النقابية في الجزائر**، ملخص رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، إ/ د. خليفة بوزبرة، جامعة الجزائر02، العام الجامعية: 2011-2012م، ص53.

3 - محمود أيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى غاية 1954 – بين النضال النقابي والكفاح التحريري**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العام الجامعية 2013-2014م، ص09.

4 - بهية أقنون: **تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، العام الجامعية 2003-2004م، ص09.

وفي هذا السياق يذهب "جورج سول" إلى أن مستقبل الاشتراكية۞ كله يكمن في النقابات العمالية، أما "رزوا لوكسمبورج" فتعتبر النظرية الاشتراكية بمثابة روح العمل النقابي.

وبالتالي يتضح من خلال هذين التعريفين أن النقابة هي كرد فعل ضد البورجوازية والاستغلال الفاحش للطبقات الكادحة التي تظهر كقوة تنظيمية [1].

وعموم القول؛ أنه لن يفكر أي إنسان بأن ما تقوم به هذه النقابات من أعمال يدخل في إطار العمل النقابي؛ إلا إذا كان الغرض الأساسي من وجودها هو الدفاع عن المصالح الاقتصادية للأعضاء [2]، وبالتالي مسألة ظهور هذه النقابات تعود إلى التصور الطبيعي لدى الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمهنية المختلفة، التي تعتبر دافعا لهم للاتحاد فيما بينهم من أجل التشاور والتعاون في الدفاع عن مصالحهم المشتركة، فأضحى هذا الاتحاد بمثابة علاجا للضعف الذي عاني منه كل فرد منهم على حدى، وهو حال نشاط العمال والنقابيون الجزائريون خلال الفترة المدروسة.

2. مفهـوم العمـل النقابـي:

يعرفه البعض؛ بأنه جملة الأدوار والمهام التي تضطلع بها النقابات، والمتمثلة في متابعة القضايا التي لها علاقة بالحياة المهنية والاجتماعية للعمال، كأوقات العمل، الأمن، الأجور، والضمان الاجتماعي.

وهذا يدفعنا للقول بأن أهداف النقابة العمالية تختلف من مجتمع إلى آخر بحسب اختلاف الإيديولوجيات والنظم والمنطلقات الفكرية في كل المجتمعات.

فإذا كانت المجتمعات الرأسمالية تسعى إلى افتكاك أكبر قدر من الحقوق والمطالب العمالية من أرباب العمل، فإننا نجدها في المجتمعات الاشتراكية تهدف إلى تدعيم الأنظمة الحاكمة وتنفيذ مخططاتها.

3. أنــواع النــقابات:

جرت العادة بين الباحثين على التمييز بين ثلاث أنماط رئيسية من النقابات العمالية وهي: النقابات الحرفية، النقابات الصناعية، النقابات العامة [3].

1.3. النــقابات الحرفيــة:

تعد أبسط أشكال النقابات التي ظهرت قديما في بلاد غرب أوربا–أو لعلها هي التي ظهرت تقريبا في كل مكان–وهي الجماعة المكونة من أعضاء يعملون في حرفة شائعة معروفة، يتعلمها العامل عن طريق التدريب والتمرين

۞ – **الاشتراكية:** هي نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وقد تكون هذه الملكية العامة للدولة أو ملكية تعاونية جماعية، وتؤدي الاشتراكية للقضاء على الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والتعاون بين العمال وعدم وجود اضطهاد جماعي ولا تناقض بين الريف والمدينة. أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: المرجع السابق، ص ص 41-42.

1 – غازي ناصف مكي: (**الحرية النقابية**)، مجلة المرشد، ع13، المعهد الوطني للتكوين النقابي، الجزائر، مارس 1991م، ص13.

2 – ج.د.هـ.كول: المرجع السابق، ص03.

3 – علي محمود إسلام الفار: المرجع السابق، ص327.

حتى يصل إلى مرتبة رئيس العمل، وهذا النوع من النقابات كان شائعا في انجلترا وشمل حرف الطباعة وما يشابهها من الحرف، كمصففي الحروف والطباعين الذين يعملون على ماكينات الليتوجراف والبنائين والسباكين والنقاشين...إلخ. وكذا أعمال الهندسة وأشغال المعادن...إلخ [1]. إذن فالنقابات الحرفية هي منظمة تضم العمال الذين يعملون في حرفة واحدة بغض النظر عن طبيعة الصناعة التي يشتغلون فيها.

2.3.النـقابات الصناعيـــة:

بتطور الآلة الصناعية ظهرت طائفة من عمال الماكينات المهرة الذين رفضوا أن يساوى بينهم وبين العمال غير المهرة، كما عارضوا انضمامهم لنقاباتهم، وبذلك ظهر في كثير من الحرف نوع من النقابات يفيد الإنضمام إليها، لكن بشروط ومواصفات معينة، حيث كانت النقابات الصناعية تعمل جاهدة في الدفاع عن عمالها المهرة من أرباب العمل، فتم بذلك توحيد المهن المختلفة كالبناء والهندسة، صناعة السفن، صناعة الصلب وأيضا مناجم الفحم في بعض المناطق. وقد شاع هذا النوع من النقابات وبلغ ذروته في إنجلترا نهاية القرن التاسع عشر ميلادي [2]. إذن فالنقابة الصناعية هي التي تشمل جميع العمال الذين يشتغلون في صناعة معينة بصرف النظر عن حرفهم أو درجة مهارتهم.

3.3.النـقابات العامــة:

ظهرت هذه الأخيرة نتيجة رفض النقابات الصناعية للعمال المهرة؛ إنضمام العمال غير المهرة، فقام هؤلاء العمال غير المهرة رفقة العمال العاديين بتشكيل نقابات فيما بينهم، لينضموا فيما بعد للنقابات العامة الجديدة التي بدأت في قبول جميع طوائف العمال الذين لم ينضموا إلى النقابة من قبل، مثال ذلك نقابة المهندسين المتحدة بإنجلترا التي تحولت من نقابة صناعية تضم العمال المهرة إلى نقابة عامة للهندسة تضم في صفوفها العمال غير المهرة [3]. وبالتالي فإن المنتسبون للنقابات العامة هم عمال يشتغلون في صناعات كثيرة وقد يتم تكوينهم في كثير من الأحيان نتيجة إندماج عدد من النقابات الأخرى.

4. أصـــناف النـــقابات:

في المقابل نجد أيضا تصنيفات عدة للنقابات العمالية تبعاً لمواقفها الإيديولوجية والسياسية وأسلوب عملها، وكذا علاقتها بالنظام القائم، نذكر من ذلك الأهم منها [4]:

---

1 – ج.د.هـ.كول: المرجع السابق، ص ص45-46.

2 – المرجع نفسه، ص47.

3 – نفسه، ص49.

4 – منير بوروبة: **النقابات المستقلة في ظل الحريات النقابية–دراسة عينو لمجلس ثانويات العاصمة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع السياسي، إ.د/ جمال معتوق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009م، ص 18.

– **النقابة الإصلاحية:** وتعمل على تحسين الظروف العامة للعمال منها المادية والاجتماعية، دون المساس بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم، ونشاطها قريب من السياسة، ونجد هذا الصنف من النقابة في كل ألمانيا وفرنسا [1].

– **النقابة الثورية:** وهي التي تستهدف القضاء على النظام الرأسمالي وإحلال حكومة نقابية عمالية محله، عن طريق العنف والإضراب العام، مثال ذلك النقابة السوفييتية [2].

5. أهـداف النـقابات:

تختلف أهداف النقابات العمالية من نقابة إلى أخرى، مع أنها تشترك في بعضها [3]، وأهم هذه الأهداف هي:

1. تحسين ظروف العمل من حيث رفع الأجور وتقليص ساعات العمل.
2. المشاركة في الحياة السياسية من خلال تأييدها للأحزاب العمالية التي تدعمها وتمكينها من السلطة، وبذلك فهي تدعم حقوق العمال وتحسين مستوى معيشتهم من خلال المشاركة في سن القوانين والتشريعات التي تصب في صالح الطبقة العاملة.
3. السعي لمساعدة العمال على إيجاد فرص عمل بديلة في حالة تعرضهم للبطالة.
4. العمل على حفظ كرامة العامل برفع قيمته وإعلاء منزلته خاصة وأن الطبقة العاملة تشكل غالبية العظمى لأفراد المجتمع، حتى يأخذ مكانه في المجتمع ويؤدي دوره.
5. العمل على تحقيق أكبر عدد ممكن من الضمانات الاجتماعية للعمال ومساعدتهم ضد حوادث العمل والعجز والبطالة وما إلى ذلك.
6. الإهتمام بالشؤون الثقافية والتعليمية للعمال من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات ووسائل الإعلام المختلفة وتوعيتهم بدورهم في المجتمع [4].

ولأجل تحقيق هذه الأهداف وغيرها، تلجأ النقابات إلى وسائل مختلفة نذكر منها: المساومات الجماعية، الإضرابات والمشاركة السياسية [5].

III. واقـع الحركـة العماليـة في العـالم:

إختلف زمن ظهور الحركات النقابية في العا لم من بلد لآخر وهذا راجع لطبيعة الظروف التي سادت هذه البلدان، وكذا اختلاف المبررات التي دفعت بالحركة لإيجاد السبل للمطالبة بمستحقات عمالها.

---

1 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص ص 78-81.

2 – المرجع نفسه، ص ص 65-67.

3 – علي محمود إسلام الفار: المرجع السابق، ص328.

4 – محمد عبد المولى الدقس: المرجع السابق، ص ص 217-2019.

5 – علي محمود إسلام الفار: مرجع سابق، ص328.

1. واقع الحركة العمالية في أوربا:

لقد أشرنا سابقا أن الهدف من تناول هذا المدخل المفاهيمي هو التعريف بمسيرة الحركة العمالية النقابية من الزاوية الفكرية والإيديولوجية، ولابد من أجل ذلك من الرجوع إلى قرن ونصف القرن، تحديدا إلى عام 1848م حيث أطلق "كارل ماركس" خلاصة دراسته وأبحاثه الاقتصادية والاجتماعية بصدور البيان الشيوعي وشعاره المدوي «**يا عمال العالم إتحدوا**». لقد اجتاحت رياح هذا النداء القارة الأوربية وخاصة الدول الأكثر تطورا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) في مرحلة عرفت بالثورة الصناعية، لتقطع رياح هذا النداء المحيط الأطلسي إلى القارة الأمريكية الولايات المتحدة الأمريكية وباقي بلدان العالم.

لقد نتج عن هذه الثورة الصناعية ظهور المصانع، كما تمخض عنها أيضا تغيير جذري في العلاقات وأساليب العمل من خلال؛ التوجه للعمل الجماعي، ومع إنتشار الصناعات وبلوغ الثورة الصناعية مبلغ التطور بعد أن توسعت في معظم بلدان أوربا؛ ظهرت أولى التجمعات والتنظيمات العمالية النقابية للعاملين في إنجلترا التي تعد مهد الثورة الصناعية في العالم، حيث تشكلت أولى النقابات في أعوام العقد الأول والثاني تشكلت أولى النقابات في أعوام العقد الأول والثاني من القرن 18م، فكيف ذلك؟

1.1. الحركة العمالية والنقابية في بريطانية:

من خلال تتبع أحداث الحركة النقابية في بريطانيا وطبيعة أحداثها؛ يمكن تقسيم هذه الحركة من الإنقلاب الصناعي حتى الحرب العالمية الأولى؛ إلى ثلاث أطوار رئيسية: الطور الكفاحي الثوري، طور النقابة الحرفية، طور الصناعة النقابية.

1.1.1. الطور الكفاحي الثوري:

شكلتا الطبقة المتوسطة والفقيرة غالبية سكان بريطانيا في ظل الرأسمالية [1]، و لم تجد هتان الطبقتان سبيل لمواجهتها سوى الانتظام في مجموعات عرفت بإسم النقابات العمالية بلغ تعداد منتسبيها ثمانية ملايين عامل [2]، و كان ظهورها– الحركة النقابية– لأول مرة في بريطانيا على شكل إتحادات نقابية [3]، مهمتها الأساسية هي حماية

1 – **الرأسمالية**: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين: طبقة مالكة لوسائل الإنتاج كالأرض، المواد الأولية، آلات وأدوات العمل، سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتسيير مشروعاتهم، وطبقة أخرى وهي طبقة البروليتاريا المجبرة على بيع قوة عملها لأنها لا تمتلك وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص. أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: المرجع السابق، ص221.

2 – جورج سرياكس وروبرت أوكشوت: **المساومون أو التخطيط النقابي الحديث في بريطانيا**، **مطابع الدار القومية**، مجموعة إخترنا لك، مصر، (د.ت)، ص03.

3 – جورج لوفران: **الحركة النقابية في العالم**، تر: إلياس مرعي، منشورات عويدات، بيروت–لبنان، 1982م، ص09.

العامل وتحسين حالة العمل ورفع أجره من خلال المفاوضات مع أصحاب العمل، كما تسعى أيضا إلى النهوض بالتشريعات الصناعية والعمالية وغيرها من الأنشطة الأخرى [1]، بهدف إقامة جهاز مناسب لتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال والحد من المشاكل التي تنشأ بين العامل وصاحب العمل [2]، ولهذا كانت داوفعها محافظة لا ثورية [3].

تعود البدايات الأولى إلى تأسيس هذا النوع من التنظيمات- الاتحادات- إلى عام 1720م، عندما رفع الخياطون في لندن مظلمتهم إلى البرلمان، تمحورت أساسا حول الزيادة في الأجور [4]، وهذا في حد ذاته عملا يبرز ملامح عديدة للعمل النقابي، حيث سرعان ما تأسست اتحادات أخرى مماثلة لدى عمال السكاكين وعمال الصوف في المنطقة الغربية من بريطانيا [5]، ولهذا يمكننا القول بأن ظهور الحركة النقابية العمالية كان شديد الإرتباط بالحركة العمالية وظهورها وكذا نضالها في السعي نحو تحسين الظروف المعيشية والمهنية والثقافية والسياسية للطبقة العاملة.

لم يكن ظهور هذه الاتحادات بسبب الثورة الصناعية وفقط، وإنما ظهرت في شكل جمعيات دائمة للأجراء قبل نظام الصناعة اليدوية التي وجدت بحوالي نصف قرن، وبالتالي لم تكن الحركة الآلية – الصناعة- سببا مباشرا في نشأة النقابة، فالعامل المباشر والحاسم تمثل في التحول التقني الذي تجسد في الطلاق بين العمل وملكية وسائل الإنتاج [6]، وما جلبه من سوءات- التطور الصناعي- لم يعهدها الريف البريطاني، أبرزها استخدام النساء والأطفال دون الرجال واستغلالهم استغلالا موحش، فقد كان الأطفال والنساء يزحفون على أربع كالكلاب و أنصاف عراة في سراديب مناجم الفحم الضيقة، كما كان الأطفال ذوي السن السابعة فما فوق يعملون في مصانع القطن أو يستخدمون في تنظيف باطن المداخن الطويلة والضيقة، وكان الفحامون يعملون أعمالا شاقة طوال الأسبوع مقابل قروش معدودة لاتسمن ولا تغني من جوع [7]، ولهذا لم تنشأ هذه الإتحادات من أجل تحسين الأوضاع المزرية وفقط، بل أيضا لأجل إيجاد وضع لائق مما أضفى على أهدافها الطابع الثوري [8].

لقد جاء النظام الرأسمالي كنظام جديد ركز سر الإبداع الإنتاجي في الآلة بدلا من العامل أو عمله، وأصبح الدور الرئيسي في عملية الإنتاج منحصرا في الآلة، وما على العامل سوى تحريكها دون الحاجة إلى مهارة أو قدرة،

---

1 – جون برايس: **إتحادات العمال البريطانية**، تر: علي محمد علي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.ت)، ص31.

2 – جون برايس: المرجع السابق، ص09.

3 – جورج لوفران: مرجع سابق، ص11.

4 – المرجع نفسه، ص09.

5 – جون براين: المرجع السابق، ص10.

6 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص 10.

7 – جمال البنا: **الحركة العمالية والنقابية في أنجلترا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، (د.ت)، ص 05.

8 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص 11.

فقضت بذلك الآلة على العامل وجعلت عمله آليا وجردته من الإبداع الشخصي أو الإدارة والحرية وأصبح سلعة يمكن شرائها كأي سلعة أخرى، وهو في النظام الجديد أشبه بالعبد في النظام الروماني، مع أن كلا منهما يجرد من الشخصية الإنسانية والذاتية.

فالعبد الروماني متاع والعامل في الرأسمالية سلعة، والفرق هو أن علاقات الإنتاج تتطلب الإحتفاظ بلعبد لأنه متاع، ولأن عمله يكمن في عضلاته–لا في الآلات–فأصبح ضروريا الإحتفاظ به في سراديب المظلمة وتقييده مع زملائه بالسلاسل وسوقهم إلى العمل، ولعل هذا ما يفسر النظرة التقليدية بين العامل والموظف، فالموظف ينظر إليه على أنه كائن إنساني يحتفظ بماهيته إذا أخذ إجازة، أما العامل فهو يد عاملة يقدم سلعة وهي قوة عمله، وإذا أخذ إجازة فإن أجره ينقطع لأن السلعة توقفت أيضا [1]. لقد أدى هذا التطور الصناعي إلى خلق ظروف جديدة بداية من القرن 12م وما بعده؛ أدت إلى ضرورة قيام إتحادت للعمال، كما أدى الإنتشار السريع للآلات والمصانع وتمركز الصناعة في المدن الكبيرة إلى خلق طبقة جديدة من الطبقة العاملة، التي تعتمد كلية على ما تحصله من أجر كي تعيش به [2].

ومما زاد من ضرورة تكتل العمال بعد الإنقلاب الصناعي مباشرة، حدوث الثورة الفرنسية وانتشار مبادئها التي تصورها على أنها ثورة؛ عدوة لكل الحكومات صديقة لكل الشعوب، الأمر الذي أدخل الذعر والخوف وتملك الطبقات الحاكمة في أنجلترا ودفعها لتبني سياسة عدائية ضد العمال [3]، تمثلت في إصدار قوانين الإتحاد في عامي 1799 و 1800م استهلت بفترة قمع إرهابي لكل نشاط له علاقة بالاتحادات المهنية، وفي هذا الشأن قال "فرنسيس بلاس":«...**إن صنوف العذاب التي تعرض لها الأشخاص الذين يعملون في صناعة الصوف كانت تجل عن الوصف، فقد كانوا يجتذبون إلى اتحادات ثم يوشى بهم، فيحاكمون ويدانون ويحكم عليهم، ويقضون مدة العقوبات التي يحكم عليهم بها في عذاب أليم، وبعد ذلك كانوا يضطهدون بحيث تصبح حياتهم جحيما لا يطاق. أما العدالة فلم يكن لها مكان، ولهذا ندر إن كان العمال يظفرون حتى ينظر قضاياهم أمام القضاء بلا إهانة ونفاذ صبر**...». ففي عام 1810م صدر حكم على عشرة من عمال الطباعة بصحيفة "التايمز" بالسجن بين تسعة شهور وسنتين لأنهم اتحدوا ضد سادتهم وطالبوا بزيادة الأجر [4].

لقد كافحت النقابات كفاحا مريرا ضد هذه السياسة من أجل الحصول على حقوقها والمحافظة على كيانها، وقد اكتسبت الإعتراف القانوني بها بعدما قدمت تضحيات جسام تطلبت الشجاعة الفائقة [5]، مثل التي حدثت نهاية

1 – جمال البنا: المرجع السابق، ص ص07-09.

2 – جون برايس: المرجع السابق ص14.

3 – جمال البنا: مرجع سابق، ص09.

4 – ألين فلاندرز: المرجع السابق، ص06.

5 – ج.د.ه.كول: المرجع السابق، ص 89.

القرن الثامن عشر، حيث قام العمال باضطرابات عديدة تسببت فيها بعض الاتحادات النقابية، فكانت مبعث قلق للسلطات العامة كالإضراب الذي حدث في أوساط عمال النسيج في مقاطعتي "يركشاير" و "لانكشاير"، ردت عليه السلطة بإصدار نص ملكي عام 1799م يقضي بمنع التكتلات العمالية [1]، التي إعتبرتها بمثابة مؤامرة ضد النظام الأرستقراطي الذي تدعمه الطبقة الرأسمالية الساعية للسيطرة على السلطة، وتعمل على إخضاع الطبقات العاملة الكادحة. هو موقف سلطوي تدعم بموقف رجال القانون الذين يشاركون الطبقات العليا في رأيهم واعتبروا مطالب الطبقة العمالية المتعلقة بتحديد الأجور وتحسين أوضاعهم وشروط المساومات الجماعية؛ ماهي إلا مؤامرة للتضييق على التجارة وهي بذلك تعتبر جريمة لا تغتفر[2]، لأجل هذا كان تطبيق هذا القرار صارما ولا سيما في مجال الصناعات الحديثة، أما الصناعات القديمة التي تعمل وفق التقاليد فقد كانت أكثر تسامحا وليونة، فأصبح بذلك تشكيل إتحادات أخرى في هذه الفترة شيء صعب للغاية، الأمر الذي دفع بالاتحادات العمالية القائمة للعمل في شكل جمعيات خيرية تعاونية بهدف المحافظة على حقوقها، فلا تتدخل السلطة إلا بوجود شكوى [3]. كما أفرز هذا الوضع ظهور زعماء عماليين قاموا بمواجهة هذا التسلط الرأسمالي أمثال "جون برايت"، وهو زعيم راديكالي ومدافع تحرري ضد كل تدخل من الظروف الدولة يمس الحياة المهنية والاجتماعية للعمال [4].

أما فيما يخص باقي المهن التي لم يكن لها اتحادات أو لم تستطع الإستمرار فقد إزداد وضعها سوءا بسبب الإضرابات العفوية الموجهة ضد المكننة (الآلات الجديدة) المسببة للبطالة، وهو ما دفع بعمال "ميلاند" بتخريب هذه الآلات عام 1811م لتعم هذه الظاهرة كل المناطق التي وجدت بها الآلات الصناعية الجديدة [5].

لقد كان الدافع لثورة العمال يحتكم للعاطفة ولا يحتكم للمنطق، حيث عجز العمال في هذه المرحلة المبكرة عن التفرقة بين الآلة التي يمكن أن تكون نعمة وبين الاستغلال التجاري والصناعي لها، الذي هو وحده أساس البلاء، ناهيك عن إفتقار هذه الحوادث لأي تنظيم ثابت ودائم مما جعلها في طي النسيان ولم تُخلف سوى مرارة جديدة في نفوس العمال تضاف إلى الإرث المقيت للرأسمالية الذي لا يغتفر [6].

نتيجة لهذه الثورة تم رفع الحظر في سنتي 1825- 1826م، وأصبح بإمكان الاتحادات التجمع والتكتل وكذا التفاوض الجماعي[7]، والفضل في هذا يعود إلى "فرنسيس بلاس" الخياط و "جوزيف هيوم" عام 1824م اللذان قاما

1 - جورج لوفران: المرجع السابق، ص 12.

2 - ج.د.ه.كول: المرجع السابق، ص 89.

3 - جورج لوفران: مرجع سابق، ص 12.

4 - ج.د.ه.كول: مرجع سابق نفسه.

5 - جورج لوفران: مرجع سابق، ص 12.

6 - جمال البنا: المرجع السابق، ص ص 11-12.

7 - جورج لوفران: مرجع سابق، ص 12.

بجهد كبير وناضلا ضد القوانين التعسفية التي أصدرتها السلطة ضد التكتلات العمالية وتجمعاتهم، وقد نجح هؤلاء في الحصول على موافقة البرلمان الذي ألغى هذه القوانين، غير أن أعداء النقابات والاتحادات عادو من جديد وقاموا بتعديل هذه القانون في العام الموالية قصد تحديد أشكال هذه الاجتماعات المسموح بها وفق قوانين جديدة تبيح للعمال التجمع بقصد النظر في فئات الأجور أو شروط التشغيل مع وضع عقوبات شديدة ضد ما يسمى: بإثارة الذعر أو التدخل، أحداث الضرر، الوقوف في وجه الغير، وذلك ضد أي عامل يقوم بهذه الأعمال. وبالتالي تم وبطريقة غير مباشرة منع تنفيذ الاجتماعات، لكن المنع لم يكن قانونيا وأصبح بعد عام 1825م يمكن القيام بأي إضراب بشكل قانوني، مما عزز موقف النقابات وجعلها تسعى إلى عقد مساومات مع أصحاب الأعمال وعقد إتفاقات فيما يخص شروط العمل ومستوى الأجور وقد نجحت في ذلك إلى حد ما [1].

يضاف إلى هذا الجهد جهدا آخر قام به "روبرت أوين" الذي قام بتشكيل الإتحاد التضامني للنقابات عام 1833م، قصد لم شمل كل العمال باختلاف مهنهم، وما هي إلا أسابيع حتى وصل عدد منتسبين 500 ألف منتسب من بينهم النساء والأطفال والعمال الزراعيين [2].

ثارت ثائرة الحكومة أمام هذا الوضع وأعدت العدة لمحاربة هذه الحركة بالعودة إلى النصوص القانونية لعام 1797م التي تحظر أداء يمين الطاعة لجمعية غير قانونية [3]، وملاحقة بعض المزارعيين في قرية "تولبيدل دروشستر" بتهمة إنشاء إتحاد للمزارعين في "تولبيدل" فقبض على ستة مزارعين حكم عليهم بالنفي سبعة سنوات، وأدى الإنفجار الذي عقب هذا الحكم إلى إعادة خمسة منهم إلى خليج "بوتاني"[4]. وكان رد النقابة تنظيم مظاهرات شملت معظم أرجاء البلاد من أجل شهداء "تولبيدل".

إلى جانب الحكومة قام أرباب العمل بالضغط على العمال الجدد ورفض كل توقيع يتعهدون بموجبه بعدم الانتساب إلى النقابة، كما أصدرت الحكومة قانونا آخر يقضي بمراجعة قانون الإسعاف العام حيث أرغم العمال العاطلين عن العمل على العمل الشاق في منازل العمل، فكانت الصدمة قوية نتيجة هذا الوضع المخزي على الطبقة العاملة، التي عملت على إيجاد مخرج لهذه الأزمة بعدما أيقنت بعقم جهودها في السيطرة على السلطة وأنتابها اليأس [5]. وبهذا بلغ الطور الثوري ذروته وأثبتت التجارب المتعددة أن مسألة التخلص من الرأسمالية أمر مستحيل وكانت النتيجة الطبيعية أن استسلم العمال والأجراء والمزارعين وحل محلهم حركات أخرى أقل مدى وأكثر تحديدا واتزانا [6]، وهي التي تمثل الطور الثاني ألا وهو النقابة الحرفية.

---

1 – ج.د.هـ.كول: المرجع السابق، ص90.
2 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص 12.
3 – المرجع نفسه، ص 13.
4 – ألين فلاندرز: المرجع السابق، ص07.
5 – جورج لوفران: مرجع سابق، ص 13.
6 – جمال البنا: المرجع السابق، ص18.

2.1.1.طــور النقابــة الحرفيــة [1]:

إن أكمل الصور للبدايات الأولى لهذه الحركات وطريقة عملها نجده في هذا الوصف "الأنجلز": «**في كل فروع الصناعة قامت نقابات لحرية العامل الذي ترك وحيدا ضد طغيان أو إهمال البورجوازية وكانت أهدافها أن تتعامل جماعية وكهيئة مع أصحاب الأعمال، وأن تنظم معدلات الأجور طبقا لربحهم، وأن ترفعها عندما تتاح الفرصة، مع جعلها واحدة لكل حرفة في كل أنحاء البلاد. ومن هنا حاولوا أن يضعوا أمام الرأسماليين معدلات الأجور التي تمسكوا بها والتجئوا إلى الإضراب عندما كانت هذه المعدلات ترفض، وكذلك حاولوا تقييد الطلب على العمل بتحديد عدد من هم تحت التمرين. وبذلك يحفظون للأجور إرتفاعها، وقاوموا بكل الطرق محاولات الرأسماليين لتخفيض الأجور عن طريق استخدام آلات جديدة وأخيرا فإنهم عملوا لمساعدة المتعطلين ماديا. وهذا ما كانوا يئدونه إما بطريقة بطاقة تجعل حاملها (عضو الجمعي) وبذلك يستطيع أن ينتقل من مكان إلى مكان بحثا عن عمل معتمدا على مساعدة زملائه ودله على خير أماكن العمل**».

«**ولتحقيق هذه الغايات يعين رئيس وسكرتير بأجر (إذ ينتظر أن يرفض أي مصنعي تشغيل مثل هؤلاء) وتختار لجنة لجمع الاشتراكات الأسبوعية والإشراف على إنفاقها طبقا لأغراض الجمعية، وعندما يصبح ممكنا ومفيدا فإن نقابات مختلفة الجهات تتحد فدراليا بأن تنتخب مندوبين لحضور مؤتمر الإتحاد. وجربت في بعض الحالات محاولات لتوحيد عمال أي فرع أو أي حرفة في أنجلترا كلها في نقابة كبرى، كما بذلت محاولات عديدة كانت أولها عام 1830م لتشكيل نقابة عامة عمال المملكة المتحدة مع وجود جمعية خاصة لكل حرفة**» [2].

أخذت هذه المرحلة شكلا جديدا في بداية الخمسينات بعد الظهور الجديد لجمعية المهندسين المندمجة عام 1851م [3]. ذلك أن ظهورها مَثل انشطار للنقابات المهنية – الحرفية كما يطلق عليها في بريطانيا– عن النقابات العمالية التي تضم جميع العمال والصناع بينما اقتصرت النقابات الحرفية الممثلة في جمعية المهندسين المندمجة على العمال المهرة في الحرفة [4]، كما وضعت هذه الأخيرة الأسس الجديدة للعمل النقابي القائم على تقبل النظام الرأسمالي كحقيقة لا مناص عنها من خلال تشكيل نقابات مهمتها العمل على رفع الأجور وتقليل ساعات العمل وتهجير الفائض من

---

1 – **النقابة الحرفية**: ساد هذا النوع من النقابات خلال القرن 19م وقل وجدودها في القرن 20م. وشملت قطاع النسيج والطباعة ونقابات عمال الشرائح المعدنية وصانعي العربات. كما تشكل من الجماعات المحلية للحرفيين وتتألف بدورها هذه الجماعات من أشخاص مهرة، غير أن اهتمامها إنصب وفقط على هذه الفئة من المهرة بغية الحفاظ على مصالحهم المادية. ولأجل هذا عمل هؤلاء على خلق اتحادات فيدرالية متحركة هدفها تحسين مراكز حرفهم بوجه عام، ولا يسمحون للعمال غير المهرة بالانضمام إلى نقابتهم. أنظر: جورج سرياكس وروبرت أوكشوت: المرجع السابق، ص ص40–41.

2 – جمال البنا: المرجع السابق، ص ص18–20.

3 – المرجع نفسه، ص20.

4 – خالد علي عمر: **النقابات المهنية محاولة للفهم (نقابتي المحامين والصحفيين)**، مركز هشام مبارك للقانون، مصر، (د.س)، ص08.

العمال إلى المستعمرات ورفع المستوى الاجتماعي للعمال وتحقيق مزايا لفائدة الأعضاء في حالة المرض أو البطالة أو الموت. فكونت هذه الجمعية وزعيمها "آلان" رفقة زعماء آخرين من قطاع البناء والحديد النواة القوية التي سميت (الجونتا أو اليونتا) [1]، فكانت المثل العالي للعمال البريطانيين لوضعها أسس النقابة البريطانية، كما شكلا (الكونجرس النقابي) أو المؤتمر السنوي الذي ضم شتات الحركة النقابية وصارت اجتماعاته سنوية يتم فيها رسم السياسة العليا للحركة النقابية من عام لأخرى. كما افتكت حقوق عدة ومكاسب لفائدة الطبقة العاملة عن طريق الكفاح في مجال التشريع مثل ذلك: تعديل قانون (الرئيس المرؤوس) وحسب الترجمة الحرفية (السيد والخادم) [2] عام 1867م، ثم إلغائه وإحلال قانون الرؤساء والعمال عام 1875م [3] الذي يسمح بالمساومة الجماعية بينهما [4]. ومثال آخر يكمن في تعديل قانون عام 1871م [5]، الذي أسبغ على الاتحادات العمالية الصبغة القانونية وعالج مدى إمكانية هذه الإتحادات المساهمة في الحياة السياسية البرلمانية [6] بقانون 1876م الذي يعترف بشرعية النقابات، وأخيرا قانون التعويضات عام 1897م [7]. كل هذا المجهود كان بفضل كل من "سدني" و "بياترس ويب" اللذان إختارا العمل المشروع وسيلة للحصول على الإصلاحات المتعلقة بعالم الشغل، لأن رجال الاتحادات العمالية إقتنعوا بوجوب أن يكون لهم ممثلين ينوبون عنهم في البرلمان، فكانت المرحلة الأولى باتجاه تأييد أعضاء برلمان حزب الأحرار من طرف الإتحادات العمالية ثم تبعتها مرحلة أخرى هدفها تكوين حزب مستقل يمثل طبقة العمال[8].، وليس أدل على هذه المجهودات التي واكبت عمل ونشاط الأممية الأولى التي نشأت بداية من المؤتمر الذي عقد بتاريخ: 28 سبتمبر 1862م بلندن، حضره 2000 مندوب نقابي يمثلون كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وسويسرا، الذي أثمر بتشكيل تنظيم عرف فيما بعد باسم الأممية الأولى، و كان لهذا التنظيم فروع له في هذه الدول الأعضاء، و يتم الإنتساب إليه بصورة مباشرة وليس عن طريق النقابات، كما بلغت عضوية هذا التنظيم عام 1867م ما يقارب 300.000 عضو[9] منها حوالي 95.000 عامل نقابي بريطاني كان لهم دورا كبيرا داخل هذه المنظمة [10].

---

1 – **الجونتا:** إسم أطلق من طرف "وب آلان" على هيئة التي شكلت من خمسة زعماء للتنسيق بين الإتحادات الجديدة، ويعني السلطة المطلقة.

2 – **قانون السيد والخادم:** كان هذا القانون الطبقي قانونا جائرا يعاقب العامل عند مخالفته لأحد بنود عقد العمل، كتركه العمل مثلا قبل الوقت المحدد بالسجن ثلاثة أشهر دون أن يعد ذلك وفاء لدين أو قضاء لإلتزام، أي أن يكون عليه أن يفي بالتعاقد المزعوم وإلا يسجن مرة أخرى إلى آخره. أنظر: جمال البنا: المرجع السابق، ص 21.

3 – المرجع نفسه، ص ص 20-21.

4 – ألين فلاندرز: **النقابات المهنية في بريطانيا**، تر: جرانت إسكندر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، (د.س)، ص07.

5 – جمال البنا: مرجع سابق، ص ص 20-21.

6 – جون برايس: المرجع السابق، ص19.

7 – جمال البنا: مرجع سابق، ص ص 20-21.

8 – جون برايس: مرجع سابق ص19.

9 – حسن محمد علي: **تاريخ الحكرة العمالية**، الإتحاد العام لنقابات عمال السودان، سلسلة وثائق نقابية (02)، الخرطوم–السودان، 1988م، ص 05.

10 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1764–1876**، ج01، تر: عبد الحميد الصافي، مطابع در الثورة، بغداد–العراق، 1973م، ص 91.

ورغم كل هذا المجهود فإن النقابة الحرفية الجديدة كانت لها مساوئها، كاقتصارها على الحرفة (نقابة الميكانيك، نقابة التجار...إلخ)، الأمر الذي إلى فتح الباب أمام الاحتكاكات النقابية والمضاربات السياسية العمالية في المؤسسة الواحدة، أدت في بعض الأحيان إلى عواقب خطيرة في بعض الحالات، منها فشل الإضراب الكبير لآلاف عمال الأحواض بلندن، والسبب عدم مشاركة ثلاثة من المهندسين في أعضاء الجمعية المندمجة للمهندسين في هذا الإضراب لأن نقابتهم لم تصدر إليهم أمر بذلك واستطاعوا تشغيل الروافع البخارية.

كما نجد أيضا أن هذه النقابة اقتصرت بحكم تشكيلها على طبقة واحدة من العمال وهم الحرفيون المهرة دون المزارعين وباقي المرافق العامة الأخرى بدعوى أنهم غير حرفيين أو صناعا ولا يمكنهم دفع الإشتراكات، ولعل العيب الأكبر للنقابة الحرفية هو رفضها لإنضمام الجيش الجرار من النساء العاملات، فاعتبر هذا منطقا رأسماليا بحتا لأنه حرم أشد الطبقات حاجة للرعاية النقابية وحمايتها.

بدأت هذه العيوب تظهر شيئا فشيئا، ومع تقدم الصناعي كان عدد العمال الحرفيين في جزرٍ، بينما كان عدد العمال غير المهرة في مدٍ. وأخذ عمال المرافق العامة والنقل يزدادون وتزداد أهميتهم وبات واضحا أن النقابة الحرفية التي انتشلت الحركة العمالية من وهدة اليأس والهزيمة، أنها لم تعد تفي بحاجات العصر، وفي المقابل لم يكن في مقدور هؤلاء العمال العاديون أن يُناصبوا العداء للنقابة (الجونتا) ولا أن يعملوا مستقلين عنها[1]، وظل الحال على حاله إلى غاية قيام فتيات مراهقات يعملن في مصانع الكبريت في لندن بإضراب عن العمل، وكانت خطوة جريئة في عالم النقابة، ذلك أنه لا يمكن أن يُقدم على الإضراب إلا العمال الحرفيون المنضمون تنظيما جيدا عكس العاملات اللوات جاء إضرابهن تلقائيا وكان ناجحا [2]. ونتيجة لهذه الإنتصارات تزايد عدد النقابيين بنحو مليون ونصف مليون عام 1892م بعدما قارب ثلاثة أرباع المليون في بريطانيا كلها عام 1888م [3].

شكل إضراب العاملات مفاجئة حطمت السحر الذي ران على الأفق النقابي وشل حواس العمال، فلم يلبث أن قام عمال ميناء لندن بإضرابهم العظيم عام 1899م [4] الذي كان نقطة تحول في تاريخ الحركة النقابية البريطانية [5] وبداية الطور الثالث ألا وهو طور النقابة الصناعية.

3.1.1.طــور النقابــة الصناعيــة:

تَصَدَر هذا الطور الفئة العمالية التي تم رفضها من طرف النقابة الحرفية، وبات النموذج الجديد – النقابة الحرفية- قديما وقام مقامه نموذجا آخر أكثر جدة وحداثة وتكونت ثلاث نقابات ممرنة على أساس صناعي ألا وهي نقابة

1 – جمال البنا: المرجع السابق، ص 22.

2 – فيليب بوارييز: **نشأة حزب العمال البريطاني**، تر: محمد نبيل موسى علام، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د.ت)، ص11.

3 – المرجع نفسه، ص11.

4 – هربرت.أ.ويز: **حركة العمال في بريطانيا وحق الملكية العامة**، تر: السيد وفائي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د.ت)، ص04.

5 – جمال البنا: مرجع سابق، ص ص 22-23.

الفحامين، ونقابة السكك الحديدية ونقابة عمال النقل، وشكلت فيما بينها تحالفا قبيل الحرب العالمية الأولى سمي بالتحالف الثلاثي.

قبل نهاية القرن التاسع عشر كانت الموجة الاشتراكية والنقابية قد جرفتا الحركة العمالية تقريبا، وأصبحت الإضرابات تقام عقب كل دعوة أو عريضة يصدرها الخطباء وفي كل ناحية، فقد أصدر فحاموا جنوب "ويلز" نشرة بعنوان " الخطوة التالية للفحامين" إتبعوا فيها منهجا عاما وثوريا (1). كما أضرب الآلاف من عمال الغاز في لندن وطالبوا بتحديد ساعات العمل بثماني ساعات في اليوم والزيادة في الأجور (2)، ونتيجة لعدم مقدرة العمل الصناعي على مواجهة العمل السياسي؛ بات المسؤولين في النقابات العمالية مقتنعين بوجوب السعي إلى تحقيق أملهم الكبير من خلال رفع التمثيل النيابي في البرلمان (3).

ففي الفترة مابين عام 1900م والحرب العالمية الأولى، أصبحت النقابة محل إهتمام التيارات السياسية وشغل الشاغل لساستها، حيث ظهر الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي بقيادة "هاندمان" وبدأت الاتحادات العمالية مرحلتها الثانية بقيامها بحملة إنتخابية دعائية سياسية في صحافة الاتحادات، وتم تكوين لجنة التمثيل العمالي (4) التي أصبحت في عام 1906م حزب العمال أحد ثمار هذا العمل (5)، بينما تشبثت باقي النقابات الحرفية بحزب الأحرار وكونوا كتلة "ليلاب"۞. كما وفدت النقابة من فرنسا وأمريكا وتولى الدعوة إليها كل من "كونلي" و "مان" و "لاركن" فضلا عن حزب العمال المستقل وزعيمه المخلص "كيرهاردي" رفقة ثلة من القادة العماليين والاشتراكيين الذين عملوا معه.

إن من بين الأسباب التي أرهقت حواس النقابيين وأشعلت حماسهم وحتى المحافظين منهم بروز قضية "تاف فيل" وقضية "أسبورن"، فالأولى تتعلق بدعوى رفعتها إحدى شركات السكك الحديدية، مطالبة النقابة بتعويضات عن أضرار أحد الإضربات، حيث حكم لها القضاء بمبلغ 23 ألف جنيه عام 1904م، وهو الحكم الذي هدد بنسف المكسب الذي تحصلت عليه من خلال تشريعات 1871-1872م ودمر مبدأ حصانة النقابات وجعلها تبدو عديمة النفع، لأن قيامها بالإضرابات يجعل أموالها عرضة لتهديد القانون. أما الحدث الثاني فيتعلق بدعوى رفعها أحد أعضاء

1 - جمال البنا: المرجع السابق، ص24.

2 - فيليب بوارييز: المرجع السابق، ص11.

3 - المرجع نفسه، ص10.

4 - **لجنة التمثيل العمالي**: تم تكوين هذه اللجنة في فيفري 1900م عندما اجتمعت وفود تمثل مختلف النقابات العمالية البريطانية والجمعيات الإشتراكية على شكل مؤتمر عقد في قاعة لندن التذكارية واستغرق يومين، من بين ما تقرر تشكيل إتحاد يضم جميع الوفود المشاركة في هذا المؤتمر أطلق عليه إسم "لجنة التمثيل العمالي" التي بلغ عدد أعضائها في هذه العام أكثر من 321 ألف عضو. أنظر: فيليب بوارييز: مرجع سابق، ص04.

5 - جون برايس: ارجع سابق، ص19.

۞ – **لبـلاب**: وتكتب عادة (اللب-لاب). تسمية مأخوذة من الحروف الأولى لكلمتي ليبرالي ولابور، ومعناها إتحاد الليبراليين والعماليين. أنظر: وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876-1914م**، ج02، تر: عبد الحميد الصافي، مطابع دار الثورة، بغداد-العراق، 1974م، ص 133.

نقابات السكك الحديدية ضد النقابة طالب منها عدم خصم الاشتراك المخصص للنشاط السياسي، وقد قضت له المحكمة بذلك مقدمة في نفس الوقت تفسيرا يفصل بين النشاط السياسي النقابي وبقية النشاط النقابي الآخر عام 1909م [1].

كان للقضية الأولى الأثر البالغ في تحفيز العمال على دخول معترك الإنتخابات عام 1906م في حماس عارم أسفر عن نجاح 29 مرشحا، مما مكنهم من إصدار قانون المنازعات المهنية الذي ألغى حكم " تاف فيل". لقد كثرت المنازعات الصناعية وشملت جميع ميادين الصناعة، وأعتقد الجميع بأن التحالف الثلاثي لنقابة الفحامين وعمال السكك الحديدية وعمال النقل سيضرب في خريف عام 1914م الرأسمالية البريطانية ضربة قاضية، لكن قيام الحرب حال دون حدوث ذلك وغير المجرى والاتجاه [2].

قطعت الاتحادات العمالية شوطا كبيرا في نضالها ضد الحكومة وأرباب العمل، وكان النضال طويلا وبطيئا من أهم مراحله التأكيد على مبدأ المساومة الجماعية بدلا من الاتفاقات الفردية التي كانت تتم بين أصحاب العمل والعمال كل على حدى، وأصبح في عام 1914م من حق الاتحادات تمثيل العمال في إجراء المفوضات وعقد الاتفاقات الجماعية نيابة عنهم، معنى هذا ضمنيا أن الحكومة كان عليها أن تستشير هذه الاتحادات وتأخذ برأيها عند معالجة مشاكل العمل و الصناعة، فكان أن اعترفت الحكومات المتعاقبة أثناء الحرب العالمية الأولى بهذا الحق لصالح الاتحادات الأمر الذي فتح الطريق للإعتراف الكامل بها [3].

لقد كان للحرب العالمية الأولى الأثر الكبير على حركة العمال البريطانية فتقدمت بها إلى كيان سياسي مستقل وأصبحت قوة لا يستهان بها في المجال الصناعي، وأدت ظروف الحرب إلى إتساع حركة العمال بفضل مساعدتهم السياسية والاقتصادية، وقد فرضت هذه القوة الجديدة إحترامها على الجميع، كما أقر الجميع بإشتراكها في المسائل القومية مع تجاوز كل الخلافات القديمة [4]، ونظرا لتعاونها وإسهامها في هذا المجهود القومي؛ تحسنت أوضاع الإتحادات العمالية حيث تشكلت مجالس ولجان مشتركة وفق دساتير متفق عليها، تمثل أصحاب العمل واتحاد العمال وتقضي بفض النزاعات بين الأطراف والاطلاع على أحوال العمل في الصناعة وعقد إتفاقات.

ففي عام 1919م عقد مؤتمر قومي صناعي شمل أصحاب العمل واتحادات العمال بناء على إقتراح الحكومة بهدف دراسة مشاكل العمل لفترة ما بعد الحرب، وجاء في توصيات اللجنة المشتركة المؤقتة للمؤتمر إعتبار منظمة العمل وإتحادات العمال المفوض الشرعي الرسمي والناطق الرسمي لأعضائها، كما تضمن الإعلان إعترافا رسميا

1 – ألين فلاندرز: المرجع السابق، ص12.
2 – جمال البنا: المرجع السابق، ص26.
3 – جون برايس: المرجع السابق، ص ص20-21.
4 – هربرت.أ.ويز: المرجع السابق، ص11.

بالاتحادات العمالية وبالمساومة الجماعية من طرف منظمات أصحاب العمل الرئيسة، وشمل أيضا الحديث عن رغبة إتحادات العمال في تسوية المشاكل الصناعية عن طريق التفاوض السلمي [1].

لهذه الغاية شكلت المجالس المشتركة لتنظيم العلاقات الصناعية، ضمت مجالس الصناعة القومية المشتركة وغيرها من المنظمات مثل لجان التسويات لها عضوية دائمة منتظمة واجتماعات دورية، وبتطور هذه التنظيمات تطورت الصناعة وامتزجت المصالح وظهرت الاحتكارات من طرف الشركات الكبرى، ونتيجة لهذا التفاعل أصبحت السيطرة في أيدي مجموعة من الأفراد، فكان رد الاتحادات العمالية المتنافسة؛ التكتل لتشكيل وحدة قوية تضم في عضويتها جميع العمال في الأمة كلها. هذا التنافس القومي أدى بدوره إلى نمو المنظمات الكبيرة عند كلا الطرفين، حيث انظم في معظم الصناعات هيئات قومية تمثل كل من منظمات أصحاب العمل واتحاد العمال وكثير من ممثلين للإدارات الحكومية والسلطات المحلية والهيئات العامة [2].

وبهذا أصبحت الهيئات التنظيمية معترف بها من طرف الحكومة، فتستشيرها وتتدارس معها الأمور المتعلقة بحسن سير العمل ودراسة المقترحات المقدمة والمتعلقة بالتشريعات وتقديم الأدلة والشواهد للجان التحري، وكذلك إبداء الرأي والتعبير عن اتجاهات أصحاب العمل والعمال.

تطورت هذه الأجهزة وصارت ذات أهمية بالغة، حيث أتاحت للعمال فرصا كبيرة لتحسين أحوال العمل ورفع أجورهم وإبداء الرأي في شؤون الصناعة بوجه عام، كما ساهمت أيضا في سير الصناعة سيرا هادئا بدون مشاكل ولا إضرابات من خلال تبني لغة الحوار مع الأطراف، كوسيلة لمناقشة شؤونهم ومشاكلهم، وبهذا انعدمت أسباب الشحناء والمصادمات بعد أن سادت الثقة وحسن النية [3].

2. الحركـــة العماليـــة في فرنـــسا:

1.2. الإتــحادات الأولــى:

تكونت الاتحادات الفرنسية وفق المنهج الذي جاءت به باقي الاتحادات العمالية في أوربا وفي ظروف مشابهة، وكانت تعمل مستقلة إلى غاية تولي "لويس الحادي عشر" السلطة، ففي عهده تحولت المهن الحرة إلى مهن مقننة (خاضعة للقانون)، وبدأت تتناقص شيئا فشيئا حتى أصبحت محتكرة من طرف القلة البورجوازية التي ساعدت الملك في عملية التشريع والتقنين المتعلقة بالاتحادات وتنسيقها، غير أن وجودها ونموها استمر من عهد "لويس الحادي عشر" إلى غاية "لويس الخامس عشر" [4].

---

1 – جون برايس: المرجع السابق، ص ص 23-25.

2 – المرجع نفسه، ص ص26-27.

3 – نفسه، ص ص29-30.

4 – فرانسوا باريه: المرجع السابق، ص23.

بلغ تدخل السلطة الملكية في شؤون الاتحادات إلى حد تعيينها ضباطا حلوا محل المستشارين المنتخبين من طرفها، وبهذا لم تكن في ضيقٍ من تعدد الهيئات المهنية، وقد بررت موقفها هذا بقصد المحافظة على الصالح العام وضمان الأمن الاجتماعي وحماية الإنتاج العالمي.

ففي عام 1597م صدر مرسوم يقضي بأن كل صانع يملك ورشة صغيرة في المدينة أو الريف ولا توجد بها مهن قد نص عليها القانون؛ يصبح صاحب هذه الورشة رئيس عمل. واستمر مفعول هذا المرسوم إلى عهد "لويس الرابع عشر"، حيث ازدادت الاتحادات قوة وعددا عام 1673م، حيث بلغ عددها 60 إتحادا عام 1672م ليرتفع عام 1673م إلى 83 إتحادا ثم 129 إتحادا عام 1691م. بينما بقيت السلطة الملكية تحتفظ لنفسها بحق تقنين نشاطات هذه الاتحادات الجديدة وهي بذلك تسعى لتعميم النظام الاتحادي [1].

وقصد المحافظة على وجدودها وقوتها؛ لجأت الاتحادات إلى العمل السري في الفترة ما بين 1791م و1840م والتزمت الحذر وعدم المجاهرة بعدائها تجاه أرباب العمل، وسعت على تحسين ظروف العمال بتأمين مساعدات مرضية بقيمة أجرة شهرية ومعاش تقاعد يعادل ثلث متوسط دخله، وفي حال الوفاة تؤمن له المساعدة تساوي تقريبا خمس عشرة مرة قيمة ما يدفع له شهريا، كما قررت منح البطالين نفس الأجر الممنوح للبطال المكره وكادت أن تنجح في ذلك.

قوبلت هذه الامتيازات من طرف أرباب العمل الذين حاولوا خفض الأجور ورفضوا كل أشكال التعاون، كما رفضت السلطة ضمان الاتفاقيات جماعية، التي يهدف من ورائها العمال إلى تشكيل تنظيم عمالي ذاتي مستقل [2]. بدأ الضعف يدب في أوساط الاتحادات العمالية لعدم قدرتها على التُكيف مع القوانين الملكية التي أصبحت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ففي عام 1767م أصبح من حق السلطة بيع وظيفة رئاسة العمل للأجانب مقابل رسوم خاصة ويتم عرضها في الأسواق، الأمر الذي دفع بالعمال إلى معاملة هؤلاء المستشارين معاملة سيئة، كما قامت السلطة بفرض ضرائب عالية على منتوجاتهم، مما اضطر الاتحادات اللجوء إلى الاستدانة وأصبحت غير قادرة على تسديد الفوائد، الأمر الذي جعلها تتعرض في أواخر القرن 18م لخطر الإفلاس وبدأ عددها يتناقص.

وفي الوقت نفسه ظهر خطرا آخر بات يهدد وجودها، تمثل في طبقة الأحرار التي انتشرت بشكل كبير في المدن الفرنسية وتعمل في حرية تامة وغير خاضعة لنظام الاتحادات وتسعى للقضاء عليها، لكن وجودها في المدن أخضعها للمراقبة والمتابعة والإشراف على تنفيذ الأعمال على أكمل وجه من طرف شرطة هذه المدن [3].

1 – فرانسوا باريه: المرجع السابق، ص24.

2 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص ص29-30.

3 – فرانسوا باريه: مرجع سابق، ص ص 25-26.

في المقابل أدى تطور الصناعة إلى ظهور مهن جديدة، فتحول جزءا منها إلى اتحادات صناعية وبقي الجزء الآخر منها على حاله حرا، وبالتالي وجدت يد عاملة خاضعة لنظام الاتحادات ويد عاملة أخرى حرة لا تخضع لأي نظام. وفي هذا الشأن صدر مرسوم عام 1776م يقضي بإنشاء هيئة تجارية و44 جمعية من الفنون والمهن في باريس، واعتبر أكثر حرية من سابقه، لأنه جاز للعامل الجمع بين إتحادين في آن واحد، كما ألغى الرسوم المتعلقة بوظيفة رئاسة العمل. وبعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789م تم القضاء على هذه الاتحادات نهائيا (1) بعد صدور قانون "لوشابلييه" (le chapelier) عام 1791م القاضي بحل جميع الجمعيات والاتحادات وأنظمتها، التي اعتبرها سببا في إثارة الفتن والقلائل (2)، ليحل محلها تنظيما نقابيا جديدا سمي بالغرف النقابية.

دخلت الطبقة العاملة بعد صدور هذا قانون؛ في فوضى وقلق كبيرين وانتشرت البطالة، فكانت أولى الثورات التي انعكس رد فعلها على الآلة التي اعتبرها العمال مصدر بؤسهم وشقائهم، وزادت الأزمة الاقتصادية التي أصابت فرنسا عام 1822م الوضع سوءا، كما عمت الفوضى البلاد كلها. ففي جويلية من عام 1830م أَغلق أرباب العمل مصانعهم ودعوا العمال للتظاهر، وكانت مشاركة الطبقة العاملة حاسمة لكن دون فائدة وخابت آمالهم، ولأجل هذا طالب عمال الطباعة وعمال الأثاث بتحسين مستقبلهم ورفع أجورهم، لتتوالى فيما بعد مطالب أخرى لجميع طوائف العمال، تبعتها موجة من الإضرابات المتتالية رغم الحضر القانوني لها، إلا أن الدولة لا تتدخل عندما يتعلق الأمر بالعمل وأصحاب العمل فيما يخص تحديد الأجور، فهي تعتبر ذلك تدخلا مناف لمبدأ حرية العرض والطلب (3).

2.2.الحركـة النقابيــة 1831-1848م:

ما يميز هذه الفترة هو بداية الطبقة العمالية في تنظيم نفسها من جديد بعد خيبة الأمل التي أصابتها بعد ثورة جويلية 1830م، فشكلت بما يسمى "بجمعيات حب الخير للإنسانية جمعاء" لمساعدة المرضى والعاطلين عن العمل وفقا لمبدأ إعلان حقوق الإنسان، وتضم هذه الجمعيات العمال المنتمين للحرفة الواحدة، كما اعتمدت في نشاطها على أسلوب تقديم الشكاوى لتحقيق مطالبها واللجوء أحيانا للإضراب كوسيلة لرفع الأجور وتخفيض ساعات العمل. الميزة الثانية تمثلت في انتشار فكرة إنشاء اتحادات قومية شيئا فشيئا بين صفوف العمال، فنادى البعض منهم بأن تكون الحكومة خير ممثل للشعب، ونادى البعض الآخر بجعل العمال مُلاَّكًا للآلة التي يستخدمونها، الأمر الذي عرض زعماء هؤلاء و أولئك لعقوبة السجن تتراوح بين ثلاثة سنوات وخمسة سنوات، ولهذا أصبحت مسألة توحيد صفوف العمال المتصارعين ضرورة حتمية، كان لها الفضل في تشكل النواة الأولى التي ضمت جميع العمال باختلاف

1 - فرانسوا باريه: المرجع السابق، ص27.
2 - المرجع نفسه، ص48.
3 - نفسه ص49.

نحلهم، وقد علق عليها أحد العمال قائلا:« **سنمنح هذه النواة رأسا تفكر بها، وإرادة ذكية وجادة لتدعم العمل وتوجه الحركة، وسوف نضع على رأسها سلطة مركزية قوية** »، وتضيف إحدى صحف "ليون":« **يجب أن ينبثق من أعماق هذه الجمعيات تنظيم موحد، هذه الجمعيات المتفرق بعضها عن بعض في أنحاء البلاد هي أدوات سينظمها المستقبل وسيخططها لكي يقيم عليها إدارة موحدة عامة للعمل** » وهذا ما سعت إلى تحقيقه هذه الجمعيات، فبالإضافة إلى مسألة الأجور وساعات العمل عملت على إنشاء صناديق المعاشات وتأمين حوادث العمل وحرية الجمعيات[1]. وقد يكون الهدف من وراء إنشاء هذه الجمعيات الخيرية هو القضاء على الملكية الفردية.

3.2.ثــورة عـــام 1848م:

حملت هذه الثورة أمالا كبيرة بالنسبة للطبقة العمالية خاصة بعد إشراك الحكومة إثنين من كبار الإشتراكيين في الحكم، وهما "لويس بلان" (Louis Blane) والعامل "ألبير"(Albert)، فقد حدد العمال مطالبهم التي تلخصت في حق العمل وتنظيمه، وحق إنشاء الجمعيات والقضاء على مختلف أشكال الاستغلال، ولأجل هذا أنشئت لجنة حكومية مهمتها فض النزاعات بين العمال وأرباب العمل، لكن الذي حدث هو العكس وخيبت الإمبراطورية الثانية ظن العمال بها، و شنت حربا على الجمعيات وعلى الامتيازات التي منحت لها زمن الجمهورية، وكل ما نالته من الجمهورية الثانية مجرد فُتات تمثل في إقامة مساكن للعمال والموافقة على منح مساعدات مالية للجمعيات الخيرية. ظل الحال على حاله و لم يتحسن لاسيما في الفترة مابين 1850م و 1870م التي تميزت بغلاء المعيشة بنسبة 50% مقابل ارتفاع أجور العمال بنسبة 19%، الشيء الذي دفع بالعمال إلى تصعيد اللهجة ضد الحكومة ونادوا بأحقية التمثيل البرلماني وملكية المصانع وحرية العمل والقيام بإضرابات عديدة واجهتها الحكومة بكل قوة وقسوة [2]. وفي غمرة هذه الظروف تولدت الغرف النقابية سليلة الجمعيات الخيرية والجمعيات القومية وكان ظهورها حاسما في مسار الحركة النقابية.

4.2.الغـــرف النقابيـــة:

ظهرت عام 1860م وكان عمالها الأوائل مع فكرة التعاون التي كان يرفضها أرباب العمل، وكانوا يأملون في أن تكون لديهم غرفة نقابية مناصفة مع أرباب العمل، وبهذا لم تنشأ النقابة العمالية في فرنسا نتيجة صراع طبقات فالعمال لم يكن لديهم إرادة ثورية تجاه أرباب العمل [3].

تحولت الأنظار والآمال نحو الغرف النقابية بدل التجمعات العمالية التي أرادت مزاحمة أرباب العمل وإيقافهم عند حدهم، حيث يقول "تولين" عنها: «...**ستكون الغرفة النقابية، في التنظيم الاقتصادي الصناعي المؤسسة**

1 – فرانسوا باريه: المرجع السابق، ص ص49-50.

2 – المرجع نفسه، ص51. أنظر أيضا: وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876-1914م**، ج01، المرجع السابق، ص 98.

3 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص 30.

الأم بالنسبة إلى التقدم المستقبلي. إذ عنها انبثقت بحرية؛ الوكالة المهنية الوسيلة الوحيدة التي تؤمنكم ضد البطالة؛ وبفضل الغرفة النقابية تكوّن تاريخ المهنة وإرث الأساليب اليدوية، فهي التي ستصبح أكاديمية المهنة، ومعمل التجارب بالنسبة إلى الاكتشافات الجديدة...» [1]. وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائيات عام 1890م التي سجلت 138.692 عضو نقابي في هذه العام، ليرتفع العدد عام 1894م إلى 403.440 عضو نقابي؛ ليبلغ مجموع النقابيين في فرنسا عام 1912م 1.064.000 عضوا نقابيا [2].

كما بدأت الغرف النقابية تتكتل في اتحادات وطنية (مهنية أو صناعية) ثم في اتحادات إقليمية، وفي نفس الوقت حاولت جهات ضاغطة إستغلال هذه القوة الجديدة لصالحها [3]. حيث كوّن صانعوا القبعات عام 1879م أول إتحاد وطني أو نقابة وطنية، ثم تبعهم عمال الطباعة عام 1881م، وعمال المناجم عام 1883م، ليصبح عدد المنظمات القائمة عام 1910م ستة وستين منظمة؛ أهمها الاتحادات المحلية أو ما يسمى بالبورصات العالمية (Bourses De Travail) التي أخذت على عاتقها المسؤولية الكبرى لحماية العمال. فقد خصصت هذه الأخيرة تأمينات مالية للبطالة والحوادث والضمانات الاجتماعية الأخرى والتكوين المهني، وتخصيص فروع لها في الأحياء...إلخ. مما جعلها محل إهتمام الطبقة العاملة دون غيرها من الاتحادات الوطنية.

قبل هذا كانت هناك محاولة أولى لتأسيس حركة عمالية فرنسية عامة للإتحاد الوطني للنقابات في عام 1886م، ذات بعد إشتراكي بقيادة "غاسد" (Jules Guesde) ماركسي النهج يساري عنيف، تسعى من وجهة نظره إلى خدمة الحزب الإشتراكي ماديا ومعنويا، ولكنها اصطدمت في الأخير بالعمال وانتهت بسبب ذلك عام 1894م [4].

5.2. تأسيس الكونفدرالية العامة للشغل (CGT):

أثبتت البورصات المحلية نجاعتها في الحياة العمالية وأصبحت منظمة وطنية بامتياز، وأولى هذه البورصات التي تأسست في عام 1887م بباريس، ثم تبعتها أخرى في باقي مناطق فرنسا؛ كنيم، مارسيليا، سانت إتيان وغيرهان فبلغ عددها عام 1892م 14 بورصة، وفي عام 1898م 74 بورصة، وفي عام 1908م أصبح عددها 157 بورصة، وفي عام 1882م نظمت نفسها قطريا في شكل إتحاد البورصات على إثر الاجتماع الذي عقد في سانت إتيان، تحت قيادة "فيرناند بيلوتيه".

بمرور الوقت كللت هذه الجهود بتكوين منظمة عامة للحركة النقابية قاطبة، تمثلت في إنشاء الكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، في مدينة ليموج (Limoge) وبهذا أصبحت في فرنسا منظمتان وطنيتان، الأولى وهي البورصات المحلية والثانية هي الاتحادات الوطنية، وتعتبر الأولى الأكبر أهمية.

---

1 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص 31.

2 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، المرجع السابق، ص53.

3 – جورج لوفران: مرجع سابق، ص 31.

4 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، مرجع سابق، ص ص53-54.

لم تدم هذه الإزدواجية للتنظيمين طويلا، ففي عام 1902م انضمت البورصات المحلية إلى الكونفدرالية العامة للشغل، غير أنهما بقيا منفصلتين عن بعضهما البعض عمليا. وحتى عام 1912م بقيت (CGT) تضم قطاعين هما: البورصات والاتحادات وسكرتيرين إثنين بصلاحيتين، وكل قطاع يعقد مؤتمراته الوطنية على حدى، وفي المقابل يجتمعان سوية في المؤتمرات السنوية العامة للكونفدرالية العامة للشغل[1].

أجازت السلطات العامة حق التكتل من خلال القانون الإمبراطوري الصادر عام 1864م [2]، سعيا منها في إضفاء الطابع السلمي لا الثوري على نشاط الجماهير العمالية من خلال الحركة النقابية من جهة والحد من الإضرابات من جهة أخرى.

وفي عام 1884م استطاع " والديك روسو" أن يحصل من البرلمان على قرار يسمح للعمال بممارسة العمال الحق النقابي، وكان يهدف من وراء هذا إجبار التجمعات النقابية على إيداع نُظمها الداخلية وأسماء رؤساءها غير أن العمال رفضوا الالتزام بهذا الحكم الذي كان بتأثير من الماركسيين [3].

غير أن العمال في فرنسا كانوا يرون في الحركة النقابية مثالا يُحتدى به ويرفضون في نفس الوقت الدروس الماركسية التي تمركزت في حوالي عام 1880م بفضل "غاسد"، وكذلك وسيلة قادرة على إيقاظ الضمير الطبقي، وترى أيضا ضرورة ربط النقابة ربطا مصيريا بالحزب. فهل سيقتصر دور النقابات الفرنسية على دور البقرة الحلوب بالنسبة للأحزاب؟ [4].

6.2.النقابـة الفوضويـة الفرنسيـة:

بعد عام 1895م بدأ ظهور تيار جديد في الحركة النقابية ألا وهي النقابة الفوضوية، التي انضمت للنقابات وفرضت فلسفتها الفوضوية فيما يخص المجتمع وأسلوب العمل والتنظيم. التي تتلخص في أسلوب التخريب والإضرابات كسلاح ضد السياسة وأرباب العمل والتعاليم الاشتراكية المتعلقة بالصراع الطبقي.

وضع الفوضويين[۞] كامل ثقتهم في النقابات وأعمالها النقابية واعتبروها المنظمة الوحيدة للطبقة العاملة القادرة على تحقيق مصالح العمال.

---

1 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، المرجع السابق، ص55.

2 - Guy THOREL: **chronologies du mouvement syndical ouvrier en France 1971–1946**, éditions du temps présent, 1947, p39.

3 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص 31.

4 – المرجع نفسه، ص 32.

۞ – **الفوضويـــين**: أو أناريشية سياسيا (Anarchism)، وتعني سعي أصحاب هذه الفكرة إلى نشر الفوضى وعدم الاعتراف بالقوانين والنظم القائمة والعمل على هدم الدولة، من أجل الاستيلاء على الحكم، وكذا القضاء على الرأسمالية وإقامة نظام بديل يتحرر فيه الإنسان من سلطة الدولة=

كانت النقابة الفرنسية ضد أي عمل سياسي ورفضت أي المساهمة في شتى الإنتخبات وبالبرلمانات، واتفق الجميع على عدم الدخول في السلطة ونادوا بضرورة تحطيمها تماما [1].

عمد الفوضويين في نضالهم ضد السلطة بإتباعهم سياسة التقاعس" إنتاج قليل للنقد القليل" والإضرابات وتدعم هذا الأسلوب وأصبح تقليدا في المنظمة العمالية، غير أن النقابات الفرنسية ظلت متمسكة بالسلاح التقليدي ألا وهو الإضراب، وكل هذا بسبب سياسة التجويع والإخضاع بالقوة من طرف أرباب العمل القساة.

أما فيما يخص سلاح التخريب فقد اعتبروه سلاحا مشروعا في النضال الطبقي، وبموافقة 117 مندوب مقابل 76 معارض في مؤتمر (CGT) المنعقد في عام 1900م.

لم يحقق الفوضويين أي نجاح خلال سنوات الثمانينات والتسعينات في الحصول على شيء، وكان السلاح المجدي في التغلب على الرأسمالية نهائيا هو الإضراب العام، ولتحقيق هذا المسعى شارك الفوضويين في مؤتمرات الأممية الأولى والثانية. وفي السياق نفسه أعلن إتحاد البورصات عام 1894م بأن تعطيل العمل بشكل تام يكمن في الثورة. وهو ما أشار إليه النقابيان البارزان "باتود بوغست" في كتابهما «**كيف سنصنع الثورة**» في حديثه عن إرادة النقابات الفرنسية بتصفية الرأسمالية من خلال الإضراب العام [2].

انقسم موقف التكتلات الاشتراكية المختلفة في فرنسا بخصوص النقابة ومواقفها، فالتيار الإشتراكي الرئيسي إلتف حول " غوسد " المعارض لكل المفاهيم النقابية، غير أن هذا الإنقسام سرعان ما توحد عام 1905م مشكلا حزبا واحدا لم يحظى لا بتأييد العمال ولا الـ(CGT)، ومع هذا فقد استطاع الاشتراكيين تكوين أقلية ذات نفوذ في جميع مؤتمرات الـ(CGT)؛ وتناضل من أجل السياسة ومن أجل الماركسية.

وفي أثناء هذه الظروف عقدت (CGT) مؤتمرا جديدا في عام 1906م بمدينة " أميان "، عبر عن النضج التام للنقابة الفرنسية، حيث جاء على لسان أحد أعضائه "لاتابيه" قائلا: «**لقد قيل الكثير عن وجود إشتراكيين وفوضويين فقط، وغاب عن الأنظار خصوصا؛ أن سندكاليين [نقابيين] أيضا موجودون هنا. فالسنديكالية [النقابة] نظرية إجتماعية جديدة**». كما أشار بيان هذا المؤتمر وبوضوح إلى أن الـ(CGT) منظمة مستقلة عن جميع التعاليم السياسية، ودافع البيان أيضا عن الصراع الطبقي موضحا بأن النقابات هي مجموعات مقاومة للطبقة العاملة وستكون في المستقبل إتحادًا لأغراض الإنتاج والتوزيع، وأساسًا لإعادة تنظيم المجتمع [3]. وحسب المادة الثانية من

ووصاياتها، ولا تكون هناك حكومة مسيطرة فعليا على الأمور في البلاد، وهذا لفظ الفوضى. أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: المرجع السابق، ص 58. أنظر أيضا: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج04، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، (د.ت)، ص ص631-635.

1 - وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876-1914م**، ج02، المرجع السابق، ص ص55-56.
2 - المرجع نفسه، ص57.
3 - نفسه، ص58.

النظام الداخلي لـ (CGT) فإنها تضم: «**جميع الشغيلة الواعين للنضال الواجب اعتماده من أجل إزالة الطبقية بين أرباب العمل والأجراء**» (1).

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عرف العمل النقابي بفرنسا أحداث عدة، أهمها انقسام الكونفدرالية العامة للعمل الـ(CGT) إلى قسمين: الكونفدرالية العامة للشغل الـ(CGT) ذات التوجه الإصلاحي، والكونفدرالية العامة للشغل الموحدة الـ(CGTU)، ذات التوجه الثوري (2). كما شهدت فرنسا وشهد التاريخ نشأة منظمة العمل الدولية على إثر معاهدة الصلح في فرساي۞ بفرنسا عام 1919م (3).

تأثرت ألمانيا كبقية الدول الأوربية بالتطور الصناعي الذي أدى بدوره إلى تغير شروط العمل ونشأة التنظيمات الأولى للحركة العمالية بها في الفترة ما بين 1830م و1870م. كيف ذلك؟

3. البدايات الأولى للنقابات في ألمانيا:

لم تنشأ النقابة في ألمانيا من التعاونيات أو الجمعيات كما في إنجلترا، بل تولدت من بعض شركات الحرف الخاصة بصناعة القبعات، حيث توصل بعض العاملين بها إلى إقامة تنظيمات عمالية في شكل نقابات، وفي بعض الأحيان تشكلت النقابات بصفة تلقائية (4)، حيث وجدت بها خلال المنتصف الأول من القرن 19م 38 دويلة إقطاعية وبلغ تعداد البروليتاريين فيها 0.9 مليون (5).

ففي عام 1848م تم تشكيل إتحاد نقابات ضم 250 نقابة خلال مؤتمر نظم من طرف "إستفان بورن" لكن سرعان ما انشق هذا الإتحاد عام 1854م، وبدأت الحركة النقابية في العشر سنوات التالية في تراجع، بينما بدأت تتشكل جمعيات عمالية معارضة للسلطة مدعومة من قبل البرجوازيين الليبراليين والتقدميين أمثال الدكتور "هيرش" (1832-1905م).

وفي المقابل تأسست الجمعية العمالية الثانية بتأثير من الاشتراكي "لاسال" بهدف خلق تعاونيات إنتاجية تدعمها الدولة وتُؤمن بالعمل السياسي وتضم 500 ألف منتسب يمثلون مجموعة من المهنيين (6).

---

1 - جورج لوفران: المرجع السابق، ص35.

1. عيسى بوزغينة: **مساهمة سوسيولوجيا في تحليل مضمون الخطاب النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 78-199م**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، ج01، إ/ د. كمال علي مازيغي، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993م، ص83.

۞ – **مؤتمر فرساي 1919م**: أو معاهدة الصلح، عقد بباريس في 12 جانفي 1919م، ضم حكومات الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا. أنتخب "كلمنصو" (Clemenceau) رئيس وزراء فرنسا رئيسا لهذا المؤتمر. الذي إنتهى بالتوقيع على معاهدة الصلح من طرف ألمانيا في 28 جوان 1919م. للمزيد أنظر: شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المطبعة الذهبية، مصر، 2000م، ص ص 240-241.

3 - حسن محمد علي: المرجع السابق، ص 05. أنظر أيضا: جورج لوفران: مرجع سابق، ص ص 82-83.

4 - جورج لوفران: المرجع نفسه، ص35.

1. مجموعة من العلماء السوفييت: **تاريخ الحركة العمالية**، تق: سمير أبو العلاء، منشورات دار الهدف، لبنان، (د.ت)، ص ص10-11.

6 - جورج لوفران: مرجع سابق، ص20.

وفي عام 1865م أنشأ " تيودور فريتش" زميل " لاسال" الذي لقي حتفه عام 1865م إثر مشاجرة، نقابة عمال التبغ في مدينة هامبورغ، وفي العام الموالية انظم عمال الطوبوغراف للنقابة، وشكلوا إتحادا فيما بينهم، أما عام 1868م عقد إتحاد عمال الطوبوغراف مؤتمر في برلين ودعى من خلال برنامجه إلى تحسين أوضاع أعضائه عن طريق رفع الأجور وتكوين العمال وتأهيلهم، وخلق صناديق التأمين ضد المرض والحوادث وفي نفس الفترة برزت نقابات أخرى لعمال الأخشاب والتجليد وعمال الأحذية والخياطة. إذن بهذا الشكل كان ظهور أولى التنظيمات في الصناعات التي لازالت تسيطر عليها العلاقات الحرفية [1].

كما جاء المؤتمر العالمي للأممية الأولى الذي عقد بجنيف عام 1866م [2] وجمع البرودونيين والماركسيين ليؤكد على أن مسألة أنشاء النقابات هي قضية الطبقة العاملة الأولى. وأن الهدف الذي من إنشائها ليس فقط النضال ضد الرأسمالية وإنما يتعداها لتكون قلب التنظيم الديمقراطي ومحركا ومدعما لكل مسعى سياسي غايته التحرر الاجتماعي [3]. غير أن النقابة الألمانية كانت مشاركتها محدودة، كون الحركة النقابية الألمانية وقتها كانت ضعيفة ولم تستطع أن تلعب دورا كبيرا، كما واجهت هذه الخيرة مقاومة شديدة من طرف أرباب العمل، وكذا الإرهاب الذي مورس ضدها من طرف الدولة [4].

1.3.التعدديـــة النقابيـــة:

في الواقع لقد تجاذبت النقابة الناشئة ثلاثة تيارات سياسية متصارعة فيما بينها؛ فالتيار الأول وأقلهم تأثيرا تمثل في تلامذة "لاسال"، "شويتزر" و"فريتش" اللذان ألفا إتحادا نقابيا عماليا عاما في 27 كانون الأول 1868م وضم اثنتي عشر إتحادا مهنيا. أما التيار الثاني فهو المنبثق عن الليبرالية ويضم في صفوفه 30 ألف منتسب يتزعمه كل من "هيرش" و "دنكر" اللذان عارضا صراع الطبقات. وأخيرا التيار الماركسي بزعامة "بابيل" وهو الأقوى، ولاسيما بعد الإتحاد الذي تم بين أتباع "ماركس" و "لاسال" أثناء مؤتمر «غوته» عام 1875م، فقد أصبحت السيطرة التامة بيد النقابة الإشتراكية التي ضمت خمسين ألف منتسب موزعين بين 25 إتحادا وهذا يبرز تفوق النقابة المهنية على النقابة الصناعية [5].

2.3.باسمـارك والنـقابات الألمانيـة 1878-1900م:

واجهت السلطة في ألمانيا تقدم النقابة الإشتراكية من خلال وضع قانون «**مكافحة المكائد الخطرة للإشتراكي الديمقراطي**» في21 تشرين الأول 1878م موضع التنفيذ، وكان تحت عنوان القانون الاجتماعي.

---

1 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص ص20-21.

2 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1764-1876**، ج01، المرجع السابق، ص90.

3 – جورج لوفران: مرجع سابق، ص21.

4 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1764-1876**، ج01، مرجع سابق، ص93.

5 – جورج لوفران: مرجع سابق، ص ص22-23.

أعد هذا القانون من طرف الدوق " أوتفون بسمارك " (مستشار الدم والحديد)، وبموجبه عانت النقابات وأصيبت أكثر مما أصيبت الأحزاب الإشتراكية بكثير، فقد حلت نقابة التبغ في 23 تشرين الأول، يومين فقط بعد تنفيذ القانون، بعدها بأيام حل العديد من النقابات الواحدة تلوى الأخرى، نقابة الزجاج، النجارين، عمال التعدين، عمال الأحذية، عمال المناجم...إلخ. كما أعلن وفي وقت قصير جدا حل 17 نقابة عامة و78 منظمة محلية. ناهيك عن غلق 33 صندوقا لإعانة المرض تابع للاشتراكيين الديمقراطيين، غير أن النقابات المسيحية والبرجوازية كانت في منأى طبعا عن المضايقات الحكومية.

واجهت الحركة الاشتراكية الديمقراطية الاضطهاد الحكومي بكل شجاعة ففي سبتمبر 1879م صدرت صحيفة الحزب السرية الأولى في سويسرا لتليها بعد ذلك باقي الصحف، كما عقد في سويسرا أيضا عام 1880م أول مؤتمراته في الخارج تلاه مؤتمر في 1883م وآخر في 1887م. كما قام الحزب بتنظيم العمل مشكلا شبكة واسعة من المنظمات في ألمانيا [1]، وفي عام 1889م تقدم الألمان بدعوة لعقد مؤتمر دولي في فرنسا، كلل فيما بعد بتشكيل الأممية الثانية، وقد عقدت هذه المنظمة مؤتمرات عدة في دول أوربا الغربية، غير أنها تصدعت واختفت بقيام الحرب العالمية الأولى[2]. أما النقابات فقد فرضت سيطرتها ونجحت في العمل العلني رغم هذه الصعاب واتخذت أشكالا مختلفة من النزال مما اضطر "باسمارك"؛ لإعادة النظر في قانونه والسماح للنقابات المحلية بمواصلة عملها لكن؛ شريطة ابتعادها عن ممارسة النشاطات السياسية، الأمر الذي جعلها أكثر مركزية وأكثر اهتمام بالسياسة ووطد علاقتها بقادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أما النقابات الصنيعة والملتزمة؛ المسيحية والبرجوازية فقد أفل وجودها في غمرة الأحداث السائدة [3].

أدى النضال العمالي ضد الدولة وسياستها إلى خسائر جمة سواء في حق الحزب أو في حق النقابات، فقد منعت الدولة صحفهما من الصدور وعددها 15 صحيفة، وضيقت على العمال حيث ألقي القبض على أكثر من 1500 اشتراكي وزجوا في السجون وهُجر وأُبعد الكثير من العمال إلى الولايات المتحدة. وعلى الرغم مما حدث؛ استمر هذا النضال وحقق نجاحا وازداد عدد المصوتين في الانتخابات لصالح الاشتراكيين الديمقراطيين من عام إلى أخرى. ففي عام 1870م نسجل 493.000 صوت، ليرتفع العدد في عام 1890م إلى 1.427.000 صوت أي بزيادة نسبتها تقارب 200%، بالإضافة إلى هذا أصبحت النقابات قوة اجتماعية كبيرة بفضل توسع دائرة أعضائها، وذات نفوذ سياسي كبير، فبعد أن كانت في بدايتها تضم 50.000 عضو فقط أصبحت وبعد مرور 12 عام تتكون من 58 نقابة وطنية محكمة التنظيم وقوام تعدادها 300.000 عضو.

---

1 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، المرجع السابق، ص ص17–18.

2 – حسن محمد علي: المرجع السابق، ص 05.

3 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، مرجع سابق، ص ص18–19.

وأمام هذا الإخفاق الذي منيت به الدولة في تصفية الحزب الاشتراكي الديمقراطي، اضطر بسمارك للإذعان وقام بإلغاء قانونه بقرار حكومي صدر في 30 سبتمبر من عام 1890م. فعد هذا نصرا آخر للحزب وللنقابات في ألمانيا اللتان أصبحتا في طليعة الحركة العمالية العالمية، وحافظتا على حركتهما بكل أمانة إلى غاية عام 1914م [1].

3.3. برنامــــج أيرفـــورت:

بعد النصر الذي أحرزه الإشتراكيون على قانون باسمارك قرر القادة تجديد الخط العام للحزب ولأجل هذا صدر برنامج "إيرفورت" عام 1891م [2] الذي تضمن قسمين: حدد الأول الهدف النهائي للإشتراكية، وثبت الثاني مجمل المطالب الثانوية التي يمكن تحقيقها في ظل الرأسمالية كحق الإنتخابات والتصويت المتساوي المباشر والسري، ولهذا أصبح هذا البرنامج الدليل السياسي العام للنقابات الإشتراكية الديمقراطية، لكن يعاب على هذا البرنامج أنه أهمل الدور العالمي للنقابات في الصراع الطبقي. كما أنه لم يتم مناقشة المسائل الشائكة للحركة النقابية في المؤتمرات السرية الثلاثة التي عقدت خلال فترة سيادة قانون بسمارك الصادر في عام 1878م[3].

4.3. تكويـن اللجنـة العامـة للنـقابات الألمانيـة:

خطت الحركة العمالية خطوة عملاقة نحو الأمام بعد أن أزاحت "باسمارك"، تمثلت في تأسيس اللجنة العامة التي شملت النقابات الألمانية في إطار وطني موحد أثناء مؤتمر نقابي عقد في مارس من عام 1892م بمدينة "هلبرشتات"، حضره 208 مندوب يمثلون 62 نقابة عدد أعضائها 303000 عضوا، تكونت هذه اللجنة في البداية من سبعة أعضاء يمثلون الحركة النقابية، وانتخب "كارل ليفن" رئيسا لها إلى غاية وفاته عام 1920م، والذي لعب دورا حاسما في العمل الأممي.

والجدير بالذكر أن هذه اللجنة لاقت معارضة تسببت في حدوث إنشقاق صغير أدى إلى ظهور منظمة فوضوية سنديكالية ألمانية فيما بعد، كما كانت هناك معارضة أخرى ضد الصلاحيات الواسعة التي منحت للجنة العامة الجديدة، واقتصرت هذه الواجبات على تنظيم العمال، تلخيص الإحصائيات العامة للحركة، إصدار مجلة خاصة بالحركة وتنظيم العلاقات الدولية، غير أن اللجنة تطورت فيما بعد وأصبح عدد أعضائها 13 وتوسعت مهامها [4].

---

1 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، المرجع السابق، ص19.

2 – **برنامج إيرفورت**: عبارة عن وثيقة سياسية بارزة كاتبها الأصلي هو "فلهلم ليبكنشت" و "أوغست بيبل" في مدينة "غوتا" عام 1875م، وهو خلاصة للإتفاق الذي تم بموجبه إتحاد كل من اللاساليين والحزب الماركسي في حينه، غير أن هذا الإتفاق حمل أخطاء عديدة بسبب مواقف اللاساليين التي انتقدها "ماركس" وأعاد تصحيحها. صيغ هذا البرنامج من جديد من طرف "كارل كاوتسكي" عام 1891م وصار نموذجا بالنسبة للأحزاب الإشتراكية الديمقراطية في جميع البلدان تقريبا، وجرى العمل به لعقدين من الزمن باعتباره برنامجا رسميا للأممية الثانية. أنظر: وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، مرجع سابق، ص20.

3 – المرجع نفسه، ص ص20–21.

4 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، مرجع سابق، ص21.

واصلت النقابات الألمانية نضالها وحققت شيئا فشيئا وضعا إقتصاديا أفضل وأصبحت متقدمة على صعيد الحركة النقابية العالمية، فقد بلغت عضويتها عام 1900م 680.427 عضوا، و1.344.803 عضو عام 1905م، و2.017.298 عضوا في عام 1910م، ليصبح عدد أعضائها عام 1914م 2.556251 عضوا، ثلث هذا العدد مثل النقابات المستقلة-المسيحية والبرجوازية [1].

5.3.التروســـتات۞ والنـقابات الصناعيـــة:

إن تطور الرأسمالية في ألمانيا وضَع النقابات كما هو الحال في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى؛ أمام قضايا جدية وجديدة تتعلق بمسألة وجودها ومدى قدرتها على البقاء، فقد زاد عدد اتحادات أرباب العمل بشكل كبير، وبلغ عددهم عام 1914م 145000 رب عمل، يستخدمون 4.641.361 عاملا وازدادوا قوة بفضل مساعدة الحكومة لهم.

انتهجت الاتحادات الرأسمالية الجديدة في معاملتها للعمال أسلوب القسوة والتشديد، فأغلقت المعامل الواحد تلو الآخر، حتى لا تلبى طلبات العمال المنتمين إلى للنقابات.

وبهذا وجدت النقابات نفسها عاجزة أمام الإجراءات التعسفية لأرباب العمل وزادت الأمور تعقيدا مع مرور الأيام وإلى غاية نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث تبين عدم قدرة النقابات المهنية على مواجهة التطور الصناعي وإيقاف التمركز الكبير للرأسماليين، ولم تجدي الإضرابات نفعا أمام كبار أرباب العمل الذين تمكنوا وبدعم حكومي؛ من السيطرة على جماهير من العمال المهرة وغير المهرة، فتمكنوا بذلك من كسر كل الإضرابات في ظل تطور الصناعة الاحتكارية التي عملت على عتق النقابة المهنية تدريجيا [2].

وبهدف تدارك الوضع والنضال من أجل البقاء، لجأت النقابات المهنية إلى إعادة تنظيم الحركة العمالية على أسس صناعية بدلا من الأسس المهنية، وتحركت باتجاه تكوين نقابات صناعية وحققت بذلك نتائج هامة، حيث تقلص عدد النقابات الفرعية – المهنية-الألمانية من 92 إلى 46 نقابة خلال الفترة من 1891م إلى 1914م، وإزداد عدد الأعضاء حتى بلغ في نفس الفترة 2.556.521 عضوا، وبهذا انتشرت النقابات الصناعية الجديدة. وقد صاحب تحقيق هذا الغرض في الفترة نفسها قيام النقابات بأحداث كثيرة تمثلت في الإضرابات والاعتصامات المتصاعدة، منها 73 إضرابًا واعتصامًا حدثا عام 1891م، وشهدت عام 1906م 3480 إضرابًا تحت تأثير الثورة الروسية، و2600 إضرابًا عام 1913م [3].

---

1 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، مرجع سابق، ص23.

۞ – **التروستات**: إتحادات إحتكارية متكونة من عدة شركات إحتكارية. أنظر: وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، مرجع سابق، ص23.

2 – المرجع نفسه، ص ص 23-24.

3 – نفسه، ص ص24-25.

4.الحركــة العماليــة في روســيا القيصريــة:

تمتد الأراضي الروسية من أوربا الشرقية عبر القارة الآسيوية إلى المحيط الهادي، وتقطنها مجموعة من الشعوب، بعضها من أصول أوربية والبعض الآخر من أصول آسيوية، وهي بذلك تمثل موقعا وسطا بين أوربا وآسيا، وهذا ينطبق على تاريخها وحياتها الاجتماعية.

تكون الشعب الروسي القديم نتيجة تطور البلاد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وأصبح شعبا واحدا، يحكمه القيصر وهو المالك الوحيد للسلطة داخل القصر، ويخضع له كل من كبار الملاك والإقطاعيين والأمراء ورجال الدين، وكان معظم القياصرة الذين تولوا مقاليد الحكم في روسيا قياصرة مستبدين، والغالبية العظمى منهم كانت تنقصهم القدرة على حكم البلاد وإدارة شؤونها بسبب جهلهم وإيمانهم بالخرافات.

لقد حاول بعض القياصرة القيام ببعض الإصلاحات إرضاء للرعية، غير أن هذه الإصلاحات لم ترقى إلى مستوى طموحات الشعب الروسي، حيث قام " ألكسندر الثاني 1855-1881م " (Alexandre II) بعتق أرقاء الأرض وتنظيم القضاء وإدخال نظام الحكومة المحلية، كما أباح حرية الصحافة ومنح الجامعات قسطا من الحرية العلمية، ووضع أسس نظام سياسي وإجتماعي سليم، كما قام بتحرير العبيد واستحداث نظام التجنيد الإلزامي بدلا من النظام الجائر المعروف بالتجنيد القسري [1].

أما في عهد " ألكسندر الثالث 1881-1894م" (Alexandre III) فقد تبنى سياسة القمع السياسي وقام بتشكيل أول مجموعة ماركسية روسية في بطرسبورغ عام 1883م حيث كانت الحركة العمالية الإشتراكية الديمقراطية الجماهرية موجودة في روسيا منذ أكثر من 20 عام قبل الثورة وبدأت الإضرابات الكبيرة منذ عام 1896م.

أما حكم "نيقولا الثاني" (1894-1917م) فلم يكن يختلف عن سابقيه من القياصرة من حيث جهله بأمور الحكم والسياسة، كما أنه وزوجته كانا تحت تأثير وسيطرة الإقطاعيين الوصوليين والانتهازيين الماديين، يسيرونهم وفق مصالحهم الخاصة.

بينما تنامت القوة الروسية في عهد "بطرس الأكبر"، وكان أغلب أفراد جيشها النظامي من الفلاحين وكانت الخدمة العسكرية تستمر إلى مدى الحياة، إلى جانب هذا تكون جيشا آخر وهو الأول من نوعه ضم النبلاء المتطوعيين وبفضل الأموال التي رصدت له من طرف السكان ولا سيما الفلاحين منهم، كضرائب إضافية وبهذا أصبح الجيش والأسطول الروسي يفوق الجيوش الغربية قوة، فأثار بذلك مخاوف فرنسا وبريطانيا، وكان مشكلا من الفلاحين و العمال الفقراء الذين يعيشون في حالة من البؤس والفقر، ناهيك عن تعرضهم للموت أثناء الحروب المستمرة، الأمر

---

1 - حسن علوان ياسين: **الثورة الروسية وأثرها على المشرق العربي والإسلامي 1917-1924م-دراسة تاريخية**، أطروحة دكتوراه (تاريخ الحديث والمعاصر)، قسم التاريخ، جامعة سانت كليمنتس، إ/ د. نوري عبد الحميد العاني، بغداد-العراق، 2012م، ص ص 15-17.

الذي دفعهم إلى السخط على النظام وعلى القيصر والفرار من جبهات القتال، وإلى ممارسة أعمال التخريب والنهب في القرى والمدن القريبة من العاصمة. يحدث هذا في ظل تنامي نفوذ الكنيسة التي عملت على إحكام قبضتها على دواليب الدولة ولا سيما منها التعليم، بعدما تمكنها من القيصر الذي لايجرأ على مخالفة تعاليمها أو مقاومتها، بل الإلتزام بأوامرها. غير أن الشعب الروسي والأحزاب الديمقراطية والتقدمية تصدت لها وللقيصر وسياسته الإستبدادية. فكانت أول إنتفاضة ثورية ضد الحكومة في روسيا في ديسمبر 1825م بزعامة النبلاء من ذوي الأفكار التقدمية والذين دخلوا التاريخ تحت إسم "الديسمبريين"۞.

شكلت هذه الإنتفاضة مبعث خوف وذعر لدى القيصر "نيقولا الأول" فكان يرى كل شيء طيف الثورة، فعمل على محاربة حرية التفكير والحركة الثورية [1].

وبهذا عاش الشعب الروسي ظروفا صعبة تحت وطأة الحكم الجائر للقياصرة الروس والإقطاع لمدة من الزمن، و لم يهدئوا لأنهم كانوا محل استغلال وفي خدمة الإقطاعيين، حتى أن مجمل الانتفاضات التي كانوا يقومون بها كانت تقمع بقسوة لا مثيل لها وإلى غاية القرن 18م؛ أين بدأ الانحلال الاقتصادي الإقطاعي، وتطورت العلاقات الجديدة الرأسمالية وأخذ العمل المأجور في الانتشار أكثر فأكثر [2]. وكانت الحياة قاسية بالنسبة للعمال، ففي بطرسبورغ كان حوالي 50% من العمال يستأجرون سريرا وزاوية لجميع أفراد العائلة، وكان نصف عمال المناجم في منطقة "الدونباس" يسكنون في أكواخ رطبة قذرة ليس لها أي أرضية ولا نوافذ. وفي عام 1912م كان ثلث سكان موسكو يعيشون في الأقبية وكان العمال يتعرضون لأقصى أنواع الاستثمار اللا إنساني، وكان طول يوم العمل من 12 إلى 16 ساعة، والأجور لا تكفي لسد رمق العامل وعائلته المعدمة والجائعة، كما كان الحق لأرباب العمل في معاقبة العمال بالضرب بالعصي وإرسالهم لأعمال الشاقة وإلى الجيش، وكل هذا أدى إلى ظهور الإضرابات وإثارة الفتن.

بتطور الرأسمالية ظهرت في روسيا حوالي 200 معمل، وأهم فروعها الصناعية هي صناعة التعدين والأسلحة والأقمشة والجوخ والورق، وفي نهاية القرن 18م نمت المصانع وتطورت وازداد عددها ليصل إلى ألفين مصنع، كما تطورت فروعها الصناعية في نهاية القرن 19م، غير أن حياة العمال وظروف معيشتهم لم تتحسن [3].

يعد الأمر الإمبراطوري بتحرير عبيد الأرض الصادر عام 1861م إيذانا ببداية مرحلة التصنيع في روسيا، حيث بلغ المشتغلين في مجال الصناعة بداية الإصلاح هذا 522.000 عامل، ليرتفع عدد الصناع في عام 1881م إلى

۞ — **الديسمبريين**: منظمة ظهرت لأول مرة بإسم "إتحاد الإنقاذ" عام في عام 1816م، وفي عام 1818م تغير إسمها إلى "إتحاد الإقبال"وكان أعضاء الإتحاد ينادون بإلغاء نظام القنانة وإقرار الدستور. أنظر: حسن علوان ياسين: المرجع السابق، ص19.

1 - المرجع نفسه، ص ص18-19.

2 - نفسه، ص20.

3 - نفسه، ص ص21-22.

5.548.000 عامل، ما دل على الانتشار السريع للصناعة خلال العقد الأخير من القرن 19م، غير أن ظروف العمل خلال هذه الفترة تميزت بالقسوة والخطورة لإنخفاظ الأجور وطول ساعات العمل وتسلط أرباب العمل و ارتفاع الضرائب، ناهيك عن انتشار الأمراض و الأوبئة في المساكن غير الصحية كما أشرنا سابقا، و لم يكن يحق للعمال القيام بالتكتل، كما أن القانون يعاقب وبصرامة المشاركة أو القيام بالإضرابات، وكل من ينخرط في أي منظمة أو رابطة تهدف إلى التدخل في العلاقات التي تربط العمال بأرباب العمل، ومع هذا كانت هناك مجابهة ضد أرباب العمل.

بعد عام 1870م أصبح أمر الاحتجاجات أمرًا مألوفًا فقامت إضرابات عنيفة في المدن شبيهة بثورة الفلاحين ضد مُلاك الأرض، وزادت حدتها نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والدعوات المتكررة للثورة ضد أرباب العمل، ويعد السبب الأخير أحد سمات الحركة النقابية السوفييتية في بدايتها الأولى ومراحلها الأخيرة، أين اندمجت المعارضة للاستغلال مع النضال السياسي [1].

ظهرت أولى الجمعيات المهنية واعترف بها نهاية القرن 19م، وتكونت أساسا من جمعيات خيرية تعاونية انتشرت في جميع أنحاء روسيا وقد ضمت لصفوفها أعدادا كبيرة في العمال بداية من عام 1890م، وكانت محل اهتمام من طرف الأحزاب الثورية التي وجدت فيها الوسيلة الشرعية لممارسة نشاطها التنظيمي تحت غطائها، وفي نفس الوقت تكونت بما يسمى بالجماعات السرية غايتها جمع الأموال الضرورية للإضرابات بهدف القيام بعمل مباشر يُمكنهم من تحسين أوضاعهم، وقيل أن هذه الجماعات السرية هم من الرواد الحقيقيين للنقابات السوفييتية. وكان زعماء هذه المنظمات غير الشرعية يُعتقلون من طرف الشرطة وحُوربوا كذلك عن طريق منظمات مضادة تابعة للدولة [2].

وتعرض "روزا لوكسمبورغ" في كتابها تصاعد موجة الإضرابات في روسيا خلال الفترة ما بين عام 1896م و1905م. حيث شهدت مدينة "بطرسبرغ" إضرابا عاما لعمال النسيج ضم أربعين ألف عامل في شهر ماي عام 1896م [3]، تبعه اضطهاد كبير فظيع اعتقل على إثره ما يقرب عن ألف عامل وتم قمع هذا الإضراب. ثم تلاه إضراب آخر في عام 1897م لعمال النسيج بتحريض من الاشتراكين الديمقراطيين وعملوا على إنجاح هذه الإضرابات وكانوا على رأسها، فوجهوها واستخدموها لإثارة المزيد من التحريض الثوري، الذي لم يكن في ظاهره مجرد نضال اقتصادي من أجل الأجور، ولكن موقف الحكومة وتحريض الاشتراكية جعلاه ظاهرة سياسية من الطراز الأول لكنه قمع في الأخير وهزم العمال [4].

---

1 – مكتب العمل الدولي بجنيف: **النقابات في الإتحاد السوفييتي**، تر: فريد مصطفى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، (د.ت)، ص 27.
2 – المرجع نفسه، ص ص27–28.
3 – توني كليف: **نماذج من الإضراب الجماهيري**، تر: رمضان متولي، مركز الدراسات الإشتراكية، مصر، (د.ت)، ص03.
4 – روزا لوكسمبورغ: **الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات**، ط01، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 1970م، ص10.

وبعد هذا الإضراب الأخير، توالى عدد كبير من الإضرابات الصغيرة إلى غاية عام 1902م أين أخذت الإضرابات الطابع الجماهيري إثر إضراب عمال البترول في القوقاز وإضراب عمال السكة الحديدية في "روستوف" شهر نوفمبر من نفس العام. وفي شهر ماي وجوان وجويلية من عام 1903م اشتعلت منطقة جنوب روسيا بأكملها حيث سيطر الإضراب العام على مدنً باكو" و "تيفليس" و "باتوم" و "إليزافيتو جراد" و "أوديسا" و "كييف" و "نيكولاييف" و "إكاترينوسلاف"، لتتوقف موجة الإضرابات مؤقتا عام 1904م بسبب الحرب وتتواصل بعد هزيمة جيش وأسطول القيصر الروسي على أيدي اليابانيين، بإندلا ع إضراب عمال "باكو" في ديسمبر عام 1904م. وقبل أن ينتشر خبر هذا الإضراب في كافة أنحاء الإمبراطورية القيصرية، حتى اندلع إضراب جماهيري آخر في مدينة سان بطرسبرغ في شهر جانفي عام 1905م وكانت هذه بداية الثورة الروسية في هذا العام [1].

ازدادت الأوضاع سوء خاصة بعد الحرب التي دارت رحاها بين روسيا واليابان وأدت إلى أزمة اقتصادية تسببت في انتشار البطالة فعم السخط؛ الذي تحول في 3 يناير 1905م إلى إضراب في مصنع "بوتيلون" بمدينة سانت بطرسبوغ. وبعد أربعة أيام توسع الإضراب ليشمل جميع أنحاء المدينة، ثم باقي المدن عقب أحداث يوم الأحد الرهيب 9 يناير 1905م مثل: موسكو، خاركوف، ورستوف، ووارسو...إلخ.

بلغت الإضرابات ذروتها شهر ديسمبر 1905م شارك فيها أكثر من أربعة ملايين عامل تم توجيههم من طرف لجان تكونت في المصانع لهذا الغرض، بالإضافة إلى مجالس للعمال بهدف إجراء المساومات مع أصحاب الأعمال حول مطالب العمال وأصبحت هذه اللجان التي تمثل بقايا الجماعات السرية غير الشرعية والمتصلة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي، نواة للتنظيم النقابي.

وبهذا نشأت نقابة عمال السكك الحديدية في فبراير عام 1905م في موسكو، وفي أفريل من العام نفسه عقد هؤلاء مؤتمرا لتكوين إتحاد ضم جميع عمال السكك الحديدية في روسيا، وكذلك هو الحال نفسه لعمال المطابع والمناجم والنسيج. أما في شهرا سبتمبر وأكتوبر فقد عقد مؤتمر شامل ضم جميع نقابات العمال الروسية في موسكو بحضور ممثلي منظمات أخرى، توصل المؤتمرين فيه إلى فكرة تكوين مجلس (كونجرس) يمثل جميع نقابات العمال [2].

تدعم هذا التطور النقابي ببيان صدر من طرف القيصر في 18 أكتوبر 1905م الذي أعلن فيه عن رغبته في إنشاء هيئة تشريعية وإطلاق حرية الصحافة وحرية الكلام وعقد الاجتماعات، والسماح بإنشاء المنظمات شريطة إعلام السلطات بذلك.

1 - توني كليف: المرجع السابق، ص03.

2 - مكتب العمل الدولي بجنيف: المرجع السابق، ص 28. أنظر أيضا: إيسم كورانار: **ليون تروتسكي النظرية والممارسة**، تر: أشرف عمر، مركز الدراسات الإشتراكية، بريطانية، (د.ت)، ص08.

وبناء على هذا خلصت الإجراءات القانونية لشهر ديسمبر 1905م بمنح حق المشاركة في الإضرابات السلمية، التي مكنت العمال من تنظيم أنفسهم في عدد كبير من الصناعات، مثل: المخابز، مصانع البترول والجلود، والموانئ وأحواض السفن.

وبهذا بلغ عدد النقابات خريف 1905م نحو 50 نقابة في موسكو و44 نقابة في سانت بطرسبرغ، و30 في أوديسا و18 في تيربي-نوفجورد، و15 في خاركوف، بالإضافة إلى هذا أنشأت أولى النقابات المركزية لتنظيم النشاط النقابي في سانت بطرسبرغ وموسكو وخاركوف، إلا أن التمرد العسكري بموسكو في ديسمبر 1905م شكل نكسة أمام تطور الحركة العمالية.

زادت معاناة الحركة بعد المؤتمر الذي عقد في عام 1906م من طرف النقابات الصنيعة- الموالية للدولة – بسانت بطرسبرغ، في محاولة الحد من نشاطها، حيث خلصت أشغاله يوم: 04 مارس 1906م بإصدار لوائح تنظيمية تأكد على أن لا يخرج عمل الجمعيات عن الإطار الأخوي التعاوني و يكون تحت إشراف السلطات، كما تم منع المنظمات من تكوين إتحادات بلدية أو إقليمية أو قومية، إلا أن هذه اللوائح لم تأثر في الحركة شيء بل زادت إصرارا على المضي قدما، وقرر عمال السكك الحديدية وعمال البريد والعمال الزراعيين القيام بموجة إضرابات عام 1906م و 1907م، كما تم عقد مؤتمر خاص بالنقابات الصناعية (المعادن والنسيج والمطابع والمباني).

وبهذا أصبح عدد النقابات عام 1907م 602 نقابة في روسيا بتعداد 245.335 عضوًا مشاركًا، و36 مكتبا مركزيا. وبالرغم من هذا لم تصمد الحركة العمالية في وجه الحكم المطلق المستبد الذي عرفته البلاد خلال سنتي 1906-1907م، فلجأت مثلها مثل باقي النقابات في صراعها ضد أرباب العمل من جهة وسلطة القانون من جهة ثانية؛ إلى تجميد نشاطها ومزاولته سرا [1].

تدهور وضع العمال خلال سنوات التالية ما بين 1906م و1910م، فقد حُلّت 497 نقابة ومُنعت 604 نقابة من تسجيل نفسها، واعتقل ما يزيد عن 900 شخص ونفي مايقرب من 400 عامل بتهمة ممارسة النشاط النقابي، مما أدى إلى تناقص عدد أعضاء النقابات العمالية إلى 40.000 عضو بحلول عام 1908م، وازداد العدد انخفاضا عام 1909م ليصل إلى 13.000 عضوًا.

واصلت الحركة العمالية نضالها ضد السياسة القمعية للدولة، فقامت بموجة من الإضرابات ردت عليها السلطة بإطلاق النار على العمال المضربين، وهو ما حدث في منجم الذهب بمنطقة لينا في سيبيريا يوم: 18 أفريل 1912م، من جهة أخرى صدر أول عدد من صحيفة " برافدا " العمالية بسانت بطرسبرغ [2].

---

1 – مكتب العمل الدولي بجنيف: المرجع السابق، ص29.

2 – المرجع نفسه، ص29

ونظير هذا التصعيد خففت الدولة من قمعها ضد العمال بصفة تدريجية، مما سمح بوجود 65 نقابة في البلاد بمجموع 15.000 عضو عام 1912م، و118 نقابة بمجموع 45.000 عضو عام 1913م.

صب هذا التطور للحركة العمالية في صالح البلشفيين۞ في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي من جهة، وسمح من جهة أخرى للعديد من العمال المشاركة في صناديق العلاج التي أنشأت بمقتضى قانون التأمين الاجتماعي الذي صدر في 23 يونيو 1912م، يديرها ممثلين منتخبين من طرف هؤلاء العمال، الذين أحسنوا استغلال هذه الفرصة –مساعدتهم في إنشاء صناديق العلاج–في إقامة اتحادات محلية وإقليمية وقومية. وقد وصل عدد المشتركين في هذه الصناديق خريف عام 1913م حوالي مليون عامل، ليرتفع إلى مليون ونصف مليون عامل بداية الحرب العالمية الأولى. توقف تطور النقابات باشتراك روسيا في هذه الحرب، وحلت جميع المنظمات العمالية، وعم القمع أرجاء البلاد من تفتيش واعتقال وترحيل، كما صودرت جميع المطبوعات النقابية، وزاد الوضع الاقتصادي الأمور سوء. وأمام هذا كله؛ تجددت ثورة العمال وازدادت موجة الإضرابات سنوات 1915م و1916م لتبلغ الإضرابات السياسية أوجها في **أكتوبر من عام 1917م** [1].

لا تعد ثورة أكتوبر 1917م مجرد عمل واحد ولا معركة واحدة في جبهة واحدة؛ بل هي مرحلة كاملة من الصراعات الطبقية الحادة والمعارك المتواصلة على جبهات عدة، بمعنى أنها شملت جميع المسائل الاقتصادية والسياسية، معارك كانت نهايتها بمصادرة الملكية البرجوازية [2].

وبالتالي جاءت ثورة أكتوبر كنتيجة حتمية لمجمل التطور السابق للثورة العمالية العالمية بزعامة الطبقة العاملة، التي ناضلت من أجل تصفية النظام الرأسمالي وبناء مجتمع جديد أرقى هو الشيوعية، وكنتيجة لمفعول القوانين الأساسية للتطور الاجتماعي، كما أبانت هذه الأخيرة بوضوح ولأول مرة عن القوانين العامة للثورة الاشتراكية [3].

كان لهذا الثورة نتائج وتحولات هامة على المستويين الداخلي والخارجي، فأما الداخل؛ فقد استطاعت أن تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تغييرا جذريا، الأمر الذي أدى إلى انتقال المجتمع الروسي من النظام العبودية الإقطاعي الرأسمالي المتخلف إلى النظام الاشتراكي بعد سقوط القيصرية الروسية وتحرير شعبها المضطهد [4]. وفي إطار برنامج ترقية وتطوير عالم الشغل صدر أول مرسوم للسلطة السوفييتية وهو "مرسوم السلام"۞، الذي أصبح من أهم

۞ – **البلشفــيين**: الأغلبية التي تشكل حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، وقد جاءت الكلمة من "بلاشفة" و "مناشفة " وهي تعني بالروسية الأكثرية والأقلية. أنظر: وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، المرجع السابق، ص 93.

1 – مكتب العمل الدولي بجنيف: المرجع السابق، ص30.

2 – حسن علوان ياسين: المرجع السابق، ص86.

3 – عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج01، المرجع السابق، ص ص 894-895.

4 – حسن علوان ياسين: مرجع سابق، ص86.

۞ – **مرسوم السلام**: يقضي هذا المرسوم بتوجيه الدعوة إلى شعوب وحكومات جميع البلدان المتحاربة بغرض عقد هدنة على الفور وبالشروع في مفاوضات الصلح، وكانت الحرب العالمية في عامها الرابع. وقد كان لدى جميع الشعوب المتحاربة رغبة قوية في وضع حد لهذه الحرب المدمرة وإقرار السلام. للمزيد أنظر: حسن علوان ياسين: مرجع سابق، ص 111.

الوثائق في تاريخ البشرية وكان في 26 أكتوبر 1917م، تبعه مرسوم ثاني بتاريخ: 09 نوفمبر 1917م، وهو "مرسوم الأرض"۞۞. كما سمحت الثورة بتمكين العمال من السيطرة على المصانع وإدارة إنتاجها وتوزيعه، وأممت المصارف الأهلية [1].

من جهة أخرى، جنبت الثورة روسيا خطر إنقسامها بين الإمبرياليين الأجانب، وضمنت ترسيخ إستقلال روسيا وحطمت النظام الإمبريالي الروسي، الذي تسبب في معاناة الشعوب التابعة لروسيا القيصرية، مما مكن هذه الشعوب في نيل حريتها. كما كانت أيضا سببا في إخراج روسيا من محنتها الاقتصادية والثقافية المزمنة، وبفضلها تم الإعلان عن حقوق العمال والشعوب المستغلة الذي شكل الدستور السوفياتي الأول عام 1918م (دستور جمهوية روسيا الاشتراكية السوفياتية المتحدة) [2]، وكذا تشكيل إتحاد الدولي للعمال السوفييت عام 1919م وحل من طرف الحكومة السوفييتية خلال الحرب العالمية الثانية نزولا عند رغبة الحلفاء [3].

أما على المستوى الخارجي، فقد كانت الثورة قد فتحت صفحة جديدة في تاريخ العالم، وانقسم العالم بها إلى نظامين متعارضين: النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي. وكانت هذه الثورة بداية عصر الثورات الاشتراكية في الدول الرأسمالية، وحركة التحرر الوطني، فكان لنجاحها الاقتصادي الأثر الكبير في تحول تاريخ البشرية، حيث أطلقت المبادرات الثورية للعمال في العالم، كما دفعت حركات التحرر الوطني بقوة نحو الأمام، ودشنت بداية نضال البشرية للتحرر من الإمبريالية۞ [4]. وأصبح تاريخ الثورة العمالية مرتبطا بشكل عضوي بها، فاتحة بذلك أبواب التاريخ أمام عصر جديد هو عصر الاشتراكية، وانتصارا لأفكار الطبقة العمالية، كما وأدت إلى تنامي الروح الثورية لدى الشعوب في شتى مناطق العالم [5].

فقد رحب البروليتاريين والتقدميون واستبشروا بالثورة خيرا لعمال روسيا؛ ترحيبا عالميا، حيث كان بلوريتاريو ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا و إنجلترا، أنشط من استجاب لثورة أكتوبر، فقد كتب "موريس توريز" عن موقف عمال

۞۞ - **مرسوم الأرض**: الذي تم بموجبه إلغاء الملكية الإقطاعية للأرض فورا وبدون تعويض، ولجميع أراضي الإقطاعيين والأراضي الخاصة بالقيصر وأراضي الأديرة والكنائس، وانتقلت الأرض والماشية والعدة الزراعية والضيعات الإقطاعية إلى أيدي الفلاحين، وتمت تصفية الطبقة الإقطاعية الإستغلالية عن طريق الثورة، واختفى الفلاحون البؤساء والفقراء الأجراء، وارتقى قسم كبير منهم إلى رتبة الفلاحين المتوسطين بعد حصولهم على الأرض. للمزيد أنظر: حسن علوان ياسين: المرجع الابق، ص 103.

1 - المرجع نفسه، ص102.

2 - عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج01، المرجع السابق، ص ص 894-895. أنظر أيضا: حسن علوان ياسين: المرجع السابق، ص102.

3 - حسن محمد علي: المرجع السابق، ص 05.

۞ -**الإمبريالية**: مصطلح سياسي وكلمة حديثة الاستعمال نسبيا، وتعني الرأسمالية الاحتكارية لأنها المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية، واستخدمت لتعني في وصف السياسة الخارجية لإمبراطور فرنسا، وهذا المصطلح قد يقصد به أيضا السياسة العدوانية لدولة تجاه دولة أخرى، وتتسم هذه السياسة عادة بعدم المسئولية. أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: مرجع سابق، ص 53.

4 - المرجع نفسه، ص ص 894-895.

5 - حسن علوان ياسين: مرجع سابق، ص 109.

فرنسا التقدميين من ثورة أكتوبر يقول:« **لم نكتف بالتضامن مع الثورة الروسية، بل اعتبرنا ثورة أكتوبر الإشتراكية قضية لحمنا ودمنا، قضية بروليتاريا فرنسا وجميع البلادن، لقد إعتبرناها ملكا لنا، ملكا للحركية العمالية جمعاء، وقد أعربنا نحن برولتاريا فرنسا عن ثقتنا لها وعن واجبنا في التعليم على يد لنين** »[1]. لقد كان لهذا التضامن العمالي العالمي والجهد الجبار الذي بدأ في الحركة الثورية وحركة التحرر الوطني في العالم أجمع بسبب انتشار أفكار حزب البلاشفة والأفكار اللينينية وأحزاب بروليتارية من طراز جديد، كما عجل في نضوج فكرة تأسيس الأممية الثالثة.

إن تأثير هذه الثورة على الطبقة العمالية الأوربية لدليل على عظمة إنجازاتها، التي غيرت الصورة الاجتماعية والسياسية للعالم تغييرًا جذريًا. فكان هذا التغيير؛ الشرارة التي أشعلت العالم ودفعت بالإمبريالية إلى حافة الهاوية أكثر من السابق، وأصبح شعار الطبقة العاملة في العالم هو السير على خطى الروس. وتحولت الاشتراكية بذلك إلى منظومة عالمية أدت إلى تفجير الثورات التحريرية الوطنية، واحتلت الحركة العمالية مكانة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة في البلدان الرأسمالية [2]، وفرضت نفسها، ففي عام 1919م أقر مؤتمر مكتب العمل الدول الذي عقد بواشنطن، مشروع اتفاق بصدد تطبيق يوم عمل من ثماني ساعات، وكذا الحق في الإضراب وإبرام الاتفاقيات الجماعية [3].

بعد الحرب العالمية الأولى، قام قادة النقابات السوفييتية بحكم معاداتهم للنقابات الإصلاحية، بمحاولة لم شمل كل الذين تستهويهم الشيوعية في عالمية واحدة جديدة، إنطلاقا من المنظمات القائمة بالداخل التي تعمل تحت إمرة الحزب الشيوعي. فقد صرح أحد قادته قائلا: «**يتوجب مقاومة الاتحاد العالمي الأصفر الذي يستخدم بصورة دائمة عملاء البورجوازية في أمستردام وواشنطن وباريس بالاتحاد النقابي العالمي البروليتاري الأحمر الذي يناضل إلى جانب العالمية الشيوعية الثالثة**»، وقد تأسست هذه النقابة العالمية الحمراء في جويلية 1921م، وتم تحديد شرطين إثنين لمن أراد من الأحزاب الإنتساب إليها، والمشار إليهما في المادتين 09 و10.

-**المادة 09:** يتوجب على كل حزب بصورة منتظمة ومستمرة أن يقود العمل الشيوعي داخل النقابات ومجالس العمال والاستثمارات، وفي داخل هذه التنظيمات يجب تشكيل نواة شيوعية مهمتها كسب النقابات والمجالس لصالح الشيوعية وذلك بفضل العمل الدؤوب المستر، وهذه النواة الأخيرة يجب أن تكون تابعة لمجموع الحزب [4].

---

1 – مجموعة من العلماء السوفييت: المرجع السابق، ص97.

2 – حسن علوان ياسين: المرجع السابق، ص 110.

3 – بوربيع جمال: **محاضرات في مقياس سوسيولوجيا الحركات العمالية**، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن الصديق بن يحي، جيجل، السنة الجامعية 2015-2016م، ص 14.

4 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص ص 71-72.

– **المادة 10**: يتوجب على كل حزب منتسب إلى العالمية الشيوعية أن يحارب بعناد «عالمية أمستردام۞» ويتوجب عليه أيضا أن ينشر بين العمال المنظمين في النقابات ضرورة قطع علاقتهم مع «عالمية أمستردام» (1).

وفي الفترة ما بين عامي 1920م و 1921م، شكل الشيوعيين المعارضين لسياسة الإتحاد المقدس، والتعاون مع البورجوازية بفرنسا، لجنة نقابية وثورية يديرها الشيوعيين، حيث سبق لإتحادات عديدة ومهمة مثل إتحادات عمال السكك الحديدية والبناء والمعادن أن خضعت للإدارة الشيوعية، وعندما قامت الكونفدرالية العامة للشغل الـ(CGT)، باتخاذ الإجراءات ضد اللجان النقابية الثورية، إنشقت و قامت بوجه هذه الأخيرة التي يديرها كل من: "جوهو" و "ديمولان" تشكيلة جديدة هي الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة الـ(CGTU)، المتواجدة بشارع "كرانج أوبل" في ديسمبر 1921م(2).

5.النقابــة في الــولايات المتحــدة الأمريكيـــة:

تميز الربع الأخير من القرن 19م بالنمو الشديد للحركة النقابية في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة، ومثلما رأينا ذلك في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية تطور الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية. فخلال هذه الفترة شهدت النقابات الأمريكية صراعا طبقيا إتسم بالحدة والعنف وكان أقوى من كل النضالات التي حصلت في البلدان الرأسمالية الهامة الأخرى، لا سيما وأن جماهير العمال في مختلف صناعات الصلب والفحم والنسيج وغيرها كانت أجنبية (3).

كانت الرأسمالية الأمريكية طيلة هذه الفترة تعتبر قاعدة الطلب والعرض الأساس الذي تطبقه في سياسة الأجور تجاه عمالها، وكان العمل يخضع لهذه القاعدة كأية سلعة أخرى. أما ظروف العمل فهي عموما جدُ قاسية فالعامل يعمل لمدة إثنى عشر ساعة في اليوم وطيلة الأسبوع، دون راحة أسبوعية إلا نادرا، وليس له الحق في التعويضات المادية أو أي مساعدة كما لا يوجد تأمين ضد البطالة أو المرض.

لهذه الأسباب كانت الطبقة العاملة تعي أنها لا تستطيع نيل حقوقها والحصول على شروط عمل أفضل إلا إذا إتحدت فيما بينها، مع أن الأمر لم يكن بالهين لكثرة المهاجرين وإقبالهم الشديد على العمل مهما كان وبأي شروط كانت. فكان أول ظهور لتنظيم عمالي أمريكي عام 1869م تحت إسم " فرسان العمل" (4).

۞ – **عالمية أمستردام:** تأسس هذا الإتحاد في عام 1919م بأمستردام بهولندا، وكان يضم ممثلي العمال من 14 دولة، معظمهم من غرب أوربا، بالإضافة إلى إتحاد عمال أمريكا، الذي تعد أول مشاركة له في إتحاد عالمي. أنظر: حسن محمد علي: المرجع السابق، ص 05.

1 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص 72.

2 – المرجع نفسه، ص ص 72-73.

3 – وليم.ز.فوستر: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1876–1914م**، ج02، المرجع السابق، ص38.

1. عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999م، ص131.

1.5.إتحـــاد فــرسان العمــل (1860-1892م):

بدأ النضال العمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن 18م، بموجة إضرابات قام بها عمال المطابع في مدينة فيلادلفيا وتأسيس نقابة بإسم عمال المطابع في مدينة نيويورك، وأخرى للخياطين بمدينة بالتيمور [1]، وأشهر هذه الإضرابات مؤامرة أول ماي عام 1871م في شيكاغو بأميركا، عندما خرج العمال الأمريكيون في مظاهرة سلمية للمطالبة بتحديد ساعات العمل، وفي أثناء هذه المظاهرة العمالية السلمية إستطاع البوليس الأمريكي أن يدس بعض أتباعه من المخبرين بين المتظاهرين، بقصد تخريب المظاهرة، وقام هؤلاء بإلقاء قنبلة على حشود البوليس، وعلى أثر ذلك أطلق البوليس النار على المتظاهرين بوحشية شديدة فقتل وجرح العديد من العمال.

وقبض على زعماء العمال وقُدموا للمحاكمة التي كان قاضيها إبنا لأحد ملوك الصلب في أمريكا، الذي حكم بإعدامهم، الأمر الذي أثار الرأي العام العمالي في أمريكا والعالم وأجبر الحكومة الأمريكية على إعادة محاكمة العمال، حيث ظهرت براءتهم بعد إعدامهم.

ولقد ظهرت براءة هؤلاء العمال في الأول من شهر ماي۞ بفضل اعتراف قسٍ شريف، كان قد تلقى إعترافا جنائزيا من مدير البوليس في مدينة شيكاغو، الذي اعترف بحقيقة هذه المؤامرة لحظة احتضاره، التي كان يطلب فيها المغفرة من قسيسه الشريف [2].

وفي عام 1860م تم تأسيس جمعية سرية سميت "فرسان العمل"، هدفها تحسين أوضاع العمال من طرف راهب يعمل خياطا في مدينة فيلادلفيا. ظلت الجمعية على حالها هذا إلى غاية عام 1878م، حيث قام الميكانيكي "بودرلي" المنتخب بتوسيع عمل الجمعية وإلغاء الطابع السري لها.

واجهت جمعية فرسان العمل صعوبات عدة فقد رأت هذه الأخيرة أن تجمع الثروات المتزايدة يشكل خطرا على العمل ويؤدي إلى إفقارهم، فقررت مايلي:

1. تشكيل منظمة واحدة تضم شعبا مستقلة لكل صناعة.
2. إنشاء مكاتب لإحصاء العمل على مستوى كل ولاية.

---

1 - جورج لوفران: المرجع السابق، ص ص39-40.

۞ - **أول ماي عيدا عالميا للعمال:** يعد أول نضال للحركة العمالية بداية عام 1886م، حيث نظم عمال شيكاغو إضرابا عاما، وكان بمثابة قرار إتخذه قادة إتحاد العمل الأمريكي، بهدف المطالبة بحقوق العمال الأساسية، وفي مقدمتها تحديد ساعات العمل بـ 8 ساعات في اليوم عوضا عن 10 أو 13 ساعات المعمول بها في تلك الفترة. ورغم المواجهات العنيفة التي تعرض لها المتظاهرون من طرف الشرطة، والتي خلفت مجزرة عنيفة بمدينة شيكاغو، لم يتوقف نضال العمال بعد هذه الأحداث الدامية، حيث إعتبر أول ماي في شيكاغو رمز للنضال ضد الإستغلال والرأسمالية، خلال مؤتمر الأممية الثانية الذي عقد بباريس عام 1889م، عندما قرر المشاركون إتخاذ أول ماي عيدا عالميا للعمال. وبالتالي أصبح هذا اليوم عيدا يعبر فيه العمال عن تضامنهم ووحدتهم ونضالهم من أجل نيل حقوقهم، فشكل بذلك محطة حاسمة في تطور الحركة النقابية العالمية. أنظر: عبدون زهية: "لا.. للإستسلام للظروف"، **مجلة الثورة والعمل**، لسان المركزي للإتحاد ع ع ج، الجزائر، ماي 1987م، ص28.

2 - عطية الصرفي: **عسكرة الحركة العمالية والنقابية في مصر من عام 1952م إلى عام 1980م**، دار الكتب، مصر، 1983م، ص03.

3.المضي قدما في إقامة تشريع عمل يقضي بتحديد ساعات العمل بثماني ساعات وإنشاء جهاز تحكيمي.

4.تسهيل إنشاء تعاونيات إنتاجية عمالية.

كما حتم تزايد عدد المهاجرين فرسان العمل على القيام بالإضرابات في قطاع السكك الحديدية بعد أن ارتفع عدد المنتسبين في 20 ألف عام 1879م إلى 700 ألف عام 1886م، لكن سرعان ما أصبح تأثير هذه الجمعية محدودا في عام 1892 وتناقص عدد منتسبيها إلى حدود 350 ألف منتسب [1].

ونتيجة لتخوف العمال من الآلة الصناعية التي قد تؤدي إلى أزمة بطالة؛ تكونت نقابات بصورة متمادية في المهن المعرضة لهذا الخطر من جهة، وتدفق المهاجرين المؤدي إلى خفض الأجور من جهة ثانية، فكانت هناك مبادرة من طرف العمال هدفها إنشاء اتحاد فيما بينهم، وقد سمي بالاتحاد الأمريكي للعمل.

2.5.الإتحـــاد الأمريكـــي للعمـــل:

شكل خطر الآلة وتدفق المهاجرين عاملين أساسيين تسببا في ثورة العمال، وعقد جلسة بمبادرة من اتحاد عمال الطوبوغراف عام 1881م في مدينة بتسبورغ ضمت حوالي مائة مندوب: منهم "ستون"من جمعية فرسان العمل، والباقي يمثلون مختلف المهن الستة (عمال المطابع، المعدنون، عمال الصلب، عمال الزجاج، النجارون، وعمال السجاير)، تم الاتفاق في هذه الجلسة على تشكيل إتحادًا مؤلفًا من النقابات المشاركة ومن اتحادات العمال وتحول هذا الاتحاد في بضع سنوات بعد حل جمعية فرسان العمل إلى الاتحاد الأمريكي للعمل [2]، بفضل مساعي مهاجر يهودي من أصل هولندي يدعى "غومبرز"، بهدف تأمين شروط عمل أفضل وساعات عمل أقل وأجور أعلى للعمال الأمريكيين [3].

عرف الاتحاد منافسة شديدة بين أعضاءه فقد سيطر في بداية الأمر المناضلين ذوي التوجه الماركسي وهم في الغالب يشكلون قطاع الصناعة والتعدين وسكك الحديد والصباغة والبناء، وقد لعبت قوانين "باسمارك" دورًا كبيرا في زيادة الهجرة نحو أمريكا وبالتالي زيادة عدد الألمان الماركسيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

نافس الاشتراكيون رئيس الاتحاد الأمريكي للعمل السيد "غومبير" الذي عمل على تحقيق مطلب ثماني ساعات عمل وتأهيل العمال، وتمكن " بماك برايد " من إنتزاع كرسي الرئاسة منه عام 1894م، غير أن مكوثه لم يدم طويلا ليسترد "غومبير" منصبه ثانية في العام الموالي، وظل محتفظا به لغاية عام 1924م.

---

1 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص ص39-40.

2 – المرجع نفسه، ص40.

3 – عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص131.

أما فيما يخص عدد المنتسبين لهذا الاتحاد، فقد كان عددهم 100 ألف عام 1886م وأصبحوا عام 1914م مليون وعشرين ألف منتسب [1]، وهي نسبة مرتفعة تعبر عن مدى تطور الوعي النقابي للعمال والدور الفعال للاتحاد الأمريكي للعمل تجاه الطبقة العاملة.

ولعل ما ساعد الإتحاد على تحقيق هذا النجاح في عالم الشغل، كون هذا الأخير-الإتحاد-تقبل النظام الرأسمالي واعترف به، كما أنه بقي بعيدا عن الحياة الحزبية في البلاد، ضف إلى هذا أنه لم يحاول جعل من الصراع الطبقي مبدءًا أساسيا في عمله، الأمر الذي جعل منه مميزا أكثر عن النقابات الأوربية [2].

صار الاتحاد قوة مركزية مكنته من مواصلة النضال ضد أرباب العمل، فمارس الإضراب أحيانا والمقاطعة أحيانا أخرى، فأتسمت بذلك تحركاته بالعنف عكس الحركات الأخرى التي جرت في القارة الأوربية، للوقوف في وجه خصومه – أرباب العمل–الذين عملوا جاهدين على عزله. فبعد عام 1895م قاموا باستخدام قانون "شرمان" المعادي للتكتل، غير أن الإتحاد بقي يراقب تصرف السلطات العامة والتأقلم مع رَدات فعلها دون اللجوء إلى العمل السياسي أو التكتل مع الأحزاب كما فعل غيره من الألمان، بل كافأ أصدقائه وقاصص أعدائه، واكتفى بالتصويت لصالح الذين يعملون لفائدة الحركة العمالية. وفي عام 1912م دخل "ولسون" إلى البيت الأبيض بعد أن تبنى مطالب الإتحاد وبفضله صدر "قانون كلايتون" [3].

IV. واقـع الحركـة العماليـة في بعـض الـدول العربيـة:

لقد كان لتوسع الحركة النقابية العالمية أثرا كبيرا على عموم الحركة النقابية في بلدان العالم الثالث من جهة، ومن جهة أخرى على البلدان العربية. فإذا كان ظهور النقابة بأوربا قد إرتبط بظهور الثورة الصناعية والنهضة العلمية، أين كان لهذا التطور الصناعي الدور الكبير في نشأتها وتطورها وبلوغها أرقى أشكال التنظيمية و السياسية النقابية كالتي نعرفها اليوم؛ إلا أن ظهورها في العالم الثالث عموما والوطن العربي على الخصوص، قد إرتبط ظهورها بالوجود الإستعماري في هذه المجتمعات، أي بعد دخول الرأسمالية الكولونيالية، حين بدأت تتشكل النواة الأولى للطبقة العاملة بفضل إحتكاكها باليد العاملة القادمة من البلدان المستعمرة (المتروبول) إلى البلدان الواقعة تحت سيطرتها، وهو ما سمح بظهور الحركات العمالية النقابية محلية تبنت النضال النقابي كوسيلة لمحاربة أرباب العمل و والدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية، والعمل السياسي للتخلص من السيطرة والاستغلال الرأسمالي، وهو ما جعلها مرتبطة بالحركات التحرر الوطنية في الدول الواقعة تحت الاحتلال، وكان من الطبيعي أن يتجسد هذا الإرتباط، لأن وتيرة الاستغلال الرأسمالي الاستعماري تزداد وتشتد يوما بعد يوم، ولا سيما على الطبقة العاملة و على الجماهير من الفلاحين الكادحين

1 – جورج لوفران: مرجع سابق، ص ص40-41.

2 – عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص131.

3 – جورج لوفران: المرجع السابق، ص ص41-43.

الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية النضال ضد الاستعمار، وبهذا كان للنقابات دورا رئيسيا في حركة التحرر الوطني[1]. ومن أجل إلقاء نظرة موجزة عن كيفية ظهور الحركة العمالية والنقابية بهذه الدول، ارتأينا أخذ نماذج منها كمثال على ذلك.

1. بدايــة الحركــة العماليــة في مصــر:

تعد مصر كباقي البلدان العربية التي كانت تحت الوصاية العثمانية، حيث قضى الاستعمار البريطاني عام 1882م على ما تبقى من الصناعات الحرفية المصرية، وأقام محلها مصانع، ومقاهي، ودكاكين، بهدف تحويل مصر إلى بلد زراعي.

بعد هذا شهدت مصر نهضة صناعية برؤوس أمول أجنبية ومصرية تدفقت عليها، غايتها في ذلك البحث عن يد عاملة رخيصة وقريبة من مناطق المواد الخام، فازدهرت العديد من الصناعات وبلغ عدد عمال السجائر في عام 1900م 30 ألف عامل، وتكونت شركات أجنبية، مثل شركات الترام، وشركات الملح والصودا، وصناعة الزيوت، والصابون. وبوجود هذه الشركات تطور عدد منتسبي الطبقة العاملة، وهذا يعنى أن الطبقة العاملة نشأة في ظل القهر والاستغلال الأجنبي [2].

لقد نشأة الطبقة العاملة العربية في المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية التي أقيمت لخدمة مصالح الدول الاستعمارية وتكريس سيطرتها على البلدان العربية، بينما نجد أن نشوء الطبقة العاملة في أوربا حصيلة التوجيهات البرجوازية الصناعية القومية.

تم استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في قطاعات عدة، لاسيما قطاع السكك الحديدية وهو مرفق حكومي مصري، فقد كان ازدياد عدد هذه الخطوط الحديدية مرتبطا بمصالح الشركات الاستعمارية التي استغلت حوالي 80 ألف عامل في صناعة السكر وحدها في 40 شركة عام 1908م وفي عام 1905م بلغ رأس المال المستثمر في شركات السكر الخمس 1140 مليون فرنك فرنسي، وعدد العمال العاملين بها 18 ألف عامل، كما بلغ عدد العاملين بالسكك الحديدية عام 1910م حوالي 12 ألف عامل وما يزيد عن 15 ألف في الموانئ وعشرات الآلاف في الورش الصغيرة[3].

لقد إرتبط العمل النقابي في مصر بالعمل الوطني منذ نشأته، ذلك أن الحزب الوطني قام بإنشاء مدارس الشعب في عام 1908م بهدف تعليم العمال مجانا، مما سمح بإنشاء نقابة المصانع اليدوية التي كانت وطنية في قيادتها وفي

1 – محمد علوان: "الحركة النقابية والتنظيمات السياسية"، **مجلة الثورة والعمل**، ع366، 13 ديسمبر 1982م، ص34.

2 – أحمد الرفاعي: **من تاريخ الحركة النقابية العربية**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م ص ص444-445.

3 – عبد الستار خليل خليفة: **الظروف والأشكال لتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م، ص 328.

عضويتها [1].بالإضافة إلى التطور الاقتصادي العام لمصر واحتكاكها المباشر بالدول الغربية الصناعية، ظهر العمل المأجور بها في منتصف القرن 19م، وبهذا بدأت الحركة النقابية في التكون في أواخر هذا القرن، كما بدأ الفكر الاشتراكي يشتاح مصر و بدأت المطالبة بسن قوانين خاصة بالعمال[2].كل هذا بفضل نضال الطبقة العاملة و ارتباطها بحركة المثقفين المصريين العائدين من أوربا، وبفضل صدى الثورة الروسية التي أحدثته في العالم نهاية الحرب العالمية الأولى؛ بدأت أفكار الاشتراكية تنتقل إلى صفوف الحركة العمالية والنقابية. ولهذا لم يكن غريبا أن يكون أول إتحاد للنقابات في مصر له علاقة متينة بالعناصر الاشتراكية [3].

ومع اندلاع الثورة عام 1919م تبين للقيادات العمالية والوطنية أنه لا يمكن الفصل بين حركة التحرر الوطنية والحركة النقابية، حيث شارك العمال في هذه الثورة مشاركة فعالة، كما قاموا بعدة إضرابات إحتجاجا منهم وتنديدا على أعمال الاستعمار التي تمت بالقبض على قادة الثورة. وهو ما عرض القادة النقابيين للمتابعة والمراقبة، غير أنهم واصلوا نشاطهم النقابي وتمكنوا من تأسيس إتحاد عام للعمال عام 1921م، غير السلطات البريطانية حاولت الحد من نشاطهم هذا بإصدار قانون 28 جانفي 1921م [4].

وفي نهاية ثورة 1919م الوطنية وإزدياد النشاط السياسي عامة، نشطت حركة تكوين النقابات، التي ضمنها الحزب الوطني وحزب الوفد، والناصر الاشتراكية ذات الأصول الأجنبية والعربية

وعند منتصف القرن 20م، بلغ الصراع أوجه بين البورجوازية (الوفد) والناصر الاشتراكية (الحزب الشيوعي) من أجل بسط السيطرة على النقابات المعارضة لها [5].

غير أن الحركة النقابية المصرية ورغم الضربات التي وجهت إليها من طرف سلطة الإحتلال، إلا أنها إستمرت في نضالها المستقل بعيدا عن الأحزاب السياسية، فتصدت الحكومات المتتالية لها، وصدرت تشريعات تحول دون تكوين إتحاد لها [6].

مع وصول الوفد إلى سدة الحكم ثانية، وبفضل العمال صدر قانون النقابات عام 1942م، الذي جاء ناقصا إذ حرم العمال من تأسيس إتحاد لهم، كما استبعد العمال الزراعيين من التنظيم النقابي [7]. كما منع الاهتمام بالمسائل

1 – الزبير بولعناصر: المرجع السابق، ص124.

2 – محمد علوان: المرجع السابق، ص34.

3 – أحمد الرفاعي: المرجع السابق، ص 445.

4 – الزبير بولعناصر: المرجع السابق، ص 124.

5 – عبد الله حنا: **نشأة الطبقة العاملة وظهور النقابات في الوطن العربي**، أهمية الثقافة العمالية وأثرها في التنمية وكيفية الإدارة وتسيير أجهزة ومراكز الثقافة العمالية، مكتب العمل العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دورة الجزائر من 1978/04/30م إلى 1978/05/10م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978م، ص289.

6 – أحمد الرفاعي: مرجع سابق، ص446.

7 – عبد الله حنا: المرجع السابق، ص289.

السياسية والدينية، واستمرت نفس الفكرة في التشريعات المتتالية المنظمة لنقابات العمال. لكن بتغير الظروف وتحول المجتمع المصري نحو الاشتراكية، أسندت للنقابات العمالية مهام سياسية جديدة، أهمها مهمة البناء الوطني [1].

2. الحركــة العماليــة في ســوريا ولبنـــان:

تمتد جذور الحركة العمالية اللبنانية على منتصف القرن 19م، حيث قام المزارعون بين عام 1790م و1860م، بسبع ثورات وإضرابات كبيرة بجبل لبنان ضد الإقطاع واستطاعوا الحصول على ملكية جزئية لأراضيهم، حيث تطورت الرأسمالية في لبنان على خطى الرأسمالية الفرنسية في القرن 19م، بتأسيس بورصة مارسيليا بلبنان من أجل تمويل صناعة الحرير، التي كانت تعتمد بشكل كبير على مصانع "جبل لبنان" إلى غاية انتقال هذه الصناعة إلى شرق آسيا. وقد أدى تواجد الصناعة الرأسمالية الأوربية بلبنان إلى اصطدامها مع العلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة، الأمر الذي دفع بالكثير من المزارعيين التوجه نحو العمل الصناعي. كما دخل البعض منهم في صراع لايستهان به ضد الإقطاع الذي إتخذ شكل الصراع الطبقي، وكان هذا بسبب البريطانيين الذين عملوا على تصدير الأنسجة بنوع خاص، بدلا من مستوردي المواد الخام، حيث تكمن مصلحتهم الاقتصادية في تسويق سلعهم للسوق السورية، كما كانوا أيضا مؤيدين للنظام الإقطاعي وللجماعة الدرزية. أما الفرنسيين فكان عليهم الدفاع عن استثمارات رأس المال الفرنسي الموظفة في اقتصاد الحرير، وإعادة معامل الحرير للعمل [2].

وكانت حرب 1860م في جبل لبنان؛ دليل على إنتهاء هذا النظام الإقطاعي واندثاره أمام تطور النظام الرأسمالي، لاسيما في ظل توسع القطاع الصناعي (صناعة الحرير خاصة)، وكذا القطاع التجاري الذي توسع لمواكبة حاجة القطاع الصناعي للرساميل وللتصدير والاستيراد.

وفي عام 1909م أصدرت السلطة العثمانية أول قانون فيما يخص تأسيس الجمعيات، وفي عام 1912م صدر قانون ثاني يتعلق بإنشاء الجمعيات المهنية والحرفية. كما تأسست تعاونية مستخدمي سكة الحديد شمام-حماه، والمنظمة النقابية لعمال وموظفي السكة، وتشكلت في العام نفسه جمعية عمال المطبعة الأمريكية، التي اتخذت إسم نقابة إبتداء من عام 1926م [3].

مع حلول عهد الإنتداب الفرنسي عام 1920م وضعت التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية السورية مرحلة جديدة استمرت إلى غاية عام 1940م، وخلال هذه الفترة اشتدت قبضة المستعمر على سوريا، فتحولت نتيجة للإحتلال إلى استعمار فرنسي مباشر تحت شعار "نظام الانتداب الدولي"، وازدادت سيطرة رأسمال الأجنبي بمختلف أنواعه، مع إعطاء الأولوية المطلقة إلى الرأسمال الفرنسي. وبالتالي احكمت الرأسمالية الفرنسية قبضتها على الاقتصاد بواسطة عدد

1 – الزبير بولعناصر: مرجع سابق، ص45.

2 – وليد ضو: "الحركة العمالية والنقابية في لبنان: تاريخ من النضالات والانتصارات"، **مجلة الثورة الدائمة**، ع03، المنتدى الاشتراكي-لبنان، مارس 2013م، ص13.

3 – المرجع نفسه، ص14.

من المصارف الفرنسية وأهمها بنك سورية ولبنان الكبير، الذي كان يملك حق الإصدار وإلى جانبه عدد من البنوك الفرنسية الأخرى كالبنك العقاري التونسي والشكرة الجزائرية وغيرها (1).

وعليه بدأت عملية تدهور الصناعات الحرفية في سوريا منذ القرن 19م، وازدادت حدتها أيام الإنتداب الفرنسي، حيث تناقص عدد الحرفيين في ورش النسيج من 13 ألف عام 1881م إلى 6 آلاف عامل عام 1929م، ليصل إلى النصف عام 1933م.

وفي لبنان أخذ خراب الحرف الصناعية يتسارع، حيث لم يعد يوجد في طرابلس سوى خمسة ورشات من أصل عشرين ورشة نسيج، ولم يعد يعمل في المعامل الصابون سوى 400 عامل من أصل 2000 عامل، كما لم يبقى في ميدنة زحلة سوى 150 عامل من أصل 2000 عامل في ورش الدباغة، وباتت ورش الحياكة والصابون لا تشغل أكثر من 300 شخص (2).

بقي طابع الإنتاج في سوريا ولبنان حرفيا وإلى غاية عام 1928م، ولهذا فإن النقابات كانت بداية الأمر ذات طابع حرفي ثم أخذت في الثلاثينات ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية تأخذ أبعادا عمالية.

يرجع ظهور الحكرة النقابية المنظمة إلى عام 1924م، عندما أسس الشمالي عمال التبغ اللبناني المبعد من مصر والمتأثر بالأفكار الإشتراكية العلمية، نقابة عمان الدخان في لبنان، وفي أول ماي 1924م احتفلت هذه النقابة بدعم حزب الشعب اللبناني الماركسي بأول ماي، كما ظهرت جريدة "الإنسانية" كأول جريدة تدافع عن مصالح المستثمرين. والملاحظ أن الحركة النقابية في بيروت ظهرت بتأثير من الأفكار الماركسية القادمة من مصر وأوربا، في حين أن النقابات العمالية، التي ظهرت في دمشق عام 1922م و1925م لم تكن لها صلة بأي تأثير خارجي.

ونتيجة للأزمة العامة للرأسمالية (1922–1929م) وإفقار العمال والحرفيين وحتى التجار شهدت سنوات الأزمة موجة إضرابات عمالية، سعى الحزب الشيوعي المؤسس إلى تنظيم الحركة النقابية وإعطائها أبعاد فكرية وأخرى سياسة، بالإضافة إلى البعد المطلبي.

وخلال سنوات الثلاثينات تصارعت القوى التالية من أجل السيطرة على النقابات:

- الرجعية شبه الاقطاعية.
- البورجوازية الوطنية والكتلة الوطنية.
- الحزب الشيوعي، الذي أصدر جرائد علنية مثل جريدة "العمال" وجريدة "صوت العمال" وجريدة سرية "الفجر الأحمر".

1 – فائز إنحق: **آلية تكون الطبقة العاملة السورية**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م ص232.

2 – عبد الستار خليل خليفة: المرجع السابق، ص 330.

وفي سنوات الحكم الوطني لعام 1926م شارك العمال بنشاط في المعارك الوطنية، حيث وضع تشريع عمالي وقادوا عددا من الإضرابات العمالية، وتمكنوا في الأخير من تأسيس إتحاد نقابات العمال في 22 مارس 1933م، الذي سيطرت عليه عناصر غير ماركسية (1).

3. الحركـــة العماليـــة في العـــراق:

أما في العراق فقد نشأت النواة العمالية في المؤسسات الاقتصادية الأجنبية كمشاريع تعبئة التمور وتصديرها وسكك الحديد والميناء والملاحة النهرية وشركات تصليح السفن والبواخر والشركات النفطية (2). حيث كانت المشاريع الإستطانية والاقتصادية البريطانية في العراق منذ زمن بعيد، قبل اكتشاف النفط في الجنوب الغربي لإيران.

أصبحت البضائع الأجنبية تصل إلى جنوبي العراق، إثر تطور وسائل النقل النهري على الدجلة والفرات، وخاصة بعد فتح قناة السويس؛ إرتفعت قيمة الواردات عبر ميناء البصرة من عام 51.000 جنيه إسترليني خلال عام 1868 – 1870م إلى 1128000 جنيه إسترليني خلال عامي 1897–1899م، ثم إلى 3066000 جنيه إسترليني خلال عامي 1907–1909م، وكانت معظم هذه الواردات من المنسوجات البريطانية الصنع، مما قضى تدريجيا على صناعة الحياكة المحلية.

ليتحول بذلك العراق، إلى جزء من الإمبراطورية البريطانية نتيجة الإستغلال الإقتصادي البريطاني. وكانت المنتوجات الزراعية في طليعة الصادرات العراقية، وهذا حسب توزيع سكان الريف بين عامي 1867م و1905م، حيث نجد هبوط في نسبة البداوة من 35% إلى 17%. وفي نهاية ذاك العام كان حوالي 60% من السكان يتعاطون شكلا من أشكال الزراعة الدائمة (3).

عرف العراق بداية من العقد الثالث من القرن 20م، نموا سريعا في المدن للطبقة العاملة المعاصرة، والبروليتاريا في المشاريع الكبيرة القليلة العدد التي أنشأتها الشركات الاحتكارية الأجنبية: كالسكك الحديدية والميناء والنفط، وفي العديد من المشاريع الصغيرة الأخرى. فأصبحت بذلك بغداد والبصرة من أهم المراكز لحشد الطبقة العاملة الفتية.

وبسبب الاستغلال الرأسمالي الفاحش في ظل غياب الحقوق، قامت الطبقة العاملة بالنضال ضد أعدائها الطبيعيين، حيث اتخذ هذا النضال الطابع الوطني ضد الاستعماريين، الذي قاموا بنهب ثروات وخيرات البلاد. من خلال إضراب عمال السكك الحديدية في أواخر العقد الثالث.

1 – عبد الله حنا: المرجع السابق، ص ص290–291.

2 – عبد الستار خليل خليفة: المرجع السابق، ص 328.

3 – ماريون فاروق سلوغليت و بيتر سلوغليت، **الطبقة العاملة ومهام التحرر الوطني–حركة نقابات العمال في العراق 28–34**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م، ص 328.

ونتيجة الأزمة العالمية لرأسمالية سنوات 1929-1932م، تطورت الحركة العمالية العراقية سنوات الثلاثينات، فقد كثرت المظاهرات والإضرابات الشعبية العامة التي ساهم فيها العمال الأجراء بشكل ملموس. وكان في مقدمتها نقابات العمال والجمعيات الحرفيين. ومن أهم دواعي هذه الحركة الاحتجاجية، الانتخابات العامة التي جاءت على إثر فرض معاهدة 1930م، وكذا الإضراب العام في جويلية 1931م إحتجاجا على الضرائب المفروضة.

قاد هذه الحركة والنضالات الجماهيرية العراقية في هذه الفترة، الفئات الوسطى وأحزابها الشعبية (الحزب الوطني وحزب الإخاء)، مع إشتراك للحركة العمالية ومع الخلايا الماركسية التي أسست الحزب الشيوعي عام 1934م، ومع المثقفين التقدميين متحالفين حول جريدة الأهالي.

وكان إلى جانب هذه النضالات الجماهيرية عرفت بعض المدن العراقية، تحركات عمالية مثال ذلك؛ الإضرابات المتتالية في عام 1926-1937م، في مشاريع النفط والسكك والميناء ومشروع سد الكوت والحبانية، ونتيجة هذه الإضرابات صدر قانون العمل رقم 37 لعام 1936م، الذي جاء مكسبا للعمال رغم احتوائه على بعض النقائص[1]. هذا عن الحركة العمالية في بلدان المشرق العربي، أما عن البلدان المغرب العربي فنكتفي بتقديم دراسة الحركة العمالية في الجزائر، فهي بذلك مثال التي أو عينة عن حال الحركة العمالية في باقي بلدان المغرب العربي.

1 - عبد الله حنا: المرجع السابق، ص ص292-293.

الخلاصــــة:

لقد رأينا ظهور الحركات العمالية والنقابية، قد ارتبط ارتباطا وثيقا بتفوق النظام الرأسمالي الذي أزاح النظام الإقطاعي، وسيطرة الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي. وبالتالي يعد ظهور النقابة كتبعية من تبعيات الثورة الصناعية التي أوجدت هذا النظام الرأسمالي الذي عرفته أوربا في النصف الثاني من ق 18م. كما ارتبط زمن ظهور هذه الحركة العمالية، باختلاف البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، كالذي رأيناها مع بريطانيا وفرسنا.

تعتبر بريطانيا المهد الأول لظهور أولى النقابات وتليها فرنسا فألمانيا، وبعد ذلك روسيا، لتنتشر فيما بعد وتصل رياحها إلى أمريكا وبعض الدول العربية التي كنا قد تحدثنا عنها. والحقيقة أن انتشار النقابة قد شمل أيضا دولا أخرى في آسيا وأستراليا وإفريقيا.

أحدثت الثورة الصناعية تغيرات جذرية في تقنيات الإنتاج، حيث تم الإستغناء عن العمل اليدوي، وحل مكانه العمل الآلي (الميكانيكي)، ومن ثم الإنتقال من نظام الإنتاج في المشاغل إلى نظام الإنتاج في المصانع، الذي أدى بدوره إلى تحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع شبه صناعي، فلم يعد العامل يملك أو يسيطر على أدوات الإنتاج ولا يعمل لصالح نفسه، بل أضحى العديد من الفلاحين والمزارعيين يعملون بالأجر، وليس لهم حق السيطرة؛ لا على المنتج ولا على أدوات الإنتاج. ولم تعد المهارة هنا كافية كي توفر للعامل كيانا إقتصاديا، بل أصبحت هذه المهارة مرغمة على أن تؤجر نفسها لصاحب رأس المال كي تكون لها قيمة إقتصادية. ومن هنا ظهر العمل المأجور الذي تزامن مع ظهور طبقة عاملة جديدة. كما نتج عن الإستغلال الفاحش للعمال والأموال من طرف أرباب العمل، الطبقة البرجوازية المحتكرة لرأس المال.

أصبح عا لم الشغل في بيد الطبقة البرجوازية وأرباب العمل، بحيث صار تحديد الأجور وساعات العمل حسب إرادة صاحب المصنع. الذي يرى أنه حر في تحديد الأجور وساعات العمل، طبقاً لإرادته الخاصة، أو ما تمليه عليه ضرورات المنافسة أو تحقيقاً للقدر الذي يريده من الربح. وما كان يتصور أن يشاركه أحد فيما كان يراه حقه المشروع. وفي المقابل يناضل العمال من أجل الحصول على أعلى أجر ممكن وظروف أحسن للعمل.

في ظل تراكم هذه الضغوط والمعانات، أجبر العمال على التكتل والتنسيق فيما بينهم للمطالبة والدفاع جماعيا عن حقوقهم المهضومة والمسلوبة، في شكل جمعيات مساعدة أوإتحادات الصداقة، وغيرها من أشكال الرئيسية العديدة التي مارسها العمال البريطانيون في مقاومتهم الطبقية غير المتبلورة بداية عام 1720م. وما لبثت أن تحولت هذه الإتحادات إلى تنظيمات عمالية والنقابية فيما بعد.

وعليه لم تكن بهذا النقابات هبة من الطبقة البرجوازية، بل كانت مكسبا انتزعته الطبقة العاملة ببالغ التضحيات والنضال الحثيث، مما أرغمها على الإعتراف بها. وبات أمر تحقيق مطالب العمال وحقوقهم على عاتق هذه الحركات العمالية والنقابية.

إذن فالحركة العمالية إنما وجدت لتخليص الطبقة الشغيلة من الضعف والتشتت من جهة، وبناء قوة إجتماعية في وجه القوة الرأسمالية. أما النقابة العمالية فظهورها راجع إلى تصور طبيعي لدى الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، فتكون هذه الظروف المختلفة دافعة لهم للإتحاد فيما بينهم لأجل التشاور والتعاون في الدفاع عن مصالحهم المشتركة، فيكون الإتحاد بمثابة علاجا للضعف الذي يعاني منه كل فرد منهم على حدى.

وعليه يمكن اعتبار الحركة العمالية بمثابة الكل والنقابة العمالية هي بمثابة الجزء، كما يمكن إعتبار الحركة العمالية بمثابة الأصل والنقابة العمالية هي التطور، إذن فالحركة النقابية هي تحصيل حاصل، هذا الحاصل المتمثل في المنتوج السياسي المشكل من طرف أحزاب الطبقة العاملة، أما النقابة فهي منتوج خاص بالنقابات ودورها في الضغط لتحسين الأوضاع ولو كانت مادية أو معنوية، كما أن الحركة العمالية تهدف عموما إلى تغيير الواقع سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو سياسي، في حين نجد أن النقابة العمالية تهدف إلى تنظيم العمال وتأطير النضال لأجل بلوغ وتحقيق غايتها وأهدافها، المرتبطة بتغير الظروف الاقتصادية، ومثال ذلك معاودة المطالبة برفع الأسعار في حالة حدوث تضخم.

كما نجد أيضا الحركة العمالية تهتم بجميع شرائح المجتمع، في حين نجد إهتمام النقابة ينحصر في مهنة أو قطاع أو مؤسسة.

من جهة أخرى كان للتباين في الظروف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة، تأثيرا على نشاط النقابات العمالية، حيث تم تصنيفها وفق هذا التباين. غير أن آراء المختصين تكاد تجتمع حول ثلاث أنواع للنقابة وهي: النقابة الحرفية، والنقابة الصناعية، والنقابة العامة. كما أدى التباين والاختلاف في الأهداف إلى تصنيف النقابة العالية إلى أصناف أهمها: النقابة الإصلاحية القائمة على مبدأ الاشتراكية، التي تهدف إلى تحسين ظروف العمال المادية والاجتماعية في ظل تحولات النظم الاقتصادية والاجتماعية وتبقى في نشاطها بعيدة عن الممارسات السياسية. أما النقابة الثورية فهي قائمة على مبادئ الشيوعية، وتسعى لإزالة النظام الرأسمالي وإحلال مكانه نقابات عمالية حكومية عبر وسائل عدة، من بينها الإضراب واستعمال العنف.

ولهذا اختلفت أهداف النقابات العمالية باختلاف طبيعة ومحيط نشاطها، لكن تلتقي هذه الأهداف في نقاط عملية مشتركة أهمها:

العمل الجماعي: كانت بداية نشاط الحركة النقابية من منطلق إيمانها بفكرة العمل الجماعي، لأن العمل الفردي عقيم ولا يجدي نفعا في تحقيق النهضة. إن العمل الفردي هو ما يمليه المجتمع الرأسمالي الذي يعتمد على الفرد ويتعبر أن المجتمع مجموعة أفراد، وكل واحد منهم أدرى بمصلحته، وما أن تتحقق له حريته كي يحققها حتى تتحقق مصلحة المجتمع ككل. بمعنى أن مصلحة المجتمع هي مجموع هؤلاء الأفراد. وبالتالي أدرك العمال عيوب هذا التصور الرأسمالي، وعلموا أن الحرية الطليقة للأفراد ستؤدي إلى تفوق الأذكياء، والأغنياء، والأقوياء. فنهضوا بأنفسهم وقدموا للمجتمع إضافات، وعلموا أن التقدم يتطلب أسلوبا عملٍ جديد، أسلوب جماعي لا فردي.

إن وصول العمال لهذا المستوى من الوعي كان بداية للعمل النقابي، فقد أدى إتحادهم في نقابات، والتسليم بإلزامية ضرورة العمل الجماعي وظهور النقابة كهيئة ممثلة لهم؛ هو سر في أن يكون الشعار التقليدي للنقابة " الإتحاد قوة "، وأن تظهر في الكتابات النقابية صور الأيدي المتصافحة أو الصفوف المتلاحمة.

رفع الأجور: استطاعت الحركة النقابية أن ترفع المستوى العام للأجور. وأن تكفل له زيادات دورية، وزيادات مع زيادة الإنتاج وزيادات مع زيادة الأسعار. ولم يقتصر فضل النقابة في مجال الأجور على العمال فقط، بل تعداه ليشمل فئات أخرى. فمن المعروف أنه عندما تزيد أجور فئة ما من العمال، فإن هذه الزيادات تنتقل إلى أجور عمال آخرين، ثم إلى فئات أخرى غير العمال من الحرفيين أو الفلاحين. وفي إنجلترا يقولون: «**إذا زاد أجر الفحام زاد مرتب الأسقف**». فعمل الحركة النقابية الذي بدأت به نقابة أو نقابتان، تحول بمرور الزمن إلى ثورة سلمية أعادت توزيع الدخل، فأخذت من الأغنياء وأعطت الفقراء، كما حققت العدالة الاجتماعية لا بالنسبة للعمال فحسب، ولكن لمجمل فئات المجتمع.

محاربة إستغلال الأطفال والنساء: كان هذا من أولى أولويات الحركة النقابية في أيامها الأولى، حيث عملت على تحريم تشغيل الأطفال في مصانع الغزل والنسيج ومحالج القطن. وتحريم تشغيل النساء داخل مناجم الفحم. وكان الباعث لها مزدوجاً. فهذا التشغيل كان منافسة غير مشروعة للعمال، وفي الوقت نفسه إنتهاك فاضح للحقوق الإنسانية. فعندما يباح تشغيل الطفل في سن السادسة، فإن هذا يعني القضاء المبرم على طفولته، وعلى حقه في أن يلعب ويرتع، وهو يعني حرمانه من التعليم والحكم عليه بالأمية. كما أن–الطفل–يدمر جسمه الغض قبل أن يشتد عوده أو يصلب قوامه، وقد كانت صورة بعض هؤلاء الأطفال الذين يعملون في مناجم الفحم تظهرهم كما لو كانوا شيوخا تعلوهم الغضون، وليسوا أطفالاً في ميعة الصبا.

تحسين ظروف وشروط العمل (التأمينات): كذلك من أولى أهداف النقابة، تحقيق مختلف التأمينات للعامل، كالتأمين ضد المرض وإصابات العمل، التأمين في مواجهة الشيخوخة والتأمين ضد البطالة. إذا لم يكن أي عامل مؤمن في مواجهة هذه الطوارئ، وما كان صاحب العمل ليرى نفسه مسئولا عن أي شيء منها حتى إصابات العمل.

فإن العامل هو المسئول عنها. وكانت الذاتية والأنانية والقسوة وجحود القلب صفات مذمومة، تقف دون أن تتبناها هيئة أو جماعة؛ حتى جعلتها النقابات من أهدافها وتمكنت بوسائل الضغط من أن تفرضها على صاحب العمل أحيانا، وعلى الدولة احيانا أخرى. وبهذا استطاع العامل أن يأمن شبح البطالة، المستقبل المرعب، شيخوخة دون مورد أو مرض يصيب صحته. والسؤال المطروح ماذا كان يمكن العامل أن يعمل عندئذ ما لم يؤمَّن؟ كان عليه أن يتسول أو يبحث عن الملاجئ أو يرتكب الجرائم ليدخل السجن حيث المأوى والمأكل!

لكن عندما نشأت الحركة النقابية، صانت كرامة العامل وصانت إسمه وشخصه، ولم يعد مقصوراً أن يُسِب العامل أو يضرب. ثم بعد ذلك سارت النقابة خطوات واسعة، بحيث جعلت للعامل صوتا في إدارة الصناعة وجعلت من موقع العمل بيئة ديمقراطية زرعت فيها العامل كي ينمو المواطن الديمقراطي.

المفاوضات الجماعية: عندما توصل العمال إلى ضرورة العمل الجماعي، كونه الوسيلة الوحيدة لتقدمهم كقاعدة وطبقة، وعندما كونوا النقابة لكي تجسد هذا المبدأ. وجعلوها ممثلتهم في كل ما يتعلق بظروف وعلاقات العمل. تقدمت النقابة إلى أصحاب الأعمال، قائلة لهم أن العمال قرروا أن تكون ساعات العمل كذا، والأجور كذا إلخ. فإذا قبلتم ذلك فإن العمال سيتجاوبون مع الإدارات، وإذا رفضتم، فلن يعمل عامل واحد عندكم.

إذن فالحوار والنقاش الذي يتم بين صاحب العمل وبين ممثلي النقابة العمالية بالمنشأة، قصد تحسين شروط وظروف العمل ورفع الكفاءة والإنتاجية، وتسوية جميع المنازعات التي لها صلة بالعمل، وتوفير أفضل امتيازات للعاملين، هو ما اصطلح على تسميته بالمفاوضات الجماعية، وهي الوسيلة التي مكنت العمال على التأقلم مع مجمل التغيرات التي واجهتهم والتصدي للرأسمالية والكفاح والدفاع عن حقوقها.

الإضراب: قبل وجود النقابة لم يكن أمام العمال خيار سوى الاستسلام والرضوخ لإرادة أرباب العمل، والقبول بإرادة صاحب المصنع. ولكن بوجود النقابة تغير الوضع، وأبدعت النقابة أسلوبا آخر من شأنه أن يكبح من جماح أرباب الأعمال ويحّد من تحكمهم في العمال، تمثل في "الإضراب". فمهما كانت قوة صاحب العمل، فإنه في حاجة للعمال وعندما يتحد العمال ويضربون عن العمل، فلابد عليه أن يتراجع ويرضخ.

الحماية القانونية: امتد نضال النقابات ليشمل مجال السياسة والحماية القانونية للعمال. وكنا قد أشرنا سابقا بأن نشاط الحركة العمالية إعتبر مؤامرة وجريمة ضد السلطة يعاقب عليها القانون، لاسيما في بريطانيا وفرنسا وألمانيا. حيث صدر قاوانين عدة في هذا السياق، نذكر على سبيل المثال، قانون 1799م الذي يمنع حق التجمع بإنجلترا، وقانون " إكس لاشابل" عام 1791م المناهض للعمال ومنع الإضرابات بفرسنا. لكن الحركة العمالية والنقابية استطاعت بمرور الزمن وبعد نضال طويل ومرير وقدرتها على التنظيم والتسيير، إلى فرض نفسها ومكانتها على الدولة، كتنظيم له حقوق كما له واجبات، وكانت النتيجة صدور قوانين عدة لصالح العمال في دول عدة. نذكر منها إنجلترا

كعينة على ذلك، حيث صدر بها قوانين 1825م و1826م القاضية بحرية التجمع والتكتل والتفاوض الجماعي، وقانون 1875م الذي سمح بإجراء المساومة الجماعية بين أرباب العمل وممثلي العمال، قانون 1876م الذي جاء فيه الاعتراف بالاتحادات المهنية وشرعية النقابات. وقانون آخر عام 1897م قضى بأحقية العمال في التعويضات. أما قانون 1919م فقد سمح للاتحادات بتمثيل عمالها في إجراء اتفاقيات جماعية بينها وبين الحكومة، وبهذا أصبحت الحكومة تستشير هذه الاتحادات وتأخذ برأيها عند معالجة مشاكل العمل، وبالتالي أصبحت النقابة قوة سياسية لها مكانتها في شتى المجالات.

من جهة أخرى تعد النقابة أولى المنظمات في العالم التي أخذت بزمام المبادرة في خلق علاقات تعاون ونضال مشترك على المستوى الدولي، بهدف تبادل الخبرات والتجارب من ناحية، وخلق وحدة عمالية وقوة فعالة للتصدي للرأسمالية التي كانت حينها تستغل العمال استغلالا بشعا، وتوجيهها في النضال الاقتصادي والسياسي ضد الاستغلال الرأسمالي ونظامه الاجتماعي. فضلا عن ذلك فقد ناضلت ضد الحرب وضد بقايا الإقطاعية البالية. وتتجلى صورة هذا النضال من خلال تأسيس الإتحادات العمالية العالمية أهمها: الأممية الأولى التي بدأ تأسيسها في المؤتمر المنعقد في 28 سبتمبر 1862م بلندن، والأممية الثانية التي تعد أول إتحاد مهني يولد عام 1889م، وكذا تأسيس الإتحاد الدولي للنقابات المسيحية عام 1920م...إلخ.

إذا كان ظهور النقابة بأوروبا قد ارتبط بظهور الثورة الصناعية والنهضة العلمية، أين كان لهذا التطور الصناعي الدور الكبير في نشأتها وتطورها وبلوغها أرقى أشكال التنظيمية و السياسية النقابية كالتي نعرفها اليوم؛ إلا أن ظهورها في العالم الثالث عموما والوطن العربي على الخصوص، قد ارتبط ظهورها بالوجود الاستعماري في هذه المجتمعات، أي بعد دخول الرأسمالية الكولونيالية، حين بدأت تتشكل النواة الأولى للطبقة العاملة بفضل احتكاكها باليد العاملة القادمة من البلدان المستعمرة (المتروبول) إلى البلدان الواقعة تحت سيطرتها، وهو ما سمح بظهور الحركات العمالية النقابية محلية تبنت النضال النقابي كوسيلة لمحاربة أرباب العمل و والدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية. وها ما سنحاول الوقف عنده من خلال دراسة نضال الحركة العمالية الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي.



الفصل الثاني

فهرس الموضوعات الفصل الثاني: جذور الحركة العمالية الجزائرية 1830-1919م

تمهـــــــــيد:

إن مسألة ظهور الحركات العمالية والنقابية عبر العالم نجدها مرتبطة إرتباطا وثيقا بتفوق النظام الرأسمالي الذي قضى على النظام الإقطاعي، وأصبحت الرأسمالية نظاما اقتصاديا واجتماعيا مسيطرا بفضل الثورة الصناعية التي أحدثت إنقلابا تاريخيا حاسما مس البُنى الاجتماعية والإقتصادية، حيث تغيرت علاقات العمل وأساليبه نتيجة الإنتشار الواسع للمصانع والتكنولوجيا، مما أدى إلى تشكل النقابات العمالية وظهورها كتحصيل حاصل لتطور الرأسمالية.

ولهذا نخلص إلى أن المجتمع أصبح أنذاك يتكون من طبقتين متعارضتين من حيث المصالح، فالطبقة الأولى هي التي تملك وسائل الإنتاج وتبحث عن الثراء باستغلالها الأمثل والأقصى لعوامل إنتاجها ومنها العمل، أما الطبقة الثانية فهي الطبقة البروليتارية أو العاملة التي لا تملك سوى قوة عملها لتبيعها دون مقابل. وبالتالي يمكن القول بأن شروط تشكل الطبقة العاملة في أي بلد من البلدان مرتبط أساسا بظهور وتطور نمط وخصائص الإنتاج الرأسمالي، وعلى طبيعة علاقاته مع الأنماط الأخرى من الإنتاج القائمة في نفس الظروف والزمان.

ففي أوربا نجد أن الطبقة العاملة فيها؛ قد ارتبط نضالها بنظام الرأسمالي والثورة الصناعية، بينما نجد نضال الطبقة العاملة الجزائرية قد ارتبط بالحركة من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية التي جاءت نتيجة تنافس الدول الصناعية على الأسواق الخارجية، وهو الأمر الذي ميزها عن باقي دول العالم، لكونها تطورت مع تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الجزائر، وما صاحبها من تحولات خلال الحقبة الاستعمارية من جهة، وخضوعها لعدة قرون للإقطاعية العثمانية التي هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية من جهة ثانية، كل هذا جعلها تساهم وبشكل كبير في تعميق الفوارق الطبقية والتمايز الاجتماعي مع إضفاء عليها طابعا إجتماعيا خاصا.

وعليه فإن الوسط السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي سنتعرض إليه بصورة موجزة، سيعطينا فكرة أولية نتعرف من خلالها على ظروف تشكل الطبقة العاملة الجزائرية وخصوصية الإطار التاريخي والمكاني الذي ظهرت فيه وكذا الشروط التي تواجدت وساعدت على ظهورها.

I. ظروف تشكل الطبقة العاملة الجزائرية:

للحديث عن الطبقة العاملة الجزائرية وظروف تشكلها إبان الإحتلال يجب العودة إلى المرحلة الممتدة ما بين 1830-1880م، وهي المرحلة التي عرفت توسعا كبيرا للإستعمار إتسم بالطابع العسكري العنيف. وعليه ينبغي أن نفرق بين وسائل هذا التوسع؛ الإقتصادية وغير الاقتصادية، لأن ترابط وتمازج هاتين الفئتين من الوسائل يضفيان سمة خاصة على سيرورة نشوء الطبقة العاملة.

والوسائل غير الإقتصادية يمكن أن تنقسم إلى وسائل عسكرية عنيفة من جهة، ووسائل حقوقية وسياسية ومؤسساتية من جهة ثانية، أما الوسائل العسكرية فتتعلق بأعمال الإتلاف المنظمة وأعمال التخريب والجرائم المرتكبة في حق السكان وكل أنواع الإغتصاب لمختلف الغنائم.

إن هذه الأساليب المتعددة والمتنوعة خلال هذه المرحلة كانت تريد من ورائها الإمبريالية الفرنسية القضاء على المقاومة الجسدية والعسكرية للمجتمع الجزائري، والهدف من وراء استعمال هذه الوسائل العسكرية العنيفة كان هدفا اقتصاديا أيضا تمثل في الإستيلاء على جزء من كنوز وثروات المجتمع الجزائري، وبهذا كانت النتيجة النهب العنيف لملكية ثروات البلاد وزرع الفوضى في شروط معيشة وعمل الأهالي المقاومين للإستعمار [1].

أما فيما يخص الوسائل غير الإقتصادية وغير العسكرية، فتشمل أشكال الثراء السريع من قبل العسكريين وغيرهم بفضل الإمكانات المؤسساتية المتاحة لهم كالسخرة والعمل الشاق، وكذا تدمير نظام الملكية السابق، ومصادرة الأراضي دون وجه حق، وجباية الضرائب وغيرها من الأساليب المتصلة بالمدنية والثقافة والأساليب المستعملة؛ في هذه الحالة تستمر عبر طرق مختلفة أخرى تهدف إلى توطيد سياسة التغلغل العسكرية وإضفاء عليها صفة الشرعية. فنحن بهذا أمام إطار مؤسسي يستند إلى ضرب معيشة وعمل الأهالي من جهة، ويهيئ لعلاقات الملكية منطقا آخر يسعى المستعمر إلى فرضه من جهة أخرى، ونحن أيضا أمام صفة المؤسسة على سيرورة التفقير التي أطلقتها الوسائل العسكرية.

ومن بين الوسائل الاقتصادية؛ نشير إلى كل شيء يعمل على إقامة العلاقات الاستعمارية للإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك، فنحن هنا أمام ظهور الملكية الإستعمارية من خلال مصادرة ملكية القبائل والدولة و الأوقاف، يقابلها أعمال المصادرة والربا والرهن والسلب وتجميع السكان، مجمل هذه الأعمال هي أصل تلك الملكية الإستعمارية، لذا كان من الصعب طبعا فصل فعل الوسائل الإقتصادية بالإضافة إلى جملة الوسائل العسكرية وغير الإقتصادية، التي أدت إلى نشوء القطاع الإستعماري للإنتاج، هذا الأخير الذي يتكون إنطلاقا من

---

1 – د.م.ل.بن حسين: **نظرات حول الشروط الإقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر–تراكم بدائي أو تراكم رأس المال في إطار السيطرة الإستعمارية**، "دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ع03، الجزائر: من 3 إلى 9 نوفمبر 1969م، ص 64.

نهب أموال وثروات أفراد المجتمع الجزائري ونزع ملكيته[1]. وإنطلاقا من هذه الفئة المفقرة تكونت الطبقة العاملة من خلال مختلف الوسائل التي إعتمدتها فرنسا في تطبيق سياستها تجاه المجتمع الجزائري، كان أولها إعادة هيكلة وإدارة البلاد وفق السياسة الإستعمارية الجديدة.

1. التنظيم الإداري للجزائر المستعمرة:

إن التنظيم السياسي والإداري الفرنسي المطبق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830م بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر وإلى غاية إندلاع ثورة التحرير الوطني المباركة عام 1954م؛ يعد أحد أخطر أشكال والأساليب الإستعمارية، عملت من خلاله الإدارة الفرنسية في الجزائر على إحكام قبضتها وبسط نفوذها السياسي عليها وجعلها تابعة لها إداريا وسياسيا وعسكريا. وهذا يعني إلغاء التنظيم السياسي والعسكري العثماني نهائيا، الذي كان قائما قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر.

وقد إتسم هذا التنظيم الإداري الإستدماري بمرحلتين رئيسيتين، الأولى وهي مرحلة التنظيم العسكري إمتدت زمنيا من عام 1830م إلى غاية 1870م، أما الثانية وهي مرحلة التنظيم المدني التي شملت الفترة ما بين عام 1870م إلى غاية 1962م [2]. فكيف كان شكل المرحلة الأولى من هذا التنظيم للإدارة الفرنسية؟

1.1. فرض الحكم العسكري في الجزائر 1830-1870م:

منذ إحتلال فرنسا للجزائر يوم: 05 جويلية 1830م وإلى غاية 1870م إتبعت الحكومة الفرنسية نظاما عسكريا لتسيير الجزائر، غير أن سياستها هذه لم تكن واضحة المعالم، ولم تعرف الجزائر إستقرارا في ظل هذا الحكم؛ بسبب الظروف والتصرفات الإرتجالية للقادة العسكريين بالجزائر وكذا مطالبة المستوطنين بإرساء سياسة جديدة تتوافق مع مصالحهم الخاصة بالجزائر [3].

فما إن تم لفرنسا سيطرتها الكاملة على العاصمة يوم 05 جويلية 1830م؛ بادرت إلى تشكيل لجنة حكومية مشكلة من شخصيات فرنسية، مهمتها تسيير شؤون وقضايا الجزائر، غير أن هذه اللجنة لم يكتب لها النجاح في مهمتها الموكلة لها فتم إستبدالها بلجنة أخرى حكومية جديدة، كون مهامها إقتصرت على مجالات العدالة، الداخلية والمالية، غير أن اللجنة الثانية فشلت مثل سابقتها.

لقد إتسم هذا النظام بتصرفات القادة العسكريين اللامسؤولة وإستمرار المقاومة الشعبية، فكان هذا سببا في صدور مرسوم ملكي في شهر سبتمبر 1831م، يقضي بفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية وينظم شؤون

---

1 - د.م.ل.بن حسين: المرجع السابق، ص65.

2 - عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013م، ص65.

3 - مقلاتي عبد الله: **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص99.

الجزائر الإدارية، من خلال تشكيل مجلس موسع مكون من مسؤول إداري ومالي مدني، وكذا رئيس وحدات الإحتلال في إفريقيا ومجلس الإدارة (1).

بعد ثلاث سنوات دفع تعسف القادة العسكريين وتعالي أصوات المنددين بالسياسة الفرنسية في الجزائر ببعض الساسة الفرنسيون؛ إلى طرح أسئلة عديدة تتعلق بقضية الجزائر أبرزها: هل يجب البقاء في الجزائر أم لا؟ وإذا كان لا بد من الإحتفاظ بالجزائر فأي طريقة أفضل لإدارتها؟ فكانت الإجابة على هذه الأسئلة، الإجماع على إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر لدراسة الوضعية وإيجاد الحلول المناسبة.

تم إرسال اللجنة الإفريقية في يوم: 12 ديسمبر 1833م، برئاسة "ديكازيس" عضو بمجلس الشيوخ الفرنسي، والتي أوصت من خلال تقريرها الذي رفعته إلى السلطة الفرنسية؛ بضرورة بسط السيادة الفرنسية على كامل التراب الجزائري ونهب ثروات البلاد (2).

ترددت فرنسا في البداية غير أن ترددها هذا لم يدم طويلا، فأصدرت هذه الأخيرة في يرم: 22 جويلية 1834م قرارا يقضي بضم الجزائر كجزء من ممتلكاتها بشمال إفريقيا (3)، وجعلها مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب، وتنقسم إلى ثلاث ولايات (Departement) يديرها حاكم عسكري وفق أوامر ملكية. ثم تلي هذا مرسوم آخر في يوم: 01 سبتمبر1834م، الذي إعتبر أقاليم المدن الساحلية التي يقطنها المستوطنون مناطق مدنية، وأحدث بها ثلاث بلديات هي: بلدية الجزائر، وهران، وعنابة، أما باقي المناطق فقد إعتبرت مناطقا عسكرية (4). إن المعنى السياسي لهذا القرار هو حذف "الجزائر الدولة" من الخريطة السياسية العالمية بشكل رسمي، بحيث صار كل شيئ يتم بإسم الدولة الفرنسية، ولا وجود لشيئ إسمه الكيان السياسي الجزائري في الأطروحات الفرنسية، التي ظلت دائما توظف مجمل الآساليب لأجل طمس مقومات الشخصية الجزائرية إلى غاية 1962م تاريخ بعث الدولة الجزائرية من جديد.

ثم جاء بعده الأمر الصادر في 15 أفريل 1845م الذي نص على تقسيم الجزائر إلى ثلاث أقاليم وهي (5):

أ- **الأقاليم المدنية (Territoires Civil)**: وتقطنها غالبية أوربية، تستطيع فيما بينها تنظيم خدمات عامة لصالحها وخاضعة للقانون العام، كما قسمت إلى دوائر وبلديات.

---

1 - مقلاتي عبد الله: **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص99.

2 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 225.

3 - ch. Robert AGERON: **histoire de l'Algérie contemporaine**, 10éme édition، édition dahleb، décembre 1994, p09.

4 - شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م**، ج01، تر: محمد حمداوي وآخرون، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص 254.

5 - المرجع نفسه، ص 254.

ب- الأقاليم المختلطة (Territoires Mixte): ويوجد بها أقلية أوربية، تفتقد لتنظيم كامل للخدمات العامة وقد طبق فيها الحكم العسكري.

ت- الأقاليم العربية: وأغلب سكانها من الأهالي ويكاد ينعدم بها العنصر الأوربي، وبدورها تخضع للحكم العسكري.

إذن سيكون هذا التنظيم الإقليمي للجزائر من إنتاج السلطة التشريعية أكثر مما تقتضيه الإعتبارات التاريخية والطبيعية، والذي تم التعبير عنه من خلال النظام الإداري المتعلق بالمحليات، حيث تمثل البلدية المرجع الأفضل عددا وملائمة لسياسة الإستيعاب، فقد عرف نظام البلديات في الجزائر عملية متواصلة من الإصلاحات نتيجة نمو السكان الأوربيين وتزايد حاجياتهم ومتطلباتهم التي أضحت ضرورة ملحة بعد الإحتلال. وعليه يمكن وصف الفترة التي عاشتها الجزائر فيما بين عام 1830م و1847م بالفترة القاسية في تطبيق سياسة الإخضاع.

رغم كل هذا وبعد إنهيار النظام التركي مع بداية الإحتلال إلا أن المجتمع الجزائري لم يقر بالهزيمة، لتأتي على سبيل المثال مقاومة الأمير "عبد القادر" للغزو الفرنسي من أجل إستعادة كيان الأمة الجزائرية التي دامت من عام 1832م إلى غاية 1847م، غير أن التدابير الإستعمارية فيما يخص سياسة الإستيطان الأوربي وإلحاق الجزائر بفرنسا وتأسيس قانون مصادرة الأراضي و سياسة الأستيعاب الإداري، أبانت وبوضوح نوايا فرنسا الحقيقية بعد مجيء "الجمهورية الثانية"۞ في فيفري 1848م[1]، التي كانت تهدف إلى توطيد دعائم الإستعمار المدني وبذل كل الجهود لترضية رغبات المعمرين بالجزائر من خلال مجموعة من القوانين، ففي يوم: 19 سبتمبر 1848م صدر مرسوم يقضي بتخصيص 50 مليون فرنك لأجل مساعدة المهاجرين المدنيين إلى الجزائر منها: 5 ملايين تصرف سنة 1848م و 10 ملايين تخصص لسنة 1849م بينما خصصت 35 ملايين للسنوات التي تأتي عقب ذلك[2].

في السياق نفسه تم تعديل الأمر السابق الصادر في يوم: 15 أفريل 1845م عام 1848م، بمقتضى مرسومي 9 و16 ديسمبر 1848م اللذان نصا على إلغاء الأقاليم العربية وإستبدالها بمناطق عسكرية، لكن سرعان ماعادت

۞ – **الجمهورية الثانية**: حقبة تاريخية مرت بها فرنسا وإمتدت من فيفري 1848م إلى غاية إعلان الإمبراطوية الثانية بتاريخ 2 ديسمبر 1852م. كانت بدايتها ثورية ضد حكم لويس فيليب بباريس وعندما إمتدت هذه الثورة إلى الريف أخذت تفقد خصائصها الثورية حيث شهد صيف 1848م فشل التجارب الإشتراكية غير الناضجة التي حاول لوي بلان تجسيدها وأدى ذلك إلى قتال في الشوارع إنتهى بسيطرة الطبقات المالكة على زمام الأمور. وعندما أجريت الإنتخابات الرئاسية في آخر العام حصل لوي نابليون بونابرت والذي أصبح فيما بعد نابوليون الثالث على عدد كبير جدا من الأصوات فلقب بالأمير-الرئيس. ولما كان الدستور يحدد الولاية بمدة أربع سنوات فقط قام نابوليون بإنقلاب في نهاية 1851م وعدل الدستور بحيث سمح للرئيس بولاية مدتها 10 سنوات وبعد عام واحد من إنقلابه سمي الأمير الرئيس إمبراطورا وراثيا بموجب إستفتاء شعبي. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج06، المرجع السابق، ص527.

1 – جمال خرشي: **الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر 1830-1962**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص ص30-31.

2 – عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا-دراسة تحليلية**، طخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 57.

المناطق المختلطة عام 1866م إلى شكل بلديات مدنية، ليستمر مفعول هذا النظام في خطوطه العريضة إلى غاية دخول فرنسا في حرب 1870م أمام بروسيا وسقوط الإمبراطورية الثانية.

تتواصل عملية سن القوانين خدمة لمصالح فرنسا في الجزائر، فبعد إنتخاب "لويس نابليون"۞۞ من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية، وبمقتضى دستور 1848م صدر قرار 04 مارس 1848م والذي بموجبه أصبحت الجزائر جزءا من فرنسا [1]. وبناء عليه يمكن للقوى العاملة الجزائرية أن تطالب بحقوق مساوية للمواطنين الفرنسيين في الرواتب والإعانة الإجتماعية والضمان الإجتماعي، فهل تحقق أي شيئ من هذا؟

بالإضاف إلى هذا تدعم المرسوم الذي إعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية بمرسوم آخر صدر في يوم: 9 ديسمبر 1848م، قضى بتقسيم الجزائر إلى منطقتين رئيسيتين [2]:

– **المنطقة الشمالية:** تم تقسيمها إلى ثلاث مقاطعات إدارية، والمقاطعة بدورها مقسمة إلى بلديات منتخبة تخضع للحكم المدني.

– **المنطقة الجنوبيـة:** تسمى بالمنطقة العسكرية وهي خاضعة للحكم الديكتاتوري، لا تراعى فيها حرمة إنسان ولا تحترم فيها حقوق. الحياة بها أشبه بتلك الحياة في المعتقلات العسكرية من حيث المراقبة والقهر والحكم الجائر الذي يمارس يوميا ضد الجزائريون، فهم بهذا – الجزائريون–محرمون من أبسط الحريات [3].

من أجل تسيير هذه المناطق ولا سيما منها الجنوبية؛ لجأت فرنسا إلى السياسة المؤسساتية المتمثلة في المكاتب العربية۞ التي إعتمدت رسميا بداية سنة 1844م [1]، وبفضلها إستطاع المستعمر الفرنسي الوقوف على الأحوال

۞۞ -**لويـــس نابليـــون (1807–1873م)**: أول رئيس للجمهورية الفرنسية 1848/12/10م، وثالث إمبراطور فرنسي (1852–1870م) شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854–1856م)، وفي حملة المكسيك (1861–1867م)، وإنهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا 187م، حيث أسره الألمان، كما توعت الإمبراطورية في عهده بثلاث مرات. أنظر: بن داهة عدة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962م**، ج02، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص304.

1 – أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة–مصر، (د.س)، ص97.

2 - Claude Collot: **les institutions de l' Algérie Durant la période coloniale (1830– 1962)**, algér, 1987, p07.

3 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، ط خ، مج11، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص120.

۞ – **المكاتب العربية**: نشأت بموجب مرسوم وزاري بتاريخ: 01 فيفري 1844م، من أجل أن تكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي على أن يرأسها الضباط الفرنسيين ويساعدهم زعماء الأهالي بالإضافة إلى مترجمين يتقنون العربية. كما طلب الجنرال "بيجو" من هؤلاء الضباط العمل على تفكيك القيادات والزعامات الأهلية التي تتمتع بالسلطة والنفوذ وذات تأثير. حتى لا تشكل خطرا في المستقبل على السيادة الفرنسية. وأضحى هذا التوجه إحدى الدعامات الأساسية للسياسة الفرنسية. فبمرور الزمن تحول هؤلاء: الضباط، الجنود، المخبرون، المراقبون، المديريون، القضاة، المستشارين، والفنيون في المكاتب العربية إلى الحكام الفعليون في الجزائر فجلبوا إليهم الأهالي بطرق ووسائل شتى ومتنوعة مما أدى إلى سخط المستوطنين الأوربيين عليهم وشن ضدهم حملات من التشنيع إتسمت بالحقد والكراهية وصل صداها إلى فرنسا نفسها. أنظر: صالح فركوس: **إدارة المكاتب العربية=**

الإقتصادية والإجتماعية السائدة، حيث عملت المكاتب العربية في بعض الأحيان بمقاومة ضغط المستعمرين المدنيين المطرد من أجل مصادرة أراضي رجال القبائل [2]، وبهذا نجدها-المكاتب العربية-أكثر خدمة وعون للمستعمر على حساب الأهالي.

تم إلغاء النظام الجمهوري وإنشاء الإمبراطورية الثانية في سنة 1852م وأنشأ "نابليون الثالث " بتاريخ: 24 جوان 1858م وزارة الجزائر والمستعمرات، مهمتها ضمان سير مختلف شؤون الجزائر، لكنها فشلت في تحقيق ذلك فتقرر إلغائها والعودة في العمل بالطريقة السابقة التي تعتمد على منصب الحاكم العام في تسيير شؤون الجزائر [3]. كما واصل "نابليون الثالث" سياسة الإستيعاب لكن بشكل يختلف عن السابق، حيث وضع أُطرًا جديدة لنفس السياسة لكن من جانبها المدني المتعلق بالأهالي، مانحًا إياهم إمكانية الحيازة على الجنسية دون الإعتراف لهم بالتمتع بكامل الحقوق التي تقتضيها المواطنة الفرنسية.

كان من الضرورة أن تضمن السياسة المعدة للتعامل مع الأهالي التي حاول "نابليون الثالث" إدراجها ضمن مشروعه "المملكة العربية"؛ التعايش السلمي بين الأهالي واللأوربيين وبالتالي رسم علاقات ما بين هذين الصنفين من السكان على أساس إعتبارات ذات طبيعة إقتصادية بالشكل الذي تتفق به كل مصالح الكولون والأهالي وفرنسا، لتصبح خدمة الأرض في منظور هذا التخطيط الكولونيالي من مهمة السكان الأصليين، بينما يختص الأوربيين بالعمل التجاري والصناعي [4].

لقد لاقت سياسة الإمبراطور هذه معارضة شديدة من طرف القادة العسكريين وحتى المستوطنين الذين إعتبروها معرقلة ولا تتوافق مع مصالحهم ونفوذهم، وعملوا على فرض أنفسهم على فرنسا حتى سقوط الإمبراطورية سنة 1870م وصدور مرسوم 24 أكتوبر في نفس السنة قضى بإلغاء المكاتب العربية من طرف "كريميو" (Crémieux) مستثنيا في ذلك المناطق الجنوبية للجزائر [5].

في المقابل تبنى الشعب الجزائري خيار المقاومة الشعبية المسلحة منذ بداية الإحتلال، وهو الخيار الإستراتيجي الوحيد المتاح في تلك المرحلة الصعبة تعبيرا منه عن موقفه الرافض كلية للإحتلال الفرنسي وبواسائل بسيطة

والإحتلال الفرنسي للجزائر، ط01، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص16-17. وأيضا: يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر 1830-1954م**، المرجع السابق، ص ص 12-13.

1 - شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م**، ج01، المرجع السابق، ص 249.

2 - مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص ص 50-51.

3 - ch. Robert AGERON: **Histoire De L'algerie Contemporaines**, Op. cit, pp27-28.

4 - جمال خرشي: المرجع السابق، ص ص31-32.

5 - شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة-الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871م**، تر: جمال فاطمي وآخرون، ج1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص556. أنظر أيضا:

- Charles-Henri, FAVROD : **La Révolution Algérienne**, Edition DAHLEB, Alger, 2007, pp76 -77.

لمواجهته، فبقدر ما كانت هذه الوسائل بسيطة في وسائلها العسكرية وخططها الإستراتيجية؛ إلا أنها تعبر عن قناعة راسخة وهي الرفض القاطع لمختلف الأطروحات التي أبدع الفرنسيون في تقديم وصفاتها للجزائريين من جهة، ومن جهة ثانية؛ تجسد لنا مدى تمسك كل الجزائريين بأرضهم وحبهم لها. ولهذا تواصلت المقاومة الشعبية وتنوعت، فكانت مقاومة أحمد باي، الأمير عبد القادر، الأوراس...إلخ. ورغم فشل هذه المقاومات إلا أنها إستطاعت أن تزعزع أركان الإحتلال الفرنسي في مناطق عدة من الوطن، حيث بلغ عددها حوالي 150 مقاومة على إمتداد الزمني من1830م إلى 1921م [1].

وبهذا تتغير توجهات السياسية للحكومة الفرنسية وينتقل الحكم في الجزائر من السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية ويصبح المجال واسعا أمام المستوطنين لفرض سيطرتهم على الأهالي.

2.1.الإنتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني في الجزائر:

لقد كان لهذا الإنتقال أثرا إيجابيا على المستوطنين الأوربيين، الذين هللوا كثيرا لسقوط نابليون الثالث وإمبراطوريته الثانية في عام 1870م، لأنهم إستطاعوا بذلك التخلص من أكبر العقبات التي حالت بينهم وبين تحقيق أهدافهم وطموحاتهم المتمثلة في السلطة العسكرية ونفوذها من جهة، والقضاء على مشروع المملكة العربية من جهة ثانية، و تتجلى مظاهر هذا التهليل؛ التفكير في الإنفصال عن فرنسا والإستقلال بالجزائر ولو كان بمساعدة أمريكا أو بريطانيا في حال عجزت فرنسا في حربها ضد الغزو البروسي (الألماني) المتوقع[2]، وقد ترجمت هذه الفكرة بحركة تمرد قاموا بها في الجزائر ووهران وقسنطينة، لكنهم فشلوا في النهاية خصوصا بعد أن ثار الأهالي ضدهم في مطلع عام 1871م[3].

وبهذا إنتقلت السلطة العسكرية من أيادي الجيش إلى أيادي المدنيين وقامت الجمهورية الفرنسية جراء سقوط حكم نابليون الثالث في 04 ديسمبر 1870م، وكما أشرنا سابقا كان هذا السقوط فرصة للمستوطنين الأوربيين الحاقدين على النظام العسكري الإمبراطوري وعلى المكاتب العربية التي إتهموها بتأخير عمليات الإستيطان وتأسيس الملكية الفردية[4]؛ من أجل فرض سلطتهم الكاملة على الأهالي من خلال تأسيس لجنة الإنقاذ الوطني في 05 سبتمبر 1870م لدعم الجمهوريين، حيث باشروا عملية تطهير الإدارة الفرنسية من العناصر المعتدلة في

1 – عبد الوهاب بن خليف: "تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 03، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ع 06، جوان 2016م، ص ص96-97.

2 – صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر–الجزائر–تونس–المغرب الأقصى**، ط06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م، ص145.

3 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر 1830–1954م**، المرجع السابق، ص29.

4 – صالح فركوس: **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر**، المرجع السابق، ص159.

نظرهم، مُجبرين الحاكم العام الجنرال " دوريو"(Durieu) على تقدي الإستقالة[1] الأمر الذي دفع بجمهورية الرابع سبتمبر تطبيق محتوى الأمر اليومي الذي أُقر من طرف لجنة "راندون" و "بهيك"، الذي صدر في شكل مرسوم يوم: 29 مارس 1871م. و من أهم النقاط التي تضمنها هي[2]:

- تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمالي مدني وآخر جنوبي عسكري، يتم تسييرهما من طرف حاكم عام مدني واسع السلطات ويخضع رأسا لوزير الداخلية.
- إنتخاب مجالس بلدية وعمالية كما هو الحال في فرنسا.
- يحق للمستوطنين الأوربيين إنتخاب 9 نواب في البرلمان و3 في مجلس الشيوخ.
- يتم إنشاء مجالس إستشارية للنظر في شؤونهم الخاصة.

لقد لبت حكومة الدفاع الوطني الجديدة بباريس غالبية مطالب المستوطنين، حيث أصدرت في ظرف خمسة أشهر 58 قرارا ومرسوما يدخل في إطار تجسيد برنامج إدماج الجزائر والتي سنذكر بعضها لاحقا، أهم هذه المراسيم مرسوم "كريميو" ومراسيم إدارية كثيرة عدلت الهيكل العام للإدارة الإستعمارية الذي أصبح بهذا الشكل:

الحاكم العام: يعتبر من الموظفين المدنيين الكبار، يعين من طرف مجلس الوزراء وتابع لوزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب، كما يقوم بتنفيذ أوامرها في إطار الحاق الجزائر المباشر بفرنسا ودمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية بباريس، وخاصة بعد صدور مرسوم 26 أوت 1881م، الذي أكد على إلحاق الجزائر ومختلف مصالحها بباريس، ولم يبق لهذا الأخير سوى تسيير الشؤون المتعلقة بالإستيطان والشرطة والقضاء وتعليم المسلمين، فهو بذلك حلقة وصل بين الجزائر والحكومة الفرنسية يساعده في عمله هذا؛ مجلس إستشاري مكون من 10 أعضاء. وأول من شغل هذا المنصب –حاكم عام مدني–» **دي غيدون**"(De Gueydon) رغم أنه عسكري، وأثبت ولائه التام للمستوطنين حيث جاء على لسانه مخاطبا رئيس بلدية قسنطينة في أوت 1871: «**ليس لي سوى هدف واحد ... تحقيق التطلعات المشروعة للمستوطنين**» ويضيف أيضا أنه على الأهالي المغلوبين الخضوع لقانونا [3].

أ– العمالات: تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات (préfectures) وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة [4]، يرأس كل عمالة واليا (Préfét) يعين من طرف وزير الداخلية الفرنسي وتابع للحاكم العام بالجزائر العاصمة، ويساعده مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين في تسيير ولايته، وقد ضم إلى هذا المجلس فيما بعد في أواخر القرن 19م

1 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص 226.
2 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر 1830–1954م**، المرجع السابق، ص29.
3 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص ص226-227.
4 – أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص100.

عدد قليل من الجزائريين لايزيد عددهم عن ستة (06) في كل مجلس يمثلون السدس من جملة الأعضاء ليصبحوا الربع سنة 1919م، ويتم تعينهم من طرف وزارة الداخلية إلى غاية 1908م، بعد أن أصبحوا ينتخبون.

قسمت كل ولاية إلى دوائر وكل دائرة يديرها (Sous-préfecture)، يشرف عليها نائب (sous-préfet) وبدورها قسمت هذه الأخيرة إلى بلديات، التي أنشئت بموجب مراسيم صدرت عام 1848م، أهمها مرسوم 16 أوت 1848م الذي حول كل الأقاليم المدنية إلى بلديات وكان عددها وقتذاك ثمانية [1].

ب- البلديات: وهي نوعان:

ت.1-بلديات كاملة السلطة (Communes De Plein Exercice): أنشئت بمقتضى المراسيم الصادرة عام 1848م، أهمها مرسوم 16 أوت 1848م الذي قسم المناطق المدنية بالجزائر إلى بلديات يتم تعين مجالسها عن طريق الإنتخابات [2]، حيث وصل عددها وقتذاك ثمانية وتقطنها غالبية أوربية خاضعة في تسييرها لقوانين فرنسية منتقاة. كما تم إنشاء بلديات كاملة أخرى لا يتعدى وجود الأوربيين بها نسبة 10% من مجموع السكان، وبلغ عددها 96 بلدية عام 1869م، تربعت على مساحة 12.343 كم^2 يسكنها 478.000 نسمة [3].

يترأس هذه البلديات منتخبا أوربيا، يساعده مجلس بلدي أوربي كذلك، وقد يشارك فيه بعض المسلمين وفق نسبة تم تحديديها بمقتضى مرسوم 7 أفريل 1884م، وهي من ستة إلى ثمانية أفراد كحد أقصى، أو إلى ستة أو رُبع المجلس، غير أنهم أي هؤلاء الأعضاء؛ محرومون من المشاركة في إنتخاب رئيس البلدية ونوابه.

قفز عدد هذا النوع من البلديات الكاملة خلال عشرة سنوات من 126 بلدية إلى 249 بلدية عام 1891م، وشغلت مساحة 128.550كم^2 [4] ليرتفع عددها إلى 261 بلدية سنة 1900م، وتُمون ميزانيتها من طرف الأهالي الفقراء، وهذا ما أكد عليه "جول فيري" أحد كبار القادة حينما أقر بهذه الحقيقة قائلا: «إن **البلديات الكاملة هي الإستغلال المطلق للأهالي**» [5]. وبهذا يكون التزايد في عدد البلديات على حساب الأهالي الجزائريين، من خلال إنتزاع أراضيهم وأملاكهم بحجة القانون ويطردون بحجة القانون وعندما يلجأ الأهالي إلى العدالة يرفض طلبهم وإن حُوكموا لايُنصفون، وهذا كذلك بحجة القانون.

---

1 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص ص 226-227.

2 - شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة-الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871م**، ج1، المرجع السابق، ص582.

3- شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954م**، ج02، تر: محمد حمداوي وآخرون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص27-28.

4- المرجع نفسه، ص ص40-41.

5- يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر 1830-1954م**، المرجع السابق، ص31.

ت.2-البلديات المختلطة (Communes Mixte): أنشئت بدورها بمقتضى مرسوم 27 ديسمبر 1866م، ببعض المناطق التي أغلب سكانها من الأهالي والقلة من المستوطنين الذين لم يتجاوز أعدادهم أحيانا المائة مستوطن في بعض البلديات، مثال ذلك بلدية جرجرة التي قطنها 49، بلدية البيبان 74 مستوطن. رغم قلة المستوطنين في هذه البلديات إلا أن عددهم في مجالسها أكثر من عدد المسلمين.

خضعت هذه البلديات في البداية للرقابة المباشرة من طرف ضباط عسكريين، وفي عام 1871م أصبحت أصبحت تدار من طرف متصرف إداري فرنسي (Administrateurs)، يتمتع بكامل الصلاحيات تقريبا لممارسته المهام التالية دون رقابة: تسيير البلدية، القضاء، الشرطة، جباية الضرائب وغيرها. لهذا يسميه الأهالي بالحاكم العام؛ لشدة قسوة هؤلاء الحكام وتسلطهم على الأهالي، حيث تم إصدرا 121.966 حكما على شكل عقوبات في الفترة مابين 30 جوان 1890م و30 جوان 1896م، أي بمتوسط 55 عقوبة يوميا، استأنف منها الأهالي 406 عقوبة فقط خوفا من مضاعفة العقوبة لأتفه الأسباب [1]. إذن هذه إحدى مظاهر التكامل بين السياسة العقارية والسياسة القضائية الفرنسية (سياسة الإدماج) [2]، فبعد إغتصاب الأراضي من أصحابها الجزائريين تطبيقا لسياسة الإستيطان ومصادرة الأراضي، يجد الأهالي أنفسهم تحت رحمة القضاء الفرنسي الذي حل محل القضاء الإسلامي، فأين المفر؟

يتشكل المجلس البلدي بالإضافة للإداريين من مساعدين فرنسيون منتخبون ومسلمون تعينهم الإدارة الفرنسية، أما خارج البلدية فيستعينون ببعض الجزائريين كالقياد وأعوانهم (الخوجة، الحارس البلدي أو الشامبيط) الذين يتولون مهمة جمع الأخبار للإدارة المحلية، وتحصيل الضرائب مقابل عشر الضريبة في دواويرهم. أما فيما يخص القوانين فقد خضع الأوربيين للقانون المدني، بإستثناء الأهالي الذين خضعوا لمزيج من القوانين المدنية والخاصة [3]، لأنهم مواطنون من الدرجة الثانية حسب القانون 1881م.

توسعت هذه البلديات على حساب المناطق العسكرية وفرضت سلطتها على ثلث سكان الجزائريين 20% من مجموع المستوطنين، فبلغ عددها 77 بلدية في أواخر عام 1881م، بينما لم يتجاوز عددها عام 1869م 17 بلدية [4]، ووصل عددها سنة 1900م 73 بلدية في المنطقة المدنية و06 في المنطقة العسكرية [5].

---

1 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 229.

2 - **الإدماج**: مصطلح سياسي معناه إلحاق الجزائر إداريا وسياسيا وإقتصاديا وتعليميا بفرنسا وجعل الجزائر جزءا من فرنسا في الواقع وليست مستعمرة، وإلحاق الجزائريين بالفرنسيين عن طريق القوانين الفرنسية، مطالبة بعض الجزائريين (النخبة) بمساواتهم مع الفرنسيين بواسطة الدمج الحضاري، أنظر: رابح تركي: **التعليم القومي والشخصي الجزائري**، ط02، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص112.

3 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، مرجع سابق، ص 229.

4 - المرجع نفسه، ص 230.

5 - Charles Robert AGERON: **Les Algériens Musulmans Et La France**، Tome Premier، PUF، Paris, 1968، pp 644-671.

تحولت بعض هذه البلديات من مختلطة إلى بلديات كاملة السلطة بفعل تزايد عدد المستوطنين الأوربيين جراء سياسة مصادرة الأراضي الخصبة للأهالي وطردهم، وتوطين العنصر الأوربي مكانهم [1]. إنه التضييق والحصار اللذان يسببان الإحباط وفقدان الأمل.

ث-المــناطق العسكريــة: ونقصد بها المناطق الجنوبية التي بقيت تسير مطرف الجيش الفرنسي في الجنوب الجزائري بواسطة المكاتب العربية حتى عام 1871م، ليتم إستبدالها فيما بعد بنظام ضباط الشؤون الأهلية وهم نفسهم ضباط المكاتب العربية، كما شهدت هذه المناطق تحول بعض البلديات إلى بلديات مختلطة كلما ارتفع بها عدد المستوطنين الأوربيين، حيث بلغ عددها عام 1900م 12 بلدية [2].

تنقسم المناطق الجنوبية الخاضعة للسلطة العسكرية بدورها إلى أربعة أقسام وهي:

- **القسم الأول**: منطقة عين الصفراء.
- **القسم الثاني**: منطقة غرداية (قاعدتها الأغواط).
- **القسم الثالث**: منطقة تقرت.
- **القسم الرابع**: منطقة الواحات.

تشرف الولاية العامة الجزائرية في العاصمة على أمور الإدارتين الشمالية والجنوبية وإليها يعود الفصل في كل ما يتعلق بها [3].

إن ما يمكن قوله في الأخير أن مسألة إهتمام الحكومة بالأهالي الجزائريين فيما يخص شؤونهم الإدارية في حقيقتها مسألة ثانوية، لهذا نجد أن أساليب الحكم التي أقيمت في سنة 1881م هي نفسها ولم تطلها أي إصلاحات، فبقيت الأوضاع جامدة وتحولت بفعل العادة إلى تقليد مزمن بحيث نجد أن أبسط محاولة لتغيير كانت الأوضاع تبدوا وكأنها ثورة لقلب النظام السائد رأسا على عقب، الأمر الذي يجعل التنظيم الإداري وكأنه لم يتغير فيه شيئ من سنة 1891م إلى 1914م [4]. كما أن هذه الفترة ولا سيما مابين سنة 1871م و1891م أصبحت فيها الجزائر تدريجيا جمهورية فرنسية صغيرة تعمل لمصلحة المعمرين فقط، وعلى حد تعبير أحد الليبراليين الفرنسيين؛ فإن شعبا صغيرا من 20.000 فرنسي أو مجنس كان يسيطر على ثلاثة ملايين من المواطنين، وأن 30.000 إلى 40.000 منتخب كانوا يمارسون السلطة في الجزائر، في حين أن ستة نواب بالبرلمان وثلاثة نواب بمجلس الشيوخ كانوا يديروا دفة السياسة الفرنسية في الجزائر [5].

---

1 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، مرجع سابق، ص 230.

2 – المرجع نفسه، ص 226.

3 – أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، المكتبة العربية، القاهرة–مصر، (ب. ت)، ص 248.

4 – شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919م**، ج02، تر: حاج مسعود و ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

5 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص27.

2.الأوضــاع الإجتماعيــة:

1.2. الإبادة الجماعيــة: لقد أدرك غلاة الإستعمار الفرنسي بأن إستمرارية نظامهم ووجودهم في الجزائر لن يتحقق إلا من خلال تطبيق سياسة " نفي الآخر"، ذلك أن الإستعمار حسب تأكيد الباحثين قد إرتبط منذ نشأته بالإستغلال أوثق إرتباطا، بل كان الإستغلال هدفا أساسيا من بين أهدافه.

ولتحقيق هذه الغاية تساؤل هؤلاء الغزاة الفرنسيين عن كيفية تحقيق ذلك؟ وكانت الإجابة على هذا السؤال في شكل مقترحات ومشاريع عدة، متنوعة بتنوع المشارب الإيديولوجية للعناصر المشاركة في هذا الإحتلال: من جيش وكنيسة، بورجوازيين، طبقة كادحة مهاجرة، ومنفيين سياسيين، وأفكار إشتراكية أو شبه إشتراكية، ملكيين وجمهوريين وإنسانيين وشعوريين وملحدين. لكن كل هذه الإجابات في نظر الجزائريين تشكل في مجملها غاية واحدة؛ وهي إحلال أمة مكان أمة أخرى.

أن مسألة تحقيق هذه الغاية لن تصبح واقعا إلا عبر الإبادة الجماعية للجزائريين [1]. وعليه باشر الغلاة من القادة العسكريين الفرنسيين في التفنن في ممارسة عمليات الإبادة ضد شعب الجزائرب الأعزل، مثال ذلك ماقام به السفاح الدوك "دوروفيقو"۞ عندما أباد "قبيلة العوفية" ۞۞عن بكرة أبيها بسبب إمتناعها عن دفع الضرائب [2]، كما أحرق الماريشال "بيليسيه" عام 1845م قبيلة أولاد رياح بغار الفراشيش بمنطقة الظهرة، وقتله لـ 2300 من نساء وأطفال مدينة الأغواط بعد الإستيلاء عليها من طرف جنوده [3]. والحقيقة أن سياسة الإبادة الجماعية لم تتوقف عند هذا التاريخ بل استمرت إلى غاية 1962م.

2.2.النــظام القضائــي:

لقد سعت فرنسا منذ بداية الإحتلال إلى تطبيق سياسة الإدماج في المجال القضائي بالجزائر عندما أقدمت على إلغاء جهاز العدالة الإسلامية أو على الأقل إحتوائه، بالإضافة إلى الحد من الصلاحيات السلطوية للقضاة

---

1 – الطاهر عمري: **الإستعمار الإستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البني الإجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، الندوة العلمية الأولى حول" آليات الإستعمار الإستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا "، مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية ومركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة–الجزائر، ماي 2008م، ص ص140–143.

۞ – **الدوك دو روفيقو**: وهو القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر، وصل إلى الجزائر يوم 31 ديسمبر 1931م على رأس 10 آلاف منالجنود الفرنسيين للقضاء على ثورة الحاج السعدي والقبائل الثائرة في متيجة، من أبشع جرائمه مجرة العوفية ومجزرة خنق النطاح الأولى. أنظر: بشير كاشة الفرحي: **مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962م**، طخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص28.

۞۞ – **مجزرة العوفية**: نسبة لقبيلة العوفية قرب الحراش شرق العاصمة الجزائر، التي أوبيد أفرادها من نساء وأطفال وشيوخ وعجزة، وعددهم 12.000 شخص، من طرف الدوك دو روفيقو. أنظر: بشير كاشة الفرحي: مرجع سابق، ص28.

2 – عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830–1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 1995م، ص ص76–77.

3 – الطاهر عمري: مرجع سابق، ص147.

المسلمين، فهي بهذا قد إخترقت الإتفاقية التي أبرمتها مع الداي حسين يوم: 04-05 جويلية 1830م، وتعهدت فيها بإحترام الدين الإسلامي الذي تعد الشريعة جوهره وروحه [1].

مضت فرنسا في تطبيق سياستها بصفة تدريجية تجاه القضاء الإسلامي، حيث قامت بإنهاء العمل بالقوانين الجزائرية وإحلال القوانين الفرنسية محل قوانين الشريعة العربية الإسلامية التي تعد بمثابة إستمرار للذاتية العربية الإسلامية للجزائر، ولأجل تحقيق مُرادها عملت السلطات الفرنسية على جعل القضاء الإسلامي تابعا للقضاء الفرنسي مع تحديد صلاحيات القضاة الجزائريين فيما يقع بين الأهالي ومراقبتهم، وكان أول قرار صدر في هذا الشأن يوم: 09 سبتمبر 1830م، أُسست بمقتضاه المحكمة الخاصة بالجزائر العاصمة مشكلة من رئيسين وقاضيين ووكيل ملكي، مع الإحتفاظ بالقضاء الإسلامي إلى جانبها لفض النزاعات بين الأهالي.

في السياق نفسه، صدر مرسوم آخر في يوم: 22 جويلية 1834م، تم بمقتضاه إلحاق المستعمرة الجزائر بوزارة الحربية بفرنسا الأم، كما أنشأ بموجبه أيضا المحاكم الشرعية الثلاث في كل من الجزائر وبونة (عنابة)، قسنطينة ووهران، بالإضافة إلى محكمة تجارية، بالإضافة إلى بقاء المحاكم الإسلامية [2].

وبمرور الزمن بدأت السياسة القضائية الفرنسية تطور تطورا تدريجيا نحو إحتواء القضاء الإسلامي [3]، فكانت أولى المحاولات لهذا الدمج بداية من عام 1841م عندما تم تأسيس هيئات قضائية فرنسية، كقاضي الصلح والمحاكم الإبتدائية والمحاكم الإستئنائية والمحاكم العسكرية، كما تم نزع الجنايات من القضاء الإسلامي وتحويلها لصلاحيات المحاكم الفرنسية وإعطاء هذه الأخيرة حق النظر في الأحكام المدنية المتعلقة بالأحوال الشخصية، ناهيك عن عدم تطبيق القانون الفرنسي بكامله على الجزائريين الذين تحكمهم قوانين إستثنائية. وفي هذا السياق صرح الجنرال "بيجو" قائلا: «**إن حرب الجزائر تستلزم نوعا من القضاء يختلف عن المعمول به في أوربا**». وهذا إعتراف صريح يؤكد رغبة السلطات الإستعمارية في محاربة الدين والشريعة الإسلامية، وهذا ما أشار إليه "لوي ماسينيون" في قوله: «**إن الواقع الذي يطبق في الجزائر هو أولا إعتداء على الشريعة الإسلامية وثانيا إجراءات تعسفية غير خاضعة حتى للقانون الفرنسي**» [4].

لقد حاول الأهالي عبثا؛ التصدي لسياسة التسلط الديني من طرف الإدارة الفرنسية، وإشتدت معارضتهم لمحاربة الدين الإسلامي. ومقابل هذا إتبعت فرنسا سياسة موازية تمثلت في سياسة ذر الرماد في العيون، من خلال

---

1 - رمضان بورغدة: **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892م**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ع4، جانفي 2009م، ص02.

2 - شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة-الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871م**، ج1، المرجع السابق، ص ص200-205.

3 - عمار عموره: **الجزائر بوابة التاريخ-ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص307.

4 - عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص 628-629.

إصدارها مرسوما عام 1854م، يقضي بمنح الإستقلالية للقضاء الإسلامي في الأحوال المدنية (الشخصية)، وإنشاء مناطق قضائية يكون بها قاض وعدلين ومحاكم إستئناف وإنشاء كذلك المجلس الفقهي. لكن مالفائدة من كل هذا مادام القضاء الإسلامي قد جرد من حق النظر في الجنايات والتجارة، وإبقائها في يد القضاء الفرنسي؟ (1).

من أخرى لقي هذا المرسوم في بعض بنوده رفضا من طرف المستوطنين والقضاة الفرنسيون، ويتعلق الأمر بالمجلس الفقهي الذي إقتصر تعينه في كل من العاصمة وسطيف وقسنطينة بحجة أنه يرضي الأهالي، كما إعتبروا القضاة المسلمين رجالا متعفنون ومنحرفون، معلنين بهذا عن بداية الحرب ضد القضاة المسلمين التي لم تنتهي إلا في سنوات التسعينات عندما تم تجريد القضاء الإسلامي من محتواه.

ونظير هذا تم إلغاء المرسوم السابق بمرسوم 31 ديسمبر 1859م الذي يقضي بحصر حق الإستئناف في المحاكم الفرنسية، فالمستوطنين وبعض الساسة أمثال "راندون" كانوا يخشون بقايا السيادة العربية ورواسب الوطنية التي ستضر بمصالح الإدارة الإستعمارية كتبعية القاضي للقايد، الذي أصبح طبقا لهذا المرسوم خاضع ومُراقب من طرف القضاة الفرنسيين، وليس أدل على هذا؛ من صدور 620 حكم ضد الأهالي سنة 1872م بدعوى مساندتهم للثوار (2). وبهذا آل الوضع إلى ضياع أموال وأراضي الأهالي بسبب جهل الناس للغة والقانون الفرنسي المتعلق بشؤون القضاء، مما جعلهم ضحية إستغلال الوكلاء المحامون (3) نتيجة تفشي الجهل في أوساط الأهالي. فبعض الشهادات والحقائق تؤكد أن الجيل الذي عاش ما بين عامي 1846 و1848م لم يحضى بالتعليم القرآني،

فقد إنخفض مثلا عدد الطلاب بقسنطينة لينتقل عددهم من 600 إلى 60 طالب (4). حتى أن صدور مرسوم عام 1866م من طرف نابليون الثالث بسبب الشكاوى التي تلقاها من الأهالي؛ لم يدم طويلا ولم يغير في الأمر شيئ وألغي سنة 1870م لمعارضة المستوطنين، ليصدر مرسوما آخر في نفس السنة يقضي العمل بنظام المحلفين، وطبعا هؤلاء المحلفين هم من الفرنسيين أو اليهود المجنسين وهم من يصدرون الأحكام على الأهالي، فأصبح بذلك الأهلي بين مطرقة القانون وسندان المستوطنين (5). وإزداد القضاء الإسلامي تهميشا بصدور قانون 26 جويلية 1873م، عندما قضى بنزع حق النظر في قضايا الملكية والإستحقاق من القضاة المسلمين من باب سياسة مصادرة أراضي الأهالي دون وجه حق (6). مما يوحي على التكامل البين بين السياسة الفرنسية في جميع المجالات المختلفة.

---

1 - عثمان سعدي: المرجع السابق، ص ص 628-629.

2 - المرجع نفسه، ص ص 307-308.

3 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900**، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2015م، ص ص365-367.

4 - جيلالي صاري: **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

5 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900**، ج1، مرجع سابق، ص373.

6 - عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ-ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، المرجع السابق، ص 309.

قام الأهالي بمقاطعة المحاكم الفرنسية والتمسك بشرع الله كنوع من الصمود الحضاري، لكن هذا الصمود قابله ضغطا رهيبا مورس من طرف المستوطنين الأوربيين على الحاكم العام المدني "دغيدون" الذي ساير هذه الضغوطات بقوله: «إن **العدالة تدخل في إطار السيادة، وعلى القاض المسلم الإنحناء أما القاضي الفرنسي، وعلى كل واحد أن يفهم أننا الغالبون**»، مؤكدا على مساندة الإدارة الفرنسية ودعمها للمستوطنين الأوربيين، ليتعزز هذا السياق فيما بعد بابعاد كل الجزائريين من المحلفين تحت ذريعة أن الجزائريين ليسوا ذوي حزم في معاقبة بني جلدتهم، وأصبح أمر الأهالي في ذمة الموثقون الفرنسيون الذين يقومون بتطبيق الأحكام بدل القضاة المسلمين [1].

لقد أدت هذه الوضعية إلى تناقص عدد القضاة المسلمين، حيث بلغ عددهم سنة 1876م 180 قاضي، ليصبح عددهم 80 قاض فقط خلال السنوات العشر التالية [2]، كما ترتب عن هذه الوضعية أيضا؛ إنخفاض في ميزانية الشريعة الإسلامية من 205700 فرنك سنة 1875م إلى 95000 فرنك سنة 1885م. وفيما يخص الميراث فلم يبقى للقضاة الإسلامي إلا المنقول منه [3].

زاد تعسف السلطة وجورها تجاه القضاء وتجاه الجزائريين خلال حكم الجمهورية الثالثة، يظهر هذا جليا من خلال ماصرح به الحاكم العام الأميرال "دو غيدون" عام 1874م قائلا: «يجب **أن يدفن القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي، إننا نحن الغالبون**» [4]. إنه السعي لغلق آخر الأبواب التي قد يطرقها الجزائريين أملا في إسترجاع بعض الحقوق التي سُبلت منهم عُنوة تحت غطاء المنظومة التشريعية الفرنسية.

وفي المسعى نفسه؛ صدرا هذين المرسومين في يوم: 29 مارس و28 ماي 1902م في أعقاب ثورة عين التركي 1901م، فهذا الإجراء البغيض بالإضافة إلى قانون الأهالي يعد ضرب الجزائريين في القلب، لحرمانهم من حق الإستئناف في الأحكام، بينما وسعت سلطات الحاكم العام لتشمل المحاكمة و النفي، الطرد، السجن، ولهذا إعتبر المستوطنين هذا القرار نصرا كبيرا لهم بعدما إضطهد الخطر الأهلي ودعم السلام الفرنسي[5] بالإضافة هذا فقد تعززت سلطة المحاكم التي بلغ تعدادها 155 محكمة، ووجه ذلك؛ محاكمة الجزائريين دون حضور محامين، كما لا يقبل إستئناف الأحكام إلا إذا زاد مبلغ العقوبات على 500 فرنك وهو مبلغ خيالي بالنسبة للجزائريين أو ستة أشهر سجنا.

---

1 – عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ–ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، المرجع السابق، ص 309.

2 – عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 630.

3 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900**، ج1، المرجع السابق، ص373.

4 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص 240.

5 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، عالم معرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص ص103-104.

باشرت هذه المحاكم أعمالها في إطار مواصلة تجسيد السياسة الإستدمارية الفرنسية التي تهدف إلى إخضاع المجتمع الجزائري وتجريده من كل حقوقه بل وإستعباده، وهذا ما تشهد عليه سلسلة الأحكام الجائرة التي أصدرتها هذه المحاكم بحق الجزائريين ظلما وجورا، فكان منها 16.141 حُكما في عام 1902م، 16.991 حُكما عام 1903م، 18.873 حُكما عام 1904م و19.147حُكما في عام 1905م [1].

إستمرت مسألة تفريغ القضاء الإسلامي وإحتوائه من طرف السلطات الإستعمارية، فلم تبقي له من الصلاحيات سوى عملية تسجيل الزواج والطلاق.

3.2. سياســة التعليــم:

يعد التعليم أولوية أخرى ضمن السياسة الفرنسية الهادفة إلى تحطيم ركائز الأمة ومقوماتها، ولايكون سقوط الأمة الجزائرية في يد المستعمر والمعمر إلا إذا حققت هذه السياسة مجمل أهدافها. ومسألة التجهيل الأهالي وإدخالهم في بحر الظلمات، هي أسمى مبادئ هذه السياسية في نظر المحتل، لأن تجهيل المجتمع الجزائري يقابله التشبع بثقافة الآخر المحتل. وإذا حدث ذلك وتجرد الأهالي من أحوالهم الشخصية سيصبحون عندها عرضة للتجنيس الذي يكون آخر مطافه إعتناق المسيحية.

لهذا لم تقتصر إعتداءات المحتل على الجوانب السياسية والعسكرية والإقتصادية فحسب، بل سعت جاهدة إلى تدمير معالم الفكر والثقافة وعلى الدين واللغة العربية والعمل على تجهيل الشعب، و كلها رغبة وإصرار يغذيها حقد صليبي مبيت فكانت أولى الخطوات لهذا التوجه هي مصادرة الأوقاف الإسلامية بإعتبارها الممول والراعي للحياة الدينية والتعليمية في الجزائر، وهي تعي هذا جيدا، حسب قول أحد كتابها الذي يرى بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الإستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الإقتصادية التي يقوم عليها الوجود الإستعماري الفرنسي في الجزائر. وهذا ما قامت به يد الغلاة من العسكريين والمستوطنين الفرنسيين عندما إستولوا على أملاك الغير ونقضوا عهد حمايتها وحماية أهلها، حيث جاء في تقرير اللجنة الإفريقية التي بعث بها ملك فرنسا إلى الجزائر سنة 1833م مايلي: «ضممنا **إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الوقاف، وإستولينا على أملاك طبقة من السكان كنا تعهدنا برعايتها وحمايتها...لقد إنتهكنا حرمات المعاهد الدينية ونبشنا القبور، وإقتحمنا المنازل التي لها حرمتها عند المسلمين...**» [2].

وفي السياق نفسه إنتهجت الإدارة الفرنسية سياسة تشريعية، تضمنت قرارات ومراسيم عدة تهدف تدريجيا إلى تصفية أملاك الأحباس من مساجد ومدارس وزوايا...إلخ. تبعتها بعد ذلك تدمير هذه الأملاك أو إستعمالها في

1 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص 236.

2 – عمار عموره: **الجزائر بوابة التاريخ–ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، المرجع السابق، ص311.

إطار التعامل التجاري وهذا يعني تحطيم مختلف المنارات العلمية والثقافية التي يهتدي إليها كل مبحر من الأهالي طلبا للعلم والمعرفة وتعلم الشريعة الإسلامية.

ولهذا أقدم المستعمر على تدمير بعض المساجد والزوايا وحول بعضها إلى كنائس، كحال جامع كتشاوة الذي جعلوا منه كاتدرائية أطلق عليها إسم القديس "سانت فليب" (Saint philipe)، كما إستغلت بعضها كمخازن ومستشفيات وإستطبلات، ناهيك عن المدارس التي أغلقت بيد المحتل أو بسبب هجرة معلميها إلى مناطق أخرى أكثر أمنا. لقد وصل الحال إلى وضعية كارثية، جعلت الضابط "رين" يعبر عنها في مذكراته التي نشرها مباشرة بعد إنتهاء الغزو، بقوله: «لقد **جاء الغزو الفرنسي للجزائر نكبة قاسية على أهل البلاد...فلم يبق الغزاة على شيئ من أماكن التعليم والعبادة، فقد إستولوا على تلك الأماكن وعاثوا فيها فسادا**» [1].

بالإضافة إلى هذا كله، تتجه السياسة الفرنسية نحو التضييق أكثر فأكثر على الحريات الفردية، فكان قانون الأنديجينا الذي يمنع التنقل من مكان إلى آخر إلا برخصة، تبعه صدور قوانين أخرى تصب في مجملها ضد تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، ومثال ذلك قانون 18 أكتوبر 1892م، القاضي بضرورة توفر رخصة لفتح أية مدرسة تمنح من طرف السلطات الفرنسية، كما يقضي أيضا بقبول أعداد محدودة من التلاميذ في هذه المدارس، أما قانون 1904م فقد قضى بعدم فتح مدارس تعليم القرآن إلا برخصة مسبقة وإذا فتحت يمنع فيها تدريس تاريخ الجزائر والجغرافيا.

بالنسبة لباقي الصور الأخرى لهدم فرنسا للبنى العلمية والفكرية والدينية في الجزائر؛ إحراق المكتبات العامة والخاصة، مثل مكتبة الأمير عبد القادر بمدينة تاقدمت بتاريخ: 10 ماي 1843م، التي قام باحراقها جنود "الدوق أومال" (Duc aumel)، وكانت تحوي مئات الآلاف من المخطوطات والمؤافات العلمية. وما حدث لهذا المكتبة ينطبق على باقي مكتبات المساجد والزوايا، والنتيجة السقوط الحر لمستوى التعليم في الجزائر إلى أدنى مستوياته، فإلى غاية سنة 1901م لم تتعدى نسبته 3.5%. فانتشرت بذلك الأمية بين أفراد الأمة وانعكس الوضع سلبا على الحياة الفكرية.

لم تفكر الإدارة الفرنسية في تنظيم التعليم الفرنسي للأهالي الجزائريين، إلا بعد مرور عشرين سنة تلت الإحتلال، ففي هذا السياق صرح الجنرال "شرام" وزير الحربية يوم: 06 أوت 1850م قائلا: «**إن الظروف الحالية، وبعد حرب دامت 17 سنة فإنه يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية، بإرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر**» [2].

---

1 – عمار عموره: **الجزائر بوابة التاريخ–ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، المرجع السابق، ص312.

2 – عمار هلال: المرجع السابق، ص ص111-112.

بدأت معالم وأهداف سياسة التعليم الفرنسية تجاه الأهالي تتجلى مظاهرها، بعدما أنشأت السلطات الإستعمارية مدارس عدة بالعاصمة ونواحيها، فكانت أول مدرسة بالعاصمة عام 1833م وأخرى في عام 1836م خاصة بالأهالي. غير أنها فشلت لتفتح مدرسة فرنسية إسلامية بالعاصمة أيضا بأمر من نابليون الثالث يوم: 14 مارس 1857م، لكن الإقبال عليها كان ضئيلا لتخوف الأهالي من برامجها ومناهجها التي تقتصر على تعليم اللغة الفرنسية وحضارتها، بالتالي كان مصيرها هي الأخرى الفشل [1].

تواصل السلطات الفرنسية سياستها تجاه التعليم موجهة نظرها إلى بعض المدن الجزائرية، حيث قامت بإنشاء ما يصطلح على تعريفه بالمدارس العربية-الفرنسية، وهي عبارة عن مدارس بحجرة واحدة يأطرها مدرسان، أحدهما جزائري يدرس اللغة العربية وآخر فرنسي يدرس اللغة الفرنسية. بلغ عدد هذه المدارس في البداية ستة مدارس بالجزائر العاصمة وضواحيها، ليصبح عددها عام 1861م 38 مدرسة في باقي جهات الوطن وبها ما يقرب من 13000 متمدرس جزائري [2].

هي في الحقيقة خطوة أشبه بسياسة ذر الرماد في العيون دائما، فقيام فرنسا بفتح مدارس لأبناء الأهالي قصد تعليمهم و تثقيفهم، لا يعدوا أن يكون أمرا؛ الغاية منه هي العمل على تجريد المجتمع الجزائري من شخصيته العربية والإسلامية وقتل وطنيته التي أوقدت ثورات عدة متتالية، ومحاولة دمجه وصهره في إطار البوتقة الفرنسية بتعليمه تعليما فرنسيا محدودا، ليبقى الفرد الجزائري تابعا وخادما لسياستها مثل ما يوضحه أحد الإداريين الفرنسيين ويدعى "فلمان" (Fellman)، عندما أجاب على سؤال: مالغاية التي ترجوها فرنسا من وراء إنشائها لهذه المدارس؟ فأجاب قائلا: «إن **الغاية ليست لتكوين موظفي مختصين...وليس لتكوين مدرسين للتعليم العمومي، كما أنه ليس من أجل تعليم الفرنسية للعرب، إنها من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا**». إنها بإختصار فرنسا التي إدعت بأنها جاءت للجزائر بداعي نشر الحضارة والتمدن والقضاء على التخلف [3].

لقد كانت لفرنسا سياستها وكان لسياستها رجالا عملوا على تجسيدها، من بينهم الجنرال "بيجوا" أحد مشجعي هذا التوجه وشعاره في ذلك: السيف والمحراث والقلم. كذلك الدوق "أومال" الذي قال: «إن **فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد**»، وهذا إن دل على شيئ إنما يدل على أن العمل السياسي والعسكري هما وجهان لعملة واحدة إسمها الإستعمار الفرنسي.

1 - عمار عموره: **الجزائر بوابة التاريخ-ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، المرجع السابق، ص314.
2 - عمار هلال: المرجع السابق، ص ص111-112.
3 - عمار عموره: **الجزائر بوابة التاريخ-ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، مرجع سابق، ص313.

سعت فرنسا من جديد لإستدراك الوضع، فأنشات مدرسة بالعاصمة سنة 1865م لتكوين 20 معلم فرنسي و10 ومعلمين من الأهالي[1]، طبقا لمرسوم أصدره نابليون سنة 1863م. كما تم إنشاء مدارس أخرى فرنسية وإسلامية في كل من قسنطينة ووهران والجزائر العاصمة، بلغ عدد طلابها من الأهالي 154 سنة 1871م، لكن العدد إنخفض تدريجيا سنة 1870م ليصبح 85 فقط، والسبب هذه المرة ليس معارضة الأهالي بل معارضة المستوطنين لهذه المدارس، فهم يعتبرون الأهالي جنس بشري منحط غاية وجوده هي الأعمال الشاقة ولذلك فهو لا يستحق إلا الذل والقهر والهوان، فلم يكن عدد التلاميذ في مراحل التعليم ليتجاوز 3172 تلميذ مسلم.

تغيرت الظروف مع بداية سنة 1900م، حيث بدأ الأهالي من سكان العاصمة يطالبون بتعليم أبنائهم ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، لكن التعليم بقي محدودا وإختياريا محصورا في أبناء الأهالي المتعاونين مع الإدارة وذوي الجنسية الفرنسية رغم تزايد عدد المدارس سنة 1919م، حيث بلغ عددها 494 مدرسة تضم 48.140 تلميذ أهلي (بنات وذكور) [2].

4.2.التجنيـد الإجبـــاري 1912م:

بدأ التحضير لهذا القانون منذ عام 1906م بسبب التطورات العسكرية في مجال التنافس العسكري بين فرنسا وألمانيا، أين صدر مرسوم تمهيدي للتجنيد الإجباري يوم: 17 جويلية 1908م، يقضي بإحصاء كافة الشباب المسلم البالغ من العمر 18 سنة فما فوق، غير أن قانون التجبيد نفسه تأخر صدوره بسبب رفضه من طرف الجزائريين كونه منافي لأحكام الشريعة الإسلامية، ومعارضا للحقوق السياسية والإجتماعية التي يجب أن يتمتع بها كل جزائري، في حين إعتبره المستوطنون الأوربيون بادرة من بوادر حصول المسلمين الجزائريين على حقوقهم السياسية وحقوق المواطنة[3].

غير أن قانون التجنيد صدر في 03 فيفري 1912م بصفة نهائية قصد تصخير أبناء الجزائر وقودا للحروب وإخماد الثورات في المستعمرات الفرنسية كالهند الصينية ومدغشقر وغيرهما [4]؛ من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في أعقاب ثورة قبائل الريف المغربي ضد الحكومة المغربية الموالية لفرنسا عام 1911م. وقد نص هذا القانون على مايلي [5]:

- تجنيد نسبة من الشباب الجزائري ممن بلغوا سن 18 سنة بالقرعة.

---

1 - ch. Robert AGERON: **histoire de l'algerie contemporaine**، Op-cit، p09.

2 - عمار عموره: **الجزائر بوابة التاريخ-ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، المرجع السابق، ص315.

3 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 237.

4 - بشير كاشة الفرحي: المرجع السابق، ص97.

5 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، مرجع سابق، ص 237.

- مدة التجنيد ثلاث سنوات (مقابل سنتين للفرنسي والمتجنس).
- تقديم منحة للمجند قيمتها 150 فرنكا.
- يمكن تعويض شخص بآخر مقابل مبلغ مالي يدفعه المجند الأصلي.

أحدث هذا القانون فوضى كبيرة في البلاد وعمل الجزائريون على التصدي له وخاصة العلماء والمثقفون، كونه يحتم عليهم الدفاع عن الدولة التي عملت ومنذ الإحتلال على إضطهادهم و لا تعترف لهم بأية حقوق من جهة، وإقحامهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل من جهة ثانية، مما دفع بالشبان الجزائريون القيام بحملة واسعة من أجل مناقشة مسألة الخدمة العسكرية في مقابل التعويضات، حيث إتجه وفد إلى باريس لمقابلة رئيس الحكومة "بوانكاري" ورفع عريضة حملت إسم "بيان الشباب الجزائري"، طالبوا من خلالها بإجراء تعديلات على الخدمة العسكرية و إلغاء قانون الأهالي، وكذا المساواة في دفع الضرائب و في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي[1]. فحاولوا إلغاء القانون أو التخفيف من طغيانه من خلال إصدار بعض البيانات الشاجبة أحيانا، والتظاهر والتصادم مع الشرطة أحيانا أخرى، بينما لجأ البعض الآخر إلى الإعتصام بجبال الأوراس وشكلوا نــــواة مقاومة بقيادة "مسعود بن زلماط" في الفترة مابين عامي 1916-1921م[2]، في حين فضل الآلاف من الجزائريين الهجرة إلى المشرق العربي على الوقوف مع فرنسا في حربها هذه[3].

غير أن الجزائريين وجدوا أنفسهم مرغمين ومجبرين في النهاية على الانصياع والرضوخ لقوانين فرنسا الجائرة، حيث أُقتيد منهم الآلاف من الشباب الجزائري.

5.2. سياسة التجنيس والإدماج:

عكف رجال الساسة وفقهاء القانون الفرنسيين على تجسيد سياسة التجنيس والإدماج، لكن صعوبات وعقبات عديدة حالت دون تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع، وتحقيق أهداف الإستعمار في الجزائر الرامية إلى ربطها بوطن الأم فرنسا إداريا وقانونيا وإجتماعيا وحضاريا.

لقد جاءت سياسة التجنيس والإدماج كبديل بعد فشل إدارة الإحتلال في التصفية والقضاء على الأهالي بشتى الطرق، وبعد أن أدركت فشل هذه السياسة لجأت في النهاية إلى قانون خاص تعسفي لإدارة شؤون الجزائريين؛ عرف بقانون الأنديجينا.

---

1 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص41-44. أنظر أيضا:

- claude COLLOT, jean ROBERT HENRY : **le movement national algerien texts 1912-1954**, 2e Edition, Office des publications Universaires, Hydra-alger, 1981, pp23- 24.

2 - مقلاتي عبد الله: **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص134.

3 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص 58.

وبما أن الجزائر مستعمرة فرنسية فقد إعتبر الجزائريين بمقتضى قرار مجاس النواب الصادر يوم: 17 جويلية 1865م رعايا فرنسيين – مواطنين قصر– لكن لا يتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور الفرنسي، حتى أن بعض التسهيلات التي منحت لهم بوصفهم رعايا كانت الإدارة الفرنسية تقوم بسحبها متى شاءت ذلك، كما أنه لا حديث عن المساواة فقد عكف مجلس الشيوخ على عدم تطبيق هذا المبدأ –المساواة– بين المواطنين الفرنسيين والجزائريين بتقييده الدائم لجل الحريات فيما يخص الجزائريين، وذلك من خلال نظام الأهالي، الخدمة العسكرية، الضرائب، العمل، الأجور...إلخ[1].

في هذا السياق صدر قانون التجنيس الجماعي في يوم: 24 أكتوبر 1870م، بهدف الإكثار من العنصر الأوربي، حيث بلغ عددهم 38 ألف أوربيا بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها "كريميو" اليهودي في هذا الشأن[2]، حيث أثمرت مساعيه في إصدار "مرسوم كريميو" من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس يوم: 24 أكتوبر 1870م، نص على التجنيس الجماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم وقتذاك 34.574 يهودي بالجنسية الفرنسية[3]، الأمر الذي زاد هذه الفئة من شأنها وميزها عن الأهالي في جوانب سياسية وإقتصادية وإجتماعية، فكانت هذه الإمتيازات سببا في بعض الحملات العدائية المعلنة من طرف المستوطنين الأوربيين ضدهم[4].

إن مسألة تزايد السكان الأهالي لم تكن تشكل أهمية كبيرة لدى الأوربيين في هذه الفترة، فأغلب الأهالي الجزائريين لايزال يسكنون في مداشرهم بالريف. أما عن المدن فالتواجد الأوربي بها قد إزداد أكثر فأكثر بفضل عملية التجنيس الجماعي لليهود [5]، ثم تبعه قانون آخر في: 26 جوان 1889م الذي يسمح لجميع الأجانب المطالبة بالجنسية الفرنسية. ولم يستثني من هذين القانونين إلا الأهالي الذين لا حق لهم غير الخضوع للوافدين

---

1 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج1، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ص ص33–34.

2 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر 1830–1954م**، المرجع السابق، ص30.

3 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989م**، ج01، المرجع السابق، ص 232.

4 - شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير–القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص ص45–46.

5 – المواد الرئيسية الخاصة بالتجنس من قانون مجلس الشيوخ بتاريخ: 1865/07/14م:

– المادة 03: يمكن للجنبي الذي يثبت ثلاث سنوات إقامة في الجزائر الإستفادة من كامل حقوق المواطن الفرنسي.

– المادة 04: لايمكن الحصول على صفة المواطن الفرنسي إلا ببلوغ 21 عاما كاملة: تمنح بمرسوم يصدر عن مجلس الدولة.

– يحدد مرسوم 12 أفيرل 1866م الترتيبات الرئيسية: الجنبي الطالب لصفة المواطنة ملزم بتقديم طلب بذلك=

– قانون 1874/12/16م: يمكنهم إكتساب الجنسية الفرنسية دون اللجوء إلى تدابير القانون؛ أبناء الأجانب المولودون في الجزائر والذين ينطبق عليهم قانون التجبيد، وخدموا في القوات الأرضية والبحرية.

– يمنح قانون 1889/06/26م و 1893/07/22م الجنسية الفرنسية للأطفال القصر للمجنس (إلا إذا إستغنى عن هذه الصفة عند بلوغه 21 عاما).

– وهكذا أضيف التجنس الجماعي إلى التجنس الفردي، وحل حق الوجود على الأرض محل حق القرابة. للمزيد أنظر: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج01، مرجع سابق، ص47.

الأجانب [1]. هذه العملية التي جاءت عقب سقوط الإمبراطورية وإعلان جمهورية الرابع من شهر سبتمبر، فتحت الطريق أمام المستوطنين الأوربيين ليحكموا قبضتهم أكثر فأكثر على الأهالي، ويصلوا إلى قمة نفوذهم وقوتهم وسيطرتهم أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين [2]. وهذا ما نلاحظه من خلال عدد المهاجرين الفرنسيين والأجانب قبل صدور قانون 1889م، وعدد المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر بعد صدور قانون منح الجنسية من خلال الجدول الأول الذي يمثل عدد المهاجرين الفرنسيين والأجانب قبل صدور قانون 1889م الذي تقرر بموجبه منح الجنسية الفرنسية بصفة جماعية إلى كل أبناء الجاليات المهاجرة إلى الجزائر [3]:

تاريـــخ الهجـــرة	المهاجـــرون الفرنســـيون	المهاجـــرون الأجانـــب
من 1831 إلى 1841م	15.497	20.230
من 1841 إلى 1851م	65.497	65.233
من 1851 إلى 1861م	103.322	76.330
من 1861 إلى 1871م	129.998	115.516
من 1871 إلى 1881م	195.418	181.354
من 1881 إلى 1891م	267.672	233.169
من 1891 إلى 1901م	364.257	245.853

والجدول الثاني الذي يمثل عدد المهاجرين من الأوربيين بإتجاه الجزائر بعد صدور قانون منح الجنسية الفرنسية لجميع الأجانب [4]:

تاريـــخ الهجـــرة	عـــدد المهاجـــرين
من 1901 إلى 1911م	781.000
من 1911 إلى 1921م	823.000
من 1921 إلى 1931م	924.000
من 1931 إلى 1941م	950.000
من 1941 إلى 1951م	1،100.000

1 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص80.

2 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر 1830–1954م**، المرجع السابق، ص27.

3 - Charles-Henri، FAVROD: Op-cit، p213.

4 - Ibid.

أن الأمر الذي كان يشغل فكر المستوطنين ويقلقهم هو مسألة إعادة شراء الأراضي من طرف الأهالي من جهة، والبؤس الذي خيم على البلاد وأصبح يعد من أم الآفات؛ لأن هذه الوضعية تجعل من المجتمع الريفي قوة ثورية خطيرة يمكنها أن تنتفض في أي لحظة.

فحسب إحصاء عام 1921م فقد بلغ عدد سكان الأهالي 4923186 نسمة، أي بزيادة قدرها 182660 نسمة على ما كانت عليه إحصائيات سنة 1911م، والملاحظ على هذا هو ضعف نسبة النمو في هذه الفترة بمعدل 8.3% والسبب في ذلك؛ الحرب التي أبعدت الكثير من الأهالي وخاصة فئة الشباب عن الجزائر ناهيك عن أزمة 1920م. وفي المقابل نلاحظ زيادة في عدد الأوربيين بمجموع 135804 بمعدل نمو قدره 4.5%، متجاوزا بذلك معدل نمو سكان الأهالي، ويبدوا هذا واضحا من خلال جدول الوفيات [1]:

	السنة	مواليد أحياء	مواليد أموات	وفيات	زائد المواليد على الوفيات
مسلمون	1919	110754	1144	98209	12545+
	1920	121477	1281	89279	32198+
	1921	102746	1200	118141	15395-
أوربيون	1919	16571	597	13650	2921+
	1920	21992	728	12853	9139+
	1921	20559	742	13969	6590+

لربما كان النجاح النسبي الذي حققه تجنيس الأجانب الذين أبدوا رغبتهم في الإندماج ولو سياسيا؛ يزيل المخاوف التي إنتابت المستوطنين الأوربيين، غير أن هذا لم ينفي حقيقة الخطر الذي كانت تمثله فئات من الأهالي بإغراق الأوربيين، ولكن الأفاق الديموغرافية كانت مُطمئنة ببقاء الأهالي منزوين في قراهم ومداشرهم، حيث بقيت المدينة في منأى عن الزحف الريفي، فقد قدر عدد المقيمين في المدن ومختلف الدوائر من الأهالي في هذه الفترة بحوالي 1140000 نسمة مقابل 300000.

وعليه نجد أن عدد السكان من الأهالي في هذه المدن الكبيرة والدوائر التي تشكل فيها الإستعمار واستقر؛ إما أقل من عدد الأوربيين كما في مدينة وهران ومدينة سيدي بلعباس، أو مساويًا لهم كما في الجزائر وعنابة، مع إستثناء مدينتي معسكر وتيزي وزو اللتان نجد بهما نسبة السكان تساوي أربعة من الأهالي مقابل أوربي واحد تقريبا.

1 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج01، المرجع السابق، ص 21.

أما فيما يخص وضعية السكان بالمدن فإننا نلاحظ نسبة الأوربيين أكبر من عدد الأهالي، ومرد هذا الإرتفاع السيطرة المطلقة لهؤلاء الأوربيين على مختلف الوظائف الإدارية ولاسيما منها الإقتصادية [1].

ولأجل إستمرار هذه السيطرة وتأمين الحصانة القانونية للمستوطنين ومن ثم إطلاق أيديهم في حكم الجزائر، صدر قانون الأهالي يوم 28 جوان1881م من طرف البرلمان الفرنسي عقب نهاية ثورة الشيخ بوعمامة، و تم التمهيد لهذا القانون بمرسوم قبلي صدر في 29 اوت 1874م [2]، وبدأ تطبيقه أولا في المناطق العسكرية ثم توسع ليشمل البلديات المدنية [3].

بقي القانون ساري المفعول لمدة سبعة سنين قابلة للتجديد. تضمن هذا القانون نصوص إستثنائية يضاف إليها إجراءات قمعية شديدة تغذي التوجه الجديد للسياسة الفرنسية بعد فشل ثورة 1871م، والهدف من هذا إحكام القبضة على رقاب الجزائريين [4]، من خلال مجموعة من المخالفات المتعلقة بالأهالي، يعاقب عليها مرتكبوها من الجزائريين أما مرتكبوها من الفرنسيين لا يعاقبون عليها ولا تعد جنحا. وعليه فقد تضمن جدول 1881م 81 مخالفة، بينما تضمن جدول 1890م 21 حالة، وفي سنة 1914م تمت مراجعة هذه القوائم [5].

بقي هذا المرسوم يتدعم ويتجدد حتى سنة 1944م [6]، ومجمل القول؛ أنه مكن وأعطى الإدارة الفرنسية صلاحيات لتطبيق العقوبات الخاصة بالجزائريين فقط، أهمها [7]:

سلطة الوالي العام الفرنسي في توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة، وقد إستمر العمل لغاية عام 1944م

سلطة المسؤولين الإداريين بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي، وقد ألغيت هذه السلطة عام 1927م.

سلطة المديريات ذات الصلاحيات المطلقة، وسلطة قضاة الصلح، بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم، ألغيت عام 1914م.

سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالمسلمين، التي يرأسها قاضي فرنسي وعضوية مسلم وأوربي. إنتهت عام 1931م.

---

1 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج01، المرجع السابق، ص22

2 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص 232.

3 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج01، مرجع سابق، ص34.

4 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، مرجع سابق، ص 232.

5 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج01، مرجع سابق، ص35.

6 - André NOUSCHI : **la naissance du nationalisme algérien**, les Edition de minuit, paris, 1962, p56.

7 - أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص32.

تسبب تطبيق هذا القانون في 30.837 حكما عقابيا في البلديات المختلطة عام 1883م، أي ما يقارب 17 إدانة لكل 1.000 ساكن، وبلغ مجموع الغرامات المالية 213.000 فرنكا، ومجموع أيام السجن 82.402، أي44.3 يوم لكل 1.000 ساكن [1]، أما عن طبيعة ما جاء فيه فقد وصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بأنه نظام العبودية لأنه تضمن وجوب التراخيص عند السفر [2]. كما علق عليه أحد الضباط الجزائريين المتقاعدين وهو عضو مجلس بلدي بقوله: «إن **قانون الأنديجينا ينهشنا ويقضي علينا. فعدم إلقاء تحية الصباح أو المساء (على المستوطن) يكلف سجن ثمانية أيام... وإذا عجر العربي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته. وإذا باع في السوق دون رخصة غُرِّم، فإن لم يتمكن من الدّفع سجن**» [3]. أما المؤرخ أحمد توفيق المدني فقد وصفه قائلا: «**...هو جملة الأنظمة والقوانين الرهيبة الجائرة التي يطلق عليها إسم قوانين الأنديجينا، والتي ضيقت الخناق على هذه الأمة وأخمدت أنفاسها وجعلتها تعيش في جو مظلم وحالة ضغط يصعب تصورها قلما يستطيع العقل تصديقها**» [4].

لقد منعت هذه القوانين السياسية الأهالي؛ من الإشتغال بالسياسة وممارسة أي نشاط آخر يمكن أن يساهم في التوعية والتبصر، بما في ذلك النشاط النقابي، وهذا إستنادا إلى القانون الفرنسي المتعلق بالحريات النقابية لسنة 1884م الذي ينص على مايلي: «إن **أعضاء النقابات المهنية المكلفين بالإدارة والتسيير ينبغي أن يكونوا من الفرنسيين ويتمتعون بحقوقهم المدنية**»، كما كان يوجد هناك حرص شديد على إبعاد الأهالي من النشاط النقابي والسياسة تحت غطاء صيانة السيادة الفرنسية إلى درجة أن المستوطنين كانوا يعتبرون أي نشاط نقابي كالإضرابات والإحتجاجات والمظاهرات مساسا بالسيادة الفرنسية. في حين نجد أن فرنسا قد منحت جميع اليهود بالجزائر حق التجنس والتمتع بمختلف المزايا التي يخولها لهم القانون الفرنسي للفرنسيين أنفسهم في الجزائر [5].

3.الأوضاع الإقتـصادية:

عند دراستنا للوضعية الإقتصادية للجزائر قبل تعرضها للإحتلال الفرنسي، سنستشف بأن الحياة الإقتصادية كانت مستقرة وحسنة، تلبي حاجيات سكانها، رغم ضعف بعض الصناعات التي لم ترقى إلى مستوى الصناعات الأوربية آنذاك. وفيما يخص مجال الزراعة فقد حقق السكان الجزائريين من الفلاحين والمزارعين الإكتفاء الذاتي

---

1 -شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، مرجع سابق، ص36.

2- المرجع نفسه، ص37.

3 - Charles Robert AGERON : **les algériens musulmans et la France**, Tome second, PUF, paris, 1968, p652.

4 - أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، المصدر السابق، ص ص 303-304.

5 - عيسى بوزغينة: المرجع السابق، ص59.

الذي ضمنت به الجزائر أمنها الغذائي، حيث كان إنتاجها متنوعا ووفير [1]. وتتجلى هذه الصورة في مدينة الجزائر التي كانت تسد حاجيات سكانها من مختلف الخضروات والفواكه، وكذا زراعة الحبوب وأشجار الزيتون في أراضي متيجة التي تعرف بخصوبتها، وكذلك إنتاج الشمع والعسل والصوف والجلود والخشاب، كان أغلبها موجه للتصدير نحو الخارج [2].

إن هذه الوضعية أسالت لعاب فرنسا وجعلتها تتطلع إلى ثروات الجزائر المختلفة والمتنوعة، لاسيما منها الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية، في وقت عرفت فيه – فرنسا – إنطلاق الثورة الصناعية حول العالم عام 1825م، وهو العام الذي رفعت فيه بريطانيا الحظر على بيع منتوجاتها الصناعية الجديدة نحو الخارج. وسارت فرنسا في نفس الإتجاه، حيث ورد على لسان وزيرها الجنرال "كليرمون تونير" (clermont-tonner) في تقرير بعث به إلى شارل العاشر مايلي: «...**توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الإستيلاء عليها مفيدا لفرنسا. وتحوي أراضي الجزائر على مناجم غنية بالحديد والرصاص، وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود. كما توجد في سواحلها ملاّحات غنية. وإلى جانب كل هذه الثروات، توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي، وتفوق قيمتها 15 مليون فرنك**...»، وفي تصريح آخر يضيف وزير الحرب الجنرال التالي الجنرال "جيرار" Gérard عند نزوله بقواته على أرض الجزائر: «**إن هذا الإحتلال يستند إلى ضرورات هامة، ويرمي إلى فتح منفذ واسع لتصريف بضائعنا**» [3]. إنه توجه إستعماري عبر عليه الجنرال "بيجو" بتصريح أدلى به أما المجلس الوطني الفرنسي بقوله: «...**يجب أن نضع المعمرين في ظروف ملائمة جدا حيث توجد المياه الجيدة والأراضي الخصبة، ويجب أن نخلق المستعمرات ويجب توزيع الملاك على المعمرين من دون الإستفهام عمن يملك هذه الأراضي بالسيف أو بالمحراث**» [4]. وعن خيرات البلاد قال أيضا: «...**إن الجزائر كانت تنتج فعلا الكثير من الحبوب والثروة الحيوانية، ولها القابلية لإنتاج أكثر**» [5].

---

1 – ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت-لبنان، 2000م، ص401.

2 – المرجع نفسه، ص402.

3 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 49.

4 – عبد العزيز وطبان: **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، ديوان المطبوعات الجامعية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الجزائر، 1992م، ص20.

5- عبد اللطيف بن أشنهو: **تكوين التخلف في الجزائر-محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص51. أنظر أيضا:

- le général BUGEAUD : **l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête**, marseille, 1842, p46.

لقد دفعت هذه الوضعية الإقتصادية المريحة إن صح التعبير للجزائر بالمستعمر الفرنسي، التفكير في تصخيرها لفائدة مصالحه الخاصة ومصالح فرنسا الأم. وذلك من خلال أساليب عدة ومتنوعة أهمها.

1.3.سياسة مصادرة الأراضي والإستيطان الأوربي:

1.1.3.تدمير نظام الملكية:

لقد كان الإقتصاد الجزائري قبل الإحتلال إقتصادا متوازنا بتماسك كل العناصر، التي تشكل حصنا أمام الأخطار التي تهدد السكان، فقد ساهم المجتمع الجزائري في هذا النشاط الإقتصادي وكانت مختلف فئاته تؤلف واجهة منيعة لا يستهان بها، ذلك أن الدين الإسلامي وصلات القرابة كانت تفرض عند حدوث المجاعة أو الجفاف أن يساعد القوي الضعيف. وبالتالي كان المجتمع كما هو الإقتصاد يظهر في صحة حسنة رغم أن الجزائر لم تشهد الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا لسنوات 1830م. غير أن هذا الحال تصدع بفعل عملية الإحتلال وإختل التوازن بصورة مباشرة وغير مباشرة. ونتيجة مباشرة عمليات المصادرة وتحويلها للمعمرين كلما حلت وارتحلت [1].

فكان من أهم الإجراءت السيادية التي إتخذتها فرنسا في حق الأهالي، تدمير الملكية المحلية من خلال ثلاثة قرارات قضت على الملكية الجزائرية بصفة نهائية هي: مراسيم 1844-1846م والمرسوم المشيخي الصادر عام 1863م وقانون عام 1873م، المعدل في عام 1887م [2].

لقد جعلت فرنسا نفسها الوريث الشرعي للأملاك الدولة التركية، وسندها في ذلك الإعتقاد العرفي السائد آنذاك في البلدان الإسلامية، الذي يقضي بأن الأرض برمتها هي ملك إلى " البايلك " من جهة، وحاجتها إلى أماكن للعمل من جهة ثانية، فقامت بمصادرة أملاك الحبوس التي كانت تزود المدارس والمساجد والمؤسسات الخيرية[3]، بموجب قرار أصدره كلوزيل في 07 ديسمبر 1830م المكمل للقرار السابق، يقضي بضم كافة الأوقاف الإسلامية إلى قطاع أملاك الدولة، وبموجب قرار آخر صادر في عام 1839م القاضي بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند إستئنافه الجهاد في ذلك العام[4]. فبضل هذه المصادرات لكبار الموظفين الأتراك وأراضي البايلك وممارسة التحديد والحصر، ستلجأ الإدارة الإستعمارية إلى تنظيم عمليات إستيطان التي بدأت بصفة رسمية بعد عام 1841م [5].

---

1 - أندري برنيان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.، ص ص331-332.

2 - مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص ص52-53.

3 - أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص ص332.

4 - بن داهة عدة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م**، ج01، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص317.

5 - عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص56.

فقامت بمصادرة جل الأراضي التي بدت لها غير مستغلة [1]. لأجل هذا أصدرت مرسوم في 01 نوفمبر 1844م، والذي أثبت شرعية ما صادره الكولون أثناء وبعد عملية الإحتلال، كما صادق على العقود وذكر بأن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوربيين ستكون تحت رعاية القانون الفرنسي. ومعنى هذا أن القانون الفرنسي سيصبح مستقبلا المرجع الوحيد المتحكم في عمليات إنتقال بين الأوربيين والجزائريين وبالتالي يكون هذه المرسوم ضامنا الحقوق العقارية التي بحوزة الفرنسيين [2]. وفيما تعلق بأملاك الأمر الوقف فقد تم دمجها ضمن أملاك الدولة من خلال مرسوم 24 مارس 1843م [3].

تستمر عملية إنحلال النظام الإقتصادي بصدور مرسوم آخر في 31 جويلية 1845م مدعما للمرسوم السابق، فبمقتضاه تم السماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية التابعة للأهالي الذين ناصبوا العداء لفرنسا [4]. كما دفع بوجهاء وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا، ومن ثم يستغل هؤلاء الموالون لها هذا المرسوم للحصول على الإعتراف بحقوقهم في ملكية الأراضي. وحسب بن أشنهو فإن النواة الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر قد تكونت من هؤلاء المتعاونين مع فرنسا. كما يهدف المرسوم من جهة أخرى إلى تسهيل عملية الإستيطان للأوربيين في الجزائر بمنحهم قطعا أرضية التي حجزت من القبائل الثائرة ومجانا [5].

أما مرسوم 21 جويلية 1846م الذي قرر بأن السلطات الإستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، وكل الأراضي التي ليس لها عقود ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة. أما الأراضي البور والتي يفترض بأنها بدون مالك، فإن عدم زراعتها يكون سببا كافيا لإنتزاع ماكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة [6]. فقد جاء جاء ليحدد الشروط التي نص عليها مرسوم عام 1844م فحسب. وهكذا فقد بات من الضروري أن تملأ الحجج ملكية الأراضي التي تبدوا أنها لم تستغل في غضون ثلاثة أشهر، وإلا تعتبر حقوق ملكيتها لاغية. أما تلك الحجج المؤرخة في 5 جويلية 1830م فقد تقرر رفضها، مما أدى إلى إنتشار المضاربة بشكل كبير إلى غاية عام 1844م، جراء خروج مالكي الأراضي الجزائريين الذي هجروا حقولهم بحثا عن ملجأ في المدن القريبة أو بالجبال [7]، وبهذا فقد فلاحي متيجة حوالي 95 ألف هكتار ضمتها السلطة إلى أملاكها ولم يبقى للعائلات إلا ما معدله 12 هكتار، وهي مساحة لا

---

1 – مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص ص52-53.

2 – بن داهة عدة: ج01، المرجع السابق، ص317.

3 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 158.

4 – بن داهة عدة: ج01، مرجع سابق، ص317.

5 – عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص52.

6 – المرجع نفسه، ص53.

7 – مغنية الأزرق: مرجع سابق، ص 53.

تكفي لتربية المواشي ولا المزروعات الكبيرة (1) وما بقي كان موضوع دعاوي قضائية (2)، الأمر الذي تسبب في هبوط حاد في تربية المواشي نتيجة مصادرة أراضي رعي الماشية، وإرغام الأهالي؛ التخلي عن هذا النشاط التقليدي (الرعي). يضاف إلى هذا توقف هجرة القطعان الموسمية من الجنوب وإلى السهول الشمالية، الذي أدى بهؤلاء إلى بيع ماشيتهم نتيجة تقلص مساحة الأراضي الرعوية والبحث عن عمل لدى المستطونين الأوربيين المالكين الجدد للأرض.

إذن نحن نتكلم عن تحول قصري لوسائل الإنتاج بصورة حتمية إلى إنتقال ما كان إلى ذاك الحين ملكية لاتقبل التقسيم؛ أضحت عمليات البيع أكثر وأكثر إنتشارا، بينما أولائك الذين لم يكن بإستطاعتهم بيع حقوقهم صاروا يؤجرونها للأوربيين، وشيئا فشيئا تحول الفلاح إلى خماسًا أو حصادًا في أرض كانت بالأمس ملكا له. أما الأهالي العاجزين عن التكيف مع وضعهم المادي الجديد فقد آثروا الهجرة نحو الداخل أو خارج البلاد (3).

وفي أعقاب ثورة 1848م بفرنسا صدر مرسوم 19 سبتمبر 1848م، أكدت مادته الأولى على دعم عملية الإستيطان من خلال منح مساعدات مالية وقطع أراضي بالمجان وغيرها من الإمتيازات، للعمال والحرفيون الفرنسيون المهاجرين للجزائر، وقد إستفاد من هذا المرسوم 12 ألف فرنسي خلال عام 1848م.

ولتسهيل عمليات تنقل المهاجرين الفرنسين نحو الجزائر، أصدر "لامورسيار" قرار 27 سبتمبر 1848م، تضمن مجموعة من الشروط لقبول هجرة العمال والحرفيين الفرنسيين إلى الجزائر، تبعه قانون آخر في 16 جوان 1851م نص على أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاّك الأهالي والملاّك الفرنسيين أو غيرهم. إلا أن تبعات هذا القانون جاءت في غير صالح الأهالي الذين يعيشون في الأرياف المجاورة للغابات. بسبب جملة من الإتهامات التي أطلقت في حقهم من طرف المعمرين الفرنسيين بإرتكابهم مخالفات عدة كانت كافية لتحرير أكثر من 96570 دعوة قضائية ضد الأهالي عام 1883م و1890م، وهو الأمر الذي مكن الإدارة الإستعمارية من محاصرة الأهالي من جهة، وضم المزيد من الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة قدرت مساحتها 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و6 هكتار من أراضي القبائل من جهة أخرى (4).

من خلال ممارستها هذه؛ أدركت الإدارة الفرنسية أن النظام القبلي في الجزائر يشكل خطرا على سيرورة الإستعمار الذي بدأ يستقر، نتيجة تماسك القبيلة من جهة، والملكية العائلية الجماعية التي تمنع حرية البيع أو الشراءمن جهة أخرى، وبالتالي الحصول على وسائل الإنتاج بالنقود. فقام مناصروا الملكية الفردية بتقديم إقتراح

1 – أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص ص334.

2 – مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 54.

3 – المرجع نفسه، ص58.

4 – بن داهة عدة: ج01، المرجع السابق، ص329.

أمام مجلس الشيوخ [1] بحجة تلبية متطلبات التوسع الإستعماري في البلاد. نوقش هذا القرار المعروف بمشروع القانون الإمبراطوري الشهير الذي وضعه الجنرال "آلار" (Allard)؛ خلال الجلسة التي عقدها مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ: 09 مارس 1863م، كما كشف هذا المشروع الذي تحول إلى قرار مشيخي عن نوايا أصحابه المتسترة وراء ثوب الليبرالية، وكذلك نوايا الإمبراطور "نابليون الثالث" الذي أيد المشروع تأييدًا كاملا [2]. وقد كان لتطبيق هذا القرار المشيخي الصادر في: 22 أفريل 1863م؛ نتائج نبينها في الجدول التالي [3]:

عدد القبائل	372
عدد الدوارات (الدوار)	667
عدد السكان	1.037.066
مساحة أملاك الدولة	1.003.072 هكتار
مساحة أملاك القسمة	1.336.492 هكتار
مساحة أملاك الملك	2.840.591 هكتار
مساحة أملاك العرش	1.523.013 هكتار
مساحة أملاك العامة	180.043 هكتار
المساحة الإجمالية	6.333.811 هكتار

في المقابل ساهم وبشكل كبير "قانون وارني" (Warnier) عام 1873م بتفتيت أراضي العرش المقدرة بـ: 450832 هكتار وتوزيعها على الأفراد والشركات، ليجبرهم بعد ذلك على بيعها للمستوطنين الأوربيين، حيث إستفادت شركة جنيف السويسرية على 2000 هكتار في مدينة سطيف و1200 هكتار في سهل الشلف. فلم يصل عام 1900م حتى بلغ حجم الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية التي صوردت 2250000 هكتار، ومن باب المقارنة أصبح الفلاح الأوربي يملك منها 108 هكتارات مقابل 14 هكتار من نصيب الفلاح الجزائري. أما باقي المزارعين فقد أبعدوا إلى الأراضي القاحلة والمناطق الجبلية شمالا وجنوبا، فأدى هذا التعسف في حق الأهالي إلى إفقارهم وتدهور حالتهم الاقتصادية. وقد وصف "فرحات عباس" هذه الحالة حيث يقول: «**يتخبط وسط مجاعة يعجز القلم عن وصفها، مما دفع البعض منهم إلى الهجرة نحو فرنسا لكسب قوته**» [4].

1 – عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص57.

2 – مصطفى الأشرف: **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص14.

3 – عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص60.

4 – عمار عموره: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانه للنشر والتوزيع، القبة–الجزائر، 2002م، ص ص118-119.

شرعت فرنسا كخطوة ثانية بعد إستيلائها لهذا الكم الهائل، من أملاك خاصة وعامة من أراضي خصبة وغابات ...إلخ، بلغت مساحتها حوالي ثلاث ملايين هكتار [1]؛ في ممارسة سياسة الإستيطان نزولا عند رغبة المستوطنين وخدمة مصالح فرنسا الأم.

2.1.3.توسع حركة الإستيطان:

لقد شجعت الإدارة الفرنسية الأوربيين على الهجرة والإستيطان مقدمة لهم كافة التسهيلات ومختلف المزايا، فكان عام 1841م بمثابة البداية الفعلية للإستيطان الفعلي وتعمير الأراضي. وفي خلال ثلاث سنوات الممتدة ما بين 1842م و1845م بالتحديد؛ تم إقامة 53 مركزا للإستيطان ومنح المستوطنين ما مساحته 105000 هكتار [2] و27 قرية جديدة في سهل متيجة و30 قرية أخرى في عمالة وهران خلال مدة لا تتجاوز أيضا ثلاث سنوات 1846-1848م [3]، كمحاولة أراد من خلالها؛ "المارشال كلوزيل" المعمر المتشدد جعل سهل متيجة مستودعا للتسول الأوربي (Dépôt de mendicité l'europe) على حد تعبير "جوليان" [4]، حيث وصل عدد المستوطنين عام 1846م 110 آلاف منهم 48 ألف فرنسي والباقي من جنسيات متعددة. هكذا كانت غاية الجمهورية الثانية في جعل الجزائر مقاطعة فرنسية في حين كانت معامل باريس تغص بالبطالة الخانقة، ولأجل القضاء عليها-البطالة-وعلى مشاكل هؤلاء الجامدين راحت تنشرهم كالوباء في أرض الجزائر [5]، لاسيما عندما زادت أمورها تعقيدا بعد حدوث ثورة عام 1848م وتأثيرها الكبير على المستعمرة الجزائر، ذلك أن المجلس الوطني الفرنسي أراد التخلص من ضغط العمال والفلاحين الفرنسيين العاطلين عن العمل وتبعات هذه الثورة [6]، فبقاء هؤلاء المشاغبين في باريس يشكل خطرا دائما على النظام الجمهوري [7]. وعليه صادق المجلس على تخصيص 50 مليون فرنك للهؤلاء العاطلين ونقلهم مجانا من أجل تعمير الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى منحهم قطع أرضية خصبة تتراوح مساحتها من 2 إلى 10 هكتارات بالمجان، بالإضافة إلى مزايا أخرى تمثلت في أخذ ما يلزمهم من البذور والقوت، الأمر الذي حفز الكثير من الباريسيين لأجل هذه اللقمة السائغة وكان عددهم نحو 20.000

---

1 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص 295.

2 - صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص313.

3 - بن داهة عدة: ج01، المرجع السابق، ص322.

4 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص22.

5 - فرحات عباس: **ليل الإستعمار**، تر: فيصل الأحمر، المسك للطبع والنشر، الجزائر، 2010م، ص72.

6 - Charles-Henri: FAVROD: Op-cit, p25.

7 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا-دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص 57.

ألف عامل [1] تم توديعهم من طرف رئيس الحكومة الذي خاطبهم قائلا: «**إن المستقبل لكم، حيث ستجدون أمامكم مناخ صحي، وسهول شاسعة وأراضي خام وخصبة ملك لكم وليس لأحد غيركم، والتي ستحرثونها وترتقون إلى حياة مزدهرة وشريفة**» [2]. لكن كيف يكون لهم هذا

كان هذا على حساب الأهالي من الفلاحين والمزارعيين وأراضيهم التي هي عنوان حياتهم، بعد توزيع هؤلاء المهاجرين الأوربيين على 42 مركز إستعماريا، غير أن معظم هؤلاء الأوربيين آثروا العود من حيث أتوا بسبب جهلهم لأمور الفلاحة والزراعة [3]. ورغم هذا يكون رجال السلطة الجدد في فرنسا قد أعطوا دفعا رسميا للإستيطان الذي راهنوا عليه كمخرج لتخليص العاصمة الفرنسية من العناصر الهدامة [4]، فقد إرتفع عدد الأجانب الأوربيين الذين كان عام 1841م 27.204 نسمة إلى 112.607 نسمة بداية جانفي 1850م [5].

سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية وخلفتها الإمبراطورية الثانية أوائل عام 1852م، فاستعاد بذلك العسكريون نفوذهم بزعامة الجنرال "راندون"(Randon) مشجع سياسة الإستيطان، حيث بنى حوالي 56 قرية خلال أعوام 1853م و1859م [6]، ليرتفع عدد سكان الأوربيين في غضون ستة سنوات (1851-1857م) من 131.000 نسمة من بينهم 66.000 فرنسي إلى 181.000 نسمة منهم 107.000فرنسي و74.000 أجنبي، أي بنسبة حوالي 40 %، وتزداد مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها بين عامي 1840م و1850م 270.3000 هكتار، وهي الأراضي والسهول الأكثر خصوبة لفائدة المستوطنين جراء هذه المصادرة القصرية، بينما باقي الأراضي الرديئة وغير الصالحة فقد تم تركها للأهالي [7]. وأصبح بذلك المستوطن الأوربي الواحد يمتلك ما يقرب من 96 هكتارا من أجود الأراضي، بينما صار صاحب الأرض من الأهالي لا يملك سوى 4 هكتارات وهي بالكاد تكون صالحة للرعي [8]. ونشير إلى أن جل المساحات المسلوبة قد إستغلت لزراعة الكروم وإنتاج الخمور من طرف المستثمرين الأوربيين لصالح المحتل دون مراعاة الصالح العام، أما الفائدة المتحصل عليها من هذا الإستثمار الفرنسي بالنسبة للأهالي هي العمل عند الكولون كعمال أجراء مقابل أجرة لا تكاد تسد رمق العيش [9].

---

1 - أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، المصدر السابق، ص57.

2 - المصدر نفسه، ص58.

3 - نفسه، ص57.

4 - شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة-الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871م**، ج1، مرجع سابق، ص ص600-602.

5 - أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص335.

6 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص 17.

7 - تركي رابح: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص87.

8 - صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال**، المرجع السابق، ص313.

9 - أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص ص112-113.

عرفت سياسة الإستيطان في هذه الفترة نشاطا مكثفا لا سيما بعد إنهزام فرنسا في حرب 1870م، وقيامها بتهجير سكان الألزاس واللورين وأغلبهم من العمال والتجار والصناع إلى الجزائر، ومنحهم 100 ألف هكتار من الأراضي مع أنهم لايفقهون أعمال الفلاحة. إن هذا الجهل بأمور الفلاحة عد من بين الأسباب التي جعلت الكثير من هؤلاء يفضلون العودة إلى بلدهم الأم فرنسا، أما البقية الباقية فقد آثرت البقاء والإستقرار في الجزائر، وعددها 387 عائلة من ضمن 1183 عائلة مهجرة تَطلب أمر تهجيرها من فرنسا إلى الجزائر مبلغا ماليا قدره 6500 فرنكا [1].

أما الجمهورية الثالثة فقد خطت خطوة كبيرة في تطبيق سياسة التوطين [2]، حيث بلغ عدد المستوطنين عام 1876م حوالي 34 ألف نسمة منهم 189 ألف فرنسي و155 ألف أجنبي بفضل مرسوم "كريميو" الصادر عام 1870م والقاضي بتجنيس اليهود ومنحهم جميع الحقوق والصلاحيات، وليس هذا حبا في اليهود وإنما بنية عزل الأهالي [3]. ليرتفع مستوى التوطين خلال الفترة ما بين 1881-1882م إلى4000 عائلة، عندما قامت الإدارة الفرنسية بتهجيرها إلى الجزائر ومنحها مساحة 347286 هكتار مجانا في إطار تشجيع هذه الحركة، التي تدعمت بإنجازها بأكثر من 197 قرية إستيطانية أخرى لفائدة 30 ألف شخص نصفهم من أوربيوا الجزائر نفسها، مع أن بعض هؤلاء المستوطنين أجروا أراضيهم لمزارعين من الأهالي والبعض الآخر باعوا أراضيهم أصلا وتخلوا عن الفلاحة وكان عددهم حوالي 331 عائلة عام 1882م.

ونظير هذه التصرفات السلبية طالبت الإدارة الإستعمارية إعتماد 50 مليون فرنك من أجل بناء 185 قرية إستيطانية إضافية على مساحة إجمالية قدرها 380.000 هكتار؛ منها 300 ألف هكتار ملك للأهالي تم إنتزاعها بالقوة.بينما سلمت الإدراة الفرنسية 176 ألف هكتار فيما بين عامي 1881م و1899م قسمتها إلى 3206 حصة إلى المستوطنين الأوربيين وأغلبها بالمجان، ليبيعها بعد ذلك أصحابها من المعمرين في المزاد العلني إلى فلاحين آخرين كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي [4].

في سياق نفسه، صدر قانون التجنيس عام 1899م، قضى بجعل أبناء الأجانب الذين ولدوا بالجزائر فرنسيين تلقائيا، بالرغم من عدم رغبة البعض منهم التنازل عن جنسيتهم الأصلية، وهو الأمر الذي زاد من عدد الفرنسيين في الجزائر عام إلى نحو 752 ألفا عام 1911يضاف إليها 189 ألفا أخرى من الأجانب أجنبي [5].

---

1 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص39.

2 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص23.

3 - فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص ص72-73.

4 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، مرجع سابق، ص ص39-40.

5 - فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص ص73.

موازة مع الإستيطان الرسمي، إزدادت حركة الإستيطان الحر بفضل قانون "وارني" (Warnier) الصادر عام 1873م، عرف وقتها بقانون المستوطنين الذي يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش. يضاف إليه قانون عام 1887م المكمل له وكان أكثر مكرا وخبثا وخداعا، لأنه سمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل ووكلاء الأعمال، حتى يتمكن هؤلاء من الحصول على تلك الأراضي مقابل مبالغ زهيدة.مما مكن مصالح الإستيطان الأوربي في الحصول على مليون هكتار تقريبا خلال ثلاثين عاما، منها 450823 هكتار ملكت لصالح المستوطنين فيما بين عامي1880–1908م، بينما نجدهم لم يحصلوا في الفترة ما بين عامي 1830–1870م إلا على 481 هكتار [1]. وفي هذا دليل على تسارع وتيرة الإستيطان في هذه المرحلة. والجدول التالي التوضح ذلك:

السنـــــــــة	المساحة بالهكتار
1850م	115.000
1870م	765.000
1880م	1.245.000
1890م	1.635.000
1900م	1.912.000
1920م	2.581.000
1940م	3.045.000
1954م	3.028.000

أما فيما يتعلق بالريف الجزائري فقد بلغ عد المستوطنين الأوربيين من 119 ألف سنة 1871م إلى 200 ألف سنة 1900م، من بينهم إسبان ومالطيون وإيطاليون، وهم من المهاجرين المتشردين ذوي السمعة السيئة وأصحاب سوابق وماضي غير مشرف، ولهذا كان هدفهم تحصيل الثروة وليس الإستقرار وخدمة الأرض، فالفلاحة بالنسبة إليهم مشروعا وليس عيش.

تواصلت عمليات الإستيطان الحر بتواصل عمليات المصادرة للأراضي ومنحها للمهاجرين الأوربيين، فكان حجم المصادرة 427 ألف هكتار خلال أعوام 1909م و1917م سلمت منها 73 هكتار بالمجان. بهذا أصبح الأوربي يملك 2.123.288 هكتار من الأراضي الزراعية على حساب الفلاح والمزارع الأهلي عام 1917م [2].

---

1 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص34–35.

2 – المرجع نفسه، ص ص41–42.

والجدول التالي يعطينا فكرة أوضح عن حجم هذه المصادارت خلال الفترة ما بين: 1870-1950م التي تمت في حق أراضي الأهالي [1].

2.3. الأوضاع الزراعية والصناعية:

لم يقتصر عمل الأوربيين من الفرنسيين والأجانب على الزراعة فقط بل إمتد ليشمل أعمال أخرى كالصناعة والتجارة والتعدين، بينما نجد الغالبية العظمى من الأهالي لايمارسون سوى الزراعة فقط[2]، الأمر الذي ساعد المستعمر الفرنسي على تحقيق برنامجه الرامي إلى إستعباد الأهالي إقتصاديا تحقيقا تاما إلا بعض الشذوذ[3]، بعد أن تم له تفكيك القبيلة والملكية الجماعية والإستيلاء على أجود الأراضي ومنحها للمستوطنين، وإهمال المحاصيل المعاشية كالزراعة والحبوب، باعتماده على التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الإقتصاد الفرنسي والمصلحة المادية للمستوطنين، معطيا الأولوية لزراعة الكروم وإنتاج الخمور والحوامض والتبغ، وكذا إستغلال الحلفاء والفلين[4].

شكل القمح الزراعة الأساسية في الجزائر، حيث قدرت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بثلاثة ملايين هكتار القسم الأكبر منها خصص للقمح، حيث تزيد مساحة زرعه على 1.600.000 هكتار [5]. ويأتي محصول هذه الزراعة مرة في العام. وتخضع زراعة هذا النوع من الحبوب إلى مؤثرات طبيعية أهمها الجفاف إذا قلت الأمطار مما يجعل الأهالي مهددين بالمجاعة، كما أن الأهالي يفتقدون للإمتيازات المالية (القروض) والمعدات حديثة لرفع الإنتاج كتلك التي يمتلكها المزارعين الأوربيين، فلا يتبقى للأهالي سوى الأراضي الجرداء التي تستلزم عمل شاق ودائم وإذا حدث وأصابتهم جائحة ذهبت بالأخضر واليابس [6].

غير أن هذه الوضعية قد تفاقمت بتعرض زراعة الكروم في فرنسا إلى عدة أمراض أدت إلى ضعف الإنتاج وضياع الكثير من مساحات الكروم التي أصابها مرض " فيلوكسيريا " عام 1875م، وقصد تعويضها لهذه الخسائر؛ قامت الإدارة الفرنسية بتشجيع زراعة الكروم بالجزائر، وخصصت لذلك إمتيازات مالية قدرت بـ 20 مليون فرنك على شكل قروض لفائدة المستوطنين الأوربيين [7]، الذين اغتصبوا أجود الأراضي من أصحابها الأهالي وإستثمارها

---

1 - Benjamin STORA: **Histoire de l'Algérie colonial 1830-1954**, ENAL REHMA, Alger, 1996, p48.

2 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص26.

3 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص77.

4 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 253.

5 - عبد العزيز وطبان: مرجع سابق، ص ص26-27.

6 - أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص ص113-115.

7 - **Exposé de la situation de l'Algérie**: **présentér par M. le Gouverneur general chenzy**, **gouverneur general de l'algerie**, 14 nouvembre 1876, p46.

لصالحهم دون مراعاة المصلحة العامة، وإستغلت جل هذه المساحات المسلو لزراعة وإنتاج الخمور. فلم يبقى للأهالي فائدة من هذا الإستثمار الفرنسي سوى العمل لدى المعمرين كعمال أجراء مقابل أجرة لا تكاد تسد الرمق [1]. كماى ا الإستثمار على الفئات الضعيفة من الفلاحين أو الملاك الصغا وجعلها في خدمة كبار الحقول أو الملاك الكبار من خلال إستنزاف مدخراتهم المالية بسبب كساد السوق، فمحاصيلهم يسيرة ولا تكفي لتسديد ديونهم لتأمين لقمة العيش [2].

تطورت زراعة الكروم خلال الفترة ما بين 1881م و1885م وإرتفع إنتاجها من 16 ألف هكتار إلى 103 هكتار عام 1888م ثم قفز إلى 380 ألف هكتار عام 1947م. والجدول التالي يبين لنا تطور هذه الزراعة في الجزائر في الفترة ما بين: 1875-1947م [3]:

السنة	المساحة	الإنتاج
1875م	16 ألف هكتار	200 ألف هكتلتر
1888م	103 ألف هكتار	2.8 ألف هكتلتر
1914م	180 ألف هكتار	6.2 ألف هكتلتر
1947م	380 ألف هكتار	14.3 ألف هكتلتر

وأمام تخوف السلطات الإستعمارية من إمكانية حدوث ثورات الجائعين (الفلاحين) وتحت ضغط مزارعي الكروم بفرنسا؛ عمدت إلى الحد من زراعة الكروم من طرف المستوطنين [4].

وهو ما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بعدما ساءت محاصيل زراعة القمح بسبب توسع زراعة الكروم، حيث بلغ إنتاج القمح في عام 1920م حوالي 3 ملايين قنطار فقط، بعدما كان في عام 1918م 7 ملايين قنطار وأقل من 3 ملايين قنطار من الشعير في عام 1920م، بعدما كان 7.5 ملايين قنطار في عام 1918م [5].

إلى جانب زراعة الكروم هناك زراعة الحمضيات التي بدأ الإهتمام بها في القرن 19م نظرا لملائمة الظروف الطبيعية، وشملت كل من سهول متيجة وعنابة وسكيكدة والشلف والأغواط ووهران. وازدادت توسعا خلال

1 – أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص ص112-113.

2 – أندري برنيان وآخرون: الرجع السابق، ص362.

3 – عميراوي أحميدة وآخرون: **آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، منشورات(م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص61.

4 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص78.

5 - **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954**, revue politique idéologique et culturelle du parti de l'avant-garde socialiste, révolution socialiste N°07, Alger, 1972, p08.

الثلاثينات من القرن 20م، حيث بلغت مساحتها مايقرب من 50.000 هكتار، ويصل إنتاجها 500.000 طن، بينما بلغ حجم صادراتها نحو الخارج 150.000 طن في المتوسط سنويا (1). عرفت هذه الزراعة تطورا لتبلغ ماسحتها عام 1922م 6650 هكتار (2). أما زراعة التبغ فقد شغلت إهتمام السلطة خلال أواسط القرن 19م بقصد التصدير وقد تم إحتكارها من طرف المستوطنين (3)، كونها من الزراعات الشائعة بالمناطق الجبلية ببلاد القبائل وتمثل مصدر عيشهم. كما أن ممارسة هذا النوع من الزراعة يكون تحت مراقبة إدارية صارمة من السلطة، ويغطي ما مساحته 30 ألف هكتار بطاقة إنتاجية تقدر بـ 300 ألف قنطار في السنة (4).

توسع إهتمام الإدارة الفرنسية ليشمل أنواع أخرى من الزراعة وهي الحلفاء والفلين، وقد لقت الحلفاء إهتمام كبير لقيمتها التصديرية وتركز إستغلالها في السهول العليا الغربية، حيث بلغ حجم صاداراتها 140.000 طن عام 1925م. أما الفلين فقد تم إستغلاله أواسط القرن 19م في مناطق متعددة أهمها منطقة القل، وأصبح من بين أهم الصادرات في القرن 21م (5).

أدت هذه السياسة الزراعية بدورها إلى تقليص في حجم المساحة الزراعية الخاصة بالحبوب من 2.572.892 هكتار عام 1876م إلى 1.967.995 هكتار عام 1916م (6) كمثال على ذلك، كما تسببت في نقص المواد التموينية وبالتالي إنتشار سوء التغذية.

كذلك إتساع رقعة الزراعات التجارية التصديرية التي جعلت من الجزائر المصدر الأول للخمور في العالم وإرتباطها إقتصاديًا بفرنسا إنتاجًا وتصديرًا؛ إلى بروز نوعين من القطاع الزراعي: أحدهما تقليدي ضعيف يشرف عليه الأهالي في المناطق الداخلية الفقيرة، والثاني حديث متطور يحكمه المستوطنون ويشمل المناطق الساحلية والتلية الخصبة والغنية.

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فلا يقل سوءًا عن الزراعة، ومن مظاهر ذلك؛ تراجع تربية المواشي التي تعد الثروة الوحيدة والأساسية في حياة الأهالي لاسيما في المناطق الداخلية والجنوبية للبلاد. فبعد أن بلغ عدد رؤوس الأغنام في الحالات العادية نحو 8 ملايين رأس عام 1919م صار العدد عام 1927م 3.3 مليون رأس (7) بسبب فقدان الأهالي لمراعيهم والجفاب الذي كان يصيب البلاد بين فترة وأخرى، ضف إلى ذلك إهمال الإدارة الفرنسية

1 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 235.
2 - عميراوي أحميدة وآخرون: المرجع السابق، ص61.
3 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، مرجع سابق، ص 255.
4 - أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص 118.
5 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، مرجع سابق، ص 255.
6 - المرجع نفسه، ص 255.

7 - **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954**, Op- cit, p08

لشؤون الأهالي في هذا الجانب والعمل على راحة المستوطنين والمحافظة على ثرواتهم والإعتناء بالأراضي التي بيدهم وبيد الإستعمار وتوسيعها.

وفي مجال الصيد البحري فحركته نشطة، لكن أسواقه وصناعته تكاد تكون في مجملها بيد جماعة من الإيطاليين والإسبانيين [1]. فالعرض الوجير للجانب الفلاحي والزراعي للأهالي، يبين لنا بأن ثروة البلاد من محاصيل وأراضي وموارد مختلفة، إنما هي بيد المستعمر الفرنسي، ونفعها يعود على المستوطنين الأوربيين ولا يبقى للأهالي سوى فتات الموائد.

إذا كنا قد تحدثنا سابقا عن إستيلاء المستعمر عنوة واقتدارا على مجمل ما فوق الأرض؛ فهو بذلك قد إستولى إستيلاء مطلقا على ما تحت الأرض، هذه الأرض التي تحوي الكثير من المعادن والمناجم والثروات المعدنية كالفوسفات، الحديد، الرصاص والزنك...إلخ. هي كلها بيد المستعمر ولا حظ فيها لإبن الجزائر إلاّ للذي سعد بالعمل كأجير بسيط عند الفرنسيين [2].

تأكيدًا لما جاء، كتبت جريدة " إيكو دالجي " (L'echo D'alger) على لسان "جون ريتشارد" مقالا يصف هذه الوضعية؛ وهذا بعض ما جاء فيه: «**في المحادثات التي أجريتها مع بعض الرسميين في الجزائر...أنقل صورة إفريقيا التعيسة والتي ألخصها في بعض الملامح: هو بلد غني بالنباتات الزيتية وفقير من حيث الزيت، بلد غني بالصوف لكن لا ينسج الأقمشة، بلد يملك الفحم الحجري ومناجم الحديد، لكن لا يملك لا الأفران العالية ولا مصانع الفولاذ والحديد، بلد غني بالسواحل والموانئ والملاحين، لكن لا يملك أية ورشة لإصلاح السفن. بإختصار؛ فهو البلد الذي تكثر فيه المواد الأولية ذات الجودة العالية، والذي حرمه عالمنا من المعامل ومصانع التحويل بسبب سوء التنظم**» [3].

بدأ الإهتمام الفرنسي بالصناعة الإستخراجية الآلية منذ منتصف القرن 19م، ومنطقة الونزة على سبيل المثال كان يستخرج منها 60% من الحديد يصدر إلى الخارج بإتجاه أنجلترا، لأن معامل فرنسا لم تكن مهيأة وقتها لإستخدام هذا النوع. بلغ مجموع ماتنتجه الجزائر في هذه الفترة حوالي 3 مليون طن سنويا، من خلال ما يوجد بالجزائر من مناطق أخرى متعددة، مثل منطقة بني صاف في الغرب وفي وادي الشلف وفي جبال الظهرة، حيث بلغ مجمل صادراتها حتى عام 1900م نصف مليون طن، لترتفع إلى ثلث المليون طن عام 1913م.

وصل عدد المناجم الصغيرة والمتوسطة 30 منجمًا إستخرجت منها مختلف المعادن، لاسيما منها الفوسفات الذي إستخرج بكميات كبيرة عام 1903م. أما الفحم الذي تم إكتشافه عام 1918م فلا يزيد إنتاجه عن 300

1 - أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص ص122-123.

2 - المصدر نفسه، ص ص124-125.

3 - L'echo D'alger: 09 Février 1945.

طن سنويا، تم إستخرجها من منجم قنادسة بمنطقة كلومب ببشار وتصديرها كلية صوب مراكش وإسبانيا بالرغم من حاجة البلاد لها. بالإضافة إلى الرصاص والزنك والنحاس والزئبق وغيرها [1].

ما يمكن أن يقال في هذا الباب؛ أن الإدارة الفرنسية عملت على سحق والقضاء على كل حركة تهدف لتطوير الصناعة في الجزائر، حتى يسهل عليها إمتلاك الأرض وما تحت الأرض وإستثمارها في حدود الكفاية لها ولباقي المستوطنين الأوربيين، بينما راودت مسألة تطوير الصناعة المحلية في الجزائر مكانها، لأن تطوير الصناعة في الجزائر؛ معناه مزاحمة فرنسا الأم صناعيا، وهذا ينافي مصالح الإستعمار الفرنسي من جهة، ويسمح بتطور اليد العاملة الجزائرية صناعيا فترتفع بذلك الأجور من جهة أخرى، وبذلك يصبح الأهالي في غنى عن العمل الفلاحي عند المعمرين مقابل أثمان بخسة، وهذا يتعارض بطبيعة الحال مع مصلحة الدخلاء من الأوربيين [2]. والنتيجة في الأخير أن الصناعات المحلية قد اقتصرت على الصناعات المتوسطة كالمطاحن والمدابغ وتعليب السمك والتبغ والكبريت والزيت [3]، حتى أن هذه الصناعات اليدوية الجزائرية لم تستطع الصمود أمام المنتوجات الصناعية الفرنسية، كونها سلعة وضعية معروفة في العالم لكثرتها وقلة أسعارها، الأمر الذي أدى بالصناع المحليين؛ التخلي عن أماكنهم وإغلاق معاملهم شيئا فشيء حتى اختفت الأسواق وحلت محلها دكاكين عصرية أوربية [4].

3.3.الأوضـــاع التجاريـــــة:

ما قيل عن الصناعة يقال عن التجارة التي كانت بمثابة معولا هدامًا يعمل على تحطيم الكيان الجزائري، بعدما سعت الإدارة الفرنسية إلى تعميم سياستها الاحتكارية، وتجلى ذلك من خلال إلزامها التجار الجزائريين بنقل بضائعهم على السفن الفرنسية الخاصة وحصر دورهم في بيع بضائعهم وهي فائض الحاجة؛ إلى شركات الاحتكار والتجارة كالأصواف، التمر، التبغ، الحبوب، الزيت وغيرها، مقابل ما يحتاجونه من مواد إستهلاكية من المستوردين. فهم من جهة يستهلكون أكثر مما ينتجون ومن جهة أخرى ليس لهم دور فعال في حركة التصدير والتوريد، فيحال بذلك جيش جرار من الفلاحين الجزائريين إلى خانة الفقر المستمر والخراب العاجل، كيف لا والتاجر الجزائري بعيدا عن الحكم وغائب عن الميادين الإدارة والمجالس [5].

---

1 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص ص117-119.

2 – أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص126.

3 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,O.P.U, Alger, 2005, pp35-36.

4 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص79.

5 – أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، مصدر سابق، ص127.

أما الملاحة فلم تعد هناك ملاحة جزائرية، وأصبحت المبادرات الخارجية محتكرة باحتكار فرنسا للملاحة البحرية. أما الطرق فقد قامت فرنسا بتعبيدها وفق المخطط القديم لها، وكل هذا وغيره كخط السكك الحديدية وإنجاز المرافئ تم إنجازه بسواعد الأهالي بهدف خدمة لمصالحها الاقتصادية [1]، المتمثلة في تسهيل عمليات إستغلال المناجم ونقل المعادن إلى موانئ التصدير التي طورتها من أجل استيعاب المواد الأولية وغيرها [2].

جاء في تقرير لوزارة الحربية الفرنسية حول حركة التجارة على السواحل خلال عام 1839م، أن حجم الصادرات بلغ 5076 طن، بينما بلغ حجم الواردات 26182 طن، ومعنى هذا أن التجارة في هذه الفترة عرفت نشاط كثيفًا في الموانئ الجزائرية. أما عن المدن كمثال على ذلك-النشاط التجاري-فقد خرجت 459 سفينة من ميناء سكيكدة ودخلت 446 سفين، ليبلغ بذلك التصدير 5076 طن والواردات 26182 طن [3].

ولعل ما شجع هذا النشاط فيما بعد؛ هو الإعفاء الجمركي المتبادل بين الإتحاد الجمركي بالجزائر وفرنسا عام 1884م، حيث شكلت الجزائر مانسبته 40% من مبادلات فرنسا مع مستعمراتها. ولأجل هذا كانت مجمل وسائل الإتصال والطرق الحديدية وكذا الموانئ المنجزة وفق متطلبات وإحتياجات التجارة الاستعمارية [4] من جهة، واستنزاف ثروات البلاد من جهة ثانية. ففي عام 1920م مثلا وحسب الإحصائيات الرسمية لإدارة الإحتلال؛ صدرت فرنسا ما قيمته 1597000 فرنك، واستوردت في الوقت ذاته 336851000 فرنك، ويتضح من خلال هذا المثال؛ الخلل الحاصل في حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال هذا العام 1920م، حيث نجد أن قيمة الواردات قد فاقت نسبة الصادرات بنسبة 100%، ورغم هذا فان الخلل في حجم هذه التبادلات يصب في مصلحة السلطة الفرنسية، وبشكل كبير خلال سنوات الثلاثينات والأربعينات الفارطة، ليبلغ ذروته عشية إندلاع ثورة نوفمبر 1954م. وحقيقة كل هذا نلمسها من خلال تصريح الحاكم العام للجزائر" تريمان " (Triman) أمام المجلس الأعلى للدولة بفرنسا حينما صرح قائلا:« **إنه في أقل من قرن من الزمن، وبعد إتمام عملية الإستعمار، أصبحت الجزائر إقتصاديا، ليس فحسب تكفي نفسها بنفسها ولكن؛ أيضا بإمكانها المساهمة في الأعباء المالية للوطن الأم**» [5].

---

1 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص79.

2 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 256.

3 - عميراوي أحميدة وآخرون: المرجع السابق، ص ص35-36.

4 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, pp39-40.

5 - عمار هلال: المرجع السابق، ص ص286-287.

4.3. فرض الضرائب على الأهـــالي:

إنتهجت الإدارة الفرنسية سياسة ضريبية كوسيلة من وسائل الضغط ضد الأهالي لإرغامهم على الإستسلام من جهة، ومن جهة أخرى بحثا عن مورد مادي آخر يُسد حاجيات ومتطلبات المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر، فكانت الضرائب الحل الأنسب لذلك، وهي أحد أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان الإحتلال، ذلك لأن الشعب الجزائري قد خضع لتشريع ضريبي خاص دون أن يكون له مقابل يستفيد منه، سوى أنهم يقومون بدفع الضرائب الفرنسية بالإضافة إلى مجموعة أخرى سميت بالضرائب العربية، وهي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن وأخرى على الأفراد. وكان هذا النوع من الضرائب يتم دفعه بشكل عشوائي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، ليتم تقسيمه فيما بعد إلى أربع أنواع وهي: الضريبة على الأرض (العشور، الحكر)، الضريبة على الماشية (الزكاة)، ضريبة الرأس وضريبة اللزمة. بالإضافة إلى كل هذا هناك الضرائب المفروضة على القبائل والأفراد الذين حملوا السلاح. علما أن عملية جمع وتحصيل هذه الضرائب يتم بواسطة القياد وشيوخ القبائ برعاية المكاتب العربية في المناطق العسكرية وبواسطة مفتش الضرائب في المناطق المدنية [1].

إستنزفت الضرائب (العشور) في حدود عام 1873م ما بين 13 و14% من مداخيل الفلاحين، وقدرت قيمتها السنوية ما بين عامي 1877م و1892م بنحو 12.8 مليون فرنك، أما ضريبة اللزمة في بلاد القبائل والأوراس وبلاد النمامشة فقد بلغت قيمتها ما بين 3 و4% من الدخل يضاف إليها ضريبة السُّخرة [2].

إنخفض مردود الضرائب العربية بحد أقصى قدره 21 مليونا في عام 1887م إلى 15 مليون في عام 1910م و 13.8 مليون عام 1918م، إلا أن المبلغ الإجمالي للضرائب التي دفعها الأهالي لم تتوقف عن الإرتفاع على الأقل منذ عام 1910م. فحسب التقرير الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ "دومارغ" (Doumergue) إنتقل هذا المجموع من 35.628.182 فرنك في عام 1901م إلى 41.600.000 فرنك في عام 1907م و 44.853.000 في عام 1911م، كما إرتفع الناتج الإجمالي للضرائب التي يدفعها الأهالي بنسبة 26% من 1901م إلى 1913م، بينما كان إرتفاع عدد السكان بنسبة 16% تقريبا وإنخفضت أملاك العرب وعدد مواشيهم. وفي عام 1918م قررت فرنسا إلغاء الضرائب العربية، واخضعت الأهالي منذ ذاك الحين إلى نفس النظام الجبائي المفروض على غيرهم من الأوربيين وأصبحوا يدفعون 16% من مبلغ الضرائب المباشرة و18% من الضرائب غير المباشرة و27% من المبلغ الإجمالي. وبهذا تم تحقيق المساواة الجبائية بصورة متأخرة [3].

---

1 – شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة–الغزو وبدايات الإستعمار 1827–1871م**، ج1، المرجع السابق، ص ص392–394.

2 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص ص257–258.

3 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954م**، ج02، المرجع السابق، ص ص309–313.

وعليه تعتبر هذه الضرائب جزية؛ على المغلوب أن يدفعها للغالب في ظل سياسة اللامساواة التي أصبحت أكثر فداحة [1]، فمن مظاهرها دفع الأهالي ما نسبته 76% من الضرائب المباشرة في حين لا يملكون سوى ما نسبته 38% عام 1912م [2]، الأمر الذي ضاعف شقائهم ودفعهم مضطرين إلى بيع ما بيدهم من حيوانات بسبب هذه الضرائب [3].

5.3.الإستقلال المالي للجزائر لعام 1900م:

لم تجد الإدارة الفرنسية بُدًا أمام الضغط المتزايد للمستوطنين غير الاستجابة لمطالبهم الاستقلالية الصاخبة، وذلك في أواخر القرن 19م، حيث قامت بإنشاء ما يسمى بالنيابات المالية الجزائرية (Délégation Financières) بتاريخ: 25 أوت 1898م، مهمتها الإشراف على عملية جباية المداخيل الجزائرية. غير أن هذا المكسب لا يعد إنجازا مقارنة بمستوى حاجياتهم واحتجاجاتهم المتزايدة، مما اضطر الحكومة والجمعية الوطنية الفرنسيتان إلى الرضوخ مرة أخرى لمطالبهم، ليصدر البرلمان الفرنسي قانون 19 ديسمبر 1900م، قضى بمنح الجزائر ذاتية التسيير المالي وعلى إدراج كل الإرادات المحصلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائرية وعلى وجوب تعاون الحاكم العام والنيابات المالية في إعداد وتحضير مشروع ميزانية الجزائر، وإرساله فيما بعد إلى باريس من أجل المصادقة والإعلان عليه [4].

بالنظر إلى هذا الإمتياز الجديد وتواجد المستوطنين وتأثيرهم في كافة مراكز الإدارة الفرنسية كالدوائر التنفيذية والاستشارية، القضائية، الإعلامية بالجزائر، يضاف إليه التمثيل النيابي في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس؛ هي عوامل ساعدت على تجسيد التوجه السياسي و الاقتصادي للمستوطنين، وجعلت منهم سادة البلاد الفعليين بتحكمهم في الشؤون المالية والإقتصادية الجزائرية وسن القوانين المتعلقة بالبلاد وفق ما تمليه مصالحهم وأهوائهم على حساب الأهالي، الذين أهملت مطالبهم و لم يعد لهم وجود في القاموس الفرنسي الخاص بالشؤون الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصقوا بالتراب تماما نتيجة البؤس والفقر المدقع الذي قذفتهم به الإدارة الفرنسية، رغم أنهم –الأهالي- يشكلون أكثر من نصف موارد الخزينة [5].

وفيما يخص الآثار الجانبية الناجمة عن تطبيق هذه القوانين المتعلقة بالملكية على الأهالي بروز ظاهرة الربا، بسبب حاجة السكان من الأهالي إلى دفع الضرائب والرسوم القانونية، وكذا تسجيل الملكيات الفردية وإقامة

---

1 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج1، المرجع السابق، ص 37.

2 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص 235.

3 – أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص341.

4 – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، مرجع سابق، ص 235.

5 – المرجع نفسه، ص ص235-236.

الدعاوي القضائية ضد الإدارة الإستعمارية وسياستها الناجمة عن أعمال المصادرة والحجز التي لا تنتهي. فكانت تصل نسبة الفوائد إلى 120% ومدة التسديد لا تتجاوز الأسبوع، الأمر الذي أدى بإدارة الشؤون الأهلية لإبداء ملاحظتها في هذا الشأن عام 1879م بقولها: «**إن جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأة الربا، فهم مدينون بمبالغ طائلة، ولن تكون المحاصيل الجيدة إلا علاجا مؤقتا لهم. إنهم يندفعون نحو خرابهم**». ولهذا شكل الربا الخطر الأكبر لاسيما في الفترة ما بين عامي 1865م و1872م نتيجة سلسلة من الكوارث كالأوبئة التي حصدت أعلى نسبة من الضحايا في تلك المناطق، بالإضافة إلى تبعات الحرب وأعمال الإنتقام فجعلتها خرابا [1].

II. القضـــاء على الطوائـف الحرفيـة (البرانيـة):

وجدت الطوائف الحرفية [۞]أو النقابات الحرفية في الجزائر قبل الإحتلال وفي المدن الرئيسية كالجزائر وقسنطينة [2]، يعيش بها سكان قدموا إليها حديثا أو أجانب عنها وهم فئة (البرانية) [3]. إنتظمت مختلف الصناعات التقليدية في المدن على شكل تنظيمات مهنية، فكان هناك تنظيمات للدباغين، للإسكافيين، لصانعي البرادع، لحائكي الصوف والقطن والحرير، للمطرزين، لصانعي البراميل، للنجارين، للحدادين، لصانعي الأسلحة، وصانعي المجوهرات...إلخ [4]. وكان هؤلاء الحرفيين منخرطين في شكل جمعيات أو نقابات تجمعهم المصلحة الواحدة تسير من طرف (الأمين) وهو المشرف، الذي يعمل كواسطة بين الجمعية والسلطة، كما يعمل على حفظ الأمن والتنظيم الإجتماعي وجمع الضرائب من جهة، وتلبية رغبات أصحاب السلطة من جهة ثانية [5]، بينما يزاول مجموع هؤلاء الأمناء نشاطهم تحت سلطة شيخ البلد [6]. والملاحظ هنا أن ما يميز هذا النظام الضريبي؛

---

1 – مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص ص58-59.

۞ – **مصطلح الطوائف الحرفية**: إستعملت في أدب الأصناف مصطلحات عديدة للدلالة على التجمعات الحرفية خلال فترات زمنية مختلفة، منها مصطلح الجماعة، الطريق، السياج، الصنعة، والتي إستعملت في مصر وإختفت مع نهاية القرن الثمن عشر. أما في الجزائر فقد إستعمل مصطلح "الجماعة" للدلالة على التنظيمات الحرفية أو التنظيمات البرانية، حيث نجد جماعة بني ميزاب، جماعة الجيجلية، جماعة البنائين...إلخ. للمزيد أنظر: عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700–1830م**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج01، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، إ/ د. مولاي بالحميسي، الجزائر، 2000-2001م، ص144.

2 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900م**، ج01، المرجع السابق، ص102.

3 – شنتوف الطيب: " **تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر–تشكل الطبقة الأجيرة** "، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015م، ص206.

4 – عبد اللطيف بن أشنهو: " **تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر–تشكل الطبقة الأجيرة** "، المرجع السابق، ص40.

5– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900م**، ج01، المرجع السابق، ص102.

6– المرجع السابق، ص102. أنظر أيضا: صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص337.

ملائمته لواقع البلاد، حيث تُحصل الضريبة وفق طبيعة إنتاجها المحلي ووضعها الإجتماعي، مثال ذلك: ضريبة المعونة والهضاب العليا التي تأخذ منها الغرامة، أما باقي المناطق التلية فتأخذ منها ضريبة العشور، وهكذا.

كما أن هذا التنظيم المهني (الطوائف الحرفية)، يشبه التنظيم المهني الذي كان سائدا في أوربا خلال القرون الوسطى، حيث يملك المعلم وسائل الإنتاج ويدير العمل ويقوم بتعليم المبتدئين أصول الحرفة.

لهذا سُن هذا النظام ضريبي لأنه يتلائم مع أوضاع البلاد الاجتماعية وقتها، فالسلطة تتعامل مباشرة مع أمناء النقابات المهنية ورؤساء المجموعات السكانية بالأرياف، بدل اللجوء إلى الأفراد في إستخلاص ضرائبها وجباياتها حسب الحاجة، ما جعل عمل الإدارة الجزائرية عملا غير مباشر ذو طابع شبيه بالنظام الإقطاعي، تهدف من ورائه إلى إحكام سيطرتها على وسائل الإنتاج وأخذ حصتها من ذلك [1].

أجمعت المصادر الفرنسية على تسمية هؤلاء البرانية القادمين من الأرياف صوب المدن؛ بالشريحة المائعة من السكان، ونظرا لغياب الأمن خلال السنوات الأولى بسبب الهجمات التي إقترفها بعض الأجانب عن المدينة؛ أصدر الحاكم العام بداية عام 1838م قرارا يقضي بجمع البرانية في ستة إتحادات وهي: القبائل، البساكرة، الميزابيين المنحدرين من مزيتة، الأغواطيين والسود [2]. ولهذا فقد إتسم نظام الطوائف بالدقة والفعالية إلى غاية الإحتلال الفرنسي [3]، الذي عرف تواجد الكثير من الطوائف الحرفية لاسيما منها المتواجدة بقسنطينة التي ذكرنا بعضا منها في مقدمة هذا العنصر [4].

فبقدر ما كان هذا التنوع في العمل الحرفي جغرافي كان يبدو جليا أيضا تقسيما طائفيا، حيث نجد لكل حرفة طريقها وفي الوقت نفسه هي إختصاص لجماعة عرقية أو قبيلة، مثال ذلك اليهود الذين يحتكرون صناعة المعادن النفسية في مدينة الجزائر، وبنو ميزاب الذين يحتكرون المطاحن العمومية والمخابز، كما يشتغل البسكريون حمالين أو مسيرين للحمامات العمومية، أما الأغواطين فيشتغلون في التنظيف، بينما يحتكر سكان بلاد القبائل البناء، ويقدم الزنوج الخدمات المنزلية ...إلخ [5]. ونتيجة لهذا تحولت الطوائف الحرفية في نظر أعضائها إلى ماهي عليه العشيرة أو القبيلة بالنسبة لسكان الريف، وأضحى الإطار المهني هو عامل التضامن [6].

---

1 – ناصر الدين السعيدوني: **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص244.

2 – شنتوف الطيب: " **تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر–تشكل الطبقة الأجيرة** "، المرجع السابق، ص206.

3 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900م**، ج01، المرجع السابق، ص102.

4 – صالح عباد: المرجع السابق، ص ص337–339.

5 - ال مرجع نفسه، ص339. أنظر أيضا: شنتوف الطيب: " **تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر–تشكل الطبقة الأجيرة** "، مرجع سابق، ص207.

6 - المرجع نفسه، ص ص209–210.

وحسب "شنتوف الطيب"؛ فإن الطوائف الحرفية عرفت تنظيما محكما، من خلال الترتيب السُلمي في الإتحادات المهنية وبين المهن من جهة، وأفراد المهنة من جهة ثانية. فكان هناك مثلا إتحادات بارزة عن مثيلاتها تضم أكبر الوحدات الحرفية أعدادا تصل إلى عشرين عاملا وهي نادرة الوجود، فقسنطينة تتقاسم بها ثلاث مجموعات صناعة الجلود كما يلي: 33 مدبغة تضم 150 فردا، 75 معملا للسروج تضم 210 عامل، 167 معمل سكافة بها 480 عامل، يعني ما يعادل خمسة أشخاص في كل مدبغة وثلاثة في كل معمل للسروج وتقريبا نفس العدد في كل معمل سكافة. غير أنه بإمكان الوظائف الحرفية والتجارية ألا تكون منفصلة مثلما كان عليه الحال في قسنطينة، حيث نجد الحرفيون يقومون ببيع الإغراض التي يصنعونها بأنفسهم، كما نجد أن مختلف صنوف المهن تتمتع بنضم صارمة وقواعد حازمة في التوظيف وتقديم وتنظيم العمل، وهذا ما يتجلى من خلال التمايز الموجود بين المتربص والصانع والمعلم [1]. كما عن طبيعة نظام الطوائف وتقاليده الراسخة أن الحرفة في الأسرة الواحدة متوارثة على إمتداد جيلين على الأقل، لذا نجد الأسر حريصة كل الحرص على أن تظل أسرار الحرفة وتقنياتها لا تتعدى حدود نطاقها، وهو ما يترجمه المثل الشعبي المتداول إلى غاية يومنا هذا: " وشكون [2] عدوك؟ صاحب حرفتك"، وحسب قانون الأسواق فإن: «...**وإبن المعلم معلم في مضرب أبيه، هذا هو القانون بين الجماع [بين الجماعات]** ...» [3]. وهو نظام يكاد يكون نفسه نظام الطوائف الحرفية الأوربية الذي سبق ذكره.

خصصت إدارة الإحتلال في البداية أمانة لمراقبة جميع الطوائف الحرفية وتوظيفها، ولعل السبب في ذلك حسب "أبو القاسم سعد الله" خوف السلطات الإستعمارية من تجمع الثروة عند أصحاب الحرف وإستغلالها في أغراض سياسية ضدها، بالإضافة إلى رغبة الكولون في السيطرة على كل شيئ. فمسألة القضاء على هذه النقابات–الطوائف الحرفية–هي نفسها مسألة القضاء على ملكية الأرض في الريف، وبالتالي يجب أن تختفي حتى تخلوا لهم الساحة. في هذا السياق فكرت سلطات الإحتلال بتعويض نظام الطوائف الحرفية بأجهزة أخرى تكون أكثر مرونة في نظرها للمراقبة والتحكم، بداعي أنها آخذة في التضخم شيئًا فشيئًا لدرجة أنها أصبحت تشكل تهديدا للأوضاع. فما من السلطة الفرنسية أن تدخلت فيها عام 1838م بدعوى التنظيم لكن دون نتيجة، ثم عاودت الكرة عام 1851م. ونظرا لأهميتها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، قام الإحتلال بالتضييق على أصحابها عن طريق الرقابة المالية والسياسية، فتسبب ذلك في معاناة سكان قسنطينة ومؤسساتها عام 1837م من الخراب والتدهور مدة من الزمن، نتيجة هدم الأحياء الشعبية وإحلال مكانها المنازل الأوربية، الأمر الذي أدى

1 - شنتوف الطيب: " **تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر–تشكل الطبقة الأجيرة** "، المرجع السابق، ص207.

2 - كلمة عامية تقابلها في الفصحى: إيش يكون، من يكون؟

3 - عائشة غطاس: المرجع السابق، ص157.

بأصحاب بعض الحرف كالدباغين والإسكافيين إلى مغادرة المدينة، بينما آثر البعض الآخر البحث عن مصادر أخرى للرزق (1).

من جهة أخرى أدى تغلغل الرأسمالية عبر المدن بعد العسكريين إلى كسر الحواجز وإدخال تغيرات ونماذج ونماذج المهن والهياكل بصفة تدريجية، بعد تفقير سكان المدن والأرياف جراء التهديم الكلي وإنتزاع الممتلكات وإرتفاع مستوى الضرائب والمضاربات والمنافسة على المواد الفرنسية الخاضعة للضريبة، والتي تبين الفروق الشاسعة بين الملكية العقارية للسكان الأوربيين (2)، وهذا ما أدى إلى توجيه الإنتاج نحو التصدير، مثال ذلك إنتاج الأصواف والأخشاب التي صدرت تحت ضغط هذه الضرائب، حيث إرتفعت أسعار المواد الأولية بالنسبة للحرفيين كإرتفاع أسعار جلود الماعز من 150 فرنك إلى عام 1883م إلى 220 فرنك عام 1906م و250 فرنك عام 1911م (3).

أما عن المدن الساحلية خلال السنوات الأولى للإحتلال ولا سيما منها الجزائر فقد شهدت تقلبات هامة، منها إنتزاع جزء هام من ملكيات السكان، الأمر الذي أجبر هؤلاء السكان إلى الهجرة إلى داخل البلاد وخارجها بإتجاه البلدان العربية والإسلامية، بينما فضل البعض الآخر منهم العيش في كنف الفقر المدقع ليوضع في تخوم البروليتاريا، حيث لا وجود لمساكن قارة ولا مهن محددة. وهي الحال التي وصفها لنا "حمدان خوجة" في كتابه (المرآة) متحدثا عن هؤلاء الناس اللامنتمون والبؤساء الذين فقدوا وظيفتهم، بسبب تهديم بعض السواق الحرفية الكبيرة بالجزائر. يضاف إلى هؤلاء الحرفيين البروليتاريين، التجمعات العمالية " البرانية " الوافدة من مختلف المناطق، والتي لاتملك سكن قار وهم: الجزارين، الخبازين، عمال يدويون، حاملي المياه، سائقي الحمير، عمال مقاهي، طحانين، العاملون في الحدائق...وغيرهم (4). وقد أدى هذا الوضع إلى إستياء أهل المدن وتضمرهم من هذه العناصر الوافدة، بحسب ما جاء في أبيات من قصيدة الشيخ "الحداد الرحموني" التي يقول فيها:

واش تنظروا فيها هلكت   راهي فســدت

مابقت تسمى بلدة

إنحشرت برهوط إندلعت   فيها سكنــت

هذا يجي وهذاك يغدا

---

1 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م**، ج01، المرجع السابق، ص106.

2 - المنور مروش: **النواة العمالية الأولى في الجزائر في أواسط القرن التاسع عشر**، "دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ع03، الجزائر: من 3 إلى 9 نوفمبر 1969م، ص 248.

3 - عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص ص244-245.

4 - المنور مروش: مرجع سابق، ص 248.

بالقبايل راهي تحشات   والشاوية كلتهم جاءت

بني ميزاب أقوات سلعات   الخموس عرات الأمات

كما أشار أبو "القاسم سعد الله" إلى ظاهرة تعالي أهل المدن على سكان الريف قائلا: «...**ولكن المجتمع الحضري كان في الغالب ينظر شزرا إلى هؤلاء البرانية، فهو يريد تجارتهم وأموالهم وبضائعهم ويدهم العاملة ولكنه لا يريد بقائهم في المدينة ومنافستهم وعاداتهم الخشنة التي لا تتفق مع عاداتهم الرقيقة...**»[1].

ولكن رغم الموقف السلبي للمستعمر تجاه الطوائف الحرفية، فقد حاولت إدارة الإحتلال الإستفادة من هذا التنظيم من حيث الخدمات والمعلومات، فأما الخدمات أو اليد العاملة فأمرها بين، وأما المعلومات فقد إستغل الفرنسيون العمال للحصول على أخبار المناطق الداخلية التي لم تحتل بعد، من حيث عدد السكان والقيادات والخلافات الداخلية والثورات والطرقات والأسواق...إلخ.

أما فيما يتعلق بالجانب الإحصائي لتعداد أصحاب المهن والحرف والذي يبين مدى أهمية هذه الفئة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية؛ فقد بلغ عدد العاملين بالطوائف الحرفية بالعاصمة عام 1838م 3382 شخصا، ولم يلبث أن ارتفع هذا العدد إلى 4.487 عاملا في أول جانفي عام 1839م وسبب هذا الإرتفاع؛ الأشغال التي كانت تجرى في مدينة الجزائر وإلى إرتفاع الأجور [2]، بين زواويين وميزابيين وأغواطيين وبساكرية...إلخ. لكن يبقى هذا العدد غير ثابت؛ إما لإضطراب المعلومات أو لكون العمال كانوا يأتون موسميا ثم يرجعون حسب الظروف، ومن ثمة كان العدد غير مستقر. مثال ذلك: عدد الأغواطيين عام 1838م كان 91 عامل وإرتفع إلى 116 عام 1839م. أما من خلال سجل 1839م فإن توزيع العمال كان على النحو التالي:

المنطقة	عدد العمال
قبائل الزواوة	2.829
الميزابيون	703
البساكرية	814
الزنوج	408
قبائل المزيتة	273
الأغواط	116
المجموع	5.243

1 – عائشة غطاس: المرجع السابق، ص28.

2 – المنور مروش: المرجع السابق، ص 248.

إزداد عدد العمال عام 1844م ليصل إلى 9.670 عامل، وهي زيادة تعبر عن رغبة الجزائريين في الحصول على فرصة عمل بالعاصمة رغم الحواجز التي كانت تحول بينهم وبين الفرنسيين. وفي عام 1849م وصل العدد إلى 10.742 عامل مؤقت من البساكرية والزواوة والميزابية [1] منتشرين عبر مدن الجزائر، البليدة، القليعة، شرشال، وهران، مستغانم، قسنطينة، عنابة، سكيكدة. وفي الواقع يظهر هذا الرقم منخفضا مقارنة بالسنوات التي سبقت أزمة 1846-1849م، كما أن هذا الإنخفاض قد مس أيضا سكان المدن الأصليين، حيث وصل عددهم إلى 85131 نسمة عام 1846م و60928 نسمة عام 1849م، وأرجع سبب في ذلك إلى إنتشار وباء الكوليرا وتوقفر أشغال البناء في المدن الكبرى وإلى هجرة فئة كبيرة من العمال إلى المناطق الداخلية الريفية للعمل لدى المعمرين أو عند القبائل كمحاصصين، حصادين، عشابين أو رعاة...إلخ [2].

تطور عدد الطوائف الحرفية ليبلغ 18055 حرفيا عام 1855م ثم 19248 عام 1856م في معضم مدن الجزائر، تضم هذه الأرقام كل من النساء والأطفال، كما أن جميع البرانية لم يكونوا عمالا. وإلى جانب العمال الأوربيين، كان جزء من سكان المدن يعملون كحمالين وخدم، والبعض الآخر يعمل خارج المدن في ورش الأشغال العمومية والمحاجر ومناجم النحاس والرصاص التي بدأت السلطات الإستعمارية في إستغلالها في نهاية عام 1840م، وكان يشتغل بها ما يقرب من 600 عامل عام في الفترة مابين 1848-1849م و2708 عامل عام 1848م يشتغلون في المحاجر.

في عام 1862م بلغ عدد العمال من الأهالي 179 عاملا من أصل 528 يشتغلون المناجم و426 بحارا من أصل 3335، وفي السنة ذاتها وحسب الإحصائيات الرسمية بلغ عدد المنشآت الصناعية في ولاية الجزائر 812 منشأة، يشتغل بها ما عدده 1698 عاملا حيث يشكل الجزائريون النسبة الضئيلة منهم [3].

لقد ظلت الإدارة الفرنسية المحلية تشهد عاجزة؛ سقوط صناعة كانت مزدهرة يوما ما [4]، لكنها أقدمت في عام 1868م على تدمير هذه الصناعات التقليدية بشكل مباشر عندما أصدرت قانون يقضي بإلغاء نظام الطوائف الحرفية [5]، الذي حرر أصحاب الصناعات من قانون المهنة وأضعف بالضرورة منطق إعادة إنتاج النظام الحرفي [6]. وبهذا إنتهت آخر قلعة من قلاع العهد القديم في الجزائر في نظر المحتلين الفرنسيين.

---

1 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م**، ج01، مرجع سابق، ص108. أنظر أيضا: المنور مروش: المرجع السابق، ص 248.

2 - المنور مروش: المرجع السابق، ص ص248-249.

3 - المرجع نفسه، ص249.

4 - عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص246.

5 - عبد العزيز وطبان: الامرجع السابق، ص275.

6 - عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص244.

III. تشكل الطبقة العاملة الجزائرية 1830–1919م:

إن مسألة تكون العمل وظهور صفة العامل الذي لا يملك سوى قوة عمله كي يعيش (بفضل الأجر) يعد أمرا حديثا نسبيا من الناحية التاريخية، فقد شكلت عملية فصل المنتجين المباشرين (الفلاحين والحرفيين) عن وسائل الإنتاج وعن التحكم بإنتاج عملهم في آن واحد؛ شرطًا للثورة الصناعية وأثرًا من آثارها حيثما ظهرت [1].

فتزامن بذلك نشأة العمل المأجور في بلدان العالم الثالث مع التغلغل الإستعماري في تلك البلدان، فبعد أن إستنفذت الدول الصناعية المتقدمة كل فرص النمو الداخلية إتجهت أنظارها إلى بلدان العالم الثالث كونها مصدر غني للمواد الخام والثروات المعدنية، وأيضا سوق واسعة لتصريف السلع والمنتجات الأوربية. بدأت تتوافد موجات الإستيطان الأوربي الإستعماري على العالم الثالث وكانت هذه المرحلة بمثابة بدايات التطور الرأسمالي في بلدان العالم الثالث [2]، والجزائر إحدى هذه البلدان الشاهدة على ذلك.

إن عملية تكون العمل المأجور(۞) إنما جاءت نتيجة للإستعمار وللإختلالات الهيكلية التي بدأت تظهر وبوضوح بدء من عام 1847م، فلم يكن هناك وجود للوضعية العمالية ما لم يسبقها نزع للملكية العقارية (ملكية الأرض)، حيث نتج عن سياسة التجريد للملكية تدمير الإقتصاد والمجتمع المحليين. لهذا يمكن القول بأن التاريخ الإجتماعي للعمل والعمال يتضمن تاريخ الفلاحين ويندمج فيه في آن واحد، بإعتبار الفلاحين أكبر المصادر مزودة للبروليتاريا الناشئة [3].

فبعدما تمكن الإستعمار من إتمام سيطرته الإقتصادية على الجزائر، كانت قوة العمل المتوفرة آنذاك معدومة، حيث أن السيل الجارف من المهاجرين الأوربيين لم يتمكن من حل مشكلة اليد العاملة اللازمة لزراعة الأراضي المسلوبة من الأهالي نظرا لشساعة مساحتها، ولأجل هذا لجأت الإدارة الإستعمارية إلى تغطية هذا النقص من العمال الأحرار عن طريق تسخير اليد العاملة العسكرية والهجرة، أما قوة العمل المحلية من الأهالي فقد تم تجنيدها بواسطة نظام السجون والسخرة [4].

من خلال هذا نجد أن الأجراء الأوائل من الجزائريين الذين عملوا لدى المعمرين كانو أجراء زراعيين في حين جاء ظهور العمل المأجور في المناطق الحضرية (المدن) متأخرا عنه في الزراعة. ومرد هذا التفاوت بين الزراعة

---

1 - Tayeb CHENNTOUF: **L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle**, In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°31, 1981, p 85

2 – هويدا عدلي: **العمال والسياسة 1952–1981م**، سلسلة كتاب الأهالي، رقم 45، شركة الأمل للطباعة والنشر، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، مصر، 1993م، ص52.

۞ –العمل **المأجور**: عمل الإنسان الحر قانونيا والمحروم من وسائل الإنتاج في المؤسسات الرأسمالية، العمل الذي يخلق القيمة والقيمة الزائدة. أنظر: فافتشينكو: المرجع السابق، ص 292.

3 - Tayeb CHENNTOUF: Op- cit, pp 85- 86.

4 - Ibid, p91.

والصناعة، لا من حيث الفارق الزمني وفقط؛ بل هو نتيجة للتراكم البدائي في إطار الإستعمار. فالإستغلال الإقتصادي للجزائر كان زراعيا قبل أن يصبح ضمن بعض الحدود صناعيا وحضريا. وبالتالي فإن الأجراء الأوائل هم إذن من أجراء ريفيون يعملون في أملاك الأوربيين [1].

وللإحاطة بعملية الحركة العمالية والنقابية ينبغي دراسة كيفية ظهور العمل والعمال المؤجورين في الجزائر المحتلة، فالإستعمار الفرنسي تمكن من حصر ثلاثة أصناف إجتماعية متميزة عن بعضها البعض وهي: الجزائري بالأصل، الفرنسيين، والمهاجرين الأجانب الذين قدموا من أوربا وبلدان البحر الأبيض المتوسط [2]، وذلك في الوسطين الريفي ثم في الوسط الحضري.

1. ظهور العمل المأجور في الوسط الريفي:

كان واقع الزراعة الجزائرية تاريخ دخول المستعمر الفرنسي أرض الجزائر وما قبله يتسم بالإنتاج الذي يهدف إلى توفير وسائل إشباع حاجات المستهلكين الوطنيين من المواد الغذائية، ولهذا يمكن القول إن مستوى تطور الفئات المنتجة كان متجانسا إلى حد بعيد. كما كان عمل العائلة في الريف منصبا على إرضاء الاكتفاء الذاتي قبل كل شيء، وبإمكانيات زراعية متباينة من حيث موقعها الجغرافي، سواء كانت ساحلية أو بالهضاب أو الجبلية الصحراوية، أو من حيث الإمكانيات المالية. فكان لابد من تحقيق فائض زراعي للتسويق [3]. فالجزائر بلدا زراعيا وريفيا لهذا نجد سكان الريف يشكلون نسبة 95% من مجموع السكان، يعيشون على الزراعة وتربية الماشية [4].

لقد بقي هذا النمط من الإنتاج يحتفظ في داخله قيما إجتماعية، تظهر في ارتباط الجزائري بأرضه، واستماتته في الدفاع عنها بالسلاح. كما كان للملكية الجماعية للأرض مساهمتها في ترسيخ وصقل معاني العدل والتوازن والإنسجام بين أفراد المجتمع الجزائري. وأي إعتداء أو تحوير لهذه الملكية الجماعية سيؤدي حتما إلى قلب مجموع العلاقات القائمة آنذاك، ومناقضة المنطق الذي يحكمها.

شكلت القبيلة الوحدة القاعدية للمجتمع الريفي قبل الإحتلال، من خلال العناصر المكونة لها، كالعرش والعائلة الكبيرة. فكان بذلك النظام القبلي تنظيما يتماشى مع الواقع الاجتماعي والإقتصادي السائد وقتذاك،

---

1 - Tayeb CHENNTOUF: Op- cit,, p93.

2 – فارس محمد: "تاريخ النقابية في الجزائر–جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، **مجلة الثورة والعمل**، ع 419، لسان الإتحاد ع ع ج، الجزائر، 24 فيفري 1985م، ص20.

3 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص ص13–14.

4 - Tayeb CHENNTOUF: Op-cit, p86.

حيث تعد القبيلة بمثابة حصانة تاريخية أمام كل إعتداء يمس بوحدتها ووحدة أفرادها، وعنوانا للقيم وميلا نحو التحول والتطور (1).

فبعدما تمكن الإستعمار من إتمام سيطرته الإقتصادية على الجزائر، كانت قوة العمل المتوفرة آنذاك معدومة، حيث أن السيل الجارف من المهاجرين الأوربيين لم يتمكن من حل مشكلة اليد العاملة اللازمة لزراعة الأراضي المسلوبة من الأهالي نظرا لشساعة مساحتها، ولأجل هذا لجأت الإدارة الإستعمارية إلى تغطية هذا النقص من العمال الأحرار عن طريق تسخير اليد العاملة العسكرية والهجرة، أما قوة العمل المحلية من الأهالي فقد تم تجنيدها بواسطة نظام السجون والسخرة (2).

لقد أدت السياسة الفرنسية إلى تفقير المجتمع الجزائري وتجويع الأغلبية من الأهالي، الأمر الذي تسبب في فتح باب أوسع أمام ظهور الكادحين بشكل كثيف.

فعملية مصادرة الأراضي وتفكيك الملكية وتوطين أو تغلغل الرأسمالية الزراعية في الوسط الريفي؛ أدى إلى تطوير قوة عاملة هائلة لا تملك أرضًا ولا تملك سوى سواعدها، وهي مجبرة على تحصيل قوت يومها، وليس من سبيل لذلك سوى العمل في مزارع المعمرين مقابل أجر.

إن عمليات سلب الأراضي من أصحابها قد صاحبه تكون طبقة عمالية مُعدمة كادحة مُستغلة من طرف الإقطاعيين الأوربيين أبشع استغلال، وبالموازاة مع ذلك تكونت فئة عمالية أخرى زراعية في نفس الظروف من المهاجرين الأوربيين، وهي فئة متميزة عن العمال الجزائريين وتنظر إليهم نظرة إستعلاء وازدراء، فزاد ذلك من حجم الاستغلال، وتتشكل خاصة من الإسبان الذين بلغ عددهم 144.000 نسمة عام 1886م بعدما كان عددهم 71.366 عام1872م.

فيما يخص الأجور كان العامل الأوربي يتقاضى ضعفين إلى ثلاثة أضعاف ما يتقاضاه العامل الجزائري، وفي الغالب يُكلف هذا الأخير بالأعمال الشاقة أو التي لا تتطلب الاختصاص والمهارة، مع استمرارية العمل لمدة 9 ساعات شتاء و13 ساعة صيفا، بينما يشرف العمال الأوربيين على مختلف الأقسام والورش في ظروف مريحة ودون عناء (3).

بالإضافة إلى استغلال العمال لقوة عمل الجزائريين والتمييز من حيث الأجور، هناك إستغلال آخر من الإدارة الفرنسية لصالح المستوطنين، فقد وضعت هذه الأخيرة المساجين الجزائريين تحت تصرف المستوطنين

1 – الطاهر عمري: المرجع السابق، ص138.

2 - Tayeb CHENNTOUF: Op- cit, p91.

3 - Abdellatif BENACHENHOU: **Formation du sous-développement en Algérie-essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830-1962**, presses de l'entreprise nationale « imprimerie commerciale », Alger, 1978, pp112- 114.

لاستغلالهم في شتى الأعمال، بحجة القانون الذي يسمح للإدارة الفرنسية باستبدال عقوبة الغرامة وعقوبة الحبس في السجن بخدمات بلا مقابل لفائدة المستوطنين كأعمال السخرة، بالإضافة إلى تأجير اليد العاملة التي صدر في حقها أحكامًا جنائية للمستوطنين لاستخدامها في مختلف الأعمال التي تتطلبها الأرض [1]، وقد ازدادت أعدادهم على إثر تبني قانون الأنديجينا، الذي تضمن عقوبات تمثلت في غرامات مالية قدرها 15 فرنك و5 أيام سجن عن كل جنحة ترتكب، وأعطيت الحرية للمحكوم عليه إستبدال هذه العقوبة بسخرة العمل، كما سمح كذلك هذا القانون بتأجير المساجين لفائدة المعمرين. وفرضت السخرة حتى عام 1868م على كافة الأهالي، واستمر الأمر على هذا الحال حتى أصبحت جنح الغابات تسدد هي الأخرى بالتويزة عام 1899م، وتشير الإحصائيات أن عام 1889م شهد 3.038.444 يوم عمل بدون مقابل، حيث تم تسخير ما لا يقل عن 66.900 جزائري [2].

ساهمت عمليات توسع زراعة الكروم في تدهور المعيشي للفلاح الجزائري، ذلك أنه لم يكن جميع العمال الجزائريين يشتغلون في زراعة الكروم، أما البعض منهم فيلقون مزاحمة من طرف العمالة الخارجية كالمغاربة، وعليه أضح الشغل الشاغل بالنسبة للعامل الجزائري البحث على عمل يومي بدلا من البحث على الملكية، فكان هذا دليلا على الإنهيار الاجتماعي للريف الجزائري، فقد تحول بذلك الفلاح إلى خماس لدى الأوربيين وتشكل جيشا من العمال اليوميين وهم عبارة عن طبقة من العاطلين، الأمر الذي تسبب في هجرة الكثير منهم، والباقي آثر التحول إلى المدن مشكلين طبقة كادحة صغرى غير مختصة ولا تطالب بحقوقها، وفي الغالب تسند إليها فضلات الأعمال كما لم يكن لديهم قانون يحميهم فهم بهذا معرضون للبطالة [3]. حتى الذين حالفهم الحظ في الحصول على عمل فهم ليسوا أقل شقاء وتعاسة بسبب ظروف العمل، حيث بلغ المعدل السنوي لأيام التي يعملونها؛ ما يقارب من 66 يومًا موزعة حسب المناطق كمايلي: 90 يومًا في وهران، 62 يومًا في الجزائر، و48 يومًا في قسنطينة [4]، ناهيك عن تباين في الأجور بين الأهالي وغيرهم من المستوطنين. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي [5]:

مكان العمل	الأوربيين	الجزائريون (رجال)	الجزائريون (نساء)	الجزائريون (الأحداث)
التشذيب	4 فرنكات	–	–	–
جمع قضبان الكروم	–	1.50- 2.25	0.75	0.50
الحراثة	–	–	–	01.0
القطاف	2.5-3 فرنك	1.25-10.0	–	0.75
عمال تعبئة الخمور	2.5-3 فرنك	02.0	–	–

1 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص279

2 - Tayeb CHENNTOUF : Op- cit, p92.

3 – أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص410.

4 – عيسى بوزغينة: المرجع السابق، ص42.

5 – عبد العزيز وطبان: مرجع سابق، ص279.

تطورت زراعة الكروم وتوسعت على حساب الأهالي بارتفاع عدد السكان الأوربيين بين سنتي 1911م و 1921م في المدن التي يزيد عدد سكانها عن أربعة آلاف نسمة من 460898 إلى 517218 أوربيا وأن 65% من الأوربيين سيقطنون مستقبلا هذه المدن الكبيرة، بينما يقطن 38% منهم المدن الثلاث الكبيرة وهي وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة. إن هذا التزايد في عدد الأوربيين إن دل على شيء إنما يدل على السيطرة على مناطق الإنتاج من قبل المستوطنين وأعوانهم، مما تسبب في حرمان الأهالي عموما والعمال الجزائريين خصوصا من حقهم في ممارسة أعمالهم بكل حرية.

إستمر هذا التمركز الفلاحي للمستوطنين إلى غاية سنة 1914م بفضل اللجوء إلى اليد العاملة المغربية والإسبانية والإيطالية وبفضل قوة عمل الجزائريين الذين نزعت منهم أراضيهم [1].

يضاف إلى هذا، عامل آخر ساهم بشكل أو بآخر في تحرير قوة العمل وبالتالي ظهور العمل المأجور، وهذا نتيجة بناء الطرقات والموانئ والسدود وسكك الحديد، فقد إقتضت الضرورة للقيام بهذه الأشغال الكبيرة إلى تشغيل عدد كبير من العمال، مما ساعد على إدخال النقد إلى الأرياف الجزائرية، وعلى تحويل الفلاحين إلى طبقة كادحة [2]. بينما تحول المستوطنين إلى طبقة بورجوازية زراعية نتيجة السياسة المالية من طرف الإدارة الفرنسية، حيث صدر لها مرسومًا في 19 ديسمبر 1900م قضى بإنشاء ميزانية مالية مستقلة للجزائر، من خلال التصويت النهائي عليه في البرلمان بباريس. جاء هذا القانون ليكرس مصالح هؤلاء المستوطنين الذين شكلوا الأغلبية في البرلمان، وبفضلهم تحول المندوبين الماليين إلى برلمان للبورجوازية الزراعية، وهم في الأساس مندوبين إستشاريين لدى الحاكم العام، فنجد مثلا في سنة 1930م 24 مندوبا عن المستوطنين جميعهم من الملاك العقاريين، و11 مندوب من أصل 24 مندوبًا من غير المستوطنين، كانوا من مالكي الحقول الريفية الكبيرة و18 مندوب من أصل 21 مندوبًا جزائريًا كانت لهم مصالح في الزراعة، في المجموع 53 مندوبا من أصل 69 كانوا يمثلون حصرا مصالح الملكية العقارية. وبالتالي نلاحظ أنه لا يوجد أي أثر لتمثيل العمال والفئات ذات الدخل المحدود من الملاكين الصغار [3] ما يجعلنا نميز بين ثلاث فئات تمثل الطبقة العاملة وهي [4]:

أ- **البروليتاريا الدائمة**: التي تمارس العمل المأجور طول الوقت وتتركز أساسا في المناطق التي ساد فيها نمط الإنتاج الرأسمالي بشكل مكثف وتمثل هذه الشريحة جزءا صغيرا من الطبقة العاملة.

1 – عبد العزيز وطبان: مرجع سابق، ص ص280-281.

2 – عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص110.

3 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص ص280-281.

4 – هويدا عدلي: المرجع السابق، ص52.

ب- **البروليتاريا الفلاحية:** وهي التي ظهرت نتيجة تدخل السلطات الاستعمارية في تنظيم النشاط الزراعي وإدخال أساليب جديدة مثل المزارع الكبيرة وتطوير ورقابة جودة الإنتاج بما يلائم إحتياجات السوق الرأسمالي العالمي.

ت- **العمالة الموسمية:** وهي الشريحة التي تتذبذب بين الريف والمدينة، أي التي تتنقل بين أنماط الإنتاج الرأسمالية (العمل في المصانع) وأنماط الإنتاج التقليدية (الزراعة والحرف) أو تجمع بين الإثنين معا.

2. ظهور العمل المأجور في الوسط الحضري:

مقارنة بالمجتمع الريفي، كان المجتمع الحضري بالمدينة أقل ترابطًا وانسجامًا، وهذا راجع لتعدد الفئات التي تشكله: الأقلية التركية، جماعة الكراغلة، طبقة الحضر، جماعة البرانية، الجالية اليهودية، وفئة الدخلاء. أما النشاط الصناعي بالمدينة فقد كان مرتبطًا بمحيطه الطبيعي ملبيًا الحاجات الفعلية لمختلف السكان، ويستند في ذلك على اللفيف الاجتماعي القائم بالمدينة آنذاك، ومعتمدًا في نفس لأجل استمراره على الروابط الدينية والسياسية والأخلاقية، التي كانت تجعل من المجتمع الجزائري أكثر إنسجاما وتكاملا [1]. ولهذا كانت عملية ظهور العمل المأجور عمليه بطيئة ولم تكن في نفس الحدة والسرعة التي عرفتها في القطاع الزراعي، ذلك أن طبيعة الإستغلال الرأسمالي الإستعماري زراعية في الأساس.

لقد نتج عن الفروق العرقية للمجتمع الحضري (المديني) ظهور نزاعات بين المهاجرين وإنزواء كل مجموعة على نفسها، ولهذا أثرت هذه الفروق في الأصل تأثيرًا عميقًا على هؤلاء السكان طيلة الفترة الإستعمارية، وهي تبدو في هيكل الأجور: عمال مؤهلين وأوربيين، والجزائريين الأجراء باليوم، أو موسميين الذين يقومون بأعمال منحطة وهو ما تعكسه الأجور. فمتوسط أجرة العامل الأوربي هي على العموم ضعف أجرة العامل الجزائري، كما يختلف أمر الأجرة كذلك بين العامل الفرنسي والعامل الأجنبي الوافد للجزائر من الناحية القانونية في ميدان التأهيل المهني والممارسة السياسية، من جهة أخرى نجد أن العمال الجزائريون الذين يشتغلون في المدن لايشكلون كتلة متجانسة [2]. والجدول التالي المتعلق بالأجور يعطينا لمحة أولية عن المهن والدرجات الإجتماعية (1844-1845م) [3].

---

1 - الطاهر عمري: المرجع السابق، ص139.

2 - المنور مروش: المرجع السابق، ص ص 247-248.

3 - فارس محمد: "تاريخ النقابية في الجزائر-جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، المرجع السابق، ص20.

المهـــن							
الرئيس	الجزائر	البليدة	بوفاريك	شرشال	القليعة	قسنطينة	وهران
البناء	5 فرنك	6.5فرنك	6.00 فرنك	6.00 فرنك	6.00 فرنك	//	6 فرنك
مقوم أحجار البناء	5.5 فرنك	//	//	//	//	//	//
التسطيحي والنجار	5.00 فرنك	//	//	//	//	//	//
كالفاط	5.00 فرنك	//	//	//	//	//	//
الحداد	5.00 فرنك	//	//	//	//	//	//
النحات	4.5 فرنك	//	//	//	//	//	//
المحجري	3.5 فرنك	//	//	//	//	//	//
العامل البسيط البناء	4.5 فرنك	//	//	//	//	//	//
التسطيحي	4.00 فرنك	//	//	//	//	//	//
العمال اليدويين البحارون	من2 إلى 3 فرنك	//	//	//	//	//	2.5 فرنك
أوربيون	من 1.75 إلى 2.25 فرنك	//	//	//	//	//	2.5 فرنك
أهالي	من 1 إلى 2 فرنك	//	//	//	//	//	من1 إلى2
خبازون							
الصنف 1	4.5 فرنك	//	//	//	//	//	4.5 فرنك
الصنف2	2.00 فرنك	//	//	//	//	//	200 فرنك

يضاف إلى كل هذا وحسب ما أشرنا إليه سابقا؛ إلغاء النظام الحرفي بموجب القانون الصادر عام1868م، والذي بدوره أدى إلى تحرر أصحاب الصناعات من القوانين المهنية، فكانت الصناعة محدودة وتتركز في بعض

المصنوعات الفلزية والسجاد والجلود، وعدد من الورشات المختلفة من جهة [1]. من جهة أخرى نسجل نقص في اليد العاملة الجزائرية الذي تسبب في شدة الحصار خاصة بعد ثورة 1871م، أين تعرضت أعمال الفلاحة إلى الكثير منن التعقيدات أهمها عدم توفر يد عاملة من أجل الحصاد، وقد عبر أحد المسؤولين عن هذه الوضعية مطالبا بضرورة إيجاد حلول لتؤخر حصاد القمح، وعليه طرأ تغيير في الأجور التي تمنح للأهالي، حيث ارتفعت إلى 2.5 فرنك لليوم الواحد بدلا من 1.25-1.5 فرنك في السنوات السابقة.

وعليه فإن مسألة ظهور العمل المأجور أو الطبقة العاملة في المجال الصناعي إنما جاء كنتيجة حتمية للتحول الجذري الحاصل في البنية الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع الجزائري، [2]، الذي أدى إلى بروز مراكز إستقطاب جديدة تتمثل في المناجم والمحاجر وشق الطرق ومد السكك الحديدية والموانئ واشغال الري والبناء والصناعات المتعددة. ففي عام 1890م بلغ المناجم المستغلة من قبل الشركات 51 منجما منها 29 بقسنطينة و16 بالجزائر و6 بوهران [3]. وعلى الرغم من هذا كان عدد العاملين في الصناعات الجزائرية محدودا جدا حسب ما توضحه إحصائية 1890م من خلال الجدول الذي يبين أنواع الصناعات الجزائرية في القرن 19م وعدد العمال عام 1890م [4].

جدول رقم 03: يبين أنواع الصناعات الجزائرية في القرن 19م وعدد العمال سنة 1889م [5].

نـــوع الصناعـــة	عدد العمال	نـــوع الصناعـــة	عدد العمال
الصناعة الغذائية	6191	الصناعات الاستراتيجية	3164
المنتوجات الكيماوية	536	الأنسجة	15023
البناء	4040	الأشغال المعدنية	2429
الصناعات الخشبية	2342	الألبسة	1187
الصناعات الفخارية	1167	الصناعات الجلدية	694
المركبات	1452	الطباعة الورقية	771
أشغال بحرية	694	صناعات متفرقة أخرى	1627
المجموع	**16422**		**24896**
المجموع الكلي	**41.318**		

1 - عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص244.

2 - Abdellatif BENACHENHOU: Op-cit, pp112- 114.

3 - Tayeb CHENNTOUF: Op-cit, p97.

4 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص276.

5 - المرجع نفسه، ص276.

والملاحظ على هذا الجدول؛ تمركز اليد العاملة في قطاع النسيج والصناعات الغذائية، مع تدني مستوى أجرة العامل الجزائري أمام إرتفاع أجرة العامل الفرنسي [1]. فمنذ عام 1870م وإلى غاية عام 1910م كانت أجرة العامل الجزائري في الجزائر تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك مقابل 14 ساعة عمل مرهق في اليوم، ومن عام 1910م إلى عام 1920م كانت تبلغ الجرة 4 فرنكات، بينما تراوحت خلال الفترة 1920م إلى 1935م بين 4 فرنكات و8 فرنكات قديمة [2]. مقابل هذا، كان مستوى الأجور بفرسنا مرتفعًا مقارنة بالجزائر، وهو ماحفز الكثير من الأهالي على الهجرة نحو فرنسا بحثًا عن الأفضل.

IV. الهجـــرة الجزائريـــة نحو الخـــارج:

تعتبر الأسباب والظروف التي أدت إلى نشوء الطبقة العاملة في الجزائر تأكيدا لواقع إجتماعي وتاريخي كان له الأثر البارز على سيرورة الهجرة كظاهرة عاشها المجتمع الجزائري بعد الإحتلال وخلال القرن التاسع عشر جراء التقهقر الإجتماعي والإقتصادي إلى جانب جور القوانين الإستثنائية التي سلطت عليه، ناهيك عن فقدانه للحريات السياسية وثقل الضرائب ومراقبة المؤسسات الدينية، وكذا مصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف مؤسسات الإدارة الفرنسية، يضاف إلى ذلك العمل على تجهيل المجتمع الجزائري بحرمانه من حقه في التعليم وحقه في التمثيل النيابي.

إن الغاية من تناول مسببات الهجرة الجزائرية سواء نحو الداخل أو الخارج ولا سيما نحو فرنسا، إنما هو في الحقيقة الوقوف على الأسباب الموضوعية التي ألزمت العديد من الجزائريين إلى مغادرة الأرض والوطن والهجرة مغربًا ومشرقًا من جهة، وتتبع مراحل تطورها تاريخيا نحو فرنسا من جهة ثانية. فوجود العدد الكبير من العمال الجزائريين بالقارة الأوربية يدفعنا لأن نتساءل: هل كانت فكرة الهجرة ظاهرة عادية لاتتعدى البحث عن لقمة العيش؟ أو هي بدافع الخوف جراء الإضطهاد والإستعمار؟ أم هي أسباب أخرى تستدعي القيام بدراسات خاصة أعمق من هذه؟ لاسيما وأن هجرة الجزائرين نحو الداخل أو الخارج لا يعرف لها بداية محددة.

كما أن الأمر يستدعي أن تُدرس الهجرة في الإطار حركة الهجرة بمختلف إتجاهاتها ولا سيما نحو فرنسا وهي موضوع إهتمامنا، ودراسة أسبابها وتأثيرها على الإستعمار كأداة من أدوات المقاومة وكوسيلة من وسائل البحث عن مصادر الرزق والعلم وكمؤشر هام على الوجود الإستعماري [3]. وعليه لايمكن بأي حال من الأحوال تفسير

---

1 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص276.

2 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص91.

3 - بلحاج محمد: "**إتجاهات الهجرة في عمالة وهران من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية (1945-1954** "، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع04، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2009م، ص 71.

الهجرة الجزائرية نحو الخارج ولا سيما نحو فرنسا بدافع ديني، بمعنى رفض العيش تحت كنف المغتصب الكافر وهو حال الهجرات التي عرفت بداية الإحتلال وإلى غاية عام 1911م، بل يجب النظر إليها في إطار ظروف جديدة واكبت الحرب العالمية الأولى من جهة، وكذلك النظر إلى مستوى المعيشة الذي عرفه الأهالي تحت سلطة المحتل من جهة أخرى. إذن نرى بأنه هناك إرتباط كبير بين الهجرة والإستعمار، ذلك أن جزء من السياسة الكولونيالية يعد أرضية أساسية للهجرة، حيث أن أغلب المهاجرين قد هاجروا تحت ضغط الظروف المختلفة (إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، عسكرية، نفسية وسياسية...) صنيعة الإحتلال الفرنسي. وتجنبًا لتكرار مجمل هذه الأسباب سنحاول فقط الإستدلال ببعضها بشيئ من الإختصار.

ولكن قبل هذا نرى وجوبا الوقوف على مفوهم الهجرة كمصلح تعددت مفاهيمه بتعدد الأسباب والظروف المتحكمة في هذه الظاهرة.

1. مفهـــوم الهجـــرة:

بالنسبة للمهاجر فقد عرفه المؤتمر الدولي في روما سنة 1924م بأنه: «**كل أجنبي يصل إلى بلد طلبا للعمل، وبقصد الإقامة الدائمة...وهذا نقيض العامل الذي يصل إلى بلد للعمل فيه بصفة مؤقتة**».

وحسب هذا التعريف يتعذر إطلاق صفة المهاجر على جل الجزائريين في فرنسا، لأن من خصائص المهاجر الجزائري أن إقامته مؤقتة.

ويضيف التحقيق بأن أغلبية الدول تتفق على ضرورة توفر أحد العاملين في المهاجر: «**أن يهاجر الإنسان بلاده نهائيا أو أن يقيم في البلد المهاجر إليه ليعيش ويعمل**».

وحسب "عبد الحميد زوزو" فإن العاملان المذكوران يميزان المهاجر عن أشباهه كالمسافر والرحالة والسائح، وبالتالي الميزة الأساسية للمهاجر هي القصد من السفر أو حالته النفسية وقت السفر. فطبيعة العامل المميز هو نفساني بالدرجة الأولى، وبهذا يمكن إطلاق إسم المهاجر على جل الجزائريين في فرنسا لتوفر أحد العاملين فيهم، وهو الإقامة في البلد المهاجر إليه طلبًا للعيش والعمل [1].

أما الهجرة فتُعرف على أنها حركة إنتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى، لأجل تحسين أوضاعهم الإقتصادية، أو هروبًا من الإضطهاد سواء كان سياسي أو ثقافي أو حروب أو كوارث، وهي بدورها تنقسم إلى هجرة داخلة وأخرى خارجية [2]. ويعرفها "جونار": «**بأنها ترك بلد والإلتحاق بغيره، سواء منذ الميلاد، أو منذ مدة طويلة، بقصد الإقامة وغالبا بقصد تحسين وضعية العمل**» [3].

---

1 - عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914–1939)** ويليه: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900)**، طخ، مج04، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص ص 11-12.

2 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج01، المرجع السابق، ص316.

3 - René GONNARD, **Essai sur l'histoire de l'émigration**, Paris, 1927, pp19- 20.

أما في رأي "أبو القاسم سعد الله" فهي: «**الخروج من المنطقة التي تغلب عليها الفرنسيون إلى المنطقة أخرى لا تزال تحت الحكم الإسلامي**» [1].

وفي نظر الإسلام؛ تعني الهجرة خروج المسلم المكلف القادر من الحرب إلى أرض الإسلام بغية الحفاظ على دينه ونفسه وعرضه وماله، وهذا ما ذهب إليه "إبن العربي" حيث قال: «**الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام أو من بلد الكفر إلى دار الإيمان**» [2]. وأكد القرآن الكريم أن المهاجرين في سبيل الله من أجل المحافظة على عقيدتهم هم المؤمنون الحقيقيون [3]، فهجرة المسلمين من بلاد المشركين إلى بلاد الإسلام فريضة باقية إلى يوم الساعة لقوله تعالى:﴿ **إن الذين توفتهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولائك مأواهم جهنم وساءت مصيرا** ﴾[4]. وكذلك قوله (ص): «**لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها**». [5]

يستشف من مجمل هذه التعاريف أن الهجرة نوعان: هجرة داخلية وأخرى خارجية. أما أسبابها فتبقى متباينة؛ فمنها ما هو: إجتماعي، إقتصادي، سياسي، عسكري، أو لظروف طبيعية...إلخ، وهذا يدفعنا لتحديد طبيعة هذا التباين، وتحديد طبيعة أسباب الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. مع الإشارة أننا سنتطرق وبإيجاز إلى الهجرة الداخلية ثم دراسة الهجرة الجزائرية نحو الخارج مع التركيز على الهجرة نحو فرنسا، لإعتبار هذه الأخيرة بمثابة أرضية حتمية لكل دراسة تتعلق بالعمال الجزائريين بفرنسا.

2. الهجـــرة الداخليـــة وأسبابها:

إن ظاهرة الهجرة الجزائرية بمفهومها الحديث بدأت مع بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، غير أن الوجهة الرئيسية للمهاجرين من الأهالي منذ بداية الغزو إلى غاية القرن 20م، لم تكن هي فرنسا، بل بلاد الإسلام باتجاه المشرق وباتجاه المغرب.

إتسمت الهجرات الأولى للجزائريين منذ بداية الإحتلال عام 1832م؛ بالقسوة والإضطهاد الممارسين تجاه الأهالي [6]، فما إن إنفتح الطريق أمام الجيش الفرنسي حتى أبان عن أسلوبه المتمثل في قتل المدنيين والأسرى

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج05، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص357.

2 – محمد إبن عبد الكريم: **حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص20.

3 – شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919م**، ج02، المرجع السابق، ص750.

4 – الآية 97 من سورة النساء.

5 – تخريج الحديث: سنن أبي داود– الجهاد (2479)، مسند أحمد– مسند الشاميين (4/99)، سنن الدارمي – السير (2513).

6 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص86.

العزل، بل والتنكيل بجثثهم التي قطعت إربًا ليؤتى بعدها بأشلائهم، رؤوس وآذان، غنائم ثمينة من قبل الجنود الفرنسيين لأنهم يحصلون بفضلها على منح، ناهيك عن تدمير القرى والمدن والإستيلاء على الأغنام والمخازن وإتلاف الحقول والمزارع، وأخيرًا وليس آخرًا ممارسة الإرهاب ضد من بقي على قيد الحياة. فهكذا كانت أساليب الجيش الفرنسي[1]، التي تجلت من خلال سياسة الحاكم "كلوزيل" عامي 1835م و 1836م الهادفة إلى تطبيق سياسة الإستطيان الحر والرسمي، بتحويل سهل متيجة ومداشره وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوربيين من فرنسا و أوربا، الذين إستقدمهم من مناطق مختلفة كإسبانيا، ومالطة، جزر الباليار، سويسرا، مرسيليا وباريس، وهم في الغالب من الصعاليك والمنحرفين وذي السوابق، قاموا بالسيطرة على كل أراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي لا مثيل له، بعدما تم لهم طردهم وإرغامهم على النزوح والهجرة نحو الداخل بشتى السبل[2].

هي إذن مآسي جعلت من هجرة الأهالي تأخذ طابع التنقل القصير في بادئ الأمر ليتسع نطاقها وتتطور فيما بعد، وتصبح هذه التنقلات طويلة داخل البلاد ومحددة برخص معينة تمنح من طرف السلطات الإستعمارية، وهي في الأصل مخصصة للتنقل بين مدينة وأخرى. ويشير بعض المؤرخين أن ظاهرة الهجرة إلى مناطق الإستيطان التي أقامتها الإدارة الفرنسية صارت منتظمة، ذلك أن الأهالي اعتبروا هذه المناطق بمثابة وسيلة لأجل تحصيل لقمة العيش وطريقة ناجعة لأجل كسب هيبة ونفوذ سياسي من خلال الإختلاط بالمستوطنين الأوربيين في قراهم هذه، في ظل هذا التغيير العميق الذي مس المجتمع الجزائري على مستوى العلاقات والتواصل بين الفرنسيين والأهالي جراء الإستيلاء على ممتلكات الأهالي من أرض وحيوان ونبات، مثال ذلك الإستيلاء على 5 ملايين هكتار من الأراضي الخصبة التي صودرت خلال هذه الفترة [3].

وجراء هذه السياسة تجاه الأهالي، يمكن إعتبار سنة 1871م سنة حاسمة للتغيرات عدة، منها: مجيء الجمهورية الثالثة التي أزالت الحكم العسكري ومنحته للمستوطنين والمهاجرين الذين تمكنوا من الأراضي الخصبة للأهالي. بالإضافة إلى ثورة المقراني التي تبعتها مصادرة أملاك الثوار والأهالي، حيث بلغ حجم المصادرة 500.000 هكتار لأخصب الأراضي الجزائرية، نتيجة سياسة الإستعمار الرسمي الذي عمل على تأمين الأراضي للمهاجرين الفرنسيين والأجانب مجانا والتكفل بإسكانهم في قرى جديدة على حساب الريف الجزائري وسكانه

---

1 - أوليفيي لوكور غرانميزون: **الإستعمار الإبادة–تأملات في الحرب والدولة الإستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008م، ص174.

2 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص09.

3 - Charles-Henri, FAVROD : Op- cit, pp30- 31.

كما أشرنا سابقا. الحال الذي أرغم أعداد كبيرة من الأهالي أبناء الريف للهجرة إلى مراكز الإستيطان (مناطق الحصر) التي خصصتها الإدارة الفرنسية لهذا الغرض. ولم يبقى لهم من الأعمال إلا أحقرها وأتعسها؛ كحرث الأرض وحصادها وبناء الطرق التي باشر المحتل في إنجازها بهدف التسرب إلى مختلف باقي المناطق الريفية [1].

وبطبيعة الحال يمكن تفسير هذه الظاهرة بالظروف القاسية التي كان يعيشها الأهالي جراء سياسة الشدة التي مارسها الجيش الفرنسي ضدهم، حيث أرغم الكثير على الإعتصام بالجبال والدفاع عن حقوقهم من هناك أو الإنتقال إلى أماكن أخرى بحثًا عن أسباب العيش [2] في المناطق الوعرة التي أُجبروا على شغلها وإصلاحها من طرف المستعمر في المساحات الجانبية الفقيرة للسهول والمناطق الجبلية والسهبية، التي لاتسمح لهم بتحقيق مداخيل تفي الغرض. وبالتالي لا يمكن إيعاز أسباب هذه الظاهرة إلى تزايد حجم السكان الذي عرفه العالم المصنع بالمدن الصناعية والذي ترتب عنه الحاجة لليد العاملة الريفية؛ وإنما يعود السبب بالدرجة الأولى إلى سياسة التفكيك التي تعرض لها الريف الجزائري [3]. ذلك أن الثروة الأرضية التي تشكل المصدر الأساسي والرئيسي للعيش هي الدافع الكبير للهجرة في بداية الأمر، حيث وجد الفلاح الجزائري نفسه أمام إختيارين لا ثالث لهما: الإنكماش على نفسه في بؤس شديد أو الهجرة إلى المدن القريبة بحثا عن فرص للعمل لسد حاجياته وكذا توفير لقمة العيش لباقي أفراد عائلته. أضف إلى هذا تدني مستوى كميات التغذية وعدم كفايتها ومثال ذلك؛ أن الفلاح الجزائري كان يحصل سنويًا على خمسة قناطير من القمح والشعير سنويًا إلى غاية عام 1871م، لينخفض هذا المحصول عام 1900م إلى قنطارين [4]. فما عسى إبن الفلاح أو الخماس، إلا أن يبحث عن مصادر العيش أولا في بلاده، فإن لم يفلح في ذلك، بدأ يفكر جديا في مغادرة وطنه والهجرة إلى الخارج، هذا الوطن الذي لايضمن له حتى قوت يومه. ولا عجب في ذلك إذا كانت لدينا فكرة مسبقة عن الفتور الإقتصادي والتدهور الإجتماعي الخطير الذي مني به المجتمع الجزائري خلال فترة الستينات من القرن 19م، وكان سببًا في حدوث ثورة 1871م؛ فسندرك حتما ما آل إليه الأهالي من بُؤس وتعاسة ويأس جعلهم يفضلون ترك أرض آبائهم وأجدادهم بحثًا عن مصادر العيش في أماكن أخرى. حتى أن الطبيعة فعلت فعلتها؛ حينما أصابتهم المجاعة سنتي 1867م و1868م بسبب الجفاف وقلة المحاصيل الزراعية وموجات الجراد التي أتت على الأخضر واليابس. كان أخطر هذه الأزمات وأشدها قسوة أزمة 1893م، حين إضطرت الإدارة الإستعمارية أن ترفع حظر التنقل مؤقتا من منطقة إلى أخرى على الأهالي لأجل البحث عن مناطق أكثر إستقرارًا وأمنًا، فكان هذا سببًا في نزوح عائلات كثيرة من الأهالي نحو تونس

1 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص ص129-130.

2 - المرجع نفسه، ص 50.

3 - بلحاج محمد: المرجع السابق، ص 72.

4 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، مرجع سابق، ص ص129-130.

والمغرب وليبيا وسوريا [1]. إنها إذن الهجرة الخارجية التي لم تتفطن إليها السلطات الإستعمارية إلا بعد فوات الأوان.

3. الهجـــرة الخارجيـــة وأسبابـــها:

لقد تعددت دوافع الهجرة الجزائرية، فقبل سقوط الجزائر في يد المستعمر كان سبب الهجرة بدافع أداء فريضة الحج وطلب العلم والتجارة. أما بعد الإحتلال فقد أخذت الهجرة صبغة مغايرة تماما، حيث يمكن إعتبار عام 1832م تاريخ بدايتها، ذلك أن أمر الإضطهاد أصبح حقيقة ساطعة، كما أضحت نوايا المستعمر الفرنسي السيئة وما يكنه من حقد وضغينة للجزائريين واضحة جلية، ولعل إبادة قبيلة العوفية عن بكرة أبيها بسبب إمتناعها عن دفع الضرائب من طرف السفاح الفرنسي الدوك "دو روفيقو" كما ذكرنا سابقا؛ أجل دليل على ذلك [2]. غير أن الهجرة الخارجية في البداية وحتى مطلع القرن 20م لم تكن هي فرنسا، بل كانت بلاد الإسلام مشرقا ومغربا، بدافع الظروف السياسية والدينية بالدرجة الأولى [3].

أرغمت هذه الظروف الجزائريين على الهجرة بإتجاه الخارج، حيث إتسمت أولى هذه الهجرات بالدافع السياسي، عندما كانت عائلات بأكملها ترفض العيش في ظل جور الإستعمار وقهره، فاتجه بعضها نحو المغرب، والبعض الآخر إتجه نحو المشرق العربي وتركيا، بينما القليل منهم من اتجه نحو فرنسا مهاجرًا قصريًا، ومن هؤلاء نذكر "حمدان خوجة" أمين السكة و"أحمد بوضربة" الذي هاجر عام 1833م [4].

إن من أبرز مظاهر هذا النوع من الهجرة ما حدث خلال عام 1871م عندما غادرت الكثير من العائلات الجزائرية بلاد القبائل بإتجاه سوريا بدعوة من شيوخ الطريقة الرحمانية التي كان يتزعمها الشيخ "المهدي". وبمرور الزمن أصبح أمر الهجرة الجزائرية نحو الخارج عسيرا على الجزائريين خاصة في سنوات 1860م، 1861، 1870م بسبب توسع رقعة الإحتلال [5]، غير أن هذا لم ينقص من عزيمة بعض الأهالي على مغادرة البلاد، فقد حاولت بعض القبائل والعشائر الهجرة بإتجاه البلدان العربية كمصر وسوريا وتونس مثال ذلك، هجرة سكان وهران بين عامي 1874م و1875م [6].

---

1 – عمار هلال: المرجع السابق، ص ص83-84.

2 – المرجع السابق، ص ص76-77.

3 – سعيد بورنان: **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936–1956م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م، ص22.

4 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص86. أنظر كذلك: عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 13.

5 – رابح لونيس: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 317.

6 – صباح نوري هادي وحنان طلال جاسم: تنظيمات **العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي 1924–1962م**، مجلة ديالي، ع 152، 2011م، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، ص02. ينظر كذلك: إبراهيم مهديد: **بعض عناصر تفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغاربيا (البعد التاريخي والواقع الإجتماعي)**، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة=

بلغت الهجرة ذروتها عام 1888م إنطلاقا من بلاد القبائل وقسنطينة بإتجاه سوريا [1]. كل هذه السنوات المتتالية سمحت بتحديد طبيعة الهجرة التي عرفتها الجزائر خلال فترة مابين 1910م و1911م، حين تضافرت عوامل عدة ساهمت في بروز ظاهرة الهجرة الحقيقية التي انطلقت من تلمسان في هذه الفترة، بلغ تعدادها أكثر من ألف ومائتين عائلة متجهة نحو سوريا. وفي نهاية 1911م أصبح بسوريا وحدها مائتا ألف مهاجر جزائري، الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى غلق الحدود الجزائرية [2]. ولعل من بين أهم الأسباب التي أحدثت ضغطا كبيرا على المستعمر وحكومته ودفعت به إلى تبني هذا الإجراء؛ تلك الضجة الكبرى التي حدثت في الشرق الأوسط، والتي سماها الكتاب الأجانب «**القومية الإسلامية**»، وهذا إن دل على شيئ إنما دل على مدى حيرة السلطات الفرنسية تجاه هذه الظاهرة، التي أرغمتها على مراجعة سياستها المتحجرة والمتغطرسة تجاه الأهالي [3]. لكن إلى أي مدى كان هذا التراجع؟

ما يمكن قوله أخيرا في هذا الباب، أن الهجرة الجزائرية نحو المشرق والمغرب ولا سيما منها التي حدثت سنوات: 1888م، 1890م، 1892م، 1898م، 1899م، وأخيرًا 1911م تنحصر أسبابها في عوامل ثلاث هامة وهي: العامل الديني والسياسي والإقتصادي، يضاف إليها عامل آخر يتمثل في: محاولات التنصير الجماعية والفردية التي تعرض لها الأهالي في مناطق القبائل جراء الإرساليات التبشيرية التي شكلت تهديدا للمعتقدات الروحية والمقومات الشخصية والكيان العربي الإسلامي للأهالي، فكان سلاحهم في صد ذلك من طرف البعض التمسك بالدين الإسلامي، بينما آثر البعض الآخر ترك الديار والرحيل عنها بعيدا صوب المشرق العربي [4].

إذا كان هذا واقع الهجرة بإتجاه المشرق والمغرب فما هو واقع الهجرة نحو فرنسا؟

4. الهجرة الجزائرية نحو فرنسا ومسبباتها:

إذا كانت الدوافع الأساسية الباعثة على الهجرة في بدايتها: سياسية ودينية بالدرجة الأولى، حيث غادر الجزائريين بلادهم أفرادا وجماعات نحو تونس والمغرب وبلدان المشرق العربي وتركيا وغيرها من البلدان الإسلامية. لا لسبب إلا لأنها ترفض العيش في كنف سلطة غازية ونظام إستعماري جائر وكافر. وأول هذه العوامل وأهمها الإحتلال الفرنسي للبلاد الذي عمل على تقييد الحريات العامة وفق سياسة دخيلة لا تتماشى مع تقاليد وشخصية المجتمع الجزائري العربي المسلم، كما إعتبر الأهالي في نظر المحتل الفرنسي مواطنين من الدرجة الثانية،

الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830-1962م، المنعقد بفندق الأوراسي، يومي 30-31 أكتوبر 2006م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص63.

1 – عمار هلال: المرجع السابق، ص ص43-44.

2 – صباح نوري هادي وحنان طلال جاسم: المرجع السابق، ص02.

3 – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: ج01، المرجع السابق، ص48.

4 - عمار هلال: مرجع سابق، ص ص78-79.

وعمل على سلب حرياتهم، مثل حرية التعليم والتنقل إلا بوجود رخصة، و حق التجمع وتنظيم الجمعيات التي تحفظ كرامته وتصون مصالحه، حيث تم تجسيد هذه الإجراءات في حق الأهالي من خلال سن ترسانة من القوانين التعسفية الجائرة إتسمت في مجملها بالعنصرية، ولا سيما منها قانون الأهالي سابق الذكر[1]. فماهي إذن دوافع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا؟

تميزت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا عن غيرها من الهجرات، كونها ذات طابع إقتصداي بإمتياز، حيث تعتبر الحاجة الإقتصادية المحرك الرئيس لها. ذلك أن الوضعية المادية المزرية التي عاشها الأهالي والتي أشرنا إليها سابقا؛ دفعت بجماهير شعبية محتلة ومقهورة بالإغتراب بعيدا عن الوطن والإتجاه صوب فرنسا [2].

لقد شكلت فرنسا الملاذ الأخير للكثير من الأهالي الفقراء الذي كانوا يأملون في إيجاد عملا بها، يكفيهم ويعيل عائلاتهم. حيث نجد أن المناطق الأكثر فقرا هي التي كانت تزود فرنسا بأكبر عدد من المهاجرين [3]. فبينما يغادر أهل البلد بلادهم نجد الهجرة المعاكسة من فرنسا إلى الجزائر من طرف المستوطنين الأوربيين يعمرونها وينعمون بخيراتها من أرض ومرافق لا تعد ولا تحصى والعمل بأجور مرتفعة، في حين تنهش البطالة أجساد أغلب العمال والفلاحين والمزارعين من الأهالي، فلا أجر مرتفع ولا عمل محترم [4].

رغم كل هذا وذاك نجد وللأسف الشديد معظم المؤرخين الفرنسيين الذين تناولوا موضوع الهجرة الجزائرية ولاسيما نحو فرنسا، يرجعونها إلى النمو الديموغرافي للسكان الأصليين تجنبا لتحميل الإستعمار تبعات ذلك [5]. بينما ذهب البعض إلى إعتبار رأي هؤلاء مجرد وهم وخطأ؛ عندما تحدثوا عن الهجرة بأنها مظهر من مظاهر الطبيعية الكامنة في أعماق الرحالة البدو الجزائريين، وحجتهم في ذلك أن أكبر عدد من المهاجرين هم من سكان الحضر، وغالبيتهم القادمين من إقليم وهران [6]. وكل هذا لأجل تحاشي المؤرخين الفرنسيين ذكر الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة؛ كتلك المتعلقة بمصادرة الأراضي الخصبة للأهالي ومنحها مجانا للمستوطنين الأوربيين. والغاية من ذلك بعث اليأس وقتل روح المقاومة في نفوس الجزائريين الذين تحولوا بمرور الوقت إلى يد عاملة رخيصة تعمل

1 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص ص119-121.

2 - Tayeb BELLOULA: **Les Algeriens En France Leur Passé Leur Participation A La Lutte De Libération Leur Perspectives**, 1er edition, E.N.A, alger, 1965, p17.

3 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص240-241.

4 – فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص88.

5 – ناهد إبراهيم دسوقي: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في فترة مابين الحربين 1918–1939م**، منشأة الإسكندرية، مصر، 2001م، ص60.

6 - Jean JACQUES REGER : **Les Muslmans Algeriens En Françe Et Dans Les Pays Islamique**, Ed, Les Belles Lettres, Paris 1950, pp15-17.

لفائدة المزارعين المعمرين تجسيدا لسياسة الجنرال بيجو القائمة على شعار، السيف لقتل الجزائريين والأراضي للمعمرين، شعار ليس ببعيد عن شعار الصهيونية القائل: «**إعط أرضا بلا شعب، لشعب بلا أرض**» [1].

أما في الجانب الإقتصادي فنجد البعض من الكتاب يرجعون دوافع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا لإرتفاع الأجور فيها وإنخفاضها في الجزائر [2]، وقلما يرجعون ذلك إلى مسألة مصادرة الأراضي من أصحابها الأهالي ومنحها للمعمرين الغرباء، أو إلى الشركات الإستغلالية الكبرى. كما لايشيرون إلى طبيعة الإقتصاد الرأسمالي للمستعمر الذي همش وأهمل مصالح الأهالي وخدم مصالح المعمرين الأوربيين [3].

مثال ذلك ما أسفرت عنه السياسة الفرنسية خلال زمن الجمهورية الثالثة عن إنتشار الإستيطان الأوربي، الذي ظل متمركزا في المدن فشكل بذلك غالبية سكان مدينتي الجزائر ووهران حيث تتواجد الدوائر الحكومية التي تصهر على خدمة الأوربيين. فلم يقتصر نشاط هؤلاء الأوربيين على الصناعات والحرف فحسب؛ بل إمتد تغلغلهم في القطاع الزراعي فقدر عدد العاملين به خلال العقد الرابع من القرن العشرين بنحو 370 ألف من بين 900 ألف، وهو أعلى رقم وصله الإستيطان الأوربي قبل الحرب العالمية الثانية، بينما بلغ مجموع الملكيات الزراعية التي بحوزة المستوطنين خمس الأراضي الصالحة للزراعة ولكنها تزيد على تلك النسبة من حيث الإنتاج، فقد بلغ إنتاج الهكتار الواحد للمستوطن أضعاف مضاعفة ما ينتجه الأهلي في الهكتار الواحد، مما يجعلنا نعتقد أن الأوربيين كانوا يملكون نحو 65% من الثروة الزراعية عام 1918م.

وكما ذكرنا سابقا أن مقابل هذا التوسع الإستيطاني؛ كانت هجرة الجزائريين إلى الخارج والتي بدأت تظهر عام 1912م، وقد ظهر نوعان من المهاجرين: النوع الأول الذي إستنكر الخضوع لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية أو ضاقت بهم الحياة جراء السياسة الفرنسية، علما أن هذا النوع من الهجرة ليس بظاهرة جديدة فهي قديمة وكل ماهو جديد في هذا النوع من الهجرة هو اتساع نطاقها. أما النوع الثاني من الهجرة فيتعلق بأسباب إقتصادية باتجاه فرنسا بحثًا عن العمل، والأهالي من القبائل أولى المهاجرين الذين خرجوا عام 1912م بتعداد بلغ 8000 مهاجر.

إزدادت وتيرة الهجرة بشكل ملحوظ لاسيما أثناء الحرب العالمية الأولى وإلى غاية عام 1924م حين كانت فرنسا في أمس الحاجة لليد العاملة من المهاجرين، والتي شكلت على أرضها النواة الأولى للطبقة العاملة [4].

---

1 – سعدي بزيان: **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54–التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من " من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال"**، ط2، منشورات ثالة، الأبيار–الجزائر، 2009م، ص ص09–10.

2 - عن هذا التعليل وحسب عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 35. ينظر:

-Expose De La Situation Generale Et Conseil Superieur, 1924, p535.

3 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 35.

4 – صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر–الجزائر–تونس–المغرب الأقصى**، ط06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص ص158–159. أنظر كذلك: يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص58–59.

وحسب الإحصاء الذي قدمه الديوان الجزائري لليد العاملة؛ صرح بوجود عدد لا بأس به من العمال الجزائريين في فرنسا تراوح عددهم ما بين 4 آلاف و5 آلاف شخص جلهم من منطقة القبائل [1].

كل هذا يدفعنا لاعتبار الهجرة وأسبابها ومختلف اتجاهاتها وتأثيرها على الإستعمار، كإحدى وسائل المقاومة وأداة لتحصيل الرزق، كما تعتبر مؤشرًا هامًا على الإستعمار الفرنسي وسياسته تجاه السكان الجزائريين.

1.4.الهجرة الجزائرية لفرنسا قبل الحرب العالمية الأولى:

يجمع الباحثين في مجال الهجرة الجزائرية بإتجاه فرنسا؛ بأنها تمت في مراحلها الأولى دون إثارة الإنتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة معينة كبداية لهذا النوع من الهجرة. وأولى الطلائع من المهاجرين إلى فرنسا هم من الرعاة الذين رافقوا أنعام مستخدميهم المعمرين إلى مدينة مرسيليا، وكذا التجار المتجولون بالسجاجيد والتحف الجزائرية والخدم لدى الخواص الفرنسيين أيضا [2]. أما من المهاجرين الساسيين الجزائريين فقد هاجر إلى العاصمة الفرنسية باريس بعد الإحتلال وتحت ضغط الجنرال "كلوزيل" والدوق "دوروفيقو"؛ كل من: "حمدان خوجة" أمين السكة و"أحمد بوضربة" [3]. رغم هذا لم تكن فرنسا الوجهة الرئيسية لهجرة الجزائريين قبل عام 1914م والجزائر قد تم إلحاقها بفرنسا عام 1834م، كونها أرض المستعمر الغاصب من جهة، وبيئة غريبة لا تلائم قيم وعادات الجزائريين من جهة أخرى. ناهيك عن منع الأهالي من السفر إلى فرنسا بمقتضى القانون الصادر بتاريخ: 16 ماي 1874م الذي ألزم وجوب توفر إذن بالسفر [4].

شكلت المناطق الأكثر فقرا بالجزائر مناطق طرد بالنسبة للمهاجرين نحو فرنسا، أهمها بلاد القبائل الجبيلة (جرجرة والبيبان وحوض الصومال) من حيث التعداد، ثم تليها منطقة الهضاب العليا الشرقية، جبال الأوراس وجبال البابور في الشمال القسنطيني، بعدها تأتي بعض المناطق الغربية كندرومة، ومغنية، وتلمسان ومناطق أخرى مثل جبال الونشريس وزكار.

أما فيما يخص المناطق الجاذبة للمهاجرين الجزائريين صوب فرنسا، فقد تركزت في بعض المناطق الجنوب والوسط والشمال الفرنسي، لينتشر بعد ذلك الجزائريون في معظم أنحاء فرنسا وخصوصًا مناطق: باريس، ليون ومرسيليا الأكثر المناطق إقبالا لهؤلاء، نظرا لإحتوائها على معامل كثيرة والورش ومصادر الشغل والتشغيل،

بالإضافة إلى وجود المزيد من المهاجرين الإقرباء الجدد الذين أحسنوا إستقبالهم وضيافتهم إلى غاية حصولهم على عمل [5].

---

1 - سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 11.

2 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص12-13.

3 – أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث–بداية الإحتلال ويليه: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830–1962م**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص ص65-83.

4 - Jean JACQUES REGER: Op-cit, p63

5 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص294.

كان عدد الذين عبروا البحر إلى فرنسا عام 1912م لا يزيد عن 5000 جزائري، منهم حوالي 2000 أغلبهم من منطقة القبائل يعملون في الصناعة بمنطقة مرسيليا خاصة في معامل الصابون والموانئ، بينما كان هناك نحو 1500 عامل يعملون في مناجم ومصانع شمال فرنسا ومنطقة " با-دي – كـالي " (PAS-DE-CALAIS) إضافة إلى تواجد عدد آخر منهم في المنطقة الباريسية يعملون في مؤسسات مثل مصفاة "ساي" (RAFFINERIE SAY) وشركة النقل وورشات إنجاز الميترو [(1)].

من حيث طبيعة الجنس؛ فقد إقتصرت الهجرة في غالبيتها بادئ الأمر على الرجال والشبان الذين راوحت أعمارهم مابين 20 و40 عاما، أما فيما يخص النساء فقد كان عددهم محدودا جدا نظرا لإختلاف العادات والتقاليد بين الشعبين، وكذا الصعوبات والعوائق الإقتصادية والإجتماعية التي نالت من المهاجر الجزائري في ديار الغربة. وبالتالي كان عدد النساء المهاجرات إلى فرنسا رفقة أزواجهم لا يزيد عن 40 إمرأة عام 1939م، ليرتفع العدد عام 1948م إلى 768 إمرأة آثرن العمل هن الأخريات رفقة أزواجهن [(2)]. وهو صمود حضاري آخر تسجله المرأة رفقة زوجها في هذه الفترة.

وبناء على هذا لاقت هذه الوضعية المتعلقة بالهجرة إهتمام كبيرا من طرف السلطات الفرنسية، فقامت بإجراء تحقيق من طرف الولاية العامة عام 1912م. وفي هذا السياق نقدم الجدول التالي الذي يبين عدد العمال الجزائريين في فرنسا ونوع الأعمال التي يقومون بها [(3)]:

عدد العمال	المناطق	نوع العمال
2000	مرسيليا	المصابن، المصافي، المرافئ
1500	بادي كاليه	مناجم، مصانع تعدينية
بين 700 و800	باريس	مصانع السكر، شركات النقل، ورشات

كان مجهود هؤلاء العمال الجزائريين محل ثناء وتقدير من طرف اللجنة التي أوصت بتشجيع الهجرة في المستقبل. وفي لنفس الأمر أرسلت لجنة أخرى عام 1914م من طرف الولاية العامة على إثر شكوى قدمها أحد النواب الفرنسيين جراء الوضعية السيئة التي يعيشها المهاجرين في منطقة " بادي كاليه " (PAS-DE-CALAIS) للتأكد من صحة هذه المعلومات، فكانت توصيات هذه اللجنة مثل سابقتها وهو تشجيع الجزائريين على الهجرة لعدة إعتبارات وهي: كون العمال الجزائريون يشكلون في نظر أرباب الصناعة الجزائرية يد عاملة

1 - Jacques AUGARDE: **La Migration Algerienne**, **Homme et migrations**, Paris, 1970, p23.

2 يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص ص294-295.

3 - Jacques AUGARDE: Op-cit, p32.

إحتياطية يتم إستخدامها بوجه خاص وقت الإضرابات، كذلك كون اليد العاملة الجزائرية ليست في مستوى المنافسة لليد العاملة الفرنسية، وأخيرا حاجة فرنسا إلى يد عاملة لسد حاجياتها الصناعية.

وتجسيدا لتوصيات هذه اللجنة تم إلغاء المرسوم المقيد للهجرة الصادر بتاريخ: 16 ماي 1874م من طرف الوالي العام بمقتضى قرار أصدره في 18 يونيو 1913م، ليبقي الأمر كذلك إلى غاية تأكيده بقانون 15 جويلية 1914م عشية الحرب العالمية الأولى [1].

2.4.الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى:

تزايد عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، هذه الحرب التي دفعت فرنسا إلى إتخاذ عدة إجراءات إقتظتها الحاجة السياسية والعسكرية وحتى الإقتصادية، أولها: إلغاء القيد المتعلق بهجرة الجزائريين إلى فرنسا بمقتضى قرار الصادر عام 1914م كما ذكر سابقا، الأمر الذي شجع تلقائيا الهجرة بإتجاه فرنسا.

ثانيا: تنظيم الهجرة والإشراف عليها من قبل السلطات الفرنسية عام 1916م من خلال تأسيس مصلحة «**عمال المستعمرات**» تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية، بحيث تتولى هذه الأخيرة عملية تسجيل العمال الجزائريين ونقلهم إلى فرنسا، ومن ثم توزيعهم حسب الحاجة في المناطق الفرنسية.

ثالثا: إستقدام الشباب الجزائري وإلحاقه بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة، ذلك أن دفعة عام 1917م قد أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة. في الوقت نفسه كانت السلطات قد جندت عنوة 17000 عامل في الدفاع الوطني، ليزداد بهذا عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا كما هو مبين على هذا الجدول:

السنة	الذاهبون إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر	الباقي
1914	7.444	6.000	1.444
1915	20.092	4.970	15.122
1916	30.755	9.044	21.711
1917	34.985	18.849	1.636
1918	23.340	20.489	2.851

حيث يتبين أن عدد المهاجرين الجزائريين بدأ يرتفع منذ عام 1916م وهو تاريخ صدور مرسوم الإشراف الرسمي، وبقي الحال على ذلك طيلة مجريات الحرب، كما يتبين أيضا أن التجمع الكلي للمهاجرين نهاية الحرب قد

[1] - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص13-14.

بلغ 270.000 مهاجر [1]. عمل منهم 120.000 عامل في مصانع التجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة، والمواصلات والمناجم وحفر الخنادق بجبهات القتال [2]. وقد إزداد هذا العدد من هؤلاء المهاجرين من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف عام 1912م [3].

ونظرا للتدفق الكبير للمهاجرين الجزائريين على فرنسا صدر مرسوم بتاريخ: 14 سبتمبر 1916م يقضي بخلق مصلحة جديدة بوزارة الدفاع تعرف بمصلحة عمال المستعمرات، وهي مكلفة بتجنيد اليد العاملة الأهلية بالهند الصينية، والصين، وإفريقيا الشمالية. وبهذا أصبحت فرنسا تجند وتستورد وتوطن اليد العاملة القادمة من مستعمراتها، ففي فترة مابين سنتي 1915م و1918م تم إستقدام 132321 مهاجر من شمال إفريقيا، من بينهم 78566 مهاجر جزائري و35506 مهاجر مغربي و18449 مهاجر تونسي. هذه اليد العاملة إستخدمت في القطاعات العمومية وبصفة كبيرة في مشاريع خاصة بالدفاع الوطني، كصناعة العتاد والذخيرة، ورشات التموين، النقل، المناجم، مصانع الغاز، مصالح طرق المدن، ولاسيما في ميدان الحفر في الخطوط الأمامية والخلفية لجبهات القتال [4]، ومعنى هذا أن الهجرة قد تمت بتحريض وتشجيع من السلطات الفرنسية.

وبالتالي إذا كانت العوامل الإقتصادية عادة تؤدي إلى هجرات طوعية، فالعوامل السياسية والعسكرية تؤدي إلى هجرات إضطرارية. وهذا ينطبق كلية على الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى [5]، نتيجة لظروف هذه الحرب التي دفعت بفرنسا إلى الإستنجاد بهذه الأعداد الهائلة من الجزائريين ولاسيما منهم العمال للدفاع عنها من جهة، والزج بهم في المصانع التي غادرها العمال الفرنسيون المجندون في الحرب من جهة أخرى [6].

لقد غدت الهجرة ظاهرة قائمة بعد أن وضعت الحرب أوزارها وأصبح الطريق أمام المهاجرين معبدا، ذلك أن من الجزائريين من آثر البقاء في فرنسا بعد تسريحه من الخدمة العسكرية، ومن عاد إلى الجزائر ما لبث أن رجع إلى فرنسا ثانية [7].

والواقع أن الشعور بسوء الحياة في الجزائر هو الذي يجعل المهاجر يضيق بوطنه الأصلي ويصبوا إلى مجرد الربح، وأملا في حياة أرقى ومركز أدبي أعلى، في وقت أصبحت الحياة في الجزائر أثقل ما يكون بفعل الاحتكاك المستمر بين فئتين لا تفصلهما فوارق الدين والعادات والجنس واللغة فحسب، بل تفصلهما أكثر من ذلك نظام سياسي يجعل إحدى الفئتين تتحكم في الأخرى إداريا واقتصاديا وسياسيا.

---

1 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، المرجع السابق، ص 322.

2 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص14-15.

3 - Benjamin STORA: **Histoire de l'Algérie colonial 1830-1954**, Op- cit, p51.

4 -Ibid, p51.

5 - عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 46.

6 - المرجع نفسه، ص ص14-15.

7 - نفسه، ص 46.

فالجيل الجديد في الجزائر يصبوا إلى حياة أفضل، ولكنه لايجدها في بلد مغلوب على أمره، فلا عزو أن تضيق نفسه وتظلم الدنيا في وجهه ويعاني المقام في أرض لا يلقى فيها إلا الغبن، ويتوق إلى سماء يتمتع تحتها بالحرية ويسترد كرامته الإنسانية المحطمة [1].

V. الحركة النقابية ونشاطها في الجزائر إلى غاية 1919م:

1.بدايـة ظهـور النقابـة في الجزائـر:

في إطار التطورات التي مست البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري تأخرت نشأة النقابات العمالية في الجزائر، إذا ما قورنت بمثيلاتها في أوربا الغربية، التي عرف فيها العالم أول إنتقال للبنية الإجتماعية الإقتصادية إلى البنية الإجتماعية الرأسمالية، التي رافقها ظهور أولى النقابات العمالية ببريطانيا سنة 1720م، حيث إستطاع مجموعة من عمال في مجال الخياطة ولأول مرة من رفع مظلمتهم إلى البرلمان [2]، فكانت بمثابة فاتحة عهد جديد عرف تزايد وقوة هذه التنظيمات النقابية.

فكان ظهور النقابة في الجزائر قد إرتبط بوجود الجاليات الفرنسية والإسبانية والإيطالية ومدى تأثيرها على الجزائريين، لهذا نجد أن العمل النقابي الجزائري في بدايته غلب عليه الطابع الأوربي، ومعظم القادة النقابيين في ذلك الوقت كانوا من غير الجزائريين كما كان عددهم محدودا، وبدأ يتوسع هذا التنظيم تدريجيا بعد إنظام العمال الجزائريين إليه، لكن ظهوره جاء متأخرا مقارنة بنشأته وتطوره في أوربا [3]. ولعل هذا التأخر في الجزائر المستعمرة وإلى غاية الحرب العالمية الأولى راجع للأسباب التالية:

- كون الجزائر مستعمرة فرنسية، وهي بهذا خاضعة للحلف الإستعماري الذي يحصرها في دور المصدر للمنتوجات الزراعية والمنجمية للدولة المستعمرة المتربول [4]، والنتيجة هي إنعدام قاعدة صناعية حقيقية تعمل على بروز حركة عمالية نقابية، فقد كانت الصناعة ضعيفة، حيث أنه في سنة 1914م كان 3/4 من أرباب العمل من الأوربيين، وأن حوالي 50% من أرباب العمل يشتغلون بدون عمال، كما أن متوسط عدد العمال لكل مؤسسة لم يكن يتعدى 30 عاملا [5].

---

1 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص 243.

2 - جورج لوفران: المرجع السابق، ص09.

3 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص328.

4- عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر والمغرب العربي**، تر: فضيلة الحكيم وفيصل عباس، مج01، ذاكرة الناس، منشورات وزراة المجاهدين، الجزائر، 2013م، ص306.

5 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA, **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**, Op- cit, p03.

- منع الجزائريين من تشكيل تنظيم نقابي خاص بهم، وذلك تطبيقا لقانون الأنديجينا الذي صدر سنة 1881م، والقاضي بمنع الأهالي من ممارسة أي نشاط نقابي.

تعود الجذور الأولى للحركة النقابية عند تشكل أول تجمع عمالي في 09 نوفمبر 1878م المتمثل في الغرفة النقابية لعمال المعادن بالجزائر العاصمة [1]، بينما يرجعها البعض إلى عام 1880م تاريخ ظهور نقابة المطابع. غير أن ذلك لا يعني الجزائريين أنفسهم، لأن قانون 1884م الذي يسمح بحرية النشاط النقابي كان قد إستثناهم بإعتبار أن قانون الأهالي الذي ألغي نهائيا سنة 1944م كان لا يعتبر الجزائريين مواطنين [2]، ومع هذا لم يمنع الجزائريين من الإنخراط في صفوف هذه النقابات تدريجيا.

أما "روني غاليسو" فيرى بأن بداية الحركة النقابية في الجزائر كانت بظهور أول نقابة في قسنطينة سنة 1880م، والتي تبعتها نقابة عمال المحاجر، وفي سنة 1884م ظهر القانون الفرنسي الذي يتضمن أن النقابات لا يمكن أن تسير إلا من طرف الفرنسيين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية. أما عن تعداد هذه النقابات وإنتشارها سنة 1894م، فقد بلغ عددها في الجزائر 51 نقابة في الجزائر العاصمة، و15 في قسنطينة، و7 في وهران، وبحلول سنة 1914م بلغ عددها 81 نقابة تضم حوالي 9500 منخرط [3].

بينما يرجع البعض الآخر من الباحثين تشكل الفرقة النقابية لعمال الطباعة الحجرية لمدينة الجزائر في الخامس عشر من عام 1878م والتي ضمت حوالي 105 عامل بداية ظهور النقابة. تكونت كذلك بقسنطينة نقابة الطباخين وصانعي الحلويات عام 1880م، وفي عام 1881م تأسست نقابة صانعي الحلويات بوهران، وتأسيس إتحاد عمال المطابع والتجليد في قسنطينة وفي عنابة. عرفت هذه التنظيمات النقابية إنخراط الجزائريين وبدأ يزداد من شهر لآخر حتى أصبح عددهم أكثر من 270 نقابيا (بإستثناء قسنطينة) في عام 1889م.

كما قام العاملين بمستشفى مصطفى بالجزائر العاصمة بتشكيل نقابتهم عام 1883م، وفي عام 1886م تم تكوين إحدى عشر نقابة للطباخين وصانعي الحلويات عمال الخشب وصناعته عمال المشروبات والمطاعم في الجزائر أيضا عام 1886م، بالإضافة إلى تأسيس نقابة الحلاقين عام 1889م ونقابة موظفي التجارة عام 1891م ونقابة عمال المخابز عام 1882م، ومجمل هذه النقابات ضمت في صفوفها 1986 عاملا [4].

1 – محمد فارس: " **تاريخ النقابية في الجزائر–جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م** "، المرجع السابق، ص27.

2 – محمود آيت مدور: **الحركة النقابية المغاربية بين 1945–1962 – الجزائر وتونس نموذجا**، المرجع السابق، ص13.

3 - René GALLISSOT : **Le Maghreb De Traverse**, éd. Bouchene, 2000, p87 أنظر أيضا :

- عبد الله بوحشاك: **الحركة النضالية بقسنطينة. ونضالها إبان الثورة التحريرية**، مجلة الثورة والعمل، لسان المركزي للإتحاد ع ع ج، الجزائر، ماي 1987م، ص32.

4 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص328.

إن تشكل هذه النقابات كان سببا في خلق وعي متصاعد بين العمال الجزائريين مما حفز الآلاف منهم على الإنضمام لهذه النقابات. فحسب إحصائية حكومية في سنة 1901م ووفقا للمرسوم 21 مارس 1884م والأول جانفي من سنة 1901م بلغ عدد النقابات المهنية والصناعية والفلاحية في هذه السنة 102 نقابة، منها 46 بالجزائر العاصمة و30 نقابة بوهران و26 نقابة بقسنطينة [1]، كان عدد النقابات في الجزائر العاصمة وحدها 33 نقابة تضم 3300 عاملا في عام 1901م وفي عام 1902م كانت هناك 42 منظمة نقابية عمالية، لتصبح عام 1907م 42 منظمة بعد الوحدة النقابية بفرنسا التي تمت عام 1907م. وفي أول جانفي 1910م كانت هناك 36 نقابة بالجزائر العاصمة [2]. أما في وهران فقد بلغ عدد النقابات 20 نقابة منخرطة في الإتحاد النقابي بقطاع وهران بمجموع 1568 منخرط [3]. وبهذا عرفت النقابة تطورا ملحوظا بحيث أصبحت قادرة على عقد مؤتمراتها مثال ذلك، المؤتمر الذي عقده عمال قسنطينة في سنة 1887م وهو دليل على هذا التطور [4]. وكذلك إنعقاد المؤتمر الإشتراكي الأول بوهرن عام 1900م الذي تولدت عنه تأسيس أول نقابة تابعة للكونفدرالية العامة للشغل (CGT) [5]. إذن وقبل عام 1914م لم يتعدى الجزائريون أكثر من 1000 منخرط في النقابة، ثم أصبح العمال الجزائريون يشاركون في الحركات الإضرابية المنظمة من طرف النقابات [6].

إن تشكل مختلف هذه التنظيمات النقابية في الوسط الأوربي بالجزائر في القرن 19م، تم من خلال إنضمام العمال إلى "رابطة عمال فرنسا". وما يجب الإشارة إليه هنا أن العنصر العمالي الجزائري كان هامشيا بالنسبة للفرنسيين، وبالتالي لايصلح للإنضمام إلى النقابة، إضافة إلى هذا محاربة السلطات العامة النقابات إلى غاية 1900م [7]. وتجدر الإشارة هنا أن كل النقابات كانت تنشط تحت تأطير النقابة الفرنسية (CGT)، حيث كانت النقابة الوحيدة التي شملت كل النقابات تطابقا مع قانون 1884م، الذي ينضم كيفية تأسيس الجمعيات والمنظمات المهنية [8].

---

1 - **Exposé de la situation de l'Algérie**, **présentér par M. le Gouverneur general**, **gouverneur general de l'algerie**, 1901, p408.

2 - محمد لخضر بن حسين: **الشروط الإقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر**، "دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ع03، الجزائر: من 3 إلى 9 نوفمبر 1969م، ص70.

- محمد فارس: "تاريخ النقابية في الجزائر-جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، المرجع السابق، ص ص27-28.

3 - claire MARYNOWER: **Etre socialiste dans l'Algérie coloniale**, **pratique**, **cultures et identités d'un milieu partisans dans le departement d'oran 1919- 1939**, Ecole doctorale de science Po, programme doctorat d'histoire, centre d'histoire Po, doctorat en histoire, thèse dirigée par M.Marc lazar, soutenue le 14/12/2013, p81.

4 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص330.

5 - claire MARYNOWER: Op -cit, p81.

6 - محمد فارس: "تاريخ النقابية في الجزائر-جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، مرجع سابق، ص27.

7 - المرجع نفسه، ص27.

8 - Nasser DJABI: **KAID LAKHDAR –une histoire du syndicalisme algérien**, Entretiens, CHIHAB Editions, 2005, p90.

إن مسألة ظهور النقابة لا تهمنا بقدر ما تهمنا مسألة مشاركة العمال الجزائريين فيها، حيث سعى العمال الجزائريين إلى إثبات وجودهم من خلال الإنخراط في صفوف هذه النقابات والكفاح ضد الرأسمالية وأرباب العمل، لكن مشاركتهم في البداية ظلت متواضعة لضعف الإستثمار في مجال الصناعة، وسيطرة الأوربيين على العمل في مختلف المهن. فقبل الحرب العالمية الأولى كان الجزائريون يمارسون نوعين من المهن فقط المعروفة آنذاك، بينما يمتهن الأوربيين 221 مهنة، بمعنى أن مجموع القوى العاملة الجزائرية كانت متمركزة في الريف بشكل رئيسي. ذلك أن الوضع قد تغير بعد الحرب العالمية الأولى [1]، فقد أشرنا سابقا أن هذه الحرب وضرورة بناء الإقتصاد الفرنسي كانتا سببا في هجرة الجزائريين نحو فرنسا، حيث إرتفع عدد المهاجرين من 5000 مهاجر سنة 1912م إلى 92000 مهاجر سنة 1923م، وبالتالي ستشكل النواة الأولى للمناضلين النقابيين الجزائريين في فرنسا داخل الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة [2]. وبالتالي كانت هناك أسباب لتنامي الوعي العمالي الجزائري أهمها:

- إنعدام الصناعة في الجزائر بمفهومها الواسع، بالإضافة إلى محاربة الإستعمار لكل أشكال التنظيمات الجزائرية بغض النظر عن أسبابها وأهدافها خشية من إنتشار الفكر العمالي والنقابي بين الجزائريين وبالتالي إنتشار الوعي المعادي للإستعمار بإتخاذ الجزائريين هذه التنظيمات كوسيلة للمطالبة بحقوقهم [3].

- لم يكن هناك إصطدام في التوجهات في فرنسا، بل كان هناك تضامنا طبقي بين العمال الجزائريين والفرنسيين عكس التباعد الموجود في الجزائر بين الفئتين في إطار الوضع الإستعماري.

وبهذا يبدأ تشكل النقابة في الجزائر في ظل الوضع الإستعماري، وذلك من خلال التنظيمات النقابية، وسينتج عن إرتباط النقابة الجزائرية بالحركة العمالية الفرنسية توترا مستمرا عند النقابيين الجزائريين وهم في الغالب مناضلون وطنيون [4]، يسعون إلى تحقيق المساواة مع العمال الفرنسيين والأجانب، وذلك من حيث شروط العمل، الأجور، مدة العمل [5].

2.النشاط النقابي في الجزائري:

عمل الإستعمار الفرنسي منذ بداية الإحتلال على نهب وإستغلال خيرات البلاد من ثروات ومواد أولية، وسواء كان هذا الإستغلال والنهب بسيطا أو ضخما فقد ظلت الطبقة العاملة تستغل وتكابد الحرمان وخيرات البلاد تنقل إلى خارج الجزائر بإتجاه البلد المستعمر، الذي سعى إلى تحقيق أرباح أسطورية للإحتكاريين وغيرهم.

---

1 – إدريس بولكعيبات: **الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي**، مجلة العلوم السياسية، ع 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007م، ص150.

2 – عبد القادرج جغلول: المرجع السابق، ص307.

3 – المرجع نفسه، ص328.

4 – نفسه، ص308.

5 – إيمان النمس: **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر–دراسة مرحلة التعددية النقابية**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2014م، ص52.

حيث تركزت سياسته على زيادة الأسعار وإمتصاص الضرائب من أبناء الشعب و لا سيما العمال والفلاحين الصغار والمتوسطين وأحيانا الأغنياء، في ظل اللاعدالة بين أسعار الواردات المرتفعة و أسعار الصادرات المنخفضة، و سيادة العلاقات الإنتجاية الرأسمالية المبنية أساسا على الإستغلال البشع والحصول على أكبر قدر من الأرباح [1]، على حساب الطبقة العاملة التي تبقى هي المصدر الأساسي لإستغلال وربح الرأسماليين الفرنسيين، وعليه أصبحت مسألة نضال المستمر للطبقة العاملة ضد أرباب العمل وضد المستعمر سواء كان عضويا أو منظما مسألة حياة أو موت، مسألة تثبيت الحقوق التي لا يمكن الحصول عليها إلا بشن مختلف أشكال النضال، كالإضرابات أو المظاهرات أو الإحتجاجات، وهذا ما أقدمت عليه الطبقة العمالية الجزائرية [2].

تعد الحركة الإضرابية كمؤشر على مستوى وعي الطبقة العاملة التي كانت في بداية تكوينها، والتي قادت نضالها ضد الرأسمالية، وقد ضمت في صفوفها العمال ذوي الأصل الأوربي والعمال ذوي الأصل الجزائري على حد سواء، وهذا ما تدل عليه إضرابات عمال الطباعة و إضراب الحوذيين في وهران سنة 1884م، وكذا إضراب ورش شيفا الذي دام أربعة أشهر، كما إنعقد مؤتمر عمال قسنطينة سنة 1887م. هي كلها مؤشرات على بداية ظهور وعي للحركات النقابية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أول إضراب قام به العمال الجزائريون في ظل التنظيمات النقابية هو إضراب عمال الماصنع في الجزائر العاصمة سنة 1888م ودام 15 يوم، والجدير بالذكر أيضا أن قانون سنة 1884م كان يسمح بتنظيم العمال لأنفسهم داخل مجموعات عمالية وقد إستفاد منه العمال الأوربيون بالجزائر ونظموا أنفسهم ووسعوا نشاطهم العمالي.

في حين نجد أن قانون سنة 1881م يقضي بمنع تجمع الأهالي بدون رخصة سواء خلال مواسم الحج أو التظاهرات الدينية والوطنية الأخرى، وتفاديا لهذا القانون وللعقوبات التي تنجر عنه؛ إنظم الجزائريون إلى التنظيمات العمالية التي شكلها الأوربيون في الجزائر وخاصة منها الكونفدرالية العامة للشغل (CGT). التي سبق وأن إنظم إليها الجزائريون بفرنسا [3].

بدأ العمال الجزائريون نضالهم بشن إضرابات ضد إدارة الإحتلال وأرباب العمل منذ بداية سنة 1884م، حيث أضرب الحوذيين بوهران في عام 1884م، وإضراب عمال الطباعة عام 1888م، وكذا إضراب ورش شيفا الذي دام أربعة أشهر، كما إنعقد مؤتمر عمالي عام 1887م في قسنطينة [4]. في حين نظم عمال الموانئ في وهران إضرابا سنة 1900م كان سببا في إثارة التنافس بين نقابتين على النضال من أجل الدفاع عن حقوق عمال الموانئ

1 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص348.
2 – المرجع نفسه، ص349.
3 – نفسه، ص349.
4 – د.م.ل.بن حسين: المرجع السابق، ص70.

من جهة وكسب أكبر عدد ممكن من الأعضاء من جهة ثانية، وهاتان النقابتان هما: نقابة عمال ميناء وهران المتألفة من وسط أوربي، ونقابة عمال الموانئ من الأهالي التي تألفت في وسط جزائري ومغربي، ولقد عرف هذا الإضراب تجاوب جميع عمال موانئ الجزائر العاصمة الذي أعلنته الحركة النقابية سنة 1900م، وما لبث أن إنتشرت موجة هذ الإضراب لتشمل (بون) عنابة و فيليب فيل (سكيكدة) ووهران وحصلت إتصالات بين عمال الموانئ في الجزائر وفي ميناء مرسيليا.

تواصلت حركة الإضرابات، ففي سنة 1907م وقع إضراب جديد بالجزائر العاصمة بمبادرة من الفحامين الأهالي، الأمر الذي إستدعى المجلس العام في الجزائر للتحذير من الخطر الناجم من هذه التظاهرات العامة للأهالي، كما طالب بمنع حق الإضراب لغير الفرنسيين [1].

VI. الطبقة العاملة الجزائرية وبوادر النضال السياسي:

1. نضال الطبقة العاملة الجزائرية:

بعد أن تمكن الإستعمار الفرنسي من توطيد نفسه في الجزائر بعد مرور قرن من الزمن، وخلص من تطبيق وتجسيد مجمل القوانين العقارية وتحقيق نزع الملكية من الجماهير الريفية الجزائرية، كما إنتهى من دمج الإقتصاد الجزائري بإقتصاد الدولة المستعمرة، وهذا معناه تدمير كل البنيات الإقتصادية والإجتماعية لجزائر ما قبل الإستعمار، فأحيلت بذلك هذه الجماهير على الإفقار المدقع، بحيث لم يبقى للمجتمع الجزائري أي حافز أو طاقة تساعده على لفظ الزرع الكولونيالي. فأختفت بذلك أفاق النضال؛ فالشعب الجزائري مهزوم ومدمر، وفي المقابل تدعمت أركان الإستعمار وإزداد عدد المستوطنين نتيجة قوانين الديمغرافيا الطبيعية، وخاصة الهجرة الأوربية، ليرتفع بذلك عدد السكان الأجانب بالريف الجزائري ويبلغ ذروته، على حساب أفضل الأراضي [2].

لقد واجه المجتمع الجزائري هذا الوضع وعبرت كل فئة عن رفضها وبالوسائل التي تراها في مستوى هذا التعبير، فكانت مسألة رفض التجنيد الإجباري إحدى أشكال النضال ضد الرأسمالية المتصاعدة. وحسب الحاكم العام؛ فقد شنت حملة دعائية كثيفة ضد التجنيد، تستند إلى الشعارات التي تثير حساسية الجزائريين أهمها تهمة المرتد التي تنسب لكل شخص يرضى الخدمة في الجيش الفرنسي. فكان رد السلطة هو القمع والسجن، حيث تم إلقاء القبض على أحد طلبة قبيلة رومانة (بلدية في بوسعادة) بدعوى إعلانه في سوق بن سرور أن كل من يلتحق بالجيش فهو مرتد. كما إستعمل الجيش القوة في جلب الشباب الرافض للتجنيد من مقر سكناهم. وهناك أيضا

1 – محمد فارس: "تاريخ النقابية في الجزائر–جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، مرجع سابق، ص ص 27–28. أنظر أيضا: عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص349.

2 – طالب بن ذياب عبد الرحيم: **حرب 1914–1918 والجزائر**، «دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ع03، الجزائر: من 3 إلى 9 نوفمبر 1969م، ص459.

من الشباب من رفض الإحصاء وآثر الهجرة إلى الديار الإسلامية، وعبر آخرون عن رفضهم بعد دفع الضرائب والإستجابة لأوامر السلطة بحجة حالة الحرب. كما لاحظت الإدارة الإستعمارية نوعا آخر من الرفض تمثل في مقاطعة التعليم لاسيما في قسنطينة. فكل هذا يعد مؤشرا على بدء نضالات شعبية متنوعة ومتعددة، حيث إتجه السكان نحو الصحف التي تزودهم بالأخبار والمعلومات الصادقة والإبتعاد عن الصحافة الإستعمارية.

من خلال مجمل ماسبق ذكره يمكن أن نستشف أنه بدءت تطفو إلى سطح معارضة شعبية جنينية عبر أرجاء البلاد، غير أنها لم تكن مهيكلة بعد في شكل تنظيمات من النمط الحديث (أحزاب، جمعيات، نقابات)، مع أن بوادر شكل منظم للنضال قد كانت قد بدأت بالظهور، في الوقت الذي عرفت فيه فرنسا ضعفا سياسيا وعسكريا وإقتصاديا[1]، عبر عنه الحاكم العام قائلا: « **إن ما نؤسف له هو هيمنة فرنسا قد بدت في نهاية الحرب وكأنها أصيبت في الصميم، ولم يعد بإمكانها أن تحكم كما كانت تفعل قبل الحرب، بحيث أصبح أمر التنازلات أمر لا مفر منه، وعلينا أن نضع قانون 04 فيفري 1919م، الذي يمنح الحقوق السياسية للجزائريين في هذا الإطار** ». فبلغ بذلك إهتام الجزائريين أوجه، من خلال متابعة مختلف النقاشات حول مشاريع الإصلاح السياسي والضريبي متابعة يقظة، عبر الصحف المحلية التي كانت تعيد نشر محاضر الجلسات، وبهذا عرفت الحياة السياسية غداة الحرب نشاطا كبيرا. غير أن الحدث الجديد والأبرز كان بدون شك دخول الحركة العمالية بقواها المنظمة في النضال ضد الإستعمار والإستغلال الرأسمالي، ومساهمة الطبقة العاملة الجزائرية في هذا النضال كان نتيجة عوامل مختلفة نوجزها فيما يلي:

- ❖ عدم الإستقرار الذي ساعد البلاد كلها أثناء فترة الحرب، حيث تراكمت نضالات.
- ❖ تطور الوعي السياسي للمهاجرين بفضل إحتكاهم مع الفرنسيين وإكتسابهم أشكال جديدة من التنظيم والنضال ونقلها للجزائريين، أو عبر المراسلات، وقد دلت عمليات المراقبة لرسائل الأهالي القادمة من المتروبول؛ على أن الوضع سيصبح مثيرا للقلق في حال إنتشاره في الجزائر، وهذا هو بالتحديد فحوى التحذير الذي وجهه الحاكم العام، عندما صرح بأن المهاجرين عند عودتهم إلى الجزائر كانوا يحملون معهم أفكار جديدة يقومون بنشرها بين الأبناء وأفراد القبيلة، واستدل على ذلك بالإضراب الذي وقع في منجم يتميزرت (وادي الصومام)، فالمحرض والمحرك الأساسي لهذا الإضراب كان عاملا سابقا في المتروبول، وقد إستخدم ضد حرية العمل الطرق والآساليب الترهيبية التقليدية المعروفة في الأوساط النقابية في فرنسا.
- ❖ العامل الثالث تمثل في النضال الذي خاضته الطبقة العاملة ذات المنشأ الأوربي الجزائري، فقد تضاعفت الإضرابات عشية الحرب وعمت أرجاء البلاد، وشارك الجزائريون في معظم هذه الحركة التي كان يؤطرها

---

1 - طالب بن ذياب عبد الرحيم: المرجع السابق، ص462.

رفقائهم الأوربيون، حيث يأكد في هذا الشأن الحاكم العام في تقريره: «**إن الذي لايمكن إنكاره هو أن بروليتاريا المدن الأهلية تنقاد إنقيادا أعمى لتوجهات المحرضين الأوربيين...وبأن النقابات العمالية تسعى حاليا بإلحاح لإثارة البروليتاريا الأهلية لكسب مشاركتها**». وظهرت خلال هذه الحركات وقائع جديدة دلت على إرتفاع كبير في مستوى الوعي، وقد ذكرتها الإدارة الإستعمارية دون أن تدرك أهميتها. ففي معظم الإضرابات كان التضامن الطبقي يتفوق على الإنتماء العرقي (1)، وهذا ما عبرت عليه كاتبة المقال بصحيفة "الإسلام" عام 1912م قائلة: «**إن طموحكم الكبير هو الوصول إلى تنظيم الطبقة العاملة للأهالي وتنشيطها واللحاق بجانب البروليتاريا الفرنسية في معركة الأفكار والمنجازات الإقتصادية والإجتماعية**» (2)، وكذلك ما ترجمه تصرف صبية المقاهي العربية بالجزائر العاصمة بتقديمهم لائحة لأهم مطالبهم إلى مستخديهم. بالإضافة إلى إضراب عمال مناجم بني صاف، حيث رفض العمال الجزائريون مباشرة عملهم رغم تدخل قايد الجماعة، وكلهم حماسة تغذيها روح التضامن لم يعهدوها من قبل. وقد أشار المفوض المركزي لقسنطينة بأن هذا الحماس والإضرابات المطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل أصبح موضوعا لا تنتهي النقاشات حوله في المقاهي والفنادق (3).

زد على هذا لم تكن الحركات الإجتماعية حكرا على الوسط الحضري فقط، بل إمتدت لتشمل الوسط الريفي بصيغ مختلفة بين المياوميين الزراعيين والرعاة والخماسة في الدواوير. كما أدت هذه الإضرابات والمظاهرات إلى ظهور مضامين سياسية مزدوجة، وكان لنضالات الحركة العمالية تأثيرات سياسية على العائلات الأخرى المكونة للحركة الوطنية، لاسيما على حركة "الجزائر الفتاة"، الأمر الذي أدى إلى حدوث تقارب في وجهات النظر بين هذين التيارين تجلى من خلال التماثل في وجهات النظر بين الصحف الإشتراكية وصحافة الجزائر الفتاة، حسب ما أشار إليه الحاكم العام. وتأكد كذلك سلسلة من المقالات هذا التقارب في النزاعات وبصورة غريبة عبر جرائد عدة، يناقش فيها الجانبان بحماس، التنظيم الزراعي الجماعي. فقد جاء في إحدى التقارير فيما يخص جريدة "الإقدام" (4)، أنها تستعمل عن طيبة خاطر مصطلحات وترسانة كاملة من الحجج، تستعيرها من الطبقة العاملة: كالإقطاعية، الرأسمالية، أرباب العمل الأهليين. كذلك النداء الذي وجهه مؤسس ودادية معلمي الأهالي عام 1909م من خلال جريدة "الأخبار" جاء فيه: «**في الوقت الذي إنضم فيه كل العمال إلى النقابة عليك أن**

---

1 - طالب بن ذياب عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص466-467.

2 - محمد فارس: "تاريخ النقابية في الجزائر-جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، المرجع السابق، ص 31.

3 - طالب بن ذياب عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص466-467.

4 - المرجع نفسه، ص ص467-468.

تلتحق بوداديتك» [1]. أما جريدة الإسلام فقد عبرت في ديسمبر 1913م عن إستعدادها لقيادة الطبقة العاملة "الأهلية" والبروليتاريا الفرنسية في معركة من أجل التحولات الإجتماعية والإقتصادية، وهذا فيه دلالة على وجود علاقة بينها وبين المجموعات الإشتراكية [2]. أما المضمون الثاني، فهو دخول الطبقة العاملة معترك النضال وظهور بوادر التعاطف مع الأفكار الشيوعية، حيث يشير الحاكم العام إلى: «أن **بعض الأوساط المثقفين في الجزائر يتلقون أطروحات البولشوفية بإهتمام لا مجال لنكرانه، أما مؤتمر باكو فقد كان يجري تتبعه بفضول وشغف»** [3].

لقد كان لأفكار الرئيس ويلسون المتعلقة بالديمقراطية وحق تقرير المصير، والثورة الروسية مفعول عميق في الجزائر، حيث تأثر الوطنين والجزائريين بكلا الحدثين. لاسيما فكرة تقرير المصير للرئيس ويلسون التي كان لها وقع كبير على الشعب الجزائري. فقد نشرت جريدة "المغرب"۞ شهر سبتمبر 1918م مذكرة أرسلت إلى مؤتمر السلام الذي عقد بباريس مطالبة بحق تقرير المصير لإفريقيا الشمالية. أما فيما يتعلق بالثورة البولشفية فقد كانت محل مراقبة من طرف الجزائريين وعن كثب، فليس هناك من شك في أن الدعاية الفرنسية نفسها قد شجعت ونورت الجزائريين عن غير قصد، على صياغة مطالبهم الوطنية بطرق جديدة [4].

صمود آخر عبر عنه العمال الجزائريين في هذه الفترة لأجل إستعادة حريتهم، ذلك من خلال ممارسة أساليب جديدة مثل الإضرابات العامة، والمظاهرات السياسية في الشوارع، فقد قام العمال الجزائريين رفقة الأجانب بتنظيم إضراب عام 1910م بميناء سكيكدة متظاهرين، وألقو الخطب، وإستنكروا الحكم الفرنسي، معلنين مطالبهم. كما قاموا بحمل العلم الوطني لأول مرة وساروا به في شوارع المدينة. فكان رد السلطات الفرنسية قمع المظاهرة بإستعمال الشرطة والجنود [5]. كما تجلت مظاهر هذا الصمود أيضا من خلال وقوف العمال إلى جانب الجنود الفارين والتعاون فيما بينهم في القيام بثورات عدة ضد الجيش الفرنسي، منها التي وقعت في منطقتي وهران وقسنطينة في عام 1916م، وهو تعاون أشبه بتعاون عمال وجنود روسيا عام 1917م. كذلك قيام جماعة من الثوار في شهر أكتوبر 1916م بالتعاون مع عمال المصانع بمهاجمة مدينة تنس أوقفوا خلالها ثماني سيارات عسكرية، وقتلوا بعض الجنود من الدرك الفرنسي وحجز كمية من الأسلحة والذخيرة. كما إزداد عدد الثوار نتيجة

---

1 – محمد فارس: "تاريخ النقابية في الجزائر–جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، المرجع السابق، ص31.

2 – نيكولاي دياكوف: **حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين**، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015م، ص146.

3 - طالب بن ذياب عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص467–468.

۞ – **جريدة المغرب**: صدرت في الفترة مابين 1904م و1913م عن لجنة إستقلال الجزائر وتونس. تصدر مرتين في الأسبوع وهي موالية لسياسة الولاية العامة بالجزائر. أنظر: عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**، المرجع السابق، ص129.

4 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، المرجع السابق، ص210.

5 – المرجع نفسه، ص108.

هروبهم من الجيش الفرنسي خلال عامي 1915–1916م، بعد ما أصبحوا ذوي التدريب الجيد وأكثر تفتح سياسيا، حاملين معهم بعض الأسلحة، تحذوهم عزيمة وإرادة كبيرتين في تحرير بلادهم. والحق الذي يجب أن يقال فيما يتعلق بتعاون الجنود والعمال، والتأييد الذي لاقوه من طرف الأهالي وبعض الأعيان، قد أضفى على هذه الحركة الثورية مظهر العمل الشعبي، الذي يعد عنصر ضروري لأية حركة وطنية واعية [(1)]. فهذا التعاون بين الثوار والعمال، وتأييد الأهالي للمقاومة المسلحة قد لاقى إعتراف الفرنسيين أنفسهم [(2)].

إلى جانب كل هذا ظهرت بوادر النضال السياسي في الجزائر، فقد غير الشعب الجزائري أسلوبه في مقاومة الإستعمار الفرنسي، منتقلا بذلك من المقاومة الشعبية المسلحة إلى المقاومة السياسية، فكيف لا؟ وقد إستمرت هذه المقاومة لمدة قاربت السبعين عاما من القرن 19م، ضحى خلالها الملايين من الجزائريين بحياتهم، وسلبوا أملاكهم وأراضيهم وإستبيح شرفهم ومقدساتهم ودينهم وشخصيتهم الوطنية؛ دون تحقيق الحرية وتجسيد الإستقلال. كل هذا كان سببا لظهور بوادر النضال السياسي من خلال جماعة النخبوي.

2. جمــاعة النخبــة والمحافظــين:

إن اللجوء لهذا النضال السياسي والعمل به في إطار الشرعية الفرنسية، كان بهدف المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات وكذا التخلص من عبئ مختلف الإجراءات التعسفية الصادرة في حق الأهالي. إضافة إلى هذا هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية ساهمت بشكل أو بآخر في فرض هذا النوع من المقاومة ضد الإحتلال الفرنسي، حيث برزت إلى الوجود جماعة من المثقفين الجزائريين شكلوا فيما بينهم بذورا لنهضة جزائرية حديثة بكل ما لها من إيجابيات وسلبيات [(3)]، كان من نتائجها بداية تبلور الفكر الوطني والقومي لدى النخبة الوطنية أولا، ثم لدى الجماهير ثانيا بفضل إسهامات المنابر الإعلامية والنوادي الثقافية وغيرها. فمجمل هذه الظروف دفعت بجماعة النخبة إلى تبني خيار المقاومة السياسية ذات الطابع السلمي، عبر وسائل عدة متنوعة، من بينها: الصحافة المناضلة، المنابر والنوادي الثقافية وكذا الأحزاب السياسية والجمعيات، والإعتماد على الحوار والتفاوض كوسيلة لأجل تحقيق الغاية السياسية [(4)].

لقد كان لبعض المتغيرات الخارجية أثرها في التحول النوعي بتبني النضال السياسي، أهمها الهجرة الجزائرية نحو المشرق والمغرب ونحو فرنسا، التي عملت على تنمية الشعور الوطني بفضل إحتكاك المهاجرين بالمثقفي هذه البلدان. وكذا نجاح الثورة البلشفية وتأثيرها البالغ على النزعة الوطنية لدى الشعوب المغلوبة على أمرها في الوقوف

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، المرجع السابق، ص215.

2 – المرجع نفسه، ص223.

3 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص50.

4 – عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**، المرجع السابق، ص125.

في وجه الإحتلال والرأسمالية العالمية. أما ظهور الجامعة العربية فقد ساهم في تطوير وتنمية الفكر الإسلامي من خلال روادها، أمثال الشيخ جمال الدين الإفغاني والشيخ عبدو، ومن خلال مجلاتها، مجلة "العروة الوثقى" ومجلة "المنار". يضاف إلى هذا مبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ويلسون الداعية إلى مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها (1).

هناك أيضا بعض العوامل الداخلية التي كان لها الدور الفعال في بروز النشاط السياسي النخبوي، فقد تميزت الفترة الممتدة من عام 1900م إلى غاية 1921م بوجود الكثير من النوادي والجمعيات الثقافية والإجتماعية، شكلت المنطلق الفكري والسياسي الأول للحركة الوطنية، وبلورة الوعي الثقافي والسياسي للقضية الجزائرية، مثال ذلك: نادي صالح باي۞ بقسنطينة والجمعية الرشيدية۞۞ بالعاصمة (2)، والجمعية التوفيقية۞۞۞. يضاف إلى هذا المكسب ظهور الصحافة الأهلية الجزائرية بعدما كان العمل الإعلامي محتكرا على الصحافة الإستعمارية إلى غاية 1909م، أين بدأ الجزائريون بإصدار صحافة وطنية متعددة الإتجاهات، كان لها دور هام في ترقية المجتمع وبعث الوعي السياسي وترقيته، هذه بعضها: المغرب (1903-1904)، المصباح (1904-1905)، الإسلام (1910-1914)، الحق الوهراني (1912-1913)، الفاروق (1912-1913)، ذو الفقار (1913) (3).

إن الحديث عن وجود أحزاب سياسية بالمعنى المتعارف عليه لم يكن موجودا في الجزائر خلال هذه الفترة، ولعل الجماعة السياسية الوحيدة التي وجدت آنذاك هي " لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين "، ويبدوا أنها أنشأت عام 1908م حسب المؤرخ أبو القاسم سعد الله، وغير هذا فلم يوجد سوى هيئات إجتماعية وثقافية، تمثلت في كتلة المحافظين وكتلة المنتخبين (4).

1. المحافظون: وهم في الغالب مجموعة من العلماء (رجال الدين) والمحاربين القدماء، وزعماء الطرق الصوفية، وبعض الإقطاعيين، والمرابطين. لم يكن لهم تنظيما معينا، وكانت أفكارهم ونشاطاتهم واضحة الأهداف، طالبوا بالمساواة في التمثيل النيابي، وفي الضرائب، ودعوا إلى الإندماج في الجامعة الإسلامية، كما عارضوا التجنيس والتجنيد الإجباري، وطالبوا بإلغاء قانون الأهالي والعمل بالشريعة الإسلامية، إحترام التقاليد الجزائرية، إصلاح

---

1 - المرجع نفسه، ص126.

۞– **نادي صالح باي**: يهدف إلى تكوين وتثقيف المسلمين والإرتقاء بالمجتمع الجزائري، ومقره بقسنطينة. أنظر: المرجع نفسه، ص127.

۞۞– **الجمعية الرشيدية**: مقرها بالعاصمة، تأسست عام 1902م من قبل أحد المكونين يدعى ساروي، تهدف إلى مساعدة قدامى التلاميذ الذين درسوا في المدارس الفرنسية المخصصة للأنديجان، التي تنظم دروسا. أنظر: المرجع نفسه، ص127.

2 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م**، ج01، المرجع السابق، ص145.

۞۞۞– **الجمعية التوفيقية**: تأسست بالعاصمة على يد النخبة العصرية، وتولى رئاستها الدكتور بن تهامي. أنظر: بشير بلاح: **كرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000م**، دزاير أنفو، الجزائر، 2013م، ص118.

3 - بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، ج01، المرجع السابق، ص ص327-328.

4 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م**، ج01، المرجع السابق، ص145.

التعليم ونشر وسائله، وكذا حرية الهجرة [1]. ومن أشهر رجال كتلة المحافظين، "إبن سماية" و"ابن موهوب" [2].

2.جماعة النخبة: وجدت في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى بعض الدعاة الإصلاحيين الذين يمكن وصفهم بأنهم أنصار نهضة للإصلاح الإجتماعي والسياسي دون أن ترقى دعوتهم هذه إلى مصاف الحركة الوطنية المنظمة والقائمة على الوعي السياسي. فاستطبغ هؤلاء بثقافة فرنسية مستمدة من المدارس الفرنسية الرسمية، كونهم إبتعدوا عن بيئتهم العربية الإسلامية، كما أن الإدارة الفرنسية لم تقم بأي تعديل أو تطوير للمدارس الفرنسية بالجزائر يتوافق مع هؤلاء الشبان الذين إطلق عليهم إسم النخبة. التي تصورت إن طريق الإصلاح الوحيد هو الأخذ بالأساليب الفرنسية في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية، وهذا هو المخرج الوحيد حسب رأيهم [3]. ولهذا كانت مطالبهم عكس مطالب المحافظين، فقد طالبوا بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي، والتمثيل النيابي الكامل للجزائريين، وكان الهدف من وراء ذلك؛ دمج الجزائر بفرنسا، حيث إشترط بعضهم لتحقيق الإدماج الكلي عدم التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية بينما نجد البعض الآخر قد تساهل في هذه المسألة، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث خلاف وإنقسام النخبة فيما بعد من جهة، ومحركا لظهور الأحزاب السياسية من جهة أخرى [4]. هذه الأحزاب لم تكن معروفة في هذه الفترة عدى الجماعة السياسية الوحيدة «لجنة **الدفاع عن مصالح المسلمين**»، التي يبدو أنها ظهرت عام 1908م على حد قول أبو القاسم سعد الله [5]

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900م**، ج01، المرجع السابق ص ص145-146.

2 – صلاح العقاد: المرجع السابق، ص287.

3 – المرجع نفسه، ص287.

4 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص51.

5 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900**، ج02، مرجع سابق، ص145.

الخلاصـــة:

يرى الكثير من المؤرخين بأن الثورة الصناعية، بقدر ماكانت نعمة على الدول الغربية الشمالية ولا سيما فرنسا وبريطانيا من خلال تطوير إقتصادياتها وتقويتها؛ بقدر ماكانت نقمة على الدول شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، إنتهت بإحتلال كل هذه الدول وإستنزافها إقتصاديا وإضعافها سياسيا وإجتماعيا وإستلابها فكريا وحضاريا، خاصة الجزائر التي تعرضت لأبشع إستعمار على وجه الأرض في 05 جويلية 1830م.

كان الإستعمار الفرنسي يهدف من وراء وجوده في الجزائر، إلى تحقيق المصلحة والمنفعة المادية والثروة وتكديسها، من أجل خلق مساحات جديدة أوسع لبسط هيمنته على ممتلاكات العباد والبلاد. وهو بذلك يفرض نمط إنتاجه الخاص، الذي يدخل في سياق السياسة الإستعمارية المبينة على فك الإرتباط الوجداني والجماعي بالأرض، ومن ثم القضاء على التضامن الإجتماعي الذي قد يشكل عائقا في وجه الإستغلال. وليس أدل على هذا من تصريح رئيس وزراء فرنسا جول فيري (Jules Ferry) قائلا: «**إن شعوب أوربا إنما تطمع في الإستيلاء على مستعمرات لأغراض ثلاث هي: الطمع في خاماتها، والإستحواذ على أسواقها للبيع ماتنتجه من مصنوعات، وأخيرا إستثمار رؤوس الأموال الفائضة بها، ولا يمكن تحقيق هذه الهداف إلا باستغلال الأرض والسكان لمصلحة الدولة صاحبة السيادة**» [1].

كان هذا التغلغل الإقتصادي الإستعماري الرأسمالي داخل المجتمع الجزائري، سببا في ظهور قوة جديدة مواكبة للإدارة الإستعمارية وللأرباب العمل، وكذا الفرنسيين منهم والأجانب، سمحت بشكل أو بآخر في تشكل فئات إجتماعية مختلفة، إرتبط إختلافها بمدى التوسع العسكري في البلاد، وبحسب ظروف وخصوصية كل منطقة. وهذه الفئات يمكن إجمالها فيمايلي: الأهالي وهم السكان الأصليين، الفرنسيين، والمهاجرين الأجانب الذين قدموا من أوربا ومن بلدان المتوسط من غير الفرنسيين. وقد إعتبر الأهالي من طرف الإدارة الفرنسية مواطنين من الدرجة الثانية.

من جهة أخرى تغيرت أيضا مصادر الإقتصاد في الجزائر بعد الإحتلال الفرنسي لها عام 1830م، حيث عرفت بداية من عام 1870م تحولات عميقة كان لها أثر كبيرا في جميع المجالات، حيث إختل التوازن الإقتصادي بين الإستعمار والمجتمع الجزائري، لأن إدماج إقتصاد هذا المجتمع في النشاط الفرنسي والأوربي نجمت عنه آثارا سلبية على تشكيلاته؛ فحدثت الهجرة الجزائرية الداخلية والخارجية. وبالمقابل حدث تغلغل الرأسمال الفرنسي والأوربي في الإقتصاد والمجتمع الجزائري، وذلك من خلال التركيز على الملكية العقارية، حيث شكلت الأرض

1 - عبد العظيم رمضان: **تاريخ أوربا والعالم الحديث–من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة**، ج02، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997م، ص 77.

القاعدة الحيوية في عملية إنتاج الثروة، الأمر الذي أدى إلى حدوث إختلال التوازن الإقتصادي وإلى إنهيار الإجتماعي للمجتمع الجزائري جراء الظروف السياسة والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية التي سبق وأن تطرقنا إليها، خاصة بعد القضاء على الطوائف الحرفية آخر القلاع الإقتصادية للمجتمع الجزائري. من جهة ثانية إتبعت الإدراة الفرنسية سياسة إقتصادية ذات طابع إستيطاني، قائمة على التبعية الأجنبية وخدمة السوق الفرنسية والدولية، فكانت بذلك البداية؛ غرس بذور التخلف الإقتصادي في المجتمع الجزائري، عن طريق بناء ملكية عقارية إستعمارية، فتحت المجال أمام الحركة الإستيطانية الأوربية، لاسيما في مرحلة النظام العسكري من جهة، وبداية ظهور طبقة عاملة من جهة ثانية. وبهذا يكون الإستعمار الرأسمالي قد وطد نفسه من خلال سنه ترسانة من التشريعات العقارية أدت إلى نزع ملكية الجماهير الريفية، الأمر الذي أحدث تدميرا شاملا للبنيات الإقتصادية والإجتماعية.

ويرى "هيلموتتيموشوفسكي"، أن نمط الإنتاج الرأسمالي فكك البنية الاجتماعية التقليدية التي كانت تشوبها العلاقات الإقطاعية، وشبه الإقطاعية دون أن يؤدي هذا النمط من الإنتاج إلى إزالتها، بل بالعكس فقد نفذ فوقها وحافظ عليها واستغلها بشكل طفيلي، وبذلك لم يسفر عن نمط من الإنتاج الرأسمالي على صعيد المجتمع ككل، فنجم عنه تشويه العمليات الإجتماعية والإقتصادية داخل المجتمع الجزائري، وإفقار شديد للجماهير، وتأخير ومنع تشكيل الطبقات الحديثة البرجوازية البروليتاريا [1].

وعليه نجد أن تبعات هذا الإستغلال الرأسمالي قد تسببت في معاناة كبيرة للمجتمع الجزائري في ظل هذا النظام. كما نجد أن عملية الإستعمار هذه، قد أرغمت العمالة الجزائرية آنذاك ومعظمها من الفلاحين والمزارعين، التخلي عن سياسة؛ رفض العمل لدى المحتل كنوع من أنواع المقاومة. وهو ما أدى إلى ظهور العمل المأجور، وتنامي مستوى الهجرة نحو الداخل والخارج ولاسيما نحو فرنسا. كما سمحت أيضا هذه العملية بخلق الظروف المادية لتشكل الطبقة العاملة الجزائرية.

وقد كان للطبقة العاملة الجزائرية ما يميزها عن باقي الفئات، حيث كان العمال الجزائريين ممن حالفهم الحظ، يعملون في ظروف تفتقد إلى الحرية والإنسانية، فالعمل في الغالب مؤقت والمدة طويلة، أما الأجور فهي زهيدة ولا تقارن مع أجور الأجانب المرتفعة، بإختصار إنه الإستغلال بعينه. أما السواد الأعظم من المزارعين والفلاحين فقد أطبق عليهم شبح البطالة وذلك لأسباب عدة، كنقص فرص العمل وفقدان التأهيل، وكذا طبيعة

1 – هيلموت نيمشوفسكي: **العوامل والآليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الإستعمارية**، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الندوة العلمية الثانية من 3 إلى 9 نوفمبر 1969، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص264.

العمل الموسمي، وتحطم البناء الإجتماعي التقليدي للمجتمع (مصادرة أراضي العرش وتفكيك القبيلة)، وأخيرا ضعف إن لم نقل إنعدام قاعدة صناعية تسمح بتشكيل طبقة عمالية تعي حقوقها.

أمام هذا الوضع وجدت غالبية اليد العاملة الجزائرية نفسها مجبرة على النزوح نحو المدن أو الهجرة.كل هذا يدفعنا لإعتبار ظاهرة الهجرة وأسبابها ومختلف إتجاهاتها وتأثيرها على الإستعمار كإحدى وسائل المقاومة، وتعبيرا أيضا للأهالي عن رفضهم للإستعمار وللعبودية، حيث لاذ البعض منهم بإتجاه المشرق والمغرب يلتمس الحرية والأصالة والقيم الروحية، ويقاسمهم اليسر والشدّة، بينما إنتقل البعض الآخر مهاجرا نحو فرنسا إلتماسا للقمة العيش. وكان لهذا وذاك آثار هامة على تطور أفكار المجتمع وأساليب نضاله، لاسيما الطبقة العاملة الجزائرية، ما أسهم في ربط العلاقات ومدّ الجسور نحو العالمين العربي والإسلامي والأوربي من جهة، وتشكل الطبقة العاملة الجزائرية وظهور بوادر العمل السياسي إذاناً بميلاد الحركة الوطنية من جهة ثانية.

لقد كان تشكل الطبقة العاملة الجزائرية وبروز مظاهر العمل السياسي النخبوي، بمثابة إعلان عن نوع جديد من أساليب النضال ضد المستعمر الفرنسي، وهو الإنتقال من المقاومة المسلحة إلى المقاومة السياسية والإجتماعية، بعدما أثبت الزمن فشل المقاومة المسلحة في تحقيق الحرية والإستقلال لمدة قاربت السبعين عاماً من ق 19م، دفع الأهالي نتيجتها ثمناً باهضاً، فقدوا حياتهم وسلبوا أملاكهم وأراضيهم واستبيح شرفهم ومقدساتهم ودينهم وشخصيتهم الوطنية. ويااليت حققوا مرادهم.

وحقيقة الأمر كانت هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية تدخلت في توجيه الصفوة من رجال الدين والإدارة والسياسة والعلم وغيرها، نحو تبني النضال السياسية كأسلوب بديل. ففي الداخل تسبب الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي جراء السياسة الإستعمارية تجاه الأهالي بتبني الهجرة كنوع من أنواع المقاومة الإجتماعية. فالنزوح الريفي نحو المدن قد ساعد على ظهور العمل المأجور، والذي بدوره أدى بشكل أو بآخر إلى تشكل الطبقة العاملة الجزائرية ذات الطباع المهني كما أشرنا سابقاً. أما الهجرة بإتجاه الخارج ولاسيما نحو المشرق العربي، وإحتكاك المهاجرين وتواصلهم بمثقفي وعلماء بلدان المشرق، قد ساعد على إيقاض الشعور الوطني وتطوره، وظهور الجامعة العربية الذي ساهم في تطوير وتنمية الفكر الإسلامي من خلال كبار علمائها، أمثال الشيخ جمال الدين والشيخ عبدو. ضف إلى هذا نجاح الثورة البلشفية وصدى مبادئها المنادية بحق الشعوب في تحقيق مصيرها، وهي المبادئ التي أكدها ونادى بها ولسون عام 1919م.

كل هذا شجع على بروز نشاط سياسي نخبوي في الفترة مابين عام 1900م و1921م، من خلال النوادي والجمعيات الثقافية والدينية والإعلام (الصحافة) المشار إليها سابقا. فقد شكلت هذه المنابر المنطلق الفكري والسياسي الأول للحركة الوطنية وبلورة الوعي الثقافي والسياسي للقضية الجزائرية.

إتسم هذا النشاط النخبوي بالعمل الإزدواجي، فالأول تزعمه جماعة المحافظين المشكلة في الغالب من مجموعة العلماء (رجال الدين)، والمحاربين القدماء، وزعماء الطرق الصوفية، وبعض الإقطاعيين والمرابطين، وكان يدعوا ويطالب بالمساواة في الحقوق كما عارض التجنيس والتجبيد الإجباري، وإلغاء القوانين الزجرية، والعمل بالشريعة الإسلامية، والمحافظة على الشخصية الوطنية. من أبرز رجاله نذكر، إبن سماية وإبن موهوب.

أما جماعة النخبة فهم في الغالب من ذوي الثقافة الفرنسية، تبنت الإصلاح كمخرج وحيد للأزمة، وهو الأخذ بالآساليب الفرنسية في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية. وبهذا جاءت مطالبهم عكس مطالب المحافظين، ذلك أنهم أرادوا دمج الجزائر بفرنسا. فقد إشترط بعهضم لتحقيق ذلك عدم التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، بينما تساهل البعض الآخر في هذه المسألة، الأمر الذي نجم عنه إنقسام النخبة فيما بعد.

من جهة أخرى شكل كذلك ظهور الطبقة العاملة الجزائرية نوعا آخر من الصمود الحضاري لإحدى الفئات الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال هذه الفترة. حيث تكاد تكون الأسباب والدوافع نفسها التي عملت على ظهور بوادر النضال السياسي لجماعة النخبة، مع إضافة عوامل أخرى تتمثل في النتائج المترتبة على مسألة التغلغل الإقتصادي الرأسمالي، وإحالة هالة من المجتمع الزراعي والفلاحي على البطالة، وإرغامه على ترك بيته وأرضه والنزوح نحو المدن، وهو ما ساهم في ظهور العمل المأجور وتحول هذه الفئة من طبقة فلاحية (بلوريتاريا) تعاني الإستغلال واللامساواة في الأجور والعمل وظروفه، والتمايز الإجتماعي.

إن خصوصية الطبقة العاملة الجزائرية حال دون بلوغها مستوى الطبقات العاملة الأوربية التي تحولت إلى حركة عمالية ونقابية فاعلة في المجتمع، فعلى المستوى المحلي لم تكن هناك نقابات عمالية تضم جزائريين كغيرها من البلدان التي كانت خاضعة للحكم العثماني، بسبب ما أفرزه هذا الحكم من أجواء إقطاعية وعلاقات إقتصادية تقليدية تميزت بالتفاوت الطبقي الشديد.

يضاف إلى هذا عامل آخر في غاية الأهمية، وهو الإستعمار الفرنسي وممارساته العدوانية للجزائريين، حال دون تحول الأهالي نحو مواكبة التطور الذي عرفته الدول الغربية، وحتى النقابات التي بدأت تظهر في الجزائر بداية من عام 1878م كالغرفة النقابية لعمال المعادن بمدينة الجزائر، كانت تستثني الجزائريين من الإنخراط والإنضمام إلى صفوفها، مخافة إنتشار الوعي السياسي لديهم. بالإضافة إلى أن القانون الفرنسي كان يمنع الجزائريين من ممارسة النشاط النقابي، غير أنه مع صدور قانون عام 1884م وتأسيس الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) عام 1895م، بدأ تأسيس الفروع النقابية في الجزائر بشكل سريع واكبه تنامي عدد المنخرطين الجزائريين فيها، مع أن مستوى إنخراطهم في هذه الفروع كان ضعيفا لأسباب عدة، أهمها قانون الأهالي الذي يمنع الجزائريين من إعتلاء

مناصب نقابية عليا. زد على هذا المعاملات العنصرية والعرقية التي كانت تمارس ضد العمال من طرف العمال الأوربيين في صفوف النقابات الفرنسية، ناهيك عن إهمال هذه النقابات لحقوق العمال الجزائريين.

لقد سمحت هذه الوضعية للأهالي عموما والطبقة العاملة على الخصوص بالتعبير عن معاناتها وإبداء موقفها تجاه الوضع العام، حيث وجدت بعض فئاتها في العمل النقابي منبرا للمطالبة بحقوقها ورفضها للواقع المرّ الذي تعشيه من خلال إنخراطها المحتشم في صفوف الفروع النقابية الفرنسية المتواجدة على مستوى العمالات الثلاثة والمشاركة في مختلف الإحتجاجات والمظاهرات والإضرابات إلى جانب زملائهم من الفرنسيين والأجانب. وهذا إن دل على شيئ إنما يدل على مدى تطور الوعي العمالي للطبقة العاملة الجزائرية وإدراكها لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها. يأتي هذا في مرحلة يشهد العالم فيها إنتشارا للفكر الشيوعي المنادي بالنضال ضد الإستغلال الرأسمالي وأفكار ولسون المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وظهور بوادر العمل السياسي وكذا بروز معالم الحرب العالمية الأولى التي زج فيها خيرة الشباب من الأهالي بدعوى التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا، وكان سببا في إطلاعهم على التعامل الإجتماعي الموجود بفرنسا، وإدراكهم أن طبيعة هذا التعامل مبينية على أساس الإحترام الإنساني، والواقعية في الطرح وقبول أراء الغير، وتقبلهم إجتماعيا، عكس أوربيو الجزائر الذين إحتقروا كل ماله صلة بالجزائريين، فطردوهم إجتماعيا وطردوهم عسكريا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزايد حدة الهجرة نحو فرنسا وتداعياتها من جهة أخرى.كل هذا جعل المجتمع الجزائري يعيش مرحلة يقضة سياسية وفكرية وإجتماعية لم يعهدها من قبل، كان يمتزج فيها العمل النقابي بالعمل السياسي أحيانا وينفرد أحيانا أخرى، وليس أدل على هذا، من مشاركة العمال في المظاهرات بقيادة الوطنيين، مثال ذلك كما أشرنا سابقا مظاهرات العمال الجزائريين رفقة الأجانب بميناء سكيكدة عام 1910م، وكذا تضامن العمال مع إخوانهم الرافضين للتجنيد الإجباري والقيام بثورات عدة في مناطق مختلفة، إضافة إلى هذا نجد التقارب في وجهات النظر بين الصحافة الإشتراكية والصحافة الوطنية لحركة الجزائر الفتاة من حيث المبادئ والإهداف التي تتقاطع في محاربة الإستغلال الرأسمالي وأرباب العمل، مما يشير إلى ظهور بوادر التعاطف مع الأفكار الشيوعية.

لقد أضفى كل هذا على هذه الحركة الثورية مظهر العمل الشعبي، الذي يعد عنصر ضروري لأية حركة وطنية واعية، حيث ستتحول الطبقة العاملة الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى إلى حركة عمالية جزائرية، ويتطور النشاط النخبوي إلى ظهور أحزاب سياسية وطنية أهمها "نجم شمال إفريقيا". وهذا ما سنقف عليه في الفصل الثالث.


الفصل الثالث

فهرس الفصل الثالث: بداية النضال الاجتماعي للحركة العمالية الجزائرية 1919-1939م

تمهيـــــــد:

لقد رأينا في الفصل السابق أن أسبابا وظروفا عدة ساعدت على تشكل الطبقة العاملة، بعد أن عاش المجتمع الجزائري منذ الاحتلال وإلى غاية ق19م، جميع أشكال التقهقر الاجتماعي والإقتصادي إلى جانب القوانين الاستثنائية التي سلطت عليه، بالإضافة إلى فقدان حريته السياسية، ناهيك عن ثقل الضرائب ومراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الاستعمارية، وكذا تعطيل عمل المجالس "المحلية للتعليم العربي" وتعليم أبناء الجزائريين في المدارس الرسمية...إلخ. كذلك الأمر نفسه بالنسبة للحركة العمالية الجزائرية.

فالكثير من المؤرخين المهتمين بتاريخ الحركة العمالية والنقابية الجزائرية إبان حقبة الاستعمار الفرنسي، يجمعون أن ظهورها كان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتحديدا في فرنسا، وقد أرجعوا عوامل تشكيلها إلى مسألة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. وقد برزت هذه الظاهرة كإحدى أساليب المقاومة من طرف الأهالي وتعبيراً عن رفضهم للاستعمار من جهة، ومن جهة أخرى مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين في هذه الحرب إلى جانب الجيش الفرنسي، وهذا ما وقفنا عليه سابقا. وبالتالي توفرت عوامل عديدة ومتنوعة ساهمت وساعدت على تشكل الحركة العمالية في فرنسا.

في المقابل ونتيجة لهذه الظروف وظروف أخرى تقاطعت مع وجود الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها بالمهجر؛ ظهرت بوادر العمل السياسي وتشكل النواة الأولى للحركة الوطنية الجزائرية بداية القرن 20م. وقد اختلفت هذه الحركة باختلاف توجهاتها وطبيعة مطالبها السياسية والإقتصادية والاجتماعية، فمنها – التوجهات–ما يتوافق ومطالب ومصالح الطبقة العاملة بالمهجر ومنها ما يتعارض معها، وبالتالي أدى هذا التوافق في الأهداف إلى بروز فكرة النضال المشترك الذي جمع بين النضال النقابي بقيادة الحركة العمالية والنضال السياسي بقيادة نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب.

لم يقتصر هذا النشاط بنوعيه في البداية على الداخل الفرنسي فقط، بل امتد فيما بعد ليشمل الجزائر، حيث تحكمت ظروف سياسية وأخرى إيديولوجية عدة في رسم وتوجيه مساره، بينما عملت ظروف غير هذه على الحد منه أو على الأقل تعطيله بحجة تعطيل الغاية الاستعمارية لوجود فرنسا بالجزائر.

I.الحالة الإقتصادية والاجتماعية 1920–1939م:

لقد زادت نتائج الحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى 90 عاما من الإحتلال؛ من أوضاع الجزائريين قسوة خاصة الطبقة العاملة الكادحة، يضاف إليها المحاصيل السيئة التي توالت، حيث سجل في سنة 1920م 3200.000 قنطار كم القمح مقابل 7100.000 في سنة 1918م و7500.000 قنطار من الشعير سنة 1918م مقابل 2700.000 قنطار عام 1920م. وبهذا انخفضت حصص الجزائريين في الاستثمار من 9224.000 هكتار إلى 7563.000 هكتار، وهو رقم يخدم الإحتلال على حساب الفلاحين الصغار إضافة إلى مشكل نمو السكان في الأرياف والتصحر [1].

إن معاناة الطبقة العاملة الجزائرية لم تقف عند حدود معينة ما دامت البلاد تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط الإقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي؛ أدى إلى انعكاسات خطيرة على الإقتصاد الجزائري ولاسيما أثناء أزمة عام 1929م، أين تأثر الإقتصاد الجزائري ليوفر الموارد الضرورية للسوق الفرنسية، مما أدى إلى تدني الأجور وصعوبة المعيشة، كما كان لتأثير الأزمة على الطبقة العاملة المحلية والأجنبية غير متجانس، خاصة الجزائريون الذين عانوا منها كثيرا [2].

لم تكن فرنسا والجزائر بمعزل عن الأزمة الرأسمالية الإقتصادية التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929م، فكانت من الشدة ما جعل بنية المستعمر تتزعزع وتنخفض صادرات الجزائر إلى 477333.000 فرنك خاصة في قطاع الزراعة الجزائرية، كما انخفض تصدير المناجم كالحديد من 1630213 طن عام 1930م إلى 370284 طن عام 1932م وكذا الفوسفات والزيوت. كما سجل كذلك نقص في الحركة التجارية للسكك الحديدية ما أدى إلى رفع الضرائب والرسوم على بعض المواد الغذائية كالسكر والشاي والتبغ فانخفضت قيمة الفرنك.

لقد أصيب الاستعمار في الركيزة الزراعية، حيث انخفض الإنتاج الخمور من 05 مليون هكل في عام 1921م إلى 22042762 هكتولتر في عام 1934م، وواجهت فرنسا أزمة في صادرات الخمور بعد أن أصبح الخمر الجزائري ينافس الخمر الفرنسي فقررت وضع سقف للصادرات الجزائرية.

توسعت الأزمة لتطال زراعة الحمضيات القادمة من دول المتوسط والتي بتوقفها تتوقف الصناعات الفرنسية التي تمتص البطالة، فأشتد بذلك التعارض بين الاحتلال وبعض الأوساط الرأسمالية الفرنسية.

---

1 - **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954**: Op-cit, pp8-9.

2 – عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص151.

ونتيجة لهذا نزح معظم الفلاحين المفلسين إلى المدن، فارتفعت نسبة السكان فيها من 496305 نسمة عام 1926م إلى 708173 نسمة عام 1936م، ارتفاع أثر على هجرة الجزائريين نحو فرنسا حيث انخفضت من 617469 شخص إلى أقل من ذلك ما بين 1920م و1938م، وبانتشار البطالة في فرنسا عاد المهاجرون إلى الجزائر وتضخم بذلك عددهم في الجزائر.

أما عن الأجور فقد تم إحصاء عام 1929م 20661 عامل فرنسي في الجزائر يتقاضون ما بين 18 إلى 40 فرنك و21251 عامل أوربي يتقاضون ما بين 18 إلى 35 فرنك، و84151 عامل جزائري يتقاضون ما بين 10 إلى 13 فرنك. لقد انخفضت الأجور حيث أصبح عامل المنجم يتقاضى 06 فرنك مقابل 10 ساعات عمل، بينما يتقاضى عمال الموانئ 12 فرنك وفرنك واحد لقاء ساعة عمل لدى عمال البناء، يضاف إلى هذا، إرتفاع أسعار المواد الغذائية [1]:

- الخبز من 1.10 فرنك إلى 2.35.
- الطحين من 0.8 فرنك إلى 1.90
- البطاطا من 0.75 فرنك إلى 1.70
- لحم الخروف من 4.5 فرنك إلى 9.

وبهذا كان للكساد الإقتصادي أثر كبير على مستقبل العمال الجزائريين بفرنسا، كما أدى تدهور الأوضاع الإقتصادية بها إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال والإستغناء عن خدماتهم لاسيما تلك الفئة التي لا تمتلك مؤهلات فنية، وهو الأمر الذي أجبر الكثير من العمال على العودة إلى بلادهم في رحلة يائسة للبحث عن عمل آخر لتحصيل لقمة العيش. ونتيجة لتناقص فرص العمل انخفضت نسبة المهاجرين لفرنسا لدرجة أن عدد العمال الذين التحقوا بها عام 1934م أو 1935م لم يصل إلى ثلث الذين هاجروا عام 1929م [2].

عرف التجار والحرفيون تقهقرا كبيرا إثر التنافس الذي عرضته السلع المصنعة الآتية من الخارج: «**ومن الحرفيين (سكافون، جزارون، خياطون)، حيث توقفت أشغالهم بسبب غياب الزبائن وصاروا يتجولون في الشوارع مثلهم مثل العاطلين**».

وفيما يتعلق بالشركات فقد ازدادت فظاعة الأزمة هناك، حيث وصل أجر العامل إلى 05 فرنك لليوم سواء كان دائما أو مؤقتا أو موسميا، ولقد كتب عن ذلك في جريدة صوت الأهالي بقسنطينة في عددها 25 جانفي

---

1 - **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954**: Op-cit, pp8-9.

2 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص138.

1934م: «**إنه جيش معتبر من** 04 **ملايين جائع يجوبون البلاد، أجسامهم نتنة يمشون حفاة في الأوحال والثلوج وينامون على الأرض يلقون بالجثث على الطرقات ويتركون ورائهم أوبئة مريعة**» [1].

كل هذا فيه الدلالة على خصوصية الطبقة الرأسمالية الأوربية في الجزائر التي لا نظير لها في المجتمع المحلي آنذاك، لاستحواذها على الإقتصاد الجزائري وارتفاع دخلها قياسا بباقي أفراد الطبقات الأخرى، الأمر الذي يؤكد هيمنتها وتحكمها في الإقتصاد الجزائري وحرمان الأهالي من حقهم في أرضهم ومواردها. بالإضافة إلى إحداث تغيرات في البنية الإقتصادية الجزائرية والمساهمة بشكل أو بآخر في تخلف الشعب واستغلال ثرواته لزمن طويل، فكان هذا من بين الأسباب التي دفعت بالحركة العمالية الجزائرية لتعلب دورا سياسيا مكملا لدورها النقابي المهني، لاسيما في الثلاثينات من القرن 20 م [2].

II. عوامل وآليات تشكل الحركة العمالية الجزائرية بفرنسا عام 1919–1924م:

لم يكن هناك وجود للجزائريين ضمن الحركة العمالية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، لأن الحركة العمالية في بدايتها كانت حركة أوربية، وقد تكونت هذه الحركة بتطور العمل المأجور نحو عمل عمومي ووظيفة عمومية بقيادة الطبقة البورجوازية، فانتقل من نسبة 40% قبل الحرب العالمية الأولى إلى نسبة 51% ما بين الحربين ليصل إلى 53% عام 1943م [3] وكان هذا بفضل عوامل عدة ساعدت على ذلك، نذكر أهمها:

1. نتائج الحرب العالمية الأولى على المهاجرين الجزائريين بفرنسا:

لقد كانت للأحداث التاريخية الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، مثال ذلك نتائج الحرب العالمية الأولى التي من خلالها تعرف المجندون الجزائريون على أرض فرنسا لأجل الدفاع عنها، فكانت لهم بمثابة الأرض الموعودة [4]، فعادوا للديار وأخبروا ذويهم بما عايشوه في فرنسا وكلهم حماس، عبروا من خلاله عن المعاملة الحسنة وتوفر فرص العمل مقابل أجور في المستوى. الأمر الذي حمل الفلاح على تبني فكرة الهروب من الريف ومغادرة بلاده والتخلص من الآفات التي لازمته طيلة حياته من فقر وجوع ومرض، فكانت الهجرة نحو فرنسا؛ إما من أجل البحث عن فرص للعمل أو المشاركة في الحرب مرغم أخاك لا بطل.

---

1 - **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954**, Op- cit, p09.

2 - عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص153.

3 - رينيه غاليسو: **الحركة العمالية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية–المهن المناضلة من خلال القاموس البيداغوجي في الحركة العمالية**، ع 03، أبحاث الندوة العلمية الثانية من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م، ص ص303-310.

4 - فرحات عباس: **الشاب الجزائري**، تر: أحمد منصور، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص52.

ولهذا يمكن إعتبار فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى منطلقا حقيقيا للحركة العمالية الجزائرية، بمعنى بداية إنتشار الفكر التضامني بين العمال الجزائريين ضمن أطر جديدة، لاسيما منها الإهتمام بالعمل النقابي والسياسي وذلك لاعتبارات عدة، أهمها مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين عام 1912م التي سبق ذكرها، فقد زج بالآلاف من الجزائريين في خدمة الجيش وفي المصانع الفرنسية. ورغم رفض الأهالي لهذا الإجراء التعسفي ومقاومتهم له، إلا أن هذا التجنيد عمل على تفتح أفكارهم ومكنهم من ملاحظة الواقع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري بفضل التدريب والتنقل من مكان لآخر، والإحتكاك والتفاعل مع الآخر، بالإضافة إلى الممارسات العنصرية رغم ما قدموه من خدمات جليلة لفرنسا [1].

خدمات شكلت في شقها الاجتماعي عبئا ثقيلا على الجزائريين الذين ساهموا فيها بشكل فعال في معارك فرنسا على الجبهة الأوربية، حيث تشير الإحصائيات إلى هذه المشاركة ونتائجها الوخيمة على الجزائريين، الذين فقدوا ما يقارب 56 ألف قتيل حسب جريدة «لا فريك فرانسيز»، وهناك من يقدرها بـ 119 ألف شخص من بينهم 89 ألف جندي، وهناك أيضا من يقول بأن عدد المشاركين فيها قد بلغ 250 ألف شخص [2]، وجرح أكثر من 82 ألف شخص. وبالتالي عاش المهاجرون الجزائريون حياة صعبة وقاسية على مدار سنوات الحرب، وتعرضوا إلى مشاكل خطيرة كان لها أثرا بالغا على ذويهم في الجزائر [3]، لا سيما بعد الوعود المخيبة للآمال التي أقرتها فرنسا عندما أصدرت قانون 04 فيفري 1919م بهدف إرضاء الجزائريين عرفان لهم لما قدموه لفرنسا من مجهود اقتصادي وآخر حربي، وقد جاء هذا القانون لذر الرماد في العيون ليس إلا؛ فقد نص على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية، ومنح حق تمثيل الأهالي غير المواطنين في المجالس الاستشارية ولم يغير شيء في التمثيل بالمجالس البلدية، أما في المجالس العامة فرفع نسبة التمثيل من 20% إلى 30% و لم يمنح أي تمثيل للأهالي بالبرلمان الفرنسي بباريس. غير أن البعض يرى في بعض جوانب هذا القانون نوع من الأهمية كونه قد حدد علاقة الأهالي بفرنسا تحديدا دقيقا ووسع دائرة الإنتخاب للجزائريين ومنح حق المشاركة لهم في انتخاب رؤساء البلديات، لكن يبقى هذا الإصلاح في جوهره ضئيلا، كما أنه تعرض لعراقيل عدة، الأمر الذي لم يرقى لمطالب حركة النخبة المتعلقة بالتجنيس والاندماج التام بدل الإصلاح الجزئي [4].

---

1 – عيسى بوزغينة: المرجع السابق، ص82.

2 – حول هذا التباين أنظر: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، عالم المعرفة، الجزائر، 2015م، ص ص198-199.

3 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق،

4 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، مرجع سابق، ص ص257-280.

أما عن الظروف العامة التي يعيشها العمال الجزائريون في المهجر فقد شكلت عبأ جديدا أثقل كاهلهم، وزاد من معانتهم، و التي لا تنحصر فقط في الكبت والحرمان الذي عانوا منه في الجزائر، بل يتعداه إلى فرنسا أين وجد الجزائريون أنفسهم في وضعية مؤلمة يندى لها الجبين[1]. ففي ميدان العمل كان المجال الصناعي أكثر استقطابا واستيعابا لليد العاملة وخصوصا الزراعية منها، يعمل أغلبها في المهن البسيطة التي لا تتطلب المهارة الفنية، بسبب ضعف التعليم لهذه الطبقة، الأمر الذي جعلها تعنى بالأعمال الشاقة والقذرة والأكثر خطورة كالأعمال المنجمية، الكيماوية، المصافي والموانئ، التعدين والدباغة والجلود وغيرها من الأعمال التي لا تليق بالعامل الفرنسي، بالإضافة إلى هذا التمايز في الأجور، فالعامل الجزائري يجد نفسه مجبرا على القبول بالأجور المنخفضة ومحروما من تقاضي الإعانة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والعلاوات العائلية التي ظلت منذ عام 1932م تدفع فقط للأطفال المقيمين بفرنسا، رغم أن القانون الفرنسي يدعوا إلى تطبيق المساواة في الأجر في حالة تساوي العمل، ناهيك عن الظروف المعيشية السيئة، فحياة العمال كلها شقاء وبؤس، بداية من المسكن الذي هو عبارة عن أقبية لتكون مخازن للخمور و البضائع وليس في متناول الجميع، فأكثر العمال يبيتون في العراء دون مأوى عرضة لخطر الطبيعة والإنسان، فضلا عن تعرض أغلب العمال لسوء التغذية الناشئ من التقتير في المعيشة حتى يتمكن العمال من إعالة ذويهم في الجزائر. وبالتالي لم يكن عامل الصحة ضمن أولويات أرباب العمل، فالشيء الذي كان يهمهم هو البحث عن يد عمل رخيصة دون التفكير في تحقيق شروط حياتهم، مما جعل العمال الجزائريين عرضة للأمراض من جهة ويد عاملة أكثر خدمة للاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى [2].

إلى جانب كل هذا، شكلت البطالة هاجسا آخر زاد من معاناة العمال الجزائريون بفرنسا، حيث حرص أرباب العمل على استغلال جهد وعرق القوى العاملة المنتجة من الأهالي وعلى إبقاء جيش من العاطلين عن العمل الرافضين لشروط العمل، بلغ عددهم حسب الإحصائيات 5830 عاطل عام 1934م في مقاطعة السين وحدها [3]، ما جعل "لويس شوفالي" يدق ناقوس الخطر ويُطلع الرأي العام الفرنسي على هذه الحياة المؤلمة التي يحياها المهاجرون الجزائريون في فرنسا نفسها بعد أن غادروا بلادهم الجزائر لنفس السبب [4].

رغم هذه الصورة السلبية للوضعية العامة للمهاجرين الجزائريين بفرنسا في جانبها الاجتماعي، فقد كان لهجرة العمال إلى فرنسا صورة إيجابية ذات أهمية كبيرة، تجلت ملامحها في التكوين السياسي للطبقة العاملة الجزائرية،

1 – عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص18.

2 – سعيد بورنان: المرجع السابق، ص ص41– 45.

3 – المرجع نفسه، ص43.

4 – عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، مرجع سابق، ص19.

بسبب الأوضاع السابقة من الاستغلال والتمييز العنصري، فكان هذا دافعا لانضمامهم إلى صفوف النقابات الفرنسية ولا سيما منها الكونفدرالية العامة للعمل، حيث كان نضالهم ذو طابع تحرري إقتصادي واجتماعي ضد الإستعمار وضد سلب ونهب خيرات للبلاد[1].

وبهذا أصبح هؤلاء العمال يشكلون جزءا لايتجزأ من الطبقة العاملة الجزائرية لأن عملهم في الخارج كان يكتسي صبغة مؤقتة فقط، كما كان جزء كبير من رواتبهم يُحول إلى عائلاتهم التي بقيت في الوطن، وعند عودتهم عمل هؤلاء على تعزيز صفوف العمال الجزائريين. وبالتالي فقد ساهم العمال الجزائريون في فرنسا بشكل كبير في التكوين السياسي للطبقة العاملة في الجزائري ولعبوا دورا فعالا في النضال من أجل الحصول على حقوقهم الإجتماعية ومن أجل التحرر الوطني في بلادهم، ولهذا نجدهم قد استفادوا من التجارب المكتسبة في النضال الطبقي بجانب العمال الفرنسيين[2]. و لاعجب أن تكون المنظمة السياسية الأولى التي تأسست في مارس 1926م[3] و رفعت شعار الحصول على الإستقلال الوطني وشكلت قوة هامة في الثلاثينات؛ قد تم تشكيلها بفضل هؤلاء العمال والشبان الجزائريين[4]، أمثال "مصالي الحاج" ورفقائه الذين آثروا البقاء في فرنسا والعمل وممارسة السياسة بحرية بعيدا عن الرقابة الإستعمارية الصارمة والقوانين الإستثنائية المطبقة في الجزائر[5].

في الأخير يمكن القول أن هذه الحرب قد قدمت دروسًا عدة ساهمت بشكل أو بآخر في تعرف الجزائريين على الآخر، فنهلوا فكرًا جديدًا وعايشوا أجناسا مختلفة ومارسوا عادات ومهن لم يألفوها من قبل، ساعدتهم على اكتساب خبرات ومهارات عدة. كما زاد في تطور الوعي لدى المهاجرين الجزائريين ولا سيما منهم العمال تأثرهم بأفكار الشرق العربي ومبادئ الرئيس "ويلسون"، وكذا الثورة البلشفية وظهور القومية ونشوب حرب الريف وملحمة الأمير "عبد الكريم"، فكل هذه المستجدات والمتقلبات تم تداولها من طرف اللجزائريين فأنارت ثقافتهم السياسية، و أدت إلى رفع مطالب تقضي بتقرير مصير الجزائر وتحقيق آمال السياسية للشعب الجزائري [6] من

1 – م.إبن التركي: "المراحل التاريخية لنضال العمال الجزائريين"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع28، ENEP، الجزائر، 1978م، ص10.

2 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص92.

3 – مصالي الحاج: **مذكرات مصالي الحاج 1898– 1939م**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007م، ص187.

4 – هيلموت نيمشوفسكي: **العوامل والآليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الإستعمارية**، "دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ع03، الجزائر: من 3 إلى 9 نوفمبر 1969م، ص270.

5 – أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص92.

6 – فرحات عباس: المرجع السابق، ص 108. أنظر أيضا:

- claire MARYNOWER : **Etre socialiste dans l'Algérie coloniale**, **pratique**, **cultures et identités d'un milieu partisans dans le département d'Oran 1919- 1939**, Ecole doctorale de science Po, programme doctorat d'histoire, centre d'histoire Po, doctorat en histoire, thèse dirigée par M. Marc lazar, soutenue le 14/12/2013, p63.

جهة، وعملت على تشجيع الهجرة نحو فرنسا بشكل كبير من جهة أخرى. فكيف ساهمت الهجرة بعد الحرب العالمية الأولى في تشكل الحركة العمالية الجزائرية بفرنسا؟

2. الهجرة الجزرائرية بعد الحرب العالمية الأولى بفرنسا:

يعد موضوع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا من المواضيع الأساسية في دراسة الحركة العمالية والنقابية في الجزائر، من باب إرتباطهما ببعضهما البعض، ذلك أن هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا يعتبر مؤشرا هاما على حركة العمال ومؤثرا قويا له وزنه في إنتشار الوعي الطبقي والنضالي بين العمال الجزائريين نتيجة الواقع الذي عايشوه. وبالتالي أضحت الهجرة بمثابة بداية عهد جديد من النضال والمقاومة بأسلوب جديد في ظل العلاقات الرأسمالية الإستعمارية [1].

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتغير مجريات الأمور، حيث باتت حاجة فرنسا للعمال الجزائريين مسألة في غاية الأهمية، سواء في مجال الدفاع عن سيادتها أو في مجال إعادة تشييدها من جديد بعد أن خربتها جيوش ألمانيا[2]، فزادت حاجة فرنسا إلى اليد العاملة المهاجرة وخاصة في مجال الصناعة وإعادة البناء، فكان التدفق الأول بين سنتي 1920م و 1924م والجدول التالي يبن هذه الحركة[3]:

السنة	المهاجرون	العائدون
1919م	5.568	17.497
1920م	21.684	17.380
1921م	17.259	17.538
1922م	44.466	26.289
1923م	58.586	36.990
1924م	71.028	57.467

ولعل من الأسباب هذا التدفق إضافة لما سبق ذكره؛ حصول المستوطنين على مساعدات مالية للقيام بعدة أشغال مهمة منها الري وتحديث السكة الحديدية وغيرها من الأعمال الأخرى، التي تدخل في إطار السياسة الجديدة، سياسة كان لها نتائج سلبية من بينها إستعمال الآلات بشكل كبير وتحطيم الصناعة التقليدية والحرفية و

1 – عيسى بوزغينة: المرجع السابق، ص84.

2 – عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص 98. أنظر أيضا: عيسى بوزغينة: المرجع السابق ، ص83.

3 – محمد قنانش ومحفوظ قداش: **نجم شمال إفريقيا 1926–1937م–وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص47.

إنتشار البطالة في أوساط الجزائريين الذي إضطروا إلى الهجرة نحو فرنسا[1]، خصوصا في القطاع الفلاحي الذي نجم عنه نقص فرص العمل، و هو الذي يشكل مصدر إسترزاق لأبناء الريف الجزائري الذين تعودوا على حرث الأرض والإستفادة من خيراتها وليس لهم بديل غير هذا[2].

وفوق هذا؛ تأثر الإقتصاد الجزائري بنتائج الحرب العالمية الأولى في نفس الفترة بين عام 1919م و 1925م ، وبسلسلة المحاصيل السيئة خاصة في عام 1921م، بالإضافة إلى قانون الأهالي الذي ضيق وحجب على الجزائريين كل فضاء للحرية؛ عامل آخر ساهم في شعور الشباب الجزائري بثقل الوضعية وخصوصا بين الجنود الذين قضوا فترة الحرب في أوربا أو في فرنسا و لاحظوا بأن الوضع لم يتغير في الجزائر وأن هناك فروق بين البلدين، وأن الوضعية المأساوية هي مصيرهم بالجزائر.

فالحرب و الأزمة الإقتصادية و الثورات في روسيا و في تركيا كما ذكرنا سابقا، كان لها أثرا على المهاجرين من الرجال الذين فضلوا الهجرة نحو المشرق فيما مضى.

وبمرور الزمن أضحت ظاهرة الهجرة نحو فرنسا مبعث خوف لدى المستوطنين و أرباب العمل من فقدان اليد العاملة، فتقدموا بشكاوي للحكومة الفرنسية وأرغموها على تبني سياسة الحد من الهجرة بوضع شروط إضافية للتقليل من عدد العمال الوافدين إليها. وحسب دراسة أقيمت في هذا الصدد بينت أن هناك إعادة نقل وتوطين لهؤلاء المهاجرين وأغلبهم من العمال الذين ينحدرون من وسط قبلي، هؤلاء العمال بدأوا يقارنون الحضور الفرنسي في الجزائر ومعاملاته مع فرنسا الأم، لأن مسار الهجرة مرتبط بمختلف موجات نزع الملكية العقارية في الجزائر[3]. ولهذا سعى العمال الجزائريون من خلال عمليات الإدخار على استرجاع أراضيهم المسلوبة كوسيلة من وسائل النضال الاجتماعي ضد النظام الرأسمالي وأرباب العمل، حيث يذكر "أوغستين برنارد" (Augustine Bernard) أن المهاجرين يحققون ادخارا في كل حملة يقدر بأربعة آلاف فرنك، وأن المبلغ الذي يقومون بإرساله سنويا لذويهم يقدر بـ 100فرنك؛ كان بهدف إعادة شراء الأراضي من المعمرين أو شراء الحصص المشاعة. والجدول التالي يبين المبالغ التي أرسلها المهاجرون عام 1918م [4]:

---

1 - Benjamin STORA: **Histoire de l'Algérie colonial 1830– 1954**, ENAL REHMA, Alger, 1996, p46.

2 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص19

3 - Benjamin STORA: **Histoire de l'Algérie colonial 1830–1954**, Op-cit, p5

4 - طالب بن ذياب عبد الرحيم: المرجع السابق، ص466.

عام 1918م	بلدية فور ناسيونال	بلدية جرجرة	بلدية عكبو(آقبو)	بلدية الصومام
جانفي	254.000	150.000	–	–
فيفري	272.000	127.000	–	–
مارس	209.000	223.000	–	–
أفريل	239.000	158.000	160.000	–
ماي	300.000	183.000	119.000	–
جوان	291.000	179.000	182.000	–
جويلية	299.000	177.000	180.000	155.000
أوت	330.000	228.000	348.000	165.000
سبتمبر	330.000	244.000	350.000	163.000
أكتوبر	310.000	200.000	369.000	164.000
نوفمبر	290.000	152.000	255.000	196.000
ديسمبر	320.000	133.000	244.000	256.000
المجموع	3.546.000	2.382.000	20.207.000	1.099.000

وعليه فقد كانت هذه الحرب فرصة لأبناء الجزائر من الجنود والعمال أن يلتقوا مع أبناء فرنسا ويعملوا جنبا إلى جنب في مصانعها للذخيرة والمعامل الحربية التي أنشأتها لأجل تدعيم الجيش الفرنسي بما يحتاجه من مؤونة وعتاد. كما نجدها أيضا مكنت الجزائريين من الإختلاط بالفرنسيين الذين كانوا أكثر اعتدالا وأقل غطرسة من ذويهم المقيمين بالجزائر [1]. فاكتسبوا بذلك تجربة مهنية وفكرية مكنتهم من التعرف على الحياة السياسية، كانت سببا في حملهم على الفعل والمشاركة، والسعي نحو تحقيق مطالبهم والدفاع عنها، وكان هذا يتطلب منهم تبني العمل النقابي كوسيلة نضال جديدة داخل المنظمات النقابية الفرنسية [2]. فبات من الضروري على الجزائري أن يعي جيدا ما يحيط به من أحداث كالتجمعات والمظاهرات وغيرها، وكان عليه أيضا إيجاد تفسيرا للحرية والديمقراطية والشيوعية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وما إلى ذلك من المفاهيم والشعارات التي لا تكاد تغادر سمعه، فكان جواب كل هذا هو إنخراط العمال في النقابات والأحزاب السياسية ذات التوجه الذي يخدم مصالحهم، أمثال "الحاج عبد القادر"۞ و "أحمد بهلول" و "مصالي الحاج" وغيرهم كثر، الذين انخرطوا في صفوف

---

1 – عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص99.

2 – عيسى بوزغينة: المرجع السابق، ص83.

۞ – **الحاج عبد القادر**: من مدينة معسكر، متوسط الثقافة بالغتين، حضر مؤتمرات الأمير خالد بفرنسا. يعد من الخطباء المؤثرين، كما كان عضوا لجنة إدارة الحزب الشيوعي الفرنسي ورئيسا لإحدى خلاياه، رشح من طرف الحزب لانتخابات 11 ماي عام 1924م عن منطقة باريس وتقلد أيضا=

النقابات العمالية الفرنسية ثم أعضاء بارزين في الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث كان لهم دورا إعلاميا وسياسيا في فرنسا بداية القرن 20م، من خلال الخطب التي كان يلقيها الحاج عبد القادر على المهاجرين و كذا الجرائد الشيوعية كجريدة "العمل" وجريدة "لومانيتي" (l'humanité) و "الكفاح الإجتماعي" (la lutte sociale) التي عكف العمال على قراءتها. فأصبح بهذا العمال يتمتعون بذهنية جديدة وتنامت لديهم روح التكتل والتضامن من أجل تحقيق مصالحهم المادية[1] التي كانت محل إهتمام النقابات الفرنسية وسببا في انقسام الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) إلى قسمين: الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) والكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU)، هذه الأخيرة التي تبنت مشاكل الطبقة العاملة الجزائرية ومناهضة الإستعمار، مما جعلها محل إهتمام العمال الجزائريون بسبب توجهها الثوري وتبنيها الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين وتنظيمهم نقابيا، الأمر الذي ساعد على تغلغل الفكر النقابي في الأوساط العمالية الجزائرية [2].

إن ظاهرة الهجرة نحو فرنسا أو بمعنى آخر حركة العمال الجزائريين بين فرنسا والجزائر لم تتوقف رغم الصعوبات والعراقيل التي أقامتها الإدارة الاستعمارية للحد منها، وهذا ما أدى إلى تشكل فئة كبيرة من العمال العائدين إلى الجزائر؛ عملت على نقل ونشر أساليب العمل النقابي بالجزائر، واضعة بذلك اللبنة الأولى للنضال الاجتماعي الذي سيزداد ويتطور أكثر فأكثر خلال فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن 20 م [3].

وبالتالي يمكن القول بأن أحداث الحرب العالمية الأولى ونتائجها، والهجرة التي أعقبتها من طرف العمال والمجندين الجزائريين والظروف التي عايشوها هناك خلال هذه الفترة، هو كل متكامل ساهم بشكل أو بآخر في بروز الحركة العمالية الجزائرية بفرنسا من جهة، وبداية ظهور الحركة الوطنية من جهة ثانية، نتيجة تطور الذهنية العمالية سياسيا وإيديولوجيا. فكيف كان ذلك؟

3. التطور السياسي والإيديولوجي للعمال الجزائريين بالمهجر:

كان للعمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا دورا كبيرا في تنظيم الأحزاب الوطنية، لا سيما بعدما نشطت حركة الهجرة خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، بسبب حاجة فرنسا للعمال في حربها ومصانعها، الذين بلغ

=رئيسا للنجم في لخبرته السياسية ثم تنازل عن المنصب في عام 1929م بسبب خلافات داخلية بين أعضاء النجم. لينقطع خبره منذ هذا التاريخ وإلى غاية 1945م أين وجد رفقة منصوري أحمد بهلول كعامل بجريدة " الشعب الجزائري ". والملاحظ عليه أنه ربما أصيب بخيبة أمل بسبب تقلبات في مواقف الحزب الشيوعي حول القضية الجزائرية مما اضطره إلى تغيير الاتجاه. توفي ما بين عام 1950م و 1952م. أنظر: عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص57- 58.

1 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص 11- 12.

2 - عيسى بوزغينة: المرجع السابق، ص83.

3 - المرجع نفسه، ص84.

عددهم سنويا 70.000 ألف عامل، فقد تردد العمال على الحركات والمنظمات مثل: اللجنة الأولية لانعتاق الأهالي، الجمعية العالمية لمساندة كفاح الشعوب، المكتب الدولي للدفاع عن الأهالي ومؤتمر عمال المستعمرات، ثم المستعمرات، ثم الفوضويين الاتحاد الدولي والكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU)، والحزب الشيوعي، الشيوعي، التي كانت من بين المنظمات التي اهتمت أكثر بالعمال الجزائريين[1].

لم تكن هذه التغيرات التي حدثت خلال وبعد الحرب العالمية الأولى في صالح السياسة الفرنسية الاستعمارية، من لدن الجزائريين الذين عرفوا كيف يوظفوا تجربتهم العسكرية والسياسية والنقابية، سواء كان ضمن الجيش أو الأحزاب أو حتى النقابات الفرنسية الفاعلة. وهو الأمر الذي ساعد على ظهور بعض الشخصيات عملت على تأسيس أحزاب وجمعيات أخذت على عاتقها حماية الجزائريين والدفاع عن حقوقهم.

وفي المقابل بعد بلوغ الجزائريين هذا المستوى من الوعي الوطني والسياسي؛ لم يكن سهلا عليهم البقاء في عزلة ومكتوفي الأيدي أمام الوضعية التعسة التي يحياها الأهالي بالجزائر، لاسيما وأن الكثير من الفرنسيين الأحرار زملاء الحرب قد تفهموا قضيتهم وتبرؤوا من ظلم الجالية الأوربية بالجزائر[2]. حيث بدأت الطلائع الأولى من المهاجرين الجزائريين تتهيكل داخل أطر تنظيمية ذات الأبعاد المهنية و السياسية، وذلك خلال منتصف القرن 20م؛ تسمح لهم بحفظ حقوقهم المهنية و مقوماتهم الشخصية والوطنية وأهم هذه الأطر نجم شمال إفريقيا ذات المنطلق النقابي و الحركة التي تأسست منذ 1926م في الأوساط العمالية خاصة منها الوافدة من شمال إفريقيا، والتي بدأت تقتصر شيئا فشيئا على الجزائريين رغم أنها حافظت على شعارها وتسميتها طيلة السنوات العشر 1926-1936م. و في ذات السياق يرى الكثير من الباحثين والمؤرخين أن ظهور الحركة الوطنية في صفوف العمال الجزائريين كان بفضل الدور الذي لعبه "الأمير خالد" بفرنسا عام 1923م[3]، والمحسوب على التيار الإدماجي.

لقد كان ظهور الحركة الوطنية الجزائرية السياسية ظهورا متميزا تمثل في حركة "الأمير خالد" وجريدته "الإقدام" التي كانت تدافع عن مصالح الفلاحين الذين يتعرضون للإستغلال، كما تعتبر "الإقدام" أولى الجرائد التي اهتمت بمصير العمال والفلاحين والعاطلين عن العمل، فقد جاء في إحدى مقالاتها التي تناولت موضوع المجاعة التي أصابت الجزائر عام 1921م ما يلي: « **إن كارثة الرهيبة التي تصيب الجزائر من وقت لآخر، سببها الإستيلاء على جزء كبير من أجود أراضي الأهالي الجزائريين، كذلك يعود السبب إلى تحويل أصحاب الأراضي،**

---

1 - محفوظ قداش و صاري الجيلالي: **المقاومة السياسية 1900- 1954- الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص57.

2 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص100.

3 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص53.

بفعل الإستيلاء على الأرض من قبل الدولة، إلى خماسين وأرقاء »[1]. وتضيف المجلة سببا آخر يتمثل في تدني مستوى أجور العمال، التي لم تزد عن فرنك واحد منذ عام 1871م [2]، و هذا ما يعبر عنه الجدول الأول الخاص بأجور منطقة عنابة [3]:

السنة	الأوربيون	الجزائريون
1913م	من 06 إلى 08 فرنك	2.5 فرنك
1920م	من 10 إلى 12 فرنك	من 05 إلى 06 فرنك
1930م	من 16 إلى 18 فرنك	من 13 إلى 14 فرنك

و الجدول الثاني الذي يتعلق بالأجور الرسمية لعام 1929م [4]:

المنطقة	الأوربيون	الجزائريون
المدية	18 فرنك	11فرنك
الأصنام	23 فرنك	11 فرنك
عنابة	20 فرنك	12 فرنك
قسنطينة	من 25 إلى 30 فرنك	من 10 إلى 11 فرنك
سطيف	من 25 إلى 35 فرنك	12 فرنك

إن مثل هذه الخطابات كما أشرنا وغيرها كفيل ببعث روح التضامن والحماس والمطالبة بالحقوق السياسية والنقابية، ولأجل هذا توجب قيام حزب عمالي من وسط العمال الجزائريين في فرنسا يدعوا إلى تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية الفرنسية على العمال الأهالي [5].

لأجل هذا ظلت الجزائر وما يجري بها من أحداث سياسية ونهضة اجتماعية محل إهتمام ومراقبة من طرف العمال الجزائريون بالمهجر متتبعين بذلك حركة "الأمير خالد" بحماس وروية، غير أنهم أيقنوا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال قيام حركة وطنية في أرض الوطن، لا لسبب سوى السياسة الاستعمارية التي لا ترضى بذلك ولا تسمح بمزاولة أي نشاط ليس لها فيه مصلحة أو لعملائها [6].

---

1 - جريدة الإقدام: ع08، أفريل 1921م.
2 - جريدة الإقدام: ع02، ديسمبر 1921م.
3 - Abdellatif BENACHENHOU : Op-cit, p 239.
4 - Ibid, p 241.
5 - عيسى بوزغينة: المرجع السابق، ص84. أنظر أيضا: أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص281.
6 - محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919– 1939م**، المرجع السابق، ص28.

وهذا ما سعى إلى تحقيقه "الأمير خالد" بالمهجر من خلال نشاطه المكثف عبر المؤتمرات الثلاث التي أعدها ونظمها الحزب الشيوعي الفرنسي في التواريخ التالية [1]:

1. مؤتمر 12 جويلية 1924م بقاعة المهندسين المدنيين، شارع بلانش، ألقى خلاله الأمير محاضرة، وقد حضر كل من أحمد بهلول والنائب الشيوعي "اندريه برتون".

2. مؤتمر 19 جويلية 1924م، في قاعة أوغست بلانكي (الدائرة 13)، تكلم فيها النائب "برتون" و"عبد القادر" و"الحاج علي"، ثم "الأمير خالد".

3. مؤتمر 11 سبتمبر 1924م، عقد لاجتماع عام لاتحاد شيوعي المستعمرات بقاعة (L'utilité Sociale) برئاسة "الأمير خالد" و"محمود بن الأكحل" الشرفية، دار فيه النقاش حول المستعمرات الفرنسية وكان من بينهم عبد القادر الحاج علي.

4. كما كان هناك مؤتمر في 17 أكتوبر 1924م ضد الفاشية الكولونيالية، ومؤتمر آخر في 07 ديسمبر في نفس السنة، ضم هذا الاجتماع الأخير 150 مندوبا عن عمال شمال إفريقيا بمنطقة باريس [2]، وناقش قضايا سياسية واقتصادية وأخرى نقابية. وقد تبنى هذا المؤتمر في النهاية هذه المطالب [3]:

الشق السياسي:

إن الحزب الشيوعي، وامتثالا لمبادئه، يقوم بكفاح بكل الوسائل ودون شرط، من أجل استقلال المستعمرات، لكنه يساند من الآن المطالب الفورية لأهالي شمال إفريقيا:

1. إلغاء قانون الأهالي، وكل ما ترتب عنه.
2. الإقتراع العام لكل الأهالي بالدرجة نفسها مع المواطنين الفرنسيين.
3. المساواة في الضرائب (إلغاء الضرائب الخاصة والجسدية، والسخرة وغيرها).
4. التعليم المجاني والإجباري لصالح كل الأهالي، والاستفادة من التعليم بجميع مستوياته.
5. مساواة أجور الموظفين الأهالي والفرنسيين.
6. إلغاء البلديات المختلطة وأقاليم القيادة العسكرية.
7. حرية الصحافة والتعبير والتجمع.

---

1 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص99-100.

2 - بنيامين سطورا: **مصالي الحاج 1898-1974م-رائد الوطنية الجزائرية**، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص ص46-47.

3 - نقلا عن: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج01، المرجع السابق، ص ص248- 249.

8. إلغاء القانون حول الهجرة.

9. إلغاء اللامساواة في الخدمة العسكرية.

10. العفو الشامل.

الشـق الإقتـــصادي:

على الحزب والكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU) تجسيد وسائل الكفاح من أجل بلوغ مطلب عمال شمال إفريقيا:

1. الأجر نفسه للعمل نفسه.
2. يوم عمل بثماني ساعات.
3. إلغاء الهبة عند التوظيف.
4. إستفادة العمال الأهالي من التأهيل.
5. الحق في الترسيم.
6. منحة للمرأة وللأطفال: منحة غلاء المعيشة، العلاج الطبي، منحة السكن، نظافة السكن
7. إلغاء عقد العمل المفروض على الهجرة.
8. حرية الهجرة إلى فرنسا و إلى الخارج.
9. تطبيق قانون العمل على الأهالي.
10. تحسين الظروف الإقتصادية للشباب (تمهين، تربية...إلخ).

كانت هذه النتائج مرضية بالنسبة للعمال، حيث تم تشكيل جبهة موحدة بين العمال الفرنسيين وشعوب المستعمرات وتم تقديم هذه المطالب التي حددتها مجالس عمال شمال إفريقيا في فرنسا إلى مؤتمرات النقابات. كما أعطت (CGTU) تعليمات لأجل إنشاء فروع ولجان نقابية مشتركة لعمال المستعمرات في الإتحاديات المحلية والإقليمية وفي النقابات منددة في نفس الوقت بالحكومة الفرنسية، واضعة مخططا لحقوق وواجبات العمال الفرنسيين لدعم حركة استقلال الشعوب المستعمرة والمضطهدة [1].

لقد كان لحركة "الأمير خالد" أهمية بالغة في تطور السياسي في الأوساط الجزائرية خلال العشرينيات من القرن20م، حتى أصبح بالإمكان إعتبار هذه الحركة بالتجربة الفاصلة بين مرحلة العمل السياسي النخبوي ومرحلة العمل السياسي الجماهيري في الحركة الوطنية. وهذا ما سنقف عليه في العنصر الموالي المتعلق بعلاقة الحركة العمالية بالحركات السياسية والإيديولوجية الناشطة آنذاك.

---

1 – نقلا عن: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج01، المرجع السابق، ص ص248-249.

III. الحركة العمالية الجزائرية وعلاقتها بالقوى السياسية والنقابية الفاعلة 1919– 1935م:

لقد وقفنا على أحداث عدة وتغيرات كبرى تمت خلال فترة العشرينات من القرن 20م، مست جوانب عدة من حياة الجزائريين على مستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي، ولهذا نجد أن الكثير من المؤرخين يعتبرون هذه الفترة حاسمة في تاريخ الجزائر. لما لها من الأثر البالغ في تطور الحس الوطني الذي دفع بالجزائريين نحو التغيير السياسي وتبلور الإصلاح الديني الذي تدعم بالنهضة الأدبية والعلمية، وكل هذا كان إنعكاسا لنتائج الحرب العالمية الأولى التي بفضلها إستعاد الجزائريون ثقتهم في أنفسهم وتطورت الرؤية السياسية لدى النخبة، كما كانت المشاركة فيها والإحتكاك بالغير عاملا ساعد الأهالي في التفتح على الحياة السياسية ولا سيما الطبقة العاملة الجزائرية، التي لم تكن بمعزل عن الأحداث، فحاولت إستغلال كل المنابر والإستعانة بمختلف الحركات التي يمكن أن تعين القضية الجزائرية. وفي هذا الشأن تأسست حركات سياسية عدة على مدار العقدين الموالين للحرب العالمية الأولى والتي منحت العمال الجزائريين قسطا وافرا من الإهتمام أهمها نجم شمال إفريقيا، الذي أساس تكوينه من العمال المغاربة بفرنسا في بدايته، قبل أن يصبح حزبا مستقلا بإسم "حزب الشعب الجزائري" حريصا على تحقيق المطالب السياسية المستقلة المتعلقة بالأهالي والدفاع عن حقوق العمال الجزائريون، وهذا ما نجده في إحدى نصوص برنامجه السياسي المصادق عليه في الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 28 ماي 1933م في شارع بريطان بباريس، كما جاء في البند الرابع المطالبة بحرية الصحافة وتأسيس الجمعيات والتجمعات والحق في العمل النقابي[1]. وعليه نتيجة للإصلاحات التي أقرتها الحكومة الفرنسية لصالح الجزائريين عام 1919م، برزت للوجود تيارات سياسية وإيديولوجية في كل من الجزائر وفرنسا، فأما الجزائر فقد برزت ثلاثة تيارت مختلفة الإتجاهات وهي: الإتجاه الإدماجي، الإتجاه الإستقلالي، والإتجاه الإصلاحي. أما بفرنسا فقد كانت هناك أحزاب ومنظمات نقابية مختلفة.

1. الإتجاهات السياسية الجزائرية:

1.1. الإتجـــــاه الإدماجـــــي:

إنقسمت النخبة الإدماجية بعد الحرب العالمية الأولى إلى تيارين سياسيين كبيرين بسبب قبول جماعة "إبن التهامي" وهو مؤسس " لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين " بإصلاحات قانون عام 1919م[2]، وقبولهم الجنسية الفرنسية دون الإحتفاظ بالأحوال الشخصية، بينما رفضت جماعة "الأمير خالد" ربط التجنس بالتخلي عن

1 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص283. أنظر أيضا:

- Claude COLLOT, jean ROBERT HENRY: Op-cit, p52.

2 – أحمد الخطيب: مرجع سابق، ص54.

الأحوال الشخصية[1]، تسسب هذا الإنقسام في بروز حزبان وطنيان في الساحة الجزائرية، لتظهر بعدهما أحزاب أخرى كان لها التأثير الكبير في مجرى الأحداث السياسية[2]، خصوصا بعد الدور الريادي الذي قام به "الأمير خالد" في الأوساط العمالية الجزائرية بفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى بعد نفيه من قبل السلطات الإستعمارية، فقام بنقل معركته إلى فرنسا نفسها، وهناك قام بعقد عدة مؤتمرات وإتصالات مع العمال الجزائريين وعمال إفريقيا الشمالية واليساريين الفرنسيين والمنفيين السياسيين من المستعمرات كما أشرنا إليه سابقا [3]. فكانت هذه الأحداث التاريخية تعبيرا عن الجديد المتمثل حسب المؤرخ محفوظ قداش:« **بداية التعبير السياسي الشرعي للوطنية الجزائرية...**»[4].

بدأ "الأمير خالد" نشاطه بفرنسا عام 1913م من خلال قيامه بسلسلة من الندوات والمحاضرات عبر قاعات باريس متحدثا خلالها عن أوضاع الأهالي في الجزائر، وذلك من منطلق المطالب التي دعى إليها الشبان الجزائريين والتي ستصبح فيما بعد حركة سياسية ذات بعد وطني.

بعد قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م إلتحق بالجبهة الألمانية، لينظم بعدها إلى عمه "عبد المالك" في حربه بالريف المغربي في العام الموالي. وفي عام 1916م أصيب الأمير بمرض السل و حُول إلى الجزائر، حيث كان له وقتذاك إتصالات مع الشبان الجزائريين، ليسافر مجددا إلى فرنسا عام 1917م من أجل المشاركة في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان [5].

أما في عام 1919م فقد شكلت مسألة إنقسام جماعة النخبة على نفسها حول الإحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، بداية حقيقية لنشاط الأمير خالد السياسي، حيث تزعم التيار الأول الليبرالي عدد من الشخصيات البارزة في حركة الجزائر الفتاة خلال فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى أمثال: "بلقاسم بن التهامي" و"صالح دندن" و"محمد صوالح" والدكتور "تامزالي" والمحامي "أحمد بوضربة". وفيما يخص التيار الثاني فقد تزعمه "الأمير خالد" كقائد فعال في الميدان الوطني، الذي إعتمد على العناصر المنشقة من جماعة النخبة التي عارضت مسألة التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية بهدف الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية [6].

---

1 – نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص193.

2 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص54.

3 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900م**، ج01، المرجع السابق، ص145.

4 – نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص193.

5 – محمد ياحي: **النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا**، " أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830–1962م"، المنعقد بفندق الأوراسي، يومي 30–31 أكتوبر 2006م، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن)، الجزائر، ص186.

6 – خيثر عبد النور وآخرون: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954**، المطبعة الرسمية البساتين، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص245.

واصل الأمير نشاطه السياسي بعد عن تخلى عن جميع المناصب التي كان يشغلها، وقد تميز نشاطه هذا بمعارضته للتيار الداعي للإدماج، كما قام بتوجيه المطالب السياسية إلى الحكومة الفرنسية مباشرة من خلال الرسائل التي بعث بها إلى فرنسا لأجل الحصول على تأييد دولي للقضية الجزائرية نهاية الحرب العالمية الأولى [1].

حقق الأمير إنتصارات عدة في معاركه ضد الإدارة الفرنسية، مثال ذلك الفوز الكبير والباهر في إنتخابات عام 1919م التي أقلقت الإدارة الفرنسية [2]، وهي الإنتخابات التي أقرتها الإصلاحات الإستعمارية في فيفري من نفس السنة عندما واجه القائمة الإنتخابية للجناح الليبرالي الإندماجي، كما فاز أيضا في إنتخابات أفريل وجوان من عام 1920م الخاصة بالمجالس المالية والعامة، وفي إنتخابات المستشارين للبلديات في شهر جويلة عام 1921م. فكان هذا النجاح الذي حققه الأمير سببا في إتهامه من طرف الصحافة والإدارة الإستعمارية بالتعصب الديني والإنتماء للشيوعية والجامعة الإسلامية والقومية العربية، ومن طرف خصومه أمثال إبن التهامي وأنصاره الذين إتهموه بممارسة نفوذه الديني والسياسي الذي ورثه عن جده الأمير عبد القادر[3]. من جهة أخرى عزز هذا الإنتصار من قدرات الأمير خالد، حيث قام في عام 1921م بإنشاء جمعية "الأخوة الجزائرية" متوخيا تحويلها إلى حزب سياسي كبير. غير أن إدارة الإحتلال حالت دون تحقيق ذلك، وأرغمته على التخلي عن هذا المشروع وأفشلت حركته في إنتخابات 1923م [4]، و إعتبرت تحركاته خطرا يداهم مصالحها السياسية، فراحوا يشنون ضده وضد شخصيات الفتيان الجزائريين حملة إعلامية، متهمين إياه بالولاء للأممية الثالثة التي كانت تطالب بحرية الشعوب المستعمرة، ووصفه بالوطني الخطير الذي يستنهض التعصب الإسلامي ويقوم بالدعاية المناهضة لفرنسا[5]. فقامت الحكومة بالتضييق على نشاط الأمير خالد ونفيه بعد ذلك من الجزائر عام 1923م[6].

رغم التضييق والنفي إلا أن الأمير خالد لم يستسلم وحاول مواصلة العمل السياسي وتحقيق مراده،إختار الساحة الفرنسية لما لها من مزايا سياسية تساعد على تجسيد طموحاته وأمال شعبه، ولاسيما منها الثقل السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي تحضى به الطبقة العاملة الجزائرية بالمهجر.

1- خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص245.

2 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص60.

3 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939م**، ج1، المرجع السابق، ص140. أنظر أيضا: خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص ص245- 246.

4 - محمد ياحي: المرجع السابق ، ص187.

5 - نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص ص 233- 234.

6 - خيثر عبد النور وآخرون: مرجع سابق، ص ص245- 246.

وبهذا تكون معالم العمل الوطني قد إرتسمت في فرنسا بهجرة "الأمير خالد" إليها عام 1923م، حيث كانت له هناك إتصالات بعمال شمال إفريقيا خلال فترة ما بين عامي 1923م و 1924م، مشكلت بذلك اللبنة الأولى لهذا العمل الوطني. فقد توجت بتأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا مكونة من السادة الذين كانوا يحضرون ويستمعون إلى محاضراته، كـ "الحاج عبد القادر" والحاج "مصالي" و"بانون آكلي"۞، و"عبد العزيز المنور" و"علي الحمامي المراكشي" و"أحمد بهلول"[1]. حيث عبرت هذه اللجنة عن ضرورة تشكيل تنظيم سياسي تحرري على غرار الحركات الثورية العالمية لا تقتصر فقط على الجزائر بل تشمل كل من المغرب وتونس، كونها تشترك في اللغة والدين والآما، وتعاني من ويلات الإستعمار بغض النظر عن طبيعته [2].

حملت هذه اللجنة على عاتقها كما ذكرنا سابقا؛ مهمة الإشراف على عمال شمال إفريقيا وتنظيمهم، واتسمت بروح التعاون والتعاطف الديني بين مختلف أعضائها. وكان أول نشاطاتها عقد المؤتمر الأول بتاريخ: 07 ديسمبر 1924م، ضم ممثلين عن خمسة وسبعين ألف عامل، بهدف بحث المصالح الإقتصادية والنقابية للعمال وفق الأسس التالية:

1. العمل من أجل إلغاء قانون الأهالي و غيرها من القوانين الإستثنائية.
2. العمل من أجل الحصول على حق الإجتماع وحرية الصحافة والتعبير.
3. تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي، مع إدارج مشاكلهم في جدول أعمال المؤتمرات العامة.

كما عبر المؤتمرون في النهاية عن تضامنهم مع الحركات التحررية في المغرب الأقصى وتونس ومصر ببرقيات تأييد [3]. أما الجماهير الحاضرة فقد عبرت عن هذا التضامن من خلال المظاهرة الشعبية التي تزامنت مع هذا الإجتماع، إنتفض خلالها الجمهور هاتفا تحيا شمال إفريقيا مستقلة [4]. وهذا ما أضفى على المؤتمر والتجمعات السابقة أهمية كبيرة، لما حققته من نتائج نوجزها في النقاط التالية:

۞ – **بانـون آكلي بن عمرو بن مزيان**: ولد بجبلة بالقرب من سيدي عيش ولاية سطيف في 27 جوان 1889م، وهاجر إلى فرنسا عام 1916م. وفيها تنوع عمله شأن كل المهاجرين الجزائريين لإنعدام تخصصهم في المهن.عمل بترسانة الخرطوش والبارود، أثنار الحرب العالمية الأولى، وبشركة السكر المعروفة "ساي" (SAY)، وكذا معامل رينو. شغل منصب أمين المال في اللجنة المركزية للجمعية في عام 1932م وشارك في تمثيل النجم في مؤتمر جنيف 1935م وكان لا يتقن اللغتين، غير أنه إكتسب ثقافة سياسية وحذق اللعبة الحزبية، إعتقل عدة مرات بفرنسا و سجن بألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. أنظر: عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ، ص 60.

1 – المرجع نفسه، ص 53.

2 – محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919– 1939م**، المرجع السابق، ص29.

3 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ، ص 54. أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث– بداية الإحتلال ويليه: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830– 1962م**، المرجع السابق، 113.

4 – فرحات عباس: **ليل الإستعمار**، المصدر السابق، ص127.

1. شكلت هذه اللقاءات فرصة للتعاون والمعاشرة والإحتكاك بين العمال، أفضت إلى تأسيس أول جمعية سياسية.

2. الإحتماء والعمل في ظل الأحزاب المتعاطفة مع قضايا المغرب والإنخراط في النقابات عملا بوصايا "الأمير خالد".

3. الإلتزام بالقواعد المهنية التي أرساها الأمير خالد، وهي العمل في إطار شمال إفريقيا.

ولعل أهم نتيجة تم التوصل إليها خلال المؤتمر، ظهور أول جمعية سياسية تسمى " نجم شمال إفريقيا " [1] تحت إشراف الحزب الشيوعي شارك فيه ولأول مرة عمال شمال إفريقيا. فكان النجم بمثابة الشعلة التي مثلت الحركة الوطنية في المهجر وعمل الإستعمار الفرنسي على إطفائها لكنه أنه لم يفلح في ذلك، عندما تعرض النجم لمؤامرات عدة تسبب فيها الحزب الشيوعي والجبهة الشعبية التي أبدت تأييدها لقضايا ومطالب الشعب الجزائري في بداية حكمها، الأمر الذي بعث الأمل من جديد في نفوس الكثير من الأهالي وتوسموا فيها خيرا [2].

هذا عن جماعة "الأمير خالد"، أما فيما يخص جماعة النخبة الليبرالية وهيئة النواب وأقطابها أمثال: الدكتور "إبن التهامي" و"ربيع الزناتي" والدكتور "الصالح بن جلول" والصيدلي "فرحات عباس"؛ فقد أنكروا وجود الوطنية الجزائرية، ما عدا الوطنية الفرنسية في رأيهم.

قام المنتخبين بإنشاء فدرالية المنتخبين المسلمين يوم 11 سبتمبر 1927م برئاسة "إبن التهامي" إلى غاية 1930م، لينقسم هذا التنظيم إلى: الإتحاد الشعبي الجزائري(Union Populaire Algérienne) بزعامة "فرحات عباس" والتجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري (Rassemplement Franco-Algérien musulman) برئاسة إبن جلول.

ظل هذا الإتجاه معزولا وبعيد عن الجماهير الجزائرية بسبب مواقفه السلبية تجاه الجزائر والوطنية والإسلام، حيث نفى زعيمه "فرحات عباس" وجود الأمة الجزائرية، و اعتبر الجزائريون في المقابل مرتدين. الأمر الذي أرغم "فرحات عباس" وجماعته على تبني سياسة مغايرة و أكثر إعتدال، فأقتربت بقاياه خلال الحرب العالمية الثانية من الإتجاهين الإستقلالي والإصلاحي كمحاولة للتنسيق معهم[3].

لقد كان لهذه الأحداث التي تعاقبت على الجزائر عموما وعلى المهاجرين بوجه الخصوص، الأثر البالغ في توجيه فكر العمال الجزائري وحمله على تبني النضال الإجتماعي والسياسي بهدف إصلاح الحال و تحرير الوطن

1 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ، ص 55.

2 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص17.

3 – بشير بلاح: المرجع السابق، ص ص376- 379.

[1]، مما جعل الترابط متينا بين الحركة العمالية والحركة الوطنية [2]، التي تبنى مطالبها وإنشغالاتها " نجم شمال إفريقيا" المحسوب على الإتجاه الإستقلالي.

2.1.الإتجـــــاه الإستقـــــلالي:

يعد هذا الإتجاه بمثابة الإنطلاقة الفعلية لنضال العمال الجزائريين وإنخراطهم في المسعى السياسي الذي رسمه "الأمير خالد" كما رأينا سابقا، والذي توج بتأسيس نجم شمال إفريقيا في منطقة لوبوش دي رون(les bouches du Rhône)، فكان بذلك واضع لبنة ملحمة سياسية سيكون لها الشأن الكبير في نضال الجزائريين بفضل الإنتشار الواسع لفكرة تأسيس النجم في الأوساط العمالية بباريس في الفترة ما بين 1923م و 1924م[3].

بعثت فكرة "الأمير خالد" بإعلان عن تأسيس "جمعية نجم شمال إفريقيا" في شهر مارس 1926م، وإنعقد أول إجتماع لها في 15 ماي 1926م في مقر "الكونفدرالية العامة للشغل" (CGT)، ثم إجتماع آخر إنعقد بتاريخ: 20 جوان 1926م إقتصر على الشخصيات البارزة فقط، إلى غاية إنعقاد الإجتماع العام [4] في 02 جويلية 1626م، الذي شمل جميع العاملين من الأعضاء[5]. وما يؤكد إرتباط فكرة التأسيس بالأمير خالد، تنصيبه رئيسا شرفيا لهذه الجمعية، وتسمية جريدتي "إقدام باريس" و "إقدام الشمال الإفريقي" بإقدام "الأمير خالد"، وكذا تقليدها- الجمعية- لشعار الأمير خالد في السنة الأولى لبعثها [6]. وبهذا تكون الإنطلاقة الفعلية للنجم هي عام 1926م بقيادة مصالي الحاج، وبسواعد العمال الجزائريين والمغاربة وتونسيين حيث تكونت لجنته المركزية من الجزائرين منهم 11 عاملا، و 03 محاربي قدامى ونقابي وتاجرين ومعلم إبتدائي و موظف[7]، فكان هذا الحدث أشبه بالإعلان عن ظهور نقابة عمالية تجمع العمال المهاجرين لشمال إفريقيا [8]، تمثلهم اللجنة المركزية الآتية أسمائهم [9]:

---

1 - محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939م**، المرجع السابق، ص27.

2 - عبد المالك خلف التميمي: **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية**، تص: نصر الدين سعيدوني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص150.

3 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ، ص 55.

4 - المرجع نفسه، ص 57.

5 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص96.

6 - شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، مج02، المرجع السابق، ص ص553- 555. أنظر أيضا: إبراهيم مياسي: **مقاربات في التاريخ الجزائري 1830- 1962م**، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص ص222- 223.

7 - محفوظ قداش و صاري الجيلالي: المرجع السابق، ص58.

8 - خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص249.

9 - أحمد الخطيب: مرجع سابق، ص96. أنظر أيضا: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939م**، ج01، المرجع السابق، ص ص259- 260. و : محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939م**، المرجع السابق، ص ص 35- 36.

المهام	الإسم	المهنة	بلد المنشأ في الجزائر	الإنتماء السياسي
الرئيس	عبد القادر الحاج علي	تاجر (خردوات)	غليزان	شيوعي
الكاتب العام	مصالي الحاج	بائع متجول	تلمسان	
أمين المال	الجيلالي شبيلا	—	البليدة	شيوعي
عضو	محمد السعيد الجيلالي	عامل	البليدة	شيوعي
عضو	بانون آكلي	بائع خضار	أربعاء بني يراشن	
عضو	محمد معروف	نقابي	سيدي عيش	
عضو	قدور فار	مشوه حرب	الأصنام (الشلف)	
عضو	سعدون	عامل	الأغواط	
عضو	مقرارش	بطال عن العمل	بني عباس	
عضو	عبد الرحمن السبتي	مدرب كتاب	العلمة أو الخروب	
عضو	آيت دودرت	مشوه حرب	عين الحمام	شيوعي
عضو	محمد أينور	مشوه حرب	أربعاء بني يراشن	
عضو	صالح غندي	عامل	بوسعادة	
عضو	رزقي	عامل	خنشلة	
عضو	بو طويل	عامل	جيجل	شيوعي

ما يلاحظ على أعضاء اللجنة المركزية أن مستواهم الثقافي محدود، وينتمون إلى وسط إجتماعي متواضع، غير أنهم متشبعون بالفكر الشيوعي وهذا ما تسبب في مشاكل داخلية للحزب كان لها علاقة بأهداف النجم، ولا سيما في الإجتماع العام المنعقد في 05 فيفري 1928م، الذي نجم عنه تخلي الحاج عبد القادر عن قيادة النجم، ليتحق به رفقائه ذوي التوجه الشيوعي ولم يبقى منهم أحد عام 1932م نزولا عند رغبة الحزب الشيوعي [1].

فحسب "أبو القاسم سعد الله" فقد كان لنجم شمال إفريقيا بداية تأسيسه هدفان؛ هدف بعيد يتمثل في إستقلال الجزائر الكامل بالوسائل الثورية، وآخر قريب يتمثل في الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، لهذا نجد النجم قد عمل على مستوى جبهتين وهي: الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الجزائرية بالمهجر،

1 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 63.

والعمل على توعية الشعب الجزائري بحقوقه السياسية كشعب له حق في السيادة والحرية والإستقلال[1]، وهي مطالب لا تعدوا أن تكون مطالب متقدمة لمطالب "الأمير خالد"[2]، و قد إتخذها النجم في جلسة 20 جوان 1926م. وفيما يخص العمال المهاجرين فقد طالب الحزب بحرية الصحافة وتأسيس الجمعيات و تطبيق على الأهالي القوانين الإجتماعية والعمالية وكذا الحرية المطلقة للعمال الأهالي من كافة الأصناف في التنقل بحرية إلى فرنسا والخارج، دون إجراءات أخرى غير تلك المشترطة على المواطنين، وأخيرا إلغاء قانون الأهالي وكل ما ينجم عنه [3].أما عن باقي المطالب ينظر الملحق رقم : 02 .

لقد إكتست فكرة ميلاد نجم شمال إفريقيا أهمية كبيرة، كونها تزامنت مع فترة إستكمال السيطرة الفرنسية على الجزائر وأهلها، بشكل جعل الأقلية الأوربية تشعر مع إقتراب الذكرى المئوية للإحتلال بإمكانية خلودها في المستعمرة الجزائر. حيث إعتبر المؤرخ "دافيد غوردن" ميلاد النجم حدثا يشكل الخطر على مستقبل فرنسا في الجزائر سنوات العشرينيات [4].

تبنى النجم المنبر الإعلامي كوسيلة في نضاله السياسي كما أشرنا سابقا من أجل تعبئة الطبقة العاملة الجزائرية وتوعيتها بحقوقها ومصالحها ومطالبها الوطنية [5]، وذلك من خلال إصدار جريدة إقدام باريس وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وبمظهر وعناوين مختلفة تفاديا للمنع والحجز، تيمنا بجريدة الإقدام للأمير خالد، غير أن الجريدة تم منعها من الصدور في فيفري 1927م بسبب مواقفها الثورية. لتخلفها جريدة الإقدام الشمال الإفريقي وكانت أكثر حدة [6]. غير أن مصيرها كان مثل سابقتها لنفس السبب وحلت في عام 1928م، ثم صدرت جريدة أخرى تحمل إسم الإقدام فقط لكنها عطلت في عامها الأول [7].

وأمام هذا الوضع لجأ النجم للعمل شبه السري، تمثل في المناشير والإجتماعات في أماكن العمل والمقاهي والنوادي الخاصة بالعمال المهاجرين. الذي يندرج في سياق النشاط المغاربي [8]، وكان الهدف هو الحفاظ على

---

1 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص17.

2 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص153–154.

3 – محمد قنانش ومحفوظ قداش: **نجم شمال إفريقيا 1926– 1937– وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، المرجع السابق، ص ص52– 53. أنظر أيضا: محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919– 1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص ص 32– 34. أيضا: أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص154–155.

4 – خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص248.

5 – سعدي بزيان: مرجع سابق، ص 19.

6 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939م**، ج1، المرجع السابق، ص ص265– 266.

7 – محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919– 1939م**، مرجع سابق، ص39.

8 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939م**، ج1، مرجع سابق، ص ص265– 266.

النجم بتنظيم جديد، وتطهيره من العناصر الشيوعية، وتطعيمه بعناصر جديدة [1]، وفي هذا السياق أعلن "مصالي الحاج" إنفصاله عن الحزب الشيوعي مناديا بالقومية العربية الجزائرية التي لا تتفق مع مبادئ الشيوعية، الأمر الذي أدخل الطرفين في تصادم، ووأدى بأعضاء الحزب الشيوعي من الكولون بالوقوف ضد إعتراف "الكومنتيرن" بالوطنية الجزائرية في إجتماعها بموسكو [2].

وبحلول عام 1927م نجد أن اللهجة السياسية لدى النجم قد تغيرت وتطورت، حيث بدأ يبرز مطلب الإستقلال في برنامجه الثاني المعلن في هذا العام [3]، وبهذا ظهرت ولأول مرة كلمة الإستقلال في الإجتماع الذي إنعقد يوم 30 جانفي في قاعة "لا فرانج أوبيل". كما صادق الحاضرين على اللائحة التالية: إستقلال بلدانهم، إلغاء قانون الأنديجينا، التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها العامل الفرنسي (الحق النقابي والسياسي، وحق الإعانة في أوقات العطلة)، الإحتجاج ضد ترحيل العمال بالقوة الممارس من طرف الحكومة، كما طالب الحاضرين بتسريح إخوانهم المسجونين لأعمال سياسية [4].

نتيجة لهذا بدأ النفوذ الشيوعي يتقلص ويضعف ومعه تأثير "الأمير خالد"، وأصبح الإتجاه الوطني يتعزز يوما بعد يوم، لغاية إنعقاد مؤتمر بروكسل ضد الإستعمار بالإتجاه الجديد.

إنعقد مؤتمر الشعوب المضطهدة بين 10 و 15 فيفري 1927م، ويعتبر حدثا سياسيا كبيرا على المستوى العالمي كونه لملم شمل الضعفاء تنديدا بالأقوياء، و أمام 1200 عامل من المستعمرات و بقاعة النقابات، قدم نجم شمال إفريقيا عرضا عن النشاطات التي قامت بها هذه الجمعية من طرف الرفيق سعيدوم، بين فيه واقع المستعمرة الجزائرية الذي يدين الحكومة الفرنسية، و لاسيما منها التحرشات التي تمت في حق نجم شمال إفريقيا، من بينها إلغاء صدور جريدة "الإقدام" لسان حال النجم، وكذلك الإمبريالية الفرنسية التي لا يخفى هدفها المتمثل في منع الجماهير من الحصول على تربية سياسية. أما "الشاذلي خير الله" (من تونس)، فقد تحدث عن الوعود الكاذبة والمزيفة التي أعطيت للشعوب خلال الحرب العالمية الأولى، من حقوق مدنية لكنها لم تفي بها، وأثبتت فشل وإفلاس هيئة جنيف (S.D.N) المكلفة مبدئيا بالدفاع عن الشعوب المستضعفة، والتي لم تشأ ولو للحظة لمواجهة العدوان الإمبريالي الإسباني والفرنسي على الشعب الريفي، ثم عرض مجريات مؤتمر بروكسل والذي يمثل حسبه في الوقت الحالي جمعية حقيقية للدفاع عن الشعوب المضطهدة.

---

1 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 63.

2 – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص144.

3 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 155.

4 – محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919– 1939م**، المرجع السابق، ص41.

كما عبر مصالي الحاج، بإسم نجم شمال إفريقيا، كذلك عن رضاه بحضور هذا المؤتمر الذي سمح له بالإتصال والإلتقاء بممثلي الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة [1]، مثل الهند الممثلة بالبانديت نهرو، واندونيسيا بـ "محمد حطة"، والصين بالجنرالات الشيوعيين الذين جاءوا من ميادين القتال في ماندشوريا، وكذا "البكري" ممثل المقاومة السورية...إلخ [2]. كما قام بعرض مطالب محددة وجريئة بإستخدام عبارة «إستقلال الجزائر» التي لم يجرأ أحد من قبل على التلفظ بها بشكل واضح وصريح منذ الاحتلال [3]، مطالبا في نفس الوقت المؤتمرين بتبني المطالب المسجلة في برنامجه [4].ليتدخل بعدها "حجالي" معبرا عن سعادته بحضور البرولوتاريا الأوربية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إنجلترا)، الذين جاءوا لتقديم الدعم الحقيقي المادي والمعنوي لإخوانهم المضطهدين، ليتوجه بعدها بنداء إلى كل العمال الأفارقة للإنخراط في صفوف نجم شمال إفريقيا والعمل على التحرر النهائي. وفي الأخير تمت المصادقة على تقرير بعثة نجم شمال إفريقيا ونشاطها خلال إنعقاد المؤتمر ببروكسل والموافقة على ما قدم من حلول وإقتراحات [5]. (عن مطالب النجم أنظر الملحق رقم:03).

لقد عرف النجم بنفسه على الصعيد الدولي وأكد على أنه منظمة مناهضة للأمبريالية، تختلف عن سابقتها وتطالب بإستقلال البلدان المغاربية الثلاثة [6]، كما أبان عن طابعه الوطني بوضوح تام خاصة بعد إنعقاد الجمعية العامة الثانية في نوفمبر 1927م، ومؤكدا في نفس الوقت إستقلاله التام عن الحزب الشيوعي ورافضا أن يكون مجرد خزان من المناضلين. وهذا ما دفع بقادة الحزب الشيوعي الفرنسي بعقد جمعية لمناضلي شمال إفريقيا وعمالها في 1928م، لأجل إتخاذ قرار حول موقف النجم من إدعاءات الشيوعيين الفرنسيين. فطلبوا من الحاضرين التعبير عن رغبتهم بين البقاء تابعين للحزب الشيوعي الفرنسي أو تشكيل منظمة مستقلة على أساس وطني؟ فتبنى الحاضرين بإجماع الخيار الثاني، وكانت رغبة العمال المهاجرين الذين سجلوا حضورهم السياسي بطرح القضية الوطنية الجزائرية على أساس الإستقلال وفي الإطار الجزائري. وبهذا حقق النجم نجاحا معتبرا ووسع من نفوذه [7]، حيث بلغ عدد أعضائه العاملين خلال عام واحد من تأسيسه 3500 عضو، ليرتفع العدد إلى 4000 عضو عام 1928م،

---

1 - **contre le colonialisme– l'étoile nord– africaine rend compte des travaux du congrès de Bruxelles** : Humanité N°10313, 07 mars 1927.

2 – مصالي الحاج: **مذكرات مصالي الحاج 1898–1939م**، المرجع السابق، ص187.

3 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص156–157.

4 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج1، المرجع السابق، ص 270.

5 - **contre le colonialisme– l'étoile nord– africaine rend compte des travaux du congrès de Bruxelles** : Op-cit.

6 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج1، المرجع السابق، ص 270.

7 – محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م، ج1، المرجع السابق، ص ص327–328.

فتوسعت بذلك فروعه في كل من شمال-شرق وجنوب فرنسا [1]. كما إستطاع التخلص من الوصايا الشيوعية ليتفرغ بعدها لخدمة القضية الوطنية. غير أن الإدارة الفرنسية أدركت حجم الخطر السياسي والوطني الذي تمثله هذه الجمعية، فانتهجت بذلك سياسة القمع المتمثلة في مراقبة العمال المهاجرين المغاربة وخاصة العناصر النقابية الناشطة والطلبة، ومراقبة أماكن عملهم ومقاهيهم وفنادقهم...إلخ، كما بدأت المضايقات ضد التجار والعمال والطلبة على الخصوص[2]، يضاف إلى هذا توقف المساعدات المالية من طرف منظمة الموك (MOC)[۞] والحزب الشيوعي الفرنسي التي كانت تدفع للنجم، لكن العمال المهاجرين بقوا على ولائهم للنجم يقدمون له المساعدات المالية حتى يتمكن من تمويل مشاريعه[3].

لقد شكلت هذه الأحداث وغيرها صعوبات أمام مواصلة النجم لنشطاته و إقامة تجمعاته وبداية طور التخلص من التبعية [4]. فحل النجم في 20 نوفمبر 1929م بتهمة المساس بالتراب الفرنسي وأرغم مناضليه على تبني العمل السري إلى غاية 1933م، تاريخ تأسيس حزب جديد تحت قيادة "مصالي الحاج" بتسمية " نجم شمال إفريقيا المجيد" [5]، وإجتهدت المنظمة الجديدة في تقوية هياكلها وتوسيع قاعدتها من جهة [6]، ومن جهة أخرى قاموا بإصدار جريدة " الأمة " التي ساهمت في نشر فكرة الإستقلال في أوساط الشعب والتعريف بمواقف التنظيم و أهدافه، مثال ذلك حملة التنديد التي شنها النجم بمناسبة الإحتفال بالذكرى المئوية لإحتلال الجزائر مطالبا عصبة الأمم المتحدة بالنظر في مشكلة الجزائر [7]. وبداية من عام 1931م تعززت الحركة النجمية بأعضاء جدد، ساعدوا على نشر مبادئ "النجم"، أمثال "عمار عيماش" الذي أصبح كاتبا للحركة فيما بعد ورئيس تحرير جريدة الأمة، ثم "بلقاسم راجف" و "كحال أرزقي" و"محمد ربوح"، و"عمار خيدر" وغيرهم [8].

---

1 - أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج03، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص36. أنظر أيضا: شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، مج02، المرجع السابق، ص 556.

2 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج1، المرجع السابق، ص ص327-328.

۞ - **M.O.C**: سكرتارية اليد العاملة الكولونيالية التابعة لـ (C.G.T.U)أنظر أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، ج03، المرجع السابق، ص31.

3 - أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج03، المرجع السابق، ص36.

4 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 63.

5- محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج1، مرجع سابق، ص ص327-328. أنظر أيضا: شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، مج02، المرجع السابق، ص556.

6 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج1، مرجع سابق، ص ص327-328.

7 - مقلاتي عبد الله: **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص165.

8 - محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م**، المرجع السابق، ص54.

إستهل النجم طوره التنظيمي الجديد بعقد مؤتمر في 28 ماي 1933م وحدد الخطوط العريضة لبرنامجه السياسي والإقتصادي والإجتماعي، كما حدد وسائل العمل والقوانين الداخلية بإعتبار حركة النجم حزبا سياسيا وطنيا له إيديولوجيته الخاصة التي تتماشى مع مبادئه الثورية. ولهذا قسم البرنامج إلى قسمين: قسم إهتم بالمطالب الإقتصادية والإجتماعية، والقسم الثاني إهتم بالمطالب السياسية. وفيما يخص العمال فقد طالب النجم بتطبيق القوانين الإجتماعية والعمالية على الجزائريين. (عن باقي المطالب أنظر الملحق رقم:04) [1].

شكل مطلب الإستقلال النقطة القوية في برنامج النجم [2]، كما أنه أصبح يشكل خطرا حقيقيا بالنسبة للمعمرين وكبار الملاك الجزائريين الذي إستحوذوا على نسب كبيرة من الأراضي؛ بسبب مطالبته بالإصلاحات الزراعية. كما أن النجم إشترك في مطالبه المتمثلة في تطبيق القوانين الإجتماعية ومنح الحق النقابي للعمال الجزائريين، وإلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الإستثنائية؛ مع كل من الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة، والمنظمة الشيوعية [3]. ومن مظاهر التضامن الوطني للنجم مع الأهالي الجزائريين، حادثة قسنطينة عام 1934م، حيث عقد إجتماعا يوم 19 أوت 1934م في باريس، حضره أكثر من 3500 شخص، خطب فيه قادة النجم واستنكروا تدخل الإمبريالية الفرنسية التي دبرت مسرحية قسنطينة الدموية، حينما أقدم يهودي على التبول في المسجد، وإهانة المؤمنين ونبينا محمد (ص)، كما عبروا عن تضامنهم مع ضحايا هذه الحادثة من الأهالي.

أسفر هذه الإجتماع عن تكوين جبهة موحدة بين النجم والحزب الشيوعي الفرنسي، وجمعية مضادة للإمبريالية، والمساعدة الحمراء، ومنظمة العمل وغيرها من المنظمات. كما عقدت إجتماعات أخرى لنفس الغرض، من ذلك الإجتماع الذي دعت إليه جمعية العمال الجزائريين في ليون يوم 26 أوت، من أجل التضامن الوطني وبتأييد من رئيس "النجم"[4]، وهذا يعكس مدى ترابط وتلاحم العمل الوطني بين النجم والمنظمات العمالية الجزائرية من جهة، والعمال من جهة أخرى.

شارك النجم في تنظيم عدة تجمعات ومظاهرات بفرسنا، حيث تجاهل قادته قرارات المنع، مما أدى إلى ملاحقة مسؤوليه من طرف الإدارة الفرنسية، فقد تم إعتقال كل من مصالي الحاج وعمار عيماش وبلقاسم راجف، وحكم عليهم بالسجن لمدة تراوحت بين سنة و ستة أشهر مع التغريم [5].

---

1 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص158-159.

2 - claude COLLOT, jean ROBERT HENRY: Op-cit, pp328- 329.

3 - Nora BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919– 1954**,Op-cit, p134.

4 - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية**، ج03، المرجع السابق، ص131.

5 - المرجع نفسه، ص133.

وفي أكتوبر 1935م إستطاع مصالي الفرار إلى جنيف ولقاء الأمير الدرزي شكيب "أرسلان"، منشط اللجنة السورية الفلسطينية المناهضة للإنتداب وبطل الأمة العربية، هذا الأخير كان له دور كبير في إبعاد "مصالي" عن الشيوعية ووضعه على نهج خدمة القومية العربية [1]. ورغم كل هذا لم يستسلم النجم وفرض نفسه كممثل وحيد للعمال، يسعى لتحقيق هدفه المتمثل في التحرير المادي والمعنوي لإفريقيا الشمالية [2]. ولهذ قام مناضليه بتأسيس تنظيم آخر في عام 1935م تحت مسمى " الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا "، وتألق نشاط النجم مع مجيئ الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، فازداد توسعا بتفاعل الجماهير مع خطاب الزعيم "مصالي الحاج" في أول حضور له بالجزائر يوم 02 أوت 1936م بالملعب البلدي، فكان لهذا الخطاب الأثر البالغ في تغلغل وإنتشار أفكاره في وسط العمال، وكذا توسيع جريدة "الأمة" والمناشير التي يصدرها الحزب، وجمع التبرعات وعقد الإجتماعات الدورية، والدفاع عن الحقوق العمال في المنطقة، وبهذا بدأ النجم يتسرب إلى الجزائر وما إن حلت سنة 1936م حتى أخذ نشاط النجم منعطفا جديدا في الجزائر، حيث تكونت القسمات وتعرف الناس على قادته وبرنامجه عن كثب، ويقال أن عدد أعضائه بالجزائر قد بلغ عام 1936م 7000 عضو[3]. الأمر الذي أزعج فيما بعد قادة الجبهة الشعبية التي تنكرت له و"للنجم"، فقامت فيما بعد بحله-النجم-يوم 27 جانفي 1937م [4]، نتيجة الضغط الممارس من طرف فيدرالية رؤساء البلديات في الجزائر ونواب الكولون في فرنسا [5]، رغم أن النجم قد تبنى سياسية معتدلة تجنبا لإنقسام الجزائريين وبدى مستعدا للتخلي مؤقتا عن مطالبه الداعية للإستقلال والإكتفاء بالمطالب المنادية للحرية والديمقراطية [6]. وهذا تماشيا مع إستراتيجية إقتضتها ظروف الجزائر، كما إقتضت الظروف أيضا التعريف بمهمة الحزب العاجلة بأنها النضال من أجل التحسين المادي والمعنوي للجزائريين، فالتجارة الصغيرة والحرفية، العمال، صغار الفلاحين، الطلبة المهن الحرة؛ كلهم هدف بالنسبة للحزب وذلك سعيا وراء جلب الجماهير والتغلغل في جميع الأوساط [7]. لقد شكل هذا الحل طورا جديدا في تاريخ الحركة المصالية التي لم تقطع علاقتها بالحركة العمالية بفرنسا لكنها إبتعدت عنها [8].

---

1 - شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، مج02، المرجع السابق، ص560.

2 - الأمة: ع 36، ديسمبر 1935م.

3 - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية**، ج03، مرجع سابق، ص 126.

4 - المرجع نفسه، ص 142.

5 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: ج01، المرجع السابق، ص159.

6 - شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، مج02، مرجع سابق، ص 562.

7 - عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997م، ص 305.

8 - محمد حربي: **الجزائر 1945–1962م– جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر– ش.م.م، بيروت– لبنان، 1983م، ص30.

لم تكن جل المضايقات والمتابعات التي لحقت بالنجم وقادته إلا تجارب عملت على صقله وزادته تنظيما وصار أمتن عودا وأكثر تركيزا، فأسس بذلك حزبا جديدا ألا وهو "حزب الشعب الجزائري" شعاره « **لا إندماج، ولا إنفصال، و لا تحرر** »[1]، تماشيا مع موجة الأحداث الجديدة التي شهدها العالم في هذه الفترة، كنجاح الجبهة الشعبية في فرنسا و تكالب الفاشية و النازية باسم الوطنية و الإشتراكية، و هذا ما غير مفهوم الكلمات و الشعارات التي كانت معروفة آنذاك ، فأصبحت كلمة الوطنية تعني النازية وكلمة الإستقلال تعني الإرتماء في أحضان الفاشية و الإنفصال عن فرنسا معناه الإلتقاء مع الطليان و الألمان، ولهذا جاء شعار حزب الشعب هكذا[2].

أما شعار جريدة "الشعب" حال لسان هذا الحزب فقد إستمد من فكرة: «**إن الحقوق تؤخذ ولا تعطى**» و «**أن إرادة الشعب من إرادة الله لا تقاوم**» [3]. الذي تأسس-الحزب-في 11 مارس 1937م في إجتماع لأحباب الأمة بناحية "نانتير" بباريس تحت رئاسة "مصالي الحاج" [4]، وهي جريدة نصف شهرية يديرها "مصالي الحاج"، بالإضافة إلى جريدة "الأمة" الناطقة بالفرنسية بباريس، فمن خلال هذه الأخيرة بدأ ينشر أفكاره ووسع نفوذه وجهوده في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة. وبإيقاف جريدة "الأمة" أصدر حزب الشعب جريدة "البرلمان الجزائري"، ثم جريدة "العمل الجزائري" [5].

وبالرغم من القمع المسلط وشدته على حزب الشعب، إلا أن شعبيته تزداد يوم بعد يوم، فقد أصبح له 7 فروع بالجزائر عام 1934م، و19 فرعا عام 1938م، و33 فرعا في فرنسا عام 1938م وكذا تأسيس إتحادية قسنطينة. ونتيجة لهذا التطور في المسار السياسي للنجم؛ رأت الإدارة وجوب كسر شوكة هذه الحركة، فتم إعتقال مصالي الحاج وخمسة من رفقائه بأمر من الحاكم العام [6] في 05 نوفمبر 1937م فحكم عليهم بالسجن لمدة سنتين [7]، وبعد قضاء عامين كاملين خرج قادة الحزب من السجن في 27 أوت 1939م في جو الحرب الرهيب الذي ينتظرهم [8].

وبعد شهرين من إطلاق صراحه حاول مصالي الحاج إستئناف نشاطه في محاولة يائسة، حيث تم إعتقاله من جديد رفقة أصحابه وتم سجنهم في 04 أكتوبر 1939م، وبعد مرور 18 شهرا في السجن حكم عليه يوم 28

---

1 - شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، مج02، مرجع سابق، ص 564.

2 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص 74-75.

3 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: ج02، المرجع السابق، ص ص173-175.

4 - محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م**، المرجع السابق، ص89.

5 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830- 1954م)**، المرجع السابق، ص 115.

6 - شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، مج02، مرجع سابق، ص 566.

7 - جمال خرشي: المرجع السابق، ص401.

8 - محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م**، مرجع سابق، ص101.

مارس 1941م بالسجن 16 عاما مع الأشغال الشاقة وبالنفي 20 عاما و30 مليون فرنك غرامة مالية [1] من طرف محكمة فيشي [2]. غير أنه أطلق صراحه بعد حوالي شهر من صدور الحكم، في 24 أفريل، ووضع تحت الإقامة الجبرية والمراقبة المستمرة بقصر البخاري حتى إنتهت الحرب[3].

وعليه فقد إمتد هذا التيار الإستقلالي بإمتداداته الحزبية المختلفة إلى غاية إندلاع ثورة التحرير الوطني 1954م، فكان بمثابة القلب النابض للحركة الوطنية بفضل مساهمته الرائدة في نشر فكرة الإستقلال والوطنية في أوساط الجماهير الجزائرية ولا سيما منها فئة العمال المهاجرين بفرنسا، غير أن هذا التيار لم يعر الجانب الثقافي والديني العناية الكاملة، فكان بهذا، هؤلاء المهاجرين الجزائريين؛ في حاجة ماسة لصقل معارفهم الثقافية والدينية وتغطية هذا النقص. ولأجل هذا عمل التيار الإصلاحي على تحقيق ذلك، من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أخذت على عاتقها مسؤولية الإصلاح الديني والثقافي.

3.1.التيـــار الإصـــلاحي:

يمثل هذا التيار الجزائريون ذوي التعليم العربي الديني داخل وخارج الجزائر، وشعارهم في ذلك الإصلاح والتغيير في محاربة السياسة الفرنسية، ولهذا تعود فكرة إنشاء جمعية العلماء المسليمن إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. غير أن بعض العلماء قد تمكنوا بعد هذه الحرب؛ من إنشاء المدارس الحرة والجرائد والنوادي والجمعيات كما ذكرنا سابقا، الأمر الذي سمح بإنتشار الأفكار الإصلاحية وإرساء معالم النهضة الثقافية، فقد نادى "إبن باديس" في قسنطينة بالتجديد الديني والإجتماعي والثقافي، كما قام "الإبراهيمي" بسطيف بنشاطه الداعي إلى إنشاء المدارس الحرة، أما "العقبي" فقد أرسى دعائم الإصلاح في كل من بسكرة والجزائر. فكانت هذه الجهود المبذولة في الفترة ما بين 1925- 1930م سببا في توجيه الدعوة من طرف هؤلاء المصلحين إلى التكتل وتوحيد الجهود، التي كللت بتأسيس جمعية العلماء المسلمين في ماي عام 1931م[4].

يقول "توفيق المدني"؛ كنا ننادي دائما أثناء كل خطاب نقوم به: «**الإسلام ديننا، الجزائر وطننا، العربية لغتنا**»، وإتخذنا من هذه القاعدة أساسا لمقاومة الإتجاه الفرنسي داخل البلاد، كما كانت جمعية شمال إفريقيا تقاوم ذلك الإتجاه في الخارج، وتم له وضع الأسس لتكوين "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" رفقة ثلاثة من زملائه بنادي الترقي [5].

---

1 - علال الفاسي: **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، ط06، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، 2003م، ص28.

2 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، مرجع سابق، ص284.

3 - المرجع نفسه، ص ص116- 117.

4 - محفوظ قداش، صاري الجيلالي: المرجع السابق، ص ص24- 27.

5 - أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص ص166-167.

وشاءت إرادة الله أن تنجح الدعوة نجاحا منقطع النظير، نتيجة الجهود المضنية التي بذلها في لم شمل العلماء وتنسيق العمل الإصلاحي، فكانت دعوته في هذا، عبر جريدة الشهاب لتشكيل جمعية دينية تجمع العلماء وتدافع عن روح الإسلام ومبادئه وهو ما تحقق، إثر الإحتفالات المئوية لإحتلال الجزائر من طرف فرنسا، حيث وجد "إبن باديس" الفرصة مواتية لبعث الفكرة، وتم تشكيل لجنة برئاسة "عمر إسماعيل" لتحضير الاجتماع التأسيسي[1] في يوم 05 ماي 1931م[2]، الذي حضره علماء مسلمين من مختلف جهات البلاد رغم التهديد والوعيد [3]، وصادقوا على الميثاق التأسيسي وشكلوا المجلس الإداري، ونصب "إبن باديس" رئيسا للجمعية التي لم يكن لرجال الدين التابعين للإدارة الفرنسية أي مكان فيها [4].

كان صعبا على الجمعية الخوض في القضايا السياسية وهي مجرد جمعية دينية خيرية، بالرغم من ذلك عملت جاهدة في خدمة أهدافها ومبادئها الإصلاحية [5]. لتجد نفسها نفسها جراء السياسة الإستعمارية التي حشرت أنفها في كل شيئ يتعلق بالجزائريين؛ مضطرة للخوض في المسائل السياسية [6] بعد أن تركز وتوسع نشاطها وزاد تمثيلها وبدأت تصطدم بالآلة القمعية الفرنسية، لكنها عبرت عن إحتجاجها ولازمت الوقوف إلى جانب الأنصار، كما خاضت في القضايا السياسية بشكل إتسم بالسرية أحيانا والمرواغة أحيانا أخرى، والتكيف حسب طبيعة الظروف [7].

لقد لاحظت الإدارة الفرنسية النفوذ المتزايد للجمعية بفضل إنتشار مدارسها الحرة وخطبائها في المساجد، فكان هذا سببا كافيا لإصدراها منشورا عام 1933م عرف بمنشور ديميشيل، المندد بنشاط هؤلاء الوهابيين الخارجين عن الدين، مطالبا في نفس الوقت المسلمين بعدم الإستماع إليهم والصلاة خلفهم [8].

لم يتوقف تدخل الإدارة الإستعمارية ليشمل أدق التفاصيل للشؤون الدينية للأهالي، حيث قامت بإنشاء لجان إستشارية إسلامية وعلى رأس كل مجلس رئيسا فرنسيا في كل مقاطعة ودعمتها بمجموعة من المراسيم، ساعدت هؤلاء الموظفين الدينيين على إحتكار الوعظ والإرشاد في المساجد.

ومن أبرز النقاط التي اختلفت حولها الجمعية مع هذه المجالس هي سياسة الإدماج، لكن رجالها أدركوا جيدا كيف يبينوا للجزائريين خطر هذه السياسة وذلك من خلال إقناع الأهالي؛ بأن التخلي عن الأحوال الشخصية

1- عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، ط01، دار البعث، قسنطينة-الجزائر، 1981م، ص ص91- 105.

2 – محفوظ قداش، صاري الجيلالي: المرجع السابق، ص25.

3 – أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص167.

4 – عبد الكريم بوصفصاف: المرجع نفسه، ص ص91- 105.

5 – مقلاتي عبد الله: **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص160.

6 – صلاح العقاد: المرجع السابق، ص296.

7 – مقلاتي عبد الله: **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1954م)**، مرجع سابق، ص160.

8 – صلاح العقاد: مرجع سابق، ص296.

الإسلامية مقابل الحصول على المواطنة الفرنسية، معناه الإرتداد عن الدين الإسلامي. وبالتالي يحرم المتجنس من الصلاة عليه أو دفنه في مقابر المسلمين[1].

في إطار حملتها التعليمية؛ قامت الجمعية بمحاربة أنصار الإستعمار، ثم قاومت وحطمت البدع والضلالات الدينية التي إستغلها الإستعمار تحت ستار الطرقية، حتى تمكنت من تطهير الدين [2]، كما عكفت على إبراز المقومات الشخصية الوطنية والدينية والثقافية العربية الإسلامية، التي تجعل الجزائر مرتبطة روحيا بالعالم العربي وأن لها تاريخا قوميا تشهد عليه الحقبة التاريخية السابقة للإحتلال. وذلك من خلال إعتلاء المنبر الإعلامي في مواجهة السياسة الإستعمارية وإصدارها لمجلات عربية من طرف علمائها كـ"الشهاب" ثم "البصائر"، حتى تتمكن الجمعية من التعريف بأهدافها ومبادئها. ففي أفريل عام 1936م [3] كتب "إبن باديس" ردا على ما قاله "فرحات عباس" عندما نفى وجود أمة جزائرية [4]، قائلا: «**إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض، وهي لا تزال ولم تزل. ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية، واللغوية، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيمة كمثل سائر أمم الدنيا. وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا. ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جَنسوها**» [5].

ونظرا لأهمية ما تقوم به الجمعية وخطورته، إستمرت الإدارة الفرنسية في سياستها الرامية لتحطيم الجمعية وعرقلة نشاطها، فأغلقت مدارسها وعطّلت صحفها ولاحقت بالحبس والتغريم معلميها، وسدت أبواب المساجد الحكومية في وجه وعّاظها وصخرت أعوانها الطرقيين ضدها...إلخ [6]. غير أن هذه الإجراءات وغيرها لم تزد علماء الجمعية وأعضائها إلا عزيمة وإصرارا، ليستمر عطائها وتحقيق أهدافها، موسعة بذلك دائرة إهتمامها ليشمل بفرنسا في حد ذاتها حيث يقيم المهاجرين الجزائريين.

لم تكن الجمعية في غفلة عن أبناء الجزائر المهاجرين بفرنسا وعن معاناتهم، فشكل هؤلاء نقطة مهمة في برنامجها الإصلاحي خاصة بعدما زاد عدد المهاجرين بعد الحرب العالمية الأولى. حيث كتب "إبن باديس" في عام 1923م في جريدة "النجاح" منتقدا السياسة الفرنسية تجاه المهاجرين الجزائريين إليها، ومبينا مقاصدها قائلا:«...**راعت هذه الحركة مستعمري الجزائر لأنها رفعت عليهم أجرة اليد العاملة، وفتحت عيون العملة للفرق بين المعاملتين: معاملة الفرنسي الباقي في بلده، ومعاملة المتنقل المصبوغ بصبغة المستعمرين،**

1 – صلاح العقاد: مرجع سابق، ص297.

2 – أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص167.

3 – المصدر نفسه، ص167.

4 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج03، المرجع السابق، ص87.

5 – الشهاب: أفريل 1936م. أنظر أيضا: علال الفاسي: المرجع السابق، ص ص 17-18.

6 – سعيد بورنان: المرجع السابق، ص66.

فأخذوا يكيدون كيدهم، ويبذلون جهدهم ليمنعوا أولئك المساكين من الذهاب في طلب الرّزق، حيث الحرية والأجرة الوافرة، ويردّوهم إلى دائرتهم الضّيقة، حيث السيطرة والثّمن البخس، واستعانوا بالحكومة كعادتهم في تنفيذ رغبتهم...».

كما واجهت الجمعية سياسة الإدارة بالقلم واللسان بردها على الدعايات المغرضة في حق العمال الجزائريين، مثال ذلك ما جاء على لسان رئيهسا "عبد الحميد ابن باديس" قائلا: «...**زعمت بعض الجرائد المغرورة أو المأجورة أن وجود الجزائريين في فرنسا أخل بالأمن العام، ونسيت عصابات اللصوص المنتشرة هنالك من جميع أمم أوربا، تلك العصابات المنظمة ذات الوقائع الكثيرة الشهيرة التي حيّرت أبرع البارعين من أعوان البوليس. إنّ مما شك فيه عند من يعرف البلدين بالعلم أو بالروية أنّ السرقات الباهضة والجنايات القاسية التي تقع بفرنسا يوميا لا يقع شبهها في الجزائر إلاّ في أندر النادر**...»، وبعد أن فنّد تلك الدعايات بالحجة والقرينة أكمل قائلا: « **إن الحق لظاهر ولكن العملة الجزائريين شرقيون وكفى...ومسلمون وكفى ثم كفى**».

بالإضافة إلى هذا شاركت الجمعية في المظاهرات المنددة لقررات السلطة المتعسفة في حقها وحق رجالها، كما أيدت مشروع "فيوليت" رغم تحفظها على بعض بنوده، ودعت إلى حرية ممارسة الشؤون الدينية والثقفاية للجزائريين وشاكرت في المؤتمر الإسلامي عام 1936م مشاركة فعالة، لاسيما وأن "إبن باديس" و"الإبراهيمي" و"العقبي" كانوا من أقطاب هذا المؤتمر، وأدركت الإدارة الفرنسية القوة الحقيقية التي تميزت بها الجمعية فعملت جاهدة على ضربها، ولهذا الغرض حاكت عملية إغتيال المفتي "كحول" واتهمت الشيخ "العقبي" بفعل ذلك وقامت بسجنه وحاكمته. وبدى لهذا الأخير أن الجمعية لم تقم بواجبها تجاهه واختلف مع قادتها بخصوص الموقف من فرنسا عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية مفضلا الإنسحاب منها [1].

وفي المقابل لم تكن الجمعية وحدها في مجابهة السياسة الفرنسية، فقد حضيت بمناصرة وتأييد وتعاطف "نجم شمال إفريقيا" عندما إحتج على منع الشيخ "العقبي" من التدريس بالمساجد، وتحول هذا الإحتجاج إلى تجمع من طرف العمال الجزائريين ضم 7 آلاف جزائري، معبرين عن إستنكارهم لهذا المرسوم. و كانت النتيجة تعرض الكثير من العمال إلى الملاحقات وسجن مسؤوليهم. وهو ما يعبر عن علاقة تكاملية في النضال ذو الأبعاد الإستقلالية والإصلاحية[2]. كما أبان عن الروح الوطنية لدى العمال الجزائريين وتضامنهم مع كل ما هو جزائري سواء على مستوى الأحزاب والجعيات أو على مستوى الأفراد.

1 – مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص99.

2 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص132- 133.

بالإضافة إلى هذا؛ هناك مواقف عبرت عن الرؤية السياسية للجمعية خلال الثلاثينات ولو على لسان رئيسها "إبن باديس"، الذي صرح بأن الإستقلال لكل شعب على الأرض، كما كان يخطط على مستواه الشخصي لإعلان الإستقلال الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية عندما كانت فرنسا في أحرج أوقات تاريخها، إلا أن الموت كان أسبق إليه عام 1940م [1].

4.1. الحزب الشيوعي الجزائري:

إعتاد العديد من المؤرخين على ربط الشيوعية في الجزائر بما بعد الثورة البلشفية التي إندلعت في 17 أكتوبر 1917م، وكذا نجاح الفكر الماركسي في إقامة أول دولة شيوعية في روسيا على أيدي الكادحين من العمال الفلاحين[2]، ذلك نتيجة للإفلاس المحتم للنظام الرأسمالي البورجوازي الإمبريالي، ثم ظهور الحركة الشيوعية العاملية (الكومنتيرون) إبتداء من من عام 1919م، وماترتب على ذلك من تأسيس الحرزب الشيوعي الفرنسي عام 1920م، فقد إعتبر "أبو القاسم سعد الله" أن الجزائر قد إتصلت بالعالم الشيوعي عبر هاتين القناتين: الحزب الشيوعي الفرنسي والكومنتيرون.

وعلى الرغم من أن مسألة الجزائر لم تكن مدرجة ضمن أشغال مؤتمر موسكو من 02 إلى 19 مارس 1919م، إلا مشكلتها قد أثيرت لأول مرة في بيان المؤتمر الختامي، لتتواصل بذلك تعليمات شروط العضوية في الأممية الشيوعية الثالثة، خلال مؤتمر "تور" في ديسمبر 1920م، اللذان يلزمان العضو بسماعدة كل حركة مناهضة للإستعمار والمناداة بطرد الإمبريالية من المستعمرات [3]. حيث صوتت الأغلبية على الشروط الواحدة والعشرين للقبول في عضوية الأممية الثالثة. من جهة أخرى كان هذا المؤتمر؛ مناسبة تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي على إثر إنقسام الحزب الاشتراكي الذي كان ينتمي إلى الأممية الثانية [4].

ونتيجة لهذا الإنقسام بين الإتجاهات المتعددة والمختلفة، فقد إنعكس ذلك على واقع الشيوعية في الجزائر، رغم أنها كانت متحدة رغم إختلافها في "إتحاد الحزب الإشتراكي الجزائري"، إلا أنها ظلت منقسمة لغاية عام 1925م، عندما تزعمها الحزب الشيوعي مشكلا "إتحاد الشيوعي–قسم الجزائر" منذ عام 1926م، وأصبح بفضله الإتحاد أكثر تنظيم، فنادى بالعمل من أجل إستقلال الجزائر الكامل، وإلغاء النيابات المالية، وإنشاء برلمان جزائري مكانها [5].

ولهذا يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري من أقدم الحركات السياسية في الجزائر، ذلك أن جذوره تعود إلى الإشتراكيين الفرنسيين الذين طردهم "نابليون الثالث" إلى الجزائر بعد إنقلاب 02 ديسمبر 1871م؛ وهي حركة

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الحركة الوطنية**، ج03، المرجع السابق، ص ص87-88.

2 – رابح لونيسي: **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الإتفاق والإختلاف**، ط02، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009م، ص55.

3 – يوسف مناصرية: **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919– 1939م**، المرجع السابق، ص 329. أنظر أيضا: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939م** ، ج01، المرجع السابق، ص ص184- 185.

4 – محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939م**، المرجع السابق، ص30.

5 – يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص22.

موالية للإستعمار كونها ظلت منذ إنتظامها في أول فيدرالية لها عام 1921م تابعة قاعديا للمعمرين، وسياسيا للحزب الشيوعي الفرنسي التابع بدوره إيديولوجيا لموسكو [1].

ففي عام 1924م قام الحزب الشيوعي الفرنسي بنشاطات حثيثة في الجزائر من أجل تكذيب الإتهامات الموجهة إليه المتمثلة في الإنحراف وإتباع سياسة إستعمارية في الجزائر سابقا، ولا سيما فرعهم في مدينة بلعباس، الذي رفض نداء الأممية الثالثة القاضي بالعمل على تحرير المستعمرات وادعى هؤلاء الشيوعيين بأن الوسيلة المثلي لمساندة الحركات الإستقلالية لن تكون في التخلي عن المستعمرة، بل بالعمل من أجل الحزب الشيوعي وبمضاعفة الدعوة للإشتراك في العمل النقابي وفي الشيوعية وفي العمل التعاوني. كما رفض هؤلاء أيضا نداء العالمية الشيوعية في 20 ماي 1922م، الذي نادى صراحة بتحرير الجزائر وتونس[2]. ونتيجة لهذا قام الشيوعيين بإنشاء الفيدرالية الشيوعية الجزائرية عام 1924م، في الوقت الذي كان يدور فيه صراع بين الشيوعيين وهم في الغالب فرنسيين وبين الحكومة الفرنسية، بسبب تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لثروة "عبد الكريم الخطابي" في الريف المغربي[3]، وكان مقرها بمدينة الجزائر و لها جريدة تصدر تحت إسم "الصراع الإجتماعي" (la lutte social)، غير أن هذه الأخيرة لم تكن لها سياسة مستقلة في الجزائر وتتلقى الأوامر من الأعلى، معتبرة المشكل الجزائر ضمن دائرة المشاكل الفرنسية وليس بالمشكلة الوطنية، كما إنصب إهتمامها بالعمال الفرنسيين في المدن واهملت العمال الجزائريين القاطنين بالريف.

من بين النشاطات الأخرى للحزب الشيوعي الفرنسي حملته في التجنيد الجزائريين وغيرهم من أهالي إفريقيا الشمالية في صفوفه، ومن بين هؤلاء "محمد بن الأكحل" و "الحاج علي عبد القادر". كما قام أيضا بمنح تأييده المعنوي والفعال لصالح تلك المنطقة من خلال بعض الإجراءات المتمثلة في إتصالات مع حركة "الأمير خالد" في الجزائر، وفي هذا السياق أبدى الحزب الشيوعي الفرنسي تأييده للمؤتمر الأول لأهالي إفريقيا الشمالية عام 1924م كما ذكرنا سالفا، وقد حضر هذا المؤتمر النائب الشيوعي "دوربو" الذي أكد على دعم حزبه للشعوب المضطهدة [4]. وعلى ما يبدوا فإن الحزب الشيوعي الفرنسي دخل معترك تجاذب العمال الشمال الإفريقي في أواخر هذا العام عندما إستطاع أن يجمع في 07 ديسمبر مئات من هؤلاء العمال في هذا المؤتمر وفي مؤتمرات أخرى، كان آخرها في 24 ماي 1924م بمرسيليا. وفي خريف هذا العام عقد إجتماع كبير في مقر النقابات تناول جدول أعماله ثلاث مسائل وهي: وضع العمال الشمال الإفريقي، المسألة النقابية و الحالة في الجزائر[5].

---

1 – البخاري حمانة: **فلسفة الثورة الجزائرية**، منشورات مخبر الأبعاد القيمية بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر، 2005م، ص80.

2 - claude COLLOT, jean ROBERT HENRY: Op- cit, p35.

3 – أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص81. أنظر أيضا: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج1، المرجع السابق، ص ص555- 556.

4 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، المرجع السابق، ص ص333-334.

5 – أحمد الخطيب: مرجع سابق، ص112.

لجأ الحزب إلى وسائل أخرى من أجل الدعاية والإنتشار مستعملا في ذلك المناشير والإعلانات، بالإضافة إلى الصحافة لنشر أفكارهم بين الجزائريين، فخلال 1927م وزرع منشور بالعربية والفرنسية بين الأهالي يدعوهم للإنضمام إلى حركة الشباب الشيوعي لأجل تحقيق مطالبهم العاجلة. وقد شكلت الإحتفالات المئوية لإحتلال فرنسا للجزائر 1830م، فرصة كبيرة للحزب الشيوعي الفرنسي لمهاجمة الإمبريالية الفرنسية والمناداة بالتآخي بين البروليتاريا الجزائرية والفرنسية [1].

من هذا المنطلق إعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي متفهما للمسألة الوطنية الجزائرية، حيث ساهم "الحاج عبد القادر" عضو بهذا الحزب في إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا بباريس، وكان دعاة الشيوعية في البداية يؤيدون فكرة إستقلال الجزائر بهدف إستقطاب اليساريين في الجزائر وتونس وضمهم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي [2]. إلا أن إهتمام الكومنتيرون بالمسألة الجزائرية وضغوط موسكو لأجل تعميم الثورة ضد الإستعمار الإمبريالي، لم يكن بصفة مباشرة وظل مرتبطا بالمرور عبر خط الحزب الشيوعي الفرنسي، فعندما أراد اليساريين الجزائريين جزأرة قضيتهم من خلال نجم شمال إفريقيا، لم يتردد الكومنتيرون في إتهامهم بالوطنية الضيقة، التي تتعارض مع شمولية الثورة الشيوعية و إنفتاحها. وبالتالي أبقى تلك الوساطة قائمة لصالح الشيوعيين الفرنسيين ولم يستطيعوا التخلص من الإدعاء الإستعماري القديم بأن الجزائر تمثل جزء مكملا لفرنسا [3].

وأمام فشل مرحلة التحرير والإستقلال التي تزعمتها موسكو، لأن الشيوعية العالمية أرادت تحرير الجزائر بواسطة الشيوعيين الفرنسيين لا عن طريق الجزائريين أنفسهم من جهة، وإبتعاد النجم عن الوصاية الشيوعية من جهة ثانية؛ دفع الكومنتيرون والشيوعيين الفرنسيين إلى البحث عن البديل الذي يفي بالغرض.

ولأن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يقم بواجبه على أكمل وجه، قرر قادته عام 1931م إنشاء أحزاب شيوعية في كل من تونس، الجزائر والمغرب، بعدما تبين لهم إبتعاد الأحزاب الوطنية في هذه الأقطار الثلاثة عن الشيوعية ومطالبتهم بالإستقلال والإنفصال عن فرنسا، كما حدث مع "مصالي الحاج" ورفضه للوصاية الشيوعية التي تضر أكثر مما تنفع [4].

وكرد فعل على هذا الموقف" لمصالي الحاج"؛ قام الحزب الشيوعي الفرنسي بوقف مساعداته المالية للنجم وقرر أيضا إنشاء حزب شيوعي بالجزائر عام 1935م، أين تم تجسيد الفكرة فعليا بإنشاء الحزب الشيوعي الجزائري المستقل نظريا عن الحزب الشيوعي الفرنسي.

وفي أكتوبر 1936م أخذ فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر إسم الحزب الشيوعي الجزائري، وعقد مؤتمره التأسيسي في الفترة ما بين 17 و18 أكتوبر 1936م بالجزائر وأصدر بيان سطر فيه المبادئ والقيم التي تبناه

1 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، المرجع السابق، ص ص336-337.

2 – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، المرجع السابق، ص280.

3 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، مرجع سابق، ص329.

4 – بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص122.

الحزب، وقد لخص أهدافه في عبارة إنقاذ الجزائر من الدمار والإنحطاط والموت، وفي نظره لا يكون ذلك إلا بتحرير العامل والفلاح من ظلم الكولون والإنديجينا الجائر [1].

وبهذا يكتمل تكوين القوى السياسية الوطنية بتأسيس الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان في البداية مجرد إتحادية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، لكن يبقى هذا التغيير لايعدوا أن يكون مجرد تغيير في الشكل، أما في المضمون فليس هناك جديد فيما يتعلق بالمطالب الوطنية.

ففي الفترة ما بين 1936-1939م، إستهل الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه إلى جانب الأحزاب الوطنية، لكن وفق خطة تقوم على تحقيق تحالف بين جبهة المؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية، وبالتالي يكون التحالف مع فرنسا [2]. أما فيما يخص مشروع "بلوم" فقد كان من المؤيدين له ولمطالبه الداعية لإلحاق الجزائر بفرنسا.

في السياق نفسه، إعتبر الحزب الشيوعي الجزائري خطاب "مصالي الحاج" في هذا المؤتمر إستفزازا وتحريضا على الإنفصال الذي يعد في نظره عملا فاشيا، معتبرا في نفس الوقت أن وحدة الشعب في الجزائر وفي فرنسا ضرورة وتبقى كذلك. وبهذا يكون هذا الأخير قد إبتعد عن التوصيات الأممية وتخلى عن فكرة الإستقلال وفكرة البرلمان الجزائري بهدف إنجاح برنامج الجبهة الشعبية، نجاح تطلب منه شن حملة ضد النجم إلى غاية حله عام 1937م [3].

هكذا تخلى الشيوعيون الجزائريون والفرنسيون عن شعارات الثورة والتحرر والإستقلال، عائدين إلى دولة الإندماج والإتحاد مع الوطن الأم وكأنهم لم يجدوا جدوى من إستقلال الجزائر، بعد أن إستوطنها الأوربيون وسيطرت فكرة الجزائر الفرنسية على الإندماجيين ليبارليين وشيوعيين.

2. الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية الفرنسية وعلاقتها بالعمال:

1.2. التيـــار الإشتراكـي:

يرجع إهتمام الحزب الإشتراكي بالقضية الجزائرية عام 1908م عندما عقد مؤتمر الأول لإتحادية الجزائر، وتم إصدار أول جريدة بإسم "الصراع الإشتراكي" (Le Sociale)، ثم عوضت بأخرى "الصراع الإجتماعي" (La Lutte Sociale) بسيدي بلعباس. إنصب إهتمامها وإهتمام الإشتراكيين بالأهالي على الهدف التالي: خوض صراع الطبقات العظيم مع الشغيلة العالمية من أجل تحرير العمال، غير أن الحزب الإشتراكي الفرنسي نفى حقيقة المسألة الوطنية ولم يتقبل مبدأ الكفاح الشعوب من أجل تحقيق مصيرها بنفسها، وقام بحصر نشاطه على بعض الإصلاحات الإنسانية في إطار الإستعمار.

1- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص25.

2 - عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، المرجع السابق، ص282.

3 - العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق- سوريا، 1999م، ص ص222- 223.

كما ساند الإشتراكيون إصلاحات 04 فيفري 1919م ونددوا لعدم تطبيقه وأقروا بأن فرنسا قد أخفقت في تأدية دورها بوصفها بلدا ناشرا للحضارة.

كان الإشتراكيون بالجزائر يأملون بأن تدرج القضايا العامة للحزب، قضايا الجزائر في مؤتمراتهم والإهتمام الأكثر بإستقلالية الجزائر ومشكلة الأهالي ومصير الفلاحة، غير أن القضية الوطنية الجزائرية لم تكن مطروحة. ولهذا طالب الإشتراكيون في الإنتخابات التشريعية لشهر نوفمبر 1919م إلحاق الجزائر بفرنسا وإلغاء الحكومة العامة، كما إعتبروا مسألة إستغلال الأهالي في حقيقتها، هي إستغلال مزدوج من طرف البورجوازية من جهة، والرأسمالية من جهة ثانية[1].

وعليه لم تكن مسألة الجزائر جديرة بإهتمام الإشتراكيين وذلك منذ زمن بعيد، حيث إنصب إهتمامهم على الإصلاحات الممكنة وبالتجاوزات التي لايمكن التسامح معها فقط [2]. فقد جاء في توصية اليمين المقدمة من قبل لجنة المقاومة الإشتراكية خلال مؤتمر "تور" في ديسمبر 1920م:« **أن الحزب الإشتراكي لن يتوقف عن العمل كما إعتاد لصالح سكان الأهالي...لكنه يرفض الخلط بين الحركة الثورية للشعوب المضطهدة ونشاط التحرير البروليتاري، ولا يمكن أن يقبل بأية دعاية تهدف إلى تغليط نضال الطبقات التي تؤدي إلى الحقد العرقي المتعارض كذلك مع مبادئه حول المساواة و إرادته في تحقيق السلام** »[3]. وبالتالي كان هذا التيار يدافع عن الإستعمار من خلال مؤتمرات عدة أهمها: المؤتمر الفيدرالي لعام 1927م والمؤتمر الإتحادي لقسنطينة في عام 1927م؛ عبروا فيها عن مساندتهم للإستعمار ونددوا بالدعاية الشيوعية المتسببة في نشوء حركات معادية للأجانب والقومية الإسلامية التي لا يمكنها التمهيد لعولمة الشعوب، ولا تشكل عامل تحرر بالنسبة للعمال الأهالي والأوربيين[4]. حيث عبر الإشتراكيون في مؤتمر الثالث آخر، للأممية الثالثة ببروكسل عام 1928م أنه:« **مهما كانت مساوئ الاستعمار الرأسمالي، فقد ساهم في ترقية ظروف عيش الأهالي**»[5].

وملخص القول أن الإشتراكيون ضموا صوتهم إلى صوت المعمرين الأوربيين القائل: « **بإمكان الأهالي إكتساب الحقوق والجنسية الفرنسية، وما عليهم إلا طلب ذلك، فما يجب الحديث حوله مع العرب، هو فقط الفعل الإقتصادي** »[6]. كما وضعت بذلك الإشتراكية هدفا لها ألا وهو تربية اليد العاملة وتحقيق وحدة الطبقة بين كل هذه العناصر [7]، فلا وجود للوطنية في قاموسها الإيديولوجي والسياسي.

---

1 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939م** ، ج01، المرجع السابق، ص ص182– 183.

2 – المرجع نفسه، ص572.

3 – محمود آيت مدور: **الحركة النقابية المغاربية بين 1945– 1962 – الجزائر وتونس نموذجا**، المرجع السابق، ص119.

4 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939م** ، ج01، مرجع سابق، ص216.

5 – Nora BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p27.

6 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939م** ، ج01، مرجع سابق، ص183.

7 – المرجع نفسه، ص217.

2.2. الجبهـــة الشعبيـــة:

كانت فرنسا تفتقد لحكومة قوية قادرة على تحقيق ما كانت تحتاجه من إستقرار وإصلاح ومجابهة قوية للمشكلات، فقد توالت على الحكم عدة حكومات بين عامي 1919- 1934م وكان متوسط عمرها- الحكومات- لا يتجاوز ثمانية أشهر[1]، و كما أشرنا سابقا فقد تسببت الأزمة الإقتصادية العالمية بمآسي عديدة أثرت سلبا على واقعها، نتيجة تفشي البطالة وإنخفاض الأجور وتردي أحوال الفلاحين والمزارعين الفرنسيين، إذ مال غالبية الرأي العام الفرنسي نحو اليسار، بالإضافة إلى عظمة وتعاضد الجماهير الشعبية الكادحة والوسطى أيضا للحزب الإشتراكي الراديكالي. و لهذا لم تكن الأزمة الإقتصادية وآثارها القاسية؛ السبب الوحيدة المباشر لتشكيل الجبهة الشعبية، بل تزامن مع ذلك تغلغل الأفكار الفاشية داخل المجتمع الفرنسي الرافض في غالبيته لمثل تلك الأفكار، وكان ذلك إيذانا لبداية سلسلة من الإضرابات وتشكل لجان الكفاح المسلح والتصدي لهذه الأفكار [2]. فكيف ذلك؟

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ظهور أنظمة سياسية جديدة في أوربا، فكانت البداية بظهور الفاشية في إيطاليا، ثم النازية بألمانيا عام 1933م عندما تسلم هتلر مقاليد الحكم. لتصل العدوى هذا التغيير إلى فرنسا، حيث نظم اليمين الفرنسي مظاهرة صاخبة في 06 فيفري 1934م طالب من خلالها بنظام ديكتاتوري في فرنسا، يهدف إلى القضاء على كل حركة عمالية أو تحريرية ويقضي على مجمل الحريات، وفي مساء نفس اليوم قام الشيوعيين والإشتراكيين بمظاهرة عفوية للإحتجاج ضد الفاشستية. كما نظمت بدورها الأحزاب اليسارية مجتمعة مظاهرتين، الأولى في 08 فيفري والثانية في 12 فيفري 1934م كانتا جوابا مفحما ضد الديكتاتورية، وقد شارك فيهما نجم شمال إفريقيا بشكل كبير ومكثف، لأن الخطر الذي كان يهدد العامل الفرنسي هو نفسه الخطر الذي يهدد العامل الإفريقي والجزائري على الخصوص.

كانت هذه المظاهرات سببا في ظهور التجمع الشعبي الذي ضم أحزاب اليسار الفرنسي وحركات التحريرية الإفريقية والآسيوية من بينها نجم شمال إفريقيا، بعد ذلك تأسست لجنة " أمستردام بلييل" ضد الفاشستية، وكان "مصالي الحاج" عضو في مكتبها الرئاسي. نتيجة لكل هذا تشكلت الجبهة الشعبية وتقدمت للإنتخابات التشريعية عام 1936م وفازت بها وتأسست بذلك حكومتها [3].

---

1 - شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة-مصر، 2000م، ص 256.

2 - أحمد بهاء عبد الرزاق: **الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا 1935- 1938م**، مجلة التربية للبنات للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ع17، السنة التاسعة، 2015م، ص345.

3 - محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939م**، المرجع السابق، ص62.

وعليه غالبا ما يجري الحديثعن هذه السنة –1936م–بإعتبارها عام مكاسب الجبهة الشعبية، ولكن إذا كان العمال قد إنتزعوا حقوقا في تلك السنة، فمرد ذلك أولا وقبل كل شيئ إلى موجة الإضرابات في شهري ماي وجويلية من نفس السنة. فقد أصيبت فرنسا بالشلل الكامل بسبب الإضراب الكبير الذي لم تشهد له مثيل، شاركت فيه كل الطبقة العاملة تقريبا.

غير أن عوامل هذا النجاح، تمتد جذوره في ظل الأزمة التي أصابت العالم الرأسمالي برمته إلى سنوات 1930م و1934م، بمشاركة 12 مليون عامل عاطل تام أو جزئي عن العمل في هذا الإضراب، وإلى المسيرة التي نظمت شهر فيفري 1934م التي أخذت طابعا سياسيا من طرف ميليشيا اليمين المتطرف (صلبان النار) و(العمل الفرنسي) أمام الجمعية الوطنية، نجم عنها سقوط الحكومة بعد ليلة من الإشتباكات مع الشرطة. وبعد عام من وصول "هتلر" لسدة الحكم في ألمانيا؛ كان هناك تخوف من إنتصار جديد للفاشية ما دفع بالعمال إلى التعبئة والمشاركة بكثافة في الإضراب والتظاهر يوم: 12 فيفري 1934م تلبية لنداء المنظمات العمالية. وهو الحدث الذي تميز بالإرادة في النضال والتطلع إلى الوحدة بين العمال، مشكلا في الوقت نفسه فرصة أستثمرها القادة الإشتراكيون والشيوعيون في تشكيل تحالف الجبهة الشعبية في جويلية 1935م، بمشاركة أيضا الحزب الراديكالي المشكل من السياسيين القدامى للجمهورية الثالثة [1]، وانضمام نجم شمال إفريقيا الجزائري [2]. كان الهدف من هذا التحالف الدعوة للنضال من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية وعن خبز العمال وعن السلام. غير أن البرنامج اقتصر على ما قبل به الراديكاليون ولم يتضمن أي إجراء في صالح العمال.

وفي خضم هذا العراك السياسي والإيديولوجي، دافع النجم بصفته ممثلا للعمال عن موفقه ومكانته إلى جانب الشعب الفرنسي في دعم البروليتاريا في المعركة من أجل الحريات الديمقراطية والعمل والخبز والكرامة وعن وجودها–المكانة–في وسط اليسار والحركة الإشتراكية الديمقراطية، فكانت مشاركته في هذه الإضرابات التي قررتها (CGTU) بتاريخ: 12 فيفري 1934م بدعم من العمال المهاجرين في المدن الكبرى كإضراب لجزائر، الذي شارك فيه حوالي 12 إلى 15 ألف عامل نصفهم تقريبا جزائريون ووهران وسيدي بلعباس وقسنطينة وبيريغو، تلبية لنداء الحزب الشيوعي الفرنسي و(CGTU). وبعد تردد وإلحاح من الحزب الشيوعي إنظم النجم إلى الجبهة الشعبية وشارك في مظاهرات مكونة من 10.000شخص في 14 جويلية 1935م على أمل تحقيق مصالح وآمال العمال الجزائريين والمغاربة في نضالهم ضد الإمبريالية والفاشية [3]، لاسيما منها قانون الأهالي وقوانين الغابات والإجراءات الإستثنائية والمطالبة بالحريات النقابية بتطبيق قوانين 1884م، 1920م، 1924م [4].

---

1 - la lutte ouvrière : **Organe De Region Parisienne Du Parte Ouvrier Française De Travaille De La IV Internationale**, juillet 1934, pp1-2.

2 – بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص122.

3 – المرجع نفسه، ص ص122- 127.

4 – محمد قنانش و محفوظ قداش: **نجم شمال إفريقيا 1926- 1937- وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، المرجع السابق، ص101.

تزداد المظاهرات حدة، كتلك التي جرت في 16 فيفري 1936م، شارك فيها أكثر من نصف مليون شخص في باريس، وفازت بعدها الجبهة الشعبية في إنتخابات 26 أفريل و03 ماي 1936م بدعم من اليساريين والنجم. ويبدوا أن نشاط هذا الأخير إلى جانب الجبهة الشعبية، كان يهدف من ورائه إلى تحقيق مطالبه التي قدمها لها في فيفري 1936م ووافقت عليها [1]. كما إستطاع الحزب الشيوعي مضاعفة عدد الأصوات لصالحه وبلغت 1.5 مليون ناخب، إلى جانب هذا كانت هناك مشاركة عمالية واسعة في الإضرابات والمظاهرات يوم 01 ماي. وفي 11 ماي 1936م أضرب عمال معامل "بريغة" في "لوهافر" و "لاتيكوير" و"تولوز" محققين مطالبهم. كما قام عمال مصانع شركات "نيوبور" بإحتلال أماكن العمل في كل من: "إيزي لي كولينو" و "لافاليت بسانت وان"، وشيئا فشيئا توسعت الحركة الإحتجاجية واستمرت الإضرابات التي عبر عنها "تروتسكي" في 9 جوان في مقال له بعنوان: "الثورة الفرنسية بدأت" قائلا: «**تأخذ الحركة شكل وباء، تمتد العدوى من مصنع إلى آخر، ومن حرفة إلى أخرى، ومن حي إلى حي...ماحدث، ليس إضرابات حرفوية، ليست حتى إضرابات، إنه الإضراب إنه تجمع المظطهدين في واضحة النهار ضد الظالمين، إنه البداية الكلاسيكية للثورة... تحركت الطبقة برمتها يستحيل إيقاف هذه الكتلة الهائلة بكلمات**». وكانت نتيجة هذا الوضع وخطورته بتقدم تنازلات كبيرة من طرف أرباب العمل من أجل وقف الحركة حتى تتمكن فيما بعد من إستعادة موقعها.

أدرك أرباب العمل خطورة الأمر ووافقوا على تقديم تنازلات وطالبوا "ليون بلوم" ۞ بالإسراع في إبرام إتفاق يقضي بزيادة الأجور مقابل إخلاء المصانع، ولهذا جاءت إتفاقية "مانتينيون" ۞۞، لكن القصد من هذه الإتفاقية لم يكن سوى دفع العمال إلى العودة للعمل من طرف قادة الإتحاد للعمل والحزب الشيوعي، فأيًا من هذه المطالب لم يتحقق، بل العكس؛ فقد ضاعف "بلوم" بعد شهور موالية التنازلات لصالح أرباب العمل، وساعدهم في إستعادة ماكانوا قد إضطروا إلى منحه وعلى إستعادة سلطتهم ميزان القوى لصالحهم في المقاولات. كما أقدمت على وضع حد لنشاط الحزب الجزائري في جانفي 1937م بدعوى أن قادته يريدون القطيعة التامة بين الجزائر وفرنسا وليست لديهم رغبة لقبول مشروع الإندماجي الذي تقدم به رئيس الحكومة الشعبية بلوم، لأن الهدف الذي كان يرجوه قادة اليسار الفرنسي هو كسب تأييد العمال الجزائريون وضمهم إلى صفوف الحزب

---

1 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 130.

۞ – **ليون بلوم**: سياسي وكاتب فرنسي ولد في باريس عام 1872م وتوفي عام 1950م، كان معارضا لأفكار الكومنترن، بعدها أصبح رئيسا لفرع الحزب الإشتراكي الفرنسي (S.F.I.O). ترأس حكومة الجبهة الشعبية وأصبح رئيسا للحكومة الفرنسية عام 1946م. أنظر:

- Encyclopedique, Larousse, paris, 1981, p 1173

۞۞ – **إتفاق مانتنيون**: الذي يعترف بحق ممارسة العمل النقابي وإنتخاب مندوبي العمال ومبدأ الإتفاقيات الجماعية وبزيادة الأجور وقوانين أسبوع العمل من 40 ساعة وعطلة مدفوعة الأجر.

الشيوعي الفرنسي كي يتسنى لقيادة اليسار توجيه العمال الجزائريون وفق ما تقتضيه مصلحتهم، في المقابل كان يسعى الجزائريون إلى تعزيز وحدتهم كوطنيين من أجل تحقيق إستقلالهم [1].

جاء تعبير مصالي الحاج على قرار وقف نشاط حزبه من خلال جريدة الأمة الصادرة بتاريخ 20 جانفي 1937م في مقال عريض حمل عنوان:(**لقد خانونا، الجبهة الشعبية وحلفائها**)، فكانت بداية الحرب بين الوطنيين والشيوعيين إعتقل على إثرها مصالي الحاج رفقة خمسة من قيادي حزب الشعب يوم: 27 أوت 1937م.

وعليه تبقى إضرابات ماي وجوان 1936م، إستعراضا لقوة هائلة للعمال ودليل على قدرتهم على التنظيم وشل الإقتصاد والضغط على الطبقات الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى تعد تعبير عن أحد أشكال الخيانة لتطلعات الطبقة العاملة من قبل المنظمات التقليدية وفرصة لتغيير مسار التاريخ [2] وخيبة أمل الشعوب المستعمرة وخاصة الطبقة العاملة التي إزدادت وعيا ونضالا.

3. التنظيمات النقابية الفاعلة في الجزائر 1919–1936م:

ما يميز هذه الفترة الزمنية هو إرتباط الحركة النقابية بالجزائر بالحركة النقابية الفرنسية، ذلك أن كل النقابات الناشطة بالجزائر كانت إمتدادا لنظيرتها بفرنسا وتعمل تحت وصايتها التامة إلى غاية الخمسينات [3].

وعليه شهدت الحركة النقابية خلال الحرب ثلاث أمور رئيسية تمثلت فيما يلي:

- **الأمر الأول**: إستطاعت الكونفودرالية العامة للشغل(CGT) [4] تغيير نظرة الحكومة إزائها بفضل مشاركتها الفعالة في المجهود الحربي للأمة وإسنادها لمسؤوليات هامة، بعد أن كانت ترد على تحركاتها سابقا بالقمع لتتحول بعدها إلى شريك فاعل. كما إستطاعت الكونفدرالية تغيير نظرة الطبقة العاملة تجاهها على أنها عنصر مؤثر وفعال في المجتمع.

- **الأمر الثاني**: إن حالة الفوضى السياسية ولاَ أمن التي صاحبت البدايات الأولى للحرب، خلقت نوع من الإرادة في تحقيق السلم، حيث إقتنعت الطبقة العاملة بأن الحرب العالمية الأولى في حقيقتها حربا إمبريالية لن تفيد الطبقة العاملة في أي شيء، بل وأبعد من ذلك، فأكثر ضحاياها كانوا من العمال. الأمر الذي دفع بالمناضلين النقابيين يناضلون أكثر فأكثر ضد الحرب الدائرة.

---

1 – عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا– دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص102.

2 - la lutte ouvrière : Op- cit, pp1-2.

3 – خلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954–1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، إ: د. بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، الجزائر، 2014م، ص19.

4 – يرمز للكونفدرالية العامة للعمل بالأحرف CGT وهي عبارة عن تكتل نقابي فرنسي أسس سنة 1895م، غير أنه إنقسم سنة 1921م، فنتج عن هذا الإنقسام ظهور الكونفدرالية العامة للعمل الموحدة، والتي يرمز لها بـ CGTU. وإستمر الشقاق بين الكونفدرالتين إلى غاية 1936م. أنظر: عبد حميد زوزو، المرجع السابق، ص118.

- **الأمر الثالث:** وتمثل في بداية إهتمام الفئة النقابية بالثورة البروليتارية كمخرج وحيد لتغيير أوضاع الطبقة العاملة.

ونتيجة لهذه الأمور الثلاثة أصبحت الكونفدرالية العامة للشغل تربط مابين المطالب الإجتماعية والإصلاحات الإقتصادية من جهة، وأيضا الإنقسام الداخلي الذي عرفته هذه الأخيرة من جهة أخرى [1].

عقب الحرب العالمية الثانية وخلال سنة 1921م عرفت الحركة النقابية الفرنسية إنقسام الكونفدرالية العامة للشغل إلى تنظيمين إثنين:

- الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) التي تبنت التوجه الإصلاحي والإجتماعي والدعوة إلى الإبتعاد عن النشاط السياسي.
- الكونفدرالية العامة الإتحادية للشغل (CGTU) ذات التوجه الشيوعي الثوري الذي يجمع بين المطالب المهنية الإجتماعية والمطالب الثورية ضد الهيمنة الكولونيالية [2].

هذا الإنقسام سيكون له أثرا على الحركة النقابية بالجزائر أيضا، ذلك أن النشاط النقابي سيتمحور في ثلاثة مركزيات نقابية وهي: الكونفدرالية العامة للشغل (CGT)، والكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU)، إضافة إلى ظهور مركزية نقابية جديدة هي الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC) التي تأسست في سنة 1919م [3]. حيث كانت هناك 62 نقابة في الجزائر سنة 1921م، أبرزها نقابة (CGT) و نقابة (CGTU)، اللتان كانتا تتسابقان على جذب الطبقة العاملة في الجزائر سواء من الأوربيين أو الجزائريين، غير أن نقابة(CGTU) كانت أكثر إستقطابا للعمال الجزائريين بسبب مواقفها الراديكالية، وغالبية هؤلاء العمل هم عمال السكك الحديدية[4].

تعد "الكونفدرالية العامة للشغل" (CGT) الأكثر تمثيلا بالجزائر بسبب إنخراط أغلب العمال الأوربيين فيها، حيث بلغ تعداد النقابات التي تتبعها إداريا ما بين 70 و80 نقابة في سنة 1930م، وتؤطر حوالي 10 آلاف منخرط من مختلف القطاعات الإقتصادية، ومجمل هذه النقابات السالفة الذكر كانت منضوية داخل الإتحادات الإقليمية الثلاثة الناشطة قبل الحرب العالمية الأولى.

---

1 - محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830–1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص ص87–88.

2 - خلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954–1962**، المرجع السابق، ص22.

3 - René gallissot: **syndicalisme ouvrier et question nationale en Algérie**، les positions de la CGT dans les Années 1930-1935, Le Mouvement Sociale, N°66, Février- Mars1969, pp3-6.

4 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص350.

أما فيما يتعلق بمطالبها، قررت الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) في ندوتها المنعقدة تحت رئاسة " جوهو ليون هنري" (Jouhaux Léon Henri)* في 20 جانفي 1929م إنشاء هيئة تنسيق فيما بين الإتحادات الثلاثة لأجل دراسة ومناقشة المشاكل المشتركة للعمال بالجزائر[1]. وقد إقتصر نشاطها في هذه الفترة على المطالب المهنية مع التركيز على مسألة الإندماج، كون أن مشاكل العمال الجزائريين تدخل في إطار الصراع الطبقي وليست قضية إستعمار. لأجل هذا إنحصر النضال من أجل مصالح العمال المهنية كمحور أساسي لنشاط هذه الكونفدرالية، وخاصة عمال السكك الحديدية، وظل مسؤوليها يرفضون فكرة الإستقلال الجزائر مع التأكيد على أن مبدأ الصحيح في السياسة الفرنسية، لايمكن أن يكون إلا بتطبيق الإندماج الكلي الممنهج والمتدرج.

كما طالبت أيضا بتوسيع مجال تطبيق كل القوانين الفرنسية في شقها الإجتماعي لتشمل الجزائر خاصة فيما تعلق بتطبيق العمل بثماني ساعات يوميا، وتطبيق قانون 1898/04/09م، المتعلق بحوادث العمل، وكذا قانوني 1928/04/08م، المتعلق بالضمان الإجتماعي وقانون 1929/12/19م الخاص بالعطلة الأسبوعية وركزت أيضا على ضرورة إصلاح مفتشية العمل وتفعيل دورها من خلال تزويدها بمختلف الإطارات والكفاءات الأزمة [2].

صحيح أن الكونفيدرالية العامة للعمال (CGT)، قد سعت إل كسب ثقة العمال الجزائريين ونشاطهم، غير أنها فشلت في التوفيق بين هذا المكسب والإتجاه السياسي للعمال. ومرد هذا الفشل، هو تأثير الحزب الشيوعي والأحزاب اليسارية الأخرى على الكونفيدراليات المذكورة تجاه حزب الشعب. فسرعان ما تغير موقفها وبدأ يؤثر على الجزائريين النقابيين أنفسهم، حيث نجد أن الكثير من النقابات الفرنسية كانت تهين العمال الجزائريين وترفض في الكثير من الأحيان مساندة العمال الجزائريين لإنتخاب ممثلين عنهم في اللجان النقابية، بل وصل بها الأمر لحد اتهام الجزائريين بالرضوخ لأرباب العمل، ونعتهم بالصُفر (Les jaunes)، أي المحطمين للإضرابات وتسميتهم بـ «بالفاشستيين ومرتزقة دوريو» [3].

---

* – **جوهو ليون هنري**: ولد بتاريخ 01 جويلية 1879م بسان (باريس)، توفي يوم 28 أفريل 1954م بباريس، عامل بمصنع التبغ والكبريت، أمين ثم أمين عام لـ(CGT)، من 07/12/ 1909م إلى غاية 1947/12/19م. ثم رئيسا لـ (CGT-FO)، ما بين 1948-1954م. من جهة اخرى رئيسا للمجلس الإقتصادي 1947-1954م، ورئيسا للتجمع العمالي 1919-1954م، ونائب رئيس للمجلس الإداري للمكتب العالمي للعمل 1946-1954م. نائب رئيس للفيدرالية النقابية الوطنية 1919-1945م. ونائب رئيس للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة 1949-1954م. حاز على جائزة نوبل للسلام عام 1951م. أنظر:

–**les secrétiare génereaux de la cgt depuis 1895**, institut d'histoire sociale CGT (THS-CGT), 12 févrie 2015, p01.

1 – خلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص23.

2 - Nora BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**,Op-cit, p75.

3 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص118-119.

أما المركزية الثانية وهي الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC)، فقد إقتصر وجودها بالجزائر على العنصر الأوربي مثلها مثل الكونفدرالية للشغل(CGT)، وكان تركيزها أكثر على العمال والموظفين وكذا عمال المصالح العمومية الأوربيين.

أما الكونفدرالية العامة للعمل الموحدة (CGTU)، فكانت أكثر نشاطا في أوساط العمال الشمال إفريقيين مقارنة بباقي المنظمات الشيوعية الأخرى، وقد حاولت هذه النقابة التي كانت تعتبر المدرسة الأولى في لتلقي المبادئ الشيوعية، أن تقود بعض العمال الجزائريين في المهرجانات وفي المظاهرات [1]، بالرغم من صغر حجمها، لكنها كانت أكثر نشاطا بين العمال بتبنيها المنهج اللينيني المتمثل في التأييد اللامشروط لتحرر الشعوب والحركات التحريرية. وبأسلوب مباشر كانت تناصر فكرة تحرر الشعب الجزائري، من خلال نشاطها المتمثل في المؤتمرات لعمال شمال إفريقيا والمناداة ببرلمان جزائري لأول مرة في مؤتمر عام 1924م[2]. كما لعبت هذه الأخيرة دورا سياسيا كبيرا من خلال تطوير البروليتاريا الدولية ورفع مستوى الوعي الطبقي وتعليم العمال من دون تمييز في اللغة أو الدين، ولا يكون هذا إلا عبر الصراع المشترك من أجل حمل الشعب الجزائري المقهور على تحديد مستقبله بنفسه [3].

أعطت (CGTU) تعليماتها من أجل إنشاء فروع ولجان نقابية مشتركة لها لعمال المستعمرات في الإتحاديات المحلية والإقليمية وفي النقابات، كما أشارت بدورها للقضية الوطنية الإستعمارية ووضعتها في السياق الدولي، مندة في نفس الوقت بالحكومة الفرنسية حليفة الإمبريالية الإنجليزية واليابانية، واضعة بذلك مخططا لحقوق وواجبات العمال الفرنسيين المتمثل في دعم حركات إستقلال الشعوب المستعمرة والمضطهدة بالعمل ضد الحكومة الرأسمالية لأجل وضع حد للظلم الإستعماري [4].

وبهذا تبنت الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU) المطالب الثورية للطبقة العاملة، وهو الأمر الذي سمح لها بالتغلغل بشكل واسع في أوساط العمال الجزائريين رغم قلتهم، والذين بلغ عددهم ألف (1000) منخرط، بسبب إنعدام قاعدة إقتصادية كبيرة بالجزائر وخاصة فيما تعلق بالصناعة كما أشرنا سابقا، وبسبب أيضا إحتكار المجال الصناعي من طرف الأوربيين. وقد هيكلة نفسها في شكل إتحادات محلية محدودة العدد بلغت سبعة إتحادات نهاية سنة 1930 وهي: قسنطينة، عنابة، الجزائر، البليدة، وهران، سيدي بلعباس، وتلمسان. كانت كلها مجتمعة في الإتحاد الجهوي الثامن والعشرين (28) الجزائري. وسبب هذه المحدودية مرده تخلي المنظمة عن العناصر

1 - أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص111.

2 - René GALLISSOT: **le Maghreb de traverse**, Op-cit, p98.

3 - Boualam BOUROUIBA: **les syndicalisme algériens**, **leur combat de l'éveil à la libération** (**1936- 1962**), Edition Dahlab, ENEG, Alger, 2001, Op-cit, p46 .

4 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج01، المرجع السابق، ص249.

الأوربية الثورية المنددة بالإستعمار[1]. كما إنصب إهتمامها هي الأخرى مثل سابقتها على المطالب المهنية لعمال السكك الحديدية، وذلك أن التأطير النقابي في هذه الفترة بالنسبة للمركزيتين النقابتين كان أكثر قوة وتمثيلا بهذا القطاع الإقتصادي.

سعت أيضا الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU)، إلى محاربة قانون الأنديجينا وطالبت بإلغائه في مناسبات ومؤتمرات عدة سواء على المستوى القاعدي أو على مستوى الإتحاد الجهوي. يضاف إلى هذا نضالها ضد الإضطهاد الإستعماري الذي سلط عليهم، حيث وصل بهم الأمر إلى التنديد بالرأسمالية والإمبرالية الفرنسية والمطالبة بإستقلال المستعمرة [2].

إتسع تأطير المركزيات الثلاثة ليشمل عمال كل القطاعات الإقتصادية المختلفة بإستثناء العمال المزارعيين الذين بقوا بدون تنظيم نقابي إلى غاية سنة 1936م رغم أنهم يشكلون غالبية اليد العمالية جزائرية، حيث لم تتعدى نسبة تأطير هؤلاء رغم قلتهم خارج القطاع الفلاحي 5%، مما يؤكد تأخر تأطير الجزائريين نقابيا في هذه الفترة [3].

أما على المستوى العلاقات السياسية بالتنظيمات الأخرى، لم يكن للإتحادية العامة للشغل الموحدة علاقات رسمية إلا أنه كان لها مواقف مساندة للجنة شمال إفريقيا، وذلك من خلال إحتجاجها على حل هذا الحزب سنة 1929م وإعتقال رئيسه مصالي الحاج ورفقائه المناضلين، وعلى المواقف العدائية ضد أعضاء فيدرالية المنتخبين الجزائريين التي إتهمتها بخيانة الأهالي وتحويل توجهاتهم الثورية وإفشالها داخل الطبقات المضطهدة.

لقد كانت لها أيضا علاقات طيبة مع جمعية علماء المسلمين الجزائريين، حيث تضمن برنامج الإتحاد الجهوي الثامن والعشرين بعضا من مطالبها، كتعليم اللغة العربية في المدارس وفصل الدين عن الدولة [4]. مع أن هذا النشاط من طرف الإتحادية (CGTU) خلال هذه الفترة لم يكن في مستوى جهود ومناضلي الوطنيين الذين كان عددهم قليلا داخل النقابات، خاصة وأن نجم شمال إفريقيا كان ينشط من خلال المهاجرين الجزائرين بفرنسا ولم يوطد أقدامه بعد في الجزائر [5].

سعيا منها في تحقيق أهدافها؛ قامت الكونفدرالية الموحدة (CGTU)، بتأطير المؤتمر النقابي العربي الجزائري الأول الذي عقد في: 15جوان 1930م، بدعوة توحيد جبهة عمال العرب وبصفة سرية في باب الواد بالجزائر

---

1 - حلوفي بغداد: المرجع السابق، ص ص 24-25.

2- محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج01، المرجع السابق، ص250. أنظر أيضا:

- René GALLISSOT: **Syndicalisme Ouvrier Et Question Nationale En Algérie**, Op- cit, pp3- 6.

3 - حلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص ص 24-25.

4 - Choukroun JACQUE: **l'Algérie syndicalisme en algerie et la question national 1926-1954**, mémoire de DES, histoire, université de paris, 1972, p26.

5 - حلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، مرجع سابق، ص 28.

العاصمة لأن قانون الأهالي يمنع مثل هذه المؤتمرات علنا. وكان جدول أعمال هذا المؤتمر معبرا عن الحالة التي يعيشها العمال والدعوة إلى تحقيق مطالبهم، المتمثلة في: وضعية الطبقة العاملة، المطالب النوعية، وسائل النضال، إنتخاب لجنة تنفيذية وأمانة من العمال الأهالي وإنتخاب ممثلين إثنين للمشاركة في المؤتمر العالمي العربي بموسكو، وكذا التنديد بالتميز في الأجور بين العمال الأوربيين والجزائريين والظروف الصعبة التي يعاني منها العمال المسلمين [1].

IV.الوضع النقابي للطبقة العمالية الجزائرية قبل وبعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم 1936-1939م:

1. الوضع النقابي قبل مجيء الجبهة الشعبية:

عرفت الطبقة العاملة الجزائرية أوضاعا صعبة وقاسية في الفترة ما بين 1919م و1935م في شتى المجالات، السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

فبعد الحرب العالمية الأولى التي قدم فيها الجزائريون الكثير من الجنود واليد العاملة إلى جانب الحلفاء دون أن ينالوا شيئا؛ إقتنع العمال بأن الحرب في حقيقتها حرب إمبريالية لن تفيد الطبقة العاملة في أي شيء، بل وأبعد من ذلك أن أغلب ضحاياها كانوا عمالا، الأمر الذي دفع بالمناظلين النقابيين يناضلون ضد الحرب الدائرة، التي كانت لها تداعيات عميقة أيقضت الشعور الوطني وعززته كما كشفت نوايا الإدارة الإستعمارية.

إزداد الأمر سوء عندما ضربت الأزمة الإقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م وإمتدت إلى مستعمراتها ولا سيما الجزائر، حيث تأثر الأهالي وبالخصوص الطبقة العاملة الجزائرية جراء غلاء المعيشة وتفشي البطالة والفقر، الأمراض، الأوبئة، الهجرة والإستغلال، بالإضافة إلى سياسة الإقصاء والتهميش التي فرضتها السلطة الإستعمارية.

كذلك لم تسمح الظروف القاسية التي يحياها العمال في مختلف مزارع الكولون وفي ورشات العمل-في ظل السياسة الإستعمارية-لهم؛ بالصبر طويلا. فأمام كل هذا وذاك لم يبقى للطبقة العاملة أي سلاح بحوزتها غير تبني النضال النقابي والقيام بحركة مطلبية متمثلة في الإضرابات والإحتجاجات والمظاهرات...إلخ.

وبحق تعتبر هذه الفترة من أهم مراحل النضال النقابي للعمال الجزائريين كونهم لم يدخروا جهدا في سبيل تحقيق أو إفتكاك بعض المطالب السياسية والإجتماعية والإقتصادية، لكن ثمت ظروف عدة متكاملة فيما بينها حالت دون تجسيد ذلك إلى غاية وصول الجبهة الشعبية لسدة الحكم في فرنسا عام 1936م، حيث أخذت الأوضاع النقابية منحى آخر غير الذي كان وتطورت بشكل ملفت للإنتباه.

---

1 - Nora BENALLEGUE CHAOUIA, **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**, Op-cit, pp 21-22.

لقد أدرك العمال الجزائريون بالمهجر، أن مصالحهم الخاصة لا يمكن تحقيقها بصفة فردية وأن الضرورة تقتضي إشراك جميع عمال المصنع لأجل تحقيق هذه المصالح. ولأجل هذا بادر العمال الجزائريون في الإنضمام إلى الفيدراليات المهنية المختلفة، كالكونفيدرالية العامة للعمل (CGT)، أو الكونفيدرالية العامة للعمل الموحدة (CGTU)، إنطلاقا من مبدأ المصالح المشتركة بين عمال المصانع، وصاحب العمل العدو المشترك، وأن كل ما يحققه العامل الفرنسي فيما يخص تحسين ظروفه، لا بد أن يعمم على باقي العمال الجزائريون الذين يناصبونهم نفس الوضع. ولهذا لم يتوانى الجزائريون عن الإسهام في المؤتمرات النقابية الفرنسية ودعم الحركة العمالية بكل الوسائل، بما في ذلك الإضراب عن العمل [1].

قبل هذا كان للطبقة العاملة الجزائرية نشاطا نقابيا حثيثا في هذه الفترة، إتخذ أشكالا ومظاهر عدة مست جوانب مختلفة نذكر أهمها:

1.1.هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا:

لقد تحكمت ظروف عدة ومعقدة ومتقاطعة في دفع الكثير من الشباب والأسر إلى الهجرة بإتجاه الضفة الجنوبية للقارة الأوروبية ولا يمكن لمجموعة من الدوافع أن تكون لها الأسبقية والأهمية من حيث الترتيب دون إعتبار لباقي الأسباب الأخرى في جر الجزائريين إلى الهجرة، وإنما تتفاعل كلها بصيغة تكاملية. وتبقى الظروف المحيطة بمعيشة الجزائريين من غذاء وكساء ودواء وخدمات وشغل في ورشات صناعية أو في الحقول الزراعية هي الدافع الأقوى المتسبب في هذه الحركة، فكيف لا؟ والفلاح الجزائري يسقط في حقله بتيزي وزو بسبب الجوع الذي طاله لمدة أربعة أيام؛ هو أيضا سببا دفع بجل الجزائريين إلى الهجرة نحو الخارج كمخرج مؤقت لهذه الأزمة.

ومن المعروف أيضا أن فرنسا تكبدت خسائر جمة في العتاد والأرواح، حيث خسرت ما لايقل عن 1.800.000 شاب فرنسي فما بين 1914-1918م، ولتعويض هذه الخسائر قررت الحكومة الفرنسية الإعتماد على سواعد العمال الجزائريين في مسألة البناء والتشييد، حيث بلغ عدد هؤلاء العمال بفرنسا سنة 1924م حوالي 100.000 عامل. ولأن الجزائر لم تكن آهلة بالسكان في هذه الفترة إحتج المعمرون الاجانب بالجزائر على فقدان اليد العاملة الجزائرية، التي كانوا يستغلونها بأثمان بخصة، ونيابة عن الجالية الفرنسية بالجزائر؛ أصدر الوالي العام قرارا سنة 1924م نزولا عند رغبة المستوطنين يقضي بفرض رقابة مشددة على هجرة الجزائريين نحو فرنسا، ومن جملة الإجراءات التي إحتواها هذا القرار مايلي:

1. الحصول مقدما على عقد عمل
2. شهادة طبية
3. بطاقة تعريف عليها صورة
4. شهادة ركوب سفينة بعد إحضار الوثائق الثلاثة السابقة

1 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 118.

لكن ورغم سهولة إستخراج هذه الوثائق، إلا أن تكاليفها تفوق تكاليف تذكرة سفر إلى مرسيليا، وبهذا إستطاع المعمرون التقليل من عدد المهاجرين إلى فرنسا [1].

يضاف إلى هذا مرسوما آخر صدر يوم 04 أوت 1926م من طرف الإدارة الفرنسية، يقضي بعدم السماح لأي مواطن جزائري أن يهاجر إلى فرنسا إلا إذا سلم الوثائق التالية [2]:

- بطاقة تعريف تحمل صورة عليها علامة تشير إلى أن الراغب في الهجرة لفرنسا قد أدى الخدمة الوطنية.
- شهادة من إدارة الشرطة تثبت أن الشخص لم يرتكب أية جناية.
- شهادة طبية تبين أن صاحب الطلب ليس به مرض وأنه يحمل معه تلقيح.
- يجب توفر لدى المهاجر إلى فرنسا على مبلغ من المال يكفيه لسد حاجياته أثناء رحلة البحث عن العمل.

الجدول التالي يبين حركة المهاجرين الجزائريين بين فرنسا والجزائر في الفترة مابين 1914-1936م[3] :

السنة	عدد المهاجرين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	النتيجة في نهاية السنة
1914	7.444	6.000	1.444 +
1915	20.092	4.970	15.122 +
1916	34.755	9.044	21.711 +
1917	34.985	18.849	16.136 +
1918	23.340	20.489	02.851 +
1919	5.568	17.497	11.929 -
1920	21.684	17.380	04.304 +
1921	17.259	17.538	279 -
1922	44.466	26.289	18.177 +
1923	58.586	36.990	21.596 +
1924	71.028	57.467	13561 +
1925	24.753	36.328	11.575
1926	48.677	35.102	13.575 +
1927	21.472	36.073	14.601 -
1928	39.726	25.008	14.718 +
1929	42948	42.227	721 +
1930	40.630	43.877	3.247 -

1 - عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة** "**أسباب الهجرة لفرنسا**"، مج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2007م، ص 40. أنظر أيضا: عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا-دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص ص135-136.

2 - المرجع نفسه، ص41.

3 - أنظر أيضا: عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا-دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص137.

1931	20.847	32.950	12.103 -
1932	14.950	14.485	465 +
1933	16.648	15.083	1.601 +
1934	12.013	15.354	3.341 -
1935	13.915	12.195	1.720 +
1936	27.200	11.222	15.978 +

ثم تلى هذا المرسوم قرارا آخر صدر يوم: 04 أفريل 1928م وشمل قوانين إضافية تقضي بإلزام كل عامل يريد التوجه لفرنسا أن يضع مبلغا من المال كرهينة وأن يأخذ معه 150 فرنكا قديم على الأقل [1]. إذن هي كلها إجراءات تصب في وادي السياسة الإقتصادية الفرنسية الهادفة إلى الحد من هجرة العمال الجزائريين نحوها.

لم تقتصر الصعوبات والعراقيل التي وضعتها الإدارة الفرنسية المهاجرين على الجزائريين فقط؛ بل تطورت لتشمل الراعي السياسي لهذه الفئة من العمال الجزائريين، نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب الجزائري، حيث تعرض الحزب لأكبر العراقيل، عندما أقدمت الإدارة الفرنسية بإنشاء "مصلحة الشؤون الأهلية"، وهي المعروفة لدى الأفارقة الشماليين العاملين بباريس بنهج "لوكنت"، كون المركز الرئيسي موجودا بها.

تأسست هذه المصلحة في شهر مارس 1925م من طرف المجلس البلدي لمدينة باريس، حيث تزامن وجودها بظهور نجم شمال إفريقيا تقريبا، ويرى المؤرخ "زوزو عبد الحميد": بأن هذا لم يكن بمحض الصدفة وإنما كان إجراء وقائي عمدت إليه الإدارة الفرنسية من أجل عزل العمال الجزائريون بعدما إتضح لديها منذ عام 1924م تأثر البعض منهم بالتيار الشيوعي. وعليه فكان تأسيس هذه المصلحة بهدف حماية العمال ومساعدتهم كما يوهم العنوان الذي أعطي لها، بقدر ما تهدف إلى إبقاء عمال شمال إفريقيا ولا يسما الجزائريون منهم بمعزل عن كل التيارات السياسية والحيلولة بينهم وبين كل ما من شأنه أن يوقض فيهم الضمير القومي والوطني [2].

ثم جاء الكساد الإقتصادي الذي تسببت فيه الأزمة العالمية 1929م، حيث كان له الأثر البالغ على مستقبل العمال الجزائريون الذي هاجروا إلى فرنسا، المتمثل في تسريح عدد كبير من العمال والإستغناء عن خدماتهم ولاسيما منهم؛ الفئة التي لا تمتلك مؤهلات فنية. مما إضطر الكثير من هؤلاء العمال للعودة إلى بلادهم والبحث من جديد على مصادر أخرى لكسب عيشهم. الأمر الذي أدى إلى إنخفاض نسبة المهاجرين بسبب قلة فرص العمل إلى درجة أن عدد العمال الذين إلتحقوا بفرنسا بين عام 1934م و1935م لا يصل إلى ثلث الذين هاجروا في عام 1929م.

1 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا-دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص42.

2 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص163-165.

2.1.إنخراط العمال الجزائريون في النقابات وفروعها:

وكما أشرنا سابقا، فقد سعت التنظيمات النقابية الفرنسية إلى إيجاد إمتدادات لها-تنظيمية وإيديولوجية في الجزائر [1]، حيث كانت النقابات تنشط تحت تأطير النقابة الفرنسية (CGT)، وهي النقابة الوحيدة التي شملت كل النقابات طبقا لقانون 1884م المنظم لكيفية تأسيس الجمعيات والمنظمات المهنية، حيث تم تنظيم هذه النقابات وفق هيكلين [2]: الهيكل الأول الأفقي، الذي كان يضم إتحادات المقاطعات الثلاث: الجزائر، قسنطينة، وهران وتضم كل النقابات التابعة لها وتربطها علاقة مباشرة بباريس. أما الهيكل الثاني، فهو ذاك المستوى العمودي الذي يضم فيدراليات الأسلاك المهنية والقطاعات التي بدورها تجمع الفروع النقابية للمؤسسات التي تنتمي لنفس النشاط.

ساد هذا التنظيم إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى التي غيرت نتائجها أوضاع العالم. فقد عرفت فرنسا كما أشرنا سابقا زيادة نسبة المهاجرين إليها بهدف تغطية العجز في اليد العاملة الحاصل على مستوى المصانع، بيد عاملة شمال إفريقية [3].

في هذه الفترة يمكن القول إن جميع الإتحادات والفيدراليات؛ تابعة للمنظمات النقابية الأم (الميتروبول)، كفيدرالية عمال الكتاب، عمال الورشات البحرية، فدرالية الموانئ والمخازن...إلخ [4]. وكانت النقابات العمالية في الجزائر تابعة للكونفدرالية العامة للشغل(CGT)، وكانت تضم سوى بضعة آلاف من المنتسبين عموما [5]، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي المتعلق بالنقابات المنخرطة في (CGT) عام 1930م [6]:

النقابات	مقاطعة قسنطينة	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران
عمال السكك الحديدية	10	05	-
عمال الدولة	02	04	-
موظفين	-	05	-
البريد والمواصلات	03	-	-
المعلمين	01	-	-

1 - René GALLISSOT: **le Maghreb de traverse**, Op-cit, p88.

2 - Nasser DJABIA: **Kaid Lakhdar Une Histoire Du Syndicalisme Algérien – Entretien** : Chihab Editions 2005, p90.

3 - Claude LIAUZU: **Militants grévistes et syndicats** : Centre De La Méditerranée Moderne Et Contemporaine, Nice- Paris, 1979, p110.

4 - فارس محمد: "تاريخ النقابية في الجزائر-جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، المرجع السابق، ص28.

5 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص332.

6 - Claude LIAUZU: **Militants grévistes et syndicats** : Op-cit, p110.

الصحة	01	01	01
أعوان الثانويات	01	–	–
موظفي البلديات	–	01	–
الحلاقين	–	01	–
عمال الكتب	01	01	–
موسيقيين	01	–	02
عمال الموانئ	01	01	02
المسجلين في البحرية	–	01	01
عمال المناجم	01	–	01
المجموع	من 21 إلى 2000 منخرط	من 25 إلى 4000 منخرط	

الملاحظ كذلك على هذا الجدول هو بقاء القطاع الفلاحي خارج إهتمامات (CGT) و (CGTU)، على الأقل في هذه الفترة 1919م–1935م.

وفي عام 1931م كان مجموع المنتسبين مثلا إلى الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU) يتراوح بين 11.500 نقابي إلى 13.500 نقابي، وفي عام 1935م من 11.500 إلى 13.000 عامل نقابي [1].

كما تميز النضال النقابي في هذه الفترة بقلة عدد النقابيين الجزائريين بسبب الضعف العددي للبروليتاريا الصناعية الجزائرية، حيث نجد من أصل 90 ألف عامل سنة 1935م يوجد حوالي 45 ألف عامل جزائري فقط، ومن بين 10 ألاف منخرط في النقابة يوجد ألف جزائري فقط[2]، أي ما نسبته 10% من مجموع النقابيين الفرنسيين[3]، وهذا راجع إلى القوانين والإجراءات التعسفية المطبقة على الجزائريين.

بناء على ما سبق و إلى غاية هذه الفترة؛ أصبحت (CGTU) محل إهتمام العمال الجزائريون سواء بالمهجر أو بالجزائر المستعمرة، بسبب مواقفها الوضحة و الداعية إلى تصفية الإحتلال كمبدأ أساسي لضمان حرية العمال وسيادتهم الوطنية، فعملوا تحت لوائها من خلال المشاركة في مختلف أنشطتها النقابية (تجمعات، إضرابات، مظاهرات...إلخ).

أما (CGT) فقد تبنت إستراتيجية تخليص الطبقة العاملة من أشكال الإستغلال في إطار السيادة الفرنسية، عكس (CGTU) التي رأت أن ذلك لن يتحقق إلا بتصفية الإستعمار في حد ذاته. الأمر الذي زاد في حدة التنافس بين هذين التنظيمين في إستقطاب العمال الجزائريين.

---

1 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص332.

2 – محمود آيت مدور: **الحركة النقابية المغاربية بين 1945–1962 – الجزائر وتونس نموذجا**، المرجع السابق، ص22.

3 – عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص154.

غير أن تطور مسألة إنخراط العمال الجزائريون في النقابات عرفت تصاعدا آليا بعد إتحاد النقابتين (CGT) و (CGTU) في زيادة عدد المنخرطين، حيث قدرت هذه الزيادة بـ 120000 منخرط، منهم 30 إلى 40 % جزائريين، بينما نجد تباين في عدد المنخرطين الأوربيين في المقاطعات الثلاثة، فالتواجد الأكبر لهذه الفئة بمقاطعة وهران والمتوسط بمقاطعة العاصمة والأضعف بمقاطعة قسنطينة. والجدول التالي يبين عدد المنخرطين في النقابات عام 1936م [1]:

عدد المنخرطين	طبيعة عمل المنخرطين
من 10 إلى 11000 منخرط	عمال السكك الحديد
من 10 إلى 11000 منخرط	عمال الموانئ
من 10 إلى 10500 منخرط	عمال البناء
من 04 إلى 5000 منخرط	معلمين
من 03 إلى 4000 منخرط	عمال المناجم
من 02 إلى 4000 منخرط	غاز وكهرباء
10000 منخرط	عمال زراعيون
3000 منخرط	عمال الترمواي

و مما لا شك فيه أن زيادة عدد المهاجرين الجزائريين بإتجاه فرنسا في هذه الفترة، مرده النشاط التوعوي الذي قام به العمال الجزائريين العائدين من فرنسا إلى الجزائر في أوساط الأهالي بالمدن والأرياف، أو من خلال تلك الرسائل التي كان هؤلاء يرسلونها إلى ذويهم، يخبرونهم فيها عن الحياة الجديدة التي عرفوها هناك، خاصة فيما يتعلق بالحريات السياسية والعدالة الإجتماعية، الرفاهية الإقتصادية (توفر فرص العمل، و العيش الكريم)، مقارنة بما هو موجود بالجزائر.

3.1.الحركة المطلبية (الإحتجاجات والإضرابات):

عرف النشاط النقابي إنتعاشا ملحوظا خلال هذه الفترة ولاسيما سنوات الثلاثينات، تجلى ذلك في تطور الوعي الإجتماعي والمهني، الذي مكن الطبقة العاملة من تجسيد هذا الوعي ميدانيا من خلال تجديد نشاطها الإضرابي عام 1935م و1936م في قطاعات مختلفة.

بدأ العمال الجزائريون نضالهم بالمهجر وفي الجزائر ضد أرباب العمل وضد الإدارة الإستعمارية، بتبنيهم الإضراب كوسيلة من وسائل للدفاع عن حقوقهم وتحقيق غاياتهم، وبتعدد هذه الحقوق وتنوعها تعددت طبيعة

1 - Boualam BOUROUIBA: **les syndicalisme algériens, leur combat de l'éveil à la libération (1936– 1962)**, Op-cit, p46 .

الإضرابات التي قام بها العمال الجزائريون والأوربيون معا. فمنها ما يهدف إلى تحقيق المطالب الإجتماعية المتمثلة في رفع الأجور وتطبيق نظام الأيام [1] في اليوم ثماني ساعات [2]، ومنها ما يتعلق بإنخفاض الأجور وإلغاء الضرائب [3].

فكان نشاط الحركة العمالية الجزائرية واسعا، من خلال الكونفيدرالية العامة للشغل (CGT) قبل وبعد الإنقسام، حيث شهد عام 1919م إضرابات عمال السكك الحديدية وبعدها عمال الموانئ في وهران، وبداية ظهور نقابة جزائرية رغم أنها لم تضم أكثر من 1000 منخرط مقارنة مع الأوربيين الذين كانوا يشكلون ضعف العدد، كما عرفت الجزائر أيضا هذا العام 53 إضراب ضم أكثر من 7839 مضربا [4].

ففي عام 1920م كان هناك إضرابا شمل معضم المدن الجزائرية تنفيذا لأوامر من باريس، إتخذ الطابع السياسي في ملامحه وأهدافه وكانت له نتائج لإقتصادية، شارك فيه 1200 إلى 1500 شخص في إستعراض صاخب بالعاصمة الجزائر تخلله نشيد الحركة الشيوعية العالمية. كما حدث نفس الشيئ في كل من وهران وسوق أهراس، غير أن هذه الإستعراضات أخذت شكلا عنيفا [5].

وفي عام 1921م كانت هناك إضرابات كثيرة تدخل في هذا السياق، نذكر منها: إضراب الجزائر في 20 و24 جانفي 1921م ضم 120 عاملا طالبوا فيه بزيادة الأجور، لكنه مني بالفشل وتسبب في إحالة 150 عامل على البطالة بينما إستانف 55 عامل العمل. إضراب آخر في 17 جوان 1921م من طرف أصحاب المحلات بالجزائر العاصمة بسبب إنخفاض الأجور [6]، يليه إضراب آخر لعمال البناء في 8 و22 جوان من نفس السنة بسبب إنخفاض الأجور إلى 03 فرنك، بعدما كانت قبل الإضراب تتاروح من 15 إلى 19 فرنك لليوم، لتصبح بعد الإضراب تتراوح من 15 إلى 18 فرنك. وفيما يخص الإضرابات التي تعبر عن تضامن والنضال المشترك بين العمال الجزائريون ورفقائهم من الأوربيون، نذكر إضراب عمال الحضر بمرسيليا في 2 و10 ماي 1921م بسبب إنخفاض الأجور، شارك فيه 400 عامل من بينهم جزائريين ومغاربة وإيطاليين. أما إضراب الحمالين بالجزائر فكان يوم 5 و7 فيفري 1921م بسبب إنخفاض الأجور إلى 80 سنتيم، شارك فيه 40 عامل [7]. ما يلاحظ على هذه الإضرابات أنها تعبر عن الوضعية الإقتصادية والإجتماعية المزرية التي يعيشها العمال سواء بالمهجر أو بالجزائر.

1 – تم التصويت على هذا القرار في: 01 ماي 1919م، لكنه لم يطبق منذ ذلك التاريخ.

2 - Diemert J.P: **le syndicalisme en Algérie 1919– 1938**, p54.

3 - **Statistique des grèves survenues pendant les années 1921 et 1922**: ministère du travail, imprimerie nationale, paris, p p 12- 13

4 - René GALLISSOT : **le Maghreb de traverse**, Op-cit, p103.

5 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص ص331-332.

6 - **Statistique des grèves survenues pendant les années 1921 et 1922**: Op-cit, pp 12- 13.

7 - Op-cite, pp 60-67.

عرفت الجزائر سنوات 1927-1929م سلسلة من الإضرابات التي شملت مختلف العمالات، منها 14 إضراب في وهران يحوي 3888 مضرب (منها ستة ناجحة وخمسة مخفقة)، 22 إضراب في عمالة الجزائر مع 2377 مضربا، أما عمالة قسنطينة فعرفت 13 إضرابا مع 1720 مضرب [1].

أما في سنوات الثلاثينات فقد كانت الإضرابات متعددة وشملت قطاعات عدة، كما تميزت بطبيعة مطالبها الإجتماعية والمهنية أيضا، وقد بلغت حسب الإحصائيات 81 إضرابا بين سنوات 1930-1935م، وجاءت كما يلي [2]:

- ثمانية عشر (18) إضرابا في سنة 1930م.
- إحدى عشر (11) إضرابا في عام 1931م.
- أربعة عشر (14) إضرابا في عام 1933م.
- عشرة (10) إضـــرابات في عام 1934م.

أما في عام 1935م فقد طالت موجة الإضرابات كل من وهران، سيدي بلعباس، وبجاية شهر جوان، جمعت حوالي 15000 مضرب، عبر خلالها عمال المدن عن تضامنهم مع عمال الأرياف، وأكدوا تواجدهم كعمال لهم حقوق مادية وأخرى معنوية.

كانت هذه الإضرابات سببا في خلق تقارب بين المطالب المهنية والوطنية، خاصة وأن هذه الفترة عرفت ميلاد الحركة السياسية الوطنية الجزائرية [3]. وقد كانت هذه الحركة الإحتجاجية بمثابة رد فعل من الطبقة العاملة تجاه التمييز الإجتماعي خاصة فيما تعلق بعالم الشغل (الأجور، العطل، المنح، التأمين، ساعات العمل، الإستغلال الفاحش...إلخ).

ومن بين المظاهرات التي قام بها العمال الجزائريون تحت مظلة الحركة الوطنية الجزائرية؛ تلك المظاهرات التي حدثت عام 1934م بإسم نجم شمال إفريقيا وكانت أكثر عنفا وإرهابا، حمل فيها الجزائريون العلم الوطني (علم أخضر يحوطه هلال) ودامت ثلاثة أيام، وتم إيقافها بالقوة وإعتقال وتغريم المشاركين فيها.

وقفت جريدة "الأمة" موقف الدفاع عن هذه المظاهرة، واتهمت الفرنسيين بمحاولة المحافظة على إمبراطوريتهم القديمة بشتى الوسائل. كما اتهمت الفاشستيين بالوقوف ورائها، حيث كتبت قائلة: «**لقد إخترنا طريقنا وهو**

---

1 - Diemert J.P : Op- cit, p53.

2 - Nora BENALLEGUE CHAOUIA:" Le Mouvement gréviste en Algérie dans les années 30 -35", **Revue Arabe Du Travail**, Organisation Arabe De Travail, Mai 1991, p83.

3 - Nora BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954** :Op-cit,2005, p75.

توحيد قوانا مع القوى العاملة للنضال ضد الفاشستية لكي نحصل على حرية الصحافة وحرية الإجتماع والعمالية، ولكي نصل إلى تحررنا الكامل». كما طالبت الأمة من جميع أهالي شمال إفريقيا أن يعبروا عن سخطهم ضد قانون الأهالي وجل القوانين الإستثنائية والفقر والمطالبة بحقوقهم السياسية والتعليم والحرية [1]. كما نسجل كذلك إضراب العمال الجزائريين وبعض الفرنسيين إحتجاجا في 09 ديسمبر 1935م على حل النجم، الأمر الذي دفع بالمحكمة إلى إحالة القضية على الحكومة، لأنها-المحكمة- لم تجرأ على إتخاذ قرار الحل [2]. وتضامنا مع النجم لأجل تحقيق المساعي السياسية والإجتماعية والإقتصادية المشتركة؛ شارك العمال الجزائريون في مظاهرة 12 فيفري 1934م في كل من باريس وليون، التي أرادها النجم دعما لأحزاب اليسار والدفاع عن الحريات الديموقرطية بفرنسا من جهة، ومن جهة أخرى ردا على المحاولة الفاشلة من قبل المنظمات اليمينية المتطرفة بتاريخ 06 فيفري 1934م، بهدف الإستيلاء على الحكم بالقوة [3].

كما قام العمال بالمشاركة في الإستعراض الذي أقامه النجم دعما "للتجمع الشعبي" و"الجبهة الشعبية" بتعداد بشري بلغ 7 آلآف عامل، بتاريخ 14 جويلية 1935م. طالبوا فيه العمال الجزائريون بمنح الحرية لشمال إفريقيا وبسقوط القوانين الإستثنائية...إلخ [4].

لقد تنوعت مطالب العمال من خلال هذه الحركة الإحتجاجية، فمنها ما هو مادي (الأجور ولواحقها) ومنها ما تعلق بظروف العمل وبالسياسة. وهذا الجدول يعطينا فكرة عن طبيعة الاحتجاجات وأسباب بعض الإضرابات المتعلقة بالأجر ولواحقه في الفترة مابين 1919-1935م [5]:

الأجـــــر	1919-1935م
التأخر في الأجر	01
الزيادة في الأجر	57
العلاوات والتعويضات	01
التعويض على النقل والوجبات	01
المجموع	60

1 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص ص 126-127.

2 - المرجع نفسه، ج03، ص 135.

3 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 129.

4 - المرجع نفسه، ص 130.

5 - زبيري حسين: **النقابات المستقلة في الجزائر-قراءة في النشاط النقابي للنخب (ة) النقابية في الجزائر**، ملخص رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، إ. د.خليفة بوزبرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2011/2012م، ص ص174-175.

الملاحظ على هذا الجدول أن النسبة الكبيرة لهذه الإضرابات كانت بسبب المطالبة بزيادة الأجور، وهذا إن دل على شيئ إنما دل على التمييز بين عامل الجزائري وغيره من الأوربيين، لما فيه من الإحتقار والإزدراء.

أما فيما يخص الإضرابات بسبب ظروف العمل نعطي هذا الجدول كمثال بسيط على ذلك [1]:

ظروف العمل	1919–1935م
المـــــدة	26
الراحة الأسبوعية	02
المجموع	28

من بين الظروف العمل التي شغلت العمال الجزائريون وغيرهم هي مسألة تحديد ساعات العمل والعطلة الأسبوعية، التي شكلت شغل الشاغل للطبقة العاملة في صراعها ضد أرباب العمل والرأسمالية.

لقد قام الجزائريون قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى بهذه المظاهرات والإحتجاجات والإضرابات، لكن بمبادرة شخصية ووفق شعارات خاصة بهم. أما الآن فإن هذه الحركات الإحتجاجية والإضرابات قد أصبحت مؤيدة ومنظمة من قبل الفرنسيين، لكن وفق أسباب ومصالح مختلفة.

إن زيادة عدد المنخرطين والفروع النقابية لاينفي وجود صراعات داخلية بين كل من (CGT)و (CGTU) من جهة، ومن جهة ثانية غياب الإطارات النقابية والعجز في التفكير في المسألة الوطنية؛ كل هذا وبالنظر إلى التأثير الواقعي لاسيما في الوسط الحضري وبالنظر لموقف الذي يجمع بين الأوربيين والجزائريين، فإن الحركة النقابية أصبحت قوة ووسيلة مهمة جدا للحراك العام المناهض للنظام الإستعماري. حيث عرفت هذه الفترة تغلغل الدعاية النقابية في كبرى المراكز، كما تم أيضا هيكلة وتأطير الحركة الإجتماعية من طرف النقابات، فأصبح بهذا عدد المضربين يعد بالآلاف.

ففي عام 1935م كانت هناك إضرابات مميزة للحمالين ضد السفن ذات الصهاريج التي تسببت في إنقاص اليد العاملة اللازمة لإنزال المشروبات الكحولية (الخمور)، والتي أدت إلى شل حركة الموانئ في كل من عنابة، سكيكدة، الجزائر. وقد عبر الثوريون (CGTU) عن موقفهم الداعم لهذا الإضراب في كل من عنابة وسكيكدة، غير أنهم تحفظوا على إضراب الجزائر متهمين في ذلك السيد "جاك شوفالي" بتحريض الحمالين على الإضراب الذي يملك حوالي 38 ألف برميل خمر (Tonneau)، حيث لقي هذا الإضراب التأييد من طرف الصحافة ولاسيما صحافة عمالة الجزائر.

1 – زبيري حسين: المرجع السابق، ص ص175-176. بتصرف.

كذلك إضرابات أخرى، كإضراب عمال البناء بشرشال، ريوصلادو، سكيكدة، سطيف، قسنطينة، وإضراب عمال الجبس في مدينة الجزائر، وعمال السباكة والترصيص بالبليدة، وعمال المخابز بسيدي بلعباس، وعمال الزراعيين في سان شارل (رمضان جمال بسكيكدة حاليا). ومظاهرات للبطالين نظمت على الخصوص في سيدي بلعباس ومستغانم، بون(عنابة) [1]. ناهيك عن إضرابات يوم 14 جويلية 1935م بالجزائر والتي شارك فيها 20 ألف عامل تأييدا للجبهة الشعبية ومطالبين بتطهير الإدارة الإستعمارية [2]. بالإضافة إلى كل هذا تميزت نهاية عام 1935م بالوحدة النقابية من خلال جولة السيد "غاستون مون موسو" كآخر محاولة لأجل توحيد (CGT)و(CGTU). حيث أعطى إتحاد الكونفدراليتين دفعا قويا للحكرة النقابية، بحيث إستمرت الحركة الإحتجاجية والمظاهرات والإضرابات إبتداء من الثلاثي الثاني من عام 1936م [3]. وهذا ما سنقف عليه في العنصر الموالي.

2. الوضع النقابي بعد مجيء الجبهة الشعبية:

لقد تحدثنا في البداية عن عوامل تبلور الحركة العمالية الجزائرية في المهجر، ورأينا كيف إنتظم العمال داخل المنظمات والجمعيات النقابية الفرنسية، من أجل الدفاع عن مصالحهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، غير أنهم تعرضوا لمشاكل وصعوبات عدة من طرف أرباب العمل وكذا العمال الأوربيين، فكان التمييز في الأجور والمنح وساعات العمل، والإحتقار والإزدراء...إلخ. ناهيك عن تضارب المصالح بينهم وبين الأوربيين الذين يعاملونهم على أساس مرتزقة. ولعل من أهم أسباب هذا التضارب هو طبيعة المطالب التي ينادي بها كل طرف، كمطلب الإستقلال الذي نادى به العمال الجزائريين وغيرها من المطالب الوطنية التيحالت دون حصول توافق بينهم. وعليه صار لزاما على الحركة العمالية الجزائرية أن تجد لهذا الوضع مخرجا، ولم يكن أمامها غير الإرتماء في أحضان الحركة الوطنية الجزائرية، من خلال زعيمها التاريخي "الأمير خالد" ومن بعده جمعية نجم شمال إفريقيا.

وجد "النجم" ضالته في العمال الأفارقة ولا سيما منهم الجزائريون، فأقام بذلك قاعدة شعبية مكنته من حجز مكانته بين الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابية الفرنسية، وكانت له سندا في السراء والضراء وعونا في نضاله من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة وظلا لايفارق صاحبه أبدا.

من أبرز المعارك التي خاضها النجم بدعم من العمال، تلك الأحداث التي أشرنا إليها سابقا وجرت عام 1934م، فقد مكنته هذه الأخيرة من الظهور من جديد على مسرح الأحداث كبقية الجمعيات الفرنسية مختلفة

1 - Choukroun JACQUE : Op-cit, p34.

2 - Ibid, p 36.

3 - Ibid, p35.

الإتجاهات، بعد أن حدد موقفه من الصراع الدائر بين اليساريين واليمينيين على السواء بالوقوف إلى جانب الديمقراطية بفرنسا والموقف نفسه بالنسبة للعمال. أما عن قبول أحزاب اليسار للنجم، فكان لحاجة هؤلاء إلى قوى عددية وتأييد الطبقة العاملة، وبالتالي شكل النجم بالنسبة لهم مكسبا كونه يضم أكبر نسبة من العمال الجزائريين بفرنسا [1].

في ذات السياق؛ شارك النجم في الأحداث التي سبقت فوز الجبهة الشعبية، فوز كان بمثابة تحولا سياسيا مهما خلال سنة 1936م، بعدما فازت الجبهة الشعبية في الإنتخابات التشريعية التي جرت في نفس السنة [2]. وقد اعتبر هذا الحدث مرحلة فاصلة في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية نظرا للتطورات التي حدثت على أكثر من مستوى [3]، فما إن ظهرت الجبهة الشعبية في فرنسا بسياستها التحررية – نوعا ما–حتى هبت جميع الحركات الوطنية في المغرب العربي تطالب بحقوق شعوبها المهضومة، وتعرب عن آمالها في الحياة [4]. فقد سارعت حركة نجم شمال إفريقيا ورؤسائها بمطالبة الجبهة بتنفيذ وعودها فيما يخص المطالب المقدمة لها من طرف النجم في شهر فيفري عام 1936م [5]. وأمام هذا الوضع فتحت حكومة الجبهة أفاقا واسعة في التعامل مع الواقع الإستعماري، محاولة بذلك إبراز نواياها الطيبة لأجل التكفل بقضايا الأهالي وانشغالاتهم المختلفة، عكس اليمين المتطرف الذي مارس سياسة التضييق والتشديد على الأهالي من جهة، ومن جهة أخرى كان لهذه المرونة الفضل في تطور النقابية الجزائرية بعد وحدة النقابيتن (CGT) و (CGTU) في مارس 1936م [6]، وسببا في دفع الطبقة العاملة نحو تصعيد كفاحها الإجتماعي ضد التراكم الرأسمالي المتنامي.

1.2. مشروع بلوم فيوليت والمسألة العمالية 1936–1937م:

لقد مكن اليأس والإحباط الذي أصاب المجتمع الفرنسي وكذا البؤس الذي إشتاح الجزائر المستعمرة، من نجاح الجبهة الشعبية وتوليها الحكم عام 1936م. في مقابل هذا إلتزمت الحكومة اليسارية بتخطي تبعات الأزمة الإقتصادية العالمية، وتحسين الحياة الإقتصادية ورفع القيمة الشرائية للعملة الوطنية. وهذا ما ذهب إليه الرئيس

1 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص128–129.

2 – محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص ص 68–69.

3 – عبد القادر جغلول: المرجع السابق، ص 154.

4 – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936–1945م**، ط02، ج02، منشورات السائحي، الجزائر، 2008م، ص183.

5 – أكثر تفاصيل عن هذه المطالب، أنظر: محمد قنانش ومحفوظ قداش: **نجم شمال إفريقيا 1926–1937م–وثائق وشهادات ادراسة التيار الوطني الجزائري**، المرجع السابق، ص ص99–106.

6 - Guy THOREL: **cronologie mouvementsyndical ouvrier en france 1791-1946**, edition du temps present, paris, 1947, pp 99-100.

"فيوليت" عندما سؤل عن أهمية هذا المشروع قائلا: «...**إنني صاحب خبرة وتجارب جزائرية قديمة وليكن إعتقادك بالغا، بأن عامة الأهالي الكبرى لا تسأل شيئا من الواجهة السياسية وأن أحسن شيء يقوم إليها قبل كل شيء هو تحسين حالتها الإقتصادية ورفع أحوالها المعاشية والمادية والدفاع عن مصالحها**» [1].

بدأ الإهتمام بشؤون الأهالي من طرف هذه الأخيرة التي تبناها الإشتراكيون قبل مجيئها، حيث ركز "موريس فيوليت" سابقا أمام رابطة حقوق الإنسان عام 1931م قائلا: «**لا أعلم السياسة الإستعمارية الممكنة اليوم، تكون بديلة عن الإدماج، علينا أن نقدم كل الدعم والمساندة للأهالي حتى نمكنهم من التطور والرقي داخل إطارهم الحضاري**». وقد سعى هذا الأخير لتحقيق مشروعه الإجتماعي قصد النهوض بالمستعمرات. فبعد رابطة حقوق الإنسان، نقل مشروعه إلى مجلس الشيوخ عام 1935م، الذي خاطب فيه قائلا: «**بعد مائة عام من إستقرارنا في بالجزائر، مازلنا هنا، ولكن أمام سكان فقراء قدّموا لنا منذ قرن من الزمن، المثل الأعلى في الإخلاص والوفاء في ساحات المعارك وعبر أرجاء العالم**».

تم الإعلان عن هذا المشروع في مكتب الجمعية الوطنية في 23 ديسمبر 1936م لأجل دراسة فصوله والمصادقة عليه [2]، حيث تضمن نقاط تسعة، منها منح الأهالي حق المواطنة الفرنسية مع الإحتفاظ بالهوية الإسلامية، الذين يمثلون النخبة۞ المثقفة الميسورة التي إهتمت بها الحكومة، وهي الفئة التي لا تحتاج لهذه المزايا غير أنها مستعدة لبيع إخوانها والوقوف خدمة لفرنسا [3]. وبهذا يكون هذا المشروع قد تطرق إلى نقطتين مهمتين هما: ممارسة الأهالي لحقوقهم السياسية، وكذا إرتقاء جزء من النخبة المسلمة إلى المواطنة الفرنسية.

أما عن حقوق الطبقة العاملة الجزائرية فقد تم تجاهلها، وركز فقط على الشريحة العمالية الموالية للإدارة الفرنسية. وعليه نصت المادة التاسعة (09) على مايلي: «**العمال الذين أستحقوا ميدالية العمل، وكذا سكرتيرات نقابات العمال المؤسسة طبق القانون على شرط أن يكونوا قد قضوا مدة عشر سنوات في وظائفهم**» [4].

---

1 - جريدة النجاح: ع 1946، 13 جانفي 1937م، ص02.

2- A.W.O : projet (blum- violette), 1937-1938, boitte N⁰4062, serie 17

– نقلا عن: قنانش محمد: **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929– 1939م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، إ/ د. إبراهيم مهديد، قسم التاريخ، كلية الحضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية، جامعة وهران السانية، الجزائر، 2007م، ص77.

۞ – **النخبة**: تشكل النخبة في نظر الحكومة كل من لهم شهادات على الأقل الأهلية (شهادة التعليم المتوسط) أو من كانوا ضباطا أو صف ضباط، أو ممثلون رسميون للتجارة أو الفلاحة أو المنتخبون أو الممثلون النقابيون وحائزو ميداليات العمل. أنظر: محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين–تاريخ الجزائر 1830–1954م**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008م، ص ص317-318.

3 - جريدة النجاح: ع 1941م، 01 جانفي 1937م، ص03.

4 - المصدر نفسه.

من خلال هذا نرى بأن هذا المشروع لم يكن في مستوى تطلعات الأهالي، ولم تحقق الجبهة الشعبية وعودها من أجل حياة أفضل، وكل ما في الأمر أنه خص فئة معينة من المجتمع الجزائري وأهمل حقوق العمال والنقابيين دون الإشارة إلى ظروف عملهم ووضعية أجورهم.

تلقى المشروع دعما قويا من أطراف عدة، جزائرية سياسية ونقابية من قبل الحزب الشيوعي الجزائري والمؤتمر الإسلامي الجزائري ومجموعة النخبة والنواب و"فرحات عباس". ففي هذا السايق نظم تجمعا شعبيا من طرف ممثلي الجبهة اليسارية والمنظامات الشعبية بحضور 4000 شخص منهم 1800 جزائري، أكد فيه "شبايلي" مندوب نقابة (CGT) تأييده الكامل لهذا المشروع (1).

في الوقت الذي لقي فيه مشروع "فيوليت" تأييدًا من موحدًا من قبل أنصار المؤتمر الإسلامي؛ نجد أن المستوطنين الأوربيين رفضوه رفضا قاطعا، حيث جاء في بيان مؤتمر لشيوخ البلديات الجزائر المنعقد بالعاصمة الجزائر بتاريخ: 14 جانفي 1937م، أنه تقرر إرسال ممثلين إلى مقر الحكومة بباريس للتعبير عن هذا الرفض وتبيان خطر تعرض المصالح السياسية والإقتصادية لفرنسا، وإمكانية حدوث إضطرابات وقلاقل قد تؤدي إلى نتائج مهلكة (2). أما عن الوطنيين الجزائريين فقد رضي به الشيوعيين والإصلاحيين بينما رفضه جملة وتفصيلا دعاة الإستقلال من طرف الزعيم مصالي الحاج، بداعي أن هذا المشروع سيؤدي إلى إنقسام النخبة، وبالتالي ستصبح هذه الأخيرة فرنسية تماما، وستسحق الجميع بإحتقارها أكثر مما يقوم به المحتل وقتها (3).

2.2.المؤتمر الإسلامي وأهمية مطالبه:

لقد شجع الوضع السياسي بعد مجيء الجبهة الشعبية مجموعة النخبة ومختلف المنظمات السياسية والنقابية من التواصل مع الإدارة الإستعمارية لأجل طرح مطالبها المختلفة، وهو ماشكل فكرة إنعقاد المؤتمر الإسلامي بالجزائر يوم 07 جوان 1936م، شارك فيه النواب والعلماء والشّبان والشيوعيين والمرابطين والإشتراكيين (4).

إنصب إهتمام المؤتمرين على الجوانب الوطنية، حيث طالب النخبة بتطبيق مشروع "فيوليت". أما الشيوعيين والاشتراكيين فقد طالبوا من الجبهة التصدي لمختلف مظاهر الإظطهاد وكل أشكال الإستغلال التي تحياها المستعمرات، معبرين عن مدى إلتزامهم بقضايا العمال والفئات الاجتماعية المحرومة. فكانت بهذا قرارات هذا

1 - A.W.O: Rapote de la surte nationale d'oran, 18 juillet 1937.

- نقلا عن: قنانش محمد: **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929-1939م**، المرجع السابق، ص78.

2 - جريدة النجاح: ع 1948، 17 جانفي 1937م، ص01.

3 - محفوظ قداش ومحمد قنانش: **حزب الشعب الجزائري (P.P.A) 1937-1939م-وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص54.

4 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945م**، ج03، المرجع السابق، ص.

المؤتمر مرتبطة بشكل مباشر بشؤون العمال وقضاياهم الإجتماعية والمهنية يمكن تلخيصها فيما يلي: إلغاء مختلف القوانين الزجرية، الإحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية، تلبية المطالب الإجتماعية لكل التنظيمات لاسيما منها النقابية، إلغاء قانون الغابات ووضع حد لمصادرة الأراضي وأخيرا حق الترشح والإنتخاب [1]. وبهذا يكون المؤتمر قد إهتم بمطالب الجماهير الكادحة من حيث تركيزه على مسألة الأجور والحرية النقابية والحقوق السياسية والإقتصادية [2]. لكن مسألة عدم تحقيق هذه المطالب وإكتفاء الحكومة الفرنسية بحصر المشكل الجزائري في التمثيل البرلماني للجزائريين؛ عجل بنفاذ الصبر وإضطرب الوضع الإجتماعي، حيث إندلعت عدة مظاهرات عمالية شارك فيها الأهالي بشكل كبير. وإضرابات فلاحية شهدتها مدينة الجزائر ومناورات اليمين لجعل المؤتمر ينحرف من خلال تأليب الأهالي ضد اليهود [3].

إنعقد المؤتمر الإسلامي الثاني بمدينة الجزائر من 09 إلى 11 جويلية 1937م، بهدف المتابعة وتجسيد مطالب المؤتمر الأول مع التأكيد وتجديد الثقة في الجبهة الشعبية فيما يخص إلتزامها بالوعود التي قطعتها على نفسها لصالح الأهالي. وقد خلص هذا المؤتمر على مايلي:

تجديد الثقة في مطالب المؤتمر الإسلامي، مع الإستمرار في التواصل مع الجبهة الشعبية وحث السلطة الفرنسية على الإلتزام بمطالب المؤتمر الإسلامي الأول وكذا تطبيق العدالة الإجتماعية، مع التعهد بتنفيذ التشريعات الإجتماعية كتحسين أجور العمال الزراعيين الجزائريين ورفعها من 07 فرنك إلى 10 فرنك [4]، وهو ما أكد عليه السيد "الحكيم الأخضري" النائب العمالي على دائرة قالمة عندما إستقبل من طرف "موريس-فيوليت" بتاريخ: 03 فيفري 1937م ضمن نقاشه العام حول الوضع العام بالجزائر [5].

في النهاية لم تقم الجبهة الشعبية بأي شيء في صالح المطالب الجزائرية واكتفت بتنصيب لجنة دراسية، وقام المنتخبون الأوربيون بمدينة الجزائر بحملة عنيفة ضده مشرع "فيوليت" الذي قبر عام 1939م. وكل هذا ساهم في تطور الوطنية الجزائرية من خلال مواقف النجم التي أثبتت الحصيلة السلبية للجبهة الشعبية، المنادية بتنظيم الكفاح ضد الإمبريالية الفرنسية ولو بالقوة. وهو مبدأ اقتنع به بعض المناضلون الذين أسسوا لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا (CARNA) في عام 1939م بهدف الحصول على السلاح من ألمانيا، غير أن "مصالي الحاج" لم يوافق على هذه المبادرة بحجة عدم قدرة النازيين على تحقيق النصر.

1 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p169.

2 - claude COLLOT, jean ROBERT HENRY: Op-cit, pp72-73.

3 - محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين-تاريخ الجزائر 1830-1954م**، المرجع السابق، ص ص316-317.

4 - جريدة الأمة: ع 46، جويلية أوت 1936م. أنظر أيضا: جريدة النجاح: ع 1958، 10 فيفري 1937م، ص 01.

5 - جريدة النجاح: ع 1955، 03 فيفري 1937م، ص 02.

وأمام تصاعد الوطنية، لجأت الإدارة الفرنسية كعادتها لآساليب القمع والتوقيف في حق قادة النجم شهر نوفمبر 1939م، ومنعت المظاهرات الوطنية وعلقت جريدة " البرلمان الجزائري" وجريدة "الأمة ". وهو ما إعتبره "مصالي الحاج" وهو عضو في التجمع الشعبي؛ خيانة من طرف الجبهة الشعبية [1].

3.2.النضال من أجل القوانين المتعلقة بالنشاط النقابي والمهني:

إستطاعت الحركة العمالية النقابية في هذه الفترة من اكتساب بعض الحقوق النقابية والتشريعات الإجتماعية نتيجة نضالها السياسي والاجتماعي ضد الإدارة الفرنسية وأرباب العمل، حيث وقعت العشرات الإتفاقيات نهاية عام 1936م، والتي إعتبرها المستوطنون بأنها ستؤدي بالجزائر للكارثة، مثال ذلك: حصول عمال السكك الحديدية على أجور مساوية لأجور زملائهم من الأوربيين، وقضت هذه الإتفاقية على تحديد ساعات العمل و مراقبة توظيف العمال من طرف النقابة، الأمر الذي أزعج أرباب العمل وجعلهم يثورون ضدها من خلال ركوبهم موجه صحافة المعمرين. كما إحتج كذلك المستوطنون لدى الحكومة العامة وعلى هذه الإتفاقيات الجماعية، التي ستعطل العمل في الموانىء وكذا المستثمرات الفلاحية الكولنيالية التي إمتدت إليها موجة الإضرابات[2].

في هذا الشأن نصت إتفاقية ماتنيون(Matignon) في26 جوان 1936م، على حق العمال في إنتخاب ممثلين عنهم، يكونون وسطاء بينهم وبين الإدارة وحددت دورهم في: « **رفع مطالب العمال الفردية المتعلقة بتطبيق تعريفات الأجور، وقانون العمل، والقوانين الأخرى التي تخص حماية العمال، وقواعد النظافة والأمن** »[3]. كما عقدت الجبهة الشعبية الفرنسية مؤتمرا كبيرا في الجزائر حضره ممثلوا عن المنظمات السياسية والنقابية الجزائرية، وتلبية لمطالب المؤتمر أعلن إتخاذ قرارات أهمها إلغاء القانون الخاص بالجزائريين وتطبيق التدابير الإجتماعية المطبقة في فرنسا على العمال الجزائريين، بالإضافة إلى تحديد العمل بـ40 ساعة في الأسبوع. وبهذا تغيرت الظروف السياسية في الجزائر وعرفت نوع من المناخ الديمقراطي خاصة بعد إلغاء قانون الأهالي الذي سمح لبعض الجزائريين الوصول رسميا إلى مسؤوليات نقابية، كما تضاعف عدد النقابيين بصورة ملحوظة[4].

والجدير بالذكر أن النضال المطلبي السابق الذكر، قد تميز بالنضال من أجل الحفاظ على مكتسبات عام 1936م، والعمل على توسيع وتعميم الإتفاقيات الجماعية في القطاع الفلاحي. وفي هذا السياق؛ مؤتر إتحاد عمالة الجزائر يصوت على لائحة تتضمن المطالبة بالمساواة الإقتصادية والإجتماعية لكل عناصر المجتمع

1 – محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين– تاريخ الجزائر 1830– 1954م**، المرجع السابق، ص ص321– 325.

2 - Choukroun JACQUE : Op-cit, p37.

3 – زبيري حسين: المرجع السابق، ص 28.

4 – سعد توفيق عزيز بزاز، **الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830– 1962**، مجلة التربية والعلم، مج19، سنة 2012، جامعة الموصل– العراق، ص 159.

الجزائري[1]. كما تقرر أيضا تطبيق مدة العمل الأسبوعي لمدة 40 ساعة والمطالبة بدفع بالعطل السنوية مدفوعة الأجر، والإلتزام بتنفيذ الإتفاقيات الجماعية من خلال الجمعية العامة المنعقدة في 05 جويلية 1936م بمدينة معسكر[2].

لتضيف مصالح الصحة بوهران في جمعيتها المنعقدة في 29 جوان 1936م عدة مطالب تمحورت حول إنشاء صندوق خاص بالإسعاف والتضمان ومجانية العلاج، والمساواة في الأجور بين العمال الجزائريين والأوربيين. و لأجل توضيح ذلك ندرج هذه الإنشغالات كالتالي[3]:

مطالب عمال الصيد البحري في مستغانم **بتاريخ: 21 سبتمبر 1936م**	**مطالب عمال مصنع الغزل بوهران** **بتاريخ :22 نوفمبر 1936م**
- المساواة في الأجور - العطلة السنوية مدفوعة الأجر - إلغاء تشغيل الأجانب - تحديد ساعات العمل - إنشاء لجنة تحكيم خاصة بالمنازاعات المهنية - تعين مندوب نقابي لكل قارب صيد	- عودة العمال المفصولين إلى مناصبهم - تطبيق قانون أسبوع 40 ساعة عمل - الزيادة في الأجور تتعلق بساعات العمل الإضافية بمعدل 20%.

واجهت الإدارة و أرباب العمل مطالب العمال بالرفض بحجة المساس بمصالحهم ومصالح الطبقة الرأسمالية من ملاك أراضي وأصحاب شركات، بإستعمال العنف والمساومة مع النقابات لحمل العمال على إخلاء المؤسسات من جهة، وتنكر أرباب العمل لمطالب العمال بمجرد عودة المضربين إلى عملهم من جهة أخرى. كما قاموا بتأسيس نقابات حرة موازية للنقابات العمالية، مثال ذلك نقابة الدفاع عن أرباب العمل في 24 جوان 1936م بمبادرة من نقابة الصناعة والتجارة [4].

4.2. تزايد هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا:

لقد تغيرت الأوضاع في سنة 1936م في هذا الجانب، وذلك بعد مجيىء الجبهة الشعبية إلى الحكم، هذه الأخيرة أظهرت رغبتها في في تحسين أوضاع المهاجرين الجزائريين، حيث إتخذت قرارا إيجابيا يوم 17 جويلية 1936م يقضي بإلغاء مرسوم 04 أوت 1926م، غير أن المرسوم قد أبقى العمل بالمراقبة الصحية للمهاجرين المنصوص عليها في المعاهدة الصحية الأممية المنعقدة في 21 جوان 1936م، القاضية [5].

1 - Choukroun JACQUE :Op-cit, p37.

2 - قنانش محمد: **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929- 1939م**، المرجع السابق، ص91.

3 - المرجع نفسه، ص91.

4 - نفسه، ص92.

5 - جريدة النجاح: ع 1945، 10 جانفي 1937م، ص02.

وللإشارة فإن المرسوم السابق كان يفرض قيودا على إلتحاق العمال الجزائريين بفرنسا، وأعطت تعليمات أخرى للمسؤولين لتسهيل عمليات تنقل الجزائريين إلى فرنسا، وهي تعليمات لم يعارضها المعمرون هذه المرة، لأن اليد العاملة الجزائرية كانت متوفرة وتفوق حاجياتهم. كما إزداد عدد الجزائريين سنتي 1921 و 1936م بأكثر من مليون نسمة. ونتيجة لهذه السياسة الجديدة للجبهة الشعبية تجاه الهجرة العمالية إلى فرنسا إزداد عدد العمال المتوجهون إليها، حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1937م حوالي 46.562 مهاجر [1]. وهذا الجدول الآتي يبين تنقل المهاجرين الجزائريين بين فرنسا والجزائر في الفترة (1936 إلى 1939م) [2]:

السنة	عدد المهاجرين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	النتيجة في نهاية السنة
1936	27.200	11.222	15.978 +
1937	46.562	25.622	20.940 +
1938	34.019	36.063	2.044 -
1939	34.419	32.674	8.255 -

غير أن هذه الوضعية لم تدم طويلا بسب بعض المستجدات السياسية، مثل الأزمة السياسية التي نشبت بين قادة اليسار الفرنسي من جهة والحركة النقابية وفشل الحكومة الجديدة في إنهاء هذه الخلافات من جهة أخرى، حيث عاد إلى الجزائر أكثر من 25.000 عامل عام 1937م، إضافة إلى التوتر الحاصل بين فرنسا وألمانيا وأثره الكبير على نفوس العمال الجزائريون، كيف لا وقد فاق عدد العائدين عدد المتوجهين إلى فرنسا [3].

5.2.الحركة المطلبية للعمال الجزائريين بين التصعيد والقمع:

تعد سنة 1936م سنة معلمية لإعتبارات عدة، كونها شدت إهتمام الكثير من المهتمين بشؤون العمال الجزائريون بعد مجييء الجبهة الشعبية للحكم. ذلك أن هذه الفئة قد بلغت من الوعي العمالي درجة كبيرة سمح لها بتقوية الحركة النقابية في الجزائر المستعمرة، نتيجة التطورات التي صاحبت حكم الجبهة الشعبية، وكذا النشاط المتزايد للحزب الشيوعي الجزائري، والإجماع الوطني حول ميثاق المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى التنافس الذي ساد بين النقابات الفرنسية في إستقطاب العمال الجزائريون وتجنيدهم في العمل النقابي. كل هذا سيؤدي إلى تعاظم الحركة المطلبية لدى العمال الجزائريون.

---

1 - عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة "أسباب الهجرة لفرنسا"**، المرجع السابق، ص ص 42-43.

2- عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص137.

3 - المرجع نفسه ، ص139.

شارك العمال الجزائريون في إستعراض 14 جويلية 1936م بـ50 ألف عامل في كل من ليون وباريس، و بمناسبة إنتصار الجبهة الشعبية، هاتفين هذه المرة بـ:« **الأراضي للفلاحين، الخبز للعمال، الحرية للشعوب، حرروا إفريقيا الشمالية** ». و الملاحظ على نشاط العمال الجزائريون إلى جانب "النجم" و إلى جانب "الجبهة الشعبية"، كان يهدف إلى تحقيق المطالب التي قمدها لها النجم في فيفري 1936م و وافقت عليها وتعهدت بتحقيقها[1].

إستمر النضال النقابي للحركة العمالية الجزائرية في هذه الفترة، ليتوسع من خلال الحركة المطلبية والإضرابات ويشمل قطاعات عدة. ففي الجزائر شهد عام 1936م إضراب قطاع التجارة والصناعة، كما مس أيضا قطاع الفلاحي الذي كان مبعثرا وغير منظم قبل هذه السنة.

تشير الإحصائيات إلى وقوع حوالي 220 إضرابا شارك فيه حوالي 52.885 مضربا عام 1936م نصفهم من الجزائريين [2]. لتتواصل هذه المسيرة الإضرابية من طرف عمال الموانئ وعمال السكك، عمال الإطارات، عمال البريد، و عمال التربية الذين تمكنوا من الحصول على الحق في الإنخراط و التسيير النقابي[3]، وهذا بسبب الظروف الملائمة التي ميزت مجيئ الجبهة الشعبية للحكم في هذا العام.

كان بعض هذه الأحداث عبارة عن تظاهرات إحتجاجية من تنظيم فئات مختلفة من المجتمع بسبب غلاء المعيشة أو نقصها، مثال ذلك المظاهرة التي نظمها العاطلات عن العمل بالجزائر العاصمة في 24 مارس 1936م، وإحتجاجا على رفض بلدية الجزائر تزويدهن بالخبز[4]. وفي الفاتح من شهر ماي 1936م تظاهر 11 ألف عامل بالجزائر العاصمة و6 آلاف بوهران رغم قرار المنع الصادر من طرف رئيس البلدية "لومبار الفاشي"(lambert) [5]. والملاحظ على هذه الحركة المطلبية أنها وقعت بعد توقيع إتفاق ماتينيون.

لقد مست الإضرابات قطاعات أخرى عدة ومختلفة كالبناء، حيث أضرب عمال بعض الورشات يوم: 10 جوان 1936م ليمتد إلى باقي الورشات في ضواحي العاصمة كالحراش وحسين داي وعددها 54 ورشة. ثم إمتدت الحركة لتشمل قطاع التجارة والتعدين وعمال الصباغة وعمال السفن والنقل، حيث إستمر الإضراب شهرا كاملا. وكذلك الحلاقون وعمال التنظيف وصباغة الملابس. وفي 13 جوان من نفس السنة مست الإضرابات مصانع المواد البترولية التي تبعتها عملية إحتلال أماكن العمل من قبل المضربين[6].

---

1 – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 130.

2 - **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954** : Op- cit, p..11

3 - Nora BENALLEGUE CHAOUIA :" Le Mouvement gréviste en Algérie dans les années 30 -35", Op-cit, p84.

4 - lute sociale: du 07 au 21 avril 1936.

5 - Algérie ouvrière : du 21 avril au 07 mai 1936.

6 – محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830– 1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص ص 161- 163.

كما شملت هذه الحركة أيضا عمال المطابع بداية من 23 جوان 1936م وبائعي السمك يوم: 18 جوان1936م. وفي 03 أوت إنطلقت حركة إضرابية أخرى في مناجم الونشريس وكان عدد المضربين 400 عامل[1]؛ ردت السلطات الإستعمارية بشكل عنيف، حيث إستعانت بفرقة من القناصين السينغاليين مكونة من 100 جندي لمواجهة 6 إلى 7 آلاف عامل[2].

أما في عمالة قسنطينة فقد أضرب حمالي موانئ بجاية يوم: 15 جوان 1936م لتتوسع إلى موانئ أخرى، فقد بلغ عدد الإضرابات 09 إضرابا. في حين سجلت 06 إضرابات في قسنطينة وسكيكدة و05 في عنابة و20 في جيجل[3] وواحد في قالمة، وطال أمد هذه الإضرابات في قطاع البناء، كما أن بعضها خرج فيها الوضع عن السيطرة ووصل لحد إطلاق النار على المضربين، مثال ذلك ما حدث في 25 جوان 1936م بمقر الشركة الإفريقية للخشب، عندما قام حوالي 250 عامل من أصل 550 مضربا وأغلبهم من الأهالي؛ برشق أعوان الشرطة بهدف إحتلال المصنع، فكان رد الشرطة إطلاق النار وجرح الكثير من العمال وأسر البعض الآخر بتهمة عرقلة حق العمل وممارسة العنف[4].

لقد أصبح نضال العمال الجزائريين في هذه الفترة أكثر جرأة وتحدي من ذي قبل، لمواجهته الآلة العسكرية الفرنسية التي تعمل على الحد من نشاطه النقابي. ففي فيفري 1937م أطلق الرماة السنيغاليين النار على المضربين في جيجل، وتعرض 37 مضرب لعقوبة السجن من 15 يوم إلى شهرين[5].

تكررت الإضرابات في صيف 1936م إلى خريف عام 1939م، وقد نجحت (CGT) بقوة وذلك بإعلانها عن 40 إلى 50000 منخرط في عام 1937م في منطقة الجزائر العاصمة و 30 إلى 45000 في المنطقة الوهرانية، و أكثر من 30000 في مقاطعة قسنطينة، والمجموع يقترب من 100000 منخرط، شمل المنخرطين الجزائريين و الأوربيين على حد سواء بنسبة 40% من المنخرطين في النقابات من جهة، وجهة ثانية فإن أغلب المنخرطين عام 1936 هم في الغالب ينتمون للقطاع العام، إلا أنه عام 1937م إكتسح القطاع الخاص بفضل إنضمام عمال البناء إلى النقابات[6].

---

1 - la dépêche algérienne : 18 juin 1936.

2 - Op-cit: 05 aout 1936.

3 - إضراب 600 عامل بمصنع الفرنان (الفلين)، بجيجل بتاريخ: 15 جانفي 1937م. أنظر: جريدة النجاح: ع1947، 15 فيفري 1937م، ص02.

4 - محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830– 1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص ص 164- : 165.

5 - Choukroun JACQUE :Op-cit, p38.

6 - René GALLISSOT : **le Maghreb de traverse**, Op-cit, pp103 – 104.

إذن فقد تميز النضال النقابي الإجتماعي في هذه الفترة بتصاعد موجة الإضرابات التي عمت أرجاء البلاد وفي جميع المدن الجزائرية، حيث كانت مبعث قلق لدى السلطات الفرنسية وبالأخص الكولون، لأن هذه الإضرابات قد إمتدت إلى القطاع الزراعي. وكمثال نموذجي لهذه الإضرابات التي تعد نضالا جديدا إمتد إلى منطقة الغرب بوهران التي تشهد نزاعات عمالية من قبل.كل هذا في رأينا يدل على النضج الكبير للطبقة العاملة الجزائرية بالقطاع الوهراني وإهتمامها بالعمل النقابي مشكلة قاعدة شعبية نقابية في المستعمرة، الأمر الذي سمح بوصول عمال جزائريون إلى مناصب قيادية نقابية مثل السيد " بومليك قدور"، عضو في لجنة المراقبة لنقابة عمال السكك والحديد بغليزان في جانفي1937م، و" براق حبيب" مستشار بلدي تم إنتخابه في 19جوان 1936م أمينا عاما للمالية في نقابة عمال قصّابات مدينة وهران، و" بيومي بشير" الذي إنتخبته الجمعية العامة في 08 جانفي 1936م مندوبا لعمال نقابة الخدمات العمومية والصحة في مستغانم، و"بوخلادة جيلالي" الذي إنتخب أمينا للمالية في نقابة العمال الزراعيين وقطاع البناء في 16 جانفي 1936م بسفيزف[1]. وهذه صورة عامة عن الإضرابات التي تمت خلال عام 1936م[2]:

التاريـــخ	عدد المؤسسات التي مسها الإضراب	عدد المضربين
1936.06.17	17	350
1936.06.18	08	870
1936.06.19	08	1665
1936.06.20	15	2029
1936.06.21	--	--
1936.06.22	112	5496
1936.06.23	145	6391
1936.06.24	154	7195
1936.06.25	192	7643
1936.06.26	230	8160
193606.27	253	8257

1 - A.W.O: movements syndicaux 1939, Boitte N°4026, serie 17

– نقلا عن: قنانش محمد: **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929– 1939م**، المرجع السابق، ص83.

2 – الصوفي فؤاد: **حركة إضرابات 1936م في منطقة وهران**، ع 03، أبحاث الندوة العلمية الثانية من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م، ص ص309- 310.

لقد تعددت الإضرابات وتنوعت أسبابها وظروفها، وهذا الجدول يعطينا فكرة عن الإضرابات التي قامت من أجل العمل و ظروفه [1]:

ظروف العمل	1936– 1939م
المــــدة	17
الراحة الأسبوعية	02
تنظيم المؤسسة والإتفاق الجماعي	17
المهام أو المسؤوليات	02
المجمـــــوع	24

مقارنة بالجدول السابق، نلاحظ أنه هناك تطور في المطالب، لتشمل أمور التنظيم وتبني لغة الحوار والمساومة من أجل تحقيق أهداف الطبقة العاملة، ومرد هذا بعض التسهيلات التي قدمتها الجبهة الشعبية بعد وصولها للحكم. ولعل هذه التسهيلات ساعدت أيضا العمال الجزائريون على تنامي الوعي العمالي لديهم، وتطور قدراتهم السياسية خاصة في مجال العمل. والجدول التالي يبن بعض مظاهر هذا التطور والتنوع في المطالب [2]:

سـبب الإضــراب	1936– 1939م
الإعتراف بالنقابات	06
طرد النقابيين من العمل	08
إضرابات تضامنية	04
إضرابات سياسية	04
صراعات بين النقابات	02
المجموع	24

لقد أصبح العامل الجزائري أكثر وعي من خلال أسلوبه النضالي المعبر عن تضامنه ووعيه السياسي والصراع النقابي وحقه في ممارسة العمل النقابي.

وبحلول عام 1938م أصبحب الحركة النقابية قوية في هذه الفترة غير أنها سارت ضد التيار الذي رسمته في البداية، فـ(CGT) تنظم إضرابا عام كبير في 30 نوفمبر 1938م، وبالرغم من مشاركة الآلاف في هذا الإضراب إلا أنه إعتبر حالة من الفشل بالنسبة للنقابيين، حيث لم يشارك فيه العديد من التعاونيات. ولعل من أهم أسباب

1 – زبيري حسين: المرجع السابق، ص ص 175– 176.

2 – المرجع نفسه، ص ص 176– 177.

هذا الفشل، القمع والإعتقال الذي تعرض له النقابيين، مثال ذلك إضراب عمال المناجم في تنس ودوبري بداية عام 1939م الذي قوبل بالقمع، وهو ما جعل النقابة تفقد قدرتها على التنظيم والتجنيد بسبب التجنيد العسكري والإعتقالات التحفظية. أما في الجزائر فقد إتسم الوضع بالإحباط، حيث رضي بعض النقابيين بهذا الوضع، بينما رفضه البعض الآخر فتعرضوا بذلك للقمع والإعتقال[1].

أما فيما يخص القطاع الفلاحي فقد كانت وضعيته قبل سنة 1936م مبعثرة هنا وهناك على بعض المراكز الفلاحية، وعليه رأى بعض مناضلي الكونفدرالية للشغل (CGT) المحسوبين على التيار الشيوعي ضرورة تنظيم هذه الفئة العمالية لتقوية الكونفدرالية وتحقيق مكاسبها. ويقول في هذا الشأن عمار أوزقان:« **لم أنسى أفق التحرر الوطني الذي جعلناه تكتيكيا في المرتبة الثانية من حيث الأولويات، ولهذا إعتبرنا مسألة تنظيم عمال القطاع الفلاحي كمبدأ للكفاح الإيديولوجي: لا إنتصار نهائي على الخبز وعلى الديمقراطية وعلى الأرض، لا يمكن تحطيم الفاشية – وبعدها القضاء على النظام الإستعماري – بدون تعبئة الطبقة السياسية المتمثلة في بروليتاريا الأرياف والفلاحين الفقراء**»[2]. والملاحظ هنا أن الإضرابات الفلاحية عن العمل قد مست فقط مزارع الكولون الأوربيين، و لم تمس باقي الممتلكات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين، وهذا فيه مدعى للإعتقاد بأن هذه الإضرابات كان لها طابع وطني، وأنها جاءت كرد فعل ضد سياسة التعمير والإستيطان الفرنسية[3]. ولعل تهافت الفلاحين في دفع الإشتراكات وشراء بطاقات الإنخراط من لدن ممثلي الفروع النقابية وخاصة سنة 1937م، رغبة منهم في التخلص من ظلم الكولون[4] من جهة، ومن جهة أخرى الأهمية التي حضي بها الفلاحين من طرف إتحاد عمالة الجزائر، من خلال عقده ليوم عمل خاص بهم وقد تضمن 22 إجتماعا في منطقة الجزائر ونواحيها بتاريخ: 25 جويلية 1937م، شارك فيه الآلاف من الجزائريين، و النتيجة حسب جريدة الجزائر العاملة، زيادة عدد المنخرطين الفلاحين بحوالي 3 آلاف منخرط في النقابة بعد هذا اليوم[5]. وفي كل هذا دلالة على تطور الفكر العمالي لدى الحركة العمالية الجزائرية.

6.2.العمال الجزائريين محل إستقطاب وإهتمام النقابات:

في الواقع أن الحركة النقابية بين سنوات 1934م و1939م كانت مرحلة إنتقالية نحو تأسيس نقابة جزائرية، حيث إنصب إهتمام الحركة النقابية نحو توسيع القاعدة النقابية وتكوين إطارات نقابية، وكذا تنظيم وربط العديد من الفروع النقابية بالجزائر، بعد ظهور المهن الجديدة [6].

1 - Choukroun JACQUE :Op-cit, p39.

2 - Amar OUZGANE: **Le PCA au service des populations d'algerie**, Rapport à la conférence des 23 et 24 Septembre 1944, édition liberté, alger, (s.a), p94.

3 – بن داهة عدة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962م**، ج02، المرجع السابق، ص 205.

4 – المرجع نفسه، ص ص 197– 198.

5 - Choukroun JACQUE :Op-cit, p38.

6 - Ibid, pp42-43.

من ما ميز هذه الفترة ولاسيما الجانب الإجتماعي هو توحيد الكونفدرالية العامة للشغل في عام 1936م، والتي كان لها دور الوسيط في خضم الحراك السياسي لهذه السنة، الذي تمثل في التنسيق بين نشاط المنظمات الأوربية والجزائرية، لأنها كانت تضم بداخلها تشكيلات الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي[1].

نسجل في الفترة مابين عامي 1936 و1938م، تحول عميق في يخص هذا الجانب، فبعد أن كانت النقابات العمالية في بداية القرن العشرين لا تضم سوى بضعة آلاف من المنتسبين أصبحت عام 1938م تضم في الإتحادات الإقليمية الثلاثة لـ (CGT) حوالي 120 ألف منتسب، كما رافق ذلك تغير جذري في تمركز الحركة النقابية على المستويين المهني والجغرافي على حد سواء[2].

ونشير هنا أن طبيعة علاقة هذه الإتحادات بالعمال الجزائريين كانت مرتبطة بتوجه النقابيين، حيث يغلب التوجه الإصلاحي في كل من عمالة وهران وقسنطينة المناف للوطنية. أما إتحاد عمالة الجزائر فكان أكثر قرب من التيار الوطني بسبب وجود يد عاملة كثيرة وخلفية قديمة للنشاط النقابي منذ سنوات 1924- 1925م من جهة، و اتجاهه الثوري من جهة ثانية[3].

وحسب جريدة" الجزائر العاملة" (L'Algérie Ouvrière) نسجل أن عدد المنتسبين في جانفي 1936م حوالي 6000 عامل وفي جوان من نفس العام كان عدد العمال 40000 عامل، وفي أفريل 1937م بلغ 50.000 عامل يترواح عدد المنتسبين بين 13.000 إلى 15.000 منتسب في ديسمبر 1937م، بين 19.000 إلى 23.000 منتسب في ديسمبر 1938م. وهذا في الإتحاد الجهوي لمدينة الجزائر وحدها، أما في وهران فهو كالتالي:

من 3 آلاف إلى 4 آلاف في جانفي 1936م، وفي حدود 20.000 في ديسمبر 1936م، وكذلك 30.000 منتسب في جوان 1937م، و45.000 منتسب في بداية 1938م.

أما في مجموع الجزائر فكان هناك 12.000 منتسب في جانفي 1936م، و65.000 منتسب في جانفي 1937م، و90.000 منتسب في جوان 1937م، و120.000 منتسب في جانفي 1938م.

وبهذا نلاحظ أن عدد النقابيين خلال عامين تضاعف بصورة ملحوظة، ومس الإتحادات الجهوية الثلاثة في الجزائر. كما نسجل إرتفاع في نسبة النقابيين الجزائريين إلى حدود 40- 50 % عام 1938م، بعد أن كانت أقل من 1% من العمال عام 1914م، وأقل من 10% حتى عام 1930م[4].

---

1 - خلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص 32.

2 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص ص 332- 335

3 - Choukroun JACQUE :Op-cit, p41.

4 - عبد العزيز وطبان: مرجع سابق، ص ص 332-335. أنظر أيضا:

- Choukroun JACQUE: Op-cit, 1972, p29.

كما أن هذا التغيير لم يشمل عدد المنخرطين فقط في عهد الجبهة الشعبية، بل إمتد إلى مجالات أخرى كالتكوين ونوعية الإطارات، كما كان مرتبطا بمفهوم الأمة لدى النقابات، فكيف ذلك؟

إن مسألة توحيد الـ(CGT)، تسبب في تأخير ظهور نقابة جزائرية، رغم وجود علاقات طيبة مع الوطنيين، كذلك حال الحركة النقابية في منطقة الجزائر، التي حافظت على علاقاتها الطيبة مع التنظيمات الوطنية، لكنها ذات طابع رسمي. والـ(CGT) لها علاقات مع الجبهة الشعبية لأنها جزء منها، وخارج هذا الإطار فالنقابات ليست لها علاقات مع التشكيلات السياسية.

من جهة أخرى، مناضلوا (SFIO) و(PCA) و(PPA) هم أعضاء في الـ(CGT)، ومن خلال هؤلاء المناضلين، يمكن للسياسة أن يكون لها دور، مع الإشارة إلى أن الوطنيين لم يكن لهم تيار مميز أو ذو ثقل داخل النقابات، وكانوا يصوتون دوما مع الثوريين الـ(CGTU).

شكل مفهوم الأمة جدلا سياسيا بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري، وظلت الإتهامات متبادلة كلما سنحت الفرصة بذلك. كذلك الحال بالنسبة لـ (CGT) التي إتهمت من طرف النجم بتوقيف العمل لتشغيل الحمليين في الموانيء، وأصبحت هذه الأخيرة ساحة للمعركة بين مناضلي (PPA) والحزب الشيوعي الجزائري، رغم مشاركة الـ(CGT) في الإحتجاجات ضد قرار المنع الذي طال النجم في جانفي 1937م، وضد إعتقال "مصالي الحاج" في أوت 1937م.

نسجل كذلك موقف إتحاد عمالة الجزائر ذو التوجه الثوري، الذي قام بحملة كبيرة من أجل إطلاق سراح "الطيب العقبي" المتهم بإغتيال مفتي مدينة الجزائر، ونشير هنا أن علاقة العمال بالإتحادات تختلف بإختلاف توجه النقابيين أنفسهم. فالثوريون في مفهومهم للأمة لايعتبرون إستقلال الجزائر عن فرنسا بمثابة القطيعة النهائية، ومفهومهم تطور نحو جمهورية شعبية جزائرية في علاقات مع الجبهة الشعبية الفرنسية، وعليه يمكن القول إن الثوريين وتصورهم للأمة يتقاطع مع الأفكار المدافع عنها من طرف الشيوعيين والمصاليين والعلماء.

أما بالنسبة للإصلاحيين فيرون في إدماج الجزائر هو الحل الأنسب، ويعتبر مشروع "بلوم فيوليت" في نظرهم بداية العبور المتدرج نحو المواطنة الفرنسية، وعلى ما يبدو بأن الأفكار الإصلاحية هذه قد إستمدت من طروحات الليبراليين ومن أفكار فيدرالية المنتخبين المسلمين، فتجربة الوحدة القصيرة للمؤتمر الإسلامي أَوحت للنقابيين بأفكار ذات وهم، بأنه يمكن تأسيس فكرة الجزائر المستقلة ذاتيا في إطار الجبهة الشعبية [1].

وفي الأخير تبقى النصوص النقابية فيما يخص المسألة الوطنية نصوص عامة، يتكلمون كثيرا عن المساواة الإقتصادية والإجتماعية لكن دون الإشارة إلى وسائل تحقيق ذلك. وعليه أصبح مفهوم الإستقلال أكثر غموضا في الحركة النقابية خلال هذه الفترة.

---

1 - Choukroun JACQUE: Op-cit, p41.

7.2.تزايد عدد الفروع النقابية بالمستعمرة الجزائر:

تزايد عدد النقابات بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم، ومثال ذلك، شهد الغرب الجزائري ولأول مرة ميلاد ثلاث فروع نقابية فلاحية: الفرع النقابي لحمام بوحجر وعلى رأسه المناضل الشيوعي" سماحي نعيمي"، والفرع النقابي "لسفيز.ف" (mercier le combe)، وفرع سيدي بلعباس [1]. فقبل حلول شهر جوان 1936م حتى بلغت الفروع النقابية للفلاحين ولعمال الأرض معظم المدن. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدولين التاليين:

الجدول الأول: الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936م[2].

المـــــدن	عدد الفروع النقابية
وهران	29
مستغانم	02
سيدي بلعباس	01
تلمسان	01
سعيدة	01
بني صاف	01
المجموع	**35**

الجدول الثاني: الفروع النقابية التي نشأت بعد جوان 1963م [3]:

المـــــدن	عدد الفروع النقابية
وهران	31
حمام بوحجر	01
سيدي بلعباس	06
تلمسان	08
عين تموشنت	02
باريغو (المحمدية)	02
تيارت	02
غليزان	02

1 – بن داهة عدة: المرجع السابق، ص 197.

2- المرجع نفسه، ص 201.

3 – نفسه، ص201.

01	آرزيو
01	بوحنيفية
56	المجموع

يتضح من خلال الجدولين أن مجموع عدد الفروع النقابية بعد جوان 1936م تزايد أكثر من ذي قبل في مدن في مدن القطاع الوهراني، وهذا فيه دلالة على سعي العمال الجزائريين لإنشاء نقابات وطنية بهدف الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين [1]. وذلك من خلال تسجيل حضورها في مختلف المؤتمرات (مؤتمر 1936م ومؤتمر 1938م)، ونشير هنا أن هذه الفروع تتشكل مما يلي:

- من 10 آلاف منخرط من فيدرالية السكك الحديدية.
- من 10 إلى 11 ألف منخرط من فيدرالية الموانئ والحمالين.
- من 4 آلاف إلى 5 آلاف منخرط في فيدرالية التعليم.
- من 3 آلاف إلى 4 آلاف منخرط في فيدرالية (seus sole).
- من ألفين إلى 3 آلاف منخرط في نقابة الغاز والكهرباء.
- حوالي 3 آلاف منخرط في فيدرالية الترومواي والنقل.

والملاحظ من كل هذا هو تطور النشاط الصناعي، أما فيما يتعلق بعدد المنخرطين في (CGT)، فقد بلغ 120 ألف منخرط يمثل فيها العمال الجزائريون ما نسبته 50% من منخرطيها، وهذا بفضل النشاط النقابي لنقابة الحمالين وعمال البناء، حيث شكل انتشار وتوسع نقابة الحمالين بمثابة حدث جديد يدل على تطور الحركة العمالية والنقابية في سنوات الجبهة الشعبية. حيث نسجل في هذه الفترة ظهور فروع نقابية جديدة للحمالين في كل من الموانئ التالية: نيمور (الغزوات)، وهران، آرزيو، مستغانم، تنس، الجزائر، بجاية، جيجل، القل، سكيكدة، عنابة [2]. ما أدى إلى انخراط الجزائريين بشكل كبير في هذه النقابة – الحمالين–ونقابة السكك بنسبة 80 و90% [3]، ومعنى هذا أن الحركة النقابية بدأت تتأقلم مع الواقع الجزائري.

في الأخير يمكن القول بأن فترة الجبهة الشعبية فترة نمو الحركة النقابية، حيث تبقى رغم ضعفها في التفكير، إلا أنها تشكل النواة الأولى لميلاد نقابة جماهيرية جزائرية.

1 – الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، ج01، ص ص 198- 200.

2 - Choukroun JACQUE :Op-cit, p30.

3 - Ibid, p43.

الخلاصـة:

في الأخير يمكن القول بأن الحركة العمالية الجزائرية تشكلت بالمهجر، نتيجة لظروف وعوامل عدة، أهمها انعكاسات الحرب العالمية الأولى على المجندين الجزائريين، وكذا هجرة الأهالي نحو فرنسا، من جهة أخرى تطور العمل المأجور إلى عمل عمومي.

تعود الأسباب الجوهرية لتزايد حدة النضال النقابي للعمال الجزائريين من خلال الإضرابات والإحتجاجات في هذه الفترة إلى جملة من الأسباب، كالانخفاض الأجور، تجاوزات الكولون واستبدادهم ضد اليد العاملة الفلاحية الجزائرية، المعاملة العنصرية للإدارة الفرنسية وعدم إنصافها لعمال الأرض، ووقوفها إلى جانب الأوربيين والفرنسيين.

ساهمت هذه الإضرابات في تغلغل النقابات داخل الأرياف على مستوى العمالات الثلاثة، وساهمت أيضا في كسر الحاجز الإيديولوجي والسياسي ما بين العمال الجزائريين والأوربيين باعتبارهم مشاركين كلهم في هذه الإضرابات، وتعرضوا جميعا ودون تمييز للإضطهاد، كما سمحت هذه الإضرابات لبعض الجزائريين للوصول إلى مناصب مسؤولية داخل الحركة النقابية بعد تساهل الجبهة الشعبية في تطبيق قانون الأنديجينا.

أدى انخراط الفلاحين والعمال الزراعيين في الفروع النقابية للعمال الزراعيين تحت تأطير (CGT)، إلى ازدياد الإدارة الفرنسية تخوفا، فاتخذت لأجل هذا إجراءات لمراقبة مسؤولي الفروع النقابية.

كان للصراع الإيديولوجي بين النقابات الفرنسية (CGT) و (CGTU) في استقطاب اليد العاملة الجزائرية-الزراعية والفلاحية-ونمو النشاط الشيوعي في هذه الفترة (1936-1939م)؛ الأثر في الإخلال بالحالة النفسية والاجتماعية والإقتصادية لسكان القرى والمداشر.

التحلي بروح التضامن والدفاع عن المصالح العمال بين الطبقة العاملة الجزائرية والتعبير عنها من خلال القيام بالإضرابات المساندة مثال ذلك؛ إضراب عمال معاصر الزيت والعنب في مدينتي مستغانم ومزغران، تضامنا مع عمال مستغانم الذين توقفوا عن العمل.

كذلك نمو الوعي الوطني لدى العمال الجزائريين وخاصة منهم المزارعين والفلاحين، وهذا ما نلاحظه من خلال الإضرابات الفلاحية التي مست فقط مزارع الكولون الأوربيين، ولم تمس باقي الممتلكات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين.

تزايد عدد الفروع النقابية خلال هذه الفترة (الجبهة الشعبية) مقارنة بسنوات السابقة لعام 1936م وخاصة في القطاع الفلاحي والزراعي.

تزايد نسبة المشاركة النقابية للعمال الجزائريين خاصة في سنوات 1936- 1938م، وخاصة في قطاع البناء و صفوف الكونفدرالية العامة للعمل الموحدة (CGTU) لطابعها الثوري.

تزايد حدة الصراع والدعاية النقابية بين (CGT) ذات التوجه الإصلاحي و (CGTU) ذات التوجه الثوري، من أجل استقطاب أكبر عدد من العمال الجزائريين، حيث استغل الجزائريون هذا التنافس في نضالهم النقابي.

لقد أصبحت النقابة الجزائرية بحق حركة اجتماعية حقيقية تساهم في تكوين وعي طبقي للطبقة العاملة الجزائرية الحديثة، وأصبحت في نضالها ضد الاستغلال البورجوازي تحدوها، الروح الوطنية على عكس الحركات النقابية الأوربية التي ظهرت كنتيجة حتمية لضغط وهيمنة رجال الصناعة، وليس المعنى؛ أنه لم يكن لها هدف لتحقيق المكاسب والحقوق، بل نجدها قد عملت على ربط هذه الأهداف، بالنضال الوطني، ومحاربة الاستعمار في إطار استرجاع الإستقلال الوطني. كما شكلت الفروع النقابية في هذه السنوات جيلا جديدا من المناضلين الذين سيلعبون دورا هاما بعد 1945م.

سياسيا تعد فترة حكم الجبهة الشعبية فترة حاسمة في التاريخ الإصلاحي، أبانت عن عجز اليسار الفرنسي عن تجسيد مطالب المؤتمر الإسلامي لحل المشكلة الجزائرية في إطار سياسة الإدماج الفرنسية المعلنة من خلال مشروع "بلوم-فيوليت". وبما أن نجم شمال إفريقيا كان وحده من تولى مسألة الدفاع عن المسألة الوطنية (الاستقلال)، فقد كان مستهدفا وتعرض الحزب وزعمائه إلى القمع السياسي والعسكري من طرف الإدارة وكذا الرأي العام الأوربي، وحتى الإصلاحيين المسلمين. فكان هذا مبررا كافيا لإقدام الجبهة الشعبية على حل النجم، غير أن هذا الأخير ولد من جديد فكرا ومنهجا وأملا للشبان والعمال الجزائريين، تحت إسم حزب الشعب الجزائري عشية الحرب العالمية الثانية.



الفصل الرابع

فهرس الفصل الرابع: نضال الحركة العمالية الجزائرية والمسألة الوطنية 1939-1950م

تمهيــــد:

لقد حاولنا في الفصل السابق أن نتعرف على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في بروز الحركة العمالية الجزائرية بالمهجر، وعلاقتها بمختلف التنظيمات النقابية والأحزاب السياسية الناشطة آنذاك، كما وقفنا أيضا على طبيعة نشاطها النقابي وتطوره ولاسيما خلال مرحلة حكم الجبهة الشعبية الفرنسية (1936-1939م).

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على مرحلة ثانية من مراحل نضال الحركة العمالية الجزائرية في الفترة ما بين (1939-1950م)، في ظل معطيات وأحداث تاريخية مفصلية جديدة، أهمها اندلاع الحرب العالمية الثانية وانهزام فرنسا، ونزول الحلفاء بالجزائر، وأحداث مجازر 08 ماي 1945م، والصراع الدولي المحتدم بين المعسكرين الشرقي والغربي بقيادة كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وأثاره على توجهات العمل النقابي.

ولمعالجة أفكار هذا الفصل ينبغي علينا أن نجيب على بعض الأسئلة؛ نراها ضرورية لفهم وتتبع مسار الحركة العمالية النقابية في هذه الفترة، وهي كالتالي:

1. كيف هي طبيعة الأوضاع العامة في الجزائر؟
2. وكيف انعكس هذه الوضع على العمال الجزائريون؟
3. ما هو واقع الحركة النقابية والسياسية خلال هذه الحرب؟
4. كيف واجهت السلطات الفرنسية مطالب الحركة العمالية والأحزاب السياسية والمجتمع الجزائري؟

ما هو موقف الأحزاب والنقابات والعمال والشعب الجزائري من مجازر الثامن ماي 1945م؟ وكيف كان رد العمال والحركة الوطنية عليها؟

5. وما موقف الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية من المسألة الوطنية؟
6. ما طبيعة النضال خلال هذه الفترة في خضم هذه المعطيات والمتغيرات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية؟
7. كيف هي العلاقة بين الحركة العمالية النقابية والحركة الوطنية الجزائرية؟
8. كيف كانت البدايات الأولى لتبلور فكرة إنشاء مركزية نقابة جزائرية في أوساط الحركة الوطنية الجزائرية؟

I. الجزائر أمام إقتصادية الحرب العالمية الثانية 1939–1950م:

لم تكن الأوضاع مرضية عشية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية 1945م، لعدم وجود برنامج شامل حقيقي لكل المستويات، يتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للأهالي [1]. فقد عاش المجتمع الجزائري ظروف صعبة للغاية في هذه الفترة، بعدما تعرض قبلها إلى الاضطهاد وسلب الحقوق، واستنزاف معظم خيراته في عهد الجبهة الشعبية [2]. ولأن فرنسا كانت ساحة لهذه الحرب، فقد عرفت الجزائر تراجعًا كبيرًا لأنشطة مختلف المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية وقمع عنيف مس الوطنيين والعمال على حد سواء[3]، تراجعاً كان له أثرًا سلبيًا أيضا على مجمل طبقات المجتمع الجزائري، حيث عاش المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1940م و 1945م فترة صعبة جدًا، فالأوضاع تزداد خطورة يوما بعد يوم، جراء تبعات هذه الحرب، من بؤس ومجاعة أصابا القرى و المدن، فأصبحت بذلك أجساد الأهالي عبارة عن هياكل عظمية تجوب المسالك القروية مرتدية خرقا بالية، لم يكن في وسعها الحصول على غذاء أو لباس يلق بها[4].

1. إقتـــــصاديا:

لقد شكلت الزراعة المورد الوحيد لأكثر من 78% من السكان الأهالي، ذلك أن الغالبية العظمى من منهم ريفيون، حسب ما جاء في دراسة لعام 1948م. فدراسة تطور زراعة الحبوب وتربية المواشي خلال سنوات الحرب وما بعدها، يكشفان عن حقيقة مرة، بانخفاض متوسط إنتاج الحبوب من 1906 مق بين عامي 1901و 1910م إلى 14 مق بين عامي 1941 و 1948م. وبهذا أصبح نصيب كل فرد جزائري من الحبوب لا يتعدى ثلاث قناطير، بمعنى نصف ما كان عليه أواخر القرن19م. كما انخفض أيضا مردود الهكتار الواحد من 6 قناطير بين عامي 1905م و 1914م إلى 4.6 قنطار بين عامي 1945م و 1954م[5].

من جهة أخرى لم تكن تربية المواشي على أحسن حال، حيث شهدت هي الأخرى إنخفاضا مريعا، بعد تناقص تعداد الأغنام والماعز من 6.406.000 رأس عام 1939م إلى 2.053.000 رأس عام 1946م. الأمر الذي أدى إلى خراب الفلاحين الصغار من المزارعين والرعاة، فأصبحوا بذلك في عداد البروليتاريا الزراعية التي

---

1 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939–1951م**، تر: أمحمد بن البار، ج02، دار الامة، الجزائر، 2011م، ص 1055.

2 - Revue socialiste : **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier**, op-cite, p14.

3-Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**,Op-cit, p203.

4 – عمر بوداود: **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني – مذكرات مناضل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص19.

5 – مصطفى سعداوي: **المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009م، ص 27.

فقدت أراضيها وقطعانها، ولا تحصل على قوت يومها إلا ببيع قوة عملها مقابل أجور بخسة، فهي بذلك على حافة المجاعة.

بلغ عدد هؤلاء المزارعين والرعاة خلال هذه الفترة بحوالي 3 ملايين حسب الإحصائيات الرسمية، ومما لا شك فيه أن سبب الحالة التي وصلوا إليها؛ السياسة الاستيطانية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية كما ذكرنا في فصل الأول، والمتمثلة على الخصوص في مصادرة الأراضي وسن القوانين والمراسيم التعسفية [1]. غير أن ما كان من الحرب العالمية الثانية من مضاعفات زاد الطين بلة (سيتم التطرق لهذا لاحقا).

تزداد الوضعية قسوة ومرارة بعد أن ضاعفت الحرب من ندرة المواد الأولية (السكر، البن، الصابون، الشاي، البنزين والبترول)، وعلى هذا نلاحظ إرتفاع شامل للأسعار في عام 1939م، كما زاد الأوضاع تفاقما عام 1940م العجز المسجل في المحاصيل مما أدى إلى سوء التغذية. والجدول التالي يبين لنا إنخفاظ الإنتاج الفلاحي الملحوظ والكبير بين عامي 1939 و1942م:

السنة	الحبوب	القمح الصلب
1939	16.9 مق	7.6 مق
1942	7.9مق	4.7 مق

ومن الأمور التي زادت الوضع سوء ارتفاع حجم المواد المصدرة إلى فرنسا، تلك الصادرات الموجهة لفرنسا وقوى المحور التي أضعفت المخزون التجاري في الجزائر، فقد أرسل 1.821.548 ق من القمح الصلب إلى فرنسا عام 1941م، ولم تبلغ محاصيل الحبوب في عام 1942م سوى 11.2 م ق، مقابل 22.7 م ق في عام 1939م و 20 م ق في عام 1941م [2]. أما البقول فقد ارتفع حجمها إلى 522600 قنطار سنوات 1940–1941م، بعد ما كان 39 ألف قنطار سنوات 1938–1939م [3].

ونتيجة لهذا الوضع لجأت الإدارة الفرنسية إلى تقنين التوزيع الخاص بالمواد الغذائية الأساسية، حيث خصص لكل فرد جزائري 250غ من القمح في اليوم. أما في الأرياف فقد أصبح لكل فرد 4.5كلغ في الشهر بدل 7.5 كلغ، مع أن عملية التوزيع لم تكن منظمة ولا دائمة [4]. مثال ذلك مادة الصابون التي كانت تمنح فقط لعمال

1 – مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص ص 27–28.

2 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص ص879–880.

Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919– 1954**, Op-ci, p224.

4 - Revue socialiste: **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier**, op-cite, p14.

المؤسسات الصناعية الذين يزاولون الأعمال الوسخة، دون موظفي المكاتب [1]. كذلك الحال نفسه مع مادة الفارينة التي اقتصر تزويدها على الخبازين وصانعي مواد الحمية دون عامة الشعب [2].

كما سمحت هذه الوضعية بظهور نظام البطاقات أو "البون" (le bon) الخاصة بالتموين الغذائي والألبسة والمنتوجات الضرورية الأخرى مع انتشار السوق السوداء بشكل كبير [3]، مما أدى إلى زيادة ثروة بعض الفئات على حساب فئات أخرى وبطرق غير شرعية. نجم عن كل هذا إرتفعاع أسعار بعض المواد الرئيسية كما هو مبين في الجدول التالي:

المواد	1939	1942
الخبز (كلغ)	3.10 ف	3.70 ف
الفرينة (كلغ)	3.65 ف	3.8 ف
الزيت (لتر)	6.00 ف	17.00 ف
اللحم (كلغ)	15.30 ف	23.60 ف

حيث نلاحظ أيضا أن الارتفاع قد مس المنتوجات التي لها محصول جيد مثل الزيت والمواشي [4].

من جهة أخرى ارتفع مستوى تصدير الحمضيات نحو فرنسا بداعي تموينها بسبب تبعات الحرب والظروف الاقتصادية، وضمان تموين فرنسا بين عامي 1940-1942م، حيث تم تصدير 522600 ألف قنطار مقابل 39000 ألف قنطار بين عامي 1938-1939م [5].

---

1 - AOM 1K135/A : correspondance du gouverneur général d'Algérie destinée au directeur départemental du ravitaillement général en date du 24 juillet 1945.

- نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830- 1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 214.

2 - AOM1K135/A, Avis à la presse du général d'armée et gouverneur général de l'Algérie en date du 16 février 1944.

- نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830- 1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 215.

3 - Merad BOUDIA BACHIR : **Témoignage sur le mouvement ouvrier d'Algérie- historique des événements de l'année 1950**, travaux du premier séminaire national des membres correspondants du centre national d'études historiques, MAJALLAT , p72.

4 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**, Op-cit , p224.

5 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**, Op-cit , p224.

إن الشاهد من كل هذا أن الإدارة الاستعمارية اتخذت من المواد الغذائية وسيلة للضغط من أجل إرغام الأهالي على إتباع سياستها والخضوع لها [1]. السياسة التي تسببت للكثير من العائلات الجزائرية في المعاناة والمأساة وتعدد البطالة، وجعل كل من الطبقة العاملة، الحرفيين، التجار الصغار، الفلاحين وخاصة العمال الزراعيين؛ يكافحون بضراوة من أجل لقمة العيش وإعالة أبنائهم [2]. وكيف لا؟ ولقمة العيش أصبحت عنوانا ليوميات الأهالي، ولعل هذا البيان للحزب الشيوعي كمثال، يعطينا صورة أوضح عن هذه اليوميات، حيث جاء فيه: «**إن الحالة الغذائية في منطقة القبائل أضحت خطيرة، ففي دلس وفور ناشيونال وبني دوالة والصومعة وعزازقة، أصبح سكان الأرياف يقتاتون من النباتات والدرنات الغابية...وفي الصومام، تقوم العائلات بطحن التبن الذي كان يخلط بالفرينة لتحضير الكسرة، في حين كان ميسورو الحال يتناولون التين والتمر**» [3]. تزداد الوضعية تعقيدا عندما تمتد يد المستعمر إلى مصادرة كميات الخضر والفواكه الموجه للإستهلاك العائلي، بل أكثر من هذا، عندما امتدت هذه اليد لمصادرة كل شيء كان يحمله الضيوف عند زيارتهم لذويهم في العاصمة [4].

بعثت هذه الوضعية حالة من التذمر والاستياء كبيرين لدى الأهالي وأصحاب المؤسسات، وقد عبروا عن ذلك من خلال التجمعات والمظاهرات، مثال ذلك التجمع الذي أقيم بتاريخ: 17 أكتوبر 1944م، من طرف 400 إمرة تقريبا أمام دائرة البليدة للإحتجاج على تأخر المؤن الخاصة بشهر أكتوبر، والمطالبة برفع حصة الزيت إلى نصف لتر بدلا من الربع شهريا لكل فرد، ورفع حصة الخبز إلى 300غ للفرد يوميا بدلا من 215غ [5]. تجمعا آخر نظم من طرف إتحاد النساء الجزائريات و (CGT)، وفدرالية لجان الأحياء بتاريخ: 05 نوفمبر 1944م

---

1 -AOM 1K135/A : Avis à la presse du préfet d'Alger adressée général au directeur des service d'approvisionnement général en date du 20 juillet 1945.

– نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 215.

2 - Merad BOUDIA BACHIR : Op-cit, p72.

3 - AOM 1K135/A : Déclaration du parti communiste Algérien sous le titre : « Des céréales ou du pain ».

- نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 217.

4 - AOM 1K187: Lettre adressée par CHATAIGNEAU, gouvernement général de l'Algérie au préfet d'Alger le 01 avril 1945.

- نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 218.

5 - AOM 1K135/A : Rapport du commissaire principal BURTIN Simon au préfet d'Alger en date du 17 octobre 1944.

- نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830– 1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 218.

بمدينة الجزائر للتنديد بالسوق السوداء وللمطالبة بحل مشكل التموين [1]. كما كانت هناك شكاوى رفعت للسلطات الفرنسية، نذكر منها الشكوة التي قدمها صاحب مقهى جزائري متنقل، كان ينشط في أسواق باليسترو (الأخضرية) وذراع الميزان، إلى رئيس بلدية باليسترو حول موضوع تقليص كميات السكر والقهوة التي يزود بها، حيث جاء فيها مايلي: «**سيتجلى لك أنه لا يمكنني بهذه الكمية تحمل كل المصاريف المترتبة عن مهنتي وتلبية حاجيات أسرتي التي أصبح عبؤها ثقيلا في وقت تميز بارتفاع كبير لتكاليف العيش**».

أما في القطاع المنجمي فقد انخفض الإنتاج بثلثين عام 1942م مقارنة بعام 1938م، الأمر الذي أدى إلى تسريح الآلاف من العمال أضيفوا إلى الآلاف من البطالين من الحمالين والفلاحين، ففي عمالة الجزائر النقص في المواد الأولية بيّن، بالنسبة للصناعات المحلية (التعدين، الكهرباء، التعليب، الخشب، المعادن، الطباعة، عمال البناء...). وهذا ما جعل من إدارة السكك الحديدية تقوم في عدد القطارات نتيجة نقص مواد الطاقة (الفحم)، غير أنها ضاعفت العمل بعدد من العمال الجزائريين ولكن مقابل أجر ضعيف [2].

كان من الصعب على أي فرد خلال الفترة ما بين 1945م و1947م، الحصول على قنطارين من القمح أو الشعير سنويا، اللهم إذا كانت هناك غلة سنوية لا مثيل لها من حيث الإنتاج، والسبب في هذا ليس تجريد السكان من الأراضي بقدر ما هو تحويل هذه الأراضي الخصبة إلى مزارع للخمور بدلا من القمح والشعير، حيث بلغت مساحتها 450.000 هكتار، وبهذا اختل التوازن بين عدد السكان وحاجة الفرد للغذاء. ففي الفترة ما بين 1934م و1954م ارتفعت كمية المحاصيل الزراعية بمليونين من القنطارات فقط، بينما زاد عدد السكان في الفترة نفسها بما لا يقل عن ثلاثة ملايين نسمة [3].

لقد كان للحرب أثرها البيّن على العمال الجزائريين المتواجدين بفرنسا أو المهاجريين إليها، فبعد توقف معظم المصانع الفرنسية عن العمل نتيجة زحف الجيوش الألمانية على فرنسا؛ أمرت السلطات الألمانية بطرد ما لا يقل عن 16.000 عامل جزائري. ونتيجة لالتحاق العمال الفرنسيين بالجيش الفرنسي؛ قررت وزارة العمل الفرنسية شهر جانفي 1940م، إستدعاء عدد من العمال الجزائريين للقدوم إلى فرنسا كي يحلوا محل عمالها في المصانع. فقامت وزارة الدفاع من أجل ذلك بتوجيه نداء للعمال الجزائريين الذين سبق لهم العمل بمصانعها،

---

1 - AOM 1K135/A : Tract subversif.

- نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830– 1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 218.

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919– 1954**, Op-cit , p225.

3 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص131.

طالبتهم فيه؛ بالتوجه إلى فرنسا للعمل مكان الجنود الذين توجهوا إلى جبهات القتال، غير أن رجال المقاومة الفرنسية بالجزائر العاصمة رفضوا الاستجابة لنداء حكومة " فيشي" *الموالية للنازية، وتماطلوا في إرسال العدد المطلوب من العمال إبتداء من عام 1942م، بحجة عدم استطاعة المسؤولين الفرنسيين التوجه إلى المناطق الريفية لإحضار الشبان المطلوبين من طرف الحكومة، وأن أبناء الجزائر تعرضوا إلى وباء معدي، حال دون تلبية هذا النداء. وبالتالي نجحت الخطة واحتفظ رجال المقاومة الفرنسية بالطبقة الفرنسية الجزائرية العاملة واستغلوها في تكوين جيش التحرير الفرنسي [1].

رغم ما بذله المستعمر في سبيل إبقاء الجزائر متخلفة صناعيا وفلاحيا، إلا أنه ثمت هناك اهتمام من طرف الحركة الوطنية بالمجال الاقتصادي ولا سيما حزب الشعب الجزائري، الذي كان يسعى للمحافظة على مصالح الفلاحين وأصحاب الحرف الحرة. وهذا من خلال وضعه لمخطط تضمن مجموعة من الإجراءات بهدف النهوض بالمجال الاقتصادي، نذكر منها ما يلي [2]:

1. تخفيض الضرائب.
2. تأميم المصانع الأساسية.
3. فرض ضريبة تصاعدية مع ارتفاع الدخل.
4. العمل على تخفيض نسبة البطالة بتشجيع العمل في المصانع.
5. العمل على إلغاء قانون الاستيلاء على الأراضي وحث المواطنين على خدمة الأرض وذلك بتسجيل وتوفير وسائل استغلالها.
6. منع الربا وتقديم قروض للفلاحين والتجار.
7. تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع من المنافسة.

2. إجتماعـــــيا:

لم تكن الحالة الاجتماعية بأحسن حال ما دامت الوضعية الاقتصادية متدهورة، فقد عاش الأهالي ولا سيما العمال أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وما بعدها أوضاعا مزرية للغاية، نتناولها من خلال التطرق لأهم جوانبها:

1.2. البطالـــة:

كما رأينا سابقا فقد كان حلم المزارعين والرعاة نحو المدن الحصول على عمل، غير أن الواقع حول هذا الحلم إلى كابوس؛ عندما اكتشفوا أنهم فروا من مخالب البطالة في الريف ليقعوا بين أنيابها في المدينة، ولعل من أهم

1 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص139.

2 - محفوظ قداش ومحمد قنانش: **حزب الشعب الجزائري (P.P.A) 1937–1939م–وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، المرجع السابق، ص ص 33-34.

الأسباب الكامنة وراء هذه المأساة، النمو الديموغرافي السريع الذي يقابله تدهور إقتصادي شامل، وضعف القطاع الصناعي الذي قلل من فرص التشغيل كونه لم يوفر أكثر من 100 ألف منصب عمل للأهالي. من جهة أخرى ضعف التكوين لليد العاملة الاهلية بنسبة 90 %[1].

وعليه فإن الحرب العالمية الثانية كانت سببا فيما آل إليه المجتمع الجزائري، حيث جعلت من شبح البطالة ملازما للأهالي ملازمة الظل لصاحبه، فبعد إنتهائها توقفت الكثير من الأشغال التي كانت لها صلة بالجيش وعودة المجندين إلى الحياة المدنية، فنجم عن ذلك نقصان في عرض مناصب العمل وزيادة في طلبها. وكل هذا أدى إلى تحول الكثير من الفلاحين إلى قوات دعم للبروليتاريا الأهلية الرثة من عاطلين وماسحي الأحذية وحمالين وبائعي الجرائد والعقاقير...إلخ [2]، وانهار بذلك مستوى معيشة البروليتاريا الفلاحية، عبر عنه مدير شؤون الأهالي عام 1941م بقوله: «**على العامل الجزائري المياوم (أي الذي ليس له عمل قارّ) أن يشتغل عشرين يوما من أجل القوت المتواضع الذي كان يجمعه في عشرة أيام من قبل**» [3].

قدر عدد هؤلاء العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بـ 70.000 ألف نسمة، من خلال إحصائية أنجزت عام 1948م، حددت هذه الأخيرة عدد الأجراء الجزائريين والعاطلين عن العمل 312.834 شخص، ومجموع الأجراء من مختلف الفئات 243.554 شخص (منهم 128.733 من فئة العمال اليدويين الذين يضمون في صفوفهم عاطلين جزئيا عن العمل) [4].

من بين الأهداف التي تقف وراء هجرة العمال الجزائريون إلى فرنسا هي الهروب من شبح البطالة، الذي لازمهم من جهة، والحصول على عمل بديار الغربة من أجل تحصيل لقمة العيش من جهة ثانية. لكن الذي حدث أن الرأسمالية الفرنسية لم تكن لتستوعب الطبقة العاملة الجزائرية بأكملها [5]، لهذا حرص أرباب العمل على استيعاب البعض منهم فقط، وإبقاء الآخرين في خانة العاطلين عن العمل ضمن سياسية إحتكارية، تهدف إلى تهديد العمال الجزائريين العاملين بمصانعها بالفصل في حالة عدم قبولهم بالشروط المهينة، التي يحددها أرباب العمل الأجانب. فحسب الإحصائيات إزداد عدد العاطلين عن العمل خلال فترة الأربعينات من القرن 20م، حيث نجد من بين 230.000 عامل جزائري مقيمين بفرنسا عام 1948م؛ الثلث فقط ممن يعملون بانتظام وبصفة دائمة، والثلث الآخر يعملون بصفة غير منتظمة، بينما نجد باقي العمال وهم حوالي 75.000 عامل عاطلون عن العمل

---

1 – مصطفى سعداوي: **المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009م، ص 29.

2 – المرجع نفسه، ص 29.

3 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص880.

4 – عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 346. أنظر أيضا: عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص 286.

5 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص43.

تماما، ويتقوتون من الصدقات. بالإضافة إلى شروط الحياة القاسية والسيئة التي أحاطت بهؤلاء العاطلين جعلت من معاناتهم تزداد يوما بعد يوم، فاضطروا بذلك إلى العودة من جديد إلى بلادهم بعد أن يئسوا من الحصول عن فرصة عمل [1].

بشكل عام، فإن الحرب العالمية الثانية عجلت؛ أزمة الرأسمالية وزادت عمليات نزع الملكية الفلاحية وإنتاج البطالة على المستويين الحضري والريفي. حيث نجد حوالي نصف مليون من العائلات الجزائرية لا تملك أي أرض، وتقتات عن طريق المحاصصة أو استئجار الأراضي أو بالعمل الزراعي المأجور، وهو ما نتج عنه طبقة ريفية واسعة جدًا من الكادحين عاشت حياة صعبة غير ثابتة. أما السلطة السياسية فقد حاولت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، إعادة تكوين قواعد الرأسمالية وإيقاف عمليات نزع الملكية من الفلاحين لتفادي حدوث تقلبات واضطرابات اجتماعية [2].

2.3.الهجــرة:

تسببت الأوضاع التي تم ذكرها، في حمل الكثير من الفلاحين على هجرة أراضيهم نحو المدن تارة ونحو فرنسا تارة أخرى، فهجرة الأهالي من الريف نحو المدينة التي كان يخيم عليها شبح البطالة والمجاعة بداعي البحث عن العمل وتحصيل لقمة العيش؛ إنعكس على موازين الديموغرافيا الحضرية. فبعد أن كانت إلى غاية ثلاثينات القرن 20م لصالح المستوطنين، حتى بدأت تميل لصالح الأهالي بشكل سريع، أين تضاعف عددهم بين عامي 1931م و1948م من 606.440 نسمة إلى 1129.482 نسمة. وهذا ما تسبب في عملية ترييف المدينة، من خلال إنتشار الأحياء القصديرية حولها. فمدينة الجزائر على سبيل المثال، يحيط بها ما لا يقل عن ثمانية أحياء قصديرية، معدل سكان كل حي لا يقل عن 5 ألاف نسمة، مساكنهم عبارة عن أكواخ مصنوعة من الألواح القصديرية، وتتراوح مساحتها ما بين 10 و 15 م^2، تأوي ما بين 4 و5 أفراد ولا يتوفر بها لا ماء ولا كهرباء ولا أي مرافق صحية [3].

أما عن ظاهرة الهجرة نحو فرنسا فقد عادت بعودة الحرب مرة ثانية عام 1939م، وبعودتها عاد التجنيد العسكري، وعادت معه الهجرة القسرية [4]، التي كان مصدرها المستعمرات بشمال إفريقيا ولاسيما الجزائر، مُشكلة خزانًا بشريًا مهما في خدمة فرنسا كلما دعت الضرورة لذلك. حيث نجد أن ظاهرة الهجرة من الجزائر إلى فرنسا

---

1 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص43. أنظر أيضا: شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص880.

2 – عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 346.

3 – مصطفى سعداوي: **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009م، ص 28.

4 – سعدي بزيان: مرجع سابق، ص ص37-38.

خلال مراحلها التي سبقت الحرب العالمية الثانية، تُكيف دائما وفق المصالح والاحتياجات الاقتصادية والدفاعية، إما بالرفض أو الإمتصاص مع مراعاة مصالح المستوطنين الأوربيين بالجزائر. وبهذا تعد ظاهرة الهجرة كما أشرنا سابقا، وجها من وجوه الإستغلال البشع الذي تعرض له الشعب الجزائري طيلة الإحتلال [1].

بقيت الهجرة غداة الحرب العالمية الثانية خاضعة للمراقبة العسكرية، وأصبح العمال يتنقلون إلى فرنسا في شكل دفعات منتظمة. ففي 29 نوفمبر 1939م، صدر مرسوم قانون متمم لقانون تطبيق الهجرة الخاص بالأهالي من شمال إفريقيا الصادر في 24 جويلية 1924م.

في هذا الإطار وبطلب من وزير العمل، تم إيفاد دفعة من العمال الجزائريين تتكون من بضعة ألآف في شهر جانفي من عام 1940م، كان أولها مشكلا من 300 عامل مقسمة على مجموعات شبه عسكرية، في شكل كتائب من 500 رجل، مؤطريها من الضباط وصف الضباط أو موظفين مماثلين، وقد وصلوا إلى فرنسا في 01 مارس 1940م.

نظريا يتقاضى هؤلاء المهاجرين أجرًا مشابها لأجر العمال الأوربيين، تقتطع منه تكاليف السفر والنقل واللباس والإيواء والغذاء، حيث لا يبقى للعامل ما يكفيه للعيش، وهذا مكان سببًا في امتناع الكثير من الجزائريين عن الهجرة. الأمر الذي أدى بالسلطات الاستعمارية اللجوء إلى القوة لإجبار هؤلاء الشباب الذين يتراوح سنهم ما بين 25 و30 سنة وجلهم متزوجون وأرباب أسر؛ على الذهاب إلى فرنسا، لأن فرنسا في هذه الحرب، كانت في أمس الحاجة إلى الدعم البشري، وطبعا لم تجد بديلا عن العمال الجزائريين الذين شكلوا جنود الإحتياط في الجيش الفرنسي. ففي 26 جوان تم إحصاء عدد العمال الجزائريين بمكاتب العمل في الجزائر ووهران وقسنطينة بنحو 2000 عامل [2]، وبغرض تغطية العجز البشري لهذه الحرب، تم إعلام وزارة العمل عن هذا الإحصاء بتاريخ 28 سبتمبر 1942م، من طرف نائب الأميرال كاتب الدولة للبحرية، نظيره في وزارة العمل، متحدثا عن إمكانية ترحيل هؤلاء العمال بداية من 01 نوفمبر، غير أن نزول الحلفاء في شمال إفريقيا عام 1942م حال دون إبحار هؤلاء العمال إلى فرنسا.

تم تعليق الهجرة فيما بين نوفمبر 1942م إلى غاية 1945م، باستثناء 537 رحلة خلال نهاية عام 1945م. ومع هذا بقي ما يقارب 60.000 عامل جزائري بفرنسا، يعملون بمختلف القطاعات، نجد من بينهم 19.000 في ورشات توط (Todt)، و20.000 في مؤسسات فرنسية، و18.000 من قدماء العسكريين كانوا إما أسرى أو في عطل إستشفائية.

---

1 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص38.

2 - Benjamin STORA : **ils venaient d'Algérie** , **l'immigration algérienne en France 1912 – 1992** , Enquêtes fayard , paris, (s.d), pp78-97.

وحسب الإحصائيات فقد جندت فرسنا لحربها ضد الألمان 300.000 مغاربي، من بينهم 170.000 جزائري، (83 لواء من القناصة الجزائريين والتونسيين)، قتل منهم ما يقرب من 26.000 جزائري خلال الحرب العالمية الثانية، فيما تذكر مصادر أخرى 35.000 جزائري [1].

لقد كانت أكثر المناطق المصدرة للهجرة في الجزائر هي المناطق الأكبر فقرا، أما المناطق الأكثر استقبالا لهم فهي كبرى المدن الصناعية، مثل باريس ومرسيليا وليون ومناطق التعدين في الشمال. لكن وبمرور الزمن ازدادت كثافتهم بهذه المناطق وتوسع انتشارهم ليشمل خلال فترة الخمسينات من القرن 20م، كافة أنحاء فرنسا. وإحصائيات عام 1949م تبين أن تمركز أكبر الجاليات الجزائرية بفرسنا، كان في منطقة باريس، مرسيليا وما جاورها، آليس، كوم الكبرى، سان إتيان، سامون وبوردو، مناجم الشمال، وكذا منطقة، ليل، ميرت وموزيل الواقعتان في شرق فرنسا [2]. غير أن باريس تعد أكبر المناطق استقطابا للمهاجرين الجزائريين، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد قدر عددهم بنحو 60.000 مهاجر عام 1928م [3]، ليصل عددهم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية 80.000 عامل في المصانع الفرنسية. وفي عام 1947م كان من المنتظر هجرة مائتي ألف جزائري حسب مشروع لوزارة العدل الفرنسية هجرة منظمة رسميا، فلما عملت يد (التقشف) في الميزانية، تناقص العدد إلى 85 ألف مهاجر جزائري، ملزمون بالعمل في المصانع الفرنسية. ولتنفيذ هذا المشروع تم فتح ثلاث مكاتب في المقاطعات الثلاثة بالجزائر.

ما يميز هذه الهجرة، أنها اقتصرت في البداية على الشباب الذين تراوح عمرهم بين 20 و45 عام، أغلبهم من عمال يوميين بدون مهارات فنية أو تكوين. أما النساء فقد كان عددهم محدودا جدًا، حيث لم يتعدى 40 امرأة إلى غاية عام 1936م، ليرتفع عام 1948م إلى 768 إمراه جزائرية، هاجرن رفقة أزواجهن وآثرن الوقوف إلى جانبهم [4]، منهن 234 من مقاطعة الجزائر، و293 من قسنطينة، و213 من وهران و28 من باقي مناطق الجنوب [5].

لم تكن مسألة الهجرة لتلقى رضى الإدارة الفرنسية والمستوطنين بالجزائر، فقد عارض هؤلاء هجرة الجزائريين إلى فرنسا، كونها تلحق أضرارا بالاستعمار، ولطالما نبه رجال الأمن المسؤولون بأنها قد تأثر على الوضع في فرنسا

---

1 - محمد ياحي: **النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا**، المرجع السابق، ص194.

2 - سعدي بزيان: المرجع السابق، ص ص38-39.

3 - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 28.

4 - سعدي بزيان: مرجع سابق، ص39.

5 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص 233.

وربما تثير اضطرابات اجتماعية، وغيرها من الأسباب الأخرى، أهمها: تناقص اليد العاملة الرخيصة بالجزائر، وتعوُد الفلاحين الجزائريين بفرنسا تقاضي أجور مرتفعة عن تلك التي يتقاضونها بالجزائر، وهذا ما يجعلهم يرفضون تقاضي أجور ضعيفة عند عودتهم إلى الجزائر [1]. ويجب أن نذكر بأن مسألة تحديد الأجور، ترجع إلى الفوارق الجنسية، وفيما يلي جدول مقارن للأجور الصناعية في فرنسا والجزائر نهاية عام 1949م [2]:

نوع العمل	في فرنسا		في الجزائر	
	الحد الأدنى	الواقع	الحد الأدنى	الواقع
عمال غير مدربين	59	50	46	-
عمال متخصصون	62	98	46	41
نصف فنيين	65	26	55	69
درجة ثانية	70	20	61	26
درجة أولى	75	90	68	68
ممتازون	81	60	74	25

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الهجرة تأخذ طابعا سياسيا بفضل الموقف الإيجابي والفعال لأبناء الجزائر مع فرنسا في حربها ضد النازية، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى إلغاء جميع القرارات السابقة التي كانت تحول دون التحاق الجزائريين بفرنسا، فقد نصت المادة إثنان من ميثاق الجزائر الصادر في 1947م[۞] على: «**المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين...والغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق في العمالات الجزائرية بأية طريقة عنصرية**» [3]. إلا أنه كان لهذا القرار هدف إقتصادي لتسهيل الهجرة حتى

1 - أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المرجع السابق، ص136.

2 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص ص239-240.

۞ - **دستـــــور 1947م**:جاء هذا القانون نتيجة الضغط المتزايد من طرف الأحزاب الوطنية وقادتها من جهة، ومن جهة أخرى مواقف المستوطنين المتشددين، فأرادت الإدارية الفرنسية إسكات التيار الوطني المتنامي وضمان تعايش سلمي بين الأهالي والمستوطنين، وهذا من خلال بعض الإصلاحات في شاكلة مشروع دستور 1947م. صودق على هذا المشروع بتاريخ 20 سبتمبر 1947م، و قد إعتبر هذا الأخير الجزائر ثلاث عمالات فرنسية ذات شخصية مدنية مستقلة ماليا وإداريا، وخاضعة للقوانين الفرنسية،كما نص على أن يتكفل مجلس جزائري بالاتفاق مع الوالي العام بتسيير شؤونها، حيث يتشكل هذا المجلس من 12 عضوا؛ 60 ممثلا عن المستطونين من الهيئة الأولى (الفرنسيون)، و60 عن الأهالي من الهيئة الثانية (المسلمون)، وقد تحدث أيضا المشروع عن إدخال إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية...للمزيد: أنظر: مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1954م)**، المرجع السابق، ص ص185- 186.

3 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا-دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص140.

يتسنى للحكومة الفرنسية الاستفادة من اليد العاملة الجزائرية في النهوض باقتصادها المدمر، فكان أن التحق بفرنسا عدد كبير من الجزائريين بلغ حوالي 67.000 عامل عام 1947م، وهو رقم ذو أهمية إذا ما قورن بالعدد البسيط من الذين عادوا إلى الجزائر في نفس السنة، والذي يمثل 22.300 عامل. ويكون بذلك عدد الذين بقوا بفرنسا حوالي 45.000 عامل وهو أكبر عدد للمهاجرين الذين استقروا بها خلال سنة واحدة. والجدول التالي يوضح ذلك [1]:

السنة	عدد المتوجهين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	النتيجة نهاية السنة
1947	67.200	22.300	44.900
1948	80.700	54.200	26.500
1949	83.500	76.455	7.045
1950	89.405	65.175	24.230

وفي السياق نفسه، كانت هناك تحريات كبيرة من طرف الإدارة الفرنسية حول هجرة الجزائريين نحوها، ودور الأحزاب السياسية في ذلك. حيث جاء في رسالة من محافظ الشرطة إلى عامل ولاية قسنطينة، يخبره فيها عن نتائج التحقيق التي توصل إليها، وهي عدم وجود علاقة للحزب الشيوعي (PC) بمسألة تشجيع الهجرة، وأن الإنتخابات بينت بأن هذا الأخير لا يتمتع بأي شعبية وسط الأهالي، وأن مصالحه قد سجلت سفر حوالي 2932 عامل في الفترة ما بين 01 جانفي وأوت 1948م، وعودة حوالي 1162 عامل. كما أسفر التحقيق عن عدم تلقي هؤلاء العمال منح أو علاوات يومية قدرها 500 فرنك، من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) في منطقة "بيلان كور"(Billan court)، أما عن أسباب هذه الهجرة، فقد أرجعها المحقق إلى تفشي البطالة بالجزائر، وتلقي المساعدات المالية من طرف العمال المقيمين بفرنسا، وأخيرا سهولة العبور [2]، وكذلك رغبة المهاجرين في الحصول على بعض مزايا الحماية الاجتماعية كالمنح العائلية والضمان الاجتماعي، والبعض الآخر الالتحاق بالحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) أو في فروع (MTLD) في فرنسا [3]. أما في رسالة أخرى من رئيس بلدية المختلطة "لآقبو" إلى السيد رئيس دائرة بجاية، فقد تحدث فيها عن هجرة الأهالي، مبينا أنها تكون كثيفة في شهر فيفري ومارس، وأنه من الصعب جدا تفسير هذه الهجرة بأنها إستجابة لنداء حزب سياسي، لكن من المؤكد أنهم ينخرطون في صفوف الحزب الشيوعي (PC) أو حزب الشعب (PPA). وهذا بناء على ما جاء

1 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا-دراسة تحليلية**، المرجع السابق، ص ص 140-141.

2 - AOM: Boitte 93/4127.

3 - Ibid.

في بعض الرسائل التي تحمل العبارات التالية: يجب أن تستعدوا، يجب أن تنتظموا، لا يجب أن تفقدوا الأمل نحن نخوض معركة مجيدة وسنخرج منتصرين. ومنظمات حزب الشعب تقوم بملاحقة الجزائريين الذين انخرطوا في الحزب الشيوعي (PC) [1].

2.3. ظـــروف العمــــل:

بناء على ما سبق، تكون حياة الأهالي وظروفها صعبة للغاية، ليس فقط بالنسبة للبطالين، بل بالنسبة للفلاحين والعمال والزراعيين والأجراء [2]. حيث جاء في كتاب " الجزائر العاصمة تحت لواء الجمهورية " لمؤلفه الفرنسي "البيرو كامو" عام 1939م ما يلي: «**كنت قد أُخبرت بأن الأجور غير كافية، لم أعرف أنه يمكن اعتبارها شتائم، قيل لي بأن يوم العمل يتجاوز الحد القانوني، كنت أجهل بأنه يقارب ضعف هذا الحد...فأنا مجبر بأن أقول هنا أن نظام العمل...هو نظام عبودي، لا أرى أي إسم آخر يمكن أن يطلق على نظام حيث العامل يشتغل من عشرة إلى إثنى عشرة ساعة مقابل أجر بسيط ما بين 6 إلى 12 فرنك. بين يدي بطاقات لعمال زراعيين يشتغلون في حقول " سباتي –تراكول" الواقعة في منطقة برج منايل أقرأ على أحدها 8 فرنكات، على الأخرى 7 فرنكات وعلى الأخيرة 6 فرنكات وأرى في العمود المخصص لأوقات العمل بأن العامل الذي يقبض ستة فرنكات قد اشتغل أربعة أيام من أصل 15 يوما هل نحن واعون بما يمثل هذ المبلغ...**». أما فيما يتعلق بمدة العمل وطول المسافة فيضيف قائلا: «**...ألاحظ أيضا بأنه بالإضافة إلى طول يوم العمل الذي لا يمكن تبريره يسكن العامل دائما بعيدا عن مكان العمل يقطع بعضهم 10 كلم للذهاب والإياب فبعد أن يصلوا إلى منازلهم في العاشرة مساءا يجب أن يرحلوا منها على الساعة الثالثة صباحا**» [3].

يعتبر هذا الوصف صورة واضحة لوضع العمال في الجزائر، وكلها ظروف أدت إلى تسارع الهجرة الخارجية وإلى النزوح الريفي نحو المدن. وهذا من حيث زيادة عدد السكان وارتفاع أسعار المنتوجات من جهة، وتدني مستوى الأجور من جهة أخرى.

فبين عام 1939م إلى نهاية 1945م ارتفعت الأسعار بشكل كبير، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

1 - AOM: Boitte 4127/93 .

2 - مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص30.

3 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص284.

المواد الاستهلاكية	1939	1942	1944	1945
الخبز	3.10 فرنك	3.70 فرنك	08.15 فرنك	08.88 فرنك
الزيت	06.00 فرنك	17.00 فرنك	ـــــ	30.00 فرنك
اللحوم	15.30 فرنك	23.60 فرنك	23.50 فرنك	23.15 فرنك
التين	15.75 فرنك	22.40 فرنك	43.30 فرنك	31.30 فرنك
السكر	5.60 فرنك	08.20 فرنك	10.25 فرنك	10.90 فرنك

فقد ارتفع سعر قنطار القمح من 700 إلى 800 فرنك إلى سعر فعلي قدره 2000 و3000 فرنك، على إثر ذلك أصبحت أوضاع العمال المعيشية مرهونة بتطور أجورهم [1]. لأنه بالنظر إلى أسعار المواد الغذائية الأساسية السابقة وإلى هذه الأجور، ندرك مدى تفاهة هذه الأجور، التي أدت إلى تدهور الحالة الغذائية للأهالي وأصبحت أسوأ مما كانت عليه في أواخر القرن 19م، ما جعلهم ضحية سهلة المنال للأوبئة والأمراض، أخطرها مرض السل الذي واجهه المجتمع الجزائري غداة الحرب العالمية الثانية، حيث وصل عدد المصابين به عام 1946م 400 ألف نسمة [2]. بينما انتشر وباء التيفوس وكان له أبعادا خطيرة ومخيفة في عام 1942م، الذي سجلت فيه حوالي 200.000 حالة في الفترة ما بين شهر أكتوبر 1941م وسبتمبر 1942م حسب معهد باستور، ليتراجع في السنة الموالية، غير أن الوباء واصل حصد أرواح الكثير من سكان الأرياف ممن كانوا يعانون نقص التغذية إلى غاية عام 1946م، مما حتم بعض العائلات؛ التستر على موتاهم ودفنهم خفية. بينما وصل عدد الوفيات المسجلة إلى 111.850 حالة عام 1939م، ليرتفع العدد عام 1941م إلى 153.512 حالة، و233.388 وحالة عام 1942م، أي بزيادة نسبتها 108% [3].

لقد تكونت الطبقة العاملة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى من العمال الزراعيين، ولهذا شكل هؤلاء الغالبية العظمى للمهاجرين الجزائريين إلى فرنسا. غير أن الصناعة كانت أكثر استيعابا لليد العاملة في فرنسا، الأمر الذي جعل الغالبية الساحقة من هؤلاء العمال يشتغلون في المهن البسيطة، التي لا تتطلب المهارة الفنية، بسبب ضعف مستوى التعليم لدى العامل الجزائري. ولهذا كانت تسند لهم جميع الأعمال الشاقة والقذرة والأكثر خطورة، مثل الأعمال المنجمية والكيماوية، المصافي والموانئ، السباكة والدباغة وغيرها من الأعمال التي لا يقبل بها العامل الفرنسي [4].

1 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص 285.

2 – مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص30.

3 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص880.

4 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص39.

إذن فقد شكل العمال الجزائريين وقودا للاقتصاد الفرنسي، فبعد المخاطرة بحياتهم وجعلها عرضة للأمراض؛ نجدهم مرغمين على العمل مقابل أجور زهيدة أقل بكثير من تلك الأجور التي يتقاضها نظرائهم من الفرنسيين وفي نفس المصنع، رغم أن القانون الفرنسي يوصي بالمساواة في منح الأجور في حالة تساوي العمل. إضافة إلى هذا نجد أن معظم العمال الجزائريين ظلوا وإلى غاية الأربعينات من القرن 20م، محرومين من الإعانات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، لاسيما المنح العائلية التي بقيت منذ 1932م تدفع فقط للأطفال المقيمين بفرنسا [1].

على العموم لم يتجاوز سقف الأجرة 4 فرنك في اليوم عام 1910م إلى 1920م، لتصبح بين 4 و8 فرنك بين عام 1920م و1935م. لترتفع إلى 12 فرنك خلال عامي 1935م و1942م [2]. ونشير هنا أن عملية تحديد الأجور لم يكن سببها التمييز العرقي فقط؛ بل كانت تخضع أيضا إلى مسألة التخصص والمهارة الفنية للعامل، والجدول التالي يعطينا فكرة عن الحد الأدنى للأجر اليومي للعمال الزراعيين في الجزائر من حيث التخصص [3]:

الصنف	1942	1944	1944
غير متخصص	12 فرنك	20 فرنك	50 فرنك
متخصص	14 فرنك	26 فرنك	85 فرنك

أما عن الأجور في مجال الصناعة فالجدول الثاني يبين لنا الحد الأدنى للأجر ساعة عمل لعمال الصناعة [4]:

الصنف	1942	1944	1944
عمال البناء	5.50 فرنك	13.75 فرنك	17.90 فرنك
عامل مصنع للتبغ	8.72 فرنك	19.52 فرنك	25.10 فرنك

تعد مسألة السكن أيضا العائق الأكبر أمام العمال و نضالهم الاجتماعي بفرنسا، فقد أعلن رئيس مكتب الخدمات الاجتماعية لإفريقيا الشمالية أنه في عام 1945م، كان هناك 5000 عامل من أبناء شمال إفريقيا بدون مأوى بباريس وحدها، فإذا كان حال العمال في العاصمة الفرنسية هكذا، فلا شك أن حال باقي العمال بالمناطق الأخرى هو نفسه أو أكثر من هذا، لأن العمال أصبحوا يواجهون مشكلة المبيت كل مساء، فإما قضاء الليل

1 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 41 – 42.

2 – فرحات عباس: المرجع السابق، ص 88. أنظر أيضا: شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص880.

3 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص 285.

4 – عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 345. أنظر أيضا: عبد العزيز وطبان: مرجع سابق، ص 286.

تحت قنطرة، أو على شاطئ السين، أو على أرصفة باريس إذا كان الفصل فصل صيف، أما إذا كان الشتاء فلا ملاذ لهم سوى المبيت تحت موائد المقاهي الجزائرية عند مغادرة آخر زبون لها [1].

أما في الجانب الصحي فقد كان أغلب المهاجرين الجزائريين يعانون من سوء التغذية، وممارستهم للعمال الشاقة والضارة بالصحة في المصانع الكيمياوية ومصانع تصدير الكاوتشو، إضافة إلى ظروف مناخية غير مواتية، جعلتهم أكثر عرضة لمختلف الأمراض أهمها مرض السل. ففي عام 1943م بلغ عدد المصابين 170 عامل جزائري، و800 عامل عام 1949م. غير أنه هناك آلاف من الحالات لم يبلغ عنها، إما جهلا وإما خوفا. كما تعرض أيضا هؤلاء العمال الجزائريين إلى مرض الزهري، نتيجة المعاشرات الجنسية الطائشة تحت تأثير الغربة [2]. كما اضطر بعضهم؛ الارتباط بالفرنسيات وإنجاب أبناء فرنسيين. والجدول التالي يعطينا صورة عن الوضع الصحي للجزائريين مقارنة بغيرهم من الأوربيين [3]:

الأمراض	مقاطعة رقم 02		مقاطعة رقم 05	
	الجزائريين	الأوربيين	الجزائريين	الأوربيين
التيفوس القاتل	223	29	32	12
عدد الموتى	2069	125	627	237
التيفوس القاتل وغير القاتل	1107	83	87	65

إن نظام التحديد الغذائي الموضوع من طرف الباترونا في الجزائر، والاحتياج والعوز، وانتشار البطالة والمجهودات المبذولة من طرف غرفة التجارة لمدينة الجزائر من أجل مواصلة تمويل فرنسا، ضاعفت من أزمة الوضعية الغذائية للجزائريين، وأحسن ما يعبر عن هذه الوضعية عريضة توجه بها ساكن منطقة الأربعاء "نايت إيراثن" إلى السيد رئيس البلدية يخبره فيها: «... **بأن الجزائريين يموتون جوعا، لاوجود للعمل، لاوجود للسميد، وأكثر من ذلك نطالب بدفع الضرائب، فإذا استمر الوضع على هذا الحال فنحن ثائرون...وإذا لم تستمعوا إلى مطالبنا ستكون أول المستهدفين**»[4].

---

1 - سعدي بزيان: المرجع السابق، ص44.

2 - يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص ص234-235. أنظر أيضا: أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص ص137.

3 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA, **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p225.

4 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**, Op-cit, p225.

من جهة أخرى، إذا كان للهجرة نحو فرنسا بعض المنافع الاقتصادية؛ كان لها أيضا إنعكاسات سلبية على العمال الجزائريين، تمثلت في كوارث أخلاقية عديدة، أهمها الإنحطاط الأخلاقي كتعاطي المسكرات، وممارسة الموبقات والفجور، وانقطاع الصلة أحيانا بينهم وبين ذويهم. باختصار إنه إنحطاط صحي وأخلاقي وديني، ولحسن الحظ كان هذا الوضع محل إهتمام ومتابعة ومعالجة من طرف الأحزاب الوطنية الجزائرية في الميدان السياسي، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الميدان الديني والثقافي، ولولا هذه المساعي الجبارة؛ لكانت النكبة مقابل لقمة عيش [1].

3.3. التعليـــــم:

في إطار السياسة الفرنسية غير الإقتصادية الهادفة إلى تحطيم المجتمع الجزائري، كنا قد أشرنا إلى سياسة التعليم التي انتهجتها الإدارة الفرنسية الرامية إلى تجهيل الأهالي من جهة، ومن جهة أخرى تكوين نخبة مزيفة من المثقفين، معزولة عن الجماهير الشعبية، بعيدة عن الأهالي فكرا وعقيدة وموالية للإدارة الفرنسية.

فالاستعمار قد اتبع سياسة التفقير والتجهيل تماشيا مع عموم الأساليب التي تهدف إلى خلود تواجده بالجزائر، ولهذا فالعامل الاقتصادي له أثره في مجرى الحياة كلها، ومنها الثقافة، حيث نجد الفرد بدل أن يبحث عن وسائل التثقيف والمعرفة، يبدأ أولا بالبحث عن لقمة العيش، وهذا من شأنه أن يصرفه عن غايته في التعلم ولو إلى حين [2]. حتى أن بعض الأهالي قاموا بسحب أبنائهم من المدارس الفرنسية وامتنع البعض الآخر من دفع الضرائب بحجة أن فرنسا قد ضاعت بسبب هزيمتها أمام الألمان وأنهم سيدفعونها إلى ألمانيا [3].

لقد حرمت هذه السياسة العمال غير المتعلمين من اكتساب الخبرات المهنية والصناعية، وبالتالي حرمانهم من مواكبة التطور المهني وشغل مناصب قيادية في النقابات. الأمر الذي دفع بالمنظمات النقابية على إتباع سياسة التأطير والتكوين، أملا في زيادة عدد المنخرطين من العمال الجزائريين إليها.

كما حرم أيضا هؤلاء العمال من رواتبهم من طرف إدارة الاحتلال، لأن أبنائهم أرادوا تعلم اللغة العربية في المدارس، وهو بالنسبة لها إهانة لكرامة فرنسا، فكانت أقل عقوبة نظير ذلك الطرد من الوظيفة، وحرمان العامل من مرتبه الشهري. حتى أن صدور قرار عام 1947م الذي يعترف باللغة العربية لغة رسمية لجانب اللغة الفرنسية، هو في الحقيقة جاء لعرقلتها وانتشارها لا لتطورها. وفي هذا السياق صدر قرارا آخر بتاريخ: 15 أكتوبر 1949م قضى بمنع تدريس اللغة العربية الفصحى في المدارس الرسمية، وفي المساجد الخاضعة لسيطرتها [4].

---

1 – أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص ص137.

2 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص 76-77.

3 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص874.

4 – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص81-83.

ظل التعليم في هذه الفترة بعيدا عن مستوى الطموحات، سواء النخبة أو الوطنيين أو العلماء وحتى الأهالي، وأصبح من ضروري كي يكون هناك بعض الإهتمام من إدارة الاحتلال بهم؛ أن تكون هناك حرب جديدة، تتطلب تعبئة ما يزيد عن 300 ألف مجند جزائري للمساهمة في تحرير فرنسا، وظهور قوة وطنية جماهيرية انطوى تحت لوائها أكثر من نصف مليون منخرط، وتواجد القوات الأمريكية والإنجليزية على أرض الجزائر.

تماشيا مع هذا الوضع؛ أصدر الوالي العام الجنرال "كاترو" قرار في 14 ديسمبر 1943م، ينص على تشكيل لجنة مكلفة بإعداد برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح الفرنسيين مسلمي الجزائر، وهذا تطبيقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 11 ديسمبر 1943م [1]. غير أن هذا الفتات من الإصلاحات ذات المقاس، إحتج ضدها الأهالي وقابلها المستعمر بالقمع [2]. لأن الواقع يوحي بفشلها، كما أنه لا توجد أي دراسات إيجابية حول هذه الإصلاحات [3]. مثال ذلك المقارنة التي قام بها مفتش الأكاديمية، بين وضعية التعليم في المحيط الأوربي وقرينه في المحيط الأهلي، وكانت النتيجة أن عدد الأطفال الأوربيين في المدرسة مائتي ألف، أي ضعف الأطفال الأهالي لعدد من السكان يقل سبع مرات من عدد السكان الأصليين، كما لاحظ أيضا الفارق الكبير بين الإعتمادات المالية المخصصة لتعليم الأوربيين، والتي تقدر بـ 339 م ف، بينما لا يتعدى المبلغ المخصص لتعليم الأهالي 88 م ف، بحيث يصرف مبلغ 1605ف ف على التلميذ الأوربي، ونصف المبلغ على التلميذ الأهلي [4]. علما بأن الجزائريين هم من كانوا يدفعون الضرائب.

بالنسبة لحزب الشعب الجزائري، فقد وضع دراسة مطولة لهذه الإصلاحات فيما بين عامي 1950 و1953م، وخلص إلى أن مخطط التعليم الموضوع في سنة 1944م، لم يأخذ في الحسبان فئة الأطفال من الأهالي الذين هم في سن الدراسة الإبتدائية، كانوا وقتها خارج المنظومة التعليمية. من جهة أخرى لاحظ بأن المخطط المذكور، لم يكن مسايرا لتزايد عدد السكان السنوي للأهالي، المقدر في الوقت ذاته بـ 300.000 نسمة. كما تشير وثيقة الحزب، إلى أن قاعات الدراسة تتميز بالضيق والاكتظاظ في أغلب الحالات، حيث يصل عدد التلاميذ في القسم الواحد 50 تلميذ في المتوسط، ومن أعمار متباينة، وهو ما حتم على البعض الجلوس على الأرض، والتناوب في الدراسة مساء وصباحا [5].

---

1 – جمال قنان: **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار ويليه دراسات في التاريخ المعاصر**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م، ص136.

2 – أحمد رضوان شرف الدين: **إصلاح التعليم العمومي في الجزائر بين 1944 و 1954م**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830–1962، (م،م،و،د،ب،ح،و،ث،أ،ن)، عنابة– الجزائر، 14–15 جوان 2009م، ص84.

3 – المرجع نفسه، ص 94.

4 – جمال قنان: مرجع سابق، ص137.

5 – أحمد رضوان شرف الدين: المرجع السابق، ص ص 95-96.

إن حرمان الأهالي من التعليم، كان سببا في حرمان أكثر من 90% من اليد العاملة الأهلية من التأهيل، فقد قدرت نسبة التمدرس بـ 6.57% عام 1948م، وبلغت نسبة الأمية 90% بين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات و98% بين الإناث [1].

II. النشاط السياسي والنضال العمالي بالجزائر 1939–1950م:

يستمر النضال السياسي للجزائريين الذي حل محل السلاح، وقد علقوا عليه آمالا كبيرة للحصول على حقوقهم المهضومة، كما يستمر نضال العمال ويتطور بتطور الأوضاع السياسية سواء في فرنسا أو الجزائر.

1. النشاط السياسي:

بقيام الحرب العالمية الثانية، يكون العهد الذي قبلها بمثابة نهاية سياسة التودد والتقرب من الإدارة الفرنسية من أجل الحقوق المشروطة بالفرنسة. بل هي نهاية الأفكار التي صقلها ووجهها الذل والهوان، لتحي من جديد وتتفطن إلى قاعدة «**الحقوق تؤخذ ولا تعطى**» وأن سعادة الشعوب لا تحقق بدون حرية، وهو الواقع الذي فرضه الإستدمار الفرنسي على الشعب الجزائري.

تأتي الحرب وقد دب الضعف في المستعمر من جهة، وتأتي وقد وجد فيها المستعمر فرصة ذهبية من جهة ثانية؛ لحل جميع الأحزاب السياسية وتضييق الخناق على الشعب، ودحر كل نشاط وطني [2].

1.1.الحياة السياسية قبل نزول الحلفاء 1942م:

إن الحديث عن الحرب العالمية الثانية، كأنه الحديث عن تاريخٍ يعيد نفسه. ففي هذا السياق تبنت فرنسا نفس السياسة تقريبا مع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى، باعتبارها مصدرًا ماديًا وبشريًا لا غنى لها عنها في كسب هذه الحرب. خاصة وأنها تعاني الضعف؛ فلا حكومة قوية ولا جيش على أتم الاستعداد معنويا، ناهيك عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الهشة [3].

وبما أن الحرب طرفاها ألمانيا وفرنسا، فإن الكثير من الجزائريين تفاءلوا بها أملا في تحقيق بعض المطالب الوطنية، وفي انتصار ألمانيا عدوة فرنسا، وعدو العدو صديق. غير أن فرنسا واجهت الروح العدائية لدى هؤلاء الجزائريين ولا سيما الشباب، وبدل أن تتجاوب عمليًا مع مطالبهم لجأت كعادتها إلى تحريك الفئة الموالية لها من الجزائريين، من أئمة وعلماء ورجال الإفتاء، لحث الأهالي على الإنضمام إلى الجيش الفرنسي والجهاد إلى جانب فرنسا حامية الإسلام والدعاء لها بالنصر [4].

---

1 – مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص29.

2 – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936–1945م**، ج02، المرجع السابق، ص 189.

3 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص173.

4 – محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954م**، المرجع السابق، ص212.

وعليه إنضم المجندون الجزائريون إلى وحداتهم دون حادث يذكر، بينما تطوعت النخبة والنواب وقدماء المحاربين، وأعلن الموظفون الرسميون تأييدهم لفرنسا، بينما تطوع "فرحات عباس" كصيدلي إحتياطي [1]. أما "مصالي الحاج" فقد عبر عن موقفه بعد أن تم إطلاق سراحه بداية عام 1939م، من خلال التجمع الذي نظمه في الفاتح من ماي من نفس السنة بالجزائر العاصمة، حيث حَمَل خلالها الجزائريون العلم الوطني وعددا من اللافتات، التي كتب عليها شعارات مختلفة (الأرض والفلاح، إحترموا الإسلام، اللغة العربية لغتنا...) [2]، كما عارض سياسة التجنيد الإجبارية في الحرب ضد الألمان والتعاون مع الإدارة الفرنسية. وهو موقف واضح منذ تأسيسه، الحرب تندلع حتى أصبح معظم قادة حزبه في السجون الفرنسية [3]. ففي 27 أوت 1939م قامت الإدارة الفرنسية بحل حزب الشعب الجزائري، ولم يكن زعيمه "مصالي الحاج" يخرج من سجن حتى يزج به في سجن آخر. فقد ظل معتقلا إلى غاية وقف إطلاق النار عام 1940م، أين أحيل مجددا على المحكمة العسكرية في عهد "بيتان" [4]، ووجهت تهمة المساس بأمن فرنسا لزعيم الحزب "مصالي الحاج" بتاريخ: 17 مارس 1941م، قضت بصدور حكم في حقه بالسجن لمدة 16 عاما مع الأعمال الشاقة بسجن الحراش [5].

أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين، فقد رأينا كيف تغير موقف المستعمر الفرنسي منها، نتيجة التأثير الإيجابي للجمعية على المجتمع الجزائري والتفافة حولها، حيث ارتفع عدد المنتسبين إليها، كما ارتفع عدد المدارس والمساجد، مما أدى إلى سرعة إنتشار اللغة العربية والوعي الإسلامي. وفي كل هذا خطرا على اللغة الفرنسية والديانة المسيحية والوجود الاستعماري في نظر الإدارة الاستعمارية، التي قامت بالتضييق على نشاطات الجمعية واعتقال بعض أعضائها كـ "البشير الإبراهيمي"، وفرض الإقامة الجبرية على "ابن باديس" عام 1939م، ووقف صدور مجلة الشهاب [6]. هي كلها إجراءات الجائرة في حق الجمعية وشيوخها، عبر عنها الشيخ "عبد الحميد بن باديس" بقوله: «...**بأنهم اضطهدوا العلم وقاوموا الدين وأهانوا المساجد وأغلقوا المدارس وأهملوا التعليم**» [7].

---

1 - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص ص174-175.

2 - أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، المرجع السابق، ص243.

3 - محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م**، المرجع السابق، ص214.

4 - فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص128-129.

5 - Benjamin STORA: **ils venaient d'Algérie**, **l'immigration algérienne en France 1912- 1992**, Enquêtes fayard, paris, p44.

6 - عبد الرحمن بن العقون: **الكفاح القومي السياسي 1920-1936م**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص223. أنظر أيضا: أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص250.

7 - مجلة الشهاب: مج13، ج9، قسنطينة، نوفمبر 1937م.

وفيما يخص موقف الشيوعيين الجزائريون فقد أيد حزبهم فرنسا بمجرد إندلاع الحرب لوقوفها ضد دول المحور أو ضد النازية، غير أن الأمور تغيرت بعد إحتلال ألمانيا لفرنسا، حيث حل الحزب وزجت الحكومة الفرنسية بمناضليه في السجون، لارتباطهم بالحزب الفرنسي الذي أعلن مواجهة النازية [1].

والملاحظ من خلال ما تقدم، أن الإدارة الفرنسية قد اغتنمت فرصة قيام هذه الحرب حتى تمارس قمعها السياسي ضد الأحزاب السياسية الوطنية وزعمائها كما أشرنا ودون محاكمة. حتى أن حكومة الماريشال "بيتان" بعد توليها الحكم على إثر توقيع الهدنة في جوان 1940م مع القوات الألمانية؛ قد اتخذت حماية إمبراطوريتها مبررًا لوجودها. ولهذا اعتبر المستوطنين عهد حكومة فيشي بالعصر الذهبي، لأنها قامت بإبعاد اليهود والأهالي عن أي نشاط سياسي إستجابة للأفكار النازية.

في المقابل، إنتاب الأمل الوطنيين الجزائريين عندما أصدر معسكر الحلفاء الميثاق الأطلسي، الذي أقر بوجوب حق الشعوب في تقرير مصيرها. فلم يلبث الحلفاء النزول بالجزائر بتاريخ: 11نوفمبر 1942م، حتى بادر الزعماء الوطنيين بالاتصال بهم [2].

2.1.الحياة السياسية بعد نزول الحلفاء 1942م:

كان لبداية الحرب العالمية الثانية أثر كبير في بداية تغيير الفعل والقول والمعتقد، أواخر ربيع 1940م، عندما انهزمت فرنسا أمام القوات الألمانية ولم تصمد أكثر من خمسة أسابيع، وهو الحدث الذي أدهش الكثير وحطم أسطورة فرنسا العظيمة التي لا تقهر، كما أنه أثر إيجابا على معنويات الشعب الجزائري وحرره نفسيًا، محطما في ذات الوقت حاجز الخوف الذي حال دون تحقيق طموحاته. وبهذا أصبحت فرنسا مجرد دولة عادية تنتصر تارة وتنهزم تارة أخرى [3]. في المقابل نجد أن الجزائريين قد أعجبوا بنصر ألمانيا، واعتقدوا أنها محررة الشعوب من خلال دعايتها عبر إذاعة برلين ومبادئها حول حرية شعوب العالم [4]، هذا العالم الذي شهد تطورات خطيرة، قال عنها "فرحات عباس" أنها غيرت المفهوم السائد، لروابط القوة التي كانت تحكم علاقة المحتل بالمحتلين، بحلول عام 1941م [5].

تغير الوضع بفرنسا بعد أن سقطت باريس في 16 جوان 1940م، وقدمت حكومة "رينو" إستقالتها وتشكلت حكومة جديدة بقيادة المارشال "بيتان" (petan) ووقعت هذه الأخيرة الهدنة مع ألمانيا في 22 جوان

---

1 – محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص214.

2 – صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص304-305.

3 – مصطفى سعداوي: **المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009م، ص 21.

4 – عمر بوداود: المصدر السابق، ص28. أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص ص177-178.

5 – فرحات عباس: المصدر السابق، ص 126.

1940م، ومع إيطاليا في 24 جوان، واتخذت مدينة فيشي (vichy) مقرا لها [1]. وباعتبار الجزائر منطقة تابعة للحدود التي شملها وقف القتال، فقد تم قام "بيتان" بتعيين الأميرال "أبريال" (Abrial)حاكما عاما على الجزائر مكان الحاكم "لوبو" (Le Peaux) [2].

ورغم ما آلت إليه فرنسا من تدهور سياسي وعسكري، فإن سياستها تجاه الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير، حيث ظلت القوانين الاستثنائية سارية المفعول، كما استمر القمع مسلطا على الحركة الوطنية، ولاسيما حزب الشعب الجزائري [3]، الذي كان ينشط من خلال منظمتان عشية الحرب، الأولى في فرنسا، والثانية في الجزائر، وكان يضم في صفوفه 4000 تقريبا، منهم 1500 في فرنسا و1500 في مقاطعة العاصمة، و500 في مقاطعة وهران، و500 في مقاطعة قسنطينة، غير أن شعبيته أكبر من هذا بكثير. وهو ما دعى الإدارة الفرنسية إلى عدم التسامح مع نشطاء الحزب الذي ناصب العداء للسيادة الفرنسية في الجزائر[4]، مما جعلها تقدم على حل حزب الشعب الجزائري في 26 سبتمبر 1939م ومنعت صحافته عن الصدور، و زُج بالعديد من مسؤوليه في السجون، وأعيد زعيمه "مصالي الحاج" إلى السجن في 04 أكتوبر 1939م، بعد أن خرج منه في 29 أوت 1939م، ليمثل مجددا في 17 مارس 1941م رفقة 28 مناضلا أمام المحكمة العسكرية، وتصدر في حقهم أحكاما قاسية، بلغ مجموعها 123 سنة أعمال شاقة، و 114 سنة سجن، و 560 سنة نفي وغرامة قدرها 161.000 فرنك [5].

تتواصل عمليات القمع والمتابعة للحزب الشعب، فقد اتهم من طرف حكومة فيشي، التي ادعت بأن تمرد وحدات الرماة والصبايحية في "ميزون كاري"۞، الذي أسفر عن مقتل 10 مدنيين من طرف المئات من المتمردين في 25 جانفي 1941م قبل أن تقضي عليهم وحدة من الرماية؛ أنه قد تم بتحريض منه [6]. وكانت النتيجة تقديم الكثير من أعضاء حزب الشعب الجزائري إلى المحاكمة، الأمر الذي أدى إلى انقسام في داخل الحزب. حيث رأى البعض أمثال "بوراس" قائد الكشافة الإسلامية و"صالح بوذراع" وجوب التعاون مع ألمانيا لأجل تحرير الجزائر،

---

1 – شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص267. أنظر أيضا: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي السياسي 1936–1945م**، ج02، المرجع السابق، ص244.

2 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص176.

3 – مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص ص21–22.

4 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، تر: أمحمد بن البار، دار الامة، الجزائر، 2011م، ص ص 873–872.

5 – المرجع نفسه، ص ص 873–874.

۞– **ميزون كاري**: ثكنة عسكرية بنواحي الحراش قرب الجزائر العاصمة. أنظر: شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص881.

6 – المرجع نفسه، ص 881.

لكن الزعيم "مصالي الحاج" رفض ذلك لعدم ثقته في الألمان وأمر بفصل المنشقين عن الحزب [1]. من جهة أخرى حاولت حكومة فيشي برئاسة "بيتان"، عرضها الولاء على "مصالي الحاج" [2]، لكن هذا الأخير رفض هذا العرض وتم تقديمه للمحاكمة في 17 مارس 1941م كما ذكرنا سابقا [3].

لقد كان لهذا القمع المسلط على حزب الشعب تأثيرا عكسيا، حيث زاد انتشاره بين الأوساط الشعبية، وأصبح زعيمه أكثر ولاء. وهو ما أكدته تلك الشعارات التي ملئت جدران مدينة الجزائر في اليوم الموالي لليوم الذي حوكم فيه "مصالي الحاج"، حيث جاء في هذه الشعرات ما يلي: تحيا الحرية، أطلقوا سراح مصالي، يحيا حزب الشعب، الجزائر للجزائريين...إلخ. كما ظهرت القصائد والأغاني الشعبية التي تمجد زعيم الحزب وتروج للوطنية [4].

أما في فرنسا فقد قرر بعض مناضلي* حزب الشعب الذين أطلق صراحهم بعد أن احتل الألمان المنطقة الشمالية لفرنسا؛ الإتصال بباقي المناضلين والعمال المهاجرين من أجل تجديد الحزب، من خلال تنظيم جديد وهو إتحاد عمال شمال إفريقيا. الذي استطاع أن ينظم ويهيكل العمال المهاجرين بفضل التسهيلات التي منحت له من طرف السلطات الألمانية، مع أنه لم يستجب لدعايتها [5]، بل على العكس من ذلك؛ فقد أثار إتحاد عمال شمال إفريقيا إنتباه المناضلين إلى خطورة الدعاية الألمانية وحكومة فيشي، التي تستغل أهالي شمال إفريقيا لإقحامهم في ظهير المتطوعين الفرنسيين أو الميليشيات، ونصحتهم المنظمة أخذ الحذر من المقاومة الفرنسية التي ستقحمهم في المقاومة [6]. لكن تورط بعض الزعماء مع الألمان جعلت من الحزب، يلجأ إلى تقليص نشاطه بفرنسا، بينما عرف نشاطه بالجزائر اتساعا جديدا، حيث أنشأ القياديون السابقون للجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا تنظيما جديدا، فكان حراكهم هذا، سببا في إعادة دمجهم مجددا من طرف حزب الشعب. وقد تحدثت الإدارة عن حزب جديد، حزب وطني طلائعي ناطق باسم الجماهير الجزائرية [7].

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص181.

2 – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936–1945م**، ج02، المرجع السابق، ص 189.

3 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، المرجع السابق، ص 883.

4 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص883. أنظر أيضا: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، مرجع سابق، ص886. وأيضا: مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص22.

* – نذكر على سبيل المثال: سي الجيلاني، وعمار خيذر. أنظر: محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، مرجع سابق، ص 888.

5 – محفوظ قداش وصاري الجيلالي: **المقاومة السياسية 1900–1954–الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**، المرجع السابق، ص71.

6 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، مرجع سابق، ص 890.

7 – المرجع نفسه، ص 905.

بالنسبة للشيوعيين، فقد ذكرنا سابقا كيف أن حزب الشيوعي الجزائري والفرنسي نددوا بالحرب الإمبريالية وأوصوا بنضالهم ضد حكومة فيشي التي قامت بحله، وهو ما جعله ينشط في سرية تامة. أما بالنسبة للمسألة الوطنية فقد عدلوا موقفهم السياسي إبتداء من سبتمبر 1939م، وأصبحت المسألة في نظرهم مسألة شعب جزائري له حق التصرف في نفسه وفي الإستقلال. وفي هذا السياق رأى الحزب الشيوعي الجزائري ضرورة مد اليد لإخوانه في حزب الشعب، حيث جاء في التقرير الرابع المقدم في الندوة الرابعة للحزب الشيوعي: «**لقد ضيعنا وقتا طويلا دون فهم حزب الشعب الجزائري، حزب المقاومة ضدَّ الامبريالية، علينا أن نقيم معه وحدة كفاح**».

ولأجل هذا، ضحى الكثير من القادة الشيوعيين الجزائريين بحياتهم أمثال: "علي ربياح" و"سيرانو" و "قدور بلقايم" سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري [1]، لكن سرعان ما غير الحزب ومن جديد توجهه بعد نزول الحلفاء في نوفمبر 1942م وتغير موازين قوى الحرب لصالحه، فأصبح بذلك موقفه النضالي يتطابق تماما مع موقف الحزب الشيوعي الفرنسي ويتقارب مع موقف الاشتراكيين، بينما يبتعد عن خط وموقف الوطنيين [2].

لم يكن للحزب الشيوعي الجزائري ثقة من طرف الأهالي، فهو الذي حارب الوطنية والنجم وحزب الشعب الجزائري، لكنه استطاع النهوض من الجديد تحت إسم "جبهة الحرية" في منطقة وهران، التي لم يطل قادتها القمع الفرنسي، بينما فقد فاعليته بمنطقة الجزائر، كما شارك مناضليه ضد حكومة فيشي. وفي سبتمبر 1942م طالب الحزب من خلال إصداره لبيان، يقضي بتشكيل جبهة الحرية ضد التوغل الفاشيين الألمان في الجزائر، وكله ثقة في الجيش الأحمر السوفييتي [3]. أما بيان سبتمبر 1944م، فقد أكد الحزب الشيوعي الجزائري على ضرورة أن يساعد ويشارك الأهالي في بناء فرنسا الجديدة، وفي حربها ضد أعدائها، كل هذا من أجل تحقيق المطالب الآنية المتمثلة على الخصوص، في المساواة مع المستوطنين في كل شيء، بما في ذلك الأجور، التموين، الحريات، القوانين وغيرها [4]. غير أن التوجه العام للحزب الشيوعي سواء الفرنسي أو الجزائري وكلاهما واحد، لم يحظى بقبول الأوربيين الذين كانوا في الغالب مساندين لحكومة فيشي ومتعاونين مع الألمان، ولا من الأهالي المنشغلين بمصير بلادهم أكثر من مصير فرنسا، والذين ظلوا متطلعين نحو الحركات التي كانت عشية الحرب تمثل تطلعاتها، وهي جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب على الخصوص [5].

1 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص ص887-888.

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op.cit, p239.

3 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، المرجع السابق، ص ص875-876.

4 - l'humanité, 05 Octobre 1944.

5 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، مرجع سابق، ص ص875-876.

ولأجل تحقيق برنامجهم هذا، سعى القادة الشيوعيين بالجزائر إلى محاولات لتشكيل جبهة موحدة مع الأحزاب الوطنية يوم 14 مارس 1944م، غير أنهم آثروا الإنسحاب من هذا التحالف في سبتمبر 1944م مشكلين تحالفا آخر وهو أصدقاء الديمقراطية [1]. كما أعربوا في الكثير من المرات على أهمية إنشاء "جبهة حرية" ضد الخطر النازي والوحدة بين الفرنسيين والجزائريين [2].

يزداد الحزب الشيوعي الجزائري ابتعادا عن خط الوطنية، بموقفه السلبي تجاه مجازر الثامن ماي 1945م 1945م عندما اتهم "مصالي الحاج" وحزبه بالفاشية والنازية وحمله مسؤولية هذه المجازر. وفي المؤتمر العاشر للحزب للحزب الشيوعي الفرنسي عام 1945م، إتهم مندوبوا الحزب الشيوعي الجزائري الوطنيين الذين طالبوا باستقلال باستقلال الجزائري بأنهم فاقدي الوعي وعملاء لدول أخرى، وأكدوا أن حزبهم يعمل من أجل تقوية أواصر الوحدة بين الجزائريين والفرنسيين. كما خرج المؤتمرين بقرار مؤيد لبقاء السيادة الفرنسية على الجزائر، ومعارضة فكرة ومعارضة فكرة الإستقلال التي لا تخدم مصالح الجزائريين ولا فرنسيين [3]. لقد كان هذا الموقف، كافيا لتراجع شعبية الشيوعيين بالجزائر، حيث حصلوا على 53396 صوت عام 1946م مقابل 135357 صوت عام 1945م [4]، فكان هذا التراجع سببا في نقد سياستهم، وبدؤوا يولون القضية الوطنية بعض الاهتمام بعد أن طالبوا وزير الداخلية بالتحرير الفوري و اللا مشروط "لمصالي الحاج". غير أن هذا الاهتمام وكيف ما كان، لم يكن ليخرج عن فكرة إنفصال الجزائر عن فرنسا، وهذا هو جوهر إختلافهم مع بقية الوطنيين، فقد طالبوا عام 1950م بإنشاء برلمان جزائري، لكنهم لم يتخلوا عن فكرة تمثيل الجزائر في برلمان فرنسي [5].

3.1.نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة الوطنية:

رأينا كيف أن عهد حكومة فيشي قد تميز بالاضطهاد السياسي والتدهور الاقتصادي، وأدّى انقسام المستوطنين وتنامي قوة لجنة فرنسا الحرة، وكذا ظهور فكرة الميثاق الأطلسي، إلى تبني مواقف جديدة للحركة الوطنية، كما برز في الساحة السياسية "فرحات عباس" في ظل الفراغ السياسي، حيث بادر في أفريل 1941م إلى إرسال مذكرة للمارشال "بيتان"، مبينا فيها مجمل المشاكل التي تعيشها الجزائر، مقترحا في نفس الوقت مجموعة من الإصلاحات الضرورية. غير أن مذكرته هذه لم يكن لها صدى واسع لدى الحكومة الفرنسية.

1 - عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، المرجع السابق، ص284.

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919–1954**,Op.cit, p242.

3 – عمار عموره: **موجز في تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 178.

4 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج2، مرجع سابق، ص 1069.

5 – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، مرجع سابق، ص285.

إستأنف "فرحات عباس" نشاطه السياسي بعد نزول الحلفاء بالجزائر في 08 نوفمبر 1942م، حيث اجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية والنواب لمناقشة الوضع الجديد، كما اتصل بممثل الرئيس "روزفلت" المدني "روبيت مورفي" وتباحث معه المسألة الجزائرية (1).

لقد كان لنزول الحلفاء بالجزائر آثار عدة، حيث تغيرت نفسية الجزائريين، وعمل على بلورة موقف موحد حول طبيعة الشروط التي يدخل بها الجزائريين في الحرب إلى جانب الحلفاء، فكانت لـ "فرحات عباس" نقاشات عدة مع قادة حزب الشعب الجزائري وممثلي جمعية العلماء المسلمين وعدد من المنتخبين، قدم بعدها -فرحات عباس-باسم ممثلي الجزائريين الأهليين، مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942م، تضمنت المطالبة بدستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر، مقابل مشاركة الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا. لكن الحلفاء رفضوا استلام هذه المذكرة وطالبوا بإعادة صياغتها وتوجيهها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، وهو ما قام به "فرحات عباس" وكان جواب "جيرو" عليها مبهما (2).

إجتمع الوطنيين للمرة الثالثة يوم 03 فيفري 1943م، بحضور النواب، الدكتور "تامزالي"، "غرسي أحمد"، "قاضي عبد القادر"، "إبن جلول"، وممثل حزب الشعب " عسلة "، و الشيخ "التبسي" و "خير الدين" و "توفيق المدني" عن جمعية العلماء المسلمين، وكذا رئيس جمعية الطلبة "محمد الهادي جمام" إضافة إلى " فرحات عباس" والدكتور "سعدان" النائب العمالي(3)، وتوصلوا إلى ضرورة حمل الفرنسيين على اتخاذ موقف واضح بشأن مطالبهم، بعدها يتم الإتفاق على لائحة مطلبية تقدم للسلطات الفرنسية على شكل ميثاق باسم الشعب الجزائري، من جهة أخرى، كلف "فرحات عباس" بكتابة ديباجة البيان على حسب ما اتفق عليه، لخص فيها حصيلة 113 عاما من الإحتلال الفرنسي للجزائر، مبينا ومفصلا أسباب المشكل الجزائري وملابساته، وموضحا مطالب الوطنين، التي تم فيها الاشارة إلى وضعية الطبقة العاملة، حيث طالبوا بالغاء الملكية الاقطاعية وتجسيد إصلاح زراعي يضمن رفاهية الطبقة الفلاحية (4).

---

1 - فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 169. للتاكد. أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص ص200-201.

2 - فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص ص130-131.

3 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945م**، ج02، المرجع السابق، ص ص253-254. أنظر أيضا: فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص131.

4 - المصدر نفسه، ص ص 131-132. أنظر أيضا:

- Claude COLLOT : jean Robert henry: **le mouvement national algérien textes 1912- 1954**, Op-cit, pp155-164.

سلم هذا البيان إلى الحاكم العام في الجزائر "مارسيل بيريتون"، وإلى ممثلي الحلفاء في الجزائر، وكذا الجنرال "ديغول"، كما سلمت نسخة إلى حاكم مصر "فاروق"، تظاهر "بيريتون" في البداية بقبول البيان، وربحا للوقت ألف لجنة للإصلاح، مطالبا في وقت نفسه الوطنيين الجزائريين تقديم مسودة مطالب واضحة، حيث عاد "فرحات عباس" واجتمع برفاقه لأجل تحرير ملحقا للبيان يوضح فيه مطالبهم، وقد جرى تقديمه للإدارة الفرنسية يوم 26 ماي 1943م، وقد تضمن قسمين من المطالب۞.

ونظير هذا قدم "بيريتون" إجابة على مطالب البيان في شكل وعودا غير سياسية، تمثلت في إصلاحات لتحسين أوضاع الأهالي. غير أن فرنسا نظرت إلى هذا التحرك من جانب الوطنيين خطرا عليها، فأقدمت على تنحية "بروتون" في شهر جوان 1943م، وباستبداله بالجنرال "كاترو"، الذي رفض مطالب البيان وهدد واضعيه، وأعرب عن إصراره على بقاء الجزائر فرنسية، وفي هذا السياق قام بحل المجالس المالية واعتقل "فرحات عباس" و"عبد القادر السايح"، ليطلق سراحهما فيما بعد نتيجة الضغط [1]، في ظل الحديث عن إصلاحات فرنسية لصالح الجزائريين.

4.1. موقف الجزائريين من الإصلاحات الفرنسية:

جاءت هذه الإصلاحات، عندما أحست حكومة ديغول بخطورة الوضع، والعواقب الوخيمة المترتبة عن إعتقال واضطهاد الوطنيين الجزائريين، فأمرت بتشكيل لجنة الإصلاح، هذا الإصلاح الذي تكلم عليه "ديغول" في قسنطينة يوم 22 ديسمبر 1943م وهي مجرد إصلاحات شكلية، عبرت عنها أمرية 07 مارس 1944م التي تضمنت المساواة بين المسلمين والمستوطنين، والسماح للأهالي بشغل جميع الوظائف، وزيادة عدد الممثلين في المجالس المحلية، كما تضمنت أيضا منح الجنسية الفرنسية لفئات أخرى من الأهالي، مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية [2]. أما "فرحات عباس" فقد اعتبرها مجرد خلاصة لشروع "بلوم-فيوليت" لعام 1936م الذي تم رفضه من طرف عامة الجزائريين باستثناء قلة من النواب الموالين للإدارة الفرنسية [3].

۞ - **القسم الأول**: إصلاحات آجلة تجسد بعد نهاية الحرب، وجاء فيها انها وفي نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة مستقلة لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي منتخب من قبل عامة الجزائريين. أما **القسم الثاني**: فيشمل الإصلاحات العاجلة التي تتوزع على الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأهمها:

- إشراك الجزائريين في إدارة حكمهم.
- تحويل الولاية العامية إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين وفرنسيين.
- تمثيل الجزائريين المسلمين في كل الهيئات والمجالس المنتخبة ودخول المسلمين لكل الوظائف العمومية وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتحقيق المساواة بين جميع الجزائريين. أنظر: فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص ص137-138.

1 - يحي بوعزيز: **الايديولوجية الياسية للحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص96.

2 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية: 1936-1945م**، ج02، المرجع السابق، ص ص291-292. أنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج03، المرجع السابق، ص ص217-118.

3 - المرجع نفسه، ص223.

قابل الأهالي هذه الإصلاحات بعدم الرضى، أما النخبة السياسية فاعتبرتها متأخرة، كون الجزائري لم يعد يرغب في الجنسية (1). وهو ما دفع "فرحات عباس" لرفضها من جهة، ومن جهة أخرى مباشرته في تأسيس حركة سياسية جديدة للدفاع عن مطالب البيان الجزائري، كان الإعلان عنها يوم 14 مارس 1944م، تحت إسم جمعية " أحباب البيان والحرية"، بهدف إرساء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا لكنها مرتبطة مع فرنسا (2).

لقد لعبت هذه الحركة – أحباب البيان والحرية–دورا هاما في جمع كلمة القادة الوطنيين الجزائريين، ومثلت غطاء لنشاط عناصر حزب الشعب الجزائري المحل، كما كانت مبعث أمل في نفوس الجماهير الجزائرية، كما كانت مبعث قلق بالنسبة للإدارة الفرنسية والحزب الشيوعي. ففي سبتمبر عام 1944م تم تعيين الدبلوماسي "إيف شاتينو" واليا على الجزائر، حيث تولى مسألة إرغام الأهالي على قبول إصلاحات "ديغول"، وواصل سياسة القمع وإجراءات التضييق على نشاط حركة أحباب البيان والحرية. وبهذا تتجلى بوادر اضطرابات سياسية وشيكة في الثلث الأول من عام 1945م (3).

5.1. مجازر 8 ماي 1945م وانعكاساتها على الحركة الوطنية والحركة العمالية:

كان لهذه المجازر ارتباط وثيق بتطور الحركة الوطنية وانتشار الوعي لدى غالبية الأهالي، وقد رأت السلطة الفرنسية وجوب قمع هذه الحركة، بعد أن تقاطعت أهدافها مع مطامع المستوطنين الأكثر تطرفا، والكشف عن متسببي في هذه المجازر، غير أن قادة الحركة الوطنية كانوا على علم بما يدبر ضدهم، فاجتهدوا في تفوييت الفرصة على المستعمر، لكن حجم الإستياء كان عظيما لدى الأهالي، واستعدادها لتقديم التضحيات كبيرا.

وفي ظل هذه الظروف، اغتنمت الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل وكذا الاحتفال بيوم الهدنة وانتصار الحلفاء على ألمانيا، لأجل تنظيم مظاهرات سليمة، بغرض التنديد بالقمع الاستعماري وإطلاع الرأي العام العالمي على تشبث الشعب الجزائري بمطلب الحرية والاستقلال (4).

خرج الجزائريون احتفالا بعيد العمال في الفاتح من ماي 1945م، وقد جرت العادة أن تستغل الطبقة العاملة هذه المناسبة العالمية في التظاهرات والإجتماعات والإحتفالات لاسيما أعوام 1936، 1938، 1937م في كل من الجزائر وهران وقسنطينة (5)، حيث دعى حزب الشعب إلى مظاهرات عامة إحتجاجا على اعتقال

---

1 – فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص141.

2 – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936–1945م**، ج02، المرجع السابق، ص ص300–301.

3 – يحي بوعزيز: **الايديولوجية الياسية للحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص100.

4 – أحمد مهساس: **الحركة الثورية في الجزائر 1914–1954م**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص236.

5 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص 355.

"مصالي الحاج" ومناضلي الحزب، فكان الحضور قويا حمل خلاله المتظاهرين العلم الجزائري وبعض اللافتات كتب على بعضها "أطلقوا صراح "مصالي الحاج"، "أطلقوا صراح المعتقلين"، "الإستقلال" [1]. وكانت رغبة الحزب التأكيد للحلفاء على وجود متحدثين باسم الشعب الجزائري ذوي كفاءة غير السلطة الفرنسية [2]. شارك في هذه المظاهرات وبطريقة سلمية عشرات الآلاف من المتظاهرين الجزائريين عبر كامل المدن رغم استفزاز الشرطة الفرنسية لهم، لكنهم لم يسلموا من القمع، حيث تعرض متظاهرين بالجزائر العاصمة لإطلاق النار، قتل فيها شخص وأصيب آخرون بجروح وهو ما لم يتقبله الجزائريين، فقد انتشرت المظاهرات في جهات أخرى مثل سطيف، شارك فيها حوالي 4 آلاف فلاح وكانت بمثابة إنذار من طرف الشعب الجزائري إلى السلطات الفرنسية [3].

أما في الثامن ماي 1945م خرج الجزائريون أسوة بباقي الأمم إحتفالا بعيد النصر، بعد معارك دامت خمس أعوام تكبدت فيها الإنسانية خسائر جمة في الأرواح والمال والضمائر ما لم يسبق أن شهدها العالم من قبل، وقد ظن الجزائريون أن لهم الحق في الإحتفال كباقي الأمم، وأن لهم الحق في المطالبة بحقوقهم وتحقيق أحلامهم في بعث الدولة الجزائرية المستقلة [4].

لقد كانت البداية لهذه المظاهرات بمدينة سطيف، يوم الثلاثاء الذي يصادف السوق الأسبوعي أين تجمع الألاف من الجزائريين في المحطة قرب الجامع الكبير، حاملين العلم الوطني ولافتات عدة تطالب بالحرية واستقلال الجزائر، وبسقوط الاستعمار والإفراج عن "مصالي الحاج"...إلخ [5]. وبوصول المتظاهرين إلى مقهى فرنسا الكبير، حاول محافظ الشرطة "أوليفري" (Olivierri) إنتزاع الراية الوطنية من حاملها الذي رفض ذلك وكله إصرار، فقام المحافظ بإطلاق النار عليه ورده قتيلا، كما تم جرح الكثير من المتظاهرين، فكان هذا بداية لاقتراف المجازر المأساوية في حق المتظاهرين [6].

لم تقتصر الاستفزازات على مدينة سطيف وحدها، بل امتدت إلى أكثر مدن وقرى ودواوير القطر، ولا سيما خراطة ودواويرها، وقد غلب عليها الطابع الدموي، باقتراف العدو مذابح ومجازر في حق المواطنين العزل، وقد جرى ذلك عبر مراحل مما يؤكد على أن العلمية العسكرية كانت مبرمجة من قبل وبإحكام، كما يؤكد على

1 – عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص181.

2 – جيلالي صاري وحفوظ قداش: المرجع السابق، ص79.

3 – أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 239.

4 – علال الفاسي: المرجع السابق، ص30.

5 – مومن العمري: **الحركة الثورية في الجزائر–من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926–1954م**، دار الطليعة للنشر والتوزيع ومكتبة البصائر، الجزائر، 2003م، ص64.

6 – فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص147.

ذلك أيضا الوصول السريع للإمدادات العسكرية والأمنية، التي حاصرت مدينة سطيف في ظرف زمني قياسي، وباشرت عملها الوحشي و اللاإنساني بتقتيلها للشعب الجزائري[1]، هذا العمل الذي تجندت له القوات البرية والجوية والبحرية، فضلا عن الشرطة، والجندرمة، والميليشيات، حيث أسفرت على استشهاد ما يزيد عن 45000 من الجزائريين، واقتياد عشرات الآلاف إلى السجون والمحتشدات، وإعدام العشرات عن طريق المحاكم.

وعن الحصيلة العامة لهذه المجازر يذكرها "محمد حربي" كما يلي:

- إيقاف 4160-3696 بقسنطينة-505 بوهران-309 بالجزائر.
- الأحكام 1307 منها 99 بالإعدام، 66 بالأشغال الشاقة مدى الحياة.
- الضحايا البشرية: القتلى 8000 حسب تصريح الرسمي للفرنسيين و45.000 حسب حزب الشعب الجزائري [2].

لقد أسفرت مجازر الثامن ماي عن نتائج عدة، حيث أوقف "ديغول" لجنة التحقيق المعينة من طرف الحكومة العامة، حتى يعتقد الحلفاء بأن ما حدث هو مجرد عمل من طرف مشاغبين، لم يرق لهم انهزام ألمانيا و ليس له علاقة الحركة بالوطنية، بينما طالب المنتخبون الأوربيون بإيقافات وعقوبات تكون أكبر مما حدث، كما انتهز الشيوعيون هذه الفرصة لإدانة وطنيو حزب الشعب الجزائري وأصدقاء البيان والحرية، غير أنهم لاحظوا فيما بعد مدى تأثير الوطنيين، فاتخذوا نتيجة ذلك خطة جديدة في أوت 1945م أدانوا من خلالها القادة الوطنية ونددوا بالمؤامرة الفاشية للمستوطنين وبعثوا حملة العفو، لكن أخطر نتيجة لهذه المجازر تمثلت في إنهيار الوحدة الوطنية التي عاشتها الجزائر في ظل حركة أحباب البيان والحرية. كما اعتبروا "فرحات عباس" وأصدقائه أنهم قاموا بتحالف خطير مع حزب الشعب الجزائري، وبعثوا حزبا جديدا وهو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، لأجل تفادي تسرب عناصر حزب الشعب الجزائري [3]. من جهة أخرى أكدت على مطالب حزب الشعب الجزائري الداعية للإستقلال انطلاقا من أن الحرية تؤخذ ولا تعطى، وأنه لا يمكن الإعتماد والوثوق في وعود فرنسا، ففرنسا في رأي الحزب غير مستعدة للتنازل عن الجزائر، ومستعدة للقيام بأي عمل قمعي ضد التحركات والمطالب الوطنية. وبناء على هذا عقد الحزب مؤتمره في نوفمبر 1946م درس فيه الوضع العام وخلص فيه الحاضرون إلى مواصلة الحزب لنشاطه السري من جهة، وإنشاء حزب شرعي تحت مسمى "حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية " (MTLD) [4].

---

1 - مومن العمري: المرجع السابق، ص64.

2 - محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص240-241. أنظر أيضا: محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين-تاريخ الجزائر 1830-1954م**، المرجع السابق، ص346.

3 - المرجع نفسه، ص346.

4 - نفسه، ص ص 250-251.

أما عن الإشتراكيين فلم يكن موقفهم بعيدا عن الشيوعيين، حيث اعتبروا الأمر مؤامرة مدبرة تهدف إلى تعميق الهوة بين الجزائريين والفرنسيين، والنتيجة إصدارهما – الشيوعيين والإشتراكيين–لبيان مشترك في شهر جوان 1945م، نبهوا من خلاله المستوطنين والأهالي، من المحاولات الفاشية الداعية إلى خلق جبهتين متصارعتين في الجزائر، من أجل خدمة مصالح أولئك الذين كانوا يفرضون إرادتهم دائما على البلاد [1].

أما فيما يخص النقابات فقد كان موقفها متخاذلا وسلبيا إلى أبعد الحدود من هذه المجازر التي راح ضحيتها 45 ألف شهيد، دون أن تستنكر النقابة هذه الحوادث والتزمت الصمت الرهيب إزاء جرائم رهيبة [2]، فقد كان موقف (CGT) هو نفسه موقف الشيوعيين والإشتراكيين، كون هذه التنظيمات كانت تشترك في الغالب في ذات المناضلين، معتبرة مجازر الثامن ماي 1945م أمرًا مدبرًا من قبل الفاشيين [3]. غير أن العمال الجزائرين عبروا عن موقفهم لاسيما نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من خلال حركة إحتجاجات وإضرابات سنقف عليها لاحقا.

وعليه سيكون لمجازر الثامن ماي 1945م وقانون العفو الشامل الصادر في 19 مارس1946م أثرهما في دفع الحركة الوطنية نحو الأمام، وبالتالي إعادة النظر في الإستراتيجية النضالية التحررية، سواء تعلق الأمر بالتيارات السياسية الوطنية أو الحركة العمالية الناشطة في كنف التنظيمات النقابية. كما سيزداد الدور الريادي للنقابيين الجزائريين عمقا، عندما يتفاعل برنامج المركزية النقابية مع مقدرات وأبعاد الثورة التحريرية الجزائرية.

6.1.إعادة هيكلة الحركة الوطنية 1945–1950م:

لقد حملت أحداث مجاز الثامن ماي 1945م الإدارة الفرنسية على انتهاج سياسة التهدئة مع الجزائريين، حيث تقدم ديغول بإصلاحات شملت ميادين عدة كما ذكرنا سابقا، تم طرحها في المرسوم الصادر في 17 أوت 1945م، القاضي بمنح الأقلية الأوربية عددا من المقاعد مساويا لمقاعد الأغلبية الجزائرية في غرفتين مختلفتين للتمثيل في الجمعية التأسيسية الفرنسية (البرلمان) [4]، وتسبب هذا المرسوم في جدل كبير لدى المستوطنين والجزائريين. أما الشيوعيون ودعاة الإدماج فقد وجدوا في هذا، فرصة في شغل المناصب التي سيغيب عنها خصومهم المبعدين بالنفي والإعتقال، حيث طالب مناضلوا الحركة الوطنية من حزب الشعب وأحباب البيان والحرية بمقاطعة هذه

1 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p265.

2 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص354.

3 – محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 261.

4 – شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير–القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر–تونس والشركة الوطنية للنشر والتوزيع–الجزائر، 1976م، ص340.

الإنتخابات، كونها تجري في ظروف غير ملائمة، وتسعى من ورائها الإدارة الفرنسية إلى إستبدال القوى الوطنية بقوى أخرى موالية لها، وقد كان لها ذلك في إنتخابات أكتوبر 1945م، التي فاز فيها أنصار الإدماج (إبن جلول والمنتخبين) بسبعة مقاعد، والإشتراكيين بأربعة مقاعد، بينما فاز الشيوعيين بمقعدين (1).

وفي السياق نفسه، تقدم المنتخبين الجدد بمشروع يطالب بإدماج الشعب الجزائري في فرنسا، مع احتفاظه بأحواله الشخصية، غير أنه رفض من طرف الجمعية التأسيسية واصفة إياه بالعمل الجريء. في حين قررت دراسة حالة بعض الآلاف من المعتقلين الجزائريين الذين سجنوا عقب أحداث مجازر الثامن ماي 1945م، فقد صدر في حقهم قانون العفو العام بتاريخ: 16 مارس 1946م من جهة، ومن جهة أخرى إشراك الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري في مشاريع إصلاحية وهمية (2). ويأتي هذا الإجراء، ضمن سياسة التهدئة المنتهجة من طرف الإدارة الفرنسية بعد المجازر التي اقترفتها في حق الشعب الجزائري الأعزل.

وفور إطلاق صرح القادة السياسيين للحركة الوطنية، قام "فرحات عباس" رفقة المنتخبين بتأسيس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أفريل 1946م، وهذا في إطار سياسته المعتدلة، وقد تمحورت أهدف حركته في إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، والتمسك بمبدأ النضال السياسي والثورة بالقانون (3). وهي المبادئ التي عارضها حزب الشعب الجزائري، وكانت سببا في إنقسام وحدة الحركة الوطنية (4).

أما حزب الشعب الجزائري، وبعد إطلاق صراح زعيمه "مصالي الحاج" بتاريخ: 31 جويلية 1946م، الذي قوبل بفرح وإبتهاج كبيرين من طرف الجماهير الشعبية، التي إزدادت تعلقا ووحدة حول مطالبه الرامية للإستقلال؛ كل هذا جعل من "مصالي الحاج" يعاين ويقف على هذا التغيير الجذري في التفكير والطموح الجماهيري، الذي يعد إحدى تبعات مجازر الثامن ماي 1945م، التي دفعت الجماهير الفلاحية والحضر من البروليتارين وشبه بروليتاريين وبطالين إلى الإنضمام إلى حزب الشعب؛ ويخرج نضاله السياسي للعلن مشكلا حزبًا جديدًا شرعيًا من جهة، ومن جهة ثانية مواصلة نضاله السري في إطار حزب الشعب. وفي السياق ذاته، فاجأ "مصالي الحاج" الجميع عندما أعلن رغبته في المشاركة في الإنتخابات المقررة في 10 نوفمبر 1946م، والتي كاد يفوز فيها لولا تدخل الإدارة الفرنسية وتزويرها. كما أعلن مصالي عن ميلاد حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (5).

---

1 - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص ص254-255.

2 - شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص340-341.

3 - تفاصيل أكثر حول نشأة حركة "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والبرلمان"، أنظر: فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص ص 153-190.

4 - أحمد مهساس: مصدر سابق، ص ص262-263.

5 - بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص ص197-199.

كان الإعلان الرسمي عن ظهور حركة انتصار الحريات يوم 2 نوفمبر 1946 من قبل "مصالي الحاج" والذي أعلن إلى جانب ذلك أيضا عن تقديم مرشحين تحت إسم هذه الحركة، التي ستحقق العديد من النجاحات في الإنتخابات رغم تزوير الإدارة الاستعمارية، كما نجحت هذه الحركة في ترسيخ رغبة الاستقلال لدى معظم الفئات الجزائرية [1].

أصبحت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بعد هذه الإنتخابات حزبا سياسيًا جماهيريًا، له برنامج وطني يهدف إلى الكفاح بشتى الوسائل لنيل الإستقلال، ويعتمد على إعداد المناضلين السياسيين وتهيئة الظروف لتحقيق أهدافه ولاسيما الكفاح المسلح، من خلال تجنيد فئات الشعب والمنظمات الجماهيرية للمساهمة في هذا النضال التحرري، ورغم القمع المتواصل والمؤامرات من طرف السلطة الفرنسية، إستمرت هذه الحركة في نشاطها وتحولت بمرور الزمن إلى حركة وطنية قوية، كما تمكنت من إلزام بعض الأحزاب الأخرى بتخليها عن سياسة الإدماج على الأقل، ومن فرض ضغوطات على الإدارة الفرنسية لتحقيق المزيد من الإصلاحات، من جهة أخرى ضمنت الحركة إستمرار النشاط السري لحزب الشعب، و كونت درعه العسكري الممثل في المنظمة السرية، التي أنيطت بمهمة التحضير للثورة المسلحة، وقد أشرف عليها عناصر ثورية للحزب منذ عام 1947م أمثال: "محمد بلوزداد" و"حسين آيت أحمد" و"بن بلة" و"محمد بوضياف"... [2].

توسع نفوذ الحركة وأصبح لزامًا عليها توضيح إستراتيجيتها، كما أصبح جليًا أيضا أنها ستتعرض لمخاطر عديدة جراء تورطها في السياسة الإنتخابية، وبهذا طفت إلى السطح الخلافات وظهرت الطوائف، بينما أراد "مصالي الحاج" تدارك هذه المخاطر فدعا إلى مؤتمر وطني للحزب، عقد سريا في 15 فيفري1947م في ظل متغيرات جديدة، أفرزت في هذا المؤتمر ثلاث طوائف:

أولا/ طائفة حزب الشعب: يمثلها حماة الحزب القدامى، وترى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب من أجل المحافظة على خطه الثوري وشعبيته التي اكتسبها نتيجة مبادئه.

ثانيا/ طائفة الشرعية: ترى ضرورة إشراك حزب الشعب (ح إ ح د) في الإنتخابات، من أجل إتخاذ من المجالس الرسمية منبرا لها في الإعلان عن مبادئها، وهي تمثل طبقة المثقفين السياسيين الذين التحقوا بالحزب أثناء الحرب العالمية الثانية، وصاروا قوة رئيسية في الحركة، ومثلوا المركزيين.

ثالثا/ طائف الشباب الثوري: تيار متحمس للنشاط الثوري ناقم على العمل الشرعي وما آل إليه حال الحزب، يرى ضرورة مباشرة العمل الثوري بتأسيس منظمة عسكرية يمثلها شبان متحمسون، وهم في الغالب من

1 - مومن العمري: المرجع السابق، ص ص72-73.

2 - مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، المرجع السابق، ص ص184-185.

قدامى جنود الحرب العالمية الثانية، سيطروا على هذه المنظمة الخاصة. والذين سيشكلون فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل [1].

بعد مناقشات صعبة إنتصر إتجاه مصالي ووافق الأغلبية على المشاركة في الإنتخابات، فكان هذا بداية حقيقية لصراع داخل أجهزة الحركة [2]، التي انقسمت إلى ثلاث فئات وهي: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية الرسمية، حزب الشعب السري، المنظمة الخاصة المسلحة [3]. وأخطر ما تعرضت له الحركة الأزمة البربرية[۞]، واكتشاف المنظمة السرية عام 1950م[۞۞].

2. نضال الحركة العمالية بالجزائر:

لقد توقف نشاط الأحزاب السياسية والجمعيات بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية، ليستأنف بعد نزول الحلفاء في الجزائر شهر نوفمبر 1942م، كما شرعت النقابة الفرنسية في إعادة تشكيل نفسها أوائل عام 1943م. غير أن الطبقة العاملة الجزائرية ظلت وفية للتزامها بالتجربة النجمية، فقد كان العمال الجزائريون هم الوحيدين تقريبا الذي كانوا يقومون بالإضرابات خارج الأطر النقابية، مثال ذلك عمال القطاع الفلاحي، عمال مختلف الورشات الطرق والجسور والأشغال العمومية وعمال التبغ [4]، نظرا لتخلي النقابات الفرنسية عن شعار الاستقلال الوطني من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف تأثير CGT على المزرارعين في المدن الذين يعتبرون النضال الحقيقي يكمن في إطار النضالي الصريح المعادي للاستعمار [5].

أولا/ إستمرار نضال الحركة العمالية 1939-1942م:

تعتبر الفترة الزمنية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، الفترة الذهبية لتطور الحركة النقابية في الجزائر وازدهارها، غير أن هذا التطور وهذا النشاط لم يستمر بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، التي كانت في غاية الشدة والإرهاب اللذان مورسا من طرف الحكومة الفرنسية ضد الحركة. فبدل أن تستجيب هذه الأخيرة لمطالب الشعب الجزائري وحركته العمالية، واجهت ذلك بالرصاص والإعتقالات وتكثيف الإجراءات

---

1 - مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، المرجع السابق، ص ص150-151.

2 - محمد حربي: المرجع السابق سابق، ص41.

3 - مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، "**مجلة أول نوفمبر**"، الجزائر، 1998م، ص10.

۞- **الأزمة البربرية**:

۞۞ - **المنظمة الخاصة (O.S)**: تأسست رغبة من الحركة (MTLD) بهدف التحضير للثورة المسلحة في مؤتمر فيفري 1947م، وقد إستلزم تأسيسها مدة ستة أشهر، وكان على رأسها القائد بلوزداد محمد، ثم خلفه آيت أحمد، ثم عوض بن بلة في ديسمبر 1950م بعد الأزمة البربرية. للمزيد أنظر: محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين- تاريخ الجزائر 1830- 1954م**، المرجع السابق، ص 379.

4 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op.cit, pp237- 238.

5 - عبد القادر جغلول: المرجع السابق، ص 317.

القمعية، لترتكب بعد ذلك في حقهم مجازر الثامن ماي عام 1945م، وبهذا بقيت الحركة العمالية في الجزائر بين المد والجزر [1].

ولكن رغم كل هذا، فإن هذه الفترة (1939- 1945م) بالنسبة للحركة العمالية تبقى فترة متميزة، حيث كانت بمثابة ميلاد حقيقي لإطار نقابي جماهيري بالجزائر من جهة، ومن جهة أخرى فترة برهنت و أبانت فيها على قدراتها في النضال من أجل العمل والحركة والتأكيد على قوتها في أكثر من مستوى. ففي ظل هذه الظروف والتطورات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، كانت الحركة العمالية تحاول مواصلة آداء دورها في الدفاع عن الطبقة العاملة بالجزائر.

ثانيا/ دعم العمال الجزائريين للحركة السياسية ومواجهة القمع الاستعماري:

لقد كانت بداية سنة 1939م بمناسبة كارثة حلت على الحركة الوطنية السياسية كما كانت أيضا على الحركة النقابية، بسبب التعبئة العسكرية والإعتقالات الإحتياطية، وهو الأمر الذي أدى في الأخير إلى تجميدها أو حلها مع بداية الحرب ع 2 [2]. حيث نال وبشكل كبير، القمع الإستعماري الفئة المناضلة من الوطنيين وكذا الشيوعيين على حد السواء، ففي 24 أوت 1939م تم إصدار مرسوم قانون خاص بالجزائر، يقضي بمنع صدور الجرائد، مثال ذلك: جريدة "الأمة" و "البرلمان الجزائري"، وهما لسان حال حزب الشعب الجزائري. وباستثناء زعيم الحزب "مصالي الحاج" الذي اعتقل، تم توقيف 14 مناضل واعتقال 41 عضوا من حزب الشعب شهر أكتوبر 1939م بتهمة إعادة تشكيل حزب منحل، فكان رد أنصار هذا الحزب وهم في الغالب من العمال اللجوء إلى الكتابات الحائطية التي ملئت شوارع المدن والأحياء الشعبية تحمل عبارات منها: "يحيا حزب الشعب الجزائري"، وكان هذا بداية من شهر نوفمبر 1939م.

من جهة أخرى لاقت الصحف الشيوعية الجزائرية نفس المصير، حيث منعت من الصدور بداية من 29 أوت 1939م، كما صدر مرسوم 26 سبتمبر يقضي بحل الحزب الشيوعي الجزائري بسبب حملته المنددة بالامبريالية التي كانت فرنسا وبريطانيا تنشطانهما على ألمانيا، ناهيك عن سجن أعضاء مكتبه السياسي ولجنته المركزية. أما في شهر ديسمبر 1939م وفيفري 1940م، فقد حوكم 04 من أعضائه بتهمة الدعاية ضد فرنسا وحكومتها، كما تم تسريح العديد من العمال المنخرطين فيه من مناصبهم في الخدمات العمومية والتراموای والبريد والمواصلات.

مثله مثل حزب الشعب، قام الحزب الشيوعي الجزائري في هذه الفترة وبتاريخ: 08 جويلية 1941م بتوزيع المنشورات تحريضية تنادي بالاستقلال الجزائر، كما مد الحزب يده لكل التنظيمات الجزائرية بما فيها حزب الشعب

1 – سعد توفيق عزيز البزاز: المرجع السابق، ص ص 159-160.

2 - Azzi Abdelmadjid: **le mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'indépendance**, livre édition, Alger, 2012, p29.

الجزائري، القوى النقابية، والتجمعات الحرة والمستقلة، من أجل جزائر مستقلة موحدة مع فرنسا. وفي هذا السياق قام هذا الأخير بتكثيف الدعاية في الوسط الريفي، مؤكدًا على مطلب الإستقلال وعلى ضرورة التعاون مع حزب الشعب الجزائري، حيث نادى من خلال جلسة الـ61 بتاريخ: 12 سبتمبر 1941م إلى إصدار منشور تحريضي يدعو إلى إنشاء جبهة شعبية من أجل إستقلال فرنسا والجزائر وضد توغل النازية في الجزائر [1].

قامت كذلك "المساعدة الشعبية للجزائر"۞ بتوزيع المناشير في مارس 1941م، تطالب من خلالها بالإصلاح السياسي للمساجين ومساعدة ضحايا القمع [2]. وفي هذا السياق تم تسجيل عدة نشاطات معارضة لتجنيد الجزائريين، كجنود وكعمال منذ شهر أكتوبر 1939م، مما أعاق مجهودات فرنسا في مجال التعبئة [3].

ونتيجة لهذا الوضع سعت حكومة "بيتان" إلى كسب ثقة الجزائريين، وذلك من خلال إلغائها لمرسوم "كريميو"، وإصدار مرسوم آخر يقضي بتجريد يهود الجزائر من ممتلكاتهم ووظائفهم في الدولة، ونزع الجنسية الفرنسية منهم، وبهذا صار اليهود رعايا كباقي الجزائريين. كما جرى التضييق على اليهود واضطهادهم، حيث جرى تسريح 2.671 أو 3.500 عامل، و2% فقط من اليهود كانوا يقبلون في الوظائف الحرة، كما طال هذا التضييق تلاميذ اليهود الذين تناقص عددهم من 14% إلى 7% ثم إلى 2.7% [4].

كما قام الألمان في فرنسا المحتلة بجهد كبير في إبداء إعجابهم باليد العاملة الجزائرية لاجتذاب المزيد والكثير منها، سواء تلك الموجودة في المنطقة الحرة أو من تلك الموجودة بالجزائر، مستعملين لأجل ذلك بعض الوطنيين الجرمانيين الذين أصبحوا عملاء في (l'abwehr) أو مذيعين في إذاعة باريس، وكان هؤلاء يركزون في دعايتهم

---

1 - محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري،** المرجع السابق، ص ص227-228.

۞ — **المساعدة الشعبية للجزائر**: (secours populaires d'Algérie)، عبارة عن تجمع ذو توجه شيوعي، سمي في عام 1936م بالمنطقة الجزائرية للمساعدة الحمراء الدولية (Région algérienne du secours rouge international)، هدفها المعلن يتمثل في تقديم المساعدة المعنوية والمادية والقانونية لضحايا القمع الامبريالي والرأسمالي. كانت تتواجد بحي روفيغو بالجزائر العاصمة. ترأسها امناء عدة من بينهم: موريس بريو، بوعلي العربي بن بلقاسم، تجلى نشاطها في تنظيم تجمعات وحفلات وأسابيع تضامنية لمساعدة ضحايا الفاشية الدولية ومرسوم رينييه ومن أجل المطالبة بالعفو عن الذين قاموا بإضراب 30 نوفمبر 1938م، وقاموا بحملات تضامنية مع الشعب الاسباني خلال حربه الأهلية. كما قامت أيضا بتنظيم حملة لمساندة المناضل الشيوعي بن علي بوكورت التي انتهت بالإفراج عنه، ناهيك عن تنظيم حملات التبرع لصالح المجندين وعائلاتهم خلال الحرب. أنظر:

- AOM 1K 880 : lettre du commissaire divisionnaire, chef de la police spéciale adressé au préfet d'algér en date du 22 septembre 1939.

- نقلا عن:

- محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830- 1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري،** المرجع السابق، ص ص227- 228.

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op.cit, p230.

3 - محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري،** مرجع سابق، ص ص230-231.

4 - شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص886.

على أن الجزائريين لا يعاملون كما يعامل الفرنسيين من طرف الحكومة الفرنسية وأنهم في عداد المنسيين [1]. كما كان للدعاية الألمانية أثرها الكبير في بلاد القبائل، والتي تحدثت عن الأجور المرتفعة والمعاملة التفضيلية التي يلقاها العمال القبائليون القاطنين في منطقة باريس [2]. كما كان لإنتصارهم – الألمان- خلال سنوات (1939-1941م) كان لها بالغ الأثر في نفوس الجزائريين الذي أبدوا تأييدهم للألمان بالامتناع عن العمل في مزارع الكولون من جهة، ومن جهة أخرى التوقف عن قطع الأخشاب و إنتاج الفحم وحجتهم في ذلك، ملابسهم التي لا تقاوم داخل الغابة، الأمر الذي حتم الإدارة الفرنسية بتلمسان على إستقدام 250 عامل من منطقة القبائل، و أبان الكولون علن تذمرهم واستيائهم الشديد من قلة الاخشاب و الفحم نتيجة نفاذ مخزونهما الاحتياطي كما أدى توقف بعض العمال الزراعيين من الجزائريين عن العمل في مزارع الكولون بسبب تعطل أجورهم، أن تخلى أصحابها الفرنسيين عن النشاط الزراعي[3].

ثالثا / تطور النضال النقابي في الوسط الريفي:

لقد رأينا سابقا أن بعض مناضلي الكونفدرالية للشغل (CGT) المحسوبين على التيار الشيوعي، عملوا على ضرورة تنظيم هذه الفئة العمالية لتقوية الكونفدرالية وتحقيق مكاسبها، لاسيما بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم. غير أن الدعاية الشيوعية في هذه الفترة إزدادت حدتها، حيث اعتمد الشيوعيون على نشر أفكارهم عن طريق إقناع سكان الأرياف والمداشر بضرورة النضال ضد الكولون، الذين صادروا أراضيهم وأراضي آبائهم وأجدادهم [4].

وعليه واصل الفلاحون الجزائريون نضالهم ضد الرأسمالية الاستعمارية، من خلال سلسلة من الإضرابات التي مست تقريبا كامل البلاد، وكان جوهر الأسباب الداعية إلى هذا؛ تكمن في إنخفاض الأجور وتجاوزات الكولون وظلمهم المستمر للفلاحين الجزائريين، يضاف إليه تقاعس الإدارة وعدم إنصافها لعمال الأرض. فالإدارة الفرنسية كانت تخشى أن تؤول الفروع النقابية للفلاحين وعمال الأرض، إلى تشكيل جبهة موحدة للدفاع تفضي إلى تنظيم إضراب شامل، قد يؤدي إلى إختلال التوازن الإقتصادي الزراعي الإستعماري بالجزائر. ولأجل هذا كانت فرنسا تترصد تحركات المناضلين في الأحزاب الوطنية والمنخرطين في الفروع النقابية، لإحتواء نشاطهم ووضع حد لنفوذهم [5]. أما بالنسبة لحجم وطبيعة هذه الإضرابات في هذه الفترة متعددة وكثيرة، وعليه سنكتفي بذكر بعضا منها.

---

1 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص877.

2 – المرجع نفسه، ص884.

3 - AOM 09H/30 : Extrait du rapport mensuel sur le moral de la population 15/10 à 15/11/1943.

– نقلا عن: بن داهة عدة: ج02، المرجع السابق، ص ص228- 229.

4 – بن داهة عدة: ج02، المرجع السابق، ص205.

5 – نفسه، ص ص208-212.

لقد إزداد عدد الفروع النقابية الفلاحية في هذه الفترة، حيث ظهر عام 1939م تجمع فلاحي يدعى "فدرالية الفلاحين لعمالة وهران" برئاسة "شمريق لمنور" (chemrik menouar) وكان مقره بغليزان [1]. أدى هذا التوسع لحركة التنظيمات النقابية وتغلغلها في الأوساط الجماهيرية الحضرية والريفية، إلى ظهور إتجاه جديد يدعو إلى ضرورة تحسين وضعية العمال، فكان لهذا آثار عدة، من بينها إنتشار موجات من الغضب والسخط في صفوف العمال ووقوع حوادث عدة، من بينها الإضراب الذي شنه عمال الزراعيون يوم: 18 سبتمبر 1940م بالرواشد التابعة لبلدية فج مزالة، بسبب تخلي صاحب المزرعة "آستي فيليكس" (astier felix) عن وعده للعمال برفع أجرهم اليومي إلى 12 فرنك، ليمتد هذا الإضراب بسرعة إلى باقي مزارع الكولون في بلدية الرواشد، ويتدخل الدرك الفرنسي ويعتقل ثلاثة من العمال يوم: 19 سبتمبر 1940م، بتهمة الإخلال بحرية العمل والإعتداء على عامل بالضرب بالعصا لإمتناعه عن الإضراب، غير أن الإضراب ظل مستمرا إلى غاية إستجابة الكولون لضغط العمال ورفع أجورهم إلى 13 فرنك، بعد أن جمعهم المتصرف الإداري لبلدية فج مزالة، ودعاهم إلى تسديد أجور العمال وفق الرواتب التي حددتها إدارة العمالة [2]. ونشير هنا أن الأجر اليومي للعامل الفلاحي كان يختلف من منطقة إلى منطقة، الأمر الذي فتح أعين العمال التي تعرف إنخفاظا في الأجر على التظاهر والإحتجاج والإضراب عن العمل. وعليه نصح المتصرفون الإداريون الكولون في معظم جهات البلاد بتوحيد أجور عمال الأرض كي يتجنبوا هذه الإحتجاجات، التي قد تستغلها أطراف أخرى أجنبية لاسيما وفرنسا في حالة حرب [3]. كما تدخل الدرك الفرنسي والسلطات الإستعمارية لدى حكومة الإحتلال حتى تفرض وجودها ونفوذها عن طريق:

- تحديد السقف الأدنى والسقف الأعلى للأجر اليومي، ومعاقبة كل من يخالف ذلك.
- تحرير التجارة بعد تحقيق المخزون الإحتياطي.
- عرض مخزون للمصادرة المؤقتة إذا لزم الأمر ذلك، لأن الدولة في حالة حرب.
- إلزام حراس الحقول والقياد بتحمل مسؤولياتهم إزاء المحافظة على الحالة النفسية للسكان [4].

من جهة أخرى أوصى مدير الشؤون الأهلية ببعض الإجراءات منها: رفع الأجور الفلاحية ووضع سياسة خاصة بالقروض الفلاحية مع فرض رسوم ضريبية على الملكيات العقارية (الأراضي) الكبرى، وإعادة ترتيب

---

1 - AOM 14H/40 : Association des fellahs. Le préfet d'Oran au gouverneur général, Oran le 10/05/1939.

- نقلا عن: بن داهة عدة: ج02، المرجع السابق، ص 217.

2 - AOM 9H/41 : Note sur le syndicalisme en milieu indigène Algérie.

- نقلا عن: بن داهة عدة: ج02، مرجع سابق، ص ص217- 219.

3 - بن داهة عدة: المرجع نفسه، ص220.

4 - AOM 9H/41: Rapport du capitaine ESPANGNET, commandant de la section de gendarmerie de mascara sur l'état d'esprit des indigènes en date du 10/10/1941.

– نقلا عن:

- بن داهة عدة: ج02، مرجع سابق، ص 224.

البروليتارية الأهلية، غير أن هذه التوصيات لم تأخذ بعين الإعتبار، كما قدم مدير مصلحة الري والإستيطان، مشروع قانون لنزع جزء من الأراضي المسقية، التي كانت تستعمل لتثبيت الفلاحين الصغار من الأوربيين والجزائريين بصفة مستأجرين لها من الدولة ثم مالكين لها فيما بعد، حيث أسفر هذا المشروع عن قانون 18 مارس 1942م الذي قوبل بالرفض من طرف المستوطنين، معتبرينه أداة لتفتيت الملكيات الكبرى، فبقي مجرد حبر على ورق [1].

3.طبيعة النضال المطلبي للحركة النقابية:

لقد أصبح نضال الاتحادات النقابية الثلاثة بالجزائر مقتصرا على المطالبة بالمساواة بين عمال الجزائر وعمال فرنسا، بعدما تخلت النقابات الفرنسية عن نضالها التحرري وتبنيها شعار العمل والأسرة والوطن عام 1940م، بل وعملت جاهدة على إقناع حكومة الماريشال "بيتان" بتمسك كل الجزائريين والأوربيين على حد سواء بولائهم لها من جهة، وبعدهم عن أي حركة وطنية تسعى للإستقلال عن فرنسا من جهة أخرى. وبهذا سعت النقابات الفرنسية إلى تشويه الحقائق بعدم وجود شعور وطني لدى العمال الجزائريين هدفه الإستقلال عن فرنسا خلال هذه الفترة، علما أن مطلب الإستقلال من المطالب الرئيسية التي تأسس من أجلها نجم شمال إفريقيا سابقا.

وعليه إكتفت النقابات الفرنسية بالتعبير عن انشغالاتها للإدارة الفرنسية بشكل سلمي دون اللجوء إلى أسلوب الضغط والإعتماد على الإضرابات فهذا الأسلوب يعد أمرا صعبا في هكذا ظروف. أما عن طبيعة المطالب في هذه الفترة فقد تمثلت فيما يلي:

1. تحسين ظروف الأهالي بتزويد مختلف القبائل بالمرافق الضرورية للحياة، كالمدارس، المستوصفات، شق الطرق، مكاتب البريد...إلخ. فقد جاء التقرير الذي أعده إتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر أنه: «**يجب الإسراع في مسار إخراج الأهالي من الحياة البربرية التي يعيشونها في قبائلهم من أجل رفعهم إلى مستوى التطور الاقتصادي، لإرغامهم على المشاركة في رفع الإنتاج من حيث الكم والنوع عن طريق الإستغلال الأمثل للأراضي واستغلال الوسائل الحديثة في ذلك**» [2].
2. محاربة سياسة تحميل الفلاحين إلى طبقة بروليتاريا بالسماح لهم، الإستفادة من الأراضي التي تركت بورا.
3. تمكين الفلاحين من القروض البنكية والقضاء على ظاهرة الربا كما هو الشأن مع الأوربيين.

---

1 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص882.

2 -AOM 81F/1567: Les problème soucieux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvrier du département d'Alger.

4. إشراك الأهالي دون إقصاء من سياسة التعليم.

5. إخضاع الأهالي لقانون 23 ماي 1941م والقرار الوزاري 28 ماي 1941م، المتعلقين بنظام المنح العائلية والمطبقين في فرنسا والقاضيين بمنح علاوة عائلية إضافية للأجور ورفع الأجور.

في ظل تدهور وضعية العمال الجزائريين خلال هذه الفترة، جراء تراجع النشاط الإقتصادي وما تبعه من إصدار قوانين عمل جديدة، سعت الإدارة الفرنسية إلى قمع كل مقاومة يقوم بها العمال الوطنيين، لكن وبالرغم من سيطرة العناصر الموالية للإدارة الفرنسية على التنظيمات النقابية وقتها، فإن الحركة المطلبية التي قام بها الجزائريون على وجه الخصوص لم تتوقف رغم الصعوبات التي واجهتها [1].

يظهر مما سبق عرضه بأنه حتى عام 1940م، كانت الإضرابات بهدف تحقيق مطالب إجتماعية بحتة ضد الكولون الذي يأكلون أموال الناس بالباطل.

لكن رغم هذا فقد حاولت حكومة فيشي النزول عند رغبة العمال الجزائريين (الطبقة العاملة) وتلبية بعض مطالبها، وهذا من خلال تطبيق بعض القوانين السارية المفعول في فرنسا. نذكر من بينها:

- قرار 07 أكتوبر 1940م، القاضي بتطبيق قانون 13 سبتمبر 1940م في الجزائر والخاص بالتوظيف الآلي للجنود الذين أنهوا الخدمة الوطنية.

- قرار آخر في 17 أكتوبر 1940م يقضي بتطبيق قانون 13 أوت 1940م في الجزائر الخاص بنظام العمل.

- قانون 24 ديسمبر 1940م الخاص بتمويل صندوق الضمان المتضمن في المادة 04 من قانون 09 أفريل 1898م حول حوادث العمل [2].

- مرسوم آخر صدر من طرف الحاكم العام للجزائر في 14 فيفري 1941م، يقضي بتطبيق قانون 11 أكتوبر 1940م المتعلق بالعمل النسوي في الجزائر مع إدخال بعض التعديلات [3]. وكانت يهدف من خلاله إلى تخفيف حدة البطالة الناتجة عن عمل الأزواج [1].

---

1 - AOM 1K3 : Télégramme officiel adressé par le préfet d'Alger au gouverneure général d'Algérie le 28 septembre 1940 au sujet des deux grève survenues dans le département d'Alger.

2 - AOM 81F/1555 : pièce jointe à la lettre adressée par le gouverneur général d'Algérie au ministre de l'intérieur en date du 04 février 1946 sur la législation de travail comportant les dispositions prises par le gouvernement de vichy et qui n'ont pas fait objet d'une abrogation.

- نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 240.

3 - AOM 81F/1555 : le décret du 14 février 1941 du maréchal Pétain relatif à l'application en Algérie de la loi du 11 Octobre 1940 relatif au travail féminin.

– مرسوم 08 جويلية 1941م القاضي بتطبيق قانون 25 مارس 1941م في الجزائر المتعلق بمدة العمل.

– مرسوم 24 سبتمبر 1941م القاضي بتطبيق قانون 30 جوان 1941م في الجزائر الخاص بحق العمال الذين أعيد تجنيدهم في الجيش الفرنسي بإستعادة مناصبهم بمجرد إنهاء الخدمة العسكرية.

– قانون رقم 446 الصادر بتاريخ: 03 أفريل 1942م، المتضمن علاوات إضافية ومنح عائلية لضحايا حوادث العمل ولذوي الحقوق.

– مرسوم رقم 1210 الصادر بتاريخ: 13 أفريل 1942م، المتضمن تطبيق مرسوم 04 أوت 1941م في الجزائر، الذي كان يتعلق بإنشاء لجان الأمن في المؤسسات الصناعية والتجارية.

– مرسوم 14 أفريل 1942م، المتضمن تطبيق قانون 30 نوفمبر 1941م في الجزائر، الذي كان يتعلق بشروط العمل والأجور.

– مرسوم رقم 1878 الصادر بتاريخ: 21 جوان 1942م، الذي تضمن تطبيق قانون 28 جوان 1941م في الجزائر، الذي قضى بتنظيم العمل في الموانئ التجارية.

– مرسوم رقم 2650 الصادر بتاريخ: 26 أوت 1942م، الذي تضمن تطبيق قانون رقم 236 الصادر بتاريخ 15 فيفري 1942م بالجزائر، والذي كان يتعلق باستحداث بطاقة الأولوية لصالح المصابين بالعجز نتيجة حوادث المرور.

– مرسوم 20 أكتوبر 1942م القاضي بتطبيق قانون رقم 446 الصادار بتاريخ: 03 أفريل 1942م، المتعلق برفع قيمة المنح العائلية لصالح ضحايا حوادث العمل وذوي الحقوق [2].

III. الإطار التنظيمي للحركة العمالية بالجزائر 1945–1950م:

تجدد النشاط النقابي بعد عام 1943م، فبعد إعادة تشكيل الحركة النقابية الفرنسية وإلى غاية شهر ديسمبر 1947م، كانت هناك مركزيتان نقابيتان تنشطان بالجزائر وتشكلان الوعاء الحاوي للطبقة العاملة المؤطرة

– نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق نفسه.

1 - AOM 81F/1555 : lettre du gouverneur général d'Algérie adressée au ministre secrétaire d'état à l'intérieur en date du 06 Novembre 1940.

– نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق نفسه.

2 - AOM 81F/1555 : pièce jointe à la lettre adressée……. D'une abrogation, Op-cit.

– نقلا عن: محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830–1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص242.

نقابيا بالجزائر، الـ(CGT) والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين الـ(CFTC)، لكن الـ(CGT) كانت الأكثر نشاطا وتعدادا من الـ(CFTC) (1). أما بعد عام 1947م فقد شهدت الساحة نقابية حدثا هاما كان له تداعيات على أكثر من مستوى تمثل في إنقسام الـ(CGT). والسؤال المطروح هنا: كيف كان النشاط النقابي خلال الفترة مابين 1945م و1947م؟ وما هي إنعكاسات إنقسام الـ(CGT) على النشاط النقابي والحركة العمالية الجزائرية بعد عام 1947م؟

1.النشاط النقابي في الجزائر قبل 1947م:

لقد إرتبط النشاط النقابي في هذه الفترة إرتباطا وثيقا بأحداث والظروف عديدة ومتنوعة، فقد أشرنا سابقا إلى توقف النشاط السياسي والنقابي بسبب قيام الحرب العالمية الثانية، ليستأنف بعد نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942م، حيث شرع في إعادة تشكيل الحركة النقابية الفرنسية بداية عام 1943م، كما انتفضت الحركة الوطنية بإصدارها لبيان الشعب الجزائري شهر فيفري 1943م الداعي إلى إستقلال الجزائر، وإنشاء حركة أحباب البيان والحرية عام 1944م.

أما فيما يخص النشاط النقابي في هذه الفترة فقد إنحصر تقريبا في المركزيتين النقابيتين الـ(CGT) و الـ(CFTC) بشكل أقل كما أشرنا سابقا. فكيف كان ذلك؟

1.1. نشاط الكونفدرالية العامة للشغل (CGT):

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع والتي إنعكست مباشرة على العمال الجزائريين، كان هناك فتور في العمل النقابي بسبب تخلي الـ(CGT) على أسلوبها في المعارضة والإضراب وإنتهاجها لسياسة إحتواء غضب العمال (2). من جهة أخرى وبعد حل هذه الأخيرة في شهر أكتوبر 1940م، تصاعد الموقف المعادي للشيوعيون النقابيون من طرف الكونفيدراليون السابقون، وبدأ التقارب مع الإتحاديون الذين طردوا مباشرة بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي سمح بإعادة توحيد الحركة النقابية بموجب إتفاقية "بيرو" (Perreux)۞ بتاريخ: 17 أفريل 1943م، وجعلها تنظم إلى المجلس الوطني للمقاومة الذي أنشأ بتاريخ: 27 ماي 1943م (3).

---

1 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p203.

2 - AOM 1K/ 146 : Rapporte des renseignement généraux de district d'Alger en date de 11 décembre 1946 sur la 4eme conférence algérienne des syndicats confédères (CGT).

۞ – **إتفاقية "بيرو" (Perreux)**: إتفاق حضره أربعة مفوضيين وهم: رينو، وطولي من جهة، وسيلان وبوذرو من جهة أخرى. وهذا بقصد توحيد CGT، مرة ثانية. للمزيد أنظر:

-Guy THOREL : Op-cit, pp113-114

3 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p259.

إستطاعت الـ(CGT) أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه عام 1936م من حيث عدد المنخرطين، لكن إلى غاية 1954م لم تستطع تجميع أكثر مما كانت عليه، كما كان تأثيرها واسع لتنظيمها لعمال الفلاحة والمناجم مما أعطى وجها جديدا للنقابة التي حاولت أن تكون جزائرية، وهذا الجدول الخاص بالإحصائيات التي جاءت في المؤتمر الفيدرالي لـ(CGT) يبين لنا مدى انتشار وتوسع نشاطها بين سنوات 1945م و1947م [1]:

	1945م	1946م	1947م
عمالة وهــران	316.562 بطاقة	467.120 بطاقة	464.355 بطاقة
عمالة قسنطينة	593.000 بطاقة	358.006 بطاقة	315.360 بطاقة
عمالة الجزائــر	750.000 بطاقة	733.838 بطاقة	836.574 بطاقة
المجمــــــــوع	1659.562 بطاقة	1558.964بطاقة	1616.289بطاقة

مجمل القول، أن تعداد النقابيين المنخرطين في الـ(CGT) في الفترة ما بين 1945م و1947م تراوح مابين: 200.000 ألف و280.000 ألف منخرط، غير أن هذا عدد نزل عام 1948م إلى ما بين: 103.000 ألف و 125.000 ألف منخرط [2]. والراجح أن سبب هذا التراجع في عدد المنتسبين للكونفدرالية الـ(CGT) هو تأثير حوادث 08 ماي 1945م على المنخرطين الذين غادروها.

هذه الوضعية جعلت الـ(CGT) تعيد التفكير في موقفها تجاه العمال الجزائريين و كانت ستعى دائما لاحتواء غضبهم وإبعادهم عن خيار المواجهة المتمثل في الإضرابات، رغم الظروف الصعبة التي عاشها الجزائريون نهاية الحرب العاملية الثانية، حيث تغيرت مواقفها بعد التغير الحاصل في التوجه السياسي للحزب الشيوعي الجزائري ولاسيما مع بداية عام 1946م، عندما تم عقد الندوة الجزائرية الرابعة للنقابات العمالية الكونفدرالية، يومي 10 و 11 ديسمبر 1946م بمقر المركز المدني بساحة المناورات (قصر الشعب حاليا)، حظرها 150مندوب عن العمالات الثلاثة من بينهم 50 جزائريا. وقد حملت هذه الندوة شعارت عدة أهمها: المحافظة على القدرة الشرائية، محاربة إرتفاع الأسعار، لا نقابة من دون نقابة فلاحية، حق الضمان الإجتماعي لكل العمال دون تمييز بما في ذلك العمال الفلاحين، الدعوة لإتحاد الشعب الجزائر مع شعب فرنسا...إلخ [3].

1 - Jacques CHOUKROUN :Op-cit, p46.

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p291.

3 - محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص ص 263-264.

2.1.الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) والمسألة الوطنية:

شغلت المسألة الوطنية المتدخلين في تلك الندوة، فقد جاء على لسان السيد "فروشان" (M.franchen) الذي صرح قائلا بخصوص الشعوب المستعمرة: «...**بأن على هؤلاء الرجال أن يضعوا ثقتهم في الـ(CGT) للحصول على مطالبهم الإقتصادية والاجتماعية والسايسية، وهذا شرف كبير لمنظمتنا**...». أما مسؤول عمالة الجزائر "محمد معروف"۞، فقد عارض ودافع عن مفهوم الوطنية في نظر الـ(CGT) بقوله: « **فيما يخص الجزائر، نحن نقول بأنها أمة في طور التكوين، إنها خليط من عدة أمم لها حضارتها ولها جنسها ولها أخلاقها وعاداتها، ولذلك نحن ضد الإدماج، نحن نريد أن تحافظ على أصالتها وتواصل الحياة والعيش في إتحاد أخوي مع الأمة الفرنسية، بمساعدتكم نستطيع أن نكون جميعا في أحسن حال وتحرير جميع العمال**»(1). والملاحظ على تصريح هذا الأخير أنه ثمة خلط في مفهوم الوطنية.

إنتهى هذا المؤتمر ببعض التوصيات، مفادها كالمساواة والحقوق السياسية والنقابية لجميع سكان الجزائر. أما العمال جزائريون وفي ظل هذه الظروف والتغيرات، أصبحوا أكثر وعي من ذي قبل، بأن كفاحهم من أجل المطالب غير مفصول عن الكفاح من أجل الحرية، فكل يوم يأخذ حيزا كبيرا في حركة التحرير الوطني ضد الإستغلال الرأسمالي والنظام الإستعماري الذي يعد شكلا من أشكال الظلم والجور (2).

لقد عكست هذه التغيرات مدى إهتمام الـ(CGT) بالحركة العمالية الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية شكلت هذه الجهود من طرفها بداية الإهتمام بالمسألة الوطنية. بالإضافة إلى الجهود الحثيثة الهادفة إلى تحقيق نقابة جزائرية مستقلة، مثال ذلك تأسيس لجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية الجزائرية الأولى (Comité de coordination des syndicats confédérées en algerie) (CCSCA)، تعمل على التنسيق بين الإتحادات الإقليمية الثلاثة والإطلاع على المشاكل النقابية الجزائرية وحلها، كما تعمل على ربط الإتصال مع الـ(CGT) الأم بفرنسا (3). وهي تتألف من 12 عضوا جزائريا من مجموع 30 عضوا (4)، نذكر من بينهم

۞ – **محمد معروف**: بدأ النضال النقابي في فرنسا وسط المهاجرين، أصبح مسؤولا لفدرالية العمال الفلاحين لاتحاد عمال الجزائر عام 1935 و 1936م، إنتخب أمينا لاتحاد عمالة الجزائر عام 1945م. أنظر: - Jacques CHOUKROUN :Op-cit, p52.

1 - Jacques CHOUKROUN :Op-cit, pp51-52.

2 - Ibid.

3 - A.O.M GGA.40G/104 : Rapporte du directeur du SNA - le syndicalisme ouvrier et les nationalismes en Algérie, Alger, Décembre 1953.

4 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA : **l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p274.

"معروف محمد بن قدور "۞ و "بابو عبد القادر" المدعو "سي يوسف"۞۞ [1]، بينما كانت اللجنة الثانية التي أنشأت بتاريخ: 24 نوفمبر 1947م من طرف المؤتمر الثالث لاتحاد النقابات المتحدة لوهران، تتألف من 18 جزائريا من بين 38 عضوا، بينما كان المكتب التنفيذي يتكون من 09 أعضاء؛ 04 منهم جزائريون [2].

أصبحت لجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية الجزائرية (CCSCA)، هيئة توجيه وإدارة للحركة النقابية، بالرغم من أنها مجرد فرع من الـ(CGT)، فكانت تقوم بتحديد الأهداف والمسؤوليات وتنتخب القياديين في مؤتمراتها وندواتها، بالإضافة إلى مشاركتها جميع التظاهرات والمؤتمرات العالمية بصفة مستقلة.

من بين الإطارات النقابية الجزائرية التي تولت بعض المهام في هذه اللجنة، نذكر كل من "لخضر قايدي" الذي شغل منصب أمينا دائما بالأمانة العامة برئاسة "أندري روي"(André ruiz) ۞ رفقة "براهم موسى" و "دحمان قسوم" و "علي بن سماعيل"۞۞ في عام 1949م[1]. كما ضمت اللجنة التنفيذية 34 جزائريا من مجموع 57 عضوا يشكلونها [2].

۞۞– **معروف محمد بن قدور**: من مواليد 1895/02/23م بوادي فودا بالشلف، هاجر إلى فرنسا عام 1918م وعمل بناحية باريس، إنخرط في الحزب الشيوعي. إستقر بالجزائر عام 1933م، وخلال الفترة مابين 1935م و1936م شارك في التأطير النقابي للعمال الفلاحين، كما أصبح عضوا باللجنة والمركزية للحزب الشيوعي الجزائري أثناء تشكيلها عام 1936م. واصل عمله النقابي بعد (ح.ع.2) في تأطير العمال الفلاحين وكان على رأس الإضرابات الفلاحية لسنوات 1947-1935م. شغل منصب أمينا عاما لاتحاد مقاطعة الجزائر العاصمة لـ(CGT)، ثم مسئولا عام 1946م داخل لجنة التنسيق مابين النقابات الكونفدرالية الجزائرية، ثم داخل الاتحاد العام للنقابات الجزائرية عام 1954م. للمزيد أنظر:

1- René GALLISSOT: **Algérie**, **engagements sociaux st question nationale de la colonisation à l'indépendance** : **dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb**, Alger, éd Barzakh, 2007, pp457- 460.

- Kamel BOUCHAMA : **Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884- 1962**, éd el maarifa et Juba, Alger, 2014, pp431- 433.

۞۞ – **بابو عبد القادر**: من مواليد 1919/04/08م بالبرواقية، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري منذ عام 1947-1948م، مسؤول في الاتحاد النقابات لـ(CGT) بالبلدية عام 1951م، ومسؤولا الحزب الشيوعي بها، وفي نفس الوقت عضو بلجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية. للمزيد أنظر:

- René GALLISSOT : **Algérie**, **engagements sociaux st question nationale de la colonisation à l'indépendance** : **dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb**,Op-cit, pp77.

- Kamel BOUCHAMA : **Le mouvement ouvrier et syndical en algérie 1884- 1962**, éd el maarifa et juba, alger,Op-cit, p287.

1 - A.O.M GGA.40G/104 : Rapporte du directeur du SNA - le syndicalisme en Algérie, Alger,(s.d).

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p274.

۞ – **أنــدري روي**: ولد بإقليم العسكري المحادي للمغرب خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، توفي عام 1960م بالجزائر بسبب مرض السرطان، شغل منصب مفتش ببريد الجزائر، أمين عام في الـ(CGT) 1949م بالجزائر، عضو في المجلس لفدرالية

۞۞– **علي بن إسماعيل**: من مواليد 04 مارس 1919م عمل كقابض بالترامينو الجزائر، مارس النشاط النقابي عام 1947م داخل الـCGT، كان مناضلا في في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، كلف من طرف هذه الأخيرة من أجل وضع تقرير حول تشكيل نقابة وطنية جزائرية على غرار=

من خلال التطرق لهذه الإطارات الجزائرية، يلاحظ أنها في الغالب ذات توجه شيوعي، وأنها أختيرت بدقة، وكانت مرفقة بعناصر قيادية أوربية سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الإقليمي وحتى في التمثيل العالمي، وفي هذا دلالة على التخوف المستمر من المناضلين الجزائريين، مما يجعلهم دائما عرضة للمراقبة وعدم الوثوق بهم بشكل تام [3].

وعليه فكل الجهود التي ذكرت قد ساهمت في إستقلالية الأطر النقابية لـ(CGT) بالجزائر بداية من عام 1947م لاسيما من حيث تعدادها، الأمر الذي جعل لجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر، موضع شكوك الإشتراكيين الذين تخوفوا من القطيعة مع المركزية الفرنسية. ذلك أن الـ(CGT) كانت تسعى باستمرار في السيطرة على الساحة النقابية في مستعمراتها، وترفض كل مبادرة تدعو إلى الإستقلالية النقابية، من خلال إنشاء مركزيات وطنية مستقلة. وهذا ما نلاحظه من خلال الموقف الذي أبداه "ليون جوهو" الأمين العام لـ(CGT) عام 1947م عندما بلغه خبر إنشاء الإتحاد العام التونسي للشغل، حيث صرح قائلا: «**قبول الإستقلالية النقابية في تونس يعني الإستباق بالحكم على الحالة السياسية للغد، لأن في ذلك يعني القبول بمدأ إنفصال تونس عن المجتمع الفرنسي**». كما أكد في الوقت نفسه على أن الوضعية النقابية كان عليها المحافظة على توافقها التام مع الحالة السياسية للبلاد [4]. ومعنى هذا أن مسألة إستقلالية النقابة الجزائرية لم تتعدى مفهوم التنظيم لدى مسؤولي الـ(CGT).

وبالتالي الإستقلالية عندهم، تعني الحديث عن المصالح والتوجهات الإيديولوجية للنقابات الفرنسية، أما فيما يخص مصالح العمال الجزائريون فهي رهينة الوضع الإقتصادي والإجتماعي الصعب، وعرضة لإنعكاسات الحرب، من نقص في الإمكانات وارتفاع نسبة البطالة وصعوبة التموين لاسيما في الأرياف، حيث أضحى الصراع ضد الجوع من المهمات اليومية. بالإضافة إلى صمت الإدارة الفرنسية التي لاتحرك ساكنا، وإذا تحركت فلن يعدو

مثيلتها التونسية. شغل أيضا منصب أمين عام نقابة الـCGT بمؤسسة التراماواي بالجزائر ومسؤولا في نفس الوقت عن الاتحاد المحلي لنفس النقابة. أنظر:

- René GALLISSOT : **Algérie, engagements sociaux st question nationale de la colonisation à l'indépendance** : **dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb**,Op-cit, pp 115.

- Kamel BOUCHAMA : **Le mouvement ouvrier et syndical en algérie 1884- 1962**, éd el maarifa et Juba, alger,Op-cit, p306.

1 - Op-cit, p 348.

2 - حلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص 57.

3 - Jacques CHOUKROUN :Op-cit, pp51.

4 - محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص ص 265-266.

أن يكون ذلك حسنة متأخرة كالتي جاء بها الجنرال "ديغول" عام 1944م. وبهذا لم يبقى للحركة العمالية سند سوى الحركة الوطنية، التي لطالما أكدت على أن الإستقلال هو الكفيل الوحيد والقادر على إنجاز إصلاحات عميقة، بغرض تحقيق النمو الإقتصادي والمساواة والعدالة الاجتماعية [1]، وبهذا أصبحب من ذلك الوقت مسألة تأسيس نقابة جزائرية مستقلة ضمن الأولويات [2].

2. نشاط الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) بعد 1947م:

1.2. إنقسام الكونفدرالية العامة للشغل (CGT):

تعرضت الـ(CGT) إلى إنقسام جديد عام 1947م، حيث إنفصل الاشتراكيون عن الشيوعيين الذين أسسوا نقابة القوة العمالية (Force Ouvrier) [3]. فما هي أسباب وظروف هذا الإنقسام؟ وماهي إنعكاساته على النشاط النقابي في الجزائر؟

1.1.2. الأسباب: في ظل الظروف العامة السياسية منها والنقابية التي كنا تحدثنا عنها؛ واجهت النقابات الفرنسية صعوبات جمة، ولا الـ(CGT) التي أصابها التصدع والإنشقاق، ذلك نتيجة إحتوائها لاتجاهين مختلفين، الأول شيوعي والثاني إشتراكي، وهو ما انعكس على تغير موازين القوى، فأصبح الشيوعيون يشكلون الأغلبية ضمن اللجنة الإدارية للمؤتمر المنعقد بين 08 و12 أفريل 1946م بنسبة 80% من أصوات المؤتمرين مقابل 20% للإشتراكيين، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الإتجاه الشيوعي على معظم هياكل الكونفدرالية الـ الـ(CGT) [4]. ويعد هذا الصراع أحد إنعكاسات الصراع بين المعسكرين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة النقابية في فرنسا [5].

وفيما يخص طبيعة هذا الصراع فقد تمحور حول المسألة الوطنية في المستعمرات، إذ سعى الشيوعيون إلى تحقيق إستقلالية تنظيم النقابي عن المركزيات النقابية، كما أن تنظيم إضراب نوفمبر 1947م كان دون موافقة الأقلية المنتمية لتوجه القوة العمالية وأدى إلى تعميق الخلاف بين الإشتراكيين والشيوعيين من جهة، وبين الشيوعيين والمستقلين من جهة ثانية، ونتيجة هذا الوضع المتأزم، إنقسمت الـ(CGT) إلى نقابات عمالية: نقابة القوة العمالية (force ouvrière) ونقابات المسيحية [6].

---

1 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج2، المرجع السابق، ص ص 1054 -1060.

2 - عبد القادر جغلول: المرجع السابق، ص 312.

3 - محمد تقية: **الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمال**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م، ص 213.

4 - نجاة عبو: النقابات الفرنسية وعلاقاتها بالطبقة العاملة في الجزائر قبل 1954م، **مجلة ريفرونسيا**، ع 04، أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية، 11 مارس 2015م، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، الجزائر، السداسي الأول 2015م، ص61.

5 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p283.

6 - نجاة عبو: المرجع السابق، ص61.

2.1.2.الأنعكاسات: لقد إنعكس الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي على الساحة النقابية في فرنسا لينتقل إلى الجزائر، الأمر الذي تسبب في إنقسام الـ(CGT) إلى نقابتين كما أشرنا سابقا، بالإضافة إلى تأسيس نقابات أخرى من طرف المنسحبين من الـ(CGT)، وهو ما انعكس سلبا على القاعدة العمالية والحركة المطلبية في الجزائر. أما فيما يخص النقابات التي تشكلت وطبيعة مطالبها فهي كالتالي:

أولا / النشاط النقابي لنقابة القوة العاملة(FO): تبعا لما أشرنا إليه سابقا، فقط كان ظهور هذه النقابة عام 1948م بعد الإنقسام الذي تعرضت له الـ(CGT)، هي نقابة خاصة بقطاع السكك الحديدية وكان لها فروع عدة في كل من: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة...إلخ [1]. وقد شمل برنامجها النقابي النقاط التالية:

- المحافظة على الإمتيازات الخاصة بالموظفين الأوربيين بالجزائر وكذلك الأقلية الجزائرية.
- تطبيق كل القوانين الاجتماعية سارية المفعول في فرنسا بالجزائر.
- إعطاء المنح العائلية للفلاحين وتحديد أجر شهري كما هو جاري به العمل في فرنسا.

رغم هذا كان تأثير هذه النقابة ضعيفا مقارنة بباقي النقابات، حيث لاتتعدى نسبة المنخرطين فيها 2.83%، بسبب طبيعة مبادئها الإدماجية التي تدعو إلى ربط الجزائر بفرنسا كحل وحيد لحل مختلف القضايا، لكنها من جهة أخرى، ساهمت في تجميع بعض الفئات العمالية من الجزائريين، لاسيما عمال السكك الحديدية والكهرباء وعمال الرصيف فتم إدماجهم فيها. كما تم تأسيس نقابة القوة العاملة لعمال الميناء في عام 1949م [2]، وبهذا تكون نقابة القوة العاملة (FO) قد ساهمت نوعا ما في دفع وتيرة النضال النقابي وإرسائه داخل قطاعات مهن مختلفة.

ثانيا / النقابات المسيحية: لم تكن هذه الأخير محببة لدى العمال الجزائريين، السبب في ذلك أهدافها الرامية إلى نشر التعاليم المسيحية، ومع هذا فقد كان لها نشاط محدود داخل العمالات الثلاثة للجزائر، حيث إنظم إليها عمال البلديات بنسبة 10%، وموظفي الأشغال العمومية بنسبة 10%، وعمال البريد والمواصلات بنسبة 15%، أما عمال الطباعة فبنسبة 20% والمستخدمين بنسبة 40%. وفيما يخص عدد المنخرطين في هذه النقابة بعمالة الجزائر فقد بلغ عددهم 13850 منخرط، بما يعادل نسبة 9.30% من المنخرطين في النقابات العمالية.

سعت النقابة المسيحية إلى تحقيق أهدافها من خلال مطالبها الرامية إل تدعيم وزيادة المكاسب التي حققها العمال الأوربيون، والعمل على رفع المنح العائلية، ومنحة السكن وكذا تسوية المشاكل المتعلقة بالضمان

1 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p118.

2 - Ibid, p138.

الإجتماعي وتطبيقها في الجزائر. وأهم شعار لهذه النقابة هو الأخوة العمالية لتحقيق السلم والأمن بين الأجناس رغم إختلافهم الديني والعرقي، وقد إعتبرت العمال الجزائريين عمال فرنسيين وساوت بينهم في الحقوق والإمتيازات، فكان هذا سببًا مشجعًا للعمال الجزائريين على الإنخراط في صفوفها (1).

ثالـثا/ النقابات المستقلة: ظهرت هذه النقابات بعد الإنقسام الذي وقع في صفوف الـ(CGT) في شهر ديسمبر 1947م، حيث حصرت الإنخراط في صفوفها عام 1949م في التوظيف فقط، بينما تمحورت مطالبها الأساسية حول مسألة الأجور، وذالك بتطبيق المساواة بين الأجر المطبق في فرنسا مع الاجر المطبق في الجزائر (2).

في هذه الظروف، حاول العمال الجزائريون التأقلم مع الوضع العام الجديد والإستفادة منه، وفقا للحاجة الاجتماعية والسياسية التي تخدم معظم العمال، فكان عليهم إختيار أحد الأمور الثلاثة الآتية:

1. النضال من أجل إنشاء مركزية نقابية وطنية على غرار النقابة الحكومية.
2. تشجيع العمال ودفعهم على الإنخراط بقوة في نقابة القوة العمالية (FO) بهدف مراقبة الإدارة.
3. تحفيز وحث العمال الجزائريين والمناضلين النقابيين المنتمين لحركة الإنتصار الحريات الديمقراطية على الإنخراط في الـ (CGT)، ورفع مستوى المطالب في توالي مناصب عليا كلما سمحت الظروف بذلك.

جنح العمال للإختيار الثالث، وكان عدد العمال المنتمين للـ(FO) قليل جدا من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن مشروع نقابة مركزية لينضج بعد. وبهذا إرتفع عدد المنتسبين للـ(CGT) لاسيما المنتسبين في القطاع الخاص، بينما ظل قطاع الفلاحة يعاني صعوبات في تعبئة عماله كون الكثير منهم عمالا موسميين آنذاك، وكذلك المراقبة الشديدة التي كانوا يتعرضون لها من قبل الكولون، وكانت في الغالب تنتهي بطردهم من العمل بمجرد ظهور ملامح العمل النقابي على تصرفاتهم أو إبداء أي تعطف من هذا القبيل (3).

رغم الإنقسام والأحداث التي واكبته عام 1947م، فإن الـ(CGT) تحولت إلى أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، الذي شجع الجزائريين على الإقبال طواعية لممارسة العمل النقابي، كما يبين ذلك الجدول التالي لعدد المنخرطين عبر الإتحادات الولائية الثلاثة (4):

---

1 - نجاة عبو: المرجع السابق، ص61.

2 - محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 214.

3 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p105.

4 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p291.

الاتحادات/ السنوات	1946	1947	1948
إ.و.ن.ج UDSA	104834	119510	48039
إ.و.ن.و UDSO	66731	66336	43000
إ.و.ن.ق UDSC	51143	45051	33961

ما هو واضح من خلال الجدول، أن ولاية الجزائر تحتل المرتبة الأولى لكونها تحوي أكبر كثافة سكانية، تليها ولاية وهران ثم ولاية قسنطينة. كما نلاحظ أيضا تراجع نسبة المنتسبين في النشاط النقابي وذلك راجع للعوامل الثلاثة التالية:

فالعامل الأول يتمثل في ظهور تنظيم نقابي جديد، نتيجة الإنقسام الذي عرفته الـ(CGT) ألا وهو نقابة القوة العامل(SO)، وتأثير إنتشاراها الواسع على القاعدة النقابية بشكل ملحوظ، بالنسبة لعمالتي وهران والجزائر وعمالة قسنطينة بدرجة أقل.

أما العامل الثاني ونعني به قسنطينة التي تراجع بها مستوى النشاط النقابي عكس الجزائر ووهران، بسبب تداعيات مجازر الثامن ماي 1945م من جهة، ومن جهة أخرى النشاط الإصلاحي الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين، حيث كان لهذين الحدثين تأثيرهما على إرادة المجتمع بالإقليم الشرقي. وأخير يتمثل العامل الثالث في تطور الوعي الوطني لدى الطبقة العاملة الجزائرية، الذي يمهد إلى تأسيس نقابة جزائرية مستقلة باشرت في تجسيدها حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية عام 1947م كما سنرى لاحقا.

لقد كان لوحدة العمال الجزائريون أثرها في سير النشاط النقابي خلال هذه الفترة، فقد بات أمر رجحان الكفة لصالح الـ(CGT) واضح، بعد ظهور النتائج بداية من شهر نوفمبر عام 1948م التي تبين هذا التحول، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المنتسبين الـــ(CGT) في عمالة الجزائر 70.235 منتسبا بنسبة 47.34%، وتليها الكونفدرالية المسيحية للعمال المسيحيين بنسبة 9.30%، ثم النقابات المستقلة بنسبة 3.83% ونقابة القوة العاملة الـ(SO) بنسبة 2.83% [1].

كل هذه المستجدات جعلت من الـ(CGT) أخذ المسألة النقابية الجزائرية محمل الجد، وهذا من خلال عقدها للندوة الرابعة بتاريخ: 13-15جانفي 1950م بغرض إسترجاع مكانتها وهيبتها النقابية في الوسط الجزائري، والتي جمعت أكثر من 314 مندوبا يمثلون 350 نقابة. وما ميز هذه الندوة هو الحضور الجزائري للقياديين النقابيين، حيث نجد أن لجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر المكونة من 58 عضوا، كانت تضم 31

1 - AOM F159, Activités Syndicales, A.F.P, France.

جزائريا و27 أوربيا. بينما ضم المكتب التنفيذي 09 أعضاء من بين 15 عضوا أبرزهم "علي بن إسماعيل" و "لخضر قايدي".

IV. الحركة النقابية بالجزائر ومحاولة فك الإرتباط بالنقابة الفرنسية:

شكلت مجازر 08 ماي 1945م نقطة تحول في الحركة النقابية الجزائرية، لأن النقابات الفرنسية رفضت الإعتراف بجرائم الإدارة الاستعمارية، عندها اقتنع العمال الجزائريون أنه لابد من العمل على إنشاء نقابة جزائرية تضم جميع العمال الجزائريون [1]. وكانت القناعة نفسها لدى لدى القادة الوطنيين للحركة العمالية، التي باتت مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بضرورة تجسيد فكرة تأسيس نقابة جزائرية مستقلة، وهو ما سعت إليه حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

1. نحـــو تشكيل نقابـــة جزائريـــة:

لقد كان الإختلاف في المصالح العمالية بين الجزائريين الأوربيين المنتمين إلى نفس التنظيم النقابي، دافعا أساسيا للمحاولة الجادة في البحث عن إستقلالية العمل النقابي للجزائريين، لاسيما بعد توفر الوعي العمالي لدى هؤلاء، نتيجة تجاربهم النقابية السابقة، الأمر الذي مكنهم من فهم وضعهم النقابي مقارنة بالعمال الأوربيين والفرنسيين، حيث إرتبط هذا الوعي العمالي بالمسألة الوطنية.

من جهة أخرى كنا تكلمنا عن الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان لها الأثر البين على إبطاء تطور الحركة العمالية الجزائرية، لاسميا بعد صدور مرسوم سبتمبر 1939م، القاضي بحضر النشاط النقابي والسياسي، وتعلق الأمر بكل من الـ(CGT) وحزب الشعب، والحزب الشيوعي الجزائري، وكذا جمعية العلماء المسلمين، كما أن معظم المناضلين النقابيين زج بهم في السجون، و لم تتخطى الحركة النقابية مرحلة الركود هذه إلا بعد نزول الحلفاء عام 1942م بالجزائر، حيث أطلق سراح المعتقلين و استعادوا نشاطهم السياسي والنقابي، وأعادوا تشكيل المنظمات التي حلت من قبل.

بالنسبة للعمل النقابي، فقد أعيد تأسيس الحركة النقابية على الأسس التي قامت عليها هياكل الـ(CGT)، بينما بقيت النقابات الجزائرية تابعة لها، حيث قامت الـ(CGT) وعملت على أن يكون نشاط هذه النقابات بعيدا عن الأحزاب الوطنية، كما أنها تخلت عن مفهوم الإستقلال واتخذت من النضال المطلبي بديلا عنه، وهو الأمر الذي أضعفها أمام العمال الجزائريين. وفي ظل هذه الظروف كان على الوطنيين النقابيين الجزائريين البحث عن خيارات أخرى تمكنهم من تحقيق مطالبهم الوطنية، فقرر الكثير منهم الإنضمام إلى نقابات القوة العاملة

---

1 – سمير بوعيسى: "دور الحركة العمالية أثناء الثورة التحريرية"، **شريط وثائقي**، المنتج المنفذ: سكوب بيكتور للانتاج المخرج: كمال بدوي، المركز الوطني للدراسات أثناء الثورة التحريرية 1954م، وزارة المجاهدين، 2015م.

(Force ouvrière) والكنفدرالية العامة للعمال المسيحيين(CFTC). ونتيجة لهذا إنخفض عدد المنخرطين في الـ(CGT) [1].

وبالتالي، شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إهتماما متزايدا من طرف الجزائريين بالنشاط النقابي، بسبب إرتباط هذا الأخير بنشاط الحركة الوطنية، الأمر الذي سمح بتبلور فكرة إستقلالية العمل النقابي الجزائري والتخلي عن النقابات الفرنسية، من خلال خلق هياكل خاصة تعمل على تحقيق وتجسيد مطالب الطبقة العاملة الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية الإهتمام أكثر بالفلاحين والمزارعين، كون هذه الفئة تشكل الأغلبية من مجموع العمال الجزائريين. كما كانت هناك محاولات لتأطير وتكوين الإطارات من النقابيين الجزائريين، مثال ذلك النقابي "قايدي لخضر" الذي كان له تلقى تكوينا بفرنسا [2].

قبل هذا وبالرجوع قليلا إلى الوراء، نجد أن فكرة إستقلالية الحركة النقابية بالجزائر تعود إلى فترة العشرينات من القرن 20م، عندما نظمت الـ(CGTU) العمل النقابي في شكل إتحادية جهوية، وجعلت من الإتحاد الجهوي الجزائري الثامن والعشرين، إطارا يعمل على جمع تأطير وتنظيم العمل النقابي ككل في الجزائر، وفي هذا دلالة على بادرة سابقة لاستقلالية الحركة النقابية بالجزائر عن مثيلتها بفرنسا، رغم أن هذا التقسيم لايعدوا أن يكون مجرد تقسيم تنظيمي شامل إتخذته الـ(CGTU) وطبقته في فرنسا كلها. من جهة أخرى كانت هناك دعوة للمؤتمر النقابي العربي الأول المنعقد بالجزائر عام 1930م إلى تأسيس مركزية نقابية جزائرية. وقبل هذا كانت في عام 1929م؛ قد قررت إنشاء هيئة تنسيق ما بين الإتحادات الإقليمية الثلاثة، في ندوتها المنعقدة بالجزائر في 20 جانفي 1929م. وعليه فإن فكرة إستقلال الحركة النقابية بالجزائر وفك إرتباطها المباشر بالمركزية النقابية الفرنسية ليست بالجديدة، وإنما كانت من إهتمامات الـ(CGT) والـ(CGTU) منذ العشرينات، غير أنها جمدت منذ توحيد الـ(CGT) عام 1936م.

عادت فكرة إنشاء نقابة جزائرية مستقلة من جديد، بعد الحرب العالمية الثانية بعدما تبناها مناضلوا الـ(CGT) ، هذه الأخيرة عرفت توسعا في قاعدتها النضالية و لاسيما مع المنخرطين الجزائريين، وهو ما حملها على إيلاء أهمية كبيرة في تأطير النقابيين الجزائريين، من خلال إنشاء لجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية الجزائرية التي تحدثنا عليها سابقا في 12 ديسمبر 1946م[3]. غير أن الفكرة تبقى مجرد إستقلال شكلي وتسيير محلي وبعيدة كل البعد عن الوطنية التي لطالما شغلت حزب الشعب الجزائري.

---

1 - Boualem BOUROUIBA: **les syndicalisme algériens**, **leur combat de l'éveil à la libération** (**1936- 1962**), Edition Dahlab, ENEG, Alger, 2001, p p 83- 84.

2 - Nasser DJABI: Op-cit, p115.

3 - حلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص ص50-54.

ولهذا نجد أن موقف بعض النقابات قد إتسمت أحيانا بالغموض و أحيانا أخرى بالتناقض، وعلى العكس من هذا فإن الجزائريون هم من كانوا يثيرون المسألة الوطنية بوضوح وضرورة الربط بين النضال العمالي والنضال الوطني، فالعمال الأكثر وعيًا هم من يرون بأن النضال من أجل المطالب لاينفصل عن النضال من أجل الحرية، و هذا ما ناقشه السيد "علي بن إسماعيل" رئيس الإتحاد الجزائري للمواد الغذائية في مؤتمر الـ(CGT) علم 1948م. كما سار على النهج نفسه السيد "دحمان قسوم" ، الذي عبر عن نفس الطرح ونفس الإنشغال بطريقة أكثر وضوح في مؤتمر السكك الحديدية في الجزائر بتاريخ 19 فيفري 1949م، حيث أكد أو شدد بأن الإتحاد لصيق مع الجماهير الإسلامية من أجل تحرير الشعب الجزائري، وأن دور نقابة الـ(CGT) هو تحرير الشعب من أسياده المستعمرين. كما أُنتدب هذا الأخير ليترأس وفدًا جزائريًا مشاركًا في المؤتمر العالمي للسلم، الذي أُنعقد في باريس شهر أفريل 1949م، وخلص إلى إدانة الإستعمار وأكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها ودعم الكفاح من أجل الإستقلال.

أما مؤتمر جويلية 1949م (FSM) يعيد الإشارة إلى القمع الاستعماري في الجزائر على مستوى كل الأصعدة السياسية والاقتصادية...إلخ، ويعرض مختلف المواقف النقابية المناهضة للإمبريالية مثل: مناهضة مشروع "مارشال" ومشروع إدخال الجزائر في ميثاق الحلف الأطلسي وكذا الموقف من الفيتنام.

هذا عن المسؤوليين الجزائريين المنضوين في الأحزاب والنقابات الفرنسية الشيوعية، أما بالنسبة للتيار الوطني (PPA وMTLD)، فالفكرة كانت موجودة خلال سنوات الثلاثينات، وأكثر من عبر عنها هو "مفدي زكرياء" وكله شغفا بالحركة النقابية التونسية، غير أنه يجب التذكير أنه بعد نهاية ح ع 2، ولاسيما بعد عام 1948م وجدت الفكرة طريقها نحو التجسيد [1].

2. الحركة الوطنية الجزائرية والمسألة النقابية:

كانت المسألة النقابية شغل الشاغل بالنسبة لقادة حزب الشعب الجزائري، حيث كان من الصعب بماكان إنشاء نقابة عمالية وطنية، نظرا لوجود أطراف حالت دون تحقيق ذلك، من بينها السلطات الإستعمارية والنقابات الموجودة وكذلك أرباب العمل. فلم يكن الأمر سهلا بالمرة، فبغض النظر عن هذه الصعوبات كان لابد على حزب الشعب الجزائري أن يواجه أصحاب المؤسسات الذين لم يترددوا في تسريح العمال الوطنيين الذين كانوا يعلنون عن إنتمائهم النقابي. ولأجل هذا إعتمد الحزب على الحرفيين والتجار لكونهم مستقلين إقتصاديا [2]، و

1 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, pp299- 300.

2 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939م – 1951م**، ج2، المرجع السابق، ص ص1158-1159.

بادر بإنشاء أولى نقاباته التي كانت تضم حرفيين وتجار مستقلين إقتصاديا، مثال ذلك: نقابات التجار المسلمين ما بين 1943م و 1945م[1]، وبداية من عام 1947م تأسست أولى الاتحادايات: إتحادية الخبازين وأصحاب المطاعم، واتحادية البقالين، وفيدرالية الحلاقين واتحادية تجار الخضر والفواكه. كما أسس الحزب خلايا مؤسساته على مستوى الـ(CGT)، وكان بعضها قويا جدا، مثال ذلك: خلايا عمال المرافق مع دورمان، وشركات النقل الحضري...إلخ.

في هذا الإطار، شكل حزب الشعب – الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية–خلية من المناضلين ذوي الخبرة بالقضايا الإجتماعية، من بين هؤلاء: "عيسات إيدير"[⊛]، والعامل بالسكك الحديدية "بورويبة بوعلام"، وعامل الموانئ "جرمان". وأعطى "مصالي" تعليماته في عام 1947م لمناضليه العمال من أجل الإنخراط في الـ (CGT) لهدفين: الهدف الأول إطلاع المنخرطين الجزائريين على منهجية الكفاح المطلبي من خلال الممارسة النقابية، والهدف الثاني، محاولة التأثير على النقابيين وجلبهم إلى كنف الحزب. وقد نجح العديد من الوطنيين في تولي مناصب قيادية في الـ(CGT)، أمثال "عيسات إيدير" و "جرمان"[2].

---

1 - AOM 40G/104 GGA : Syndicalisme et rébellion, (s.d), p02.

⊛ – **عيسات إيديـــر**: من مواليد 1919م بقرية جمعة السريج التي تقع في قلب منطقة القبائل (تيزي وزو)، تلقى تعليمه الأولي بالمؤسسة البلدية وبعدها إلتحق بالمدرسة الكائنة بنفس المدينة، لينتقل بعدها للجزائر من أجل إكمال دراسته بمدرسة المعلمين ببوزريعة، لينتسب بعدها للمعهد الثانوي بتيزي وزو، إستمر به إلى غاية حصوله على شهادة الطور الأول من التعليم الثانوي، وفي عام 1935م إلتحق بعمه بتونس أين أكمل دراسته العليا في الاقتصاد بالجامعة التونسية إلى غاية عام 1938م، بدأ حياته العملية في أوائل 1944 بالورشات الصناعية التابعة لعمال الملاحة الجوية، بحيث مكنته مؤهلاته المهنية مكانة لايستهان بها، بحيث سمحت له ليكون مسؤولا عن الرقابة الإدارية والمنازعات، ثم إرساله للمغرب ليقوم بنفس العمل بمطار الدار البيضاء بعدها تم إنتخابه في اللجنة التنفيذية للعمال ضمن نقابة الـCGT التي راح من خلالها يدافع وبإلحاح على مصالح العمال الجزائريين.

وفي عام 1947م وجده نداء كان الهدف منه تشكيل نقابة جزائرية من أجل الدفاع عن طموحات العمال الجزائريين، وبعدها أصبح مسؤولا عن لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية للعمال الجزائرين التي أسستها حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، أين أوكلت له مسؤولية تكوين مركزية نقابية، وهو ما يعارض السياسية الاستعمارية. حيث تم القبض عليه رفقة 10 من العمال رفقائه بالمصنع الذي يعمل به عام 1951م ليطلق سراحه بعد 10 أيام. بعدها إلتحق بوظيفة أخرى في صندوق المنح العائلية التابع لقطاع البناء والاشغال العمومية.

بعد إندلاع الثورة المسلحة في عام 1954م، تم إلقاء القبض عليه بتهمة التحريض لصالح الثورة، لكن تم إطلاق سراحه في 22 ديسمبر 1954م. وفي 24 فيفري 1956م وفي خضم الثورة التحريرية وتحت قيادة جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكان عيسات إيدير أول أمين عام له. حيث كرس هذا الأخير عمله لصالح الثورة من خلال تنظيمه للعمال وتوجيه كفاحهم تحت قيادة الجبهة، ونظرا لكثافة نشاطه ونشاط الاتحاد تم إيقافه والقبض عليه بمقر الاتحاد ذاته، وحول إلى مركز التعذيب بالبرواقية بولاية المدية. وفي عام 1957م حول مرة ثانية إلى العاصمة لاستنطاقه في الوقت الذي إستعاد فيه إ ع ع ج نشاطه السري بأمر من جبهة التحرير الوطني.

وفي عام 1959م عرض عيسات إيدير على المحكمة العسكرية بالجزائر، ورغم حكم المحكمة القاضي ببراءته، الا أن السلطات الاستعمارية اعتقلته عقب خروجه من المحكمة، إذ تعرض بعدها لابشع أنواع التعذيب بهدف الإعتراف. لكنه كان أبدى صبرا كبيرا وإيمانا بالعدالة القضية الجزائرية، وبالثورة وقيادتها، كل هذا جعل السلطات الاستعمارية تقف في حيرة من أمرها أما شجاعته ومواقفه. غير أن هذا الأخير لم يكن ليصمد أما بشاعة التعذيب حيث لفظ أنفاسه الأخيرة يوم 26 جويلية 1959م بمستشفى العسكري بالجزائر العاصمة. أنظر: **في ذكرى وفاة مؤسس الاتحاد**.ع.ع.ج، مجلة الثورة والعمل، ع517 من 01 إلى 15 أوت 1988م، ص17. أنظر أيضا: إسماعيل بوحادة: الشهيد عيسات إيدير، **مجلة أول نوفمبر**، ع 176 ديسمبر 2011م، ص108.

2 - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939م – 1951م**، ج2، المرجع السابق، ص ص1158-1159.

عن هذه الأهداف يقول سيد "علي عبد الحميد"، بأن فكرة الإهتمام بنقابة العمال بدأت تتجسد، لأنه لا يجب أن تبقى الطبقة العاملة حكرا على الـ(CGT) التي لها ميولات شيوعية، بل يجب على مناضليها الإهتمام بالعمل النقابي واكتساب تكوين فيه. ولهذا أعطيت هذه التعليمات لكي ينخرطوا في الـ(CGT) بكثافة وتحمل مسؤولياتهم. ونتيجة لكل هذا سيكون في عام 1950م، الكثير من النقابيين موجودين في نقابات مهنية عديدة (الترامواي، السكك الحديدية، المناجم) [1].

من جهة ثانية سارت حركة الإنتصار والحريات الديمقراطية في إتجاه آخر، بإتخاذها جريدة "الجزائر الحرة"(Algérie libre) كوسيلة إعلامية مضادة، من أجل التنديد وفضح السياسة الفرنسية التي كانت تدافع عنها الـ(CGT) وباقي نقاباتها والتي ترتكز على التمييز الإجتماعي والمادي، مثال ذلك عدم المساواة بين العمال الجزائريين والأوربيين من حيث وحدة المصالح ووحدة الأجور، فقد كانت الأولوية لغير الجزائريين، وتخلي هذه النقابت عن المطالب الوطنية للعمال الجزائريين [2].

من هنا بدأت فكرة تجسيد نقابة جزائرية مستقلة بمبادرة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، من خلال مؤتمرها الأول الذي إنعقد في شهر فيفري 1947م أين تم إنشاء لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية [3]. كما جاء في البيان الصادر عن هذا المؤتمر، الذي طالب بالعمل على تنظيم الجماهير في إطار هذه اللجنة العمالية تحت إشراف الحركة، على غرار المنظمة الخاصة وتحت قيادة أعضاء بارزين في العمل النقابي داخل النقابات الفرنسية وتابعين لحزب الشعب. تعمل على تنظيم العمل في نقابة جزائرية تكون رافدا من روافد النضال الوطني ضد طغيان النقابات الفرنسية الناشطة لصالح الفرنسين وعلى حساب العمال الجزائريين.

أسست حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية "**لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية**"، في ظل مستجدات تحدثنا عنها سابقا، أهمها إنقسام الـ(CGT)، بالإضافة إلى موجة الإضرابات التي شهدتها الساحة العمالية في هذا العام 1947م، مسجلة 100 ألف مضرب [4]. كما عقدت هذه الأخيرة إجتماعًا لوضع تصورها حول المهمة التي أوكلت لها، بقيادة "عيسات إيدير" إطار في ورشات شركة الطيران بالدار البيضاء، وعضو بالفرع النقابي

---

1 - Kamel BOUCHAMA: **Le mouvement ouvrier et syndical en algérie 1884-1962**, éd el maarifa et juba, alger, 2014, p73.

2 - AOM 1F/175 : Circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux sectaires des trois unions départementales d'Alger, 11 février 1954.

3 - محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، مرجع سابق، ص59. ينظر أيضا: حسن السعيد: الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية (1956-1962م) من خلال الصحافة العمالية، **مجلة المرشد**، ع 02، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري-الجزائر، 01 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 1986م، ص09. أنظر أيضا:

- Boualem BOUROUIBA : Op-cit, pp 87-88

4 - بوزغينة: المرجع السابق، ص92.

للمؤسسة، بالإضافة إلى ستة أعضاء آخرون ونعني بهم، "جرمان رابح" مسؤول نقابة الموانئ ومستشار بلدي للجزائر العاصمة، وبن "عيسى عطاالله" مسؤول نقابة المستشفيات للجزائر العاصمة ومناضل في المنظمة السرية (OS)، و "بورويبة بوعلام" عضو نقابة السكك الحديدية ومستشار بلدي، و "أوجينة إدريس" عضو دائم في (ح.إ.ح.د) ومسؤول في اللجنة النقابية للتنسيق ما بين النقابات الجزائرية في الـ(CGT)، و "بشيري شارف" مناضل في (ح.إ.ح.د) ومسؤول نقابة المستشفيات بالبليدة، و "رمضان محمد" مستشار ببلدية الجزائر العاصمة ومسؤول نقابة النقل الحضري[1].

أخذت هذه اللجنة على عاتقها فكرة إنشاء نقابة جزائرية في مؤتمر عام 1947م للحركة، أين كلف "عيسات إيدير" بتأسيس نقابة مركزية وطنية على غرار الإتحاد العام للعمال التونسيين، والذي كان على إتصال بـ "فرحات حشاد" زعيم هذا الاتحاد التونسي.

فكان من بين المهام الأولى التي عني بها "عيسات إيدير"، الإتصال بالقاعدة النقابية من خلال جريدة الجزائر الحرة (L'algerie libre)، التي صدر لها أول عدد في 18 أوت 1949م وقد تعرضت لحملة متابعة ومصادرة من طرف الشرطة الإستعمارية، أين تم حجز 20.000 نسخة ووقف صدورها، رغم هذا أستانف طبع وتوزيع الجريدة وبشكل سري في الجزائر. والمتمعن في مجموعة مقالات هذه الجريدة آنذاك يتبين له بأن اللجنة المركزية للشؤون الإجتماعية للحزب، كانت تعمل وكأنها مركزية نقابية حقيقية، تحاور النقابات الفرنسية وتعرض مشاكل العمال الجزائريين، كما كانت تحاور المؤسسات الحكومية والإدارية وتدعو إلى وحدة العمال أثناء الإضرابات العمالية، كما كانت تساعد البطالين وطالبي الشغل. ففي هذا السياق يذكر "بن يوسف بن خدة" عام 1950م أن المقالات الصادرة عن هذه الجريدة الممضاة من طرف "عيسات إيدير"، كانت تؤخذ مأخذ الجد من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، كون هذه المقالات تعالج المشاكل الكبرى التي لطالما شغلت إهتمام العمال الجزائريين في الجزائر وفي فرنسا بين عامي 1949م و1954م. ومن بين هذه المقالات نذكر مايلي:

- قضية الأجور وكفاح العمال من أجلها.
- التعدي على حرية العمل.
- إحتقار كل ما ليس فرنسيا.
- الإضرابات.

1 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, pp 87-88

- مدة العمل في الزراعة.
- أول ماي في الجزائر وفي فرنسا.
- المنح العائلية.
- الكفاحات الاجتماعية وقضية السكن للعمال في الجزائر وفي فرنسا.
- وحدة العمال داخل النقابات.
- دور العمال الجزائريين في النقابات الفرنسية تأييد وتعاضد ضد الرأسمالية الفرنسية والإدارة الإستعمارية.
- الكفاح العمالي ضد الإستعمار والإستغلال.
- مؤتمرات النقابات الدولية.
- النقابة في مصر.
- موقف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية من الإستعمار.
- الكشافة الإسلامية [1].

بداية من عام 1947م أصبحت الجزائر ضمن قانون خاص، والذي كان يسمح بمعالجة كل المشاكل ذات الصلة بالنشاط النقابي في الجزائر دون الرجوع إلى فرنسا. غير أن جل المحاولات من أجل إنشاء نقابة مستقلة جزائرية كان مصيرها الفشل، إلا أنه كان يجب الأخذ بعين الإعتبار العناصر الجديدة التي ميزت تلك الفترة، حيث كان من الضروري وجود نقابة تدافع عن العمال الجزائريين دون تمييز عرقي أو ديني، هؤلاء الذين يخضعون للإستغلال بصفة عامة ولا سيما الجزائريون، الذين نالهم الإستغلال أضعافا مضاعفة من طرف الإستعمار.

لقد الكان الإتفاق آنذاك حول شيئ واحد، وهو تقوية الوحدة داخل النقابات بالنسبة للجزائريين. وعلى غرار هيكلة الـ (CGT)؛ تم تقسيم والعمل فيما يتعلق بالحركة العمالية في الجزائر وقتها لأجل ضمان تنسيق أكبر وفعالية أكثر، فقد كانت هناك لجنة تنسيقية للنقاباب بالجزائر، حيث تحولت إتحادات المقاطعة إلى ثلاث إتحادات: الجزائر، قسنطينة، وهران، وتحولت إتحادات المقاطعة إلى ثلاث إتحادات هي: إتحاد نقابات الجزائر، إتحاد نقابات وهران، إتحاد نقاباب قسنطينة [2].

3. نضال العمال الجزائريون 1947–1950م:

لقد شكلت معظم الأحداث التي سبق ذكرها دافعا قويا في تزايد حدة الحركات الإحتجاجية والإضرابات من طرف العمال الجزائريون خلال هذه الفترة، سواء تعلق الأمر بتدهور الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية

---

1 – محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص ص58-64.

2 - Nasser DJABI :Op-cit, p116.

والسياسية أو تلك الإنعكاسات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، التي كانت الجزائر مسرحا لها بما في ذلك الصراع بين أكبر النقابات مثلما هو الحال بين نقابة الـ(CGT) ونقابات المستقلة.

في خضم هذه الظروف، لم تكن مطالب الجزائريين بالشيئ الجديد، وتعلق الأمر بتدهور القدرة الشرائية واستفحال البطالة و إنتشار الفقر بشكل رهيب وسط الأهالي، حيث يأكد التقرير الذي قدم في الندوة الرابعة للـ(CGT) بأن: «...**القدرة الشرائية للجزائريين في عام 1948م كانت أقل بمرتين مما كانت عليه عام 1938م**...» [1]. إذن كلها عوامل أججت روح الغضب لدى العمال الجزائريون الذين لم يجدوا غير الإحتجاج والتظاهر والإضراب كوسائل لتحقيق مطالبهم هذه. فهل كان لهم هذا؟

إشتد نضال العمال الجزائريون خلال هذه الفترة من خلال تعدد وتنوع الإحتجاجات والإضرابات التي قاموا بها عبر العمالات الثلاثة، بعدما أصبحت الحركة العمالية الجزائرية قوة إجتماعية مطلبية متماسكة في وحدتها ومتعاونة في نضالها ومتشبثة بمبادئها ووطنيتها، فاستغل بذلك هؤلاء العمال الجزائريون في مختلف مواقعهم المهنية؛ عملهم النقابي وأعلنوا إضرابهم من أجل إفتكاك حقوقهم المهنية والاجتماعية.

لقد راعى العمال الجزائريون أثناء قيامهم بهذه الموجة من الإضرابات عامل الزمن والمكان، ففي فصل الصيف تكون هناك إضرابات عمال الزراعة، وفي فصل الخريف تحدث إضرابات الموانئ، وبالتالي تكون هذه المواقيت حساسة بالنسبة للإقتصاد الإستعماري في تسويق منتوجاته النقدية – التجارية والمواد الأولية بإتجاه فرنسا، مستغلا في ذلك اليد العاملة الجزائرية بأثمان بخسة زهيدة، لهذا عملت الحركة العمالية الجزائرية على تبني أنجع السبل للضغط على أرباب العمل وتحصيل حقوقها، حيث تكررت هذه الإضرابات في المجال الزمني المحدد سابقا، لأجل إلحاق خسائر فادحة للمتعاملين[2].

في البداية كانت هناك تظاهرات وهي بمثابة حركة تمهيدية لحركة مطلبية أوسع منها، قام بها إتحاد عمالة الجزائر للـ(CGT)، تمثلت هذه التظاهرات في الحركة الإضرابية التي شارك فيها مايقرب من 100 ألف عامل، ينتمون للجنة التنسيق للنقابات المتحدة الجزائرية، بينما أشارت تقارير رسمية إلى مشاركة 20 ألف فقط [3].

---

1 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p302.

2 - جيلالي تكران: **الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفي فرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962م**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ. أ/د بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2012-2013م، ص114.

3 - AOM 1K883, Rapport général sur les grève du 28 novembre au 11 décembre 1947 dans le département d'alger adressé au ministre français de l'interieure jules MOCH.

- نقلا عن:

- محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص 294.

إمتدت هذه الحركة من 28 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 1947م، هذا وقد سبقها إضراب آخر قام به عمال الورشات الصناعة الجوية بالدار البيضاء والبلدية، وكذا إضراب الإنذار لمدة 24 ساعة قام به الحمالين يوم 25 نوفمبر 1947م.

بدأت الحركة إضراباتها المفتوحة من قبل حمالي الموانئ يوم 28 نوفمبر 1947م ليلتحق بهم عمال السكك الحديدية يوم 29 نوفمبر، كما تم الإعلان عن إضراب كل من عمال الترامواي وعمال البريد والمواصلات. ومع بداية شهر ديسمبر إنظم بدروهم عمال مصانع المواد الكيميائية (الكبيريت وغيرها...) وكذا عمال البناء والخشب والجلود والتبغ إلى هذه الحركة، بعدها إلتحق بهم عمال التعدين ليشنوا إضرابهم يوم 30 ديسمبر ومن بعدهم عمال الكهرباء يوم 05 ديسمبر لمدة 24 ساعة. وفي يوم 08 ديسمبر بدأ إضراب عمال المطابع، وبهذا توسعت الحركة لتمشل ميادين وقطاعات أخرى مثل عمال المتاجر الكبرى في اليوم الموالي. وفي خضم هذه الأحداث دعت الـ(CGT) واللجنة المركزية للإضرابات لتوقيف الحركة الإضرابية في كل القطاعات، وكان هذا يوم 11 دبسمبر 1947م. أين استجاب جل المضربين لهذا النداء بإستثناء عمال المطابع الذي واصلوا إحتجاجهم إلى غاية 15 ديسمبر [1]. طبعا كان لهذه الحركة إنعكاساتها على العمال حيث سجلت مصالح العمالة بالجزائر وقوع خمس حلات توقيف وإحالة على العدالة في حق المضربين بتهمة عرقلة حق ممارسة العمل والضرب العمدي.

وبناء على ما سبق، نجد هناك خصائص عديدة ميزت هذه الإضرابات لشهري نوفمبر وديسمبر من عام 1947م، وقد لخصها تقرير والي الجزائر الذي قدمه لوزير الداخلية الفرنسي بطلب منه، وقد تضمن النقاط التالية:

- الإختلاف في أساليب الإضراب من قطاع لآخر، ففي المصانع وقطاع النقل بالسكك الحديدية نادرا ما كان يتم الإتفاق بيم المندوبين على الإضراب دون إستشارة العمال، حيث كان الأمر يتم من خلال عقد جمعية عامة يشارك فيها معظم العمال وتقدم فيها عريضة المطالب، بعدها يتم التصويت على خيار الإضراب برفع الأيدي، وفيما يخص ساعة الإضراب فتبقى من إختصاص المسؤولين دون الرجوع للعمال. أما عن قطاع الإدارة والمصالح العمومية، فالأمر يختلف في النقطة المتعلقة بساعة الإضراب، حيث كان القرار يخضع للتصويت السري المنظم من طرف المندوبين النقابيين في مختلف المؤسسات باتفاق مع مسؤولي الإدارة [2].

---

1 - AOM 1K883, Rapport général sur les grève du 28 novembre au 11 décembre 1947 dans le département d'alger adressé au ministre français de l'interieure jules MOCH,Op-cit.

- نقلا عن:

- محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص ص294-295.

2 - AOM 1K883, Rapport général sur la grève du 28 novembre au 11 décembre 1947 dans le département d'alger adressé au ministre français de l'interieure jules MOCH, Op-cit.

– إتصفت هذه الإضرابات بالطابع السلمي والمنظم، حيث لم تسجل أي عملية إحتلال للمصانع من طرف العمال المضربين أو عمل تخريبي في حق المنشآت، ذلك أن الإدارة والعمال المضربين قاموا بترتيبات أمنية من أجل حماية العتاد، وكانت سارية المفعول إلى غاية اليوم الأول والثاني من الإضراب، ليتكفل بعدها رجال الشرطة بالأمر.

– إنحصر أمر القيام بالإضربات على اللجنة التنفيذية للاتحاد العمال، ونقابات الـ(CGT) والأمناء العامين للنقابات الأساسية، المنتمين للحزب الشيوعي الجزائري، فهم المسؤولين الوحيدين عن ذلك.

– إستعانت الإدارة الاستعمارية بعناصر من الجيش الفرنسي لاستتباب الأمن، وتعويض المضربين في عدة مهام، من بينها عمليات الشحن والتفريغ في ميناء الجزائر.

– من جهة أخرى، كان لا بد أن تكون هناك مواقف تجاه هذه الحركة، فعلى سبيل المثال، ندد بها الفرع الفرنسي للدولية العمالية ذات التوجه الإشتراكي، معتبرا دوافعها أنها ذات بعد سياسي بحت، وبالرغم من هذا شارك عمال هذا الفرع في مختلف الإضرابات، من باب التضامن مع زملائهم العمال في مختلف القطاعات. بينما كانت هناك مواقف متباينة للتنظيمات النقابية، مثال ذلك الكونفدرالية العامة للعمال المسيحيين التي عارضت الإضرابات ودعت منخرطيها لعدم المشاركة فيها، أما النقابات المستقلة فلم تظهر أي موقف [1].

أما فيما يخص الإضرابات المشتركة، فقد تم تنظيم إضراب مشترك من طرف الـ(CGT) والـ(SO) والـ(CFTC)والـ(CGC)، شارك فيه غالبية العمال وكان هذا يوم: 24 سبتمبر 1948م، بداية من الساعة الرابعة إلى السادسة مساء. غير أنه هناك قطاعات سبقت هذا الموعد وأضربت بداية من الساعة الحادية عشر صباحا بدل الرابعة مساء مثل قطاع المناجم [2].

سبق وأن أشرنا إلى مسألة إحتكام الحركة العمالية إلى عاملي الزمان والمكان من أجل تنفيذ إضرابها، مثال ذلك إضراب 30 سبتمبر 1948م، الذي تسبب في إتلاف حوالي 500 طن من بذور البطاطا في ميناء الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى إعتماد الحركة العمالية الجزائرية على قوة تنظيمها والتعبئة والإرادة الكبيرة لضرب الإقتصاد

1 - AOM 1K883, Rapport général sur les grève du 28 novembre au 11 décembre 1947 dans le département d'alger adressé au ministre français de l'interieure jules MOCH, Op-cit.

2 - AOM 1K880, Rapport de commissaire divionnaire chef de district d'alger adressé au préfet d'alger en date du 24 septembre 1948.

-نقلا عن:

– محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830– 1962 بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري،** المرجع السابق، ص 298.

الإستعماري الإستيطاني، القائم على حركتي التصدير والإستيراد كنتيجة لنمط الإقتصاد الإستعماري في الجزائر [1]. وبالتالي يعد عمال الموانئ الدائمون، الطبقة الأكثر حيوية في الدفاع عن مطالبها وحقوقها النقابية، معلنين عن الإضرابات المتعددة والمتكررة والمنظمة غايتهم في ذلك تحسين أجورهم من جهة، والحفاظ على مناصبهم من جهة أخرى [2]. هذا وقد كانت هناك إضرابات في قطاع المناجم وبالتحديد في مناجم الكويف في شهري ماي وجوان عام 1947م، شارك فيها حوالي 1700 عامل بتبسة، ودامت 63 يوما بسب إقدام إدارة المنجم على تسريح 08 عمال، من بينهم أربعة مسؤولين نقابيين إثنان منهم شيوعيان أوربيان. يدخل هذا التصرف ضمن سياسة التعسف التي لطالما عكفت الإدارة الاستعمارية على ممارستها ضد النقابيين والضغط عليهم من أجل التخلي عن حقوقهم. غير أن الأمور كانت في صالح المضربين وتم إعادة إدماج العمال الذين تم تسريحهم والتوقيع على إتفاقية جماعية خاصة بالمنجم. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إمتدت الإضرابات المنجمية إلى مناجم أخرى، حيث شارك ما يقرب 8000 عامل في إضراب منجم القنادسة لمدة 26 يوما وبني صاف 66 يوما وتمزريت 79 يوما والونزة 76 يوما والمزاية 99 يوما، توصل هؤلاء المضربون في الأخير إلى تطبيق القانون المنجمي الذي كان "روبيرت لاكوست" يسعى من خلالع إلى منع حق الإضراب بإجراء تعديلات عليه، كما تم لهم تحقيق بعض الحقوق الإجتماعية من بينها: المردودية، العلاوات، إنشاء الإتحاد الجهوي لصناديق الإسعاف، الصندوق المستقل للمناجميين المتعاقدين ودفع أجور أيام الاضراب [3].

في ذات السياق، كانت هناك إضرابات على مستوى عمالة وهران، حيث أضرب عمال موانئ وهران يوم: 30 جوان 1947م، وكانت النتيجة عقد إجتماع بمقر الولاية بين ممثل الوالي السيد "بلأنشو" (Blanchot) والمفتش الجهوي للعمل المدعو "كوهين" (Koain) وبين ممثلوا أرباب العمل تناول مطالب العمال التالية [4]:

- زيادة الأجر بـ 07 فرنكات للساعة نتيجة غلاء المعيشة.
- تقديم منحة الأعمال الوسخة وغير الصحية والخطيرة، والتي قدرت بـ1.25 فرنك للساعة لترتفع إلى 35 فرنك في اليوم، مثلما هو الشأن في قطاع البناء والأشغال العمومية.

---

1 - جيلالي تكران: **الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفي فرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962م**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ. أ/د بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2012-2013م، ص114.

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919-1954**,Op-cit, p360.

3 - قنانش محمد: النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية: المرجع السابق، ص ص106-107.

4 - بوسعادة خيرة: **نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران ما بين 1919-1954م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، إ. أ.د/ عبد المجيد بن نعمية، جامعة وهران-الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013م، ص165.

- الزيادة في منحة القفة من 20 فرنك إلى 35 فرنك، مثلما هو الشأن كذلك في قطاع البناء والأشغال العمومية.

- المطالبة بمنحة إستخدام التجهيزات تقدر بـ10 فرنك في اليوم.

إضراب آخر يحدث بنفس الميناء يوم 07 جويلية 1947م، طالب فيه العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها نظرائهم العمال بميناء الجزائر منذ عام 1936م، بالإضافة إلى تقديم منحة الفصل والتسريح تختلف حسب المدة التي قضاها العامل في عمله، وقد إنتشر هذا الإضراب ليشمل بني صاف والغزوات، طالبوا فيه العمال بوضع عقود للعمل بهدف الإستقرار والدوام في منصب العمل [1].

بالإضافة إلى إنتشار موجة الإضرابات كانت هناك إضرابات أخرى تميزت بروح التضامن المادي والمعنوي وهو ما عبرت قطاعات أخرى، مثال ذلك؛ عمال السكك الحديدية الذين نظموا حركة إحتجاجية يوم 26 أكتوبر 1948م بداية من الساعة الرابعة والنصف إلى الخامسة مساء، تضامنا مع إخوانهم العمال المنجميين في كل من فرنسا والجزائر، ومطالبين بتخصيص مبالغ مالية تراوحت قيمتها مابين 50 و300 فرنك حسب الأجور، حيث بلغ حجم هذه المساعدة المالية بـ10 الآف فرنك فرنسي [2].

كانت هناك أيضا إضربات أخرى خلال عام 1949م على مستوى ميناء وهران، أين رفض عمال التعبئة والتفريغ شحن البواخر الحاملة للمعدات الحربية المتجهة للفيتنام، وكان لهؤلاء العمال نضال مرير طيلة الفترة ما بين شهر جوان 1949م وشهر جويلية من عام 1954م [3]. وفي هذا الشأن صدرت أمرية الحاكم العام في 07 ديسمبر 1949م، حدد فيها الحد الأعلى لعمال الموانئ المهنيين في موانئ الجزائر، وجاءت كالتالي: 1746 عامل بوهران، و250 عامل بميناء نمور، وفي عام 1950م تناقص العدد وأصبح 1117 عامل بميناء وهران، و188 بميناء نمور [4]. في السياق نفسه تحدث الصحافة من خلال جريدة وهران الجمهورية (Oran Républicain) بمايلي: «...**شن عمال التعبئة إضرابا آخر يوم 27 جانفي 1950م، لكن الأمور عادت إلى طبيعتها في اليوم الذي بعده، وأنه لايوجد نشاط في الأرصفة أمس، وإلى حد الساعة والنصف لا يوجد عمال حاضرين في المرسى وحوالي 10 بحارة في الميناء**...» [5].

---

1 - Bultien de l'union des syndicats confédérs d'ornie، N⁰04 , 1954, p03.

- نقلا عن:
- بوسعادة خيرة: مرجع سابق، ص166.

2 - Alger Républécain, 27 Octobre 1948.

3 - Exposé de travaux de la chambre de commerce d'oran, 1950, p91.

4 - Ibid, p102.

5 - Ibid, p93.

عرفت أيضا نقابة عمال التعبئة إضرابا آخر يوم 26 مارس 1950م، وهو ماجعل عامل عمالة وهران يقوم بإصدار أمرية ونشرية في جريدة صدى وهران (L'echo d'oran)، وتم طبعها مساء هذا اليوم نصت على مايلي:

- المادة 01: إن الاجتماعات في كل الحالات ممنوعة داخل ميناء وهران.
- المادة 02: يخص هذا المنع داخل المراكز الهامة، حسبما ورد في أمرية 05 جوان 1949م بشكل عام.
- المادة 03: نفس الشروط ستطبق على جميع الموانئ في العمالة [1].

لقد تحولت الحركة العمالية الجزائرية إلى قوة مأثرة ببلوغها أعلى قمم الإحتجاج خلال عام 1950م، حيث شهدت 225 إضرابا شارك فيه أكثر من 250 ألف عامل من مختلف القطاعات، من أهمها إضراب مزايطة (MZAITA) عن القطاع الأول خلال 90 يوما، يليه إضراب موظفي البنوك عن القطاع الثالث الذي استمر مدة 53 يوما [2].

وهذا ما تجلى من خلال الإضرابات والمظاهرات ضد الإستعمار، والأعمال الإجرامية التي ارتكبتها فرنسا في مستعمراتها، حيث رفض عمال الموانئ عام 1947م إلى غاية عام 1952م شحن وتفريغ البواخر المحملة بالسلاح والمتجهة إلى الفيتنام تعبيرا عن تضامنهم مع الشعوب المكافحة ضد الإستعماركما أشرنا سابقا [3].

1- Exposé de travaux de la chambre de commerce d'oran, 1950, p94.

– نقلا عن:

- تابتي حياة: **الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الوهراني 1929-1954م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ.أ.د/ مبخوت بودواية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011م، ص 436.

2 - قنانش محمد: **النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1954م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ.أ.د/ مهديد إبراهيم، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران-الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012م، ص ص106-107.

3 - إبن التركي: المراحل التاريخية لنضال العمال الجزائريين، "**مجلة أول نوفمبر**"، ع 27 أفريل 1978م، الجزائر، ص10. أنظر أيضا: بن عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 239.

الخلاصـــــة:

لم يكن هناك وجود للجزائريين ضمن الحركة العمالية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، لأن الحركة العمالية في بدايتها كانت حركة أوربية، وقد تكونت هذه الحركة بتطور العمل المأجور نحو عمل عمومي، ووظيفة عمومية بقيادة الطبقة البورجوازية، فانتقل وجودها من نسبة 40% قبل الحرب العالمية الأولى إلى نسبة 51% ما بين الحربين ليصل إلى 53% عام 1943م. غير أن نشاطها – الحركة العمالية الجزائرية–خلال الفترة ما بين الحربين؛ هو بمثابة الفترة الذهبية لتطور الحركة النقابية في الجزائر وإزدهارها، حيث توسعت قاعدتها مع تطور العمل المأجور بشكل كبير بعد الأربعينات، وهي المرحلة التي كان التركيز فيها على الإستثمار في القطاع الصناعي. لكن التناقضات بين العمال الجزائريين والعمال الأوربيين ظلت قائمة إلى غاية 08 ماي1945م.

غير أن الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الجزائريين، من خلال الزج بهم في جبهات القتال ثم الإنزال الأنجلوا أمريكي في الجزائر وغيرها من الأحداث، قد ساهم أيضا في نمو الوعي الوطني والإنخراط في النقابات بهدف الدفاع عن حقوقهم سواء سياسية كانت أم نقابية. وأمام تزايد عدد المنخرطين في النقابات الفرنسية، تولدت الحاجة إلى تأطير نقابي جزائري. وبدل أن تستجيب الحكومة الفرنسية لمطالب الشعب الجزائري وحركته العمالية واجهت ذلك بالرصاص والإعتقالات وتكثيف الإجراءات القمعية، لترتكب بعدها أكبر مجزرة في حق الشعب الجزائري في الثامن من ماي 1945م، التي خلفت 45 ألف شهيد. فرغم بشاعة هذه المجازر في شقها السلبي؛ كان لها الفضل في إيقاض الشعور الوطني، كما أدت إلى تفجير الوعي الثوري الذي وجد طريقه نحو عقول الجزائريين، فتغير بذلك سلوكهم ونشاطهم تغيرًا جذريًا تجاه مسألة الحوار مع المحتلين.

أما بالنسبة للحركة العمالية، فإن هذه الظروف وأخرى قد غيرت مجرى الصراع الإجتماعي من السعي إل رفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة إلى الدفاع عن الوجود. كما رفعت الحاجة إلى الأمن مستوى الصراع لينتقل إلى ممارسة العمل السياسي، وبهذا تغير مضمون العمل النقابي في الجزائر وأصبح شبيها بعمل الأحزاب السياسية بعد نهاية هذه الحرب.

وبالنظر للقوة التي كان يمثلها العمال، فقد أولت الحركة الوطنية أهمية تأطيرهم وتكوين نقابة جزائرية مستقلة عن أية نقابة أجنبية، وذلك تعبيرا منها وبصورة فعالة عن مطامح وإرادة الشعب الجزائري في التحرير والإستقلال. فلطالما شغلت المسألة النقابية قادة حزب الشعب الجزائري بإنشاء نقاباته التي كانت تضم حرفيين وتجار مستقلين إقتصاديا، فقام بإنشاء أولى نقابات التجار والمسلمين ما بين 1943م و1945م. ومع بداية عام 1947م تأسست أولى الاتحادايات: إتحادية الخبازين وأصحاب المطاعم، واتحادية البقالين، وفيدرالية الحلاقين واتحادية تجار الخضر والفواكه.

وفي هذا السياق شكل حزب الشعب – الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية، خلية من المناضلين ذوي الخبرة بالقضايا الإجتماعية من بين هؤلاء: عيسات إيدير، وبورويبة بوعلام، وجرمان...إلخ، التي أخذت على عاتقها فكرة إنشاء نقابة جزائرية في مؤتمر عام 1947م للحركة، أين كلف "عيسات إيدير" بتأسيس نقابة مركزية وطنية على غرار الإتحاد العام للعمال التونسيين، الذي كان على إتصال بـ "فرحات حشاد" زعيم هذا الإتحاد التونسي.



الفصل الخامس

فهرس الفصل الخامس/ مرحلة النظال من أجل الاستقلالية النقابية والتحرر الوطني 1950-1962م

تمهيـــــد:

تعد هذه المرحلة فاصلة، في تاريخ نضال الحركة العمالية الجزائرية ضد إستغلال الرأسمالية الإستعمارية، ذلك أنها تتزامن مع نهاية الوجود الإستعماري الفرنسي بالجزائر من جهة، ومن جهة أخرى بلوغ نضالها مرحلته الأخيرة، وكان هذا نتيجة الأحداث التي شهدتها هذه الفترة مابين (1950- 1962م)، أهمها إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م، وبروز جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للجزائريين في كفاحهم المسلح ضد الإستعمار الفرنسي وأتباعه، وهو ماجعل كل فئات المجتمع الجزائري تلتف وتتكاتف و تتضامن مع الثورة التحريرية الجزائرية، وتعلن عن ولائها المطلق ودعمها الكلي لجبهة التحرير الوطني، بما في ذلك العمال الجزائريون.

لقد أصبحت الظروف مواتية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للحركة العمالية الجزائرية؛ في المضي نحو تحقيق مطالبها وطموحاتها، سواء فيما تعلق بالمجال النقابي أو المجال السياسي، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل من خلال الإجابة على هذه التساؤلات:

1. ما موقف النقابة الفرنسية والحركة الوطنية من المسألة النقابية الجزائرية؟
2. ماهي العوامل المساعدة على ظهور المركزيات النقابية الجزائرية؟
3. كيف كان موقف جبهة التحرير الوطني من ميلاد المركزية النقابية الميصالية؟
4. كيف استطاعت جبهة التحرير في هذه الظروف تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين؟
5. ماهو دور الإتحاد العام للعمال الجزائريين وعماله في دعم الثور التحريرة الجزائرية داخل وخارج الجزائر؟

I. السيـــاق الإقتـصادي والإجتماعي والوضع السياسي:

إن أي مظهر من مظاهر الإقتصاد الإستعماري، يعتمد وبشكل أساسي على الإستنزاف المستمر لثروات وخيرات البلاد المستعمرة، وتصدير مواردها بكميات هائلة وبأسعار زهيدة، ليعاد تصنيعها من جديد وبأسعار باهظة، وهو ما مكن بعض الفئات الأقلية من الإستفادة من هذا الوضع، ونعني بها طبقة المعمرين التي سيطرت على القطاع الزراعي والقطاع المنجمي، من خلال تحالفها مع الرأسمال الفرنسي المستفيد أيضا من هذا الواقع. وقد عمل هذا النظام على الحد من وجود أي محاولة للتصنيع بالجزائر يمكنها منافسة الصناعة الفرنسية، وبالتالي إخلال التوازن في العلاقة بين الإستعمار الفرنسي ومستعمرته الجزائر، لاسيما وأن الجزائر تشكل مركزًا هامًا يستورد مانسبته 75.17% من المنتوج الفرنسي، بينما تستقبل فرنسا بدورها ما نسبته 78.42% من صادرات الجزائر [1].

1. السياق الإقتصادي:

وبالتالي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، مأساة إجتماعية وأخرى إقتصادية صعبة نتيجة تدني مستوى المعيشة، الذي مس جميع الأهالي، فخيم بذلك الفقر في بيوت وقرى ومداشر الجزائريين وطال أمده، وأصبح شغل الشاغل للأهالي تحصيل لقمة العيش لآهاليهم، فالمعركة أصبحت معركة حياة أو موت. فكان الجزائري ينظر إلى الأقلية الأوربية نظرة حقد وكراهية، لأنها ببساطة السبب في تعاسته وشقائه، منعت عنه قوته اليومي ونهبت خيرات بلاده دون وجه حق. والحقيقة لم تكن هذه هي الأسباب المبرر الوحيد لهذه النظرة، وإنما هي أسباب كثيرة ومتعددة نوجزها من خلال التطرق لأهم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال هذه الفترة.

1.1. فيما يخص مسألة الأجور: لم يطرأ أي جديد فيما يخص الأجور، وبالتالي ظلت مداخيل الفرد الجزائري أدنى بكثير من مداخيل الأوربيين، وتعتبر الأقل على المستوى العالمي وقتها. وحسب سياسة التفقير الفرنسية كان من الضروري أن يكون أجر العامل الجزائري أقل من نظيره الأوربي ولا سيما في قطاع الفلاحة، والغاية في ذلك أن يزداد المعمر الفرنسي ثراء والجزائري يزداد فقرًا.

رغم المحاولات العديدة للإدارة الفرنسية لتسوية مسألة الأجور، نجد أن المنطقة الأولى يتقاضى فيها العامل يوميا حوالي 427 فرنكا فرنسيا مقابل 14 ساعة من العمل اليومي، بينما يتقاضى العامل بالمنطقة الثانية 390 فرنك مقابل 14 ساعة عمل يوميا أيضا. من جهة أخرى كانت المواد الغذائية والأقمشة والألبسة أسعارها مرتفعة، وبالتالي إنخفاظ الأجور إلى هذا الحد، يجعل القدرة الشرائية لدى العمال والفلاحين شبه منعدمة، فلا تمكنهم

---

1 - هواري قبايلي: "الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية إندلاع الثورة الجزائرية"، **مجلة مواقف –للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع 01، جانفي – ديسمبر 2007م، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية –جامعة مصطفى أسطنبولي – معسكر، ص ص153-154.

أجورهم إلاَّ من حياة التقشف والحرمان، خاصة إذا كان العامل أو الفلاح يعول عائلة كبيرة وليس له حق في الضمان الاجتماعي [1].

وعليه تميز الوضع الإقتصادي للجزائر بوجود طبقة غنية من الإقطاعيين الأوربيين والبرجوازيين الصناعيين الذي استولوا عبر مراحل مختلفة على عديد النشاطات الرئيسية، وتقاسموا ثروات البلاد ودخلها المالي، فتدهور بذلك الوضع الإقتصادي بالجزائر واضطر الأهالي للهجرة نحو فرنسا، حيث تقاسم هذا الوضع 9.250.000 نسمة بالجزائر عام 1953م [2].

وفيما يخص متوسط الدخل الفردي، فقد كان يتراوح ما بين 16000 و22000 فرنك قديم في بداية الثورة التحريرية، وهذا المعدل يناسب ما يعادل دخلا سنويًا يساوي ثلاثة قناطير من القمح الصلب في العام، والذي كانت تزيد قيمته قليلا عن 15000 فرنك في عام 1954م [3].

كان نظام العمل المتبع في الجزائر شبيها إلى حدٍ ما بنظام العبودية، حيث أننا لا نجد إسمًا آخر ليوم عمل يعمله العامل الجزائري لمدة تفوق 15 ساعة، فبهذا يكون العمل في حقيقته بهذا شكل هو يومين في يوم واحد، فعندما نجمع ساعات العمل المعروفة في عالم الشغل آنذاك ليومين متتالين نجدها 16 ساعة، بمعنى 8 ساعات لليوم، لكن العامل الجزائري كان يشتغل لمدة 16 ساعة في اليوم. ورغم هذا يتقاضى أجور بخسة ومهينة لا تكفيه حتى لسد رمق الحياة، فكيف بسد حاجيات عائلته الكبيرة.

في السياق نفسه جاء في إحدى تقارير الإدارة الفرنسية، بأنه هناك أكثر من 60.000جزائري كان لهم معدل دخل أدنى من 20.000 فرنك فرنسي قديم، وهو الأمر الذي جعل من الجزائريين الأفقر في العالم، وقد أكد هذا الكاتب "سليمان الشيخ"، بأن معدل الدخل السنوي للفلاح الجزائري عام 1954م لا يتجاوز 22.000 فرنك فرنسي، في حين إرتفع معدل نظيره الأوربي إلى أكثر من 78.000 فرنك، وبالتالي ظل مستوى المعيشي للفلاح والعامل الجزائري في تدهور مستمر. وفي الموضوع ذاته ترى تقارير أخرى أُعدت بمنطقة وادي الفضة بالونشريس، قام بها موظف بالبلدية المختلطة عام 1950م، أن معدل مدخول العامل الجزائري في السنة هو 100.000 فرنك فرنسي قديم، وكان هذا الدخل موجه في الأساس إلى الغذاء، الملبس وإعالة الأسرة المكونة من

---

1 – أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص 131.

2 – حسن سعيد: الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية (1956–1962م) من خلال الصحافة العمالية، "**مجلة المرشد**"، ع 02، من 01 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 1986م، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية "دراربي محمد"، ص09.

3 – صاري جيلالي: الأرياف الجزائرية عشية إندلاع حرب التحرير الوطني، "**مجلة الثقافة**"، ع 84، نوفمبر–ديسمبر 1984م، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص199.

6 أفراد لمدة عام كامل، وعليه لايكون في الأمر غرابة إذا ما تغذى الجزائري على حبات الذرى، أو على الحليب أو يستهلك القهوة والسكر في أحيان نادرة، أما عن الزيت والصابون فلا مجال لإستعمالهم [1]. ومن أجل إعطاء فكرة أوضح عن الفروق في الأجور ومستوى المداخيل بالنسبة للأوربيين من جهة والجزائريين من جهة أخرى؛ نورد هذا الجدول المتعلق بتوزيع الدخل على السكان بالجزائر عام 1954م بهدف التعليل [2]:

الطبقة الاجتماعية	دخل الفرد	المسلم	الأوربي	المجموع
الفلاحة التقليدية	17.750	5.480.000	-	5.840.000
المسلمة الحضرية	42.350	1.600.000	-	1.600.000
التجارية وصغار الموظفين	84.000	50.000	440.000	950.000
الطبقة المتوسطة	175.700	-	545.000	595.000
الطبقة الفنية	1.113.350	-	15.000	15.000
المجموع		8.000.000	1.000.000	9.000.000

شكلت هذه الوضعية، مصدر قلق لدى المنظمات النقابية ولاسيما لدى الـ(CGT)، فقد إجتمع الإتحاد الجهوي للنقابات بسيدي بلعباس يوم 10 جويلية 1954 لدراسة الوضعية العامة لجميع عمال الجزائر، بإعتبار أن عام 1951م الأجور فيه بقيت ثابتة ومجمدة، بينما ثمن المعيشة كما أشرنا سابقا زاد بنسبة 20%، وعليه طالب الإتحاد بزيادة عامة في الأجور والمنح والتقاعد، كما طالب بتطبيق قانون 11 فيفري 1950م، وجمع اللجنة العليا الجزائرية مع الإتفاقيات الجماعية، وتثبيت وتحديد أجر أدنى موحد بين كل المهن، مع مراعاة الإحتياجات الحقيقية للعمال دون إقصاء للمنطقة.

أمام هذه الوضعية المأساوية للعمال الزراعيين التي تكاد تشبه عمل العبيد، بالإضافة إلى الأجر الزهيد، طالب الإتحاد بما يلي:

- رفع عام أجور الفلاحين حسب قاعدة أجور عمال الصناعة والتجارة.
- توسيع المنح العائلية إلى الفلاحين.

1 - قريشي محمد: **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية إندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، بن سلطان إ.د. بن سلطان عمار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2000-2001، ص ص71-72.

2 - عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة "أسباب الهجرة لفرنسا"**، المرجع السابق، ص80.

- قبول العمال الزراعيين في نظام الضمان الاجتماعي.
- تحديد زمن العمل بتطبيق قانون 2400 ساعة سنويا.
- تأسيس أجر بالساعات وتأسيس صندوق تعويض للعطل المدفوعة.

إن غياب سياسة غير عادلة بين الأوربيين والجزائريين في الجزائر، كان سببا في إحداث القطيعة التي بدأت في الظهور تدريجيا، فوجه المقارنة بين مستوى المعيشة بين أصحاب الأرض والفئة المستعمرة، سيجعل السكان الجزائريين يفقدون الأمل في الصمود والمقاومة، غير أنهم في مقابل ذلك هم يشعرون بأنهم القوة المسيطرة من حيث التعداد، وأن الأقلية الأوربية هي السبب في تعاستهم وشقائهم طيلة تواجدهم بالجزائر عام 1830م، وهذا مازاد في حدة التنافر بين الفئتين، بحيث أصبح الفلاح أو العامل يدرك تمام الإدراك بأنه يمثل العنصر الأقوى في معادلة الصراع الخفي بين الأهالي والمعمرين الأوربيين، هذا الصراع الذي سيترجم إلى ثورة عارمة قوامها الفلاح والعامل اللذان أصبحا من أكبر قادتها، بعدما كانا يشكلون جيشا بروليتاريا لا نفع له سوى خدمة مصالح المستعمر وحاشيته من الأوربيين وهو مرغم على ذلك.

2.1. الزراعـــــة: بالإضافة لما سبق، فقد إستمر القطاع الزراعي مهيمنا على الإقتصاد بالمستعمرة، بشقيه الحديث والتقليدي. فأما الحديث فهو بيد الأوربيين الذين حازوا معظم الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، قدرت مساحتها الإجمالية 2م هـ، منها 900.000هـ مخصصة لزراعة الحبوب، و166.000هـ مخصصة لزراعة الكروم، بينما استغلت السهول الغنية لزراعة الأشجار [1].

وبناء على هذا؛ ظلت الزراعة في الجزائر تمثل كذلك الفرع الإقتصادي الأكثر أهمية، كونها تساهم بنسبة 40% من الإنتاج، وتشغل 80% من الفئات الأكثر نشاطا، ومع هذا فقد هبط متوسط حصة الفرد من الحبوب المقدرة بـ 38ق لمدة 50 عام (1905-1955م)، إلى 22 ق للفرد الواحد سنويا، وسنبين ذلك لاحقا.

فحسب الإحصائيات الزراعية فإنه من بين 630.732 فلاح جزائري، كان 438.483 فلاحا يمتلكون أراضي فلاحية لاتزيد مساحة الواحدة منها 10 هـ، أي ما يعادل نسبة 69% من مجموع المساحة، بينما كانت باقي المساحات موزعة على النحو التالي:

- 167.170 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتها ما بين 10 إلى 50هـ.
- 16.815 فلاح يمتلكون أراضي تتراوح مساحتمها ما بين 50 إلى 100 هـ.
- 8.490 فلاح يمتلكون أراضي تزيد مساحتها عن 100 هـ.
- المساحة المخصصة لزراعة الحبوب وأشجار التين والزيتون تقدر بـ7.349.100 هـ ذلت مردود ضئيل.
- أخصب الأراضي كما أشرنا سابقا كانت بحوزة المعمرين، أو بيد الأقلية الإقطاعية الجزائرية المتعاملة مع الإستعمار.

---

1 - هواري قبائلي: المرجع السابق، ص157.

– 440.00 فلاح جزائري فقير يمتلكون أراضي تقل عن 10هتكارات، زيادة على 570.000 عامل زراعي (فلاح بدون أرض)، و150.000 فقط هو عدد العمال دائمين في الزراعة، أما الباقي فهم موسميين [1].

وإلى جانب مليون من العمال الزراعيين البروليتاريين يضاف لهم مليون ونصف مليون من الرجال والنساء في الأرياف؛ ليس لهم أي نشاط ويتلقون إعانات وخدمات اجتماعية من خلال المساعدات العائلية.

وفي عام 1954م كان القطاع التقليدي للاقتصاد المعاشي يضم 5.200.000جزائري، وهو ما تسبب في إنعدام التوازن في توزيع الأراضي الزراعية بين الفلاحين الجزائريين والمعمرين. والحقائق الرقمية التالية تبين ذلك:

– 25.000 مزارع أوربي نصفهم في القطاع الوهراني يستولون على 2.720.000هـ.

– 532.000 مزارع جزائري يستفيدون من 7.672.000هـ بمعدل 14هـ للمزارع الواحد.

إن الإستحواذ الكثيف على الأراضي الزراعية من طرف الكولون، أدى إلى نتائج عادت بالنفع على كبار المعمرين الذين إزدادت أراضيهم شساعة، بحيث إنتقل متوسط حيازة المعمر الواحد منهم من 89هـ عام 1929م إلى 108هـ عام 1952م، بينما متوسط الملكية العقارية لصغار الفلاحين الجزائريين لايتعدى 05هـ [2]. مع العلم أن الخبراء في الفلاحة أكدوا أن أقل كمية من الأرض تكفي أية أسرة لضمان عيشها هي 25هـ [3]. ولتوضيح الفكرة أكثر نورد هذا الجدول الذي يبين لنا توزيع ملكية الأرض بالجزائر عام 1954م (بالهكتارات) [4]:

حجم الملكية	ملكية المسلمين		ملكية الأوربيين	
	عدد الملاك	عدد الملاك	عدد الملاك	عدد الملاك
من 0 إلى 10	391.00	1.850.000	8.000	40.000
من 10 إلى 50	118.000	3.013.000	7.000	204.000
من 50 إلى 100	17.000	1.226.400	4.000	306.000
من 100 إلى 500	5.000	10108.000	5.000	1.202.000
أكثر من 500	6.000	414.700	900	963.000
المجموع	532.000	7.612.100	24.900	2.270.000
معدل الملكية	%73	%14	%27	109 هكتار

وبما أن الأراضي الخصبة بيد الفلاحين والزارعين المعمرين فالإنتاج الأوفر والأصلح هو كذلك بيد المعمرين، والجدول التالي الخاص بالقيمة الإجمالية للمحاصيل الزراعية لعام 1953م يعطينا فكرة عن ذلك:

1 – محمد تقية: المرجع السابق، ص ص167-168.

2 – بن داهة عدة: ج02، المرجع السابق، ص 402.

3 – عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة "أسباب الهجرة لفرنسا"**، المرجع السابق، ص77.

4 – المرجع نفسه، ص ص77-78.

نوع الغلة الزراعية	حصة الأوربيين	حصة الجزائريين	المجموع
قمح صلب	11.083 (41%)	15.883	26.921
قمح رطب	7.240 (78%)	2.042	9.682
شعير	1.806 (13%)	6.048	7.854
شوفان	0.221 (78%)	0.062	0.283
ذرة	0.090 (24%)	0.222	0.321
الحمص والقهوة	0.875 (41%)	1.260	2.135
البطاطس			
الشتوية	2.670 (79%)	0.719	3.380
الربيعية والصيفية	1.877 (68%)	0.883	2.760
غلة الأشجار			
الحمضيات	5.476 (93%)	0.412	5.888
الزيتون	2.016 (32%)	4.284	6.300
التين	0.108 (06%)	1.692	1.800
التمور	0.230 (09%)	2.320	2.550
فواكه أخرى	0.369 (41%)	0.531	0.900
غلة الخمور			
العنب	0.496 (79%)	0.132	0.628
الخمر	45.922 (90%)	5.102	51.024
غلات الصناعة			
الدخان	0.950 (32%)	2.020	2970
القطن	0.463 (67%)	0.229	0.692
نبات الكتان	0.043 (90%)	0.005	0.043
قصب السكر	0.113 (100%)	-	0.113
البلوط	0.960 (100%)	-	0.960
نبات للعلف	0.909 (100%)	-	-
المجموع	**92.055**	**48.659**	**140.714**

يتضح من خلال الجدول؛ أن 65% من قيمة المحاصيل الزراعية في عام 1953م من نصيب الأوربيين الجزائريين، وهذا بفضل الأراضي الخصبة التي بحوزتهم، حيث بلغ معدل إنتاجها 9.74 قنطار للهكتار الواحد، في حين كان معدل الإنتاج في الأراضي التي بحوزة المزراعين الجزائريين لاتتعدى 4.65 قنطار للهكتار الواحد. وأهم إستنتاج يمكن إخراجه من هذا الجدول، هو كون 87.4% من الجزائريين الذين هم في سن العمل يقتاتون على إنتاجهم الزراعي، في حين أن 14.4% من الأوربيين فقط يعتمدون على القطاع الفلاحي للرزق ويسيطرون على 2/3 من المحاصيل الزراعية [1]، ناهيك عن حرمان الجزائريين من إمكانية الحصول على القروض، كما هو الشأن بالنسبة للأوربيين، حيث تشير إحصائيات عام 1952م، حصول 16.316 معمر الأوربي على 16.222 فرنك فرنسي قديم، في حين لم تزد قيمة القروض الموجه للأهالي 2.684 فرنك قديم لعدد لايتجاوز 8.447 جزائري [2].

أما عن الأراضي الكبرى المستغلة من طرف الأوربيين فالأرقام الموالية تعطينا فكرة عن التمايز الواضح بين القطاعين الزراعيين الجزائري والأوربي، بحيث نجد الشراكة الجزائرية تمتلك 70.000هـ، والشركة الجينوفوازية 20.000هـ، وشركة الفلين بالقائل الصغرى 50.000هـ، و على مستوى الخاص نجد المعمر "دوسي" (Dussain)18.000هـ، المعمر "كريون" (Crillon)13.000هـ، وللمعمر "كالان" (Calan)6.000هـ، يضاف إلى ذلك تغطية الكروم لمساحة تقدر بـ40.000هـ للأوربيين، منها 90% وبلغ إنتاجها ثلثي الإنتاج الكلي للزراعة عام 1953م، وبلغت مداخيلها 60 مليار فرنك من بين 140 مليار فرنك التي كانت تمثل القيمة الإجمالية لكامل قطاع الزراعة، إلا أن 02 م هـ فقط من بين 18 المنتجة في الجزائر كانت موجهة للإستهلاك المحلي، وذلك أن الجزائريين لايستهلكون الخمور.

في حين بلغ إنتاج الخمور في فرنسا عام 1953م 58.500.000 هكل، فإنه لم يتجاوز 16 مليون هكل في الجزائر، وهو ما أقلق المستوطنيين وإدارتهم في الجزائر، ونتيجة لهذا راحوا يفكرون في التخلي عن إنتاج الخمور الرديئة واستبدالها بإنتاج أجود، غير أن عملية إقلاع أشجار الكروم ستكلف الدولة ما بين 50.000 حتى 100.000 فرنك للهكتار الواحد، ناهيك عن بناء الخزانات لحفظ الخمور الذي سيكلف أيضا الخزينة 70 مليار فرنك، وبالتالي بقيت الأمور على حالها [3]. وعليه فإن مساحة زراعة الكروم قد تطورت من 226.000هـ إلى 400.000هـ في الفترة ما بين 1930م و1940م، لكنها تناقصت إلى 367هـ مع بداية الثورة لعدة عوامل، ورغم هذا ظلت الخمور تحتل الريادة في التصدير بمعدل 16 مليون هكل سنويا، لينخفض إنتاجه خلال سنوات ثورة

1 – عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة "أسباب الهجرة لفرنسا"**، المرجع السابق، ص ص74-76.

2 – المرجع نفسه، ص78.

3 – بن داهة عدة: ج02، المرجع السابق، ص ص 403-404.

التحرير. في مقابل هذا كان هناك إنحصار في مساحة زراعة الحبوب، الأمر الذي أدى إلى ظهور نتائج إجتماعية خطيرة، كعامل سوء التغذية وغياب الإكتفاء الذاتي من مادة الحبوب الإستراتيجية، في ظل نمو ديمغرافي هائل وهجرة ريفية نحو المدن. كل هذا أدى بدوره إلى تفشي ظاهرة البطالة وإنتشارها بشكل رهيب [1].

ونتيجة لهذا النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين وسياسة تفكيك الملكية الجماعية للأراضي، وقلة منتوجها (من05 إلى 07 للهكتار الواحد)[2]، ناهيك عن تعرضها لظروف طبيعية وبشرية واقتصادية، يضاف إليها واقع تضاريسي؛ يجعل الأرض في الجزائر جد قليلة ومنحصرة، نظرا للخصائص المناخية غير المساعدة،كالأمطار والإنجرافات التي شكلت أهم أسباب تناقص الأراضي الزراعية، بنسبة مقلقة[3]، وكل هذا ساهم في ركود إنتاج هذا القطاع من جهة، ومن جهة ثانية فإن نصيب الفرد الجزائري من الحبوب، قد تناقص إلى 02 ق خلال عام 1953م، بعدما كان 05 ق عام 1871م و04 ق عام 1900م و 2.5 ق عام 1940م، والأمر نفسه الذي تطلب إستيراد 900.000 ق من الحبوب عام 1951م. في مقابل هذا عرفت الحمضيات تطورا من حيث الإنتاج، ففي عام 1953م بلغت صادراتها 2.443 مليون قنطار مقابل 775 فرنك من مجمل الإنتاج الزراعي فقد بـ190 مليار فرنك، في الوقت الذي كانت فيه الجماهير الجزائرية تعاني من سوء التغذية.

وفيما يخص تربية المواشي، فهي على جانب كبير من الأهمية، بالإضافة إلى الحبوب بالنسبة للفلاح الجزائري، فقد تناقص إنتاجها هي الأخرى، فبعدما كان معدل إنتاج البقر يقدر بـ 35 بقرة و156 ماشية لكل 100 ساكن فيما بين عامي 1934م و1941م؛ أصبح يقدر بـ 23 بقرة و134 ماشية لكل 100 ساكن فيما بين عامي 1948م و1953م [4]. معنى هذا أن الماشية قد تراجع عددها، بحيث بلغ عددها 8.200.000 رأس بين عامي 1817م و1880م، لكنه تناقص في الفترة مابين 1945م و1954م إلى 4.500.000 رأس، ولعل من أهم الأسباب المؤدية إلى هذا؛ تعرض النشاط الرعوي لعملية الإزاحة من المناطق التلية نحو المناطق الجنوبية، وهذا بفعل إنحصار وسلب أراضي المراعي، وكذا تناقص مصادر المياه الضرورية لأي نشاط رعوي [5].

تتوفر الجزائر على إمكانات زراعية هامة، يمكننا التعرف عليها من خلال هذا الجدول الذي يمثل وضعية الزراعة عام 1951م:

1 – هواري قبائلي: المرجع السابق، ص156.
2 – بن داهة عدة: ج02، المرجع السابق، ص ص 403-404.
3 – هواري قبائلي: مرجع سابق، ص155.
4 – بن داهة عدة: ج02، مرجع سابق، ص 405.
5 – هواري قبائلي: مرجع سابق، ص156.

المـــــزارع	الأوربيون	الجزائريون
المـــــزارع	22.037	630732
المزارع التي تستعمل الخماسة فقط	13692	24390
المزارع التي تستعمل الخماسة إلى جانب فئات أخرى	936	28508

أما الجدول الثاني فيعطينا فكرة عن مكننة الزراعة في الجزائر خلال سنوات 1947م 1954م و 1959م[1]:

العام	الفئة	الجرارات: العجلات المطاطية	الجرارات المزمجرة	المجمـــوع
1947				5900
1954	الأوربيون	11800	7400	19200
	الجزائريون	غير معروف	غير معروف	452
1959	الأوربيون	18458	7662	26120
	الجزائريون	غير معروف	غير معروف	2061

من خلال المعطيات المبينة في هذين الجدولين، يمكننا التوصل إلى أن نسبة الإنتاج الزراعي بالنسبة للأوربيين أكبر بكثير من نسبة الإنتاج الزراعي لدى الجزائريين، وهذا بفضل المكننة الحديثة من جرارات وأسمدة وأراضي خصبة التي يستحوذ عليها المزارعيين الأوربيين، حيث توجه الزراعة الأوربية الكثيفة للتصدير بينما توجه الزراعة الجزائرية القليلة للإكتفاء الذاتي وليتها تفي بالغرض.

3.1.الصناعـــة: إن غياب الصناعة بالجزائر المستعمرة شّكل عاملا آخر، زاد من خطورة الوضع الزراعي والنظام المجحف للسياسة الفرنسية في هذا المجال، فقد عمدت السلطة الفرنسية وبشكل دائم على محاربة التصنيع، باعتبار أنها تعتمد في وجود الإستعمار على فرض سيطرتها على الأرض الجزائرية. والغاية طبعا الإحتفاظ بالطاقات البشرية واستغلالها في مآربه الإنتاجية، رغم الإمكانات والشروط الملائمة لإقامة صناعة مزدهرة، لكن الوضع بقي على حاله حتى الحرب العالمية الثانية، مع التركيز على إقامة بعض الصناعات التي تستطيع إمداد الصناعة الفرنسية بالمواد الأولية فحسب. وبالتالي فإن المعادن المستخرجة من الجزائر كانت تصدر في شكل خامات أولية من طرف شركات فرنسية، وهذه بعض الأمثلة لتصدير المعادن حسب إحصائيات عام 1953م [2]:

---

1 – عبد الكريم بن أعراب: **مؤشرات إقتصادية للجزائر المستعمرة**، الندوة العلمية الأولى حول" آليات الإستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا "، مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية ومركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة-الجزائر، ماي 2008م، ص ص226-227.

2 – مصطفى طلاس وبسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، دار الشورى، بيروت-لبنان، 1986م، ص ص50-51.

الحـــديـــد: الإنتاج 3.332.000 طن يصدر منها 3.031.000 طن.

الرصـــاص: الإنتاج 11.800 طن يصدر منها 9.100 طن.

الفوسفات: الإنتاج 702.600 طن يصدر منها 562.000 طن.

الفحـــــم: الإنتاج 295.000 طن يصدر منها 9.000 طن.

وكما أشرنا سابقا، حاولت فرنسا خلال الحرب ع ح 2 إقامة صناعة صغيرة بالجزائر، غير أن هذه المحاولة رفضت من طرف المستوطنين الفرنسيين، مثال ذلك: رفضهم لإقامة مصنع لصناعة السكر من طرف المزارعين الفرنسيين منتجي الشمندر السكري، وبهذا بقي قطاع الصناعة بدائيا من جهة، ومن جهة ثانية ظلت البلاد زراعية بالدرجة الأولى، باستثناء بعض الفروع المنتشرة هنا وهناك للمصانع الفرنسية الضخمة.

وعشية إندلاع الثورة، لم تتجاوز الصناعة الجزائرية أكثر من 28% من الإنتاج العام، رغم إمكاناتها الطبيعية، ولا تستطيع إستيعاب أكثر من 7% من اليد العاملة للأهالي، ونتيجة لكل هذا وتبعات النظام الإستعماري؛ ظلت الجزائر بلدًا متخلفًا إقتصاديًا خاصة في مجال الإنتاج المحلي، حيث توقف العمل في هذا القطاع بسبب فتح أبواب الإستيراد للمنتجات الصناعية التي كان يتم تصديرها للجزائر على نطاق واسع. ناهيك عن عدم إهتمام السلطة بهذا النوع من الصناعات المحلية وتأمين حمايتها [1]. والجدول التالي لتوزيع اليد العاملة يعطينا فكرة عن ذلك [2]:

النشاط	الأوربيون	الجزائريون	المجموع
الزراعة	14.2	87.9	80.9
الصناعة	31.3	4.4	6.9
الخدمات	54.5	7.7	12.2
المجموع	100	100	100

يتضح من خلال هذا الجدول، أن 81% من اليد العاملة تشتغل في الزراعة مقابل 7% فقط تعمل في قطاع الصناعة، وفي هذا دلالة على عدم تطور الصناعة من جهة، ومن جهة أخرى أن فرنسا عملت على إبقاء الجزائر بلدا زراعيا. وكذلك نلاحظ أن النسبة الكبيرة في اليد العاملة في قطاع الزراعة هم جزائريون، بينما سيطر نظرائهم العمال الأوربيون على قطاع الصناعة وتحكموا في زمام الأمور.

1 – مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص51.

2 – عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص 228.

وبناء على ما سبق، فإن نسبة اليد العاملة في مجال الزرعة المسيطرة على الإنتاج تقدر بـ 14.2%، أما نسبة 85.8% فهي موزعة على الصناعة وباقي الخدمات، وهذا يعني أن دواليب الإقتصاد الجزائري كان يتحكم فيه المعمرون الأوربيون، أما الجزائريون فهم مجرد مزارعيين تقليديين يعملون لأجل سد حاجتهم المعيشية وفقط.

ولكي تكون لدينا صورة واضحة حول الوضع الصناعي بالجزائر المستعمرة، نضع هذا الجدول بين يدي القارئ يبين لنا عدد المنشآت التي أُحصيت عشية الاستقلال:

المنطقة	عدد المنشآت	النسبة	عدد الأجراء	النسبة	الحجم المتوسط
الجزائر	209	50.60	9230	59.37	44
وهران	123	29.78	3885	25.00	31
قسنطينة	81	19.62	2430	15.63	30
المجموع	413	100	15545	100	37

يبين الجدول أيضا أن عدد العمال في قطاع الصناعة بلغ 15545 عامل في المنشآت الصناعية صغيرة الحجم وعددها 413، وهذا لكون أكبر المنشآت لم تتعدى 44 عاملا.

وعليه دفعت هذه الوضعية باليد العاملة الجزائرية أن تهاجر إلى فرنسا بحثا عن مصدر زرق لها ولأسرتها، والجدول التالي يبين لنا حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا ذهابًا وبين فرنسا والجزائر إيابًا:

السنوات	من الجزئر إلى فرنسا	من فرنسا إلى الجزائر
1916	30.755	9044
1948	80.700	54.200
1955	201.828	173.371

الملاحظ على هذا الجدول، أن ظاهرة الهجرة نحو فرنسا قد تضاعفت سبعة مرات في الفترة ما بين 1916م و1955م، بينما يتضح من خلال عدد المهاجرين العائدين إلى الجزائر عام 1955م، كثرة اليد العاملة التي كنت تعمل بفرنسا. وفي هذا كله دلالة على قسوة الإستعمار الذي استولى على معظم الخيرات الطبيعية للجزائر، وكان سببًا في تهجير اليد العاملة إلى فرنسا، لأجل بناء إقتصادها المنهار جراء الحرب العالمية الثانية مقابل أثمان بخسة واستغلال رهيب.

4.1.التجـــارة: ظل قطاع التجارة حكرًا على السلطة الإستعمارية شأنه شأن باقي القطاعات، ومعظم الصادرات هي تلك التي تحتاجها فرنسا، كالمواد الأولية وهي عبارة عن مواد خام، أما الواردات فإن 80% منها

مواد مصنعة والباقي مواد غذائية مثل: الشاي والقهوة والسكر وهي كثيرة الإستهلاك، كما أنها تشكل نسبة 95% مما تستورده الجزائر. والملاحظ على حركة التجارة أن حجم الصادرات يفوق بكثير حجم الواردات، أما من حيث القيمة فالعكس صحيح. والإحصائيات التالية توضح ذلك:

- صادرات الجزائر 6.671.191 طن قيمتها 138.820 مليار فرنك.
- ما تستورده الجزائر 2.665.617 طن قيمتها 202.694 مليار فرنك.

يضاف إلى كل هذا، أن عملية نقل جميع البضائع يتم عن طريق بواخر فرنسية، حسب الإتفاق التجاري المفروض على الجزائر، وفي هذا مضاعفة للربح لصالح الإقتصاد الإستعماري، من جهة أخرى فرض الإتحاد الجمركي على الجزائر العزلة التامة عن العالم أجمع، واستبعاد كل منافسة أجنبية. فكانت فرنسا نتيجة لهذا تستحوذ على 78% من الصادرات الجزائرية وتزود الجزائر بـ87% من وارداتها، الأمر الذي جعل التجار الجزائريون يعيشون العزلة في مجال المبادلات التجارية التي ظلت حكرا على العملاء (الوسطاء) الأوربيين.

وعليه نتيجة لهذا النظام الإقتصادي للجزائر، فقد سجل الميزان التجاري عجزا سنويا قارب 70 ألف مليار فرنك، ومقابل ذلك كانت المستعمرات والمؤسسات التجارية الفرنسية تحقق أرباحا باهضة، وبالتالي كان المواطن الجزائري المستهلك ضحية العجز الثقيل الذي يقع على كاهله [1].

2. السـياق الإجتماعي:

1.2. **النمـو الديمغـرافي**: بالإضافة لما سبق؛ كانت الإدارة الفرنسية تعتبر عامل النمو الديمغرافي من أبرز عوامل التخلف في الجزائر، معتبرة إياه السبب الرئيسي في تدهور الوضع الإقتصادي الإستعماري [2]. فقد تزايد عدد السكان الأهالي وبلغ 1.470.000 نسمة، مقارنة بعدد الأوربيين الذين تناقص عددهم إلى 27.000 نسمة، وهذا خلال الفترة ما بين 1945م و1954م. كما شهدت هذه الفترة تمركز ما نسبته 13% من مجموع السكان الجزائر بالمدن الساحلية كالجزائر ووهران وعنابة، لكن النسبة المتبقية 87% تتوزرع على المدن الداخلية والأرياف [3]. بينما وصل عدد سكان الجزائر عام 1958م إلى 9.715.000 نسمة، بحوالي 8.700.000 جزائري من ضمنهم 310.000 مستقرين بفرسنا للعمل، و1.015.000 أوربي من ضمنهم 140.000 إلى 150.000 من الطائفة اليهودية إضافة إلى 59.000 أجنبي.

1 – مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص ص51-52

2 – هواري قبايلي: المرجع السابق، ص157.

3 – بن داهة عدة: المرجع السابق، ص 407.

وأمام تنامي قلق الإدارة الفرنسية حول هذا الموضوع؛ إقترح البعض الحد من تطبيق نظام المنح العائلية، رغم أن هذا النظام لم يكن يمس جميع الجزائريين، كما كان أيضا غريبا على القطاع الزراعي. بينما رأي العام للحكومة الفرنسية تحديد سقف الولادات بثلاثة أولاد بالنسبة للعائلات الجزائرية، ولهذا منعت الإدارة الفرنسية تمديد العمل بنظام المنح لما فيه من إستنزاف للخزينة العامة، مع أن العمال بالمهجر هم فقط من يستفيدون من المنح، أما عن الحد من الولادات فلم تكن هناك تدابير قصرية مباشرة تجاهه [1].

وفيما يخص الوضع السكاني في الريف، فإن البرجوازية الريفية تمثل نسبة 04% من سكانه بتعداد لايتجاوز 25.000 ألف شخصا، تجاوزت ملكية كل واحد 50 هـ، بينما النسبة 96% المتبيقة فهي تمثل باقي سكان الريف الذين سيشكلون فيما بعد وقودا لثورة التحرير الوطني، وبدروها تنقسم هذه النسبة إلى جزئين؛ الجزء الأول ويبلغ تعداده حوالي 160.000 فلاح صغير، يشتغل كل واحد منهم على مساحة تتراوح ما بين 10 و 50 هـ، أما الجزء الثاني وهو الأكبر، فيمثل فئة الفلاحين الفقيرة وعدده 440.000 فلاح، لا تتعدى المساحة المشغولة لكل واحد منهم 10هـ ويشكلون 70% من مجموع الفلاحين، ومن هذه الفئة الفلاحية تكونت البروليتاريا الفلاحية كما أشرنا سابقا، قدر عدد أفرادها 112.000 عاملا دائما و 459.000 عاملا موسميا، يضاف إليهم مليون ونصف مليون فلاح بدون عمل[2].

أم فيما يخص الدخل الزراعي لكل فلاح جزائري فكان خلال عام 1954م لا يتعدى 22.000 فرنك سنويا، بينما كان متوسط الفلاح الأوربي يتعدى 78.000 فرنك سنويا.

2.2.التعليــــم: وعلى سبيل المثال هذه اللائحة الإحصائية نشرت عام 1953م:

التعليم الابتدائي: الطلاب الجزائريون: 269 ألف طفل سجلوا من أصل 969.000 طفل في سن القبول أي أن 86.5% من هؤلاء ظلوا خارج المدارس.

الطلاب الأوربيون: جميع الطلاب الأوربيون البالغ عددهم 135 ألف طالب قد قبلوا في المدارس [3].

أما فيما يخص التعليم الإبتدائي في الفترة ما بعد عام 1953م، ندرج هذا الجدول المتعلق بالوضعية التعليمية للطور الإبتدائي مابين عامي 1901م و1960م [4]:

1 – هواري قبايلي: المرجع السابق، ص157.

2 – محمد تقية: المرجع السابق، ص ص167-168.

3 – مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص ص56-58.

4 – عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص 230.

العـــــام	المسلمون	الأوربيون
1901	24975	115576
1945	108.663	132.543
1960	714.774	125305

بالرغم من إرتفاع عدد المتمدرسين في الطور الإبتدائي، حيث فاق عددهم 700 ألف عام 1960م، وكان نتيجة حركة بناء المدارس في القرى والمداشر خلال الفترة 1957م و1960م، إلا أن السياسة التجهيل الإستعمارية تجاه الأهالي ظلت واضحة، وهذا من خلال معطيات الطور الثانوي [1].

التعليـــم الثانـــوي: بالنسبة لوضعية التعليم الثانوي حسب إحصائيات عام 1953م تكون كالتالي:

الطلاب الجزائريون 4.159 من أصل 12 مليون نسمة.

الطلاب الأوربيون 24 ألفا من أصل 800 نسمة.

أما بالنسبة لوضعية التعليم للطور الثانوي في الفترة ما بين 1954م و1961م فتبرزها الأرقام التي في الجدول الموالي:

العام	المسلمون	الأوربيون	المجموع	نسبة الجزائريين %
1954	9810	38918	48728	20.13
1961	28244	47470	75714	37.30

وعليه فإن الطور الثانوي لم يكن مفتوحا لكل الجزائريين، وإنما اقتصر على القلة من هم محظوظين. ففي عام 1954م لم يصل عدد التلاميذ الجزائريين 10 آلا تلميذ ما يعادل 20.13%، وفي عام 1961م بلغت النسبة 37.30%. وعليه الشيئ الذي يمكن أن نستشفه من خلال هذه الأرقام؛ هو أن الإقتصاد الجزائر المستعمرة قد إرتكز على تباينات واختلالات كبيرة، بين أرباب العمل الأوربيين الذين أحكموا سيطرتهم على مجمل القطاعات الحيوية وكذا الأراضي الخصبة بالإضافة إلى الوسائل المتطورة، وفي مقابل هذا نجد الجزائريين مرغمين على أحد الخيارات، فإما ممارسة مهنة الزراعة التقليدية أو الهجرة والجهل وتحمل المشاق من أجل مصدر رزق.

جامعة الجزائر:

- الطلاب الجزائريون 507 طالب.

---

1 – عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص 231.

- الطلاب الأوربيون 1532 طالبا.

وفي مجال التعليم المهني أنشئت معاهد عالية للتعليم الزراعي ومعاهد متوسطة وابتدائية. أما المعهد الزراعي العالي، فلا يضم جزائريا واحدا في عداد طلابه، وأما بقية المعاهد فهذا عدد طلابها من الجزائريين وفرنسيين.

المدارس الزراعية	الجزائريون	الفرنسيون
مدرسة سكيكدة	02	33
مدرسة عين تموشنت	03	44
مدرسة سيدي بلعباس	02	82
مدرسة الجلم	37	55
مدرسة المختراس	30	30
المعهد العالي للزراعة	00	138
المجموع	74	382

نجد الوضعية نفسها في التعليم الصناعي، حيث يلاحظ تناقص عدد الجزائريين كلما ارتفع مستوى التعليم وفقا لما تشير إليه إحصائية للعام الدراسي 1954-1955م وهي كالتالي [1]:

المدارس الصناعية	الجزائريون	الفرنسيون
مركز التدريب	3600	3000
فروع التعليم المهني	300	660
الثانوية الصناعية	300	1550
المعهد العالي الصناعي	11	314
المجموع	4211	5524

في إطار مواجهة السياسة التعليمية الفرنسية، عمل الجزائريون على إنشاء مدارس خاصة لتعليم اللغة العربية، بلغ تعدادها 300 مدرسة تحوي على ما يزيد 50 ألف طالب وطالبة، بالإضافة إلى معهد ثانوي عالي بقسنطينة. لاقت هذه المدارس إستحسان الأهالي وتطورت رغم إضطهاد السلطة الإستعمارية لها. لكن من جهة أخرى ورغم جميع الجهود التي بذلت فإن مشكلة الأمية التي شجعها الإستعمار وخطط لها وجسدها بإحكام، ظلت هي المهيمنة على معظم الشعب الجزائري حتى بلغت نسبة 86% من مجموع الأهالي [2].

1 - مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص ص56-58.

2 - المرجع نفسه، ص 58.

بداية من الفترة ما بين عام 1946م و 1954م، تركز نشاط الجمعية على بناء المدارس لتعليم العربية، حيث أدت هذه الأخيرة دورًا بارزًا في الميدان الإصلاحي والتعليمي، مما ساعد على خلق مناخ فكري تطور تدريجيا، إذ سعت لإقامة علاقات ثقافية وأخرى سياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي، وفي هذا السياق سافر الشيخ "البشير الإبراهيمي" عام 1952م إلى القاهرة، ليوسع نشاط الجمعية ويعرف العالم الإسلامي بعدالة القضية الجزائرية، كما تم تأسيس مكتب سياسي متألف من ثلاثة جزائريين يقيمون في القاهرة، وقد قدم المكتب خدمات جليلة للقضية الجزائرية. وعليه تعتبر الجمعية من أبرز التنظيمات السياسية نجاحا بعد الحرب العالمية الثانية في الميدان الإسلامي، وقامت بنشر جريدة البصائر بانتظام إلى غاية إندلاع ثورة التحرير الوطني، وقد ساهمت كذلك في توعية أبناء الشعب الجزائري المتمسك بمبادئه الثلاثة: الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا.

من خلال السياق الإقتصادي والإجتماعي الذي تحدثنا عنه، وبالإضافة إلى نجاح ثورة التحرير الوطني من خلال الضربات القاسية التي وجهتها للعدو؛ كل هذا ألزم فرنسا على التحرك في إطار سياسة إمتصاص غضب الأهالي من جهة وعزل الثورة من جهة ثانية، فتقدمت الإدارة الفرنسية بمشروع إنعاشي عرف باسم مشروع قسنطينة عام 1958م.

تم رصد لهذا المشروع مبلغ إجمالي قدر بـ 27.750 مليون فرنك فرنسي، موزعة حسب مختلف القطاعات المبينة في الجدول التالي:

القطـــاع	النسبـــة %
الاستثمار في الصناعة	36.5
الاستثمار في الزراعة	14
المحروقات	20
الطاقـــة	4.5
الصناعة الورشية	12
باقـــي القطاعات	13.5

الملاحظ على الجدول، أن قطاع الصناعة والمحروقات كان له الحصة الأكبر بنسبة 56.5% من إجمالي الإستثمارات، نظرا للعجز الذي عرفته الجزائر في مجال الصناعة، ورغم هذا يبقى إقتصاد الجزائر المستعمرة إقتصاد ضعيف وموجه للتصدير، في حين تكدس الأهالي في ممارسة الزراعة التقليدية غايتهم في ذلك تحصيل لقمة العيش. بينما احتكر الأوربيون مجمل الوحدات الصناعية وعددها 413 وحدة، ولم يبقى للأهالي أمام هذه الوضعية سوى ركوب موجة التحرير الوطني والثورة ضد المستعمر (1).

1 – عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص ص 232-233.

2.الهجـــرة: لقد تطورت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و أخذت منحى آخر غير الذي عرفته من قبل، فقد ارتفع العدد من 80.000 مهاجر عام 1948م إلى 142.000 مهاجر في عام 1951م، لتصل إلى 165.000 مهاجر في الشهور الأولى لعام 1954م، وأسباب هذا الإرتفاع تعود إلى الكثافة السكانية، ولا سيما في الريف الجزائري و انتشار البطالة، كما تسبب التطور الآلي للفلاحة بإدخال العمال والخماسين على فراغ قاتل، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من هؤلاء الشباب إلى الهجرة نحو فرنسا من أجل البحث عن مصدر رزق حتى يتسنى لهم تلبية الحاجيات الأسرية المتزايدة [1].

لقد كان تزايد عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا؛ مبعث قلق لدى الإدارة الإستعمارية، التي قامت وقتها بإسداء تعليمات لبعض رؤساء البلديات عبر العمالات الثلاثة، من أجل دراسة تقيمية شاملة للمهاجرين الجزائرين نحو فرنسا من خلال الإجابة على إستفسار خاص بحركة العمال الجزائريين نحو فرنسا والعكس، وحول طبيعة هذه الأسئلة أخذنا مثال على ذلك، وهي رسالة من رئيس بلدية جيجل إلى حاكم قسنطينة مرفقة باستفسار حول المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا لبلدية وادي أمزور (أنظر الملحق رقم 05) [2]. أما فيما يخص عدد المهاجرين خلال هذه الفترة أخذا مثال آخر على ذلك، وهو جدول يمثل حركة تنقل العمال الجزائريين بين الجزائر وفرنسا خلال شهر أكتوبر 1953م [3]:

المدينة الذهاب والإياب	عدد العمال الخارجين من فرنسا عبر السفن	عدد العمال الداخلين إلى فرنسا عبر السفن	عدد العمال الخارجين من فرنسا عبر الطائرة	عدد العمال الداخلين إلى فرنسا عبر الطائرة
بون (عنابة)	1.349	342	87	13
بوجي (بجاية)	139	314	—	—
فليب فيل (الشلف)	2.282	1.381	97	213
المجموع	3.770	2.237	184	226

ما يميز هذه الهجرة، أنها بقيت مؤقتة بالنسبة للكثير من الأهالي، حيث سجل في الفترة ما بين جانفي 1947م وأكتوبر1954م 215.000 شخص، وهذا ما جعل الفئة الجزائرية المهاجرة تتوسع بحيث بلغت 300.000 شخص نهاية 1954م. أما عن طبيعة المهاجرين فقد بلغت نسبة الذكور من 20 إلى 59 سنة 29%

---

1 – شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، مرجع سابق، ص ص 845-846.

2 - AOM 93/4127: **Questionnaire sur l'émigration des algériens en France N0 1603** , 14 avril 1949.

3 - AOM 93/4127: **Préfecture de Constantine**, **mouvement des travailleurs algériens entre l'Algérie et la métropole – statistiques**, N0 10601 IV/02, le 09 novembre 1953.

في دائرة تيزي وزو، وفيما يخص الرجال فقد بلغت 40 إلى 50% وجل هؤلاء العمال يعتبرون أنفسهم مندوبين عن الأهالي بهدف إعالة عائلاتهم. من جهة ثانية خضع توطن هؤلاء المهاجرين الجزائريين بفرنسا إلى عدة مبررات، منها مسألة الأصل واللغة وغيرها، أين كان يفضل الكثير منهم التجمع في أحياء سكنية تجمع بين الأقارب والأصدقاء وبعض الأفراد من القرية الواحدة، وبهذا نجد أن التضامن القروي قد لحق بهم إلى غاية الأحياء الصناعية بالمدن الفرنسية، ومكنهم من التوصل إلى توفير نصف المبالغ الشهرية التي يتقاضونها. [1].

غلب عنصر الشباب على الفئات المهاجرة بنسبة 90% يعيشون في الغالب حياة العزاب، غير أن بعض الأسر الجزائرية شرعت في الهجرة نحو فرنسا للإستقرار بها منذ عام 1949م، وبلغ عددها عام 1953م 5000 أسرة وعدد أطفالها 15.000 ألف طفل. شكل العمال الأجراء السواد الأعضم من المهاجرين بنسبة 80% من سكان الريف، الذين لا تأهيل لهم غير الحفر ورمي التراب، وهي إحدى المعاناة التي ظلت ملازمة لهذه الفئة. وبالتالي ليس لهم سوى الأعمال العادية بنسبة 70% أو عمالا متخصصين في البناء وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية. وأما الذين استطاعوا أن يكونوا عمالا مؤهلين فلم تتعدى نسبتهم 5%، بينما نسبة الذين توصلوا إلى أن يكونوا عمالا ذوي كفاءة في الأشغال المطبعية هي 0.1% فقط [2]. ولهذا كانت الهجرة بالنسبة للكثير من الجزائريين؛ ليس فقط من أجل الرزق والهروب من جحيم البطالة، وإنما أيضا من أجل وسوء المعاملة من طرف المعمرين في الجزائر، ولاسيما البحث عن فرص للتأهيل المهني حتى يرتقوا إلى مصاف العمال المهرة والتقنيين والمختصين، وبالتالي يكونون محل إهتمام السلطة الإستعمارية [3].

لقد كانت مسألة الحصول على العمل في هذه الفترة بمثابة فرصة تسمح للعمال بتوفير مصدر رزق لحوالي مليون ونصف مليون شخص، حسب تقرير (Delavignette)، فعلى سبيل المثال كانت هناك 60 مليار فرنك تدفع كأجور للعمال الجزائريين، منها 35 مليار تدخل إلى الجزائر كحوالات بريدية، ويمثل ذلك في عام 1933م ربع مجموع الأجور المدفوعة في القطاع غير الزراعي، هذه الأجور كانت تسمح أيضا بتغطية تكاليف نصف سكان منطقة القبائل عام 1958م.

وعليه شكلت حركية الهجرة من الجزائر إلى فرنسا والعكس، حلولا ظرفية بالنسبة للسوق الفرنسية من جهة، ومن جهة ثانية بعث الإستقرار نوعا ما في الجزائر. فقد كان يرى بعض الفرنسيين في البطالة المتفشية في الجزائر

---

1 - شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، المرجع السابق، ص ص 845-846.

2 - المرجع نفسه، ص ص 846-847.

3 - هواري قبايلي: المرجع السابق، ص291.

كمؤشر على إنفجار الأوضاع، وبالتالي عمل الحاكم العام روجي "ليونارد" (Roger leonard) على حمل الحوكومة الفرنسية منذ جويلة 1954م على ضرورة تشغيل المهاجرين الجزائريين في مصانعها ومعاملها، كحل وحيد للتصدي لمشكلة البطالة [1]. والجدول التالي يعطينا فكرة عن حركية هجرة الجزائريين إلى فرنسا في الفترة ما بين 1946م و1962م [2]:

السنة	الدخول	الخروج	الرصيد
1950	89405	65175	24230
1951	142671	88081	54590
1952	148662	134083	14579
1953	134133	122560	11573
1954	159354	134090	25264
1955	201826	173371	28455
1956	85606	81871	3732
1957	76029	57737	18292
1958	49037	59344	10307
1959	74299	52396	21930
1960	81841	58270	23571
1961	111834	73536	38298
1962	180167	155018	25149

لقد تغيرت نظرة الإدارة الفرنسية فيما يخص موضوع الهجرة، وظهرت الحاجة الملحة القاضية بتحسين أوضاع الأهالي المعيشية ومحاولة التقليل من مظاهر البؤس ومحاربة البطالة للحيلولة دون إنظمام الشباب للثورة، وكل هذا كان من خلال مجموعة من المشاريع الإقتصادية والإجتماعية الإصلاحية، التي جاء بها بعض القادة الفرنسيين أمثال: "جاك سوستيل" (Jacque soustel) والوزير "لاكوست" (Robert Lacoste) ، لتأتي بعدها القرارات والتوصيات التي أكد عليها مشروع قسنطينة 1959م الضخم الذي ألح على وجوب توفير 400.000 منصب شغل للجزائريين في الوظيف العمومي، غير أن جل هذه المشاريع جاءت متأخرة و لم تكن في مستوى طموحات وتطلعات المجتمع الجزائري التواق للحرية والإستقلال.

1 – هواري قبايلي: المرجع السابق، ص ص291-292.

2 - Annuaire Statistique De La France 1966.

– نقلا عن:

– هواري قبايلي: مرجع سابق، ص ص291-292

3. الوضع السياسي:

عرفت الحركة الوطنية الجزائرية إخفاقات متكررة وهي تناضل من أجل إثبات وجودها، وذلك بسبب رفض مطالبها من طرف الحكومة الفرنسية، وتبني هذه الأخيرة لسياسة تزوير الإنتخابات، الأمر الذي أثار حفيظة التيارات الوطنية المعتدلة والمتشددة على حد سواء، وحملها على إعادة حساباتها وهي تواجه مختلف الأساليب الملتوية للإدارة الاستعمارية، غير أن سياستها هذه واجهتها عراقيل عدة أثرت على مسيرتها النضالية.

1.3. جمعية العلماء المسلمين: نظمت الجمعية نفسها لتتأقلم مع الوضع الجديد، فهي جمعية وليست حزبا، ورغم ذلك، لها رأيها في كل شيء يتعلق بمستقبل البلاد، وخاصة فيما تعلق بقضايا التعليم العربي والدين الإسلامي والحريات العامة والهوية الوطنية المبنية على التاريخ المشترك ووحدة التراب والشعب والقيم [1]. ولهذا كان نشاط الجمعية خلال الفترة الممتدة ما بين 1946م و 1954م، مركزا على بناء المدارس لتعليم العربية، فكان لها بذلك دورًا بارزًا في الميدان الإصلاحي والتعليمي، الأمر الذي ساعد على خلق مناخ فكري أخذ في الإنتعاش تدريجيا، حيث سعت لإقامة علاقات ثقافية وسياسة تعليمية مع بعض دول المشرق العربي، ولأجل هذه الغاية سافر "الإبراهيمي" عام 1952م إلى القاهرة ليوسع نشاطات الجمعية من جهة، ومن جهة أخرى التعريف بالقضية الجزائرية لدى العالم الإسلامي، وفي السياق نفسه تم تأسيس مكتب رسمي مكون من ثلاث جزائريين يقيمون بالقاهرة، قدم هذا المكتب خدمات لفائدة القضية الجزائرية، كما أصدرت الجمعية جريدة "البصائر" بانتظام حتى قيام ثورة التحرير الكبرى. وبالتالي تعد الجمعية من أبرز التنظيمات نجاحًا بعد الحرب العالمية الثانية في الميدان الإسلامي [2].

وعند إندلاع ثورة التحرير 1954م كان الشيخ "الإبراهيمي" لايزال في المشرق، وكان نائبه الشيخ "العربي التبسي" و"محمد خير الدين" يقومان بمهامه نيابة عنه، وبمساعدة "أحمد توفيق المدني" الذي صار كاتبا عاما للجمعية.

وكما أشرنا سابقا فإن كل الأحزاب والمنظمات عرفت أزمات حادة عشية إندلاع الثورة، ولاسيما جمعية العلماء وحزب الشعب. فغياب الشيخ "الإبراهيمي" كان له أثر على تسيير شؤون الجمعية، بالإضافة إلى حوادث خارجية وأخرى داخلية زادت الأمر تعقيدا. حيث ظهر جيلا جديدا في صفوفها لم يكن ولائه للجمعية كولاء

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث–بداية الإحتلال ويليه: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830–1962م**، المرجع السابق، ص ص142-143.

2 – آمنة بواشري بنت ميرة: **أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية واسترجاع الحرية – الجزائر نموذجا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2008م، ص70.

الجيل القديم، كما توسعت مهام الجمعية، فانتشرت مدارسها ونواديها ومساجدها الحرة، وكان عليها لزاما أن تكون لها قيادة قادرة على تولي شؤون تسييرها والتخطيط لمستقبلها، كي تتجذر وتنمو أكثر من ذي قبل. وعليه كانت هناك إتصالات بينها وبين شيخها "الإبراهيمي بالقاهرة" لأخذ التوجيهات، غير أن هذه التوجيهات كانت بعيدة عن الواقع، وزادت الأمور تعقيدا بانقسام الطلبة على إثر تواجد الوفد الجزائري في مكتب المغرب العربي بالقاهرة؛ إلى أنصار للجمعية وأنصار لحركة الإنتصار. ولم يستطع الشيخ "الإبراهيمي" أن يحل المشكلة إلا عن طريق فصل المتمردين الذين كانوا تحت مسؤولية الجمعية، فكان هذا التصرف سببا في غضب أعضاء الجمعية وأولياء الطلبة بالجزائر. كما زادت حدة التنافس بين الشيخين "العربي التبسي" و"محمد خير الدين" حول إدارة الجمعية، بحيث أظهر الثاني قدرته على التنظيم والتحكم خلال الفترة مابين 1953م و1954م، وخاصة أثناء غياب "التبسي" في الحج وإطالة مكوثه هناك.

وفي آخر إجتماع للمجلس الإداري للجمعية، طالبت هذه الأخيرة من الشيخ "الإبراهيمي" بالرجوع للجزائر لمواجهة هذا الموقف، وكان هذا قبل شهر واحد من إندلا ع ثورة التحرير الكبرى. غير أن الشيخ لم يعد إلا بعد الاستقلال عام 1963م [1].

وفي العموم، واصلت الجمعية خطها الإصلاحي المرسوم معتمدة على تربية الشباب وتوعية المجتمع، وكانت مواقفها السياسية تميل في الغالب إلى التوجه الإصلاحي "لفرحات عباس". وبالتالي يمكن القول أن التوجه الإصلاحي لم يجاري تطورات المرحلة التي كانت تمر بها الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية [2].

3.2.التيار الشيوعي والبياني: لقد تطور موقف هذان الحزبان في إطار النظام الإستعماري بين حوادث 08 ماي 1945م والفاتح من نوفمبر 1954م، أين عدل الحزب الشيوعي موقفه منذ عام 1945م، وهذا نتيجة التغيرات الجديدة بين المعسكرين الشرقي والغربي ودخولهما في حرب باردة من جهة، وتأسيس الحلف الأطلسي الذي شمل الجزائر باعتبارها مستعمرة فرنسية من جهة ثانية. وبهذا كان توجه الحزب الشيوعي الجزائري خاضعا لتعليمات "ستالين" والمعسر الاشتراكي من خلال الحزب الشيوعي الفرنسي. وكما أشرنا سابقا قام الحزب بعقد مؤتمرات عدة خلال سنوات 1946م، 1947م، 1949م، 1952م، حيث نادى في مؤتمره الثالث عام 1946م إلى تأسيس جبهة وطنية ديمقراطية تحت شعار الخبز والحرية والأرض، بينما نادى في مؤتمره الأخير (السبيل الوحيد للإستقلال الوطني) ودائما تحت نفس الشعار السابق، كما دعى إلى العمل على تأسيس مجلس وطني مهمته

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث–بداية الإحتلال ويليه: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830–1962م**، المرجع السابق، ص ص151–153.

2 – مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص188–189.

الإعداد لدستور خاص بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وهي الدعوة ذاتها التي شارك بها في جبهة الدفاع عن الحرية عام 1951م. وقد صدر للحزب خلال هذه الفترة جريدة "الجزائر الجديدة" باللغة العربية، و جريدة "الحرية" باللغة الفرنسية، كما ظل الحزب على هذا الخط إلى غاية إندلاع ثورة نوفمبر 1954م.

أما بالنسبة للبيان، فهو بدوره تخلى عن فكرة الإدماج تدريجيا، نتيجة الأحداث التي كنا تحدثنا عنها سابقا ولاسيما مجازر الثامن ماي 1945م، التي أبانت عن حقيقة المستعمر ووحشيته، ناهيك عن رفض الإدارة الفرنسية لمطالب البيان بعدما أدارت ظهرها وخذلته وخذلت كل من إختار الإعتدال والواقعية [1].

لقد زادت مواقف كل من التيار الإصلاحي والتيار الإدماجي من حدة الصراع بينهما وبين حركة الإنتصار في الفترة مابين 1946م و 1954م، حيث أصبحت حركة الإنتصار مرغمة على مواجهة الإدارة الفرنسية والتيارين الإصلاحي والإدماجي، فقد سعى كل من حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة الإنتصار، إلى الحصول على أكبر عدد من أصوات المنتخبين، وفي المقابل كانت الإدارة الفرنسية غير بعيدة عن المجريات و كانت تجتهد من أجل حبك المناورات المنافية لمبادئ حق المواطنين في التعبير عن أفكارهم من خلال ممارسة سياسة تزوير الإنتخابات، وهي الخطة التي جاء من أجلها الوالي "نايجلان" القائمة على منع المرشحين الوطنيين من الوصول إلى المجالس المنتخبة، وتمكين مرشحي الإدارة الفرنسية من هذه المناصب عن طريق التزوير[2].

3.3.الحركة الوطنية ومحاولة توحيد الصف:

مرة ثانية و خلال عام 1951م، وجدت الأحزاب الوطنية نفسها مجبرة على توحيد جهودها وموقفها تجاه السياسة الفرنسية القائمة على القمع وتزوير الإنتخابات، بعد ما قامت الإدارة الفرنسية من حرمانها من تولي المناصب الإنتخابية لاستحقاقات عام 1948م، 1950م، 1951م، فلم تصل إلى المجلس الجزائري سوى قلة قليلة، وبقيت المجالس المحلية بيد الأغلبية من المستوطنين والمسلمين الموالين للإدارة الفرنسية[3] ، مما أدخل الحياة السياسية في ورطة، نتيجة هذا التزوير وتهميش المنتخبون الجزائريون من قبل المنتخبين الفرنسيين والقمع المتعدد الأشكال ضد المناضلين الجزائريين، وخاصة أولئك المنتمون إلى حزب الشعب، وضد الصحافة ومنع المظاهرات السياسية العامة [4].

---

1 – أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث–بداية الإحتلال ويليه: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830–1962م**، المرجع السابق، ص ص157–159.

2 – مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص 189.

3 – المرجع نفسه، ص 189.

4 – محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين–تاريخ الجزائر 1830–1954م**، المرجع السابق، ص 385.

كل هذا دفع بالحركة نحو تبني خيار الوحدة كحل أوحد للوضع الراهن، وأولى الدعوات كانت من طرف الحزب الشيوعي الجزائري، أول من وجه الدعوة لتشكيل جبهة موحدة بداية عام 1951م من خلال جريدته الناطقة باللغة العربية "الجزائر الجديدة" جاء فيه: «**ما أضيع الوقت! إن إقتراحاتنا–وقد نشرت بعدد 394 في جيردة الحرية، لا تتطلب درسا عميقا يبرز هذا التأخر، إنها بسيطة وتتلخص فيمايلي: نشارك كلنا في هذه المعركة السياسية، لتحقق الوحدة في العمل على قواعد سياسية قد وقع قبولها من طرف الجميع، لنفرض حرية الإنتخاب...**» [1].

لقد أرادت الحركة الوطنية أن تقوم بمحاولة ثانية من أجل توحيد مواقفها تجاه السياسة الإستعمارية، وكان هذا يوم 05 ماي 1951م أين اجتمع ممثلوا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان والحرية والحزب الشيوعي وجمعية العلماء المسلمين وغيرها من الشخصيات المستقلة، ناقش الجميع الوضع السياسي الراهن ونددوا بالسياسة الإستعمارية، وخلصوا إلى إنشاء تحالف تحت مسمى "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها" حيث ضم هذا التحالف الظرفي مختلف الأحزاب رغم إختلاف توجهاتها السياسية، داعية في نفس الوقت لإحترام التصويت في الهيئات الإنتخابية من جهة، ومن جهة ثانية الدعوة إلى إلغاء إنتخابات 17 جوان 1951م المزورة، بالإضافة إلى إحترام الحريات وإطلاق سراح المساجين وفك القيود على "مصالي الحاج" [2].

لقد أصبحت الحياة السياسية في ورطة، نتيجة الغش المستمر الذي أصبح السمة البارزة في لكل المحطات الإنتخابية، كما أصبح المنتخبون الجزائريون مهمشون من طرف أغلب المنتخبين الفرنسيين، ناهيك عن تزايد حدة القمع وتعدد أشكاله ضد المناضلين الوطنيين، خاصة، الذين ينتمون إلى حزب الشعب، وضد الصحافة ومنع المظاهرات العامة. بالإضافة إلى الأزمة التي طالت التيار الإستقلالي بين أنصار "مصالي الحاج" وأنصار اللجنة المركزية، بسبب توجهات الحزب التي صارت إصلاحية وغير مجدية أمام سياسة القمع من جهة، والنهج الثوري الذي يجب أن يكون من جهة ثانية. أمام هذه الوضعية حاول قدماء المنظمة الخاصة أن يكونوا في مستوى طموحاتهم الأولى وأن يحافظوا على وحدة الحزب، لكن فشل المهمة جعلهم يأخذون بزمام المبادرة من أجل تفجير الثورة [3].

II. واقع الحركة العمالية الجزائرية بين 1950–1956م:

لقد اجتمعت عوامل عدة دفعت بالعمال الجزائريين إلى تبني النضال المطلبي كوسيلة وحيدة لا بديل عنها لبلوغ أهدافهم، ومع ارتفاع حدة هذا النضال زادت شدة القمع الإستعماري لهم، كما زاد خط النقابات الفرنسية

---

1 – جريدة الجزائر الجديدة: ع 52، السنة السادسة، جانفي 1951م، ص01.

2 – مجلة المنار: ع06، السنة الأولى، 30 جوان 1951م، ص01.

3 – محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين–تاريخ الجزائر 1830–1954م**، المرجع السابق، ص ص385-386.

إبتعادًا عن خدمة مصالحهم الاجتماعية والوطنية، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي بتوجيه الفكر العمالي الجزائري نحو تأسيس نقابة جزائرية.

1. حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومسألة النقابية الجزائرية:

تميزت هذه الفترة 1950–1954م، بارتفاع موجة الإضرابات في قطاع الموانئ والقطاع الزراعي، وتولي النقابيين الجزائريين مراكز حساسة في القيادات النقابية، كما فاقت نسبة المنخرطين الجزائريين في النقابات مثيلتها من الأوربيين، وهو الأمر الذي جعل فكرة الإستقلال النقابي تسيطر على العقول، لاسيما وأن التجربة النقابية التونسية۞ قد نجحت في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)۞۞، رغم المعارضة التي أبدتها الـ(CGT) والحزب الشيوعي الفرنسي، حيث ذكر السيد مصطفى "زيتوني" ۞۞۞ أن عدد المنخرطين الجزائريين في الـ(CGT) يفوق بكثير عدد الأوربيين فيها، وقد تصل نسبة هذا الفارق في بعض القطاعات 95%، ولهذا تساؤل السيد مصطفى: لماذا لا تكون هناك نقابة جزائرية؟ ولمذا هي أوربية؟ مادامت الأغلبية المنخرطة في الـ(CGT) من الجزائريين. وهذا ما أدى باللجنة المركزية لحركة (MTLD) بإدراج المسألة النقابية الجزائرية في جدول أعمالها عام 1952م، وقد نصبت لأجل هذا الغرض لجنة لتهيئة الظروف اللازمة لتكوين نقابة جزائرية على غرار مثيلتها بتونس، حيث تم التأكيد على هذا الأمر في المؤتمر الثاني للحزب عام 1953م [1].

تم وبشكل رسمي خلال هذا المؤتمر، التوجه نحو إحتواء الحركة النقابية، فقد باشرت اللجنة المكلفة بهذا الأمر في تجسيد مشروعها القائم على إصدار المنشورات وحث المناضلين الجزائريين على الإنخراط في صفوف الـ(CGT) والسعي نحو تولي مناصب قيادية بها، والعمل من جهة أخرى على إبراز الفوراق والتناقضات القائمة بين العمال الجزائريين ونظرائهم من الأوربيين، وخاصة منها الفوراق الاجتماعية. وتم في الوقت نفسه أيضا تنظيم العاطلين عن العمل فيما يعرف باسم "لجان البطالين" وتنظيم خلايا المؤسسات وفتح المدارس من أجل تكوين الإطارات

۞ – **نجاح النقابة التونسية**: كان الاتحاد العام التونسي للشغل وزعيمه فرحات حشاد بمثابة القوة التي عملت على تولي قيادة النضال العمالي المغاربي بفضل تجربتها العريقة في التنظيم النقابي في تونس، وأصالة دعوته لوحدة الاقطار المغاربية التي شكلت الاتجاه الأبرز في العمل من أجل وحدة المغرب في الداخل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. أنظر: جريدة المنار: فرحات حشاد المناضل، ع13، ديسمبر 1952م، ص ص01، 04.

۞۞ – **الاتحاد العام التونسي للشغل**: تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946م خلال المؤتمر المنعقد بالمدرسة الخلدونية التي مدير مكتبها فرحات حشاد، جاء تأسيس لـUGTT بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمتين نقابتين هما: جامعة عموم العملة التونسية الأولى عام 1924م، وجامعة عموم العملة الثانية لعام 1938م. للمزيد أنظر: سعد توفيق عزيز البزاز: "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946- 1962م"، مرجع سابق، ص458.

۞۞۞- **مصطفى زيتوني**: نقابي من عمال الميناء منذ عام 1939م، وظل يمارس العمل النقابي إلى غاية 1982م، أين أحيل على التقاعد بصفته رئيس مجلس مؤسسة عمال الميناء منذ تطبيق نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات. أنظر: عيسى بوزغينة: مرجع سابق، ص ص92-93.

1- المرجع نفسه، ص 93.

النقابية [1]، والغاية من كل هذا إحداث عدم التوازن في النشاط النقابي لصالح الجزائريين على حساب الأوربيين من جهة، وتوعية العمال الجزائريين بأهمية الإستقلال النقابي من جهة أخرى.

وفي السياق نفسه، قامت حركة الانتصار بخطوة أولى للبحث عن تأييد خارجي، فاتصلت بالكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة الـ((CGT)، عن طريق السيد "عبد الرحمن كيوان" لطلب مساعدتها من أجل إنشاء مركزية نقابية جزائرية على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل لكن دون جدوى [2]. كما قام كل من: عيسات إيدير، بوعلام بوروبية، إدريس أوجينة، محمد رمضاني، عطاء الله بن عيسى، رابح جرمان؛ بربط علاقات مع الـ(UGTT) العضو في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة بقيادة "فرحات حشاد"، هذا الأخير الذي كان في نيته إنشاء فيدرالية الاتحادات الوطنية للنقابات الشمال الإفريقي قبل إغتياله شهر ديسمبر 1952م، غير أن نقابة الـ(FO) عارضت مشروع نقابة مركزية جزائرية [3]. لقد كان لهذه الإتصالات الفضل في تكريس علاقات وثيقة بين المسئولين النقابيين ولاسيما بين "فرحات حشاد" و"عيسات إيدير"، وكان هذا الأخير كثير التردد على تونس والاتصال بالنقابيين التونسيين، الأمر الذي أكسبه ثقة النقابة التونسية [4].

وخلال مؤتمرها الثاني المنعقد أيام 4،5،6 أفريل 1953م، قرر أعضاء الحركة إنشاء اللجنة التي أشرنا إليها سابقا، وهي لجنة مركزية وطنية بمشاركة كل من: "عيسات إيدير"، "رابح جرمان"، "عطاء الله بن عيسى" وهؤلاء كما نعلم أعضاء سابقون في لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية [5]، كما وجهت الحركة إتهاماتها للـ(CGT) ولاسيما منهم الشيوعيين وتتمثل في كون هذه الأخيرة لاتهتم بالقضية الوطنية [6].

لكن مشروع (MTLD) والضغوط التي مارسها مناضليها في النقابات العمالية، حالت دون تجسيد مشروع الإستقلال النقابي بسبب الأزمة التي حدثت داخل الحزب وأدت إلى إنقسامه، وهو ما سمح للنقابة الفرنسية الـ(CGT) ومعها حزبي الشيوعي الفرنسي والجزائري للمسارعة في سبق الأحداث وتأسيس مركزية نقابية

---

1 – فارس محمد: " الإتحاد العام للعمال الجزائريين 1956–1962م"، **مجلة الثورة والعمل**، ع 420، لسان الإتحاد ع ع ج، الجزائر، 11 مارس 1985م، ص.

2 - عبد الرحمن بن العقون: ج03، المرجع السابق، ص329

3 - René GALLISSOT: **Algérie colonisée Algérie algérienne (1870–1962) –la république française et les indigènes**, **éditions barzakh**, Alger, avril 2007, p187.

– أنظر أيضا:

– جريدة المنار: ع13، ديسمبر 1952م، دار البصائر للتوزيع والنشر، 2007م، ص04.

4 – بويحي سالم: "العلاقات النقابية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946م إلى 1959م"، **المجلة التاريخية المغربية**، تونس، ع34–44، نوفمبر 1986م، ص65.

5 – Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p126.

6 – محمد تقية: المرجع السابق، ص 214.

جزائرية تحت إسم "الإتحاد العام للنقابات الجزائرية" (UGSA) في 04 جوان 1954م، تعمل تحت رعايتها وتوجيهاتها رغم القيادة الشكلية لأحد الجزائريين، فالتسيير الفعلي لها من مهام الشيوعي "جان أوديفر"[1].

2. نشأة الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (USGA):

تجدر الإشارة إلى أن التنظيمات التي كانت تنشط خلال هذه الفترة هي أربعة تنظيمات نقابية، الكونفدرالية العامة للشغل الـ(CGT)، والكونفدرالية العامة للعمال المسيحيين(CFTC)، والقوة العمالية (FO)[2]، غير أننا سنتناول ونركز على الـ(CGT) باعتبارها التنظيم النقابي الفاعل في الجزائر، والذي ظل يحاول التقرب من العمال الجزائريين ودراسة قضاياهم.

كانت الـ(CGT) تسعى لبسط نفوذها على الساحة العمالية والحفاظ على مكانتها بين الأوساط العمالية ولاسيما بين العمال الجزائريين، بعد تناقص عدد منخريطها في هذه الفترة، فكان عدد المنخرطين في صفوفها عام 1950م 100 ألف منخرط، لينزل هذا العدد عام 1952م إلى 55 ألف منخرط حتى وصل إلى 50 ألف عام 1953م[3].

ولأجل الغاية نفسها عقدت الـ(CGT) ندوتها الرابعة خلال أيام 13،14،15 من شهر جانفي 1950م، حضرها 314 مندوب يمثلون 350 نقابة، توصل خلالها الحاضرون إلى تأسيس لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة للجزائر مكونة من 58 عضوا من بينهم 31 جزائريا و27 أوربيا، بينما تشكل مكتبها التنفيذي من 15 عضوا منهم 09 جزائريين و06 أوربيين، بعض هذه الشخصيات كانت تنتمي للـ(CGT) منذ سنوات، وبعضها الآخر مناضلا في صفوف الحزب الشيوعي الجزائري، أمثال: "قسوم دحمان"، "علي إبن سماعيل"، "براهم موسى"، "قايدي لخضر" وغيرهم. ومن الأوربيين نذكر: "بلانش موان"، "أندربي رويز"...إلخ [4]، هذا الأخير الذي تولى قيادة هذه اللجنة رفقة أربعة أمناء من بينهم ثلاثة جزائريين ونعني بهم: "براهم موسى"، "علي بن اسماعيل" و"دحمان قسوم"، فيما نجد "بلانش موان" في المنصب الرابع [5].

بالتمعن في طبيعة هذه التشكيلة نجدها تعبر عن تطور النضال العمالي للجزائريين بتبوئهم مناصب نقابية عليا خلافا لما كانوا عليه في السابق.

---

1 – عيسى بوزغينة: مرجع سابق، ص 93. أنظر كذلك: محمد تقية: المرجع السابق، ص 214.

2 - AOM 40G/104 GGA : **Syndicalisme et rébellion**, (s.d), Op-cit, p02.

3 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919–1954**,Op-cit, p348.

4 - Nasser DJABI: Op-cit, p148.

5 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919–1954**,Op-cit, p346.

تجدد مسعى الـ(CGT) بعقدها ندوة خامسة من 24 إلى 27 ماي 1954م، تم خلالها الإعلان عن إنشاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA)، وبهذا يحل هذا الأخير محل لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر السابق ذكرها [1]، وكان لهذا الاتحاد أمانة تدير شؤونه العامة، مكونة من أعضاء دائمين وغير دائمين، فالدائمين هم على التوالي:

- قايدي لخضر، عضو دائم ومندوب إضافي لدى اللجنة التنفيذية للكونفدرالية النقابية العالمية.
- أندري رويز، أمين دائم ومندوب إضافي بالمجلس العام للكونفدرالية النقابية العالمية.
- أوجينة إدريس، أمين دائم وعضو بالمجلس العام للكونفدرالية النقابية العالمية.

أما الأعضاء غير الدائمين فهم: "رمضاني محمد"، "خيتمان أحسن" (Khitmane Ehcène)، "روجي أسنسي" (Roger ascenci)، "روجي أوديفير" (Odievre jean) [2]. وقد كان الاتحاد ينشط إعلاميا من خلال جريدته الأسبوعية التي كانت تظهر كل يوم ثلاثاء؛ "العامل الجزائري" (Travailleur Algérien)، التي كان يديرها السيد "أندري رويز"، وقد صدر منها 12000 عدد عام 1955م [3].

أما عن التعداد البشري فآخر عدد كنا تكلمنا عنه هو 50 ألف منخرط عام 1953م، ليصبح تعدادهم 48 ألف عام 1955م، بينما يفقد الاتحاد تعداده بالجملة عام 1957م بعدما دعى منخرطيه للانضمام إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين [4].

بالنسبة لعدد المنخرطين الجزائريين عام 1955م كان 34 ألف منخرط موزعين على المقاطعات الثلاثة للجزائر على النحو التالي:

- مقاطعة الجزائر: 31 ألف من بينهم 20 ألف منخرط جزائري.
- مقاطعة وهران: 08 آلاف من بينهم 07 آلاف منخرط جزائري.
- مقاطعة قسنطينة: 09 آلاف من بينهم 07 آلاف منخرط جزائري.

---

1 - René GALLISSOT: **Le Maghreb De Traverse** , Op-cite, p121. -أنظر أيضا:

- Noura BENALLEGUE CHAOUIA : l'Algérie, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**,Op-cit, pp346- 347.

- محمد تقية: المرجع السابق، ص ص 214- 215.

2 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p155.

3 - AOM 40G/104 GGA: **Rapport du direction du SNA documentation sur le syndicalisme ouvrière en Algérie**, le 15/10/1955.

4 - Ibid.

إن ارتفاع نسبة إنخراط الجزائريين إلى حوالي 70% مقارنة بالأوربيين، يبين سيطرتهم على الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، حتى أن تمركزهم فيه، كان في القطاعات الإقتصادية التالية:

- قطاع المناجم: 57 ألف منخرط جزائري بنسبة 100% من مجموع المنخرطين.
- قطاع الموانئ: 54 ألف منخرط جزائري بنسبة 80% من مجموع المنخرطين.
- قطاع الترامواي: 04 آلاف منخرط جزائري بنسبة 85% من مجموع المنخرطين.
- قطع التبغ: 03 آلاف منخرط جزائري بنسبة 85% من مجموع المنخرطين [1].

غير أنه وجب التذكير هنا أن فكرة تأسيس نقابة مستقلة في الجزائر لم تكن وليدة عام 1954م، بل كانت وليدة عام 1947م عندما تم تأسيس لجنة الشؤون الإجتماعية والنقابية من طرف الـ(MTLD) خلال مؤتمرها التأسيسي الأول لعام 1947م. وحتى إنشاء هذا الاتحاد لم يكن بمعنى الإنفصال التام عن الـ(CGT)، مما يعني البقاء في أحضان النقابة الفرنسية.

ومع هذا أعطى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، دعما آخر للنضال المطلبي للعمال الجزائريين، لاسيما فيما يتعلق بغلاء المعيشة نتيجة الفوارق في الأجور بين العمال في فرنسا وفي الجزائر والتي نجدها أكثر ارتفاعا في القطاع الفلاحي، وهو الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في ثراء الشركات الأوربية على حساب العمال الفلاحين الكادحين. ففي الوقت الذي يهاجم فيه الرأسماليون أجور الشغالين الضئيلة، تتعاضم أرباحهم بالملايين كل عام، فبلغت بذلك الزيادة في أرباح الشركات. والجدول التالي يوضح أرباح بعض الشركات خلال عامي 1953م و1954م [2]:

الشركات	1953م	1954م
شركة الفوسفات في قسنطينة	178 م ف	222 م ف
الشركة الجزائرية للفلاحة	141 م ف	177 م ف
شركة الفلين (الفرنان)	100 م ف	106 م ف
شركة الألمنيوم	373 م ف	313 م ف
شركة المناجو والنقل	112 م ف	198 م ف
شركة الإسمنت – لافارج	148 م ف	179 م ف
شركة باستوس للدخان	385 م ف	398 م ف

1 - AOM 40G/104 GGA: **Rapport du direction du SNA documentation sur le syndicalisme ouvrière en Algérie**, le 15/10/1955.

2 - الجزائر الجديدة: ع96، السنة العاشرة، أوت 1956م، ص02.

ولهذا طالبت الـ(CGT) في ندوتها الخامسة، بزيادة الأجور من خلال إعادة النظر في الميزانية النموذجية للأسرة، مع مراجعة نظام العلاوات القائم على التميز هو كذلك، وتوسيعه ليشمل عمال القطاع الفلاحي ورفع قيمته بنسبة 25%، كما طالبت بتطبيق قانون العمل المتعلق بالحجم الساعي االسنوي المقدر وقتها بـ2400 ساعة الخاصة بالقطاع الفلاحي، مع إعتماد نظام الأجر الساعي بدلا من اليومي، وإنشاء صندوق التعويض عن العطل المدفوعة الأجر وإرغام أرباب العمل على الإنخراط فيه، وتوزيع الأراضي التابعة للدولة على الفلاحين الذين اغتصبت أراضيهم. من جهة أخرى إنصب إهتمام الاتحاد على مشكل البطالة الذي جاء نتيجة الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي كنا تحدثنا عليها بداية الفصل، وذلك بمطالبته الحكومة الفرنسية باتخاذ جملة من التدابير الإستعجالية لفائدة العاطلين عن العمل، من خلال إنشاء صندوق للبطالة وتعميم منحة البطالة الجاري العمل بها في فرنسا على الجزائريين، القضاء على مشكلة السكن وكذا فتح مدارس التكوين المهني أمام 30 ألف عامل وبناء المستشفيات...إلخ.

أما في مجال القمع، فقد طالبت الندوة بوقف القمع الوحشي المسلط تجاه العمال الفلاحين، كما نددت بالقمع الآخر الذي طال المناضلين السياسيين على غرار "مصالي الحاج" الذي وضع تحت الإقامة الجبرية بفرنسا، واحترام الحريات النقابية والديمقراطية مع إعادة إدماج العمال المسرحين بفعل الإضراب وغيرها، بإلغاء المادة 80 من قانون الجزائي المتعلق بعقوبة المساس بالسيادة الفرنسية، كذلك إطلاق سراح المعتقلين والعفو الشامل على جميع المعتقلين سواء كانوا سياسيين أو نقابيين وتمكينهم من إسترجاع حقوقهم [1]. وفي مجال آخر كان للـ(CGT) دورا أساسيا في النجدة المنظمة لصالح منكوبي زلزال الأصنام، حيث تمكنت اللجنة النقابية التابعة لها من منكوبي هذه الولاية خلال أسبوع واحد من زيارة 06 دواوير و30 منطقة ومن مساعدة 2200 ألف عائلة تتألف من 11000 نسمة، وزعت عليهم 1620 غطاء و120ق من السميد و28ق من الخضار المجففة و560 علبة قهوة و560 كلغ من السكر و560 قطعة صابون و4900 قطعة ملابس و270 زوجا من الأحذية الشتوية [2].

رغم المجهودات التي قامت بها الــ(CGT) من أجل استقطاب العمال الجزائريون واسترجاع دورها النقابي في الجزائر وفي فرنسا؛ لم يكن كفاحها بنفس وتيرة وحدة حركة الإنتصار للحرايات الديمقراطية، التي تعتبر مطلب الإستقلال هو الحل الوحيد لتحرير المجتمع الجزائري من الإستعمار، أما بقية المطالب فهي تحصيل حاصل، بينما

1 - AOM 81F/1562: **lettre adressée par l'union générale des syndicats algériens**, CGT au ministre de l'intérieur en date du 08 juillet 1954.

2 – الجزائر الجديدة: ع93، السنة التاسعة، أفريل 1955م، ص02.

الـ(CGT) تدرج الكفاح ضد الإستعمار ضمن إستراتيجية ربط المطلب الوطني بشروط التحالف الدولي للبروليتاريا. ولهذا ظلت حركة الإنتصار الخصم العنيد للـ(CGT) التي مزقتها أطروحتان أساسيتان:

أ- أطروحة الحزب الشيوعي الجزائري الذي يعتمد على النضال الإجتماعي كوسيلة من أجل التحرر.

ب- أطروحة حركة الإنتصار التي تعتمد الحل السياسي الجذري من أجل تحسين الظروف المعيشية للعمال وعامة الشعب الجزائري [1].

فلا غرابة على حد قول "قايدي لخضر" أن تستغل الـ(CGT) الأزمة التي لحقت بحركة الإنتصار عام 1950م و1953م وأدخلت اليأس في نفوس العمال الجزائريين باستحالة ميلاد مركزية نقابية جزائرية؛ في تأسيس إتحادها الـ(USGA) [2].

1. نضال العمال الجزائريين بين الحتمية الإجتماعية والضرورة الوطنية:

لم تكن الحركة الوطنية في الجزائر بحاجة إلى الاتحاد وتكوين جبهة وطنية أكثر مما عليه اليوم، كما أن الشعب اليوم هو في أمس الحاجة إلى توحيد الجهود أكثر مما عليه اليوم، ذلك أن القضية الجزائرية لم تبلغ في السابق مابلغته اليوم من الأهمية بفضل كفاح الجزائريين المتنامي، حيث أصبحت الشغل الشاغل للأوساط الحاكمة والصحافة الفرنسية والعالمية، فما هي حقيقة الوضع اليوم؟

إنها تتصف بنهوض شعب متعاظم، وبنمو مقدرة الجماهير العاملة والفلاحين على الكفاح من أجل مستقبل الجزائريين، فهناك الحركات الإحتجاجية المتنوعة والإضرابات الخاصة والعامة، كإضراب 05 جويلية العام وغيرها. من جهة أخرى تتصف بقمع إستعماري دامي لا يرحم يزداد إتساعا كل يوم، ومضاعفة المناورات لتشتيت وحدة الجزائريين وتفريقه.

وبدل الإستجابة لمطالب الشعب وحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية، إتبع حكام فرنسا سياسة العنف والبطش التي فشلت فشلا ذريعا، كما الحال في الهند الصينية وتونس والمغرب، ولم يتعض الساسة الفرنسيون بتجارب الماضي، فهم لايزالون يتجاهلون تطور الوعي الوطني لدى الجماهير الجزائرية، كما تجاهلوا أيضا التطور التاريخي الجارف للحركات الوطنية في الأقطار الآسيوية والإفريقية، وذلك حرصا على إمتيازاتهم وطمعا في تخليد إستغلالهم الوحشي وسيطرتهم.

---

1 - جيلالي تكران: **الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفي فرنسا ودورها في التحرير الوطني بين 1945-1962م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ. أ/د بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، السنة الجامعية 2012-2013م، ص107.

2 - Nasser DJABI: Op-cit, p155.

إذن فالوسيلة الوحيدة التي تمكن الجزائريين من فرض أنفسهم على المستعمر، والتوصل إلى حل صحيح للقضية الجزائرية، هي توحيد جهودهم في جبهة وطنية من أجل تحقيق مطالبهم وطموحاتهم، والنضال ضد القمع الجماعي ومن أجل مطالب العمال والفلاحين والتجار الصغيرة منها والكبيرة. وفي خضم هذا الكفاح يستطيع الجزائريين تكوين جبهة وإرغام الاستعماريين على التفاوض والتسليم بحقه [1].

أ- الإضرابات:

لم يستسلم العمال الجزائريون لسطان البؤس والقمع المسلط عليهم، فهم يكافحون بلاهوادة من أجل زيادة الأجور والنفقات العائلية ولاسيما لعمال الزراعة، والدفاع عن حركتهم النقابية التي لن تقوم لهم قائمة بدونها، ففي كل يوم يعلن العمال في مختلف الصناعات والأشغال إضرابات جديدة، من أجل تنفيذ مطالبهم الإقتصادية وضد القمع ولتحرير القادة النقابيين، مثل عمال الموانئ الجزائرية والبناء والأشغال العمومية والمناجم ومعامل الآجر وغيرهم. إنهم يقدمون مع الإضراب لائحة مطالبهم للمندوبيين ويرسلون البرقيات الإحتجاجية لرئيس المجلس الوطني الفرنسي ولزعماء الفرق الرأسمالية المعارضة لإسماع صوتهم. بينما يعبر آخرون من العمال بطريقة أخرى عن سخطهم وعدم الإستجابة لمطالبهم وضد الإستغلال والقمع الوحشي المتزايد؛ تنظيم الوفود لمقابلة السلطات العامة ونواب المجالس، وإمضاء العرائض والتصويت على برقيات ترسل للمجلس الوطني الفرنسي [2].

قام عمال مناجم بوقايد في مليانة وسيدي مروش بإضرابا عام 1952م دام أربعة أشهر، وفي 25 أفريل شارك النقابيون في الجزائر في يوم التضامن مع الشعب التونسي والمغربي في كفاحهما الوطني ضد الإستعمار الفرنسي، وفي أول ماي 1952م تظاهر العمال في عيدهم رغم صدور قرار المنع، أين نزل الآلاف من العمال إلى الشوارع متحدّين بذلك السلطات الإستعمارية حاملين لافتات للمطالبة بوضع حد لسياسة القمع والإرهاب وإطلاق سراح السجناء الوطنيين [3].

ونتيجة لكل هذا عم السخط الإجتماعي ليشمل جميع فئات المجتمع الجزائري، وهو ما خلق جوا ملائما عشية إندلا ع الثورة، وقبل إنطلاق الكفاح المسلح بيومين كانت هناك زيارة للسيدان "بينو فراشان" و"مارسال" وهما عضوان في الـ(CGT)، بدعوة من الاتحاد ع ن ج، اللذان عقدا إجتماعا بمكتب الاتحاد في 30 أكتوبر حاولا من خلاله تقديم تقرير حول الوضع الإجتماعي في الجزائر، فقد لاحظ أمين عام الاتحاد، إنتشار البطالة في الجزائر، في حين أشار أمين فيدرالية عمال الزراعة بأن الأعمال الزراعية ليست دائمة بحيث لاتدوم سوى شهرين أو ثلاثة، كما أشار أيضا إلى تفشي واستفحال ظاهرة البطالة.

1 - جريدة الجزائر الجديدة: ع95، السنة العاشرة، جويلية 1956م، ص01.

2 - المصدر نفسه.

3 - عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص ص 354-355.

أما مندوب قسنطينة والذي اعتقل بعد ثمانية أيام فقد صرح قائلا: «**إصلاح زراعي! ولكن تحرير البلاد أولا**». بينما علل من جهته؛ السيد "بينو" بأن أسباب هذه الحالة الخطيرة يعود إلى المناضلين النقابيين الذين يتحدثون عن تغيير النظام دون الإهتمام بمطالبهم العاجلة، مضيفا أنه يجب عمل الكثير للحصول على أي شيئ في أقرب وقت. ونتيجة لهذا قرر مكتب الاتحاد القيام بحملة ضد البطالة، في حين قال أمين عام الـ(CGT) خلال هذه التجمع الذي نظم في الجزائر: «**إنني أعرف بأن أي مواطن من أي بلد من العالم له نفس عواطفي تجاه وطنه...إنني لم آت لقيادة الطبقة العاملة الجزائرية، إذ لديكم قادتكم ومنظماتكم المستقلة**» [1].

لقد أجيب السيد "بينو" من طرف العمال الجزائريين إجابة ميدانية، حيث قاموا بإضراب تمثل في رفض عمال مخازن مرسى وهران شحن الأسلحة يوم: 1954/12/16م، وبإضراب آخر لعمال مخازن مرسى الجزائر في نفس الشهر. وبانتشار نطاق الثورة المسلحة إتسع نطاق الإضرابات والمظاهرات في قطاع الغاز والكهرباء والمناجم وعمال السكك الحديدية والإسمنت، وعمال الزراعة وعمال المخازن ولاسيما في شهر ماي 1955م، ورغم دعوة اللجنة التنفيذية للاتحاد ع ن ج في أواخر فيفري 1955م وتذكيرها بالوضع في الجزائر الذي لاحل له سوى الخلاص من الإستعمار؛ فإن نشاطها لم يتعدى المطالبة برفع الأجور والمنح العائلية للعمال وكافحة البطالة.

لقد كان لإتحاد ع ع ج نشاطات سياسية خلال الفترة ما بين 1956–1957م، تميزت بتنظيم الإضرابات الوطنية أو المشاركة فيها، يدخل هذا العمل في إطار إسهام الحركة العمالية في الكفاح الثوري للبلاد، فقد برهنت المنظمة النقابية الجزائرية الفتية من خلال مواقفها بنجاح الإضرابات التاريخية [2]، مثال ذلك إضرابات التي جرت يوم 05 جويلية و 01 نوفمبر عام 1956م، وكذا الإضراب الشهير الذي دام ثمانية أيام، من 28 جانفي إلى غاية 04 فيفري 1957م، وقد عبر هذا الإضراب عن مدى قوة ونضج الإتحاد وتمتعه بثقة العمال الجزائريين وهذا ما سنقف عليه لاحقا. وفي هذا السياق تحدثت جريدة العامل اليومي عن إضراب 05 جويلية 1956م واعتبرته بمثابة منعرج حاسم في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، لأنه ولأول مرة تتمكن مركزية نقابية جزائرية توحيد الجماهير العمالية الجزائرية بفضل دعايتها ونشاطها الممنهج وتحديد مطالبها بما يلي:

- حقها الشرعي في إصلاح زراعي حقيقي.
- تقليل ساعات العمل خاصة في القطاع الفلاحي.
- القضاء على البطالة.
- منح أجور معقولة.

---

1 – الأخضر بو الطمين: المرجع السابق، ص29.

2 – المرجع نفسه، ص 355.

– إدخال إصلاحات إجتماعية يجب هدفها تحسين مستوى حياة كافة العمال الجزائريين.

كلل هذا الإضراب بالنجاح بفضل التنظيم المحكم للإتحاد وتضامن العمال، ورغم القمع والتهديد الممارسين من طرف السلطة الإستعمارية، إلا أن العاملات الجزائريات وهن في غالبيتهن من المستخدمات في البيوت، كُنَ المثَل في الحيوية والتضامن بمطالبتهن بأجور عادلة وبامتيازات إجتماعية متعلقة بعملهن.

ما يلاحظ على الحركة الإضرابية في الجزائر إبان الثورة التحريرية، أنها كانت ملازمة لها وبالتالي لا يمكن فصلها إذ أن نضالهما نضال متكامل حيث يكمل أحدهما الآخر (1).

ب– رد فعل السلطات الفرنسية على نشاط الحركة العمالية الجزائرية:

نظرا لهذا التطور الذي بلغته الحركة العمالية الجزائرية من خلال موجة إضراباتها خلال هذه الفترة؛ لجأت الإدراة الفرنسية وكعادتها إلى تسخير كل إمكاناتها المادية والبشرية من أجل الحد منها أو إيقافها إن أمكنها ذلك، فقد تم توقيف العديد من العمال والقادة النقابيين أمثال الأمين العام لنقابة عمال الأرصفة للعاصمة الجزائر السيد "بيروبخر" (Béranger Bache)، و أما في المجال الإعلامي وبهدف كتم صوت الحركة العمالية، فقد تم مصادرة جريدة الـ(CGT) لمنعها من إيصال أخبار الإضرابات إلى الوسط العمالي في كل مكان، بينما أصبح المسؤولين والمناضلين النقابيين محل مراقبة ومتابعة من قبل الشرطة الفرنسية (2). كل هذا نتيجة إلتفاف العمال الجزائريين حولها، فأمام هذه الوضعية المأساوية لم يجدوا سواها للتعبير عن إنشغالاتهم فيما يخص غلاء المعيشة والبؤس الذي يعمر بيوتات عائلاتهم، وسيف القمع المسلط على رقاب الجزائريين يهدد حرياتهم وحقوقهم النقابية من أساسها، فالمعمرون وأذنابهم يستغلون هذه الحالة لتشديد إستغلالهم للعمال و الضغط أكثر على الحركة النقابية من خلال إعتدائهم على أبسط الحريات وحقوق العمال، والشاهد على ذلك؛ إعتقال القادة النقابيين وبعادهم من ناحية قسنيطنة أمثال، "عبد القادر قناطري" و "بابتسيت برينو" من كتاب نقابة عمال الموانئ الجزائرية، وسجن كاتب الاتحاد النقابي في قسنطينة "يوسف بريكي" في معتقل الجرف بالمسيلة (3).

كما تعرض عمال عين تموشنت الى تعسف السلطة خلال إضرابات أوت وسبتمبر 1951م، حيث أجبر هؤلاء من طرف الكولون على العمل تحت تهديد البنادق الموجهة صوبهم. في حين كان المعمرين آخرون مسلحون يلاحقون العمال عبر الطرقات على متن سيارات وأمام مرأى الشرطة الفرنسية المتواطئة معهم (4).

---

1 – عبد العزيز وطبان: المرجع السابق، ص 356.

2 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA: **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919–1954**,Op-cit, p311.

3 – جريدة الجزائر الجديدة: ع95، السنة العاشرة، جويلية 1956م، المصدر السابق، ص02.

4 - AOM 81F/1562: lettre adressée par l'union générale des syndicats algériens, CGT au ministre de l'intérieur en date du 08 juillet 1954.

4. إندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م المواقف والإنعكاسات:

لقد كان إندلاع ثورة نوفمبر 1954م حدثًا حاسمًا في تاريخ الجزائر، كما كان له الأثر البالغ على مسار الحركة الوطنية عموما وعلى نضال الحركة العمالية خصوصا، ولهذا تباينت مواقف كل من الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والتي جاءت كمايلي:

أولا / موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

عبر هذا الأخير عن موقفه من خلال بيانه الصادر في 09 نوفمبر 1954م، حيث رفض الحزب الشيوعي الجزائري اللجوء إلى العنف معتبرا في الوقت ذاته أن هذه الأعمال الفردية – الأعمال المسلحة-أنها تصب في مصلحة الإستعماريين هذا إن لم تكن في صفهم، وعليه سار الحزب الشيوعي الجزائري على نفس خطى الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أدان هذه الأعمال ووصفها بالتمرد [1]. غير أن هذه الأعمال هي الحقيقة المرة التي صدمت الشيوعيين الجزائريين، الذي كانوا يعلقون آمالا على الكفاح المشترك، الذي يتجاوز في أدبياته مسألة العرق والدين واللغة، غير أن الواقع أماط اللثام عن موضوعية الأحداث التي لا تقبل المزايدة، وهذا ما زاد أمور الـ(CGT) تعقيدًا نتيجة تركيبتها العرقية وتبعيتها للحزب الشيوعي الفرنسي [2].

ثانيا / موقف الـ(CGT) وباقي النقابات الفرنسية:

جاءت مواقف هذه النقابات تبعا لطبيعة برامجها، وذلك من خلال مختلف الوسائل الإعلامية، حيث أدانت الـ(CGT) أحداث الثورة واعتبرتها أعمال فردية معزولة، وبالتالي فهي بعيدة أن تكون أعمال شعبية [3]. وفي السياق نفسه كان للـ(CGT) إجتماع للجنة الفيدرالية لنقابتها، غلب عليها طابع اللامبالاة من طرف المؤتمرين بما يجري في الجزائر، الذين نعتوا مفجري الثورة بالفلاقة وقطاع الطرق والعصابات، لكنهم في الحقيقة هم طليعة الشعب الجزائري وهم نتيجة السياسة العمياء، التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ودفعت بالشعب الجزائري على حمل السلاح. من جهة ثانية لم يكن المؤتمرين مُلمين بظاهرة التمييز العنصري في حق العمال الجزائريين، كما كان قادة الـ(CGT) بعيدين عن المأساة التي يعيشونها، ليكتفي في الأخير هؤلاء المؤتمرين بتوصية تقضي بدعم العمال الجزائريين في كفاحهم [4].

أما نقابة الـ(FO) فقد طالبت الإدارة الإستعمارية بالعمل على القضاء على المتسببين في هذه الأحداث، مقترحة في نفس الوقت مساعدتها في تنظيم مجموعات للتدخل والدفاع الذاتي. بينما اعتبر الفرنسيين الذين لهم

---

1 – سطورا بنيامين: المصدر السابق، ص 227.

2 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p156.

3 - Ibid, p156.

4 - Ibid, p15.7

علاقات مع المناضلين الجزائريين أن أحداث الثورة؛ مغامرة كون مفجريها يفتقدون للتنظيم من جهة، ومن جهة ثانية إعتبار فرنسا قوة عسكرية كبيرة لايمكن هزيمتها، وبالتالي سيكون مصيرهم الإعتقال والقتل. فكان موقفهم هذا سببا في تخلي العمال الجزائريين تدريجيا على النقابات الفرنسية بعد توالي المواقف المعادية لهم من قبل الرفقاء الفرنسيين القدماء [1].

وفيما يتعلق بالـ(CFTC) فقد وصفت أحداث الثورة بأنها اضطرابات تشهدها مناطق فلاحية في الجزائر، سببها تدهور وضعية الأهالي نتيجة ضعف الأجور وغلاء المعيشة، ولأجل هذا طالبت الـ(CFTC) الرئيس الفرنسي من خلال رسالة وجهت إليه بتاريخ: 04 نوفمبر 1954م، بضرورة رفع الأجور ولاسيما منها أجور عمال القطاع الفلاحي المتدهورة، والتي أدخلت الغالبية الجزائرية في بؤس وفقر مدقع [2].

ثالثا / موقف الإتحاد العام للنقابات الجزائرية(UGSA):

كباقي الأحزاب والتنظيمات النقابية الأخرى؛ كان أمر الثورة مفاجئ بالنسبة للاتحاد الذي قام بإصدار بيان بعد إجتماع الأمانة بتاريخ 02 نوفمبر 1954م جاء فيه:«**إن الحل بالنسبة لمأساة الجزائر يكمن في وضع حد لاضطهاد الباترونا والإدارة، ووقف الاضطهاد الذي يتعرض له القادة النقابيون، وأخذ بعين الاعتبار وروح المسؤولية المطالب والإجراءات التي من الواجب إتخاذها من أجل تلبية المطالب الوطنية للجزائريين، حتى يتسنى لهم إدارة شؤونهم الخاصة والحق في التعليم والثقافة عن طريق مباشرة تنفيذ الإجراءات المستحدثة في القانون الخاص للجزائر...**» [3]. وللإشارة صدر هذا البيان في غياب كل من " قايد لخضر " و" دريس أوجينة "، " أندري رويز "، " بينوا فراشون "، الذين سافروا غداة عشية إندلاع الثورة إلى تونس للمشاركة في أشغال مؤتمر الإتحاد الاشتراكي للعمال التونسيين، ليتوجهوا بعدها إلى باريس من أجل حضور إجتماع اللجنة الفيدرالية الوطنية لنقابة الـ(CGT)، الاجتماع الذي كنا تكلمنا عنه فيما سبق.

ومن جهة أخرى جاء موقف الأمين العام لنقابات الجزائر "أندري رويز" حذرا تجاه أحداث ثورة أول نوفمبر 1954م، حيث قال: « **لا يمكن للحركة النقابية إبداء رأيها تجاه أحداث ثورة أول نوفمبر إلا بعد دراسة عميقة وجدية لما آل إليه الوضع العام في البلاد، بعدها يمكن لنا إتخاذ موقف يتماشى مع مصلحة الحركة الوطنية وضد الاستعمار، وخير وسيلة للمساهمة في كفاح الشعب الجزائري هي رفع من وتيرة كفاح العمال من أجل مطالبهم كالحرية النقابية وضد القمع وزيادة الأجور وبكفاح ذو طابع سياسي، وهذا أفضل**

1 – محمد فارس: "تاريخ النقابية في الجزائر–جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، مرجع سابق، 137.

2 - AOM 81F/1562: **lettre de la CFTC adressée au président du conseil en date du 04 Novembre 1954**.

3 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p157.

مساعدة للنقابات الجزائرية في النضال العام للشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال ». غير أن هذا الاعتدال في المواقف هو بمثابة التعبير عن رفض الثورة وهو الأسلوب المطلوب من أجل تحقيق المطالب الجزائرية والوطنية داخل الإطار الفرنسي. ويتأكد موقفهم هذا عند إدانتهم للعنصرية ولكل محاولة لتقسيم النقابة ترمي إلى إنشاء نقابة وطنية ضمن الإطار الاستعماري.

لقد صدرت هذه المواقف في وقت؛ يجهل فيه الجميع حقيقة الثورة وحقيقة جبهة التحرير الوطني ومن كان ورائها وكيف كانت وسائلها وما طبيعة أهدافها، فإلى حد ما كانت مواقف شجاعة عندما يتعلق الأمر بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، أما إذا تعلق الأمر بالمسألة الوطنية والإستقلال نجد ثمة غموض يشوب مواقف مسئولي هذه التنظيمات النقابية الفاعلة في الجزائر.

III.النشاط النقابي للعمال الجزائريين ما بين 1954-1962م:

لقد كانت هناك معطيات سياسية وأخرى نقابية أحاطت بهذا الموضوع-ظهور المركزيات النقابية الجزائرية- ساهمت بشكل أو بآخر في وجودها، فأولها موقف المصاليين من الثورة باعتبارها مغامرة مجنونة، بعدها وبمرور أسابيع من إنطلاقها حاول المصاليين إستقطاب الثورة لصالحهم من خلال إصدار تعليمات لمناضليهم في الجزائر وفي فرنسا والالتحاق بالثورة وتشكيل فرق عسكرية في مختلف المدن والقرى والأرياف ونشر البيانات، حتى يقال بأن "مصالي الحاج" هو من يقود الثورة. من جهة ثانية أصبح التيار المصالي تحت إسم جديد، وابتداء من شهر ديسمبر 1954م صار يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية (MNA) [1]، التي جاءت لتعوض حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي حلت من قبل السلطات الفرنسية بعد إعلان ثورة أول نوفمبر 1954م [2].

كما سعت الحركة الوطنية الجزائرية لكسب شعبية من خلال نشر بياناتها التي تدعو إلى الثورة من جهة، ومن جهة أخرى القيام بأعمال فدائية بمدينة الجزائر، وهذا في إطار سياستها المعادية لأسس ومبادئ جبهة التحرير الوطني، والتي تركزت على الخصوص في المناطق والأماكن التي يسيطر عليها "مصالي الحا"ج بالجزائر أثناء أزمة حركة الانتصار ولاسيما منطقة الجنوب وفي الجزائر، والقبائل وولاية وهران وفي إقليم بويرة ووادي الصومام. وقد عرفت هذه المناطق نشاطا عسكريا بقيادة " بلونيس محمد " التابع للحركة الوطنية الجزائرية، كان الهدف منه السيطرة على الثورة وتبنيها، وهو الأمر الذي اعتبر بمثابة الإعلان عم موقف معادي لجبهة التحرير الوطني، فأضحى بذلك هذه الصراع بينهما صراع وجود في مختلف المجالات سواء كان في الجزائر أو في فرنسا [3].

---

1 - محمد حربي: **الجزائر 1945-1962م-جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، المرجع السابق، ص129.

2 - المرجع نفسه: ص 113. أنظر أيضا: محمد تقية: المرجع السابق، ص ص 215-216.

3 - المرجع نفسه، ص129.

أما فيما يخص المعطيات النقابية نلخصها في وضعية الـ(UGSA)، الذي لم تعد توجهاته تتماشى مع الثورة الجزائرية، مما أفقده مكانته في أوساط العمال وتناقص عدد منخرطيه. يحدث هذا والـ(CGT) بدأت تضعف وتتلاشى قوتها في بعض القطاعات على غرار قطاع السكك الحديدية والبريد والمواصلات...إلخ. حيث غادرها العمال الجزائريين بنسبة 80% بإتجاه الـ(USTA) (1).

لقد وجدت الحركة الوطنية الجزائرية في هذا الفرصة المواتية، فعملت على جلب الطبقة العمالية الجزائرية إلى صفها بهدف إنشاء مركزية نقابية وطنية تابعة لها وكان هذا نهاية ربيع عام 1955م، رغم أن فكرة إنشاء هذه المركزية ليست وليدة الساعة، بل هي مشروع قد طرح سابقا من طرف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، حيث اتصل "رمضاني محمد" بـ "عيسات إيدير" مقترحا عليه إنشاء هذه المركزية النقابية بهدف إزاحة الـ(UGSA) من الساحة النقابية (2).

تواصلت اللقاءات خلال صائفة عام 1955م، وتدارس خلالها الحاضرون مسألة التوجهات والتنظيم وتقاسم المسؤوليات وغيرها، يحدث هذا في غياب "عيسات إيدير" الذي كانت تصله الأخبار عن طريق زميله "بوعلام بورويبة" وكان بدوره ينقلها إلى مسئولي جبهة التحرير الوطني، للتتوج هذه اللقاءات في الأخير بتشيكل بعثة مشتركة تضم السادة: "بن عيسى عطاء الله" و"جرمان رابح" و"بورويبة بوعلام" عن جبهة التحرير التحرير الوطني والسادة: "خفاش العيد" و "بن سيد عبد الرحمن" عن الحركة الوطنية الجزائرية (3).

إتجهت هذه البعثة إلى باريس أين التقت " بأحمد مزغنة " الذي عبر عن تأييده لها ورغبته في مساعدتها ماديا، ثم إلى بروكسل ببلجيكا، أين تم استقبالها من طرف "أولدن بروك" (J.H.OLBENBROCK) الأمين العام لـ(CISL)، وخلال هذا القاء كان موقف هذا الأخير إيجابيا ومشجعا حول مسألة إنشاء هذه المركزية، ومن جهتها قدمت البعثة عرضها الذي تضمن النقاط التالية (4):

- ضرورة إنشاء مركزية نقابية غير مرتبطة بالـ(CGT).

---

1 - Jacque SIMON: **La fédération de France de l'union syndicale des travailleurs algeriens (USTA)**, le premièr congrès juin 1957, l'harmattan, paris- France, (s.d), p10.

2 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, pp188-191.

- أنظر أيضا:

- فارس محمد: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص154.

3 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p191- 192.

- أنظر أيضا:

- فارس محمد: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، مرجع سابق، ص154.

4 – خلوفي بغداد: "إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA)"، **مجلة ريفرونسيا**، "أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمن ميرة–بجاية، ع 04، 11 مارس 2015م، ص66.

- طلب الانخراط في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة الـ(CISL).
- طبيعة المساعدة التي يمكن أتقدمها الكونفدرالية الـ(CISL) وباقي فروعها من أجل إحباط أي محاولة للقمع والاضطهاد من طرف السلطات الاستعمارية.

وفي هذا الصدد علق "بوعلام بورويبة" على هذا المشروع قائلا: «**ثمة أمر مهم جعل مشروعنا غير قابل للتحقيق، ثقتهم في مصالي الحاج وفي حركته الوطنية، فمن جهة كانوا على علم بانتمائنا إلى جبهة التحرير الوطني، ومن جهة أخرى كانوا يأملون في جعلنا يوما نتقاسم معهم الرؤية والقناعات**» [1]. وحسب هذا الأخير، تواصلت اللقاءات بين مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، حيث تم عقد اجتماع بين ممثلي الطرفين في 28 جانفي 1956م بمنزل "عبد القادر تفاحة"، وبعد محادثات مطولة بين "بن عيسى عطاء الله" و "بورويبة بوعلام" و "جرمان رابح" عن جبهة التحرير الوطني، و "رمضاني محمد" و "سلالي محمد" و "سعيد لعماري" و "بوزرار سعيد" عن الحركة الوطنية الجزائرية؛ إنفض الإجتماع دون التوصل لأي نتيجة حول موضوع إنشاء نقابة موحدة، ذلك أن وفد جبهة التحرير الوطني لم يحصلوا بعد على الموافقة من قيادة جبهة التحرير الوطني التي قدمت ومنذ البداية تعليمات بضرورة تعطيل مساعي المصاليين من أجل ربح الوقت [2].

رغم هذا كان للطرفين إجتماعا آخر، غير أنه كان الأخير لأنه لم يتوصل إلى أرضية تفاهم وافترق الكل؛ فلا القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني ولا قيادة الحركة الوطنية الجزائرية كانتا ترغبان في نجاح المشروع، لأن كل طرف كان يسعى لإحتواء الطرف الآخر، الأمر الذي تمخض عنه إنشاء مركزيتين وطنيتين بدلا من واحدة وهما:

- إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA).
- الإتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA).

1. تأسيس إتحاد نقابات العمال الجزائريين(USTA):

تتفق المراجع على أن الـ (USTA)تأسس في شهر فيفري 1956م، لكنها تختلف من حيث تحديد اليوم، ومن هؤلاء يذكر "عبد الرحيم لمشيشي"، "بوعلام بورويبة"، "لونيسي إبراهيم"؛ أنه تأسس في 16 فيفري 1956م [3]، بينما يذكر "يحي بوعزيز" أن تأسيسه كان يوم 18 فيفري 1956م [4]، و"سليمان الشيخ" يرى أنه تأسس في

---

1 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p188.

2 – فارس محمد: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 134.

3 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p193.

4 – يحي بوعزيز: **الاتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946–1962م ويليه: قضايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز**، طخ، (وزارة الجاهدين)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص134.

20 فيفري 1956م. غير أنه ثمة وثائق رسمية فرنسية تأكد الإتصالات الرسمية التي جرت في عام 1955م، كما تأكد أيضا بأن الإجتماع المنعقد في 25 و 26 ديسمبر 1956م، هو الإجتماع التأسيسي للمركزية النقابية المصالية؛ إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA) الذي تأسس بشكل رسمي في 14 فيفري 1956م [1]. وهذا ما يؤكده "محمد فارس" من خلال حديثة عن "رمضاني محمد" [2].

وعليه، وبحلول شهر فيفري 1956م، بدأت المساعي الحثيثة من طرف النقابيين المصاليين من أجل بعث مركزيتهم النقابية، وقد تزامن ذلك مع زيارة الأمريكي "كران جاي" (MRAN JAY) قيادي في الكونفدرالية الـ(CISL) يوم 11 فيفري 1956م بالجزائر، وأعلموه بتأسيس مركزيتهم النقابية بشكل رسمي في 24 فيفري 1956م من خلال رسالة بعث بها الأمين العام للإتحاد إلى الـ(CISL) لطلب الإنضمام إليها [3].

وفي الوقت ذاته، وصل السيد " ألبير نيبو" (Alber Nibot) الأمين الإداري للكونفدرالية الـ(CISL) إلى الجزائر، وقام بتقديم المساعدة للـ(USTA) فيما يتعلق بالمجال التنظيمي وفي صياغة القوانين ووضع ملف الإعتماد على مستوى بلدية الجزائر وغيرها من الأمور ذات الصلة. كما وعد مسؤولي الإتحاد بدعم قبول عضويتهم داخل الـ(CISL) لكن ليس قبل عقد هذه الأخيرة لمؤتمرها شهر مارس 1956م [4].

تم إيداع ملف المركزية النقابية للإتحاد على مستوى ولاية الجزائر يوم 14 فيفري 1956م، والإعلان الرسمي عن تأسيس إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA) المتواجد في 07 شارع جنينة بمدينة الجزائر، كما تم الإعلان في الوقت ذاته عن تشكيلة الأمانة العامة لهذا الاتحاد التي ضمت كل من:

- السيد/ رمضاني محمد-أمين عام (RDTA).
- السيد/ جمعي أحمد-أمين عام مساعد (ممرض).
- السيد بوزراري سعيد-أمين عام للمال (RDTA).
- السيد/ أحلوش عشور-أمين مال مساعد (EGA).
- السيد/ جرمان أرزقي-وثائقي (RDTA).

1 - AOM 40G/104 GGA: **Syndicat musulman en Algérie**, Alger le 02/03/1956. – أنظر أيضا:
- AOM 40G/104 GGA: **Syndicalisme et rébellion**, (s.d).

2 – محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 122.

3 - AOM 40G/104 GGA: **Note de renseignements de PRG au sujet de la création des syndicats des travailleurs musulmans**, Alger, le 02/03/1956, Op-cit.

4 - AOM 40G/104 GGA: **Note de renseignements de PRG au sujet de la création de L'union des syndicats des travailleurs algériens (USTA)**, Alger, le 21/02/1956.

– السادة لعماري سعيد، فكارشة علي، خفاش العيد، آكلي إجوادن، تفاحة عبد القادر –مساعدون [1].

بيَن الإتحاد من خلال قانونه الأساسي، بأنه منظمة نقابية تمتنع عن الخوض في المسائل السياسية أو الدينية، مؤكدا في الوقت ذاته من خلال جريدته العالم (LE MONDE)؛ إلتزامه بهذا النهج وبعدم القيام بأي إضرابات ليست لها أهداف مهنية وهو بذلك يختلف عن الـ(CGT) وباقي النقابات ذات التوجه الشيوعي [2].

– **أهداف الاتحاد ع ن ج(USTA)**: من جهة أرادت الحركة الوطنية إسترجاع هيبتها ودورها الريادي في الكفاح السياسي بعدما فقدت شرف تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م، فلم يبقى لها سوى الميدان النقابي لتتولى قيادته، ولأجل هذا قامت بإنشاء مركزية نقابية ومباغتة قادة جبهة التحرير الوطني [3].

من جهة ثانية، كان "مصالي الحاج" يهدف من وراء كفاحه هذا، إلى إخراج حزبه من العزلة التي طوقته بسبب الحزب الشيوعي الفرنسي المؤيد لجبهة التحرير الوطني، وهو الأمر الذي اضطره إلى البحث عن البديل، فراح يتقرب ويتعرف على عناصر اليسار ضمن الفرع الفرنسي للأممية العالمية (SAFIO)، ومع هذا فقد كان هناك من يقف إلى جانبه ويتعاطف معه من المسلمين في الجزائر، أمثال "دينيس فوريستي" الأمين العام للنقابة الوطنية للمعلمين(SNT)، وكذلك الحزب الشيوعي الأممي وهو منظمة تروتسكية [4]. ففيما يبدو خضوع الـ(USTA) للتوجه المصالي في نظر العديد من المناضلين التابعين له، فإن الكثير من الأعضاء يجهل حقيقة القيادة التي هي في الواقع بيد التروتسكيين، الذين عملوا على بث التفرقة بين صفوف الجزائريين والقضاء على العناصر الوطنية [5].

وعليه، وبصفة رسمية حدد الإتحاد لـ(USTA) أهدافه في البند الثاني من قانونه الأساسي المتمثلت فيما يلي:

1. الدفاع عن المصالح المادية، المعنوية، والمهنية للعمال الجراء الذين ينخرطون في النقابات المنتمية للإتحاد.

1 – AOM 40G/104 GGA: Note **de renseignements de PRG au sujet de la situation actuelle de L'USTA**, Alger le 23/09/1957.

– أنظر أيضا:

–Jacques SIMON: Op-cit, p07.

– فارس محمد: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص156.

2 - le monde du 22/02/1956.

3 – جيلالي تكران: المرجع السابق، ص180.

4 – سطورا بنيامين: المصدر السابق، ص ص 240-241.

5 – يحي بوعزيز: **الاتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946–1962م ويليه: قضايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز**، المرجع السابق، ص ص196-197.

2. التدخل في هذا الإطار لدى السلطات العمومية من أجل الحصول على ظروف أفضل للحياة بالنسبة إلى العمال الجزائريين.

3. إنشاء نقابات في كل القطاعات وفي كامل التراب الجزائري، حيث ثمة عمال جزائريون وثمة مصلحة الاتحاد تتطلب ذلك.

4. ربط علاقات تضامن مع كل العمال الجزائريين المنضوين داخل نقابات تابعة للاتحاد وتنسيق عمل هؤلاء، وتنظيم اجتماعات في هذا الإطار ونشر واستعمال كل وسيلة دعاية كان يراها مناسبة ومفيدة.

5. السهر على السير الحسن للنقابات الموجودة ومساعدتها في مهامها والوقوف إلى جانبها في كل خطواتها لدى السلطات العمومية ولدى الإدارات والمستخدمين المعنيين، والإطلاع على كل النقاشات التي كانت تتعلق بالقوانين واللاإتفاقيات الجماعية، والعقود التي كانت النقابات تقوم بها في إطار إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تخصها، أو لإنجاز كل القوانين التي كانت تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بظروف العمل والأجور أو أي أمر يهم العمال الجزائريين.

6. رفع المستوى المعنوي والاجتماعي للعمال الجزائريين، والدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان (أنظر الملحق رقم 06) [1].

وبالتالي؛ يمكن القول بأن الحركة الوطنية كانت تسعى إلى السيطرة على الساحة النقابية في ظل التقدم الذي أحرزته الجبهة في الميدان السياسي والعسكري. حيث صرح مناضلوا الإتحاد بأن أبواب الإنخراط في صفوفه مفتوحة أمام جميع العمال الجزائريين، من أصحاب الموانئ، البناء، النقل، التجارة، المكاتب وغيرهم، بهدف الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية من خلال مبادئه الوحدة والعمل، دونما تمييز عرقي أو ديني، وكذا المساهمة الفعلية في الدفاع عن مصالح الطبقات الجزائرية الأكثر فقرا (أنظر الملحق رقم07) [2].

غير أن كل هذه المبادئ والأهداف ظلت مجرد شعارات تغنى بها الاتحاد الـ(USTA)، لاسيما بعدما أصبح وجوده شبه معدوم، وما يؤكد هذا الطرح هو رفض الكونفدرالية الـ(CISL) لعضويته بحجة عدم وجود أي تمثيل له في الجزائر، ذلك أنه لم يستطع جمع 10 آلاف منخرط في صفوفه، وهو العدد الذي كانت تشترطه هذه الأخيرة – CISL– لقبول عضوية أي مركزية نقابية [3].

---

1 - Journal Officiel De La République Français, **Débats parlementaire conseil de la république**, année 1956, N023, vendredi 04 mais 1956, p655.

2 - AOM 07G/1108 GGA: **USTA**, **à tous les travailleur algériens**, **L'union des syndicats des travailleurs algériens** ,(s.d).

- أنظر أيضا:

- بنيامين سطورا: مصدر سابق، ص ص 240- 241.

3 - AOM 07G/1108 GGA: **la CISL et le le syndicalisme Nord-Africain**, le 22/02/1956, p02.

- **المواقف من تأسيس الاتحاد ع ن ج (USTA):**

لقد كان لخبر تأسيس مركزية نقابية جزائرية، وقعا كبيرا سواء بالنسبة لفرنسا وصحافتها ومركزياتها النقابية أو بالنسبة للشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذه المواقف المختلفة.

أولا / موقف السلطة الفرنسية:

قبلت الإدارة الفرنسية ملف إعتماد إتحاد نقابات العمال الجزائريين بتاريخ 14 فيفري 1956م، دون تحفظ ودون أن تبدي موقفا رسميا وعلنيا، حسب ما جاء في بعض التقارير الأمنية التي لم تبدي بدورها أي تحفظ أو توصية بالوقوف ضد هذا الاتحاد [1].

ومن خلال وثيقة رسمية أخرى، تبين قلق السلطات الفرنسية في سؤال شفوي حول تأسيس نقابة مركزية جزائرية قد طرحه السيناتور الاشتراكي السيد "ميشال ديبري" (Michel Debré) على رئيس المجلس؛ طالبا منه توضيحات حول الظروف التي نشأ فيها الـ(USTA)، وموقف الحكومة الفرنسية من وجود مركزية نقابية جزائرية بدعم من الخارج [2].

رغم موقفها هذا؛ لجأت السلطات الفرنسية إلى استعمال المركزيات النقابية الفرنسية كورقة ضغط للحيلولة دون إنضمام الـ(USTA) إلى الكونفدرالية الـ(CISL)، حيث تحدث في هذا السياق السيد "لاكوست روبير" بتاريخ 03 مارس 1956م، حول هذا الموضوع معتبرا مسألة إنضمام الـ(USTA) إلى الـ(CISL)، بمثابة الخطر إذا ما تجسد مشروع إتحاد نقابات دول شمال إفريقيا الثلاثة، لهذا طالب المركزيات النقابية الفرنسية المنتمية للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة لبذل ما في وسعها واستعمال حقها في الفيتو ضد النقابات المركزية الجزائرية الراغبة في الإنضمام إلى الـ(CISL) [3].

ثانيا/موقف الصحافة الفرنسية:

جاءت مواقف مختلف الصحف الفرنسية متباينة حول مسألة تواجد مركزية نقابية جزائرية الصادرة بتاريخ 14 فيفري 1956م، ومثال ذلك:

- جريدة البرقية اليومية (La dépêche quotidienne) التي علقت على تأسيس الاتحاد، بأنه مركزية نقابية نشأت بدعم من الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، وهو شبيه بمنظمة الاتحاد العام التونسي للشغل

---

1 - AOM 40G/104 GGA: **Note de renseignements de PRG au sujet de la création des syndicats des travailleurs musulmans**, Alger, le 02/03/1956, Op-cit.

2 - Journal Officiel De La République Française, **Débats parlementaire conseil de la république**, année 1956, N°23, vendredi 04 mais 1956, p655, Op-cit.

3 - AOM 40G/104 GGA: **Relations avec le CISL**.

والاتحاد العام المغربي للشغل، وهذا الأمر من شأنه أي يقلص من تعداد منخرطي الـ(CGT) و الـ(FO) ولا يبقى في صفوفهما غير الأوربيين، كما اعتبرت الجريدة هذا الحدث بمثابة الحلقة الأخيرة لاكتمال مشروع الـ(CISL)، الرامي إلى إنشاء اتحادات نقابية في شمال إفريقيا على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغربي للشغل[1].

– أما جريدة العالم (Le monde) فقد استغربت لتقارب الموقف السياسي لهذا الاتحاد مع الموقف السياسي لجبهة التحرير الوطني الرامي إلى توحيد الأقطار الثلاثة لبلدان المغرب، وقد خلصت بأن الـ(USTA) يعتبر بمثابة لسان الجبهة فيما تعلق بالمسائل النقابية. كما تحدثت الجريدة أيضا عن أهداف الاتحاد وقضية إنخراطه في الـ(CISL) [2].

ثالثا / موقف الاتحاد العام للنقابات الجزائرية(UGSA):

إن المواقفة المبدئية للـ(CISL) على إنضمام الـ(USTA) إليه، جعلت "قايدي لخضر" يرى بأن نشأتها قد تمت بطريقة إصطناعية وهي مناورة سياسية أكثر منها حدثا واقعيا، الغرض منها تكسير الـ(UGSA) وإحداث الفرقة بين أبناء الجزائر ودعوتهم إلى دعم نقابتهم الجامعة لكل الأعراق في إطار الوحدة النقابية [3]. لأن تأسيس نقابة جديدة يعني مغادرة العمال الجزائريي للـ(UGSA) للالتحاق بالاتحاد الجديد الـ(USTA)، لهذا ندد قادة الـــ(UGSA) بهذه الخطوة التي قامت بها الحركة الوطنية والتي تهدف إلى التجزئة لا إلى الوحدة النقابية، وأصدروا بيانا في جريدة العامل الجزائري جاء فيه: «**لقد كان نبأ تأسيس مركزية نقابة حرة مفاجئ، لأن هذه المركزية التي أنشئت من طرف قادتها لم يبدوا أي تذمر أو عدم الرضا حول توجهات حركتنا، وإنه لمن الجنون قيام هؤلاء بمبادرة تؤدي لامحالة إلى انقسام العمال**» [4].

رابعا / موقف المركزيات النقابية المغاربية:

جاء موقف المركزيتين النقابيتين التونسية والمغربية في إطار الوحدة النقابية، التي لطالما نادى بها الزعيم النقابي التونسي "فرحات حشاد" الذي قال: «**إن الوحدة المغاربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط، وإنما الوحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل في العمل الذي سيضفي في نهاية الأمر بفضل جهود الشعوب المغاربية وتضحيتها**

1 – خلوفي بغداد: "إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA)"، المرجع السابق، ص69.

2 - Le monde du 26 février 1956.

3 – تيكران الجيلالي: المرجع السابق، ص183.

4 - AOM 40G/104 GGA: **syndicat musulman en Algérie**, Alger le 02/03/1956, Op-cit.

إلى الفوز بحياة العزة والكرامة» [1]. ففي البداية بعث كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغربي للشغل ببرقية تهنئة بتاريخ: 16 فيفري 1956م، أكدا دعمهما للمركزية النقابية الجزائرية الجديدة الـ(USTA)، كما عبرا عن دعمهما لها من أجل إنضمامها للـ(CISL). لكنهما تراجعا عن موقفهما المؤيد لهذه المركزية الجديدة بعد أن علموا أنها تابعة للحركة الوطنية المصالية وليست تابعة لجبهة التحرير الوطني، وقاموا بتأييد الاتحاد العام للعمال الجزائريين فور تأسيسه وقدموا له الدعم المادي والمعنوي [2].

خامسا / مواقف أخرى:

عبرت كل من الـ(CGT) والـ(FO) عن موقفهما من خلال المؤتمر الذي عقدته لجنتهما التنفيذية بتاريخ:25 فيفري 1956م، التي اعتبرت تأسيس المركزية النقابية الجزائرية الجديدة بمثابة عمل منشق عن نقابتها، لهذا عبرا عن إحتجاجهما الشديد لتواجد هذه المركزية، كما عبرا أيضا عن رفضهما المطلق لانضام أي نقابة مركزية جزائرية في الكونفدرالية العامة للنقابات الحرة في المستقبل دون مشورتهما [3].

في الحقيقة كان أمر تأسيس مركزية نقابية جزائرية جديدة؛ أكثر وقعا على جبهة التحرير الوطني التي طالبت من مناضليها بعدم الإنخراط في صفوف الـ(USTA)، الذي كان نشاطه موجها في الأساس إلى العمال بالمهجر، ريثما يتم حصولها على تعليمات من الوفد الخارجي بالقاهرة بخصوص موقفها من المركزية النقابية الميصالية. كما قامت بنشر بيان لها عبرت فيه عن نيتها المسبقة في إنشاء مركزية نقابية للجزائريين تحت مسمى الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) [4].

2.3.تأسيس فيدرالية فرنسا لاتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA):

لقد تكلمنا سابقا عن تطور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا خلال سنوات الخمسينات، وكيف أنها أصبحت مبعث قلق لدى الإدارة الاستعمارية. غير أنها أصبحت محل إهتمام كبير سواء بالنسبة للحركة الوطنية أو لجبهة التحرير الوطني، نظرا للتواجد الكثيف للعمال الجزائريين بفرنسا، اللتين رأتا وجوب تنظيم هذه الفئة من العمال في إطارها النقابي ودمجهم في خدمة الثورة التحريرية.

---

1 – سعد توفيق عزيز البزاز: "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1962م"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المرجعال سابق، ص460.

2 - AOM 40G/104 GGA : **syndicat musulman en Algérie**, Alger le 02/03/1956, Op-cit.

3 - AOM 07G/1108 GGA : **Activité de l'union départementale (FO)**, 20/03/1956.

4 – محمود آيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830-1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص393.

وبما أن الصراع بين الحركة الوطنية وجبهة التحرير الوطني قد امتد ليشمل فرنسا؛ كان لابد أن يمتد الصراع النقابي إلى هناك. وفي هذا الإطار سعى كل طرف من أجل كسب المعركة النقابية من خلال كسب ولاء العمال الجزائريين بالمهجر حتى يتسنى لهم السيطرة على الساحة النقابية بفرنسا.

كانت الحركة الوطنية السباقة في هذا الإتجاه، حيث عقد نقابيوها إجتماعا بتاريخ 26 مارس 1956م حضره السادة: "أحمد بخات"، "ناجي محمد" ، "سماش أحمد"، "إبراهيم سعيد"، "عبد الرحمن بن سيد" و "أوطالب موحاند" ؛ تم خلاله دراسة أوضاع العمال الجزائريين بالمهجر، كما تقرر أيضا إنشاء فيدرالية فرنسا لاتحاد نقابات العمال الجزائريين، حيث باشرت هذه الأخيرة عملها التنظيمي في سرية وتمكنت من إنشاء خلايا لها عبر مؤسسات، و تكوين فروع أولية للاتحادات المحلية والجهوية في مختلف القطاعات التي تحوي أكبر عدد من العمال الجزائريين، كقطاع المناجم والصناعة الكيماوية والبناء والأشغال العمومية [1].

كان لهذه الفيدرالية أهداف عديدة أردات الحركة الوطنية أن تحققها من خلالها ولصالح الطبقة العاملة بالمهجر، وهذا ما تدراسه المشاركون في ندوتها المنعقدة بتاريخ: 28 إلى 30 جوان 1957م، شارك فيها 300 مندوب، وتم عرض هذه الأهداف من طرف أمينها العام "أحمد بخات" وهي كالتالي:

- تطبيق مبدأ التساوي في العمل والتساوي في الأجرة.
- التكوين والتأهيل المهنيين للعمال الجزائريين والسكن.
- الحق في حرية التنقل إلى الجزائر.
- الكفاح ضد القمع ومن أجل تحقق إستقلال الحركة النقابية.

وإلى جانب هذه الأهداف صادق المشاركون على اللوائح التي تتعلق بالمسائل التالية:

- حرية التنقل والتربية النقابية.
- إحلال الأمن الفوري في الجزائر.
- الكفاح ضد الأمية.
- تطوير الصناعة بالجزائر.
- مسألة الصحراء.
- المسائل الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة الجزائرية [2].

1 - AOM 07G/1108 GGA: **Note de renseignements de SDRA de sujet du 2em congrès de l'union de syndicats des travailleurs algeriens (USTA)** , alger, le 05/12/1959.

2 - سطورا بنيامين: المصدر السابق، ص241.

إن مسألة إنشاء فيدرالية فرنسا من طرف الحركة الوطنية، نتج عنه توتر شديد في علاقتها مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني، وصلت الأمور بهما إلى حد إراقة الدماء، ففي هذا السياق جاء على لسان جريدة " صدى الجزائر" (l'echo d'alger) في مقال لها: «**إن جبهة التحرير الوطني التي هددت بالموت كل من تسول له نفسه الإنخراط في نقابة الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين الـUSTA، قد أنشأت يوم الأربعاء تنظيما نقابيا جديدا وهو الإتحاد العام للعمال الجزائريين...**» [1]. بينما علق "مصالي" على هذه الخطوة من خلال رسالة وجهها للمؤتمرين قائلا: «**إنني أعتبر شخصيا أن إنشاء هذه الفيدرالية النقابية الجزائرية وسط شعب باريس وفي الظروف الحالية هو حدث عظيم وكبير يضاهي إنشاء نجم شمال إفريقيا**» [2]. يبدوا من خلال هذا التصريح أن "مصالي الحاج" ليس على اطلاع التام بالوضع العام ولاسيما في الجزائر نتيجة وضعه السياسي وقتذاك.

2. مـــيلاد الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA):

شهد الوضع خلال هذه الفترة ظروفا عدة مختلفة عاشتها الجزائر، أهمها إندلاع ثورة التحرير الكبرى عام 1954م بقيادة جبهة التحرير الوطني، ولكي تنجح هذه الأخيرة- ج ت و- في مشروعها التحريري؛ سعت جاهدة إلى تعبئة كل شرائح وفئات المجتمع الجزائري بما في ذلك شريحة العمال الجزائريين، حيث كان لزاما عليها إحتواء هذه الفئة لصالح معركتها الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب معركتها العسكرية، وذلك من خلال تشكيل تنظيم نقابي مستقل ينتشل الطبقة العاملة الجزائرية من مستنقع الساحة النقابية الشيوعية الفرنسية، تمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA).

1.2. المـــــسار:

بعد سماعها خبر إنشاء الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين من طرف الحركة الوطنية الجزائرية؛ عملت جبهة التحرير الوطني على تكثيف إتصالاتها مع مختلف القوى الفاعلة في البلاد، لأجل إستقطاب كل شرائح المجتمع الجزائري وضمه لصفوف الثورة، ولا سيما منها شريحة العمال الجزائريين التي تعمل ضمن دائرة الحركات النافذة المسيطرة على التنظيمات النقابية، التي غلب على مطالبها العمالية الطابع الشكلي ولم تكن تؤمن بالعمل الثوري. ولهذا كان لزاما على النقابيين المنخرطين في صفوف النقابات الفرنسية المتواجدة فروعها بالجزائر؛ تحديد مواقفهم تجاه الكفاح المسلح (الثورة).

---

1 - L'echo d'alger du 02 mars 1956.

2 - Jacques SIMON: Op-cit, p05.

بدأت جبهة التحرير العمل في هذا الإتجاه، بإعطائها إشارة البدأ في عملية التحضير لخلق نظام نقابي وطني يكون بمثابة قاعدة للتنظيم والتجنيد [1]، حيث كلفت كل من السيد "بن يوسف بن خدة" والسيد "رمضان عبان" مسئولا الجبهة على مستوى العاصمة وبصفتهم نقابيين للقيام بمختلف التحضيرات للإعلان عن ميلاد تنظيم نقابي وطني جديد [2].

عملا في هذا السياق، توجه وفد إلى باريس في شهر ديسمبر من عام 1955م، ضم كل من السادة: "عيسات إدير، "بوعلام بوروبية "، رابح جرمان"، و "عبد المجيد علي يحي". وكان في إستقبالهم السيد "صالح الوانشي" أحد مسؤولي فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، الذي عمل على تحضير لقاء يجمع الوفد النقابي الجزائري مع ممثل الدائم للكنفدرالية في أوربا السيد "أورني براون"، بهدف إجراء سبر أولي للآراء في ظل الإنقسام الحاصل في صفوف العمال الجزائريين، الذين إنقسموا بين عمال موالين للجبهة، وعمال موالين للمصاليين [3].

في المقابل، ذكرنا سابقا مسعى الحركة الوطنية بقيادة "مصالي الحاج" للإتصال بالمناضلين النقابيين، أمثال السادة:" رابح جرمان"، و "بوعلام بوروبية"، "عطا الله بن عيسى" من أجل إنشاء إتحاد نقابي وطني. فكانت هناك لقاءات وإجتماعات جمعت الطرفين إلى غاية 1956م دون التوصل لنتيجة تذكر، لأن غاية كل طرف هي معرفة نوايا الطرف الآخر. غير أنه كان واضحا لدى الجبهة بأن الحركة الوطنية الجزائرية هي الأخرى تحضر لإنشاء إتحاد نقابي وطني للعمال الجزائرين وبشكل سري، وفي الوقت نفسه تجري مفاوضات في باريس مع المنظمات النقابية الفرنسية وهي: (CGT) والـ(CFTC) والـ(CICL) [4].

عاود الوفد النقابي للجبهة التحرير الوطني اللقاء مرة ثانية مع ممثل الكونفدرالية في أوربا السيد "روني براون" بتاريخ 02 جانفي 1956م دون التوصل إلى نتيجة. غير أن الجبهة كانت تدرك بأن تخطي هذه العقبة وتحقيق مبتغاها يكمن في مساندة كل من الإتحاد العام التونسي للشغل، والإتحاد المغربي، وهما أعضاء في الكونفدرالية العالمية.

رجع الوفد إلى الجزائر وإجتمع مع السيدان "بن يوسف بن خدة "، و " رمضان عبان " وتدارسا معا إمكانية إنشاء تنظيم عمالي وطني، خاصة وأن الظروف مواتية لذلك. وبهذا أصدرت الجبهة أوامرها بمباشرة عملية إنشاء

---

1 – حزب جبهة التحرير الوطني: **المنظمة الوطنية للمجاهدين (التقرير الجهوي لولايات الجنوب)**، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مج02، ج01، الجزائر، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين لحزب جبهة التحرير الوطني، (د.س)، ص 233.

2 – محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص157.

3 – عبد القادر يحياوي: **(دور العمال الجزائريين في مسيرة الحركة الوطنية)**، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مج02، ج02، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين لحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، مطبعة الثورة الإفريقية، (د.س)، ص11.

4 – محمد فارس: "**تاريخ الحركة النقابية بالجزائر**"، **مجلة الثورة والعمل**، الجزائر، ع420، 11 مارس 1985م، ص06.

هذا التنظيم. حيث أوضح السيد " بن يوسف بن خدة " للنقابيين مهمة التنظيم الجديد ودوره في عملية الكفاح قائلا: «...**إنكم محافظون سياسيون من الدرجة الأولى في مجال الكفاح العلني مكلفين بمهمة هي المباشرة العلنية للكفاح**...».

تكللت جهود جبهة التحرير الوطني، بإنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ: 24 فيفري 1956م ببلدية الجزائر العاصمة، طبقا للقانون الفرنسي لسنة 1901م، المتعلق بالجمعيات والحريات النقابية وطبقا لحماية الحق النقابي، وأيضا طبقا لمبادئ حق التنظيم الجماعي المصرح به في إتفاقية 87 الصادرة في سان فرانسيسكو عام 1948م، والمعمول به داخل المنظمة الدولية للشغل [1].

ولكي يتحصل الإتحاد على الشرعية، كان يشترط أن ينخرط في صفوفه على الأقل منظمتان نقابيتان، فقدما كل من الفرع النقابي للموانئ والفرع النقابي لترمواي قانونهما لمصالح المختصة. غير أن طلبهما الشرعي رفض من طرف البلدية بإيعاز من الحكومة العامة، وطالبت بلدية العاصمة بإضافة كلمة " فرنسي" في المادة الأولى. وهو ما دعى إليه السيد "علي بومنجل" بحثه النقابيين الجزائريين على أن يكون العمل وفق النصوص المتعلقة بالجمعيات. لكن رغم إتباع هذه الإجراءات القانونية من طرف النقابيين إلا أن طلبهم رفض من جديد، الأمر الذي إستدعى تدخل السيد " رابح جرمان " المستشار البلدي وممثل لحزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية؛ الذي اتصل بنائب رئيس البلدية الدكتور "ميقراس" الذي لبى طلبه بإستدعاء "علي عبد المجيد" وأمضيا معا وثيقة الإيداع، ليتم بعدها تعيين ممثلي الفروع المنتدبين من طرف جبهة التحرير الوطني، وتوزيع المنشور المتعلق بتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي أعد في إجتماع 24 فيفري 1956م، في سرية تامة وسرعة كبيرة صبيحة يوم 25 فيفري 1956م، حتى لا يتم إكتشاف الأمر من طرف الشرطة والحكومة العامة والجيش الفرنسي[2].

2.2.التعبئة العمالية لجبهة التحرير الوطني:

بانطلاق الثورة، بدأت جبهة التحرير الوطني بتعبئة الجماهير من خلال ندائها الأول (بيان أول نوفمبر 1954م) بدعوة كل أبناء الجزائر للكفاح المسلح، حيث ارتفع عدد المجاهدين والمناضلين الذين استجابوا لهذا النداء بشكل ملفت للإنتباه، كل هذا بفضل التنظيم المحكم لقيادتها القائم على نشر البينات والمناشير الداعية

---

1 - AOM 07G/1108: **Le syndicalisme ouvrièr musulman en algerie**, 02 juillet 1960.

– أنظر أيضا:

– قيصار نوال: " تاريخ الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (1956–1962م) أنموذجا "، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع06، جوان 2003م، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس، الجزائر، ص115.

2 – فارس محمد: "تاريخ النقابية في الجزائر–جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، المرجع السابق، ص07.

للإلتحاق بصفوف الثورة عبر الأرياف والمدن [1].

لم يقتصر الكفاح على حمل السلاح فقط، بل كانت الدعوة أيضا إلى مقاطعة العدو في شتى الميادين، ودفع الإشتراكات وتمويل الثورة من خلال إنشاء خلايا لهذا الغرض [2]. وبهذا وجد الشعب طريقه الذي ظل ينشده وينتظره، وكان العمال بحكم ارتباطهم القوي بالثورة من الطلائع الأولى التي لبت النداء من جهة، ومن جهة أخرى وجدوا فيها حظا لتكوين مركزية نقابية وطنية [3].

كان الدافع الحقيقي لجبهة التحرير الوطني من وراء تأسيس منظمات جماهرية وتوسيعها حتى ترقى للمكانة الطبيعية كأداة من أدوات أجهزتها التنفيذية؛ هو خروج فئة العمال الحيوية من دائرة نفوذ النقابات الفرنسية. فعندما أسست جبهة التحرير الوطني، الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956م، كان العمال الجزائريون المنخرطون كاعضاء تابعين لنقابات مرتبطة بالنقابات الفرنسية مثل: الاتحاد العام للنقابات الجزائيرية. وبعد إنضمام أعضاء هذا التنظيم الأخير لإتحاد العام للعمال الجزائريين توالى إنضمام عناصر لم تكن منخرطة في أي حركة نقابية متواجدة في الساحة الوطنية، بحيث بلغ عدد أعضاء الإتحاد الثوري في أواخر شهر ماي 1956م حوالي 110000 عضو، وكان من بين مطالبه هو تحسين ظروف العمل للجزائريين داخل الوطن وفي فرنسا. أما برنامجه السياسي فقد كان مطابقا لبرنامج جبهة التحرير الوطني.

لقد تمكن الاتحاد بفضل نشاطه الدائم والمستمر داخل وخارج الجزائر، من تحقيق نجاح كبير في ظرف قصير يتمثل في إنضمامه إلى الإتحاد الدولي للنقابات الحرة، كما أنشأ علاقات حميمية مع النقابات الأكثر تنظيما وخاصة مع النقابتين الشقيقتين تونس والمغرب، مما دفع ذلك ببقية العمال الجزائريين إلى الإنضمام إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي أصبح المنظمة النقابية الوحيدة التي تسعى من أجل إستعادة الإستقلال الوطني [4].

3.2. الأهـــــداف:

من خلال ما جاء في القانون الأساسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، نصت المادة الأولى منه أن الاتحاد أنشأ من أجل ممارسة نشاطه النقابي في إطار القوانين والمؤسسات الاجتماعية، كما أنه يمتنع عن الخوض في

1 – الأخضر بو الطمين: "التعبئة الجماهيرية في الثورة التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع48، الجزائر، 1981م، ص13.

2 – المرجع نفسه.

3 – إبن التركي.م: "المراحل التاريخية لنضال العمال الجزائريين"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع28، الجزائر، 1978م، ص11.

4 – حسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ إندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد–الإعلام ومهامه أثناء الثورة، طخ، منشورات(م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن)، وزارة المجاهدين، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2005م، ص ص64-65.

المسائل السياسية والدينية.

بينما توضح المادة الثانية، أن الاتحاد أنشأ من أجل الدفاع عن المصالح المادية والأخلاقية والاقتصادية والمهنية للعمال الجزائريين العاملين بالمؤسسات المكونة بها نقابات تابعة لهذا الاتحاد، والتدخل لهذا الغرض لدى السلطات العامة من أجل الحصول على ظروف معيشية أفضل للعمال الجزائريين.

وفي الحقيقة أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيم سياسي له نفس الأهداف جبهة التحرير الوطني ويعمل على تحقيقها، ففي هذا السياق وخلال إجتماع اللجنة التنفيذية لـ(CISL) المنعقد في 06 جويلية 1956م ببروكسل ببلجيكا، صرح السيد "دكار رحماني" ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين في هذا الإجتماع قائلا: «**إن الهدف الأول والأخير للاتحاد العام للعمال الجزائريين هو الإستقلال التام للجزائر، بغض النظر عن التضحيات التي ستكون مقابل تحقيق ذلك**».

من جهة أخرى جاء في وثيقة تم العثور عليها في مقر الاتحاد، الكائن مقرة بحي رقم 06 ساحة لافيجري بالجزائر العاصمة بعد حادثة تفجيره بتاريخ: 30 جوان 1956م، جاء فيها مايلي: «**المشكل الأول بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائريين هو القضاء على النظام الاستعمار، ولايجب إهمال هذا المطلب بل يجب ربطه بالهدف الأساسي**» [1]. وفي هذا الصدد كتبت جريدة "العامل الجزائري" حال لسان الاتحاد بتاريخ: 26 أكتوبر 1956م، مايلي: «**في المرحلة الراهنة، إن العدو الأساسي للشعب الجزائري والعمال على الخصوص هو الإستعمار الفرنسي، وعليه يتعين على كل عامل جزائري أن يعي بأن الإتحاد العام للعمال الجزائريين أقرب إلى أي جزائري سجين من أجل وطنيته من السيد "زيتال" الأمين السابق للكونفدرالية العامة للعمل، الذي نصب نفسه محاميا لسياسة العبودية المطبقة من طرف النقابي القديم لاكوست**» [2].

كذلك نجد من بين المطالب الوطنية وعلى وجه الخصوص؛ تصنيع الجزائر، وتطبيق التشريعات الزراعية على العمال الزراعيين وإستبدال زراعة الكروم بزراعة الحبوب ووقف الهجرة الأجنبية، حيث إتهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين الـ(CGT)، بتفضيلها للمهاجرين الأجنبيين الذين بلغ عددهم 205.000 إسباني والعديد من الإيطاليين خلال ثلاث سنوات الفارطة. وفي الأخير وحسب بيان صحفي صادر بتاريخ: 02 نوفمبر 1956م، تم فيه تحديد هدف الاتحاد المتمثل في حماية الهوية الوطنية للشعب الجزائري بمختلف فئاته [3].

أما على المستوي الخارجي، فقد كان الاتحاد يهدف إلى ربط وتقوية أواسر التضامن والتعاون بين الحركات

1 - AOM GR 1H/1601: **L'union generale des travailleurs algériens** (**UGTA**), pp 04-05.

2 - عامر رخيلة: المرجع السابق، ص36.

3 - AOM GR 1H/1601: **L'union generale des travailleurs algériens** (**UGTA**), p04.

النقابية المغاربية، بحثا عن دعم خارجي للثورة التحريرية الكبرى، كثورة لها بعدها المغاربي والإفريقي والعربي. كما سعى الاتحاد أيضا إلى إطلاع الرأي العام الدولي بحقيقة الوضع في الجزائر، وكسب تأييده ومساندته في التصدي للإستعمار الفرنسي وأطروحاته الرسمية فيما تعلق بالقضية الجزائرية [1].

3.2. المواقـــــف:

كان ميلاد الاتحاد العام ع ع ج، حدثًا هامًا إستبشرت به الحركة العمالية الجزائرية خيرا، بعد مسيرة نضال طويلة ضد المستعمر وسياسته الرأسمالية، التي أفقدته حريته وسلبته أرضه وانتهكت عرضه، فأصبح الفقر والبؤس والبطالة عناوين لحياته اليومية.

لقد صمد العامل في وجه كل هذا وصمدت معه حركته العمالية، لتظهر بعد ذلك نقابته التي ستقوده إلى نيل حريته النقابية وإستقلاله الوطني، لكن وجود مركزية نقابية جزائرية وقتها؛ لم يكن ليرضي الكثير من التنظيمات النقابية والسياسية، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال عرض مواقفها.

أولا / موقف السلطات الاستعمارية:

لقد اكتسب العمال الجزائريون وعيا وطنيا أكثر من أي وقت مضى، وهذا بفضل نضالهم تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فأصبح من السهل عليهم وعلى نقابتهم فضح السياسات الإستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى؛ مواكبتهم للنضال الوطني، وهذا ما لم يكن يرضي السلطة الإستعمارية التي عملت على قمع العمال وتنظيمهم بكل الوسائل والآساليب الممكنة، ومثال ذلك مايلي:

تجلى موقف السلطة الاستعمارية بداية الأمر في عرقلة الاتحاد ع ع ج إداريا، أثناء إيداع ملف إعتماده رغم اتخاذه كل الإجراءات القانونية المعمول بها لدى الإدارة الفرنسية. وحسب "بوعلام بورويبة" فإن الأمور تسير بشكل عادي عندما يتعلق الأمر بايداع ملف نقابات أخرى، أما بالنسبة للاتحاد ع ع ج، فقد إختلف الأمر برفض السلطات تسجيل ملفه. وأمام صعوبة هذا الأمر قدم "محمد عقاب" إقتراح يقضي بطلب المساعدة من طرف السيد "فرحات عباس" رئيس الاتحاد د ب ج، حيث كلف هذا الأخير المحامي "علي بومنجل" لتولي القضية التي انتهت بتسجيل الاتحاد ع ع ج رسميا بعد المؤتمر المنعقد بتاريخ: 24 فيفري 1956 في الجزائر العاصمة [2].

إستمر عداء السلطات الإستعمارية للعمال ونقابتهم، فلم تجد بدا أمام صمود الجماهير العمالية ونضالها

1 – عامر رخيلة: المرجع السابق نفسه.

2 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p208.

المستمر رفقة مناضلي الاتحاد؛ سوى اللجوء إلى توقيف أعضاء الأمانة الوطنية للاتحاد رفقة رئيسها "عيسات إيدير" و150 نقابيا، من بينهم أعضاء المجلس الوطني المنتخب، وكذا مسؤولي الفروع النقابية؛ ليلة 23 إلى 24 ماي 1956م، حيث قرر الوزير "لاكوست" الزج بالمناضلين النقابيين في سجن البرواقية، فكان هذا العمل الإجرامي في نظر الصحافة الإستعمارية بمثابة النصر الكبير، ذلك أن الاتحاد العام للعمال الجزئاريين حسب رأيها قد تفكك، و لن تقوم له قائمة [1].

من جهة أخرى أخذ القمع الفرنسي أشكالا أخرى، من بينها: منع التجمع في أماكن العمل، لأن الادارة الفرنسية أدركت مدى إنسجام الاتحاد مع رأى جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي اضطر مناضلي الاتحاد اللجوء إلى العمل السري وغايتهم في ذلك، مواصلة ودعم نضالهم النقابي لتحقيق أهدفهم كاملة غير منقوصة.

في مقابل هذا، رد الاتحاد على القمع الذي طال مناضليه ومختلف فئات العمال، بانتخاب أمانة وطنية جديدة ودعمها بمجلس وطني جديد، وقد تشكلت من السادة الآتية أسماهم:

- محمد فليس، أمينا عاما خلفا لعيسات إيدير.
- مصطفى لعسل، أمينا وطنيا.
- مولود قايد، أمينا وطنيا.
- عاكب، أمينا وطنيا.

من جهة أخرى؛ عقدت مؤتمرات عدة للفروع المهنية التابعة للاتحاد من أجل تقديم الدعم له، ومساعدته على تخطي الأزمة التي نالت منه. وفي السياق ذاته عقد المعلمون بدورهم مؤتمرا يوم: 23 ماي 1956م تم خلاله تعويض الأمانة النقابية الجزائرية للمعلمين الجزائرية بأخرى جديدة، وتكليف هذه الأخيرة بالمسائل التالية [2]:

- تحرير العامل الجزائري.
- تشكيل خلية مساندة لعائلات الضحايا التعذيب.
- تحضير ملف للإنخراط في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (CISL).
- تشكيل خلية من المحامين للدفاع عن المساجين.

ثانيا / موقف الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA):

لم يكن هذا الاتحاد راضيا على ميلاد نقابة مركزية جزائرية أخرى جديدة تحل محله، وقد عبر عن هذا

1 - حسن بومالي: المرجع السابق، ص450. أنظر أيضا: "اسماعيل بوحادة: "الشهيد عيسات إيدير"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع176، الجزائر، ديسمبر 2011م، ص109.

2 - حسن بومالي: المرجع السابق، ص451.

"لخضر قايدي" قائلا: «**تناهى إلى علمنا أن بعض العناصر يبذلون جهودا الآن من أجل إنشاء تنظيما نقابيا آخر، يتحدث الذين قاموا بهذه المبادرة عن ضرورة إنشاء مركزية نقابية وطنية وهذه المركزية موجودة وهي إتحاد نقابات العمال الجزائريين، وليست طبيعة الروابط التي توحدنا مع الكونفدرالية العامة للشغل غير قابلة للتغيير، كل شيئ مرتبط بنا نحن، لأن الكونفدرالية موافقة على هذه النقطة بأن تتحول عندما نرى الوقت مناسب. في مثل هذه الظروف يعتبر إنشاء مركزية نقابية أخرى تقسيما للعمال على الصعيد الاجتماعي**».

بينما اعتبر "أندري رويز" الأمين العام المساعد لاتحاد ع ن ج، ميلاد المركزية الجديدة سببا في تنامي الحقد واتساع الهوة بين لـ(UGTA) والـ(UGSA)، وتساؤل عن المستفيد من هذه الوضعية، معتبرا في نفس الوقت بأن الخطر أكبر من كل هذا ويجب التحرك في إطار الوحدة.

جاء رد عيسات إيدير" على هذين التصريحين، من خلال جريدة العامل الجزائري في عددها الأول بتاريخ: 06 أفريل 1956م على إثر تبادل الرسائل؛ حيث اعتبر بأن التنظيم النقابي الموجود هو الاتحاد العام للعمال الجزاريين، ولأنه من الواجب على الاتحاد العام لنقابات الجزائرية الذي لامبرر لوجوده؛ الإنضمام إلى الاتحاد الجديد المفتوح لكل العمال دون تمييز [1]. وهو ما حدث فيما بعد حيث غادرت فئات كثيرة الاتحاد العام للنقابات الجزائرية والتحقت بالاتحاد ع ع ج، وهو ما حتم عليها دعوة ما تبقى من مناضليه من الجزائريين بأن يحذوا حذو زملائهم الذين التحقوا به [2].

وعليه، كان رد "عيسات إيدير" في محله وصائبا إلى أبعد الحدود، وهذا ما أكده "هنري علاق" في كتابه: «**...بعد ثلاث سنوات جاءت وثيقة من النقابيين الشيوعيين في 1959م تقر بأنه كان من الأفضل دون إنتظار الدخول في الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ارتكب خطأ في الحكم على هذا التنظيم**». والذي تم حله الـ(UGSA) من قبل السلطات الإستعمارية في سبتمبر 1957م [3].

ثالثا / موقف الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين USTA:

لقد سبق وأن قلنا بأن الحركة الوطنية الميصالية أرادت أن تستدرك الكفاح الثوري بالكفاح الاجتماعي من خلال إستغلال اليد العاملة الجزائرية، وتأسيسها للاتحاد النقابي للعمال الجزائريين كان يصب في هذا الباب.

1 – محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص ص150-153.

2 - AOM 40G/104 GGA: **UGSA** , **lettre adressée à L'UGTA**, le 07/06/1956.

3 – الكتاب المقصود هنا هو (La guerre d'algerie). أنظر: محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص153.

وبالتالي ليس غريبا على الاتحاد ن ع ج، أن يسعى جاهدا وفي إطار حربه السياسية والعسكرية ضد جبهة التحرير الوطني؛ الوقوف ضد الاتحاد ع ع ج، حيث قامت نقابة المصاليين بالسعي لمنع هذا الأخير من الإنخراط في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، وذلك بوضعها حواجز بدعم من التنظيمات النقابية الفرنسية: الكونفدرالية العامة للشغل(CGT) و نقابة القوة العاملة (FO)، غير أن التحالف النقابي المغاربي المتكون من الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد التونسي للشغل وكذا اتحاد نقابات ليبيا قاموا بإزالة هذه الحواجز، وكان لـ "أحمد بن صالح" الأمين العام للاتحاد التونسي وعضو في اللجنة التنفيذية بالمركزية العالمية ببروكسل؛ دورًا كبيرًا في إعتماد ترشح الاتحاد ع ع ج في شهر جويلية 1956م [1]، هذا الأخير كان له طموح كبير في إنشاء اتحاد نقابي لشمال إفريقيا لمقاومة الإستعمار[2].

رابعا/ موقف الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة وباقي التنظيمات النقابية الفرنسية:

تحفظت في البداية الكونفدرالية العامة للنقابات الحرة (CISL)، بسبب وجود نقابتين مركزيين جزائريتين جديدتين تقدمتا كلاهما بطلب الإنضمام إليها، وبمرور الوقت تبينت الكونفدرالية الأمر وأصبح واضحا لديها بأن الاتحاد ع ع ج؛ هو المركزية النقابية الجزائرية الوحيدة الممثلة للعمال الجزائريين ولهذا قبلت إنضمامه في شهر جويلية 1956م وقامت بدعمه في مختلف المحافل والمحطات الدولية [3].

أما النقابية الفرنسية في شاكلة الكونفدرالية العامة للشغل(CGT) والقوة العاملة (FO) المدافعتا عن الأطروحة الإستعمارية، فقد نددتا بميلاد الاتحاد ع ع ج واعتبرتا وجود نقابة مركزية جزائرية جديدة هو من صنع ودعم الأمريكان [4]. كما كان لهما نفس الموقف الداعي إلى منع الاتحاد ع ع ج من الإنضمام إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة كما ذكرنا سابقا.

3. نضال الإتحاد العام للعمال الجزائريين داخل وخارج الجزائر 1956–1962م:

كان للاتحاد ع ع ج نشاطا داخل وخارج الجزائر، ففي الداخل برز نشاطه من خلال تنظيمه لمختلف الإضرابات العمالية، وغايته في ذلك التأكيد على تضامن الطبقة العمالية الجزائرية مع ثورتها المباركة، أما خارجيا فكان القصد التأكيد على شرعية نضاله وعدالة القضية الجزائرية وكسب الدعم والتضامن النقابي المغربي والعالمي.

---

1 – محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 215.

2 – سعد توفيق عزيز البزاز: "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946–1962م"، المرجع السابق، ص461.

3 – حلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954–1962**، المرجع السابق، ص204.

4 – محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، الرجع السابق، ص 208.

عرف نشاط الاتحاد ع ع ج، في الداخل مرحلتين؛ الأولى ونعني بها مرحلة النشاط العلني وتبدأ من 24 فيفري إلى غايى شهر ماي 1956م، والثانية وهي مرحلة النشاط السري وتبدأ من شهر ماي 1956م إلى غاية فيفري 1957م [1].

1.3. داخلـــــيا:

وقد تعددت فيها الوسائل وأختلفت سواء على مستوى التنظيم أو النضال، وبهذا تعددت أيضا الأهداف حسب طبيعة كل نشاط، وهذا ما سنقف عليه.

أولا / الإنتـــــشار:

أُنشأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) بتاريخ: 24 فيفري 1956م، وتم تشكيل الأمانة العامة الأولى لتسيير شؤونه، والمشكلة من السادة الآتية أسمائهم:

- عيسات إيدير، أمين عام (عامل بالطيران).
- بن عيسى عطاء الله، أمين (عامل بالمستشفى).
- بورويبة بوعلام، أمين (عامل بالسكك الحديدية).
- جرمان رابح، أمين (عامل بالموانئ).
- علي يحي مجيد، أمين مال (عامل بالموانئ) [2].

عكفت اللجنة على تعزيز قواعد الاتحاد من خلال قيامها بجولات ميدانية عبر كامل أنحاد الجزائر، والدعاية المنظمة في أوساط الطبقة العاملة الجزائرية، التي تهدف إلى التعريف بالاتحاد وبأهدافه والغاية المنشودة من هذه الزيارات الميدانية. حيث تمكنت هذه اللجنة وفي ظرف قصير من رص صفوف الاتحاد بمناضلين جدد ومن إنشاء 72 فرعا نقابيا مشكل من 100.000 عامل في زمن لايتجاوز الثلاثة أشهر.

توسع نشاط الاتحاد ليشمل المؤسسات التي رفض أصحابها الإعتراف به، حيث قام بإنشاء فروع للعمال وللاتحادات العمالية فيها. غير أن هذا لم يكن بالأمر السهل لاسيما في المصانع التي رفض أصحابها توزيع البيانات والمناشير التي تحث العمال على تقديم الدعم المادي والمعنوي للاتحاد وللثورة، بهدف تحقيق وحدة العمال التي تمكنه من الإنضام إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة الـ(CISL).

عرف الاتحاد إنتشارا كبيرا وتعزز بانشاء فدراليات ونقابات كثيرة شملت الفروع التالية: الموانئ والمخازن،

1 - محمد فارس: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 182.

2 - AOM GR 1H/1601: Op-cit, p05.

المعادن، الخشب، التبغ، التعليم، الصناعة الكيماوية، الأسواق، الخدمات العامة، السكك الحديدية، الضمان الاجتماعي، الموضفون، الملحقون، البريد، الصحة والبلديات [1].

ونتيجة لكل هذا، قامت اللجنة بتنظيم وهيكلة هذه الفروع وتقسيمها تدريجيا، تماشيا مع التطور الكمي والنوعي للاتحاد عبر كامل مناطق الجزائر ومختلف القطاعات، وكان هذا خلال الأشهر: فيفري، مارس، أفريل، ماي، نوفمبر 1956م. تفاصيل أكثر عن هيكلة وتنظيم الاتحاد ينظر (الملحق رقم: 08) [2].

ثانيا / الإضرابات:

كان للحركة العمالية نشاطا كثيفا سواء في شقه العملي أو التنظيمي، تمثل في العديد من الإضرابات التي أكدت على قوة العمال وتضامنهم مع الثورة التحريرية الكبرى، وهو ما جعل الطبقة العاملة عرضة لسياسة القمع والاضطهاد من قبل السلطات الفرنسية دفع ثمنها القادة النقابيين، ومن هذه الإضرابات نذكر على سبيل المثال:

– **إضراب 15 أوت 1956م:** من أسبابه الرئيسية الداعية إلى شنه، الواقع المر الذي تعيشيه الطبقة العاملة الجزائرية، تضمنت بعض مطالبه الإفراج عن المعتقلين في السجون الفرنسية دون وجه حق [3].

– **إضراب أكتوبر 1956م:** يعتبر هذا الأخير إمتدادا للإضراب التاريخي للطلبة الجزائريين في 19 ماي 1956م ومكملا له، ويدخل في سياق مواصلة الكفاح السلمي كإحدى الوسائل الكفيلة بإنجاح الثورة.

– **إضراب الفاتح نوفمبر 1956م:** وجاء تخليدا لذكر أول نوفمبر 1954م وتأكيدا على وحدة العمل النقابي المغاربي، كما تم بالمناسبة توزيع عدد خاص من صحيفة "العامل الجزائري". وقد بذلت قيادة الثورة جهدا مضنيا في التعبئة والتجنيد لإنجاحه داخليا وخارجيا، وذلك من خلال وسائل الإعلام الإذاعية منها والصحفية.

– **إضراب يومي 25 و26 ديسمبر 1956م:** ففي اليوم الأول 25 ديسمبر، قام عمال النقل بالإضراب وفي اليوم الثاني 26 ديسمبر، نددت المركزية بالممارسات التي تمت في حق المضربيين ولاسيما بعد توقيف الأمانة العامة الجديدة للآتحاد، مما أبان عن وعي وطني لدى العمال الجزائريين وشعورهم بواجب دعم الثورة.

– **إضراب 03 جانفي 1957م:** مس هذا الإضراب معظم القطاعات تقريبا في العاصمة بالجزائر، حيث قام العمال الجزائريون بتوجيه لائحة مطالب لأرباب العمل، يطالبون من خلالها تبليغ السلطات بقائمة العمال الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18و40سنة، التي تضمنت معلوماتهم المدنية والمهنية وصورهم الشخصية [4].

---

1 – أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص444-447.

2 - AOM GR 1H/1601: **L'union generale des travailleurs algériens** (**UGTA**), Op-cit, pp 05-11.

3 - Boualem BOUROUIBA: Op-cit, p293.

4 - فاطمة الزهراء بن طيب وسامية زيتون: **التنظيم الجماهيري ودوره في الثورة التحريرة (1956–1962م) الاتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إ.أ.د/ بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة، السنة الجامعية 2015-2016م، ص ص 102-103.

نشير في الأخير أنه ثمة هناك الإضراب الكبير بتاريخ: 05 جويلية 1956م وإضراب الثمانية أيام 28 جانفي 04 فيفري 1957م، ونظرا لأهميتها فقد أدرجناها في العنصر المتعلق بالمساهمة السياسية للعمال الجزائريين في دعم الثورة.

ثالثا / المظاهرات:

إلى جانب هذه الإضرابات كان للاتحاد ع ع ج، نشاطا آخر تمثل في تنظيم العديد من المظاهرات التي كان أغلبها بفرنسا، وهذه أمثلة تتعلق بأهم المظاهرات:

– **مظاهرات الأول من ماي 1956م**: جاءت هذه المظاهرة من أجل المطالبة بالسلم والإستقلال، ووقف القمع والتعسف ضد العمال الجزائريين الممارس من قبل السلطات الفرنسية، الذي لم تسلم منه الحشود الغفيرة من العمال التي خرجت في هذا اليوم، مخلفة العديد من الجرحى والإعتقالات في صفوف العمال، كما تم فيما بعد طرد العمال من أماكن عملهم بينما عوقب بعضهم بالأعمال الشاقة [(1)].

– **مظاهرات 11 ديسمبر 1960م**: هي إحدى المحطات الكبرى للنضال العمال الجزائريون إلى جانب الشعب، وقد كانت مظاهرات عامة شهدتها كل من الجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة وغيرها من المدن الأخرى، نادى من خلالها المتظاهرون باستقلال الجزائر وعروبتها، وبجبهة التحرير الوطني، التي أعطت تعليماتها بخروج المتظاهرين في هذا اليوم واغلاق جميع المحلات التجارية، والسير في مختلف شوراع العاصمة، بلكور، المرادية، باب الوادي، القبة...إلخ. حيث لم تستطع القوات الفرنسية وقفها رغم تفوق عدتها وعتادها العسكري، وفي هذا السياق جاء في إحدى الصحف البريطانية معلقة عن الحدث: «**ربما يقول التاريخ أن 125 قتيلا الذين سقطوا في تلك الأيام، قد تركوا أثرا أعمق من عشرات الآلاف الذين ماتوا في معارك الثورة**».

كان لهذه المظاهرة نتائج داخلية وأخرى خارجية منها: إبراز الوحدة الوطنية في أجلى مظاهرها، التخلص من عقدة الخوف التي لازمت الجزائريين منذ زمن، التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل والمفاوض الوحيد للشعب الجزائري، نهاية أسطورة الجزائر فرنسية، إقتناع الرأي العالمي بعدالة القضية الجزائرية وقد تجلى ذلك من خلال التصويت عل الائحة الأممية المتعلقة بالجزائر، حيث صوت 62 عضو لصالحها مقابل 38 وصوت، كما أبانت هذه المظاهرة عل قرب بزرغ فجر الحرية وزوال الاستعمار الفرنسي [(2)].

---

1 – فارس محمد: " تاريخ الحركة العمالية الجزائرية"، **مجلة الثورة والعمل**، ع خ، لسان الإتحاد ع ع ج، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1984م، ص 148.

2 – م.ص: "مظاهرات 11 ديسمبر 1960م أسبابها ونتائجها"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع63، الجزائر، 1983م، ص35.

– **مظاهرات 01 ماي 1962م:** خرج العمال الجزائريون في مظاهرات بمناسبة اليوم العالمي للعمال منادين باستقلال الجزائر، كما قام أيضا العمال التونسيين وعمال المغرب الأقصى لمساندة العمال في قضيتهم [1].

2.3.خارجــــــيا:

كان إهتمام الحركة العمالية ونقابتها المغاربية بالثورة الجزائرية منذ إندلاعها، وذلك من خلال الدعوة إلى نصرتها، و من خلال بناء علاقات نقابية بين الجزائريين والمنظمات النقابية المغاربية قبل الإعلان عن تأسيس الاتحاد ع ع ج، حيث حاز النقابيين الجزائريون على تأييدها وتشجيعها لإنشاء منظمة نقابية مستقلة، فقد عبر الاتحاد العام التونسي للشغل عن إنشغاله بالأوضاع الخطيرة التي لحقت بالشعب الجزائري ومنددا بالسياسة الفرنسية، داعيا الجزائريين في بيان له بتاريخ: 27 أوت 1955م إلى توحيد الصفوف وإنشاء نقابة خاصة بهم، معربا في الوقت ذاته على تقديم المساعدة من أجل الإنضمام إل الكونفدرالية العامة للنقابات الحرة[2].

لقد كنا تحدثنا عن المشكلة التي واجهت الاتحاد ع ع ج، عل صعيد تكريس نفوذه الدولي والإنضمام إلى الكونفدرالية العامة للنقابات الحرة، بعدما زاحمته الحركة المصالية بتأسيسها لمنظمة نقابية، وهو الأمر الذي أثار بلبلة في مواقف النقابتين التونسية والمغربية اللتان أدركتا فيما بعد كنه النقابة الميصالية، معلنتا في الوقت ذاته دعمهما للاتحاد ع ع ج للإنضمام إلى الكنفدرالية ع ن ح [3]. وقد تحقق ذلك من خلال المجهودات التي قام بها كل من "عيسات إيدير" و "مولود قايد" برفقة التونسي "أحمد صالح" وعضو الكونفدرالية ع ن ح، حيث كللت الجهود بالإنضمام الاتحاد ع ع ج للكونفدرالية الأخيرة شهر جويلية 1956م [4].

لقد استطاع الاتحاد ع ع ج تجسيد التضامن النقابي المغاربي مع القضية الجزائرية، وقد اتخذ أشكالا مختلفة وعل أكثر من مستوى:

أولا/ الدعم النقابي التونسي:

أكدت هذه الأخيرة دعمها ومساندتها للكفاح الجزائري والنضال العمالي الجزائريين عبر محطات عديدة، حيث اعتاد العمال التونسيون من خلال المناسبات الوطنية والعمالية على التذكير دوما بمأساة الجزائر، من بينها مناسبة الفاتح ماي 1956م التي شهدت مهرجانات حافلة شارك فيها العديد من النقابيين الجزائريين والمغربيين،

---

1 – فاطمة الزهراء بن طيب و سامية زيتون: المرجع السابق، ص107.

2 – بويحي سالم: "العلاقات المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946 إلى 1959م"، **المجلة التاريخية المغربية**، تونس، ع43-44، نوفمبر 1986م، ص65.

3 – بويحي سالم: المرجع السابق، ص 66.

4 – مولود قايد: شهادة حية في حوار مع محمد عباس، جريدة الشعب، 23 فيفري 1987م، ص12.

كما أكد فيها الاتحاد النقابي الجهوي بمدينة تونس في بيان له على أن:« **كفاح الشعب الجزائري هو كفاحنا ولن يهدأ لنا بال حت نرى شقيقتنا الجزائر في حالة سلم وقد حققت جميع مطالبها القومية** » [1]، وخلال المؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل في سبتمبر 1956م طرحت القضية الجزائرية باهتمام كبير، وعبر العمال التونسيون عن تضامنهم التام مع كفاح الجزائريين، ولاسيما "محمد صالح" الذي ذكّر أن الهدف الأساسي للنقابة التونسية هو المساهمة مع الجزائر في كفاحها التحرير [2]، ليصادق في الأخير المؤتمرين على لائحة خاصة بالجزائر أكدت على أن: «**كفاح الجزائر هو كفاحنا القومي وكفاح شعوب شمال افريقيا هو كفاحنا القومي، وأنتم على علم بموقف الشعب التونسي بأسره وموقف الإتحاد من ضمنه إزاء كفاح الجزائر الباسلة، فالتأييد مطلق وهو يومي، منتشر في جميع الميادين الداخل والخارج...**» [3].

وعلى إثر حادثة إختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني الخمسة بتاريخ: 22 أكتوبر 1956م؛ نظم الاتحاد التونسي للشغل إضرابًا عامًا تنديدًا بهذه العملية، كما احتفل أيضا بذكرى أول نوفمبر 1956م بتنظيمه مسيرات حاشدة مندّدة بالسياسة الفرنسية [4]. كما أضرب عمال ميناء بنزرت التونسية إحتجاجا منهم على دخول سفينة فرنسية محملة بالأسلحة إلى الميناء، وفي هذا دلالة على نضجهم السياسي وتضامنهم الفعال مع الجزائريين، أكدوا عليها من خلال بيانهم الداعي إلى مقاومة الحرب ضد الشعب الجزائري وبكل الوسائل، كما دعى البيان إلى مطالبة الحكومة التونسية بمنع السفن الفرنسية الحربية من الدخول إلى الموانئ التونسية [5].

زادت العلاقات تجذرا بين الاتحاد ع ع ج بالنقابيين التونسيين بعد إنتقال إدارة وفده الخارجي إلى تونس، وتستقر هناك منذ مارس 1957م، أين قدم لها الاتحاد التونسي كل الدعم وخصها بمقر وساهم دعم نشاطها التعبوي والاجتماعي [6].

IV. مساهمة العمال الجزائريون ونقابتهم في دعـم الثوة التحريرية الكبرى:

لقد كان للعمال الجزائريون ونقابتهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، دور فعال في مد يد العون للثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني في أكثر من مجال وأكثر من صعيد.

---

1 – بويحي سالم: المرجع السابق، ص72.

2 – بن حميدة عبد السلام: "النقابات والوعي القومي تونس مثالا"، **مجلة المستقبل العربي**، ع83، جانفي 1986م، ص51.

3 – بويحي سالم: مرجع سابق، ص ص76-77.

4 – المرجع نفسه، ص 72.

5 – بن حميدة عبد السلام: مرجع سابق، ص51.

6 – فارس محمد: " النضال الوطني للإتحاد العام للعمال الجزائريين"، **مجلة الثورة والعمل**، ع 422، لسان الإتحاد ع ع ج، الجزائر، 22 أفريل 1985م، ص ص 33-34.

1. إنشاء الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا:

في الحقيقة إنصب إهتمام جبهة التحرير الوطني بالعمال الجزائريين بالمهجر منذ إنطلاق ثورة التحرير الوطني، وهذا من خلال فدرالية جبهة التحرير الوطني، التي تعتبر من أهم المنظمات السياسية التي شاركت في تحرير الجزائر من الإحتلال الفرنسي. وقد تركز نشاط هذه الأخيرة والجبهة منذ بداية الثورة بفرنسا، ذلك أن حرية التحرك والتعبير مكفولة، كما أن عمليات الإضطهاد لم تستثني المهاجرين الجزائريين بفرنسا [1]. وفعلا كان هؤلاء العمال المهاجرين على الموعد في تلبية نداء الوطن وتجلى ذلك من خلال دورهم العسكري والسياسي والمالي، حيث إنخرط الآلاف في هذا الكفاح الثوري وساهموا مساهمة فعالة بدفع إشتراكاتهم الشهرية كل حسب مرتبه الشهري، ودفعها للجبهة التي تصلها عن طريق سويسرا وتونس [2].

تعود في الأصل فكرة إنشاء هذه الفدرالية إلى المرحوم "محمد بوضياف"، الذي فكر في إعادة الحياة للمنظمات والجمعيات التي إختارت الحياد أثناء أزمة الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية (1953-1954م) [3]، وقد كلف" مراد طربوش"۞بهذه المهمة، وهو أحد قادة هذه الفدرالية في الفترة ما بين 1954م و1956م بالإضافة إلى كل من: "بن سالم نور الدين"، "دوم أحمد"، "غراس عبد الرحمن". غير أن البعض من هؤلاء تم القبض عليهم، بينما إلتحق البعض الآخر بالخارج بعد التعرف على أسمائهم من طرف شرطة المحتل [4].

بعد إعتقال "مراد طربوش" تم تعيين السيد "صالح الونشي" من أجل تأطير الطبقة العاملة الجزائرية بفرنسا وتسيير الفدرالية، ليخلفه فيما بعد "محمد لبجاوي"۞، الذي عين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر جانفي 1957م، ومن بين المهام التي قام بها نقل الحرب إلى فرنسا ولفت إنتباه الرأي العام الفرنسي إلى واقع الحرب بالجزائر. وبهدف جعل منظمة جبهة التحرير حاضرة في كامل مناطق فرنسا؛ قام بتقسيم الجالية الجزائرية بها إلى

1- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، المرجع السابق، ص546.

2 - عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، المرجع السابق ص250.

3 - أحمد صاري: " دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية "، **مجلة المصادر**، العدد 01، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999م، ص 241.

۞- **مراد طربوش**: أول ممثل لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، عين من طرف محمد بوضياف عام 1955م، ممثل حركة (إ.ح.د) في نانسي عام 1951م، إعتقل في 26 ماي 1955م من طرف الشرطة الفرنسية، ليطلق صراحه عام 1961م. أنظر:

- Acheur cherfi : **dicionaire de revolition algérienne (1954-1962)**, edition casbah d'alger, 2009, p 326.

4 - عمار بوحوش: مرجع سابق، ص546.

۞ – **محمد لبجاوي**: حقوقي وخبير دولي قدم خدمات جليلة للثوة الجزائرية وكان له الفضل في التعريف بها في المحافل الدولية، تولى عام 1959م منصب مستشار ورئيس (ح.م.ج.ج)، عين بعد الإستقلال أمينا عاما للحكومة 1962-1964م، ثم وزيرا للعدل عامي 1964-1971م، ليشغل منصب رئيس المجلس الدستوري عام 2003م، ثم تولى وزارة الخارجية. أنظر: عبد مقلاتي: **قاموس شهداء وأبطال الثورة التحريرية**، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009م، ص 64.

خلايا وأفواج وولايات، فكانت الخلية تتكون من 6 إلى 7 مناضلين، والفوج من 15 إلى 20 شخص، أما القسمة أو المنظمة تتكون من 520 إلى 800 شخص والولاية من 2500 إلى 3000 شخص، وثمة إجراء سياسي آخر يقضي بتعميم نظام دفع الرسوم، أدى بالإضافة إلى تأمين الأموال الضرورية للمنظمة بدون وسيط و إلى جعل الروابط التي تشد العمال الجزائريين إلى المنظمة روابط حية، وهذا ما حمل السيد "لبجاوي" إلى تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين، التي تولى بنفسه كتابة بيان الإعلان عنها وعن ميلاد الإتحاد العام للتجار الجزائريين [1].

تأسست الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا بتاريخ: 22 ديسمبر 1957م، وتعتبر بمثابة تمثيل للعمال الجزائريين بالنسبة للنقابات الفرنسية، بهدف الدفاع عن حقوقهم المادية والإجتماعية. وبالإضافة إلى مطالبها ومهامها النقابية فقد كانت الودادية حريصة على عدم إهمال أي مساهمة أو مساعدة للقضية الجزائرية [2]، فقد أقدمت هذه الأخيرة على ربط وتمتين علاقتها مع النقابات الفرنسي وغيرها من الهيئات، الأمر الذي وفر لها دعما لايقدر بثمن، إذ زودها بأعوان إتصال وأماكن إيواء.

بالإضافة إلى هذا، قامت الودادية بمهام أخرى تمثلت في تنظيم الدروس المسائية للمهاجرين، وإعلام الرأي العام الفرنسي حول الحرب الدائرة في الجزائر من خلال جريدتها الشهرية "العامل الجزائري" (L'ouvrier algérien) [3].

ونظرا لتبني الودادية مبدأ الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين وتأييد الثورة الجزائرية، جعلها عرضة للمتابعة والقمع من طرف الإدارة الفرنسية، التي إعتقلت عام 1958م العديد من مسؤوليها. وبالرغم من هذا واصلت هذه المنظمة عملها في سرية تامة وربطت العديد من الإتصالات مع الأوساط المسيحية، حيث إهتمت جمعية الحياة الجديدة التي كان ينشطها "كرويزيا" للعناية بمصير اللاجئين الجزائريين في الحدود التونسية والمغربية، كما قام قساوسة عماليون بإيصال النقابيين الجزائريين إلى أسقف "فريبورغ" بألمانيا الذي جمع مبالغ هامة لدور الأطفال الجزائريين وضحايا الحرب [4].

ونتيجة للوضع الذي آلت إليه الودادية كلفت جبهة التحرير الوطني السيد "عمر بوداود"۞ مهمة تسييرها، كما منحته صلاحيات واسعة تمثلت فيما يلي:

---

1 – محمد لبجاوي: **حقائق حول الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر، الجزائر، 1971م، ص ص91-94.

2 – فاتن العباسي: "إنعكاسات هجرة الجزائريين نحو فرنسا على تأسيس إ.ع.ع.ج"، **مجلة ريفرونسيا**، "أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية، ع 04، 11 مارس 2015م، ص51.

3 – عمر بوداود: المصدر السابق، ص115.

4 – علي هارون: **الولاية السابعة-حزب جبهة التحرير الوطني 1934-1962م**، تر: عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 88.

۞ – **عمر بوداود:** تم تعينه رئيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عام 1957م، من طرف عبام رمضان، عمل في البداية بقاعدة المغرب مساعد لبوضياف، وشارك في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في ماي 1962م، عين بعد الإستقلال نائبا في المجلس التأسيسي وعضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، قام بنشر مذكراته مؤخرا. أنظر: عبد مقلاتي: المرجع السابق، ص ص 132-133.

– التحكم في أوضاع المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا.

– تعزيز مالية جبهة التحرير الوطني.

– نقل الكفاح المسلح إلى أراضي الخصم [1].

وكما هو واضح، فقد ركزت جبهة التحرير الوطني على مسألة الدعم المالي لها من طرف الطبقة العاملة الجزائرية بالمهجر، فكيف كان ذلك؟

2. الدعم السياسي والمادي للعمال الجزائريين لثورة نوفمبر 1954م:

إن عملية تحرير الجزائر لك تكن مهمة حزب واحد، بل كانت مهمة كل الجزائريين، ولأجل هذا لبى العمال الجزائريون هذا النداء بضم قواهم إلى باقي الفئات الإجتماعية الأخرى، والتماسا منهم لأهمية النشاطات الجماهيرية في إطار حركة عمالية ضمن القنوات النقابية؛ إنضم العمال ومنذ البداية إلى تنظيم النقابي الذي مكنهم من العمل والنضال لصالح قضيتهم، المعركة الثورية والحرية والإستقلال. وفي هذا السياق يصف "فرانز فانون" التطور النقابي بقوله: «**في كل البلدان المستعمرة يصل الأمر بالمعارضة أن تعتمد على الجماهير الريفية، بل تعتمد على العناصر التقدمية (النقابات)**».

لقد أصبح العمل النقابي بالجزائر كما في البلدان الإفريقية، أحد عناصر الكفاح الوطني، حيث أصبحت الأحزاب السياسية أكثر وعيا بأهمية الحركة العمالية التي تعتبر جزء لايتجزأ من الحركة الوطنية.

لقد كان العمال والفلاحون في مقدمة النضال وكلهم وعيا، بأن القضاء على إستغلالهم وبؤسهم وتحقيق مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية مرهون بتبني الكفاح المسلح كوسيلة لابد منها للقضاء على الاستعمار [2]. وهذا ما سعى لأجله الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومناضليه العمال لتحقيقه من خلال مساهمتهم السياسية والمادية في دعم ثورة التحرير الكبرى.

1.2. المساهمـــــة السياسيـــــة:

كان لزاما على جبهة التحرير الوطني أن تبرهن على سيطرتها في المدن ولاسيما العاصمة، وهذا من خلال:

– تنظيم العمال والتجار والطلبة حتى يتمكنوا من تقديم دعمهم اللوجستي لجيش التحرير الوطني ومعاقل الثورة.

1 – عمر بوداود: المصدر السابق، ص 100.

2 – قيصار نوال: "تاريخ الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة – الاتحاد العام للعمال الجزائريين (1956-1962م) أنموذجا"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، ع 06 جوان 2013م، ص114.

- تنظيم المظاهرات الشعبية لتنشيط الجماهير، بالإحتفال بأول ماي، وإحياء المناسبات (ذكرى الإحتلال 05 جويلية 1830م وأول نوفمبر 1954م)، والقيام بالإضرابات [1]. وعليه قام العمال الجزائريون باضرابات عدة، تلبية لنداء الاتحاد ع ع ج الذي يصب في إطار إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الرامية إلى الدفاع عن المطالب السياسية للشعب ودعم الكفاح المسلح للثورة الجزائرية، وأهم هذه الإضرابات هي كالتالي:

أولا / إضراب 05 جويلية 1956م:

جاء هذا الإضراب نتيجة لعدم تسجيل القضية الجزائرية في دورة 26 جوان من عام 1956م لمجلس الأمن الدولي، بعدما رفض المندوب الفرنسي تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال المجلس. كان رد فعل الشعب الجزائري فوري وحاسم في الخامس من شهر جويلة 1956م، حيث استجاب العمال الجزائريون للنداء الذي وجهه الاتحاد ع ع ج، فشنوا إضرابًا عامًا وشاملا تسبب في شلل قطاعات عدة حيوية في البلاد. فكان بذلك محل إهتمام الصحافة وخاصة منها الإستعمارية، التي اعتبرته ضربة قوية للسياسة الفرنسية، ذلك أنه جاء إمتثالا لأوامر هيئة تعتبرها السلطات الفرنسية منظمة ثورية ولا تمثل الجزائريين من جهة، وتعرض المضربين للقمع من طرف الجيش الفرنسي من جهة ثانية.

لقد أبان هذا الإضراب للفرنسيين عن مدى ولاء الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الشرعي والوحيد له [2]، كما اعتبر بمثابة حدثًا حاسمًا في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، ذلك أنه ولأول مرة تنجح مركزية نقابية جزائرية في دعايتها وتنشيطها للوسط العمالي الجزائري [3].

أما جريدة ليمانتي (L'humanite) فقد علقت عن هذا الاضراب في مقال لها يوم: 11 جويلية 1956م نلخصه في النقاط التالية:

- مازال الإضراب المدهش الذي قام به الشعب الجزائري يوم 05 جويلية، محور الآحاديث التي تدور في الجزائر، التي لم يسبق لها أن عرفت يوما تاريخيا يشبه هذا اليوم.

- ولهذا اعتبر هذا الإضراب حدثًا تاريخيًا هامًا، من حيث قوته وشموليته رغم القمع الذي تعرض له العمال المضربين من قبل الجيش فقد فشلوا في إحباطه.

1 - فارس محمد: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، المرجع السابق، ص158.

2 - أبو هشام: "عندما يصبح الهروب إلى الأمام أفضل من الاعتراف بالهزائم"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع42، الجزائر، 1980م، 31.

3 - آيت مدور محمود: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830-1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، المرجع السابق، ص405.

- تعرض الكثير من العمال للإعتقال قبل وبعد الإضراب.

- نتيجة لهذا الإضراب تولى فرق من الجنود عملية بيع الخضر والفواكه المفقودة في السوق، كما تولى بعضهم ركوب الترمواي وهم مدججين بالأسلحة الرشاشة.

- قامت الإدارة الفرنسية بتعويض عمال الميناء المضربين بسجناء.

- تم تطرد أكثر من 3 آلاف عامل قاموا بهذا الإضراب من الشركات.

- كما قام "لاكوست" بتسليط عقوبات على الموظفين الجزائريين في الولاية العامة وفي الإذاعة ودعائهم للمثول أمام مجالس التأديب بسبب تضامنهم وتعاطفهم مع إخوانهم العمال [1].

ثانيا / إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 04 فيفري1957م:

بعد نهاية أشغال مؤتمر الصومام، كان هناك إتفاق على القيام باضراب طويل ومفتوح يشمل كل الجزائر، وكان السيد "علي يحي عبد المجيد" قد اقترح باسم الاتحادع ع ج؛ إضرابا لمدة 21 ساعة أو 18 ساعة كقصى تقدير، حسب التقاليد المعمول بها في النقابات العمالية العالمية، بالإضافة إلى حصره في الجزائر العاصمة فقط، غير أن"عبان رمضان" كان له اقتراحا آخر ردا على "عبد المجيد علي يحي": أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو تنظيم من تنظيمات جبهة التحرير الوطني، وانطلاقا من هذا يجب أن تخضع دون نقاش لأوامره.

بناء على هذا، تم الاتفاق على أن يكون الإضراب عاما ويشمل كل مناحي الحياة لمدة ثمانية أيام ويشمل القطر الجزائري، ولا ينحصر في الجزائر العاصمة فقط . وقد قام الاتحاد ع ع ج بهذا الإضراب من أجل دعم قرارات المؤتمر السادس للكونفدرالية الدولية للنقابات العالمية الحرة التي تدعو إلى المفاوضات، وكذلك لدعم موقف جبهة التحرير الوطني بمناسبة مناقشة هيئة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية [2].

أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ بلاغا تعلن من خلاله عزمها على تنظيم إضراب عام لمدة ثمانية أيام، دون أن تحدد تاريخه على أن يتم ذلك لاحقا، كما وقد عبر هذا الإعلان عن الأهداف المتوخاة من هذا الإضراب وهو التأكيد على التضامن الشعبي وإلتفافه حول جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والحيد، الذي له الحق دون غيره في تمثيله لدى هيئة الأممية المتحدة للدفاع عن القضية الجزائرية وإقناع الرأي العام العالمي بعدالة القضية واحقية الشعب الجزائري في تحقيق مصيره.

---

1 - أبو هشام: المرجع السابق، ص ص31-32.

2 - **كوثر هاشمي**: "إضراب الثمانية أيام وتأثيره على سير أحداث الثورة على المستويين الداخلي والخارجي"، **مجلة ريفرونسيا**، "أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية"، ع 04، 11 مارس 2015م، ص88.

وأضاف البلاغ يقول: «**إن الإضراب العام سيكون التمرين الأول على التجربة الضرورية لإعلان الثورة العامة**» [1].

وفي هذا السياق جاء في افتتاحية العدد 05 الصادر في 12 جانفي 1957م من جريدة المقاومة، مقالا خصت به هذا الإضراب، حيث كتبت:« **يستعد الشعب الجزائري هذه الأيام لشن إضرابه العظيم المعين لموعد عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة والذي سيستغرق ثمانية أيام كاملة، وسيشمل هذا الإضراب كل ميادين الحياة وكل طبقات الأمة الجزائرية وستتوقف فيه حركة التجارة والنقل والفلاحة والتعليم والإدارات التي فيها أغلبية من الجزائريين، وتتوقف المواصلات في داخل المدن وفيما بينها، ستتوقف كل حركة في هذا الإضراب إلا حركة الكفاح، وحركة الكفاح هي التي ستنشط وتشتد وتتعزز، وأن لهذا الإضراب العظيم أهدافا عظيمة**» [2].

إعتبرت الجريدة ذاتها؛ هذا الإضراب إضرابًا حاسمًا في تاريخ تطور الحركة الثورية الجزائرية، وقد عبرت عن ذلك في اليوم الذي إنطلق فيه الإضراب، كونه تزامن مع عرض القضية الجزائرية في منبر الأمم المتحدة، كما تحدثت أيضا عن حجم الإستعدادات الإستثنائية التي قامت بها السلطات الفرنسية بشكل يثير الدهشة، الرامية إلى قبر الإضراب في مهده. يحدث هذا أمام مرأى وأعين الرأي العام الداخلي والخارجي، وهذا ما حمل الجريدة التي تساءلت عن موقف الهيئة الأممية عند بداية أشغال دورتها فيما يخص الوضع في الجزائر، بينما آلة الدمار الفرنسية تفعل فعلتها بالجزائريين دون رحمة أو شفقة، حيث كتبت: «... **وهيئة الأمم عند بحثها للقضية الجزائرية في هذا الجو الحربي المدمر في داخل الجزائر، ستكون أمام قضية مهولة من أعظم قضايا المآسي الإنسانية التي عرضت عليها حتى الآن**» [3].

من جهة أخرى، ناشدت الجريدة الولايات المتحدة الأمريكية لثقل مكانتها السياسية والعسكرية ودورها الفعال في الساحة الدولية؛ أن تقول كلمتها بكل عدل وشفافية وبعيدا عن الضبابية والتمييز، كما ناشدت أيضا هيئة الأمم المتحدة أن تؤدي دورها الأممي بتمكين الشعوب من حقها في تقرير المصير، وهي الغاية الوحيدة التي يسعى الجزائريون إلى تحقيقها [4].

1 – جريدة المقاومة الجزائرية: ط02، العدد 17، 01 جانفي 1957، ص 06.
2 – جريدة المقاومة الجزائرية: العدد 05، 12 جانفي 1957م، ص 01.
3 – جريدة المقاومة الجزائرية: ع 06، 28 جانفي 1957م، ص 01.
4 – المصدر نفسه، ص 01.

كما عبر أيضا الإتحاد العام للتجار الجزائريين عن موقفه من خلال الجريدة نفسها، مندداً بالتصريحات العدوانية للجنرال "ماسي"، معتبرا إياها تزكية من السلطة الفرنسية من أجل ممارسة السلب والنهب واللصوصية، حيث ذكر الاتحاد: «... **ونحن نسجل هذا النداء الرسمي للسلب والنهب، فأعلى سلطة عسكرية فرنسية لا تكتفي بأن تنكر حقنا في الإضراب الذي هو تعبير سلمي عن غضبنا، بل تزيد على ذلك أن تهددنا بضياع أموالنا...ونحن ندعو الرأي العام الفرنسي والعالمي لينظر في صدى هذا التهجم على أبسط الحريات بالجزائر، والتجار الجزائريون مصممون أن يواجهوا التهديد والعنف والجنون الإستعماري بعزم وثبات، إنهم سوف ينضمون إلى مواطنيهم والى جميع الشعب الجزائري**» [1].

وعشية الإضراب وجهت قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري النداء الآتي:

أيها الشعب الجزائري.

إن القيادة العليا لجيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري، التي هي مرشدك في النضال والتي تعززها ثقتك المطلقة بها ترسل إليك هذا النداء لتنفيذ إضراب شامل لمدة ثمانية أيام في كامل التراب الوطني، إن واجبكم أن تساعدوا بعضكم بعضا في هذا الإستعداد، وإنكم لتجعلون جميعا من هذا الإضراب ظاهرة شعبية تشمل طول البلاد وعرضها، من تبسة إلى مغنية ومن الساحل إلى الصحراء الكبرى.

يا أبناء الأمة الجزائرية من عمال وفلاحين وتجار وموظفين وطلبة وتلامذة رجالا ونساء وأطفالا، إنكم ستبعثونها صرخة مدوية في وجه الإستعمار، صرخة تنبعث من أعماق ثورتنا العظيمة عندما تنفذون إضرابكم التاريخي الأكبر.

إن القيادة العليا لجيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري توصيكم بجمع حاجياتكم لهذه المدة، أعينوا بعضكم بعضا، شيدوا بناء الأمة الجزائرية الحرة المستقلة بالكفاح والتضامن.

أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات:

إن نجاح هذا الإضراب سيكون معناه أمام العالم أنكم تعتبرون وفد جيش وجبهة التحرير الوطني هو المتكلم الأوحد لشعب الجزائر المناضل.

إن تنفيذكم للإضراب الثوري العظيم بما فيه من نصب الكمائن في الطرق ومن التخريب والإشتباكات والهجومات على المدن والمراكز العسكرية سوف يكون الخطوة الحاسمة في سبيل النصر الأخير.

---

1 - جريدة المقاومة الجزائرية: ع 06، 28 جانفي 1957م، ص 09.

أيها الشعب الجزائري:

لتقف صفًا واحدًا متراصًا وراء جيشك الفتي وجبهتك العتيدة، لينجح إضرابك العظيم، العزة للأبطال، والمجد للشهداء.

يحيا جيش وجبهة التحرير الوطني، تحيا الجزائر حرة مستقلة [1].

لقد نجح الإضراب والقول لجريدة المقاومة، في تحقيق كل تلك الأهداف التي عايشها الصحافيون الأجانب والفرنسيون أيضا، فكانوا شهودا على الوحشية الفرنسية، وأصبحت فكرة السلطات بإجراء إنتخابات لا تعدوا أن تكون مراوغة مفضوحة.

وفي ذات المقال حرصت الجريدة على التأكيد للعالم أجمع بما فيه الدول الكبرى التي لا تزال تتبنى مواقف منحازة للرواية الفرنسية، بأن الإضراب لا يمثل سوى جزء من المعركة الشاملة في سبيل الحرية، وقد تساءلت حول مفهوم الحرية لدى تلك البلدان، وهي تلتزم الصمت المطبق حيال ما تم إقترافه أثناء الإضراب [2].

وفي يوم 27 جانفي 1957م وعبر أمواج إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة، وجه هذا النداء إلى الشعب الجزائري، والذي جاء فيه: «**أيها الشعب المجاهد، أيها المواطنون من تجار وعمال وموظفين وفلاحين ومحترفين، إنكم تستعدون لأسبوع الإضراب العظيم أسبوع الكفاح السلمي للأمة التي فاتها شرف الكفاح المسلح، فأمضوا مصممين، واصبروا للمحنة والبطش، وأنواع العذاب التي يسلطها عليكم العدو، فالله معكم وجبهة التحرير بجيشها العتيد من ورائكم، نشد أزركم، ونأخذ بأيديكم إلى النصر، إلى الحرية، إلى الإستقلال**» [3].

وفي سياق الإستعدادات الفرنسية لكسر حركة الإضراب، وبهدف تغليط المواطنين أصدر "لاكوست" منشورا نسبه إلى جيش وجبهة التحرير الوطني، وجاء بلغة دارجة، حذر فيه من الإستجابة لدعوات الإضراب، ومما ورد فيه:« **يا إخواننا المسلمين ردوا بالكم حاذروا نفوسكم المستعمرين يحبوا يغلطوكم، ردوا بالكم الحكومة تحاول باش تبطلوا الخدمة وتعملوا لقريف، هذا شيء غير باش يكتشفونا ويقبضونا ويضربونا بضربة قاسية فضيعة اليوم نهار 27 جانفي، لا تتبعوا هذا الأمر المكذوب، إن يومنا لازال لم يحل وقته حاذروا نفوسكم من الناس اللي يدزوكم إلى الغلط، ثقوا بنا نعلموكم في الوقت اللازم تحيا الجزائر حرة مستقلة**» [4].

---

1 – جريدة المقاومة الجزائرية: ع 06، 28 جانفي 1957م، ص 12.

2 – جريدة المقاومة الجزائرية: ع 07، 16 فيفري 1957م، ص 03.

3 – جريدة المجاهد: ع 17، 01 فيفري 1958م، ص 09.

4 – جريدة المقاومة الجزائرية: ع 07، 16 فيفري 1957م، مصدر سابق.

ثالثا / مظاهرات 17 أكتوبر 1961م:

كنا تحدثنا عن فتح جبهة ثانية للنضال ضد المستعمر الفرنسي من طرف جبهة التحرير الوطني وفي الأراضي الفرنسية، وقد تم تأطير هذه المعركة من طرف فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا والودادية العامة للعمال الجزائريين هذا من جهة؛ من جهة ثانية كان لزاما على الجبهة القضاء على الحركة المصالية سياسيا وعسكريا ونقابيا لاسيما وقد باتت هذه الأخيرة تشكل خطرا كبيرا على مستقبل المهاجرين الجزائريين وعلى نجاح الثورة.

تأتي مظاهرات 17 أكتوبر 1961م، في سياق مواصلة النضال من طرف العمال الجزائريون بالمهجر إلى جانب نقابتهم ونزولا عند المتطلبات السياسية والعسكرية والإجتماعية التي تقتضيها ساحة الحرب بقيادة جبهة التحرير الوطني في سبيل حرية الجزائر واستقلالها، ولاسيما منها محادثات إيفيان بقيادة الجبهة.

تعود أولى مسببات هذه المظاهرة إلى يوم: 08 سبتمبر 1958م، اليوم الذي أصدر فيه محافظ شرطة باريس "موريسة بابون" (Maurice Papon) قراره القاضي بحظر التجول في باريس وضواحيها على مهاجري شمال إفريقيا ولاسيما العمال الجزائريون البالغ عددهم 2000 جزائري، ويبدأ من الساعة 8 صباحا إلى غاية 5.30 صباحا. حيث اعتبر الجزائريون هذا القرار مجحفا وعنصريا في حقهم كما إنه يتنافى مع حقوق الإنسان في حرية التنقل، ذلك أن معظم العمال الجزائريون يعملون خلال هذه الفترة المعنية بالحظر مثل: المقاهي، المطاعم، الفنادق، ووسائل النقل العمومي. وبالتالي وجدوا أنفسهم غير قادرين على مزاولة نشاطهم العملي، وهذا ما كان يصبو إليه "موريس بابون" من خلال تطبيق هذا الحظر، بل أراد أكثر من هذا عندما إصدر قرارا آخر يقضي بإلزام مقاهي ومطاعم الجزائريين بغلقها ليلا إبتداء من الساعة السابعة مساء [1]. وهذا يعني وقف جميع النشاطات التنظيمية لكافة عناصر جبهة التحرير الوطني كونهم عمال ولايستطيعون النضال إلا بعد ساعات العمل، كما أن غلق هذه الأماكن يعني غلق جميع المؤسسات التي كان يرتادها الجزائريون للتواصل فيما بينهم، مما سيؤدي إلى عرقلة نشاط الجبهة [2]. ومادام حظر التجول سيؤدي إلى كل هذا فكان لابد من إزالته وبأي ثمن.

لقد تدارست قيادة جبهة التحرير الوطني في فرنسا هذا الوضع شهر جويلية 1958م، بعقدها إجتماعا في مدينة كولن(Koln) بألمانيا، ضم مسؤولين عن إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا برئاسة "عمر بوداود" وقد تقرر فيه أن يكون يوم 25 أوت هو بداية لفتح جبهة فوق التراب الفرنسي [3]، كما تقرر أيضا العمل على فك

1 – بزيان سعدي: **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54–التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر " من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال"**، المرجع السابق، ص51.

2 – علي هارون: المصدر السابق، ص475.

3 – بزيان سعدي: **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54–التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر " من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال"**، مرجع سابق، ص37.

الحصار على العمال الجزائريين من جهة، والتأكيد للرأي العام الفرنسي والعالمي على تضامن الطبقة العاملة مع إخوانهم في الجزائر الذين هم عرضة للقمع الاستعماري المتواصل من جهة أخرى. أما فيما يخص مواجه قوانين "موريس بابون" الصادرة في مناضلي الجبهة فوق التراب الفرنسي؛ إتخذت الجبهة قرارا يقضي بتنظيم مظاهرة سلمية إحتجاجا على الظلم والقهر الذان لحقا بها وبالمهاجريين الجزائريين فكان الموعد هو 17 أتوبر 1961م [1].

أ. ســـــير المظاهـــرة:

بداية من مساء يوم الثلاثاء 17 أكتوبر1961م إنطلقت المظاهرة من أهم شوارع باريس العاصمة في جموع غفيرة من الجزائريين، حيث كانت باريس تستعد للسهرة وكانت أهم شوارعها وساحاتها يتأهب روادها للتجمهر في المقاهي والحانات وقاعات الرقص [2]؛ مخترقة بذلك حظر التجول إستجابة لمادعت إليه الفدرالية [3] وتطبيقا لمخططها الذي وضع ثلاث مراحل لهذه المظاهرة وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى: وخلال أمسيتين متتاليتين يقوم المهاجرين بانتهاك حظر التجول وذلك بالسير في مظاهرة بعد الساعة الثمنة وبطريقة سليمة.
- المرحلة الثانية: على العمال والتجار القيام بإضراب عام وذلك بغلق محلاتهم طوال النهار تعبيرا منهم عن تضمنهم مع العمال.
- وفي المرحلة الثالثة: دعوة النساء إلى للتظاهر مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين، ويكون ذلك إما من خلال إستعراض مماثل وإما أمام المعتقلات والسجون [4].

خرج إذن المتظاهرون رجالا ونساء للتعبير عن رفضهم المطلق لحظر التجول ومساندتهم للنضال الوطني، من أجل الضغط على "دي غول" للإسارع في المفوضات وكذا إعطاء صورة على تضامن وتلاحم الشعب الجزائري في فرنسا ذاتها. وقد تجمع المتظاهرون حسب الموعد مابين 30 و40 ألف جزائري أغلبهم من مناضلي جبهة التحرير الوطني مما أظفى على هذه المظاهرة الطابع السياسي [5].

وحسب شهادة أحد المعاصرين لهذه الأحداث، فإن الجبهة أعطت تعليماتها بالتظاهر بشكل سلمي والمطالبة بالحقوق والإبتعاد عن أي شكل من أشكال العنف أو التخريب، بل بالعكس نصت التعليمات على الظهور بألبسة أنيقة وفي أجمل حلة وكأن الجميع مقبل على الزفاف، وعليه ظهر النساء في هدوؤ ورزينة وكن

1 – بزيان سعدي: المرجع السابق، ص54.
2 – جريدة المجاهد: ع107، 01 نوفمبر 1961م، ص15.
3 – مجلة أول نوفمبر: ع 157-158، 1997م، ص05.
4 – علي هارون: الولاية السابعة، المصدر السابق، ص475.
5 – الجنيدي خليفة: **حوار مع الثورة**، ج02، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص ص199-205.

يصفقن ويزغردن حاملين شعارات كتب عليها: إرفعوا الحظر، أطلقوا سراح "بن بلة"، الجزائر جزائرية، تحيا جبهة التحرير الوطني، وقد ساروا بشوارع باريس الرئيسية مثل: سان ميشال، سان جيرمان، ساحة الأوبيرا وغيرها [1].

ب. رد فعـــل السلطات الفرنسية تجاه المظاهـــرة:

كعادتها وبدل أن تعالج الأمور بحكمة وبعدالة وتراعي حقوق الشعوب المهضومة والمسلوبة؛ قابلت السلطات الفرنسية هذه المظاهرة بالأسلحة وأطلقت نيرانيها على المتظاهرين، أين سقط الكثير من القتلى والجرحى من الرجال والنساء والإطفال شهداء الواجب الوطني، فتحولت بذلك شوارع باريس إلى ساحة قتال والشاهد عليها تلك الأجزاء المتناثرة هنا وهناك للأحذية والطرابيش وأشرطة عليه أثار دماء أصحابها من الجزائريين. ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل تعدتها يد السفاحين إلى ممارسة شتى أنواع القمع والتعذيب والإعتقالات التي مست الجميع دون استثناء، وهذا وقد اعترفت السلطات بأن المظاهرة كانت سلمية ولم يعثر على أي نوع من أنواع الأسلحة، ما جعل الصحف اليمينية الفرنسية تهتز أما بشاعة القمع الوحشي ضد متظاهرين عزل [2]. فكيف لا! وقد أقدمت الشرطة الفرنسية على تصخير حافلات وفرق عسكرية تكاد تكون مساوية لعدد المتظاهرين وحملهم بالقوة فيها، وكل من يعارض ذلك يقتل في الحال، بعدها تم نقلهم إلى نهر السين، حيث توقفت هذه الحافلات وأنزل المتظاهرون وقاموا بركنهم على حافته في شكل صفوف تحت حراسة مشددة، ثم بعد ذلك يتم ربط المتظاهر من يديه ورجليه وضربه على جهة العنق خلف الرأس ثم يرمى في النهر، وتواصلت هذه الجريمة على هذا النحو، ولولا صدور الأوامر لوقفها لكانت الكارثة أكبر وأعظم [3].

ج. نتـــــائج المظاهـــرات:

فيما يخص الخسائر البشرية فقد ذهب ضحية هذه الجريمة في حق الإنسانية حوالي 300 شهيد جزائري قدمها العمال الجزائريون ثمنا لنضالهم المستميت في سبيل الحرية النقابية والاستقلال الوطني، كما جرح الآلاف منهم وإعادة الآلاف إلى الجزائر، بينما اعتقل حوالي 12 ألف من المتظاهرين تم نقلهم إلى ملعب (كوبيرتان) أين حجز بعضهم هناك لمدة خمسة أيام عرضة للبرد والجوع والخوف والقهر، من جهة أخرى خصصت الشرطة القصر الرياضي (Palais des sports) لحشد الآلاف من المعتقلين. رغم كل هذا كان الإعلام الفرنسي الحر متواطأ مع الشرطة عندما صرح حجب حقيقة القمع الفرنسي للجزائريين في هذه المظاهرة، حيث جاء في مقال لصحيفة

---

1 – بن يحي مصطفى: شهادة حية، المتحف الولائي للمجاهد بالمسيلة، 01 مارس 2018م.

2 – جريدة المجاهد: ع108، 13 نوفمبر 1961م، ص03.

3 – بن يحي مصطفى: المصدر السابق.

لومند التي إكتفت بنقل معلومات وفقا لإحصائيات مصالح الشرطة الفرنسية، التي تحدثت عن قتيلين و64 جريحا، فيما تحدثت مجلة الأزمنة الحديثة (Les tempts modernes) عن مقتل 140 قتيل.

أما الباحث "بنيامين سطورا"، فقد صرح بمقتل 200 شخص وجرح 2300 متظاهر، وهي أرقام قريبة من الأرقام التي أذاعتها إتحادية جبهة التحرير بفرنسا (1).

هذا فيما يخص الجانب البشري، أما عن الجانب السياسي فقد كان لهذه المظاهرة إنعكاسات سياسية على الصعيد الداخلي والخارجي، أولها تراجع السلطات الفرنسية عن قرارها المتعلق بفرض حظر التجول وفك الرقابة عن تحركات مناضلي جبهة التحرير الوطني بفرسنا، وهو الأمر الذي أبان عن قدرة الجبهة على التعبئة والتجنيد واختراق صفوف العدو حتى في عقر داره، وعلى قدرتها في التصعيد كلما دعت الضرورة إلى ذلك (2).

أصبحت مسألة الإضطهاد الإستعماري ضد المهاجرين مبعث إحتجاج وسخط واستنكار، كما أصبحت القضية الجزائرية محل إهتام كبير من طرف الجزائريين وفي كل مكان (3)، وقد تم تدويلها بفضل نضال العمال هنا وهناك عبر الحركات الإحتجاجية والإضرابات المتواصلة، لاسميا منها الإضراب عن الطعام الذي قام بح 15000 جزائري معتقل، بما فيهم القادة الخمس بتاريخ 02 نوفمبر 1961م (4). وفي هذا السياق كانت لـ "محمد يزيد" ندوة صحفية عقدها يوم 22 أكتوبر 1961م، تحدث فيها عن التمييز العنصري وسياسة فرنسا الرامية إلى شل نشاط المناضلين الجزائريين بها، كما أشاد أيضا عن موقف الشجاع الذي لعبه بعض الفرنسيين من عمال وطلبة الذي اعتبره بمثابة إستفاقة الشعب الفرنسي، وبداية إدراكه لضرورة تضامنه ودعمه للوطنيين الجزائريين من أجل الوقوف في وجه الفاشيست الذي يهدد الفرنسيين (5).

وفي نداء بتاريخ: 22 أكتةبر1961م وقصد تنوير الشعب الفرنسي بما جرى في يوم التظاهر وحقيقة ما قامت به السلطات الفرنسية وشطرتها نزولا عند رغبة "موريس بابون" (6)؛ دعت جبهة التحرير الوطني بدورها المجتمع الفرنسي إلى مساعدة المهاجرين الجزائريين خاصة عندما تتعرض لهم الشرطة الفرنسية، والإحتجاج والتظاهر والإضراب من أجل الضغط على السلطات الفرنسية لرد القمع الذي يتعرض له الجزائريين وإعاد بعث المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

---

1 – بزيان سعدي: **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54–التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر " من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال"**، المرجع السابق، ص ص54-55.

2 – محمد الشريف عباس: **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر، 2005م، ص55.

3 – محمد الصالح الصديق: **أيام خالدة في حياة الجزائر**، دار موقم، الجزائر، 2009م، ص 239.

4 – جريدة المجاهد: ع108، 13 نوفمبر 1961م، المصدر السابق، ص03.

5 – محمد الصالح الصديق: مصدر سابق، ص ص 239-240.

6 – سعدي بزيان: **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م**، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م، ص93.

1. المساهمــة الماديـــة:

لقد قال الشهيد "العربي بن مهيدي" مقولته الشهيرة: «**إرموا بالثورة إلى الشارع... فسيحتضنها الشعب**»، وقد كشف الزمن والأحداث عن مدى صحة هذا التنبأ وحنكة هذا البطل، حيث كان الشعب البطل الوحيد في الثورة التي دفع فيها مليون ونصف مليون من الشهداء، رجال وشباب وأطفال وشيوخ ونساء...إلخ، فكانت الثورة معجزة بإعتراف العدو قبل الصديق.

لقد إستبغت ثورة أول نوفمبر 1954م بالقوة والعظمة، وذاع صيتها في الداخل والخارج، حتى صارت أنموذجا فريدا من نوعه، لأنها استطاعت في ظرف وجيز أن تسحق أكبر قوة استعمارية آنذاك . ذلك أن النضال من أجل الإستقلال لم يقتصر على الجانب العسكري والسياسي فقط، بل تعداه إلى النضال الإجتماعي لمختلف المنظامات الجماهيرية ولاسيما منها التنظيمات النقابية.

وكما أشرنا سابقا؛ أدركت جبهة التحرير الوطني منذ الوهلة الأولى، أهمية العمال الجزائريين في معركتها السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية ضد المحتل الفرنسي، ولأجل هذا قامت بتنظيمهم وتوظيفهم في الجانب الإقتصادي والإجتماعي. فكان العمال وخاصة عمال المهجر بفرنسا سلاحا لاغنى عنه لجبهة التحرير الوطني في فرنسا، حيث شكلت هذه الفئة، القاعدة الخلفية للمصادر المادية لمعركتها ضد المستعمر، سواء داخل أو خارج البلاد، فتسنى بذلك للجبهة القضاء على مشكلة التمويل المالي.

- فكيف استطاعت النقابة الوطنية الجزائرية تنظيم وتسخير العمال الجزائريين بالمهجر لصالح الثورة؟
- وما حجم وقيمة المساعدات المالية التي قدمها العمال الجزائريون للثورة؟

1. دفـــع الإشـــتراكات:

يعد المال العامل الرئيسي والعصب الحساس في أي حرب كانت، ودون شك هو الأمر ذاته بالنسبة للحرب الجزائريين ضد الإستعمار الفرنسي، لاسيما خلال سنوات ثورة أول نوفمبر 1954م. حيث جاء في تقرير لوزير المالية للحكومة المؤقتة "أحمد فرنسيس" موجه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أشار فيها إلى مساهمة المهاجرين الجزائريين بفرنسا قد كانت تمثل 80% من المصادر المالية للحكومة المؤقتة [1].

لقد كانت المساهمات المالية من طرف العمال الجزائريين في إستمرار وتطور قبل وبعد ثورة التحرير، حيث كانت تتلقى فدرالية فرنسا على زكاة الفطر التي كانت آنذاك تقدر بـ 200 فرنك فرنسي، إرتفعت هذه الإشتراكات لتصل عام 1957م إلى 1500 فرنك فرنسي، أما في شهر مارس 1961 فقد وصلت إلى 300 فرنك

1 – علي هارون: المصدر السابق، ص 405.

فرنسي بالنسبة للعمال الأجراء. أما بالنسبة لعمال المقاهي والمطاعم والفنادق فكانت الإشتراكات تدفع حسب أهمية هذه المحلات والتي قدرت بـ .5000 فرنك فرنسي قديم، كمبلغ قاعدي قابل للزيادة كلما إرتفع رأس مال التاجر [1].

أدرك العمال الجزائريون أهمية المساعدات المالية للثورة، كونها واجب وطني يجب تأديته دون تردد، فبينما إخوانهم في الجبال يؤدون واجب الجهاد ضد الجيش الفرنسي كانوا هم يتلقون رواتبهم الشهرية، ومن هنا أدرك العمال حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم [2]، لذلك من الواجب إبطال تلك الإدعاءات التي أطلقتها فرنسا بأن مداخيل الإشتراكات هي ثمرة إبتزاز المال والتي تم تحصيلها عن طريق العنف والتهديد [3].

وفي عام 1958م، تمكن العمال الجزائريون في المهجر عن طريق حملة الحقائب وبواسطة "فرانسيس جانسون" من تحويل 238.38185 مليون فرنك فرنسي إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة التي تشكلت في 19 سبتمبر 1958م. كما قام العمال أيضا بتحويل مبلغ آخر إلى الحكومة في السنة الموالية بواسطة شخصيات، والجدول التالي يبين لنا قيمة الأموال التي تمكنت الجالية من إرسالها وتحويليها إلى الجزائر كمساهمة مادية للثورة:

السنة	قيمة الموال المرسلة للجزائر
1950	11 مليار و3 ملايين فرنك فرنسي
1951	18 مليار و5 ملايين فرنك فرنسي
1952	28 مليار و6 ملايين فرنك فرنسي
1953	28 مليار و2 مليون فرنك فرنسي
1954	33 مليار و7 ملايين فرنك فرنسي
1955	37 – 38 مليار فرنك فرنسي

من جهة أخرى قدرت المساهمات والإشتراكات المالية للعمال الجزائريون شهريا بـ500 فرنك فرنسي قديم، كانوا يدفعونها بالإنتظام لإتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حيث كانت هذه الإشتراكات في بدايتها خلال عامي 1954م و 1955م قليلة جدا حسب عدد المنخرطين في الجبهة وإنقسامهم بينها وبين الحركة الوطنية الجزائرية. غير أنها إرتفعت – الإشتراكات–بمجرد إرتفاع عدد المنخرطين في الجبهة بعد قضائها على الحركة المصالية

1- علي هارون: المصدر السابق، ص 406.

2 – عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة " أسباب الهجرة لفرنسا "**، مج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2007م، 219.

3 – علي هارون: مصدر سابق، ص 406

بفرنسا، فقد تطور الدعم المالي للمجهود الحربي بين عامي 1956م و1957م إلى غاية بلوغه الذروة عام 1958م، وذلك من خلال هذين العاملين:

1. الوصول إلى تأطير شبه كامل للعمال الجزائريين بفرنسا.
2. تناقص عدد المناضلين المنخرطين في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية.

كما قدمت الإتحادية أيضا أرقاما للحكومة المؤقتة في القاهرة، تضمنها تقرير مفصل عن المداخيل والمصاريف للفترة ما بين: شهر جوان 1958م إلى شهر ديسمبر 1960م، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي الذي يقدم لنا حصيلة الأموال فدرالية جبهة التحرير بفرنسا [1]:

السنة	المدخول المالي (فرنك فرنسي)	المصروف (فرنك فرنسي)
1958	2.815.377.335	238.308.105
1959	5.071.919.925	645.668.399
1960	5.968.201.321	1.020.359.570
1961	2.578.269.997	469.825.337
المجموع	16.433.768.578	2.374.161.411

ما يمكن ملاحظته على هذا الجدول أنه هناك إرتفاع في نسبة الإشتراكات نتيجة تحقيق التأطير الكلي والتعبئة العامة للطبقة العاملة الجزائرية بالمهجر، بعدما كانت مقسمة بين الفدرالية والحركة الوطنية الجزائرية كما أشرنا سابقا.

ومن أجل تنظيم عمليات جمع الأموال، أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليماتها القاضية بإيداع المبالغ المجمعة إلى أماكنها المحددة والمعلنة من قبل الفيدرالية في ظرف لايتجاوز ثلاثة أيام، من أجل تجنب عمليات المتابعة الفجائية من طرف الشرطة الفرنسية [2].

وعليه قدم العمال الجزائريون بفرنسا دعما ماديا لجبهة التحرير الوطني من خلال إشتراكاتهم الشهرية التي بلغت ما لايقل عن 16 مليار فرنك قديم خلال أربع سنوات (1958–1961م)، رغم الصعوبات والقمع اللذان تعرضتا لهما، غير أن عزيمة وإرادة هؤلاء المناضلين كانت بالمرصاد بفضل مساعدة مؤيدي الثورة التحريرية والمتمثل في شبكات الدعم.

---

1 – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، المرجع السابق، ص 545.

2 – علي هارون: المصدر السابق، ص 409.

2. شبكات الدعـــــم:

وفرت الودادية لجبهة التحرير الوطني دعما هاما، تمثل في تزويدها بأعوان الإتصال وأماكن الإيواء ووسائل المتعلقة بالنقل والطبع وتأمين الأموال وكيفيات إخفائها هذا من جهة، من جهة ثانية كان للعلاقات التي أقامتها الودادية العامة للعمال الجزائريين مع النقابات و لاسيما مع النقابات الفرنسية المسيحية، بالإضافة إلى تلك العلاقات التي أقامتها خلال سنوات 1957- 1958م، مع الفيدراليات الرئيسية (الكيمياء، البناء، النقابة العامة للتربية الوطنية، الصلب) وكانت في الغالب إيجابية، كان لها وللإتصالات المثمرة مع اليسار النقابي ومع فئات من الكنسية؛ دور كبير في إتخاذ هذه الأطراف مواقف مؤيدة للقضية الوطنية والتنديد بالحرب القائمة بالجزائر [1]، حيث ترجم هذا الدعم والتأييد إلى مجموعة من الشبكات نذكر بعضها.

أولا / شبكة دافـــــزي: يسكن هذا الأخير بحي 29 ديكارت بباريس (الدائرة الخامسة)، توبع من طرف الشرطة الفرنسية غير أنها لم تتمكن من إعتقاله، كان يعمل رفقة إمرأة تسمى" آن لودوك" بنقل الشمال-إفريقيين على متن السيارة وأخذهم إلى فيلا تقع خارج "بايون". وكان هؤلاء الشمال-إفريقيون يرتاحون فيها ويفطرون، وبعد الظهر يقودنهم إلى الحدود افسبانية وهمناك يتم العبور عبر أفواج من إثنين بنقطة عبور تبعد حوالي 30 كلم عن بايون.

كان لهذه الشبكة نشاطا دؤوب المكونة من القساوسة العمال وأعضاء (بعثة فرنسا)، حيث أدى بها "دافزي روبير" المدعو "مارتن" عل ما يبدو، دورا حاسما. حيث يذكر "هارون علي"، بالنسبة لسلسلة عبور الحدود الإسبانية، بالإضافة إلى "بول بولو" و"أنطوانيت أرهانت"، اللاهوتي السابق "برتلات جاك".

كان ينشط في هذه الشبكة إذن رجال دين، كما كانت تنشط بها نساء حملتهم مسيراتهم الشخصية للإنضمام إلى شبكات دعم جبهة التحرير الوطني. من بين هؤلاء "آن لودوك" التي كانت تدرس الطب، في عام 1957م وتقيم بحي الجامعي أنطوني، وكان فضل إنضمامها إلى هذه الشبكة يعود إلى السيدة "فضيلة صحراوي"، نائبة الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وهذه الأخير كانت لها صلة كبيرة مع جبهة التحرير الوطني، وكانت تنشط رفقة "آرنو جورج" بجمع الإمضاءات في قضية "بوحيرد جميلة"، حيث تعاطفت" آن لودوك "المدعوة "فرجيني آن" وقتها مع القضية. لتكلف بمرور الوقت بتغطية عمليات العبور عبر الحدود، وحمل الحقائب، واستإجار الشقق، أو الحفاظ على أموال التبرعات...إلخ. وأثناء قيامها بهذه المهام تعرضت لعدة مخاطر من بينها الإعتقال. كما ألقي القبض كذلك على دافزي عام 1960م وتم تفكيك هذه الشبكة [2].

---

1 - علي هارون: المصدر السابق، ص ص 89-91.

2- دحو جربال: **المنظمة الخاصة لفيدارلية فرنسا لجبهة التحرير الوطني-تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962م)**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013م، ص ص151-156.

ثانيا / شبكة جونسون: بدأ "جانسون" تقديم خدماته لجبهة التحرير الوطني في عام 1956م في فرنسا، من خلال إيوائه للمناضلين ونقل مسؤولين الجبهة وتنظيم العبور السري عبر الحدود الإسبانية الفرنسية، وكان عمله الرئيي في هذه الشبكة هو نقل الأموال. قدمت هذه الشبكة دعما ومجهودا كبيران لايسع المجال هنا لذكرهما، ومن باب الإشارة والتنويه بمآثر هذه الشبكة نذكر مؤلفات هذا الأخير مثل: الجزائر الخاجة عن القانون، الحرب التي نتبجح بها. والحقيقة أن مثل هذه المتابات كانت مرجعا للعديد من الصحف والمجلات، من جهة ثانية قامت شبكة "جانسون" بإصدار دورية بعنوان "الحقيقة الهادفة"، مهمتها جمع كل الأخبار التي تم السكوت عنها وكان "جانسون" رئيس تحريرها [1].

كان لهذه الشبكة مهام عديدة تم تعزيزها في الفترة ما بين 1957م و1958م، تمثلت في الإسكان ونقل الأموال وتأمين الدخول والخروج عبر الحدود الفرنسية إلى كل من ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا، وقد تم تقسيم هذه الشبكة إلى فروع حسب المهمام المشار إليها سابقا. بينما ظل جانسون ولمدة ثلاث سنوات يقوم بجمع أموال الإشتراكات التي يدفعها العمال الجزائريون بالمهجر، لحساب جبهة التحرير الوطني بسويسرا، وهذا وفق أسس الدعم التي أقرتها جبهة التحرير الوطني والتي يرمز لها بـ(F.S.R.A).

خضعت هذه الشبكة لضغوط عديدة بعد أشهر من حرب عام 1958م، من قبل أجهزة الشرطة الفرنسية، حيث إعتقل أعضائها الواحد تلو الآخر كما أجبر البعض الآخر على العمل في سرية، وفي مارس 1959م فككت شبكة جونسون في أغلبيتها. ومع هذا إستمر أحد أعضائها وهو "بارات روبير"، برفقة ناجين آخرون في عمله الدؤوب في وضع الجزائريين والفرنسيين على إتصال خدمة لهدف وضع حد بسرعة للحرب المستمرة في الجزائر [2].

أما "جانسون" فقد ظل يعمل متخفيا أيضا لمدة عن أنظار الشرطة الفرنسية، وقد صدر في حقه حكما قضائيا يقضي بسجنه 10 سنوات غيابيا في أواخر عام 1961م، إلى غاية صدور الإعفاء عنهم (حملة الحقائب) عام 1966م [3].

ثالثا / شبكة هنري كوريال: تم تشكيل هذه الشبكة بعد حل شبكة "جانسون"، حيث ضمت بعض عناصرها، وقد تشكلت في الغالبية من الرجال وبعض النساء الذين ينتمون إلى اليسار السياسي. تولى" كوريال"

1 – عمر بوداود: المصدر السابق، ص 135.

2 – دحو جربال: المرجع السابق، ص 159.

3 – مارسيل بيجو: **محاكمة شبكة جانسون**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2012م، ص 05.

مهمة التمرير عبر الحدود، وبشكل أساسي مهمة تحويل الأموال من فرنسا إلى الخارج بإعتبار الرجل الأنسب إلى هذه المهمة، كونه أحد أبناء رجال البنوك في الإسكندرية وشيوعيا مصريا [1].

حل "كوريال" محل "جانسون" في عملية نقل أموال إتحادية التحرير بفرنسا إلى سويسرا، ومني بنجاح كبير ونال تقدير قادة إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. كما إستطاع بفضل علاقاته بمختلف المصارف تطوير نظام تهريب الأموال لحساب جبهة التحرير الوطني بفرنسا [2]. إعتقل هذا الأخير رفقة أعوانه ولم يحاكم، حيث أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في الجزائر [3].

من خلال تدويل المشكلة النقابية والتجنيد الفعال لكل عمال العالم من أجل تأييد قضية العمال الجزائريين المكافحين، ولتجسيد هذه الأهداف، إنظم الاتحاد ع ع ج، إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، التي وجد فيها منبرا لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي، وأسس فروعا له في تونس والمغرب وفرنسا، وهو ما مكنه من القيام بنشاط كبير على المستوى العربي، والدولي للتعريف بالحركة النقابية والعمالية الجزائرية، ومشكلة الحرب في الجزائر ونتائجها الإجتماعية، وعمل أيضا على كسب تأييد عمال العالم لكفاح العمال الجزائريين، كما سعى إلى عزل فرنسا من داخل الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وكسبه لدعم النقابية الإفريقية.

---

1 - عمر بوداود: المصدر السابق، ص 139.

2 – دحو جربال: المرجع السابق، ص ص157– 162.

3 – سعدي بزيان: المرجع السابق، ص88.



الخاتمة

الخاتمـــــة:

في ختام هذه الدراسة، تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج، تعتبر جوابا على الإشكالية المطروحة في مقدمة الرسالة وعلى مختلف أسئلتها الفرعية، بحيث سنوردها وفق مراحل زمنية اعتمدناها في هذه الدراسة، وهي كما يلي:

– نتائج المرحلة الأولى (1830– 1919م):

– إذا كانت الثورة الصناعية بأوربا نعمة على بلدانها وشعوبها؛ فقد كانت نقمة على بلدان أخرى في قارة إفريقيا وآسيا، والجزائر واحدة من البلدان العربية التي كانت ضحية الاستعمار الفرنسي.

– اعتمد الاستعمار الفرنسي على السياسة الاقتصادية التي كانت سببا في خلخلة المجتمع الجزائري إقتصاديا، لاسيما المجتمع الريفي الفلاحي الذي تعرض إلى عملية مصادرة الأراضي بشكل منظم ومكثف ومقنن نتج عنها فقدان كلي لأخصب الأراضي.

– ضياع الأراضي الخصبة وغيرها كان سببا في ضياع الاستغلال التقليدي لأراضي شاسعة، وبالتالي فقدان وسائل العيش على إثر عمليات تفكيك ملكية الأراضي، والتضييق على أصحابها وطردهم نحو أراضي غير صالحة للزراعة.

– كما أدى ضياع الأرض إلى إحالة غالبية الفلاحين على البطالة وهو ما شكل مخزونا من اليد العاملة التي أصبحت عرضة للاستغلال الرأسمالي من طرف الاحتلال و أرباب العمل والمعمرين مقابل أثمان بخسة.

– من جهة أخرى تسبب فقدان الأراضي والعمل الفلاحي القوتي إلى هجرة ريفية نحو المدن، وتطور البنايات القصديرية ومشاكلها التي لا تنتهي، كما أدى إلى الهجرة النهاية نحو المشرق والمغرب وخاصة نحو فرنسا، حيث كانت اليد العاملة المهاجرة في خدمة الاقتصاد الفرنسي.

– اعتمد الاستعمار في سياسته التسلطية على المبدأ الاحتكار و إقصاء الأهالي بمختلف فئاتهم الاجتماعية والمهنية من مختلف المزايا سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وذلك طبقا للمنظومة التشريعية التي تمنع الجزائريين من ممارسة حقوقهم كغيرهم من الفرنسيين، مثال ذلك قانون 1884/03/21م القاضي بمنع الجزائريين من ممارسة النشاط النقابي.

– وبالتالي تسببت للرأسمالية الإستعمارية في الجزائر في ظهور العمل المأجور (طبقة الأجراء) في الوسطين الريفي والحضري الذي غلب عليه التمييز في الأجور وفقا للعرق والدين والمهنة. فكان الأجر مرتفعا بالنسبة لفئات قليلة من الموظفين الفرنسيين في الإدارة والخدمات. بينما يقل الأجر بالنسبة للأجراء الأوربيين الذي يعملون ضمن

القطاعات الاقتصادية و الخدماتية ويكون أدنى بالنسبة للأجراء الجزائريين الذين يعملون في مناصب مماثلة مع هؤلاء لكن ليس بنفس الأجر والامتيازات. وأخيرا الفئة الواسعة من العمال الفلاحين الجزائريين الذي يشتغلون بصفة يومية في الموانئ والمناجم وغيرها، فأجورهم ضعيفة ناهيك عن فقدانهم لأدنى الحقوق.

– تعتبر ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة والخارجية من الجزائر إلى فرنسا ظهور العمل المأجور إحدى مظاهر المقاومة و الصمود الذي أبداها المجتمع الجزائري الفلاحي و الزارعي وخاصة بداية العشرينات من القرن 20م.

– جاء ظهور النقابة بالجزائر متأخرا مقارنة بأوربا عموما وفرنسا على الخصوص، وهذا راجع إلى القوانين الفرنسية الاستثنائية التي كانت تمنع الجزائريين من ممارسة أي نشاط نقابي، ولهذا فقد اقتصر النشاط النقابي بالجزائر على النقابات الفرنسية، التي تبنت النضال النقابي كوسيلة لمحاربة أرباب العمل و والدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية.

– إقدام الجزائريين على الانخراط في الفروع النقابية بالجزائر بشكل سريع، مع أن مستوى انخراطهم في هذه الفروع كان ضعيفا لأسباب عدة، أهمها قانون الأهالي الذي يمنع الجزائريين من اعتلاء مناصب نقابية عليا. زد على هذا المعاملات العنصرية والعرقية التي كانت تمارس ضد العمال من طرف العمال الأوربيين في صفوف النقابات الفرنسية، ناهيك عن إهمال هذه النقابات لحقوق العمال الجزائريين.

– إتخذت الطبقة العاملة الجزائرية من العمل النقابي وسيلة من أجل التعبير عن معاناتها وإبداء موقفها تجاه الوضع العام، حيث وجدت بعض فئاتها في العمل النقابي منبرا للمطالبة بحقوقها ورفضها للواقع المرّ الذي تعشيه من خلال انخراطها المحتشم في صفوف الفروع النقابية الفرنسية المتواجدة على مستوى العمالات الثلاثة والمشاركة في مختلف الإحتجاجات والمظاهرات والإضرابات إلى جانب زملائهم من الفرنسيين والأجانب.

– نتائج المرحلة الثانية (1919– 1939م):

– هيكل العمال أنفسهم في شكل حركة عمالية جزائرية بالمهجر، وكان هذا نتيجة لظروف وعوامل عدة أهمها انعكاسات الحرب العالمية الأولى على المجندين الجزائريين وكذا الهجرة التي أعقبتها من طرف العمال والمجندين الجزائريين والظروف التي عايشوها هناك خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تطور العمل المأجور إلى عمل عمومي.

– ساهم انخراط العمال الجزائريين بالمهجر في التنظيمات النقابية الفرنسية ولاسيما الكونفدرالية ع ش، والأحزاب اليسارية والأحزاب الشيوعية؛ في فهم وتحديد أدوات الكفاح ضد تسلط أرباب العمل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، كما سمح لهم الوقوف على مختلف التشريعات القانونية والاجتماعية.

– استطاع العمال الجزائريين تعلم أيضا أساليب النضال النقابي المطلبي داخل النقابات الفرنسية وإدراك مدى تجاوب هذه النقابات المهنية مع تطلعاتهم حتى يتمكنوا من فهم ما يجب فعله مستقبلا.

– إتخذت الحركة العمالية الجزائرية من الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات وسيلة للكفاح من أجل تحقيق مرادها، حيث ساهمت هذه الإضرابات في تغلغل النقابات داخل الأرياف على مستوى العمالات الثلاثة، وساهمت أيضا في كسر الحاجز الإيديولوجي والسياسي ما بين العمال الجزائريين والأوربيين باعتبارهم مشاركين كلهم في هذه الإضرابات، وتعرضوا جميعا ودون تمييز للاضطهاد، كما سمحت هذه الإضرابات لبعض الجزائريين للوصول إلى مناصب مسؤولية داخل الحركة النقابية بعد تساهل الجبهة الشعبية في تطبيق قانون الأنديجينا.

– كان للصراع الإيديولوجي بين النقابات الفرنسية (CGT) و (CGTU) في استقطاب اليد العاملة الجزائرية–الزراعية والفلاحية؛ الأثر في الإخلال بالحالة النفسية والإجتماعية والإقتصادية لسكان القرى والمداشر، كما أدى إلى تزايد عدد الفروع النقابية خلال حكم الجبهة الشعبية (1936–1939م) وخاصة في القطاع الفلاحي والزراعي من جهة، ومن جهة أخرى تزايد نسبة المشاركة النقابية للعمال الجزائريين وخاصة في قطاع البناء، وصفوف الكونفدرالية العامة للعمل الموحدة (CGTU) لطابعها الثوري.

– تعتبر الحركة النقابية بالجزائر صورة طبق الأصل للحركة النقابية الفرنسية، فقد ظلت تسبح في فلكها لمدة طويلة امتدت من بداية القرن 20م إلى غاية إندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية، ذلك أن المركزيات النقابية الموجودة بالجزائر تعد امتدادا للمركزيات النقابية الفرنسية المتواجدة بفرنسا، ولهذا كان جل اهتمامها لا يتعدى بعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالأوربيين؛ متناسية بذلك حقيقة مطالب العمال الجزائريون التي كانت تتعدى المطالب الاجتماعية إلى مطالب لها علاقة بظروف العمل وظروف الاحتلال، ناهيك عن منع الجزائريين عن تولي مناصب قيادية داخل هذه المركزيات النقابية حيث يقتصر الأمر على الأوربيين فقط.

– نتيجة لكل هذا أصبحت الحركة العمالية الجزائرية بحق حركة إجتماعية حقيقية تساهم في تكوين وعي طبقي للطبقة العاملة الجزائرية الحديثة، وأصبحت في نضالها ضد الاستغلال البورجوازي تحدوها، الروح الوطنية على عكس الحركات النقابية الأوربية التي ظهرت كنتيجة حتمية لضغط وهيمنة رجال الصناعة، وليس المعنى؛ أنه لم يكن لها هدف لتحقيق المكاسب و الحقوق، بل نجدها قد عملت على ربط هذه الأهداف بالنضال الوطني، ومحاربة الإستعمار في إطار استرجاع الاستقلال الوطني، وهي جانب النضال السياسي لنجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب الجزائري، كما شكلت الفروع النقابية في هذه السنوات جيلا جديدا من المناضلين الذين سيلعبون دورا هاما بعد 1945م.

– بفضل الهيكلة والتنظيم والتأطير من طرف التيار الاستقلالي للعمال الجزائريين بالمهجر؛ أصبح لدى هؤلاء وعيا سياسيا ونقابيا عكس نظرائهم من العمال في الجزائر الذين سيطر عليهم التيار الشيوعي سيطرة شبه كاملة، بينما لم يتعدى اهتمام التيار الاصلاحي والنخبوي بمطالب العمال إطار القانون الأساسي. في حين كان نشاط حزب الشعب الجزائري في الجزائر مقلقا للإدارة الفرنسية ولأرباب العمل مما جعله عرضة لشتى وسائل القمع كالتضييق أحيانا والحل أحيانا أخرى.

– إن طبيعة المناخ السياسي والنقابي في كل من فرنسا والجزائر قد انعكس على طبيعة نضال العمال الجزائريين من حيث القيمة والتجربة.

– نتائج المرحلة الرابعة (1939– 1950م):

– شكلت الحرب ع 2 وضعا متدهورا في الجزائر، حيث تغيرت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تغيرا جذريا كان له الأثر البالغ سواء على النشاط النقابي أو النشاط السياسي.

– توقف الناشط النقابي والسياسي غداة اندلاع الحرب ع 2، بعدما أقدمت الإدارة الفرنسية على حل أغلب الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية.

– أصبح العمال الجزائريين محل تجاذب نتيجة الصراع القائم على الجبهة الإجتماعية بين النقابات الشيوعية والاشتراكية بغرض توظيفهم في استحقاقات سياسية من جهة، ومجاراة السلطة الفرنسية عندما بتعلق الأمر بالمسائل التي تخدم الاستعمار الفرنسي ضد مصالح العمال الجزائريين من جهة ثانية.

– سمحت الحرب بتجدد الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وشجع على ذلك رغبة فرنسا في إعادة بناء اقتصادها و إعمار ما دمرته الحرب ع 2 وتعويض النقص الفادح في اليد العاملة جراء الخسائر البشرية، ناهيك عن تفشي البطالة وتوفر فرص العمل وبعض المزايا المهنية بفرنسا.

– كان لحياة البؤس والشقاء التي عاشها الجزائريون خلال الحرب ع 2 والقمع الذي تعرضت له الطبقة العاملة الجزائرية، وكذا مجازر 08 ماي 1945م؛ الأثر البالغ في التدرج المنطقي لطبيعة مطالب الشغيلة الجزائرية نحو تبني فكرة إنشاء مركزية نقابية مستقلة في إطار جزائر مستقلة.

– حاولت النقابية الفرنسية المحسوبة على التيار الشيوعي مغازلة الحركة العمالية الجزائرية بإنشائها لجنة التنسيق ما بين النقابات الكونفدرالية الجزائرية عام 1947م، جزائرية من حيث الشكل وتابعة لها من حيث المضمون، بهدف ثنيها عن تحقيق مطلبها المتمثل في الاستقلال، وهذا خوفا من المناضلين الجزائريين الذين يجعلهم دائما عرضة للمراقبة وعدم الوثوق بهم بشكل تام.

- لم تكن الحركة الوطنية الجزائرية بمعزل عن الأحداث وكانت المسألة النقابية الجزائرية شغلها الشاغل، إذا بادرت حركة إ ح د بتجسيد فكرة تأسيس مركزية نقابية جزائرية وكان لها باع في ذلك من خلال نشاط الزعيم النقابي "عيسات إيدير" على رأس لجنة الخدمات الاجتماعية والنقابية في مؤتمرها المنعقد عام 1947م، غير أن الأزمات التي لحقت بها بداية الخمسينات حالت دون تحقيق ذلك.

- تطور النضال النقابي للعمال الجزائري خلال نهاية الأربعينات (1947- 1950م)، حيث لا تكاد تمر سنة إلا وشهدت موجة من الإضرابات نتيجة الوعي النقابي والسياسي الذي بلغته الحركة العمالية الجزائرية ونتيجة تراجع ثقة العمال الجزائريون في النقابات الفرنسية وبداية التفكير في تغيير معطيات الساحة النقابية وخاصة بعد صدور دستور 1947م الذي مكن نوعا الجزائريين من تولي بعض المناصب القيادية في الكونفدرالية ع ش. غير أن هذا لم يمنع العمال الجزائريين بالالتفاف حول لجنة الخدمات الإجتماعية والنقابية لحركة إ ح د، وهو ما أبان عن بداية القطيعة مع النقابات الشيوعية والاشتراكية.

- نتائج المرحلة الخامسة (1950- 1962م):

- شكلت المسألة النقابية الجزائرية صراعا محتدما بين النقابات الشيوعية والاشتراكية من جهة، وحركة إ ح د من جهة ثانية، ذلك أن أولى ظلت تستخدم ولاء العمال الجزائريين لها في قضايا ومناسبات دولية لا ناقة لهم فيها ولا جمل موهمة إياهم بعبارات الوحدة الاستقلال الوطني والمساواة وغيرها، بينما تسعى حركة إ ح د إلى تأسيس نقابة جزائرية مستقلة.

- في خضم الأزمة التي مرت بها حركة إ ح د عام 1953م، سارعت الكونفدرالية ع ش ومن ورائها الحزب الشيوعي الجزائري إلى تأسيس الاتحاد ع ن ج شهر جوان 1954م، وهو ما كشف عن نيتها الدفينة تجاه الحركة وغايتها الرامية إلى السيطرة على فلول لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية.

- كان لبروز التيار الثوري بالجزائر الذي تبنى الكفاح المسلح كخيار وحيد ضد الاستعمار الفرنسي؛ سببا في انقسام التيار الوطني إلى اتجاهين: تيار مصالي بقيادة الحركة الوطنية الجزائري وتيار وطني ثوري بقيادة جبهة التحرير الوطني الذي كان له الفضل والسبق في تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م.

- أردات الحركة الميصالية إستدراك هيبتها السياسية و العسكرية بعد أن فاتها شرف تفجير الثورة؛ وذلك من خلال إحتوائها للعمال الجزائريين وخلق جبهة اجتماعية في الجزائر وفي فرنسا مضادة للجبهة، وذلك بتأسيسها للاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (USTA) 14 فيفري 1956م ، وقد ساعدها في ذلك قدرتها على استيعاب العمال وهيكلتهم نتيجة خبرتهم الطويلة في تأطير العمال الجزائريين بالمهجر عكس جبهة التحير الوطني التي

تثاقلت نوعا ما في مسألة إحتواء العمال الجزائريين، غير أنها استدركت ذلك لاحقا وقامت بتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) 24 فيفري 1956م.

– أبان موقف الحكومة الفرنسية المشجع لوجود مركزيات نقابية جزائرية ويتعلق الأمر بكل من الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA) والاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (USTA)؛ عن سياستها الرامية إلى تشتيت الطبقة العالمة الجزائرية نزولا عند رغبة "جاك سوستال" في الحد من إنتشار الثورة عن طريق استمالة الجزائريين اجتماعيا واقتصاديا بعيدا عن جبهة التحرير الوطني.

– ومن أجل بسط السيطرة على الطبقة العاملة الجزائرية المهاجرة في فرنسا، أقدمت الحركة الوطنية على نقل كفاحها إلى فرنسا بتأسيسها لفيدرالية فرنسا شهر جوان 1957م بعدما ضعف وجودها في الجزائر ، بينما قامت جبهة التحرير بتأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين شهر ديسمبر 1957م كأداة من أدوات الكفاح الوطني هناك.

– توجت المسيرة النضالية للعمال الجزائريين بتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، حيث شكل هذا الأخير رافد من روافد ثورة التحري الوطني في كفاحها ضد المستعمر الفرنسي، ومكن العمال الجزائريين من مواصلة كفاحهم السياسي والثوري.

– استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين تشكيل جبهة اجتماعية بقيادة العمال الجزائرية والقيام بنشاطات كثيرة بالجزائر وبفرنسا وعى المستوى الدولي، بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني وكانت أغلبها تصب في مصلحة الثورة.

– كما استطاع العمال أداء دورهم الفعال في دعم الثورة سياسيا وماديا في الجزائر وفي فرنسا من خلال مشاركتهم في مختلف الإضرابات والاحتجاجات وكذا المظاهرات، و من خلال دعمهم المالي المؤطر من طرف الودادية العامة للعمال الجزائريين بالمهجر.

– لم يكن كل هذا ليرضي الحكومة الفرنسية التي أقدمت على اضطهاد الحركة النقابية الجزائرية، فقد تعرض القادة النقابيين إلى السجن وتعرض مناضليها إلى شتى أنواع التعذيب والقتل والنفي، كما تم توقيف نشاطات تلك المركزيات النقابية بالجزائر مما جعلها تلجأ إلى العمل السري، أما في فرنسا فقد تم حل الودادية العامة للعمال الجزائريين التابعة للاتحاد ع ع ج، كما طال هذا القمع مختلف الصحف النقابية الجزائرية لعمليات المصادرة.

– إن ما قامت به السلطات الفرنسية تجاه الحركة العمالية الجزائرية ونقابتهم ومحاوله ثنيهما عن أداء مهامهما لدليل على قوة هذه الحركة التي تسببت لها في مشاكل عدة وأحرجتها في كثير من المحطات و على مستويات عدة، ولاسيما على مستوى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة و مستوى الأمم المتحدة.

- كل هذا يجعلنا نسلم بأن الجزائري؛ ذلك الفلاح الخماس البسيط الذي كان يناضل من أجل الحصول على لقمة عيشه مقابل ثمن بخس بعدما كان سيدا في أرضه يشتغل عليها وينعم بالحرية في بلده، استطاع أن يصمد و يقاوم من أجل البقاء، من خلال تحوله من خماس إلى أجير إلى عامل ثم إلى نقابي وبعدها إلى نقابي وسياسي ليصبح في نهاية مسيرته النضالية الرجل النقابي والسياسي والثوري.



فهرس الملاحق

ملحق رقم 01: ملخص لبيـــــان "الشباب الجزائري"[1].

إن الأهالي الجزائريين مستعدون لأداء كل واجباتهم كمواطنين نحو أم الوطن، ولكنهم يعتبرون أن هذا الحمل الجديد (التجنيد) يتطلب كمقابل (مجازاة) تحسين حلاتهم. فمن جهة فإنهم يعتبرون كأمر لازم:

أ- تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.

ب- الاستدعاء للجندية يكون من سن العشرين عوض الثامن عشر، لأن المجند في هذا السن لا يكون مكتمل البنية.

ت- حذف المنحة التي تعطي للجندي، لأن عائلاتهم ستكون مسرورة أكثر عندما تحس بأن أبنائها يؤدون واجبهم بالجيش الفرنسي دون مقابل جارح.

ومن جهة أخرى يطلبون أن يعوضوا تعويضا حقيقيا بما يلي:

1. إصلاح النظام الزجري.
2. تمثيل حقيقي وكاف في المجالس الجزائرية والفرنسية في المتروبول.
3. توزيع الضرائب توزيعا عادلا.
4. تصريف مداخيل الميزانية تصريفا عادلا بين طبقات السكان.

وأمام نشاط "لجنة الدفاع" هذا الذي خلط عملا صالحا وآخر سيئا قامت في وجهه كتلة من النواب المسلمين، فأصدرت لائحة باسم الفرع العربي من المجلس المالي صوتت عنها بالإجماع يوم 08 جوان 1921م وهذا نصها الساخر:

«بعض الصحافة الأهلية اتخذ من قضية تجنيد الأهالي الجزائريين مقفزا للمطالبة بحق الجنسية الفرنسية لكل الأهالي الجزائريين المسلمين...وقد اخذ تجمع صغير من المحتجين يتأهب للذهاب إلى فرنسا ليطالب بإعطاء الجنسية الفرنسية لزملائنا...إن أعضاء ما يسمى بلجنة الدفاع عم مصالح المسلمين، ليسوا هم أولائك الممثلون الحقيقيون للسكان المسلمين في الجزائر، وليسوا بالمعبرين عن أنفاس زملائنا، الذين هم نحن والممثلون الوحيدون الشرعيون المأذونون!» وتختم «أن الوقت لم يحي بعد ليطالب زملائنا أن يكونوا مواطنين فرنسيين».

---

1 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936**، ج01، المرجع السابق، ص ص41-44.

الملحق رقم 02: يمثل مطالب نجم شمال إفريقيا المقدمة في جلسة 20 جوان 1926م [1].

1. إلغاء قانون الأهالي وكل ما ينجم عنه.
2. حق الانتخاب وأهلية الترشح لكافة المجالس، بما في ذلك البرلمان الفرنسي، بنفس مستوى المواطنين الفرنسيين الآخرين.
3. الإلغاء التام والكامل للقوانين الاستثنائية، المحاكم الجزائية، المحاكم الجنائية، والاعتقال الإداري والعودة دون قيد للقانون العام.
4. نفس حقوق وواجبات الفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.
5. حق الإرتقاء إلى كافة المناصب المدنية والعسكرية، دون تمييز آخر غير الكفاءة والقدرات الخاصة.
6. التطبيق التام على الأهالي لقانون إجبارية التعليم وحرية التعليم.
7. حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات.
8. تطبيق فيما يخص الدين الإسلامي قانون الفصل بين الدين والدولة.
9. تطبيق على الأهالي القوانين الإجتماعية والعمالية.
10. حرية مطلقة للعمال الأهالي من كافة الأصناف في التنقل بحرية إلى فرنسا والخارج، دون إجراءات أخرى غير تلك المشترطة على المواطنين.

كافة قوانين العفو السابقة والمستقبلية يتعين أن تطبق دون تمييز على الأهالي كما على المواطنين الآخرين

1 - محفوظ قداش ومحمد قنانش: **نجم شمال إفريقيا 1926-1937-وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، المرجع السابق، ص ص52-53. أنظر أيضا: محمد قنانش: **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، المرجع السابق، ص ص 32-34. أيضا: أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص154-155.

الملحق رقم03: مطالب نجم شمال إفريقيا المقدمة في مؤتمر بروكسل 10 و 14 فيفري 1927م [1].

قُمدت هذه المطالب من طرف مصالي الحاج ممثل النجم:

1. إستقلال الجزائر.
2. الإنسحاب الكامل لقوات الإحتلال الفرنسي.
3. إنشاء جيش وطني جزائري.
4. مصادرة الأراضي الزراعية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الإمبريالية، من كولون ومؤسسات رأسمالية خاصة. وإعادة هذه الأراضي إلى الفلاحين الذين كانوا قد حرموا منها.
5. إحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
6. إعادة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
7. الإلغاء الفوري لقانون الأهالي والإجراءات الإستثنائية.
8. العفو عن السجناء وعن أولئك الذين يخضعون للمراقبة الخاصة والمنفيين، بحجة مخالفة أحكام قانون الأهلي.
9. حرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، والاجتماع.
10. المساواة في الحقوق السياسية والثقافية مع الفرنسيين الموجودين في الجزائر.
11. إستبدال النيابات المالية (Délégations Financièrs) المنتخبة في إقتراع ضيق ومحدود، ببرلمان جزائري منتخب في إقتراع عام.
12. إنتخاب المجالس البلدية (Assemblée Municibale) في إقتراع عام.
13. تامين التعليم والإرتقاء به إلى كافة الدرجات العلمية.
14. إنشاء مدارس للتعليم العربي.
15. تطبيق القوانين الإجتماعية.
16. توسيع مجالس القروض الزراعية لصغار الفلاحين.

1 - نقلا عن: أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص156-157. أنظر أيضا:

- La Lutte Sociale Du 11 Mars 1927 Octobre 1927.

الملحق رقم04: برنامج نجم شمال إفريقيا (الجمعية العامة المنعقدة بباريس في 28 ماي 1933م) [1].

توضح الوثيقة الصادرة عن المؤتمر برنامج النجم، وتقدم تعريفا كاملا للاستقلال مع توضيح المفاهيم السياسية، الإقتصادية والثقافية. وهذا البرنامج جوهري، وهذا نصه:

القسم الأول:

1. الإلغاء الفوري لقانون الأهالي المقيت، وكافة الإجراءات الاستثنائية.
2. العفو عن جميع المسجونين، والذين هم تحت الرقابة الخاصة، أو منفيين بسبب مخالفة قانون الأهالي أو جنحة سياسية.
3. حرية التنقل المطلقة إلى فرنسا وإلى الخارج.
4. حرية الصحافة، والجمعيات والاجتماعات والحقوق السياسية والنقابية.
5. إستبدال المندوبيات المالية والمنتخبين من الاقتراع المحدود ببرلمان وطني جزائري، منتخب عن طريق الاقتراع العام.
6. إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية، واستبدال هذه الأنظمة بمجالس بلدية ومنتخبين عن إقتراع عام.
7. حق الجزائريين في الارتقاء إلى كافة مناصب الوظيف العمومي، دون أي تمييز. تساوي الوظائف. معاملة متساوية للجميع.
8. التعليم الإجباري باللغة العربية؛ إتاحة فرصة الوصول للدراسة في كافة المستويات. بناء مدارس عربية جديدة. نشر كافة القرارات الرسمية بالتوازي باللغتين العربية والفرنسية.
9. فيما يخص الخدمة العسكرية، الإحترام الكامل للسورة القرآنية، والآية: ومن يقتل مؤمنا متعمدا...عذابا أليما.
10. تطبيق القوانين الإجتماعية وتشريعات العمل. حق العائلات الجزائرية بالجزائر في الحصول على منح البطالة والتخصيصات العائلية. المنح الفوري للتأمينات الاجتماعية.
11. توسيع القرض الزراعي للفلاحين الصغار، وتنظيم أكثر عقلانية للري. تنمية وسائل الإتصال. إعانة لا ترد من الحكومة لضحايا المجاعات الدورية.

---

1 – محفوظ قداش و محمد قنانش: **نجم شمال إفريقيا 1926– 1937– وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، المرجع السابق، ص ص81- 83.

القسم الثاني:

1. الاستقلال الكامل للجزائر.
2. الإنسحاب الكامل لقوات الاحتلال.
3. تأسيس جيش وطني.

الحكومة الوطنية الثورية:

1. مجلس تأسيسي منتخب من إقتراع عام.
2. إقتراع عام على كافة المستويات، وإمكانية الانتخاب في كافة المجالس لجميع سكان الجزائر.
3. إعتبار اللغة العربية لغة رسمية.
4. وضع كافة البنوك والمناجم والسكك الحديدية، والموانئ والأجهزة العمومية التي استأثر بها المحتلون، تحت الملكية التامة للدولة الجزائرية.
5. مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيين، المتحالفين مع المحتلين، والمستوطنين والشركات المالية، وإعادة الأراضي المصادرة للفلاحين، واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة، وعودة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
6. التعليم المجاني والإجباري بكافة المستويات باللغة العربية.
7. إعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي، عن طريق تخصيص قروض دون فوائد للزراعة من أجل شراء الآلات والبذور والسماد؛ تنظيم الري وتحسين طرق المواصلات...إلخ.

الملحق رقم 05: رسالة من رئيس بلدية جيجل إلى حاكم قسنطينة مرفقة باستفسار حول المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا – بلدية وادي أمزور [1].

MAIRIE de DJIDJELLI

N° 1603.

Soit transmis

à Monsieur le PREFET

Cabinet (S.L.N.A.) -CONSTANTINE-

En exécution des prescriptions de la circulaire n° 307/Nac en date du 29 Mars dernier, j'ai l'honneur de lui adresser ci-joint le questionnaire dûment rempli concernant l'émigration des Algériens en France.

MAIRIE DE DJIDJELLI – DÉP. DE CONSTANTINE

Djidjelli, le I4 Avril 1949.-

Le Maire,

1 - AOM 93/4127: **Questionnaire sur l'émigration des algériens en France**, N⁰ 1603 , 14 avril 1949.

الوثيقة: رقم 02.

PREFECTURE DE CONSTANTINE
COMMUNE DE OUED-AMIZOUR

REFERENCE: Circulaire Gubernatoriale N° 608/NA du I7 Mars I949.-

OBJET: Emigration des Algériens en France.-

I°- A combien estimez-vous le nombre de musulmans de votre unité administrative actuellement en France: IOO environ.-

2°- Quel est le chiffre actuel de la population musulmane de votre unité administrative: 3764

3°- Quelle est, approximativement, la densité de la population par KM2 dans votre Unité Administrative: 7,26

4°- L'émigration vers la Métropole des Musulmans de votre Unité Administrative est-elle un phénomène récent? A-t-elle tendance à progresser ou à décroite? Date de quelques années.- Tendance à progresser.-

5°- Quelles sont les raisons économiques qui les poussent à émigrer? Le déséquilibre entre la population et les richesses est-il important?
Le gain des gros salaires et les avantages des allocations familiales.
Le déséquilibre est nulle.-

6°- Précisez, en quintaux, la quantité de céréales récoltées en I948:
3.709 Quintaux

7°- Existe-t-il des mobiles psychologiques particuliers poussant les musulmans à s'expatrier? Non

8°- Combien de temps le musulman parti en France y reste-il en moyenne?
I5 mois en moyenne

9°- Quel est l'age moyen des émigrants de votre unité administrative?
de 20 à 40 ans célibataires de préférence

I0°- Avez vous constaté des départs de femmes musulmanes et d'enfants vers la France? Combien ? 3 familles

II°- A quelle époque de l'année l'émigration atteint-elle son maximum? son minimum? Pourquoi ?
Maximum Février Mars
Minimum Octobre
raisons: le froid et le travail facultatif en Algérie

I2°- A combien estimez vous le nombre des musulmans de votre unité administrative fixés en France sans idée de retour? I5 environ

I3°- A combien estimez vous le nombre des musulmans de votre Unité Administrative émifrés en France et qui y ont épousé une française: 3

الوثيقة: رقم 03.

PREFECTURE DE CONSTANTINE

COMMUNE DE OUED-AMIZOUR

PREFECTURE DE CONSTANTINE
ARRIVÉE
8 AVR 1949
Nº

REFERENCE: Circulaire Gubernatoriale Nº 608/NA du 17 Mars 1949.-

OBJET: Emigration des Algériens en France.-

1°- A combien estimez-vous le nombre de musulmans de votre unité administrative actuellement en France: 100 environ.-

2°- Quel est le chiffre actuel de la population musulmane de votre unité administrative: 3764

3°- Quelle est, approximativement, la densité de la population par KM2 dans votre Unité Administrative: 7,26

4°- L'émigration vers la Métropole des Musulmans de votre Unité Administrative est-elle un phénomène récent? A-t-elle tendance à progresser ou à décroite? Date de quelques années.- Tendance à progresser.-

5°- Quelles sont les raisons économiques qui les poussent à émigrer? Le déséquilibre entre la population et les richesses est-il important?
Le gain des gros salaires et les avantages des allocations familiales.
Le déséquilibre est nulle.-

6°- Précisez, en quintaux, la quantité de céréales récoltées en 1948:
3.709 Quintaux

7°- Existe-t-il des mobiles psychologiques particuliers poussant les musulmans à s'expatrier? Non

8°- Combien de temps le musulman parti en France y reste-il en moyenne?
15 mois en moyenne

9°- Quel est l'age moyen des émigrants de votre unité administrative?
de 20 à 40 ans célibataires de préférence

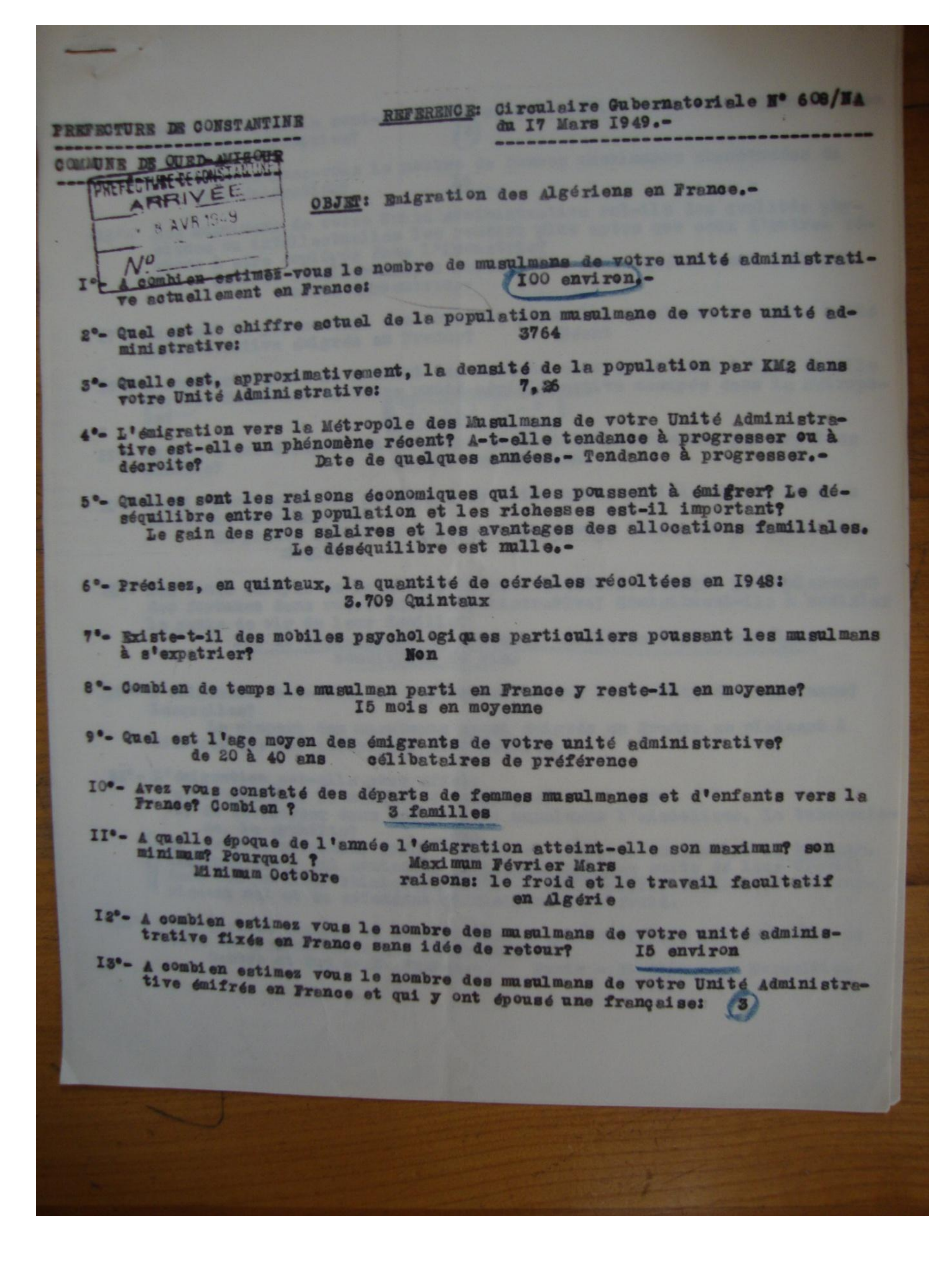
10°- Avez vous constaté des départs de femmes musulmanes et d'enfants vers la France? Combien ? 3 familles

11°- A quelle époque de l'année l'émigration atteint-elle son maximum? son minimum? Pourquoi ?
Maximum Février Mars
Minimum Octobre
raisons: le froid et le travail facultatif en Algérie

12°- A combien estimez vous le nombre des musulmans de votre unité administrative fixés en France sans idée de retour? 15 environ

13°- A combien estimez vous le nombre des musulmans de votre Unité Administrative émigrés en France et qui y ont épousé une française: 3

الوثيقة: رقم 04.



PREFECTURE DE CONSTANTINE

COMMUNE DE OUED-AMIZOUR

PREFECTURE DE CONSTANTINE
ARRIVÉE
8 AVR 1949
Nº

REFERENCE: Circulaire Gubernatoriale N° 608/NA du I7 Mars I949.-

OBJET: Emigration des Algériens en France.-

I°- A combien estimez-vous le nombre de musulmans de votre unité administrative actuellement en France: I00 environ.-

2°- Quel est le chiffre actuel de la population musulmane de votre unité administrative: 3764

3°- Quelle est, approximativement, la densité de la population par KM2 dans votre Unité Administrative: 7,26

4°- L'émigration vers la Métropole des Musulmans de votre Unité Administrative est-elle un phénomène récent? A-t-elle tendance à progresser ou à décroite? Date de quelques années.- Tendance à progresser.-

5°- Quelles sont les raisons économiques qui les poussent à émigrer? Le déséquilibre entre la population et les richesses est-il important?
Le gain des gros salaires et les avantages des allocations familiales.
Le déséquilibre est nulle.-

6°- Précisez, en quintaux, la quantité de céréales récoltées en I948:
3.709 Quintaux

7°- Existe-t-il des mobiles psychologiques particuliers poussant les musulmans à s'expatrier? Non

8°- Combien de temps le musulman parti en France y reste-il en moyenne?
I5 mois en moyenne

9°- Quel est l'age moyen des émigrants de votre unité administrative?
de 20 à 40 ans célibataires de préférence

I0°- Avez vous constaté des départs de femmes musulmanes et d'enfants vers la France? Combien ? 3 familles

II°- A quelle époque de l'année l'émigration atteint-elle son maximum? son minimum? Pourquoi ?
Maximum Février Mars
Minimum Octobre
raisons: le froid et le travail facultatif en Algérie

I2°- A combien estimez vous le nombre des musulmans de votre unité administrative fixés en France sans idée de retour? I5 environ

I3°- A combien estimez vous le nombre des musulmans de votre Unité Administrative émifrés en France et qui y ont épousé une française: 3

الملحق رقم 06: أهداف الاتحاد العام لنقابات العمال الجزائريين (USTA) [1].

** Année 1956. — N° 23 C. R. Le Numéro : 15 francs. Vendredi 4 Mai 1956 **

JOURNAL OFFICIEL
DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE

DÉBATS PARLEMENTAIRES

CONSEIL DE LA RÉPUBLIQUE

COMPTE RENDU IN EXTENSO DES SEANCES
QUESTIONS ECRITES ET REPONSES DES MINISTRES A CES QUESTIONS

Abonnements à l'Édition des DÉBATS DU CONSEIL DE LA RÉPUBLIQUE :
MÉTROPOLE ET FRANCE D'OUTRE-MER : 600 fr. ; ÉTRANGER : 1.600 fr.
(Compte chèque postal : 9063.13, Paris.)

PRIÈRE DE JOINDRE LA DERNIÈRE BANDE aux renouvellements et réclamations | DIRECTION, RÉDACTION ET ADMINISTRATION QUAI VOLTAIRE, N° 31, PARIS-7e | POUR LES CHANGEMENTS D'ADRESSE AJOUTER 20 FRANCS

SESSION DE 1955-1956 — COMPTE RENDU IN EXTENSO — 40e SEANCE

Séance du Jeudi 3 Mai 1956.

SOMMAIRE

* (2 f.) 30

1 - Journal officiel de la république française, Débats parlementaire conseil de la république, année 1956, N023, vendredi 04 mais 1956, p655.

الوثيقة رقم: 02.

sion de l'intérieur (administration générale, départementale et communale, Algérie) est saisie au fond.

La commission de l'agriculture demande que lui soit renvoyé pour avis le projet de loi, adopté par l'Assemblée nationale, organisant les conditions de l'assurance et de la réassurance des récoltes de tabac (n° 428, session de 1955-1956), dont la commission des finances est saisie au fond.

La commission de la production industrielle demande que lui soit renvoyée pour avis la proposition de loi de MM. Edgard Pisani, Marcel Plaisant, Vincent Rotinat, le général Bethouart, Coudé du Foresto, Michel Debré, de Maupeou et Piales, tendant à modifier l'ordonnance n° 45-2563 du 18 octobre 1945 créant un commissariat à l'énergie atomique et tendant à créer une division militaire au sein de ce commissariat (n° 415, session de 1955-1956), dont la commission de la défense nationale est saisie au fond.

Il n'y a pas d'observation ?...

Les renvois pour avis sont ordonnés.

— 10 —

DEMISSION D'UN SENATEUR

M. le président. J'ai reçu une lettre par laquelle Mme Isabelle Claeys déclare se démettre de son mandat de sénateur.

Acte est donné de cette démission qui sera notifiée à M. le ministre de l'intérieur.

— 11 —

CANDIDATURE A UN ORGANISME EXTRAPARLEMENTAIRE

M. le président. J'informe le Conseil de la République que la commission de la marine et des pêches a fait connaître à la présidence le nom du candidat qu'elle propose pour siéger à la commission supérieure du crédit maritime mutuel, en remplacement de M. Denvers, démissionnaire.

Cette candidature va être affichée et la nomination aura lieu conformément à l'article 16 du règlement.

— 12 —

COMMISSION DE COORDINATION DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Demande de pouvoirs d'enquête.

M. le président. J'ai reçu une lettre par laquelle M. Henri Longchambon, président de la commission de coordination permanente de la recherche scientifique et du progrès technique me fait connaître que la commission qu'il préside a décidé de demander au Conseil de la République l'octroi de pouvoirs d'enquête sur la situation des grands organismes de recherche tels que le centre national de la recherche scientifique, l'institut national agronomique, l'institut de recherches de la sidérurgie, l'institut français des combustibles et de l'énergie, la direction de l'enseignement supérieur, etc.

Le Conseil de la République sera appelé à statuer sur cette demande conformément à l'article 30 du règlement.

— 13 —

QUESTIONS ORALES

M. le président. L'ordre du jour appelle les réponses des ministres aux questions orales.

CRÉATION D'UNE CENTRALE SYNDICALE ALGÉRIENNE

M. le président. M. Michel Debré demande à M. le président du conseil s'il est possible de savoir dans quelles conditions a été créée, à Alger, une nouvelle centrale syndicale;

S'il est exact que les préoccupations nationalistes de cette nouvelle centrale sont plus importantes que ses préoccupations d'ordre social;

S'il est exact que d'importantes sommes d'argent ont été accordées, notamment pour l'organisation dite « Confédération internationale des syndicats libres », pour assurer le développement de cette centrale, en dépit de son caractère antifrançais;

S'il est possible enfin de savoir si le Gouvernement compte rester passif ou s'il estime de son devoir d'agir, notamment à l'égard des gouvernements qui sont à l'origine de la trésorerie et des intentions de la confédération internationale des syndicats libres (n° 709).

(Question transmise à M. le ministre résidant en Algérie.)

La parole est à M. le secrétaire d'Etat à l'intérieur (affaires algériennes).

M. Marcel Champeix, *secrétaire d'Etat à l'intérieur (affaires algériennes).* Monsieur le président, mes chers collègues, la question posée le 28 février dernier, par M. Michel Debré tend à connaître les conditions dans lesquelles s'est créée l'union syndicale des travailleurs algériens, les préoccupations nationalistes de cette centrale syndicale, les sources étrangères de son financement et, enfin, quelles seraient les réactions du Gouvernement en face de la création de cette union syndicale des travailleurs algériens.

Je répondrai point par point à la question posée par notre éminent collègue. Tout d'abord, quelles sont les conditions de sa création ? Les statuts de l'union syndicale des travailleurs algériens ont été déposés le 14 février 1956. Cette centrale a effectivement demandé son adhésion à la confédération internationale des syndicats libres. Cette demande a d'abord été accueillie avec empressement. Je dois ajouter qu'il y a eu, en particulier, une opposition très énergique de la C. G. T.-F. O. Jusqu'à ce jour cette opposition a eu un résultat: l'adhésion n'a pas été enregistrée.

Sur les préoccupations nationalistes de cette centrale syndicale, il est difficile d'apporter des précisions. Incontestablement, l'union syndicale des travailleurs algériens est une émanation du mouvement national algérien (M. N. A.) qui obéit, vous le savez, à Messali Hadj. Je crois même que des télégrammes ont été échangés entre les travailleurs algériens et l'U. G. T. T. de Tunisie ainsi que l'U. M. T. du Maroc. Quoi qu'il en soit, nous devons reconnaître que les statuts de la centrale syndicale à laquelle fait allusion M. Michel Debré ne donnent lieu pour l'instant à aucune observation défavorable, ainsi d'ailleurs qu'il est possible d'en juger par les deux articles principaux des statuts dont je me permets de vous donner lecture:

« Art. 1er. — Constitution. — Entre tous les syndicats, unions et fédérations de travailleurs qui adhèrent aux présents statuts, il est formé, conformément aux lois en vigueur, une association qui a pour titre: Union des syndicats des travailleurs algériens (U. S. T. A.), ayant son siège social 7, rue Jénina, à Alger.

« Cette union pourra exercer librement son activité syndicale dans le cadre des lois et institutions du pays en vue des buts déterminés à l'article 2 ci-dessous.

« L'union s'interdit expressément toute discussion politique ou religieuse. »

« Art. 2. — Buts. — L'union des syndicats des travailleurs algériens a pour buts:

« 1° La défense des intérêts matériels, moraux, économiques et professionnels des salariés faisant partie des groupements adhérents à l'union;

« 2° D'intervenir à cet effet auprès des pouvoirs publics afin d'obtenir de meilleures conditions de vie des travailleurs algériens;

« 3° De créer des syndicats dans tous les centres et dans toutes les corporations et de les faire adhérer à l'Union;

« 4° De créer des bureaux d'information et de liaison dans tous les territoires ou pays où résident des travailleurs algériens et où l'intérêt de l'union générale des travailleurs algériens l'exige;

« 5° D'établir des relations de solidarité entre tous les travailleurs groupés dans les syndicats adhérents et de coordonner l'action de ces derniers; d'organiser à cet effet toute réunion, de diffuser tout moyen de propagande qu'elle jugera utile;

« 6° De veiller à la bonne marche des groupements existant, de les aider dans leur tâche et de les assister dans toutes leurs démarches tant auprès des pouvoirs publics qu'auprès des administrations et employeurs intéressés; de prendre part à toute discussion de textes, de conventions ou d'accords engagés par les groupements en vue de la solution de questions les concernant ou l'élaboration de toute réglementation se rapportant directement ou indirectement aux conditions de travail, de rémunération ou autre intéressant les travailleurs;

« 7° D'élever le niveau moral et social des travailleurs, de défendre les libertés démocratiques et les droits de l'homme. »

Quant au financement, il est matériellement impossible, vous vous en doutez, de prouver que la fédération internationale des syndicats libres a financé la constitution de l'U. S. T. A. Il est toutefois incontestable que des fonctionnaires de la C. I. S. L. ont eu des contacts avec les créateurs de l'U. S. T. A. Ils ont eu des contacts à Alger, à Paris, à Bruxelles, et à la tête de ces contacts ont été en particulier MM. Krane, Nelbot et Reuther. Des envoyés de l'U. S. T. A., d'autre part, devaient se rendre à Paris pour demander à adhérer à la C. I. S. L. Certaines informations font même état de versements qui

الوثيقة رقم: 03.

auraient été effectués soit par la fédération nationale des syndicats libres, d'une part en 1953 au M. T. L. D. pour la constitution d'une centrale ouvrière musulmane et, d'autre part, en 1956 aux dirigeants de l'U. S. T. A. Cependant, je dois avouer que nous ne possédons pas de preuves à cet égard et que la fédération internationale des syndicats libres a formellement démenti ces informations.

Je pourrais d'ailleurs, monsieur Debré, vous donner quelques renseignements complémentaires. Lorsque vous avez déposé votre question orale vous avez demandé des précisions relativement à l'union syndicale des travailleurs algériens. Votre demande a été déposée le 28 février, mais elle a paru au *Journal officiel* beaucoup plus tard. Or, depuis cette date — je me permets de vous apporter ces renseignements complémentaires — une nouvelle centrale syndicale a été formée: l'union générale des travailleurs algériens.

Elle a déposé ses statuts le 28 février 1956. Cette centrale syndicale est affiliée à la fédération syndicale mondiale. Alors que la première était d'inspiration messaliste, celle-ci est constituée de toute évidence en réplique à la précédente. Elle est inspirée par le front de libération nationale, le F. L. N., dont les dirigeants, vous le savez, sont au Caire et qui a son siège 6, place Lavigerie, à Alger. Ses statuts ne sont pas différents de ceux de l'U. S. T. A., ils sont presque identiques. Les deux centrales, d'ailleurs, se concurrencent. Elles se font même une guerre assez acharnée pour arracher l'une et l'autre le maximum d'adhérents. Les ouvriers qui entrent actuellement dans ces nouveau syndicats viennent surtout des organisations cégétistes.

Du reste, ces organisations cégétistes ont constitué elles-mêmes une organisation nouvelle et, en réalité, alors qu'il y avait une seule centrale syndicale lorsque vous avez posé votre question, il y en a trois maintenant: celle au sujet de laquelle vous avez posé votre question orale, la deuxième, à savoir l'U. G. T. A. et enfin la troisième, à laquelle je fais allusion en ce moment, qui groupe en quelque sorte tous les anciens éléments cégétistes constitués en une centrale nationale algérienne. Les anciennes centrales C. F. T. C. et F. O. sont pour l'instant très peu atteintes et les fonctionnaires, en particulier, sont très réticents quant à l'adhésion à ces deux centrales nouvelles.

Quelles sont les réactions du Gouvernement ? C'est aux actes des trois centrales nouvelles qui sont formées, qu'il sera permis de juger de leur action. Sans aucun doute cette action, dans la mesure où elle pourrait se développer, contribuerait à favoriser le nationalisme algérien, mais aucune action gouvernementale n'est et ne peut être envisagée tant que l'activité de ces groupements restera limitée au domaine syndical. Si, par contre, ces groupements sortaient du cadre légal de leurs attributions, le Gouvernement — je n'ai pas besoin de l'affirmer devant cette assemblée — ne manquerait pas de prendre toutes les mesures qui se révéleraient nécessaires.

M. le président. La parole est à M. Michel Debré.

M. Michel Debré. Mes chers collègues, je saluerai d'abord une réponse longue, précise et courageuse dans la mesure où, aujourd'hui, la précision dans les faits est un acte courageux. M. le ministre n'a pas biaisé, comme cela a été bien souvent le cas dans les réponses gouvernementales, il a compris l'importance de la question que j'avais posée. (*Applaudissements sur divers bancs à droite et au centre.*)

Je me permettrai cependant, là ou peut-être il est resté dans un cadre très étroit, d'élargir ce cadre et, en dernier lieu, de ne pas être tout à fait d'accord quant à sa conclusion.

Nous sommes nombreux ici — l'immense majorité — qui avons soutenu et qui entendons soutenir, avec le Pacte Atlantique, non seulement un groupement de forces pour assurer l'équilibre du monde, mais aussi, au delà, le maintien de l'alliance entre la France et les Etats-Unis. Cependant nous ne dirons jamais assez que ce Pacte Atlantique ne peut pas être, en ce qui nous concerne, à sens unique, qu'il n'a aucune valeur s'il n'est, aux yeux du Gouvernement de Washington, qu'un pacte de sécurité en Europe. Il n'a de valeur que dans la mesure où il est l'affirmation d'une solidarité politique totale sur tous les fronts et le premier de ces fronts, aujourd'hui, c'est le front de la Méditerranée et de l'Afrique.

On nous a dit récemment, de la voix la plus autorisée qui soit en France en ce qui concerne le Gouvernement américain, que la politique officielle du Gouvernement de Washington était bien le soutien des positions françaises, notamment en ce qui concerne l'Algérie. Il a été dit que ce n'était pas le fait du Gouvernement américain si des initiatives privées allaient parfois, comme il est normal en démocratie, à l'encontre de cette politique officielle; mais il faut bien voir que lorsque ces activités privées représentent une force considérable et lorsqu'on peut penser que ces forces privées ont un appui quasiment officiel, ce qui est fait d'un côté détruit l'aide officielle faite de l'autre.

De quoi s'agit-il ? Les explications extrêmement claires et précises de M. le ministre viennent de le montrer; il s'agit de l'action d'une confédération internationale des syndicats libres, action qu'en son principe nous devons respecter mais qui, par la prédominance de certains éléments américains, sort de son terrain strictement syndical pour faire de la politique. Qu'à l'origine, face à une organisation mise en place par la politique soviétique, les nations occidentales, et spécialement leurs syndicats, aient voulu organiser une union internationale et soutenir les efforts des travailleurs, cela était bon, juste et nécessaire. Mais nous constatons depuis un certain nombre d'années que l'action de cette centrale syndicale, organe peut-être officieux, mais dont les liens avec le Gouvernement de Washington sont très étroits, a été régulièrement, et sans défaillance, hostile à la politique française. Qu'elle s'intéresse aux affaires sociales en Afrique, voilà qui est normal, quoiqu'il faille remarquer que, dans la plupart des cas, il ne s'est plus agi de fédérer des syndicats existants mais de créer, du néant, de nouveaux syndicats libres et cela avec, c'est le moins qu'on puisse dire, une pensée politique au moins aussi importante que la pensée sociale.

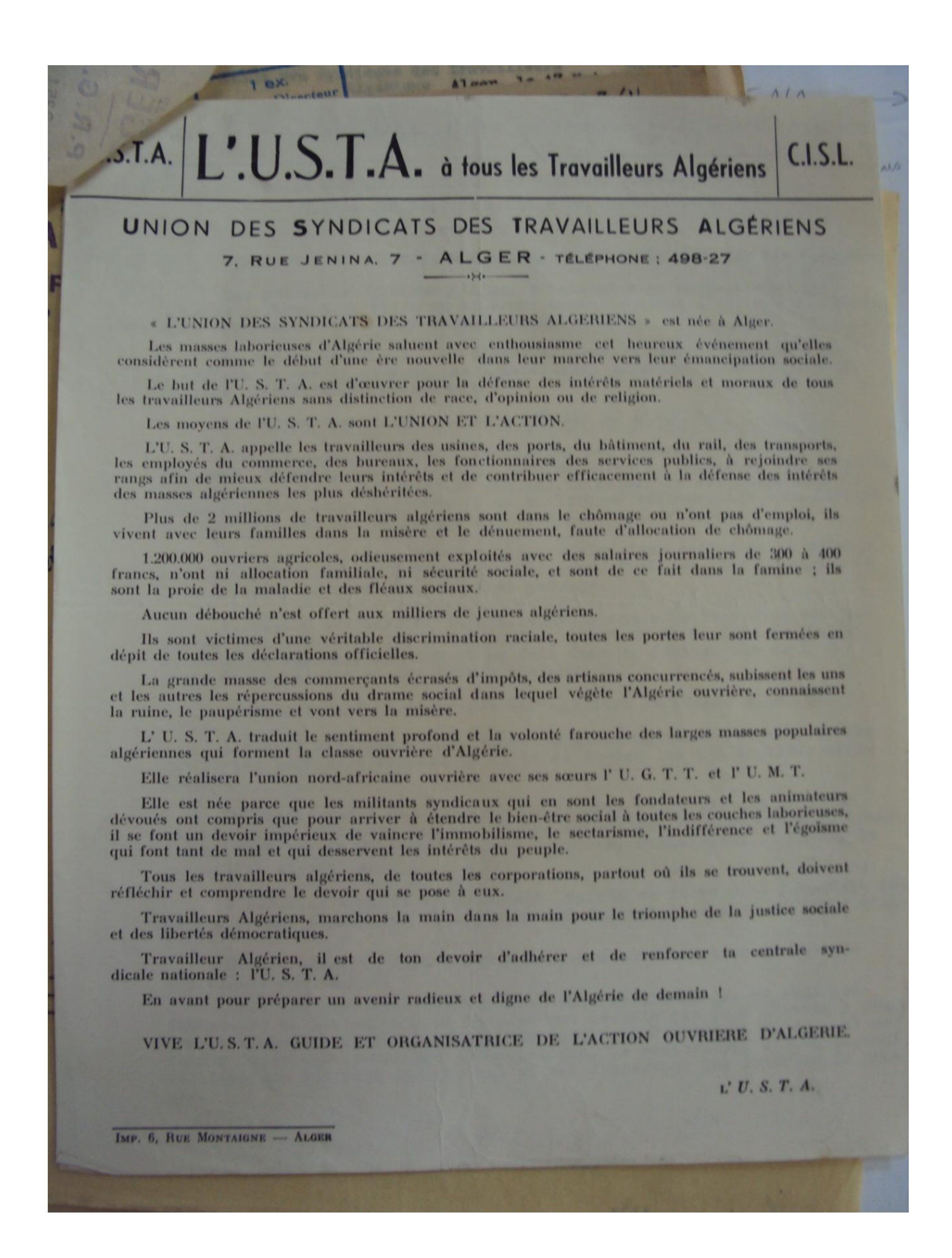
Cette action, qu'il s'agisse de la Tunisie ou du Maroc, et aujourd'hui de l'Algérie, a été poursuivie sans aucun accord préalable avec les autorités françaises. J'ajoute que la position des syndicats français a été à bien des égards telle qu'on peut dire, sans nuire à quinconque et sans chercher à divulguer un secret, que les syndicats français eux-mêmes n'étaient pas au courant de l'action menée par la centrale américaine, en fait par les syndicats américains. En troisième lieu, nous pouvons dire que par une politique voulue, politique contraire à certains égards à l'esprit du Pacte Atlantique, cette centrale internationale a créé et inventé des organisations syndicales animées d'un nationalisme agressif et mues par un moteur politique beaucoup plus que par un moteur économique et social.

En ce qui concerne l'affaire algérienne, la question est particulièrement grave. C'est peut-être le seul cas où M. le secrétaire d'Etat — je le comprends — n'a pas été aussi précis. Quelle est la réalité ? Il a dit: nous ne pensons pas que ce soit la confédération centrale des syndicats libres qui ait créé la centrale syndicale algérienne, mais les faits sont là pour montrer que, le jour même où elle a été créée, elle demandait son affiliation, que celle-ci était discutée sans tarder dans les heures qui suivirent et que, s'il n'y avait pas eu l'opposition des syndicats français C. G. T.-F. O., l'affiliation ne faisait pas de doute. Elle était acquise. En d'autres termes, nous sommes là devant un fait beaucoup plus grave que ce qui s'est passé et se passe en Tunisie et au Maroc: la création sur le territoire français, sans contact avec les autorités françaises, sans accord avec les syndicats français, d'une centrale syndicale dont les objectifs politiques sont aussi éclatants que ceux des fédérations syndicales qui ont été créées en Tunisie et au Maroc. Je le dis ouvertement: le représentant de la centrale syndicale, dont le nom est dans tous les journaux, M. Irving Brown et ses partenaires continuent à agir régulièrement et constamment contre le pacte de l'Atlantique et l'alliance franco-américaine. La preuve, la voici: à peine avaient-ils créé cette centrale syndicale qu'aussitôt la fédération d'inspiration communiste en créait une et peut-être même deux. On assiste à ce phénomène, à savoir que les syndicats américains ne sont pas entrés en contact avec les syndicats français, qu'ils n'ont pas tenu au courant les autorités françaises et que, en quelques semaines, alors qu'il n'y avait pas de centrale syndicale, alors que nous sommes dans la situation que vous connaissez, trois centrales syndicales font de la propagande avec, naturellement, une surenchère nationaliste écrasante.

Le moins qu'on puisse dire, c'est que l'action de la fédération centrale des syndicats libres est une action nocive et des plus néfastes non seulement pour la France mais pour l'amitié franco-américaine. Il était bon que quelqu'un le dise plus fermement et plus nettement que M. le secrétaire d'Etat, qui est tenu à la discrétion, encore que vous ayez pu voir, dans l'arrière-plan de sa réponse, que, sur ce point, il est aussi bien que moi conscient de la gravité du fait.

Disons et répétons-le maintenant, en espérant que cela changera le travail de cette confédération internationale, dont j'ose espérer qu'elle n'est pas financée par le Gouvernement de Washington, sans en être certain. Ce travail est aujourd'hui dramatique dans la mesure où il crée et soutient le développement d'un nationalisme fanatique et farouchement anti-occidental. Nous sommes, en Algérie, dans une situation qui ne doit pas permettre la création d'organismes qui troublent l'esprit des masses et, par la surenchère des autres fédérations syndicales, qui n'auraient pas été créées si la confédération des syndicats libres ne s'était pas mêlée de faire quelque chose, risquent d'aggraver la situation des Français et la situation de la France.

الملحق رقم 07: نداء من طرف إتحاد نقابات العمال الجزائريين الـ(USTA) إلى العمال الجزائريين [1].



.S.T.A. | **L'.U.S.T.A.** à tous les Travailleurs Algériens | C.I.S.L.

UNION DES SYNDICATS DES TRAVAILLEURS ALGÉRIENS

7, RUE JENINA, 7 - ALGER - TÉLÉPHONE : 498-27

« L'UNION DES SYNDICATS DES TRAVAILLEURS ALGERIENS » est née à Alger.

Les masses laborieuses d'Algérie saluent avec enthousiasme cet heureux événement qu'elles considèrent comme le début d'une ère nouvelle dans leur marche vers leur émancipation sociale.

Le but de l'U. S. T. A. est d'œuvrer pour la défense des intérêts matériels et moraux de tous les travailleurs Algériens sans distinction de race, d'opinion ou de religion.

Les moyens de l'U. S. T. A. sont L'UNION ET L'ACTION.

L'U. S. T. A. appelle les travailleurs des usines, des ports, du bâtiment, du rail, des transports, les employés du commerce, des bureaux, les fonctionnaires des services publics, à rejoindre ses rangs afin de mieux défendre leurs intérêts et de contribuer efficacement à la défense des intérêts des masses algériennes les plus déshéritées.

Plus de 2 millions de travailleurs algériens sont dans le chômage ou n'ont pas d'emploi, ils vivent avec leurs familles dans la misère et le dénuement, faute d'allocation de chômage.

1.200.000 ouvriers agricoles, odieusement exploités avec des salaires journaliers de 300 à 400 francs, n'ont ni allocation familiale, ni sécurité sociale, et sont de ce fait dans la famine ; ils sont la proie de la maladie et des fléaux sociaux.

Aucun débouché n'est offert aux milliers de jeunes algériens.

Ils sont victimes d'une véritable discrimination raciale, toutes les portes leur sont fermées en dépit de toutes les déclarations officielles.

La grande masse des commerçants écrasés d'impôts, des artisans concurrencés, subissent les uns et les autres les répercussions du drame social dans lequel végète l'Algérie ouvrière, connaissent la ruine, le paupérisme et vont vers la misère.

L' U. S. T. A. traduit le sentiment profond et la volonté farouche des larges masses populaires algériennes qui forment la classe ouvrière d'Algérie.

Elle réalisera l'union nord-africaine ouvrière avec ses sœurs l' U. G. T. T. et l' U. M. T.

Elle est née parce que les militants syndicaux qui en sont les fondateurs et les animateurs dévoués ont compris que pour arriver à étendre le bien-être social à toutes les couches laborieuses, il se font un devoir impérieux de vaincre l'immobilisme, le sectarisme, l'indifférence et l'égoïsme qui font tant de mal et qui desservent les intérêts du peuple.

Tous les travailleurs algériens, de toutes les corporations, partout où ils se trouvent, doivent réfléchir et comprendre le devoir qui se pose à eux.

Travailleurs Algériens, marchons la main dans la main pour le triomphe de la justice sociale et des libertés démocratiques.

Travailleur Algérien, il est de ton devoir d'adhérer et de renforcer ta centrale syndicale nationale : l'U. S. T. A.

En avant pour préparer un avenir radieux et digne de l'Algérie de demain !

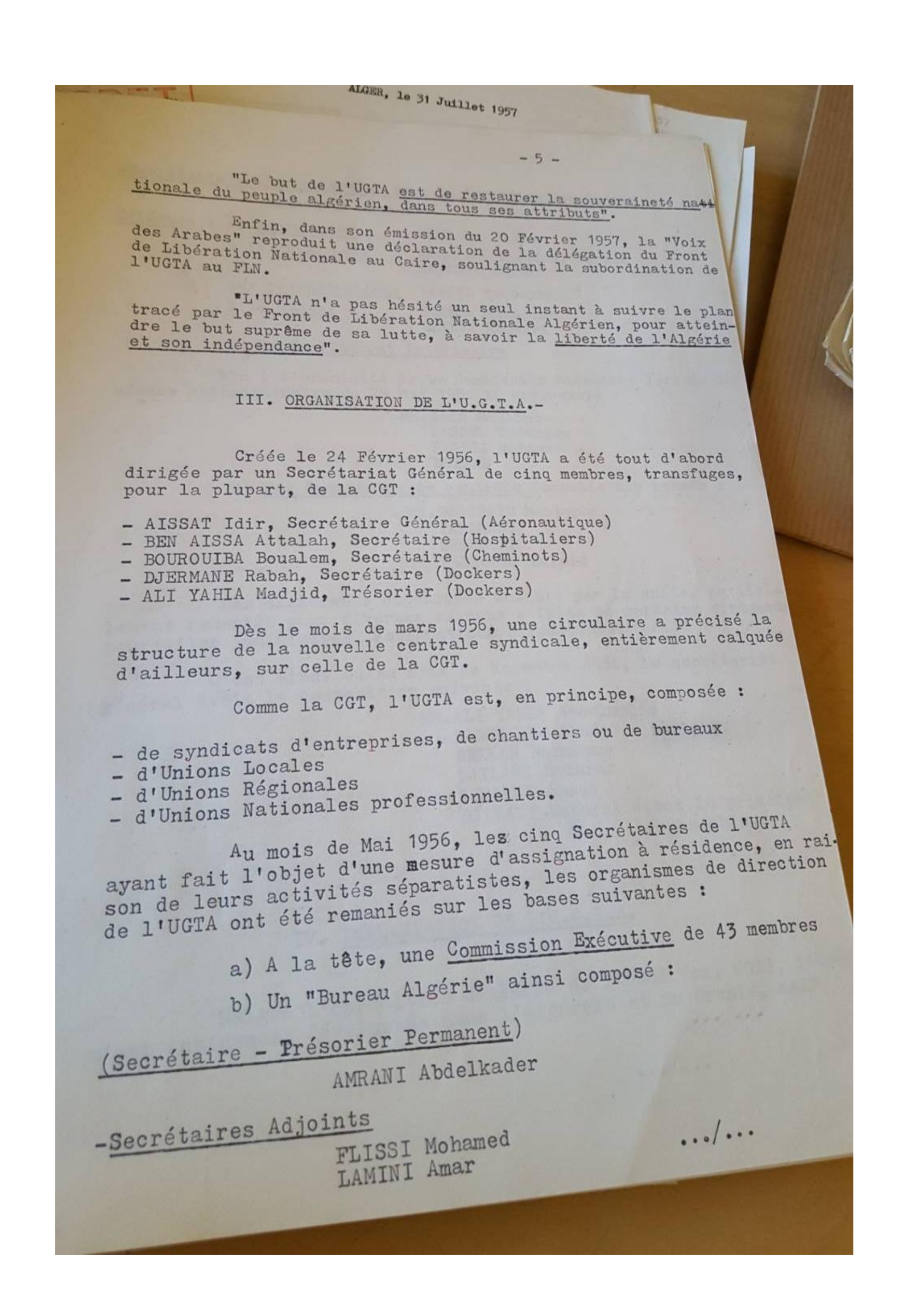
VIVE L'U. S. T. A. GUIDE ET ORGANISATRICE DE L'ACTION OUVRIERE D'ALGERIE.

L' U. S. T. A.

IMP. 6, RUE MONTAIGNE — ALGER

1 - AOM 40G/104 GGA: **USTA**, **à tous les travailleur algériens**, L'union des syndicats des travailleurs algériens (s.d).

الملحق رقم 08: التنظيم الهيكلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) [1].



ALGER, le 31 Juillet 1957

\- 5 -

"Le but de l'UGTA est de restaurer la souveraineté nationale du peuple algérien, dans tous ses attributs".

Enfin, dans son émission du 20 Février 1957, la "Voix des Arabes" reproduit une déclaration de la délégation du Front de Libération Nationale au Caire, soulignant la subordination de l'UGTA au FLN.

"L'UGTA n'a pas hésité un seul instant à suivre le plan tracé par le Front de Libération Nationale Algérien, pour atteindre le but suprême de sa lutte, à savoir la liberté de l'Algérie et son indépendance".

III. ORGANISATION DE L'U.G.T.A.-

Créée le 24 Février 1956, l'UGTA a été tout d'abord dirigée par un Secrétariat Général de cinq membres, transfuges, pour la plupart, de la CGT :

- AISSAT Idir, Secrétaire Général (Aéronautique)
- BEN AISSA Attalah, Secrétaire (Hospitaliers)
- BOUROUIBA Boualem, Secrétaire (Cheminots)
- DJERMANE Rabah, Secrétaire (Dockers)
- ALI YAHIA Madjid, Trésorier (Dockers)

Dès le mois de mars 1956, une circulaire a précisé la structure de la nouvelle centrale syndicale, entièrement calquée d'ailleurs, sur celle de la CGT.

Comme la CGT, l'UGTA est, en principe, composée :

- de syndicats d'entreprises, de chantiers ou de bureaux
- d'Unions Locales
- d'Unions Régionales
- d'Unions Nationales professionnelles.

Au mois de Mai 1956, les cinq Secrétaires de l'UGTA ayant fait l'objet d'une mesure d'assignation à résidence, en raison de leurs activités séparatistes, les organismes de direction de l'UGTA ont été remaniés sur les bases suivantes :

a) A la tête, une Commission Exécutive de 43 membres

b) Un "Bureau Algérie" ainsi composé :

(Secrétaire - Trésorier Permanent)

AMRANI Abdelkader

-Secrétaires Adjoints

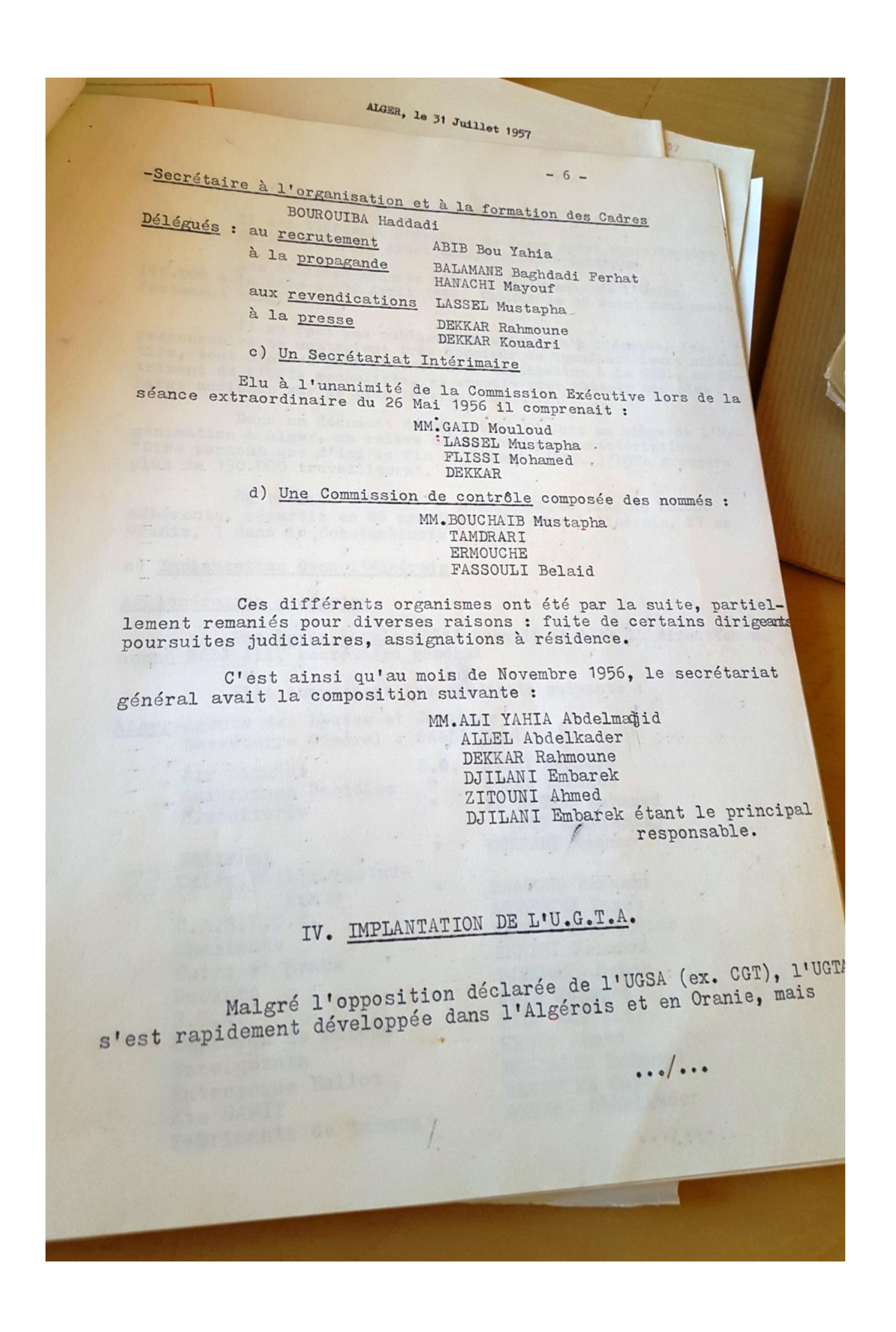
FLISSI Mohamed
LAMINI Amar

.../...

---

1 - AOM GR 1H/1601: **L'union générale des travailleurs algériens (UGTA)**, Op-cit, pp 05-11.

الوثيقة رقم: 02.


ALGER, le 31 Juillet 1957

- 6 -

-Secrétaire à l'organisation et à la formation des Cadres
BOUROUIBA Haddadi

Délégués : au recrutement ABIB Bou Yahia
à la propagande BALAMANE Baghdadi Ferhat
HANACHI Mayouf
aux revendications LASSEL Mustapha
à la presse DEKKAR Rahmoune
DEKKAR Kouadri

c) Un Secrétariat Intérimaire

Elu à l'unanimité de la Commission Exécutive lors de la séance extraordinaire du 26 Mai 1956 il comprenait :

MM. GAID Mouloud
LASSEL Mustapha
FLISSI Mohamed
DEKKAR

d) Une Commission de contrôle composée des nommés :

MM. BOUCHAIB Mustapha
TAMDRARI
ERMOUCHE
FASSOULI Belaid

Ces différents organismes ont été par la suite, partiellement remaniés pour diverses raisons : fuite de certains dirigeants poursuites judiciaires, assignations à résidence.

C'est ainsi qu'au mois de Novembre 1956, le secrétariat général avait la composition suivante :

MM. ALI YAHIA Abdelmadjid
ALLEL Abdelkader
DEKKAR Rahmoune
DJILANI Embarek
ZITOUNI Ahmed
DJILANI Embarek étant le principal responsable.

IV. IMPLANTATION DE L'U.G.T.A.

Malgré l'opposition déclarée de l'UGSA (ex. CGT), l'UGTA s'est rapidement développée dans l'Algérois et en Oranie, mais

.../...

الوثيقة رقم: 03.

elle n'a pu s'implanter dans le Constantinois.

Il est difficile d'évaluer de façon assez approximative le nombre de travailleurs ayant adhéré à cette Centrale.

Les chiffres avancés par les dirigeants de l'Union (60.000 à la date du 30 Avril 1956, 100.000 le 30 Juin) sont manifestement exagérés.

Il ne faut pas oublier, en effet, qu'à l'époque, les responsables se montraient très soucieux de "gonfler" leurs effectifs, tout d'abord pour obtenir leur affiliation à la CISL, au détriment de l'USTA messaliste, et ensuite pour obtenir une plus large audience sur le plan international.

Dans un document découvert le 30 Juin au siège de l'Organisation à Alger, on relève cette consigne caractéristique "Dire partout que d'ici la fin de l'année 1956, l'UGTA groupera plus de 150.000 travailleurs".

En réalité l'UGTA n'a jamais compté plus de 20.000 adhérents, répartis en 86 syndicats (58 dans l'Algérois, 27 en Oranie, 1 dans le Constantinois).

a) Implantation dans l'Algérois

Agglomération algéroise

Une Union Locale a été constituée sous la direction du nommé HADJ Ali, secrétaire général

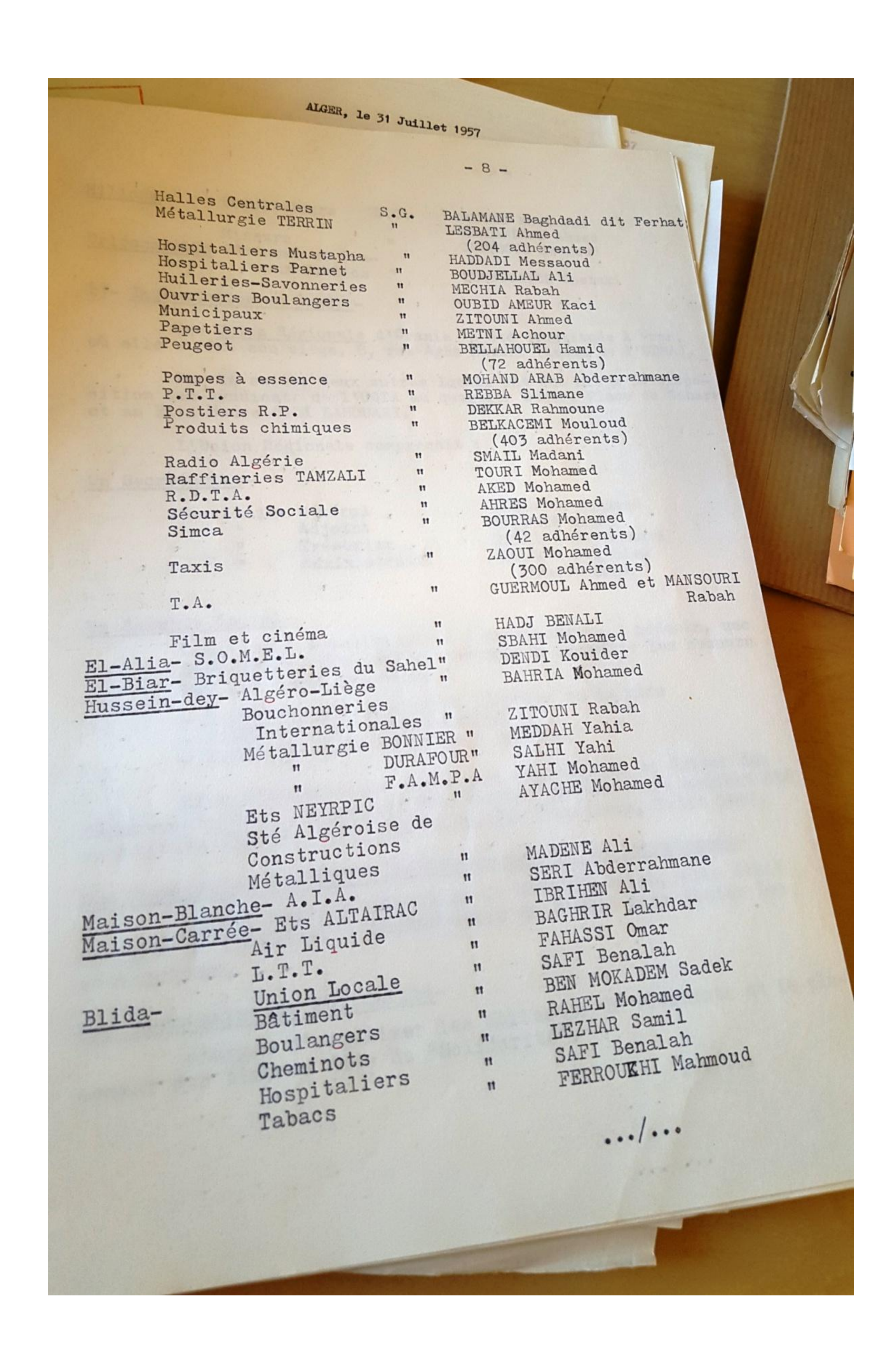
Elle comprenait les syndicats suivants :

Alger-Agents des Lycées et Collèges
Secrétaire Général : SAADI Said

Air Liquide	S.G.	ZIOUI Mohamed
Assurances Sociales	"	AHRES Mohamed
Biscuiterie	"	EL HABBAS Mohamed (207 adhérents)
Bâtiment	"	MOKRANE Maamar
Cafés, Hôtels, restaurants	"	ZAAGOUB Hachemi
C.A.S.I.D.A.		AKKOUCHE Tayeb
Cheminots		NEDJAM Mahieddine
Cuirs et peaux		ZEBIRI Mohamed
Dockers		DJERMANE Rabah
E.G.A.		ABIB Mohamed
Employés de bureau		HADJ ALI Ali
Enseignants		KROUN Ahmed
Entreprise Ballot		BENTALEB Mohamed
Ets SANIT		REMOUCHE Said
Fabricants de tabacs		AMRANI Abdelkader

.../...

الوثيقة رقم: 04.



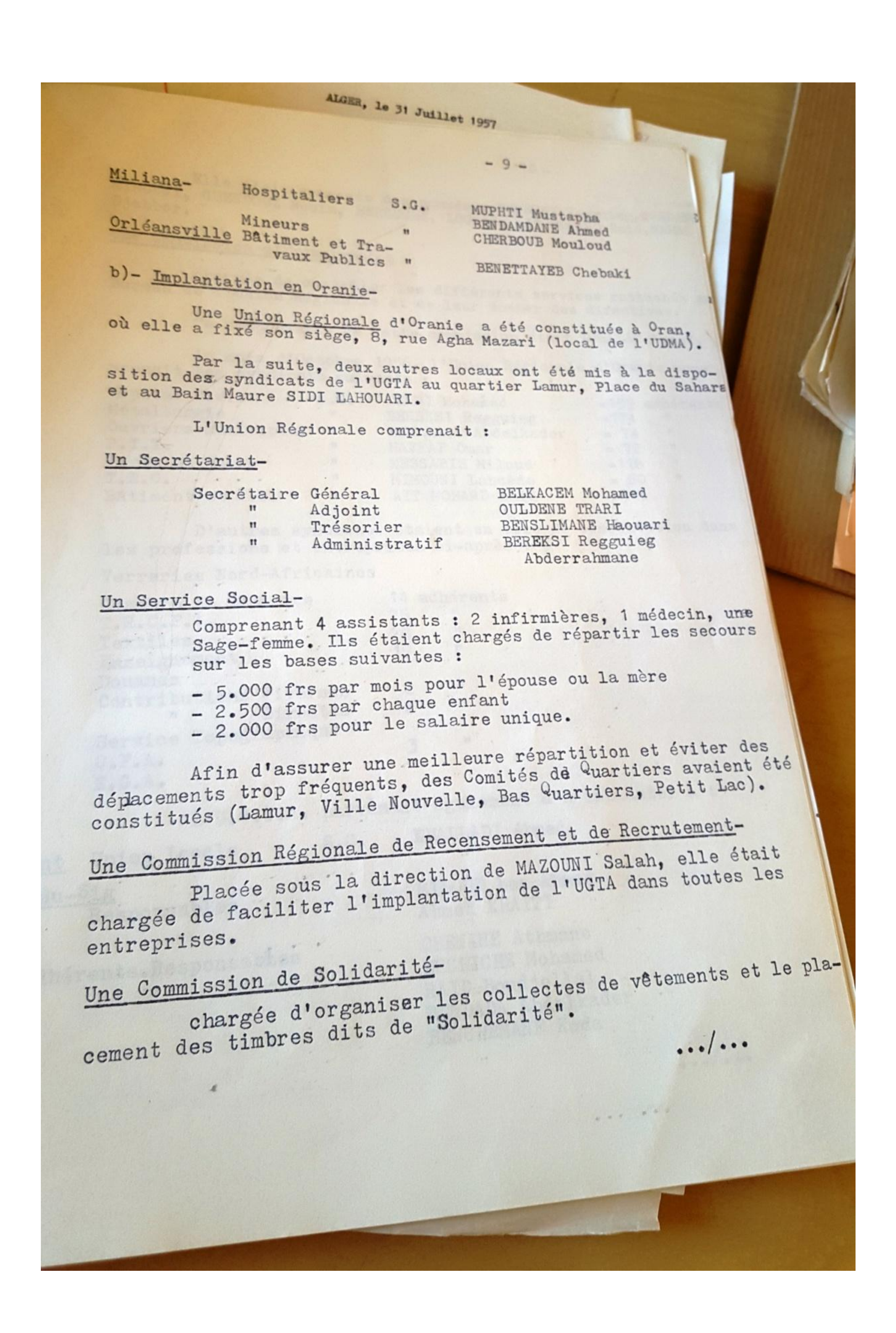
ALGER, le 31 Juillet 1957

- 8 -

	Section		Nom
	Halles Centrales		
	Métallurgie TERRIN	S.G.	BALAMANE Baghdadi dit Ferhat
		"	LESBATI Ahmed (204 adhérents)
	Hospitaliers Mustapha	"	HADDADI Messaoud
	Hospitaliers Parnet	"	BOUDJELLAL Ali
	Huileries-Savonneries	"	MECHIA Rabah
	Ouvriers Boulangers	"	OUBID AMEUR Kaci
	Municipaux	"	ZITOUNI Ahmed
	Papetiers	"	METNI Achour
	Peugeot	"	BELLAHOUEL Hamid (72 adhérents)
	Pompes à essence	"	MOHAND ARAB Abderrahmane
	P.T.T.	"	REBBA Slimane
	Postiers R.P.	"	DEKKAR Rahmoune
	Produits chimiques	"	BELKACEMI Mouloud (403 adhérents)
	Radio Algérie	"	SMAIL Madani
	Raffineries TAMZALI	"	TOURI Mohamed
	R.D.T.A.	"	AKED Mohamed
	Sécurité Sociale	"	AHRES Mohamed
	Simca	"	BOURRAS Mohamed (42 adhérents)
	Taxis	"	ZAOUI Mohamed (300 adhérents)
	T.A.	"	GUERMOUL Ahmed et MANSOURI Rabah
	Film et cinéma	"	HADJ BENALI
El-Alia-	S.O.M.E.L.	"	SBAHI Mohamed
El-Biar-	Briquetteries du Sahel	"	DENDI Kouider
Hussein-dey-	Algéro-Liège	"	BAHRIA Mohamed
	Bouchonneries Internationales	"	ZITOUNI Rabah
	Métallurgie BONNIER	"	MEDDAH Yahia
	" DURAFOUR	"	SALHI Yahi
	" F.A.M.P.A	"	YAHI Mohamed
	Ets NEYRPIC		AYACHE Mohamed
	Sté Algéroise de Constructions Métalliques	"	MADENE Ali
		"	SERI Abderrahmane
Maison-Blanche-	A.I.A.	"	IBRIHEN Ali
Maison-Carrée-	Ets ALTAIRAC	"	BAGHRIR Lakhdar
	Air Liquide	"	FAHASSI Omar
	L.T.T.	"	SAFI Benalah
	Union Locale	"	BEN MOKADEM Sadek
Blida-	Bâtiment	"	RAHEL Mohamed
	Boulangers	"	LEZHAR Samil
	Cheminots	"	SAFI Benalah
	Hospitaliers	"	FERROUKHI Mahmoud
	Tabacs		

.../...

الوثيقة رقم: **05**.



ALGER, le 31 Juillet 1957

- 9 -

Miliana- Hospitaliers S.G. MUPHTI Mustapha

Orléansville Mineurs " BENDAMDANE Ahmed
Bâtiment et Travaux Publics " CHERBOUB Mouloud
BENETTAYEB Chebaki

b)- Implantation en Oranie-

Une Union Régionale d'Oranie a été constituée à Oran, où elle a fixé son siège, 8, rue Agha Mazari (local de l'UDMA).

Par la suite, deux autres locaux ont été mis à la disposition des syndicats de l'UGTA au quartier Lamur, Place du Sahara et au Bain Maure SIDI LAHOUARI.

L'Union Régionale comprenait :

Un Secrétariat-

Secrétaire Général	BELKACEM Mohamed
" Adjoint	OULDENE TRARI
" Trésorier	BENSLIMANE Haouari
" Administratif	BEREKSI Regguieg Abderrahmane

Un Service Social-

Comprenant 4 assistants : 2 infirmières, 1 médecin, une Sage-femme. Ils étaient chargés de répartir les secours sur les bases suivantes :

- 5.000 frs par mois pour l'épouse ou la mère
- 2.500 frs par chaque enfant
- 2.000 frs pour le salaire unique.

Afin d'assurer une meilleure répartition et éviter des déplacements trop fréquents, des Comités de Quartiers avaient été constitués (Lamur, Ville Nouvelle, Bas Quartiers, Petit Lac).

Une Commission Régionale de Recensement et de Recrutement-

Placée sous la direction de MAZOUNI Salah, elle était chargée de faciliter l'implantation de l'UGTA dans toutes les entreprises.

Une Commission de Solidarité-

chargée d'organiser les collectes de vêtements et le placement des timbres dits de "Solidarité".

.../...

الوثيقة رقم: **06**.

Elle était composée des nommés : BEREKSI Regguieg, OUADANE MIMOUNI, GUENDOUZ Rouis, BERKECHE, LOUNIS, AIT MOHAND Said, MAMAR Djabbor.

Une Commission d'Organisation

chargée de contrôler les différents services rattachés au Bureau de l'Union Régionale et de leur donner des directives.

Le responsable de cette commission était DJELLAT Ahmed.

Au mois d'Octobre 1956, l'Union Régionale d'Oranie comprenait les syndicats suivants :

Oran :

Hôpital Civil	S.G.	TENNI Mohamed	=159 adhérents
Métallurgie	"	BEREKSI Regguieg	=174 "
Ouvriers municipaux	"	BENALLOU Abdelkader	= 74 "
P.T.T.	"	HAFFAF Omar	= 72 "
Ports et Docks	"	MESSABIH Miloud	=118 "
T.E.O.	"	MIMOUNI Lahcène	= 60 "
Bâtiment et T.P.	"	AIT MOHAND Said	=345

D'autres syndicats étaient en voie de constitution dans les professions et entreprises ci-après :

Verreries Nord-Africaines

Chambre de Commerce	14 adhérents
T.R.C.F.A.	75 "
Textiles	28 "
Enseignement	19 "
Douanes	
Contributions Diverses	2 "
" Directes	2 "
Service Topographique	
C.F.A.	3 "
E.G.A.	

L'U.G.T.A. parvenait également à s'implanter à :

AIN-Temouchent Union Locale S.G. KHALLADI Ahmed

Saint-Denis-du-Sig Responsables MILOUD ben Ahmed, Ahmed KHAITI

Mascara 50 Adhérents. Responsables CHENINE Athmane, MECHICHE Mohamed, RAID Boudjellal, BENDADA Abdelkader, BENCHEMANE Koda

.../...

الوثيقة رقم: 07.

m Responsable

bbès Responsables

		BEN HIMISSI
		BEN AICHA Abdelkader NAIMI Driss
Syndicat des dockers " des Salines	S.G. "	BOUKRI BELAID
Responsables		HAMIDOU Bachir MOSTEPHA KARA Kemaleddine BAB HAMED Ould Abdallah

Plus encore que dans l'Algérois, l'implantation de l'UGTA s'est heurtée en Oranie, à l'opposition de la CGT.

Dans un tract diffusé le 29 Août à Oran, l'UGTA a d'ailleurs dénoncé, en ces termes, les manoeuvres cégétistes :

"Depuis la création de notre centrale syndicale, les impérialo-syndicalistes de la CGT sont aux abois. L'invention de l'UGSA soi-disant centrale nationale est une preuve flagrante de la division et du mensonge par lesquels on veut continuer à tromper les travailleurs".

c) Implantation dans le Constantinois-

Malgré la diffusion de circulaires et l'envoi de bulletins d'adhésions à Constantine, Bône et Sétif, l'UGTA n'est pas parvenue à s'implanter dans le Constantinois.

Seul un syndicat des Hospitaliers a été créé à Constantine sur l'initiative de HANDIS Allaoua, ex-dirigeant cégétiste, mais son existence a été éphémère.

V. ACTIVITES DE L'U.G.T.A.

L'activité de l'UGTA s'est manifestée en Algérie, dans la Métropole et à l'étranger.

a) Activité en Algérie-

L'UGTA a d'abord porté son principal effort sur le recrutement des syndiqués et l'implantation de l'organisation dans les différentes régions d'Algérie.

.../...



فهرس الأماكن

فهـــــرس الأماكــــــن

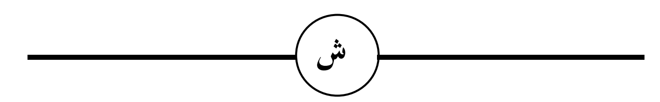
أ

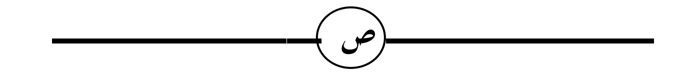


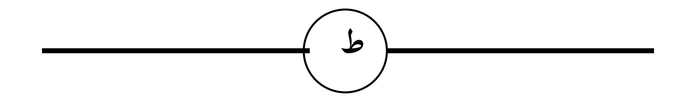

ت

ج

س



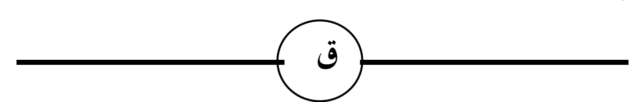


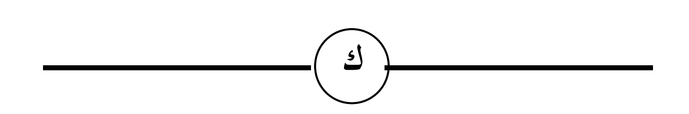


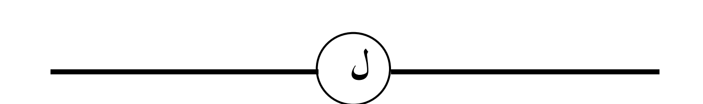
ع

غ

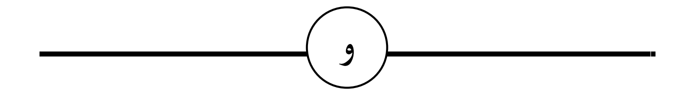
ف

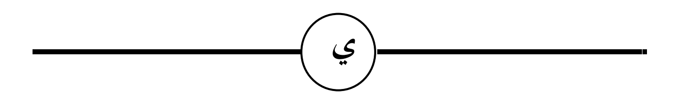






هـ







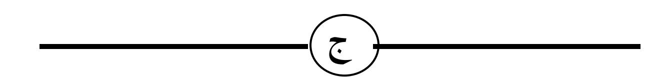
فهرس الأعلام

فهـــرس الأعـــــلام

أ




ت


ج

ح

خ

د

ر

ص

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي



بيبليوغرافيا البحث

قائمة المصـــادر والمراجـــع

I. المصـــادر :

1. المصادر العربية:

أولا – القـــــــرآن:

- الآية 97 من سورة النساء.

ثانيا – الأحاديــث:

- تخريج الحديث: سنن أبي داود- الجهاد (2479)، مسند أحمد- مسند الشاميين (4/99)، سنن الدارمي – السير (2513).

ثالثا – الكتـــــــب :

1. بوداود عمر: **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني – مذكرات مناضل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
2. عباس فرحات: **الشاب الجزائري**، تر: أحمد منصور، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.
3. عباس فرحات: **ليل الإستعمار**، تر: فيصل الأحمر، المسك للطبع والنشر، الجزائر، 2010م.
4. علي هارون: **الولاية السابعة- حزب جبهة التحرير الوطني 1934- 1962م**، تر: عماري و مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007م.
5. الفاسي علال: **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، ط06، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، 2003م.

رابـــــعا – الجرائـد والمجـلات:

1. جريدة الإقدام، ع02 ديسبر 1921م، ع08 أفريل 1921م.
2. جريدة الأمة: ع 36، ديسمبر 1935م.
3. جريدة الجزائر الجديدة: ع 1951/52م، ع1955/93م، ع1955/94م، ع96 /1956م.
4. جريدة المجاهد: ع95/ 1956م، ع 01/17 فيفري 1958م، ع107/ 01 نوفمبر 1961م، ع 108/ 13 نوفمبر 1961م.

5. جريدة المقاومة الجزائرية: ع 06/ 28 جانفي 1957م، ع 07/ 16 فيفري 1957م، ع 01/17 فيفري 1958م، ع 07/ 16 فيفري 1957م،

6. مجلة المنار: ع06/ 30 جوان 1951م. ع13/ ديسمبر 1952م.

خامـــــسا –الشهادات:

1. مصطفى بن يحي: شهادة حية، المتحف الولائي للمجاهد المسيلة، 01 مارس 2018م.

2. قايد مولود: شهادة في حوار مع محمد عباس، جريدة الشعب، 23 فيفري 1987م.

2. المصادر الفرنسية:

أولا –الأرشيــــف:

– الأرشيف الوطني الفرنسي (أرشيف ما وراء البحار أكس أوبروفانس):

–Boitte N° 93/4127:

1. Préfecture de Constantine, mouvement des travailleurs algériens entre l'Algérie et la métropole – statistiques, N° 10601 IV/02, le 09 novembre 1953.
2. Questionnaire sur l'émigration des algériens en France, N° 1603, 14 avril 1949.

– Boitte N° F/159 :

3. activités syndicales, A.F.P, France.

–Boitte N°1F/175 :

4. Circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux secrétaires des trois unions départementales d'Alger, 11 février 1954.

–Boitte N°81F/1555 :

5. pièce jointe à la lettre adressée par le gouverneur général d'Algérie au ministre de l'intérieur en date du 04 février 1946 sur la législation de travail comportant les dispositions prises par le

gouvernement de vichy et qui n'ont pas fait objet d'une abrogation.

6. lettre du gouverneur général d'Algérie adressée au ministre secrétaire d'état à l'intérieur en date du 06 Novembre 1940.
7. le décret du 14 février 1941 du maréchal Pétain relatif à l'application en Algérie de la loi du 11 Octobre 1940 relatif au travail féminin.

–Boitte N°81F/1562 :

8. lettre adressée par l'union générale des syndicats algériens, CGT au ministre de l'intérieur en date du 08 juillet 1954.

– Boitte N°81F/1567 :

9. Les problèmes soucieux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers du département d'Alger.

–Boitte N°07G/104 GGA :

10. Note de renseignements de PRG au sujet de la création des syndicats des travailleurs musulmans, Alger, le 02/03/1956.

– Boitte N°07G/1108 GGA :

11. la CISL et le syndicalisme Nord-Africain, le 22/02/1956.
12. USTA, à tous les travailleurs algériens, L'union des syndicats des travailleurs algériens (s.d).
13. Le syndicalisme ouvrier musulman en Algérie, 02 juillet 1960.
14. Activité de l'union départementale (FO), 20/03/1956.

–Boitte N° 40G/104 GGA :

15. Relations avec le CISL.

16. PRG, Note de renseignements de PRG au sujet de la création de L'union des syndicats des travailleurs algériens (USTA), Alger, le 21/02/1956.

17. rapport de la direction du SNA documentation sur le syndicalisme ouvrière en Algérie, le 15/10/1955.

18. Rapporte du directeur du SNA – le syndicalisme ouvrier et les nationalismes en Algérie, Alger, Décembre 1953.

19. Rapporte du directeur du SNA – le syndicalisme en Algérie, Alger, (s.d).

20. Syndicalisme et rébellion, (s.d).

21. syndicat musulman en Algérie, Alger le 02/03/1956.

– **Boitte N°09H/30** :

21. Extrait du rapport mensuel sur le moral de la population 15/10 à 15/11/1943.

– **Boitte N°9H/41** :

22. Note sur le syndicalisme en milieu indigène Algérie.

23. Rapport du capitaine ESPANGNET, commandant de la section de gendarmerie de mascara sur l'état d'esprit des indigènes en date du 10/10/1941

– **Boitte N°14H/40** :

24. Association des fellahs. Le préfet d'Oran au gouverneur général, Oran le 10/05/1939.

–**Boitte N°1K/3** :

25. Télégramme officiel adressé par le préfet d'Alger au gouverneure général d'Algérie le 28 septembre 1940 au sujet des deux grèves survenues dans le département d'Alger.

-Boitte N°1K135 :

26. Avis à la presse du général d'armée et gouverneur général de l'Algérie, en date du 16 février 1944.

-Boitte N° 1K135/A :

24. Avis à la presse du préfet d'Alger adressée général au directeur du service d'approvisionnement général en date du 20 juillet 1945.

25. correspondance du gouverneur général d'Algérie destinée au directeur départemental du ravitaillement général en date du 24 juillet 1945.

26. Déclaration du parti communiste Algérien sous le titre : « Des céréales ou du pain ».

27. Rapport du commissaire principal BURTIN Simon au préfet d'Alger en date du 17 octobre 1944.

28. Tract subversif.

-Boitte N°1K/ 146 :

29. Rapporte des renseignements généraux de district d'Alger en date de 11 décembre 1946 sur la 4eme conférence algérienne des syndicats confédères (CGT).

-Boitte N° 1K/187 :

30. Lettre adressée par CHATAIGNEAU, gouvernement général de l'Algérie au préfet d'Alger le 01 avril 1945.

–Boitte N°1K/ 880 :

31. lettre du commissaire divisionnaire, chef de la police spéciale adressé au préfet d'Alger en date du 22 septembre 1939.

32. Rapport de commissaire divisionnaire chef de district d'Alger adressé au préfet d'Alger en date du 24 septembre 1948.

-Boitte N° 1K/883 :

33. Rapport général sur les grèves du 28 novembre au 11 décembre 1947 dans le département d'Alger adressé au ministre français de l'intérieur jules MOCH.
34. Rapport général sur les grèves du 28 novembre au 11 décembre 1947 dans le département d'Alger adressé au ministre français de l'intérieur jules MOCH, Op-cit.

ثانـــيا -الوثائــق الحكوميـة:

1. **Exposé de la situation de l'Algérie**, **présenter par M**. **le Gouverneur général chenzy**, **gouverneur général de l'Algérie**, 14 Novembre 1876.
2. **Exposé de la situation de l'Algérie**, **présenter par M**. **le Gouverneur général**, **gouverneur général de l'Algérie**, 1901.
3. Expose De La Situation Générale Et Conseil Supérieur, 1924.
4. Exposé de travaux de la chambre de commerce d'Oran, 1950.
5. Journal Officiel De La République Française, Débats parlementaire conseil de la république, année 1956, N^{0}23, vendredi 04 mais 1956, p655.
6. **Statistique des grèves survenues pendant les années 1921 et 1922**: ministère du travail, imprimerie nationale, paris.



1. Guy THOREL : **chronologie du mouvement syndical ouvrier en France 1971- 1946**, éditions du temps présent, 1947.

2. le général BUGEAUD : **l’Algérie des moyens de conserver et d’utiliser cette conquête**, Marseille, 1842.
3. René GONNARD : **Essai sur l'histoire de l'émigration**, Paris, 1927.

رابعـا / المجلات والجرائد:

1. Bulletin de l’union des syndicats confédérés d’ornie, N^{0} 04 , 1954.
2. la lutte ouvrière : **Organe De Région Parisienne Du Parte Ouvrier Française De Travaille De La IV Internationale**, juillet 1934.
3. Humanité N^{0}10313, 07 mars 1927.
4. lutte sociale : du 07 au 21 avril 1936.
5. Algérie ouvrière : du 21 avril au 07 mai 1936.
6. la dépêche algérienne : 18 juin 1936.
7. l’humanité, 05 Octobre 1944.
8. Alger Républicain, 27 Octobre 1948.
9. Le monde du 26 février 1956.
10. L’écho D’Alger : 09 Février 1945,02 mars 1956.

II. المراجـــع:

1. المراجع العربيـــة:

أولا –الكتـب:

1. أ.ويز هربرت: **حركة العمال في بريطانيا وحق الملكية العامة**، تر: السيد وفائي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، (د.س).

2. إبراهيم دسوقي ناهد: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في فترة مابين الحربين 1918-1939**، منشأة الإسكندرية، مصر، 2001م.

3. إبراهيم لطفي طلعت: **علم الإجتماع الصناعي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1995م.

4. إبن عبد الكريم محمد: **حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

5. الإتحاد العام لعمال سلطنة عمان: **دليل وآليات المفاوضة الجماعية بين النقابات العمالية وممثلي أصحاب العمل**، إعداد قسم الشؤون النقابية، (د.س).

6. أحميدة عميراوي وآخرون: **آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (183-1954**)، منشورات(م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

7. الأزرق مغنية: **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الإستعمار والتغيير الإجتماعي-السياسي**، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان،1980م.

8. الأشرف مصطفى: **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

9. أندري جوليان شارل: **تاريخ الجزائر المعاصرة-الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871م**، تر: جمال فاطمي وآخرون، ج1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

10. آيت مدور محمود: **الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830-1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2015م.

11. آيت مدور محمود: **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 – الجزائر وتونس نموذجا**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

12. باريه فرانسوا: **تاريخ العمل**، تر: غنيم عبدون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د.س).

13. برايس جون: **إتحادات العمال البريطانية**، تر: علي محمد علي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.س).

14. برنيان وآخرون أندري: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

15. بزيان سعدي: **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م**، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009م.

16. بزيان سعدي: **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54-التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من " من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال"**، ط2، منشورات ثالة، الأبيار-الجزائر، 2009م.

17. بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

18. بلاح بشير: **كرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000م**، دزاير أنفو، الجزائر، 2013م.

19. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

20. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945م**، ط02، ج02، منشورات السائحي، الجزائر، 2008م.

21. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945م**، ط02، ج03، منشورات السائحي، الجزائر، 2008م.

22. بن أشنهو عبد اللطيف: **تكوين التخلف في الجزائر-محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

23. بن خليف عبد الوهاب: **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013م.

24. بن داهة علي وآخرون: **القاموس الجديد للطلاب**، مادة النقيب، تونس، الجزائر، 1979م

25. البنا جمال: **الحركة العمالية والنقابية في أنجلترا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د.س).

26. بوارييز فيليب: **نشأة حزب العمال البريطاني**، تر: محمد نبيل موسى علام، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د.س).

27. بواشري آمنة بنت ميرة: **أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية واسترجاع الحرية – الجزائر نموذجا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2008م.

28. بوحوش عمار: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة " أسباب الهجرة لفرنسا "**، مج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2007م.

29. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1997م.

30. بوحوش عمار: **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، طخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

31. بورنان سعيد: **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936–1956م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م.

32. بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، ط01، دار البعث، قسنطينة–الجزائر، 1981م.

33. بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر 1830–1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 1983م.

34. بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، طخ، مج11، (وزارة المجاهدين)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

35. بيجو مارسيل: **محاكمة شبكة جانسون**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2012م.

36. تركي رابح: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط02، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

37. تقية محمد: **الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمال**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010م.

38. تلي تشارلز: **الحركات الإجتماعية 1768–2004م**، ط01، تر: ربيع وهبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر، 2005م.

39. توفيق المدني أحمد: **هذه الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة–مصر، (د.س).

40. جربال دحو: **المنظمة الخاصة لفيدارلية فرنسا لجبهة التحرير الوطني–تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956–1962م)**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013م.

41. جغلول عبد القادر: **تاريخ الجزائر والمغرب العربي**، تر: فضيلة الحكيم وفيصل عباس، مج01، ذاكرة الناس، منشورات وزراة المجاهدين، الجزائر، 2013م.

42. جمال بوربيع، **محاضرات في مقياس سوسيولوجيا الحركات العمالية**، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة محمد بن الصديق بن يحي، جيجل، السنة الجامعية 2015-2016م.

43. الحاج مصالي: **مذكرات مصالي الحاج 1898-1939م**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007م.

44. حربي محمد: **الجزائر 1945-1962م-جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر-ش.م.م، بيروت-لبنان، 1983م.

45. حسين منصور محمد: **قانون العمل**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007م.

46. حمانة البخاري: **فلسفة الثورة الجزائرية**، منشورات مخبر الأبعاد القيمية بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران-الجزائر، 2005م.

47. خرشي جمال: **الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر 1830-1962**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

48. الخطيب أحمد: **حزب الشعب الجزائري**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

49. خلف التميمي عبد المالك: **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية**، تص: نصر الدين سعيدوني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

50. خليفة الجنيدي: **حوار مع الثورة**، ج02، موفم للنشر، الجزائر، 2008م.

51. دياكوف نيكولاي: **حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين**، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015م.

52. روبير أجرون شارل: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 187. 1919**م، ج01+ ج02، تر: حاج مسعود وع، بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007م.

53. روبير أجرون شارل: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلا ع حرب التحرير 1954**، ج02، تر: محمد حمداوي وآخرون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

54. ز.فوستر وليم: **موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1764-1876**، ج01، تر: عبد الحميد الصافي، مطابع در الثورة، بغداد-العراق، 1973م.

55. الزبيري العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999م.

56. زوزو عبد الحميد: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) ويليه: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)**، طخ، مج04، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.

57. سرياكس جورج وروبرت أوكشوت: **المساومون أو التخطيط النقابي الحديث في بريطانيا، مطابع الدار القومية**، مجموعة إخترنا لك، مصر، (د.س).

58. سطورا بنيامين: **مصالي الحاج 1898-1974م-رائد الوطنية الجزائرية**، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.

59. سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج03، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

60. سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م**، ج01، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

61. سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج02، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

62. سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج05، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

63. سعد الله أبو القاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث-بداية الإحتلال ويليه: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962م**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

64. سعدي عثمان: **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

65. سعيدوني ناصر الدين: **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

66. سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت-لبنان، 2000م.

67. سليمان نوار عبد العزيز ومحمود محمد جمال الدين: **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999م.

68. السويدي محمد: **علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م.

69. صاري جيلالي: **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

70. الصديق محمد الصالح: **أيام خالدة في حياة الجزائر**، دار موقم، الجزائر، 2009م.

71. الصرفي عطية: **عسكرة الحركة العمالية والنقابية في مصر من سنة 1952م إلى سنة 1980م**، دار الكتب، مصر، 1983م.

72. الطيب شنتوف: " **تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر-تشكل الطبقة الأجيرة** "، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015م.

73. عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

74. عباس محمد الشريف: **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر، 2005م.

75. عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

76. عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

77. عبد المولى الدقس محمد: **علم الإجتماع الصناعي**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005م.

78. عبد النور خيثر وآخرون: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، المطبعة الرسمية البساتين، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص245.

79. عدة بن داهة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م**، ج01، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

80. عدلي هويدا: **العمال والسياسة 1952-1981م**، سلسلة كتاب الأهالي، رقم 45، شركة الأمل للطباعة والنشر، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، مصر، 1993م.

81. عطا الله الجمل شوقي وعبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة-مصر، 2000م.

82. العقاد صلاح: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر-الجزائر-تونس-المغرب الأقصى**، ط06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م.

83. علي عمر خالد: **النقابات المهنية محاولة للفهم (نقابتي المحامين والصحفيين)**، مركز هشام مبارك للقانون، مصر، (د.س).

84. عمار بلخوجة: **الحركة الوطنية الجزائرية أبطال ومعالم-تاريخ**، منشورات ألفا، قصر المعارض، الصنوبر البحري-الجزائري، 2015م.

85.عموره عمار: **الجزائر بوابة التاريخ-ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

86.عموره عمار: **موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانه للنشر والتوزيع**، القبة-الجزائر، 2002م.

87.فارس محمد: **وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر**، تق: محفوظ قداش، المؤسسة الوطنية للفنون المطبيعية، الجزائر، 2016م.

88.فركوس صالح: **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر**، ط01، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

89.فركوس صالح: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

90.فلاندرز ألين: **النقابات المهنية في بريطانيا**، تر: جرانت إسكندر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د.س).

91. قداش محفوظ وصاري الجيلالي: **المقاومة السياسية 1900-1954-الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

92.قداش محفوظ ومحمد قنانش: **حزب الشعب الجزائري (P.P.A) 1937-1939م-وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م

93.قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م**، ج1، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011م.

94.قنانش محمد و محفوظ قداش: **نجم شمال إفريقيا 1926- 1937- وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

95.كاشة الفرحي بشير: **مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، طخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

96.كليف توني: **نماذج من الإضراب الجماهيري**، تر: رمضان متولي، مركز الدراسات الإشتراكية، مصر، (د.س).

97.كورانار إيسم: **ليون تروتسكي النظرية والممارسة**، تر: أشرف عمر، مركز الدراسات الإشتراكية، بريطانية، (د.س).

98. كول ج.د.هـ.: **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة واالنشر، مجموعة إخترنا لك، ع 143، القاهرة-مصر، (د.س).

99. لوفران جورج: **الحركة النقابية في العالم**، تر: إلياس مرعي، منشورات عويدات، بيروت-لبنان، 1982م.

100. لوكسمبورغ روزا: **الإضراب الجماهيري والحرزب السياسي والنقابات**، ط01، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1970م.

101. لوكور غرانميزون أوليفيي: **الإستعمار الإبادة-تأملات في الحرب والدولة الإستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008م.

102. لونيسي رابح: **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الإتفاق والإختلاف**، ط02، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009م، ص55.

103. لونيسي رابح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

104. مجموعة من العلماء السوفييت: **تاريخ الحركة العمالية**، تق: سمير أبو العلاء، منشورات دار الهدف، لبنان، (د.ت).

105. محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين-تاريخ الجزائر 1830-1954م**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008م.

106. محمد علي حسن: **تاريخ الحركة العمالية**، الإتحاد العام لنقابات عمال السودان، سلسلة وثائق نقابية (02)، الخرطوم-السودان، 1988م.

107. محمد لبجاوي: **حقائق حول الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر، الجزائر، 1971م.

108. محمود إسلام الفار علي: **علم الإجتماع الصناعي**، ط2، دار المعارف، منطقة الإسكندرية-مصر، 1984م.

109. مكتب العمل الدولي بجنيف: **النقابات في الإتحاد السوفييتي**، تر: فريد مصطفى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، (د.ت).

110. مناصرية يوسف: **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

111. مياسي إبراهيم: **مقاربات في التاريخ الجزائري 1830-1962م**، دار هومة، الجزائر، 2007م.

112.النمس إيمان: **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر–دراسة مرحلة التعددية النقابية**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2014م.

113.هدفي بشير: **الوجيز في شرح قانون العمل–علاقات العمل الفردية والجماعية**، جسور للنشر ودار ريحانة للكتاب، الجزائر، 2001م.

114.هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 1995م.

115.وطبان عبد العزيز: **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985**، ديوان المطبوعات الجامعية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الجزائر، 1992م.

116.يحي بوعزيز: **الاتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946–1962م ويليه: قضايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز**، طخ، (وزارة الجاهدين)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

ثانـــيا –المقالات والجرائـــــــد:

1. أبو مارية سهيل الحمد وعلي: "الإضراب عن العمل–دراسة مقارنو بين القانون والفقه الإسلامي"، **مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)**، فلسطين، مج26(6)، 2012، ص1296م.
2. أبو هشام: "عندما يصبح الهروب إلى الأمام أفضل من الاعتراف بالهزائم"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع42، الجزائر، 1980م.
3. أحمد صاري: " دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية "، **مجلة المصادر**، العدد 01، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999م.
4. إسماعيل بوحادة: "الشهيد عيسات إيدير"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع28، ENEP، ع 176 ديسمبر 2011م.
5. البزاز سعد توفيق عزيز: "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946–1962م"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، جامعة الموصل، العراق، 2013م.
6. البزاز سعد توفيق عزيز: "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830–1962م"، مج 15، ع 05، **مجلة التربية والعلم**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2012م.
7. بن حميدة عبد السلام: " النقابات والوعي القومي تونس مثالا "، **مجلة المستقبل العربي**، ع83، جانفي 1986م.

8. بن خليف عبد الوهاب: "تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 03، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ع 06، جوان 2016م.
9. بهاء عبد الرزاق أحمد: "الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا 1935- 1938م"، **مجلة التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ع17، السنة التاسعة، 2015م.
10. بو الطمين الأخضر: "التعبئة الجماهيرية في الثورة التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع48، الجزائر، 1981م.
11. بوحشاك عبد الله: " الحركة النضالية بقسنطينة. ونضالها إبان الثورة التحريرية "، **مجلة الثورة والعمل**، لسان المركزي للإتحاد ع ع ج، الجزائر، ماي 1987م.
12. بورغدة رمضان: "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892م"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية**، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ع4، جانفي 2009م.
13. بولكعيبات إدريس: "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي"، **مجلة العلوم السياسية**، ع 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007م.
14. بويحي سالم: "العلاقات المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946 إلى 1959م"، **المجلة التاريخية المغربية**، تونس، ع43-44، نوفمبر 1986م.
15. جيلالي صاري: " الأرياف الجزائرية عشية إندلاع حرب التحرير الوطني"، **مجلة الثقافة**، ع 84، نوفمبر- ديسمبر 1984م، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.
16. حسن بومالي: مرجع سابق، ص450. أنظر أيضا: "اسماعيل بوحادة: الشهيد عيسات إيدير"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع176، ENEP، الجزائر، ديسمبر 2011م.
17. خلوفي بغداد: " إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA)"، **مجلة ريفرونسيا**، "أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية، ع 04، 11 مارس 2015م.
18. زهية عبدون: " لا... للإستسلام للظروف"، **مجلة الثورة والعمل**، لسان المركزي للإتحاد ع ع ج، الجزائر، ماي 1987م.

19. السعيد حسن: " الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية (1956-1962م) من خلال الصحافة العمالية "، **مجلة المرشد،** ع 02، مطبعة الرهان الرياضي الجزائري-الجزائر، 01 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 1986م.
20. ضو وليد: "الحركة العمالية والنقابية في لبنان: تاريخ من النضالات والانتصارات"، **مجلة الثورة الدائمة،** ع03، المنتدى الإشتراكي-لبنان، مارس 2013م.
21. الطاهر بلعيور: "تشكل الطبقة العاملة في الجزائر"، ع 23، **مجلة العلوم الإنسانية،** قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة -الجزائر، 2005.
22. عاشوري مصطفى: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين من 1956 إلى 1962م"، **مجلة أول نوفمبر،** اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع21، ENEP، الجزائر، أفريل 1977م.
23. العباسي فاتن: " إنعكاسات هجرة الجزائريين نحو فرنسا على تأسيس إ.ع.ع.ج "، **مجلة ريفرونسيا،** "أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية، ع 04، 11 مارس 2015م.
24. علوان محمد: "الحركة النقابية والتنظيمات السياسية"، **مجلة الثورة والعمل،** ع366، 13 ديسمبر 1982.
25. فارس محمد: " الإتحاد العام للعمال الجزائريين 1956-1962م"، **مجلة الثورة والعمل،** ع 420، لسان الإتحاد ع ع ج، الجزائر، 11 مارس 1985م.
26. فارس محمد: " النضال الوطني للإتحاد العام للعمال الجزائريين"، **مجلة الثورة والعمل،** ع 422، لسان الإتحاد ع ع ج، الجزائر، 22 أفريل 1985م.
27. فارس محمد: " تاريخ الحركة العمالية الجزائرية"، **مجلة الثورة والعمل،** ع خ، لسان الإتحاد ع ع ج، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1984م.
28. فارس محمد: "تاريخ النقابية في الجزائر-جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، **مجلة الثورة والعمل،** ع 419، لسان الإتحاد ع ع ج، الجزائر، 24 فيفري 1985م.
29. فارس محمد: "تاريخ النقابية في الجزائر-جذورها، وتطورها، مراحلها حتى سنة 1956م"، **مجلة الثورة والعمل،** ع 419، لسان الإتحاد ع ع ج، الجزائر، 24 فيفري 1985م.
30. م.إبن التركي: "المراحل التاريخية لنضال العمال الجزائريين"، **مجلة أول نوفمبر،** اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع28، ENEP، الجزائر، 1978م.

31. م.ص: "مظاهرات 11 ديسمبر 1960م أسبابها ونتائجها"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع63، الجزائر، 1983م.

32. **مجلة أوراق عمالية**: "طبقة عاملة مصرية جديدة، سلسلة تهتم بقضليا العمال، مركز الدراسات الإشتراكية، مصر، ع01، مارس 2005م.

33. محمد الصافي: "ملامح النضال السياسي المشترك للنقابات العالمية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني"، **مجلة دراسات**، (د.ن)، (د.ت).

34. محمد بلحاج: "إتجاهات الهجرة في عمالة وهران من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية (1945-1954)"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، ع 04، ديسمبر 2009م.

35. ناصف مكي غازي: " الحرية النقابية"، **مجلة المرشد**، ع13، المعهد الوطني للتكوين النقابي، الجزائر، مارس 1991م.

36. نوال قيصار: " تاريخ الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (1956-1962م) أنموذجا "، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع06، جوان 2003م، جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر.

37. نوري هادي صباح وحنان طلال جاسم: "تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي 1924-1962م"، **مجلة ديالي**، ع 152، 2011م، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي.

38. هاشمي كوثر: "إضراب الثمانية أيام وتأثيره على سير أحداث الثورة على المستويين الداخلي والخارجي"، **مجلة ريفرونسيا**، "أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية"، ع 04، 11 مارس 2015م.

39. هواري قبايلي: "الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية إندلاع الثورة الجزائرية"، **"مجلة مواقف" -للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع 01، جانفي – ديسمبر 2007م، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -جامعة مصطفى أسطنبولي – معسكر.

ثالثـــا -الرسائل الجامعية:

– رسائل الدكتوراه:

1. برتيمة عبد الوهاب: **المفاوضات الجماعية كآلية لتسوية نزاعات العمل الجماعية في التشريع الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، إ.د. الزين عزري، الجزائر، 2014/2013م.

2. بغداد خلوفي: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، إ: د. بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، الجزائر، 2014م.

3. تكران جيلالي: **الحركة العمالية الجزائرية في الجزائر وفي فرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962م**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ. أ/د بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2012-2013م.

4. حسين زبيري: **النقابات المستقلة في الجزائر-قراءة في النشاط النقابي للنخب (ة) النقابية في الجزائر**، ملخص رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، إ. د.خليفة بوزبرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية 2012/2011م.

5. حياة تابتي: **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في القطاع الوهراني 1929-1954م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ.أ.د/ مبخوت بودواية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011م.

6. خيرة بوسعادة: **نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران ما بين 1919-1954م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، إ. أ.د/ عبد المجيد بن نعمية، جامعة وهران-الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013م.

7. علوان ياسين حسن: **الثورة الروسية وأثرها على المشرق العربي والإسلامي 1917-1924م-دراسة تاريخية**، أطروحة دكتوراه (تاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة سانت كليمنتس، قسم التاريخ، إ/ د. نوري عبد الحميد العاني، بغداد-العراق، 2012م.

8. غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830م**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج01، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، إ/ د. مولاي بالحميسي، الجزائر، 2000-2001م.

9. محمد قنانش: **النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1954م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إ. أ.د/ مهديد إبراهيم، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران-الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012م.

- رسائل الماجستير:

1. بوروبة منير: **النقابات المستقلة في ظل الحريات النقابية-دراسة عينو لمجلس ثانويات العاصمة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع السياسي، إ.د/ جمال معتوق، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009م.
2. بوزغينة عيسى: **مساهمة سوسيولوجيا في تحليل مضمون الخطاب النقابي للإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 78-199م**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، ج01، إ/ د. كمال علي مازيغي، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993م.
3. بولعناصر الزبير: **الحركة النقابية في الجزائر في ظل الديمقراطية 1999-2010م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية-فرع التنظيم السياسي وافداري، إ. د. نور الدين حاروش، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011م.
4. أقنون بهية: **تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2003-2004م.

رسائل الماستر:

1. فاطمة الزهراء بن طيب وسامية زيتون: **التنظيم الجماهيري ودوره في الثورة التحريرة (1956-1962م) الاتحاد العام للعمال الجزائريين أنموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إ.أ.د/ بن يوسف تلمساني، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة، السنة الجامعية 2015-2016م.

رابعـــا -الملتقيات والندوات:

1. إنجق فائز: **آلية تكون الطبقة العاملة السورية**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م .

2. بن ذياب عبد الرحيم طالب: **حرب 1914–1918 والجزائر**، العدد 03، أبحاث الندوة العلمية الثانية من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م.
3. حسين د.م.ل.بن: **نظرات حول الشروط الإقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر–تراكم بدائي أو تراكم رأس المال في إطار السيطرة الإستعمارية**، العدد 03، أبحاث الندوة العلمية الثانية من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م.
4. حنا عبد الله: **نشأة الطبقة العاملة وظهور النقابات في الوطن العربي**، أهمية الثقافة العمالية وأثرها في التنمية وكيفية الإدارة وتسيير أجهزة ومراكز الثقافة العمالية، مكتب العمل العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دورة الجزائر من 1978/04/30م إلى 1978/05/10م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978م.
5. خليل خليفة عبد الستار: **الظروف والأشكال لتكون الطبقة العاملة في البلاد العربية**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م.
6. الرفاعي أحمد: **من تاريخ الحركة النقابية العربية**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م.
7. الطيب شنتوف، **تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر**، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الندوة العلمية الثانية من 3 إلى 9 نوفمبر 1969، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.
8. عبد الكريم بن أعراب: **مؤشرات إقتصادية للجزائر المستعمرة**، الندوة العلمية الأولى حول" آليات الإستعمار الإستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا "، مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية ومركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة–الجزائر، ماي 2008م.
9. عثمان محمد: **دور الطبقة العاملة في التنمية الإقتصادية زيادة إنتاجية العمل**، أهمية الثقافة العمالية وأثرها في التنمية وكيفية الإدارة وتسيير أجهزة ومراكز الثقافة العمالية، مكتب العمل العربي، المعهد العربي للثقافة

العمالية وبحوث العمل، دورة الجزائر من 1978/04/30م إلى 1978/05/10م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978م.

10. عمري الطاهر: **الإستعمار الإستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البني الإجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، الندوة العلمية الأولى حول" آليات الإستعمار الإستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا "، مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية ومركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة-الجزائر، ماي 2008م.

11. غاليسو رينيه: **الحركة العمالية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية-المهن المناضلة من خلال القاموس البيداغوجي في الحركة العمالية**، ع 03، أبحاث الندوة العلمية الثانية من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م.

12. فاروق سلوغليت ماريون وبيتر سلوغليت، **الطبقة العاملة ومهام التحرر الوطني-حركة نقابات العمال في العراق 28-34**، أبحاث الندوة العلمية الثانية (دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية)، ع03، من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م.

13. فؤاد الصوفي: **حركة إضرابات 1936م في منطقة وهران**، ع 03، أبحاث الندوة العلمية الثانية من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م.

14. لخضر بن حسين محمد: **الشروط الإقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر**، "دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، الجزائر: من 3 إلى 9 نوفمبر 1969م.

15. مروش المنور: **النواة الأولى في الجزائر في أواسط القرن التاسع عشر**، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الندوة العلمية الثانية من 3 إلى 9 نوفمبر 1969، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

16. مهديد إبراهيم: **بعض عناصر تفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغاربيا (البعد التاريخي والواقع الإجتماعي)**، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال

1830-1962م، المنعقد بفندق الأوراسي، يومي 30-31 أكتوبر 2006م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

17. نيمشوفسكي هيلموت: **العوامل والآليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الإستعمارية**، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الندوة العلمية الثانية من 3 إلى 9 نوفمبر 1969، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

18. ياحي محمد: **النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا**، " أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830-1962م"، المنعقد بفندق الأوراسي، يومي 30-31 أكتوبر 2006م، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن)، الجزائر.

2. المراجع الفرنسيــــة

أولا –الكتــــــب:

1. – Kamel BOUCHAMA : **Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884– 1962**, éd el maarifa et Juba, Alger, 2014.
2. Abdellatif BENACHENHOU : **Formation du sous–développement en Algérie– essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830–1962**, presses de l'entreprise nationale « imprimerie commerciale », Alger, 1978.
3. Amar OUZGANE : **Le PCA au service des populations d'algerie**, Rapport à la conference des 23 et 24 Septembre 1944, édition liberté, Alger, (s.a).
4. André NOUSCHI : **la naissance du nationalisme algérien**, les Edition de minuit, paris,1962.
5. Azzi abdelmadjid : **le mouvement syndical algerien à l'épreuve de l'indépendance**, livre édition, Alger, 2012.
6. Benjamin STORA : **ils venaient d'Algérie – l'immigration algérienne en France 1912 – 1992** , Enquêtes fayard , paris.

7. Benjamin STORA: **Histoire de l'Algérie colonial 1830– 1954**, ENAL REHMA, Alger, 1996.
8. Boualem BOUROUIBA : **les syndicalismes algériens**, **leur combat de l'éveil à la libération** (**1936– 1962**), Edition Dahlab, ENEG, Alger, 2001.
37. Bounfelder. E : **la revendication– élément d'analyse de la pratique syndicale**, in revue sociologie de travail N°02, 1968..
38. charler Robert AGERON : **histoire de l'Algérie contemporaine**, 10éme édition, édition dahleb, décembre 1994.
9. Charles Robert AGERON : les **algériens musulmans et la France**, Tome second, PUF, paris, 1968.
10. Charles Robert AGERON : **histoire de l'Algérie contemporaine**, 10éme édition, édition dahleb, décembre 1994.
39. Charles Robert AGERON : **Les Algerians Musulmans Et La France**, Tome Premier, PUF, Paris, 1968.
40. Charles-Henri, FAVROD : **La Révolution Algérienne**, Edition DAHLEB, Alger, 2007.
41. Choukroun JACQUE : **l'Algérie syndicalisme en Algérie et la question national 1926–1954**, mémoire de DES, histoire, université de paris, 1972.
42. claire MARYNOWER : **Etre socialiste dans l'Algérie coloniale**, **pratique**, **cultures et identités d'un milieu partisans dans le departement d'oran 1919– 1939**, Ecole doctorale de science Po, programme doctorat d'histoire, centre

d'histoire Po, doctorat en histoire, thèse dirigée par M.Marc lazar, soutenue le 14/12/2013.

11. Claude COLLOT, jean ROBERT HENRY : **le mouvement national algérien textes 1912-1954**, 2e Edition, Office des publications Universitaires, Hydra-Alger, 1981.
12. Claude Collot : **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830- 1962)**, alger, 1987. Editions, 2005.

43. Claude Collot : **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830- 1962)**, alger, 1987.

13. Claude LIAUZU : **Militants grévistes et syndicats** : Centre De La Méditerranée Moderne Et CoAbdellatif BENACHENHOU : **Formation du sous- développement en Algérie- essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830-1962**, presses de l'entreprise nationale « imprimerie commerciale », Alger, 1978.
14. Claude LIAUZU : **Militants grévistes et syndicats** : Centre De La Méditerranée Moderne contemporaine, Nice- Paris, 1979.

44. Diemert J.P: **le syndicalisme en Algérie 1919- 1938**.
45. **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954**, revue politique idéologique et culturelle du parti de l'avant-garde socialiste, révolution socialiste N°07, Alger, 1972.
46. Guy THOREL : **chronologie mouvement syndical ouvrier en France 1791-1946**, édition du temps présent, paris, 1947.
47. Jacques AUGARDE : **La Migration Algerienne**, **Homme et migrations**, Paris, 1970.

15. Jacques CHOUKROUN : **le syndicalisme en Algérie et la question nationale 1926-1954**, mémoire de DES, histoire, université de Paris, 1972.
48. Jacques SIMON : **La fédération de France de l'union syndicale des travailleurs algériens (USTA)**, le première congrès juin 1957, l'harmattan, paris- France, (s.d).
49. Jean JACQUES REGER : **Les Musulmans Algériens En France Et Dans Les Pays Islamique**, Ed, Les Belles Lettres, Paris 1950.
16. Kamel BOUCHAMA : **Le mouvement ouvrier et syndical en algérie 1884- 1962**, éd el maarifa et Juba, Alger, 2014.
50. le général BUGEAUD : **l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête**, Marseille, 1842.
51. **les secrétaire généraux de la CGT depuis 1895**, institut d'histoire sociale CGT (THS-CGT), 12 février 2015.
17. Merad BOUDIA BACHIR : **Témoignage sur le mouvement ouvrier d'Algérie- historique des événements de l'année 1950**, travaux du premier séminaire national des membres correspondants du centre national d'études historiques, MAJALLAT.
18. Nasser DJABI : **KAID LAKHDAR – une histoire du syndicalisme algérien**, Entretiens, éd chihab, septembre, 2005.
52. Noura BENALLEGUE CHAOUIA, **l'Algérie**, **mouvement ouvrier et question national 1919- 1954**, O.P.U, Alger, 2005.

53. René GALLISSOT : **Algérie colonisée Algérie algérienne (1870-1962)-la république française et les indigènes**, éditions Barzakh, Alger, avril 2007.
19. René GALLISSOT : **Algérie**, **engagements sociaux st question nationale de la colonisation à l'indépendance** : **dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb**, Alger, éd Barzakh, 2007
20. René GALLISSOT : **Le Maghreb De Traverse**, éd. Bouchene, 2000.
21. René GALLISSOT : **syndicalisme ouvrier et question nationale en Algérie**, les positions de la CGT dans les Années 1930- 1935, Le Mouvement Sociale, N°66, Février- Mars1969.
54. René GONNARD, **Essai sur l'histoire de l'émigration**, Paris, 1927.
22. Tayeb BELLOULA : **Les Algériens En France Leur Passé Leur Participation A La Lutte De Libération Leur Perspectives**, 1er édition, E.N.A, Alger, 1965.
23. Tayeb CHENNTOUF : **L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle**, In : Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°31, 1981.

ثانيا -المجلات والجرائد:

1. Bounfelder. E : **la revendication- élément d'analyse de la pratique syndicale**, in revue sociologie de travail N°02, 1968.
2. Nora BENALLEGUE CHAOUIA :" Le Mouvement gréviste en Algérie dans les années 30 -35", Revue **Arabe Du Travail**, Organisation Arabe De Travail, Mai 1991.

ثالثـــا –الرسائـــل الجامعيـــة:

1. claire MARYNOWER : **Etre socialiste dans l'Algérie coloniale**, **pratique**, **cultures et identités d'un milieu partisans dans le département d'oran 1919– 1939**, Ecole doctorale de science Po, programme doctorat d'histoire, centre d'histoire Po, doctorat en histoire, thèse dirigée par M.Marc lazar, soutenue le 14/12/2013.
2. **Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954**, revue politique idéologique et culturelle du parti de l'avant-garde socialiste, révolution socialiste n°07, Alger, 1972.
3. Patrice LAROCHE : **Syndicalisation Et Performances Des Entreprises** : Une Synthèse De La Littérature Economique Récente, Université Nancy 2, Cahier de Recherche N°2006-06.
4. Patrice LAROCHE : **L'influence Des Relations Sociales Sur La Performance Des Entreprises** : Une analyse des conséquences économiques du fait syndical en France, Rapport final du GREGOR, IAE de Paris, Université Paris 1 Sorbonne - Décembre 2006.
5. Patrice LAROCHE, Syndicalisation Et Performances Des Entreprises : Une Synthese De La Litterature Economique Recente, Université Nancy 2, Cahier de Recherche N°2006-06.

رابعـــا –الملتقيات والندوات:

1. Nora BENALLEGUE CHAOUIA :" Le Mouvement gréviste en Algérie dans les années 30 -35", Revue **Arabe Du Travail**, Organisation Arabe De Travail, Mai 1991.

III.الموسوعات والقواميس:

– الموسوعات والقواميس العربية:

1. بن مكرم إبن منظور مجد الدين: **لسان العرب**، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة–مصر، 2003م.
2. عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج06، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان، (د.س).
3. الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج01+ج04، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان، جوان 1979م.
4. مقلاتي عبد: **قاموس شهداء وأبطال الثورة التحريرية**، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009م.
5. المنجد في اللغة والإعلام: المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 1986م.

– الموسوعات والقواميس الفرنسية:

1. Encyclopédique, Larousse, paris, 1981.
2. René GALLISSOT : Algérie, engagements sociaux st question nationale de la colonisation à l'indépendance : dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, Alger, éd Barzakh, 2007.

IV. مواقـــع الإنترنيـــت

1. عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، الموقع الإلكتروني (www.cotobarabia)، (د.س).



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني / جذور الحركة العمالية الجزائرية 1830– 1919م

الفصل الثالث / بداية النضال الاجتماعي للحركة العمالية الجزائرية 1919– 1939م

الفصل الرابع/ نضال الحركة العمالية الجزائرية والمسألة الوطنية 1939- 1950م

الفصل الخامس/ مرحلة النضال من أجل الاستقلالية النقابية والحرية الوطنية 1950-1962م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 2

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم التاريخ

ملخص الرسالة (بالعربية) :

الموسومة بـ : المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924– 1962م

مشروع بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه ل م د

في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

عبد العزيز راجعي

تحت إشراف:

أ.**د / مؤمـــن العمـري**

السنة الجامعية 2017 – 2018

- **التعريف بالموضوع:** يتناول الموضوع نشأة وتطور الحركة العمالية الجزائرية خلال سنوات الاحتلال، وقد وضعنا لهذه الدراسة عنوانا جاء كما يلي: **المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924م و 1962م.**

- **أهمية الموضوع:** حسب إعتقادنا فإن هذا الموضوع لم يأخذ نصيبه الكافي من البحث والتمحيص خاصة من جانب الباحثين الجزائريين وخاصة منهم الذين يكتبون باللغة العربية. بالرغم مما ينطوي عليه من أحداث وإنعكاسات جدٌ مهمة أنتجتها السياسة الفرنسية وكان لها الأثر الكبير والمباشر في تبلور و تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر.

- **أسباب إختيار الموضوع:** هناك أسباب كثيرة لاختيار هذا الموضوع نختصرها فيما يلي:

ـ نعتقد أن الخوض في موضوع المسيرة النضالية للعمال الجزائريين (1924-1962م)، يسمح لنا بمعرفة مدى تأثير الوضع الاستعماري وإسهامه في تشكيل رد فعل وطني من طرف العمال الجزائريين تمثل في الحركة العمالية والنقابية الجزائرية.

ـ أهمية النضال النقابي بالجزائر في ظل السياسة الإستعمارية، قلة الأبحاث والدراسات في هذا المجال و لتسليط الضوء على جُم التضحيات التي قدمها العمال والنقابيون الجزائريون في سبيل مواجهة سياسة الإستغلال و التحرر.

- **إشكالية البحـــث:** كيف استطاع العمال الجزائريون أن يفرضوا أنفسهم كتوجه إجتماعي اتخذ من النضالي النقابي؛ وسيلة للكفاح من أجل تحقيق مطالبه الاجتماعية والاقتصادية ونيل حريته الوطنية؟

- **خطة البحـــث:** ولدراسة هذه الموضوع قمنا بوضع خطة بحث مقسمة إلى خمسة فصول، زهي كالتالي:

  - الفصل الأول/ مفاهيم عامة حول الحركة العمالية والحركة النقابية في العالم
  - الفصل الثاني / جذور الحركة العمالية الجزائرية 1830- 1919م

- الفصل لثالث / بداية النضال الاجتماعي للحركة العمالية الجزائرية 1919- 1939م
- الفصل الرابع / نضال الحركة العمالية الجزائرية والمسألة الوطنية 1939- 1950م
- الفصل الخامس/ مرحلة النضال من أجل الاستقلالية النقابية والحرية الوطنية 1950- 1962م.

- **مناهج البحث**: إعتمدنا على المناهج التالية: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج الإحصائي،المنهج المقارن.
- **المصادر والمراجع:**
- **الخاتمـــــة**
- **الملاحـــــق**
- **الفهـــارس**

ملخص الرسالة باللغة الفرنسية

-**Définition du sujet** : Le sujet est parlé sur l'émergence et le développement du mouvement ouvrier algérien pendant les années d'occupation, vous posez un titre de cette étude qui est « la marche de la lutte des travailleurs algériens 1924-1962 »

-**L'importance du ce sujet** : **Solon** notre conviction, ce sujet n'a pas assez pris en compte la recherche et l'examen, en particulier par les chercheurs algériens, en particulier ceux qui écrivent en arabe, malgré il contient des événements et des répercussions importants de la politique française qui ont eu un impact significatif et direct sur la cristallisation et le développement du mouvement ouvrier et syndical en Algérie.

-**Raisons du choix du ce sujet**:Il y a beaucoup raisons que nous résumons comme suit: nous croyons que le parle sur ce sujet permet de connaître l'impact de la situation coloniale et sa contribution à la formation d'une réaction nationale des travailleurs algériens représentés dans le mouvement ouvrier et syndical algérien et cause de l'importance de la lutte syndicale en Algérie sous la politique colonial ,en plus le manque de recherche et d'études dans ce domaine et pour soulignant les grands sacrifices consentis par les travailleurs et les syndicalistes algériens pour affrontée la politique d'exploitation et obtenais la libération.

– **Recherche problématique** : Comment les travailleurs algériens pourraient-ils s'imposer comme une orientation sociale issue la lutte syndicale comme un moyen de combattant pour réaliser ses revendications sociales et économiques et obtenais la liberté nationale?

-**Plan de recherche** : Pour étudier ce sujet, nous avons développé un plan de recherche divisé en cinq chapitres, comme suit:

- Chapitre I : Concepts généraux du mouvement ouvrier et du mouvement syndical dans le monde

- Chapitre II : Les racines du mouvement ouvrier algérien 1830-1919

- Chapitre III : Le début de la lutte sociale du mouvement ouvrier algérien 1919-1939

- Chapitre IV : La lutte du mouvement ouvrier algérien et la question nationale 1939-1950

- Chapitre V : Le période de la lutte pour l'indépendance syndicale de la liberté nationale 1950-1962.

- **Méthodes de recherche** : je utilisée les méthodes suivantes: l'approche descriptive, l'approche analytique, méthodologie statistique, l'approche comparative

- **Sources et références**:

- **Conclusion**

- **Supplements**

- **Index**

ملخص الرسالة (بالإنجليزية) :

Definitions::The subject talking about the emergence and development of the Algerian labor movement during the years of occupation, we putted a title for this study which is "the march of Algerian workers struggle 1924-1962".

The importance of this topic: According to our belief, this topic did not take enough of the research and scrutiny, especially by Algerian researchers, especially those who writes in Arabic. It continent events and repercussions of the French policy that had a significant and direct impact on the crystallization and development of the labor and syndicalism movement in Algeria.

Reasons for choosing this topic: there are a lot of reasons which we summarize as follows: firstly we believe that going to talk about this topic allows us to know the impact of the colonial situation and its contribution to the formation of a national reaction by Algerian workers represented in the labor and syndical movement in Algerian .Secondly, the importance of syndical struggle in Algeria under colonial policy else the lack of research and studies in this field .Finally for highlighting the great sacrifices made by the Algerian workers and syndicate in order to confront the policy of exploitation and taken liberation.

Problematic search: how could Algerian workers impose themselves as a social orientation taken from the syndical struggle as a means to fight for realize them social and economic demands and obtain the national freedom?

Search Plan: To study this topic, we have developed a research plan divided into five chapters, as follows:

- Chapter I: General concepts of the labor movement and syndical movement in the world.

- Chapter II / The roots of the Algerian labor movement 1830-1919
- Chapter III: The beginning of the social struggle of the Algerian labor movement 1919-1939.
- Chapter IV: The struggle of the Algerian labor movement and the national question 1939-1950.
- Chapter Five: The stage of the struggle for independence of syndical and national freedom 1950-1962.

Research Methods: In this study we use approaches which is: The descriptive approach, Analytical approach, Statistical Methodology, Comparative approach

- **Sources and references**:

Conclusion

Supplements

Indexes